الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي اسيا

الاتحاد النسائي العربي العام
بغداد - العراق

اجتماع خبراء حول السياسات السكانية والمرأة العربية

١٣ - ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩

بغداد

بحوث الاجتماع

ديسمبر ١٩٨٩

قام صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) مشكوراً بتمويل هذا الاجتماع.

E/ESCWA/SD/89/4

90-0009

المحتويـات

	الصفحة
تقديـم	هـ
المشاركون	ط
أولا- المحور الأول: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لسياسات الخصوبة	١
١- سياسات الخصوبة والمرأة العربية: منظـور اقليمـي ليلى نوار	١
٢- أثر السياسات السكانية المؤيدة للانجاب على المرأة العربيـة:	٣٤
(أ) نتائج وتأثيرات سياسة تشجيع الانجاب على المرأة العربية: دراسة حالة العراق/ هناء محسن العكيلي...	٣٤
(ب) الاتجاهات السكانية في فلسطين وأوضاع المـرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي/موسى سمحة	٨٣
(ج) خصوبة المرأة الفلسطينية بين الرؤيا القومية والواقع الاجتماعي/ سليم تمارى	١١١
٣- أثر السياسات السكانية للحد من السكان على المرأة العربية:	١٤٤
(أ) أثر سياسات الحد من السكان على المرأة العربية: دراسة حالة مصر/ سارة لوزا	١٤٤
(ب) أبعاد وتأثير سياسات التنظيم العائلي على النساء العربيات: دراسة حالة تونس/ سعاد شاطر.....	١٧٤
ثانيا- المحور الثاني: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للسياسـات المعنية بالهجرة.....	٢٠٥
١- التحركات السكانية والمرأة العربية: منظور اقليمي/ فتحي محمد أبو عيانة.....	٢٠٥
٢- أثر الهجرة الدولية والهجرة العائدة على المرأة العربية..	٢٣٣
(أ) آثار أنماط الهجرة الخارجية وسياساتها على المرأة الأردنية/ أحمد عبدالرحمن حمودة	٢٣٣

المحتويات (تابع)

الصفحة

(ب) المرأة الريفية بين الهجرة والهجرة العائدة: دراسة استطلاعية للظاهرة في قرية مصرية/محمد أبو مندور الديب/الاستاذة صفية اسماعيل مجدي..... ٢٧٥

٣- أثر الهجرة الناجمة عن الحروب على أوضاع المرأة العربية: دراسة حالة لبنان/ علي فاعور ٣٤٥

التقرير النهائي للاجتماع..... ٤٠٢

تقديـــم

تعتبر تنمية المرأة، بوصفها عنصر بشري، إحدى التحديات الكبيرة التـــي ستواجه المنطقة في التسعينات. ولتحقيق هذا لا بد من تفهّم العوامل الاقتصاديـــة والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على المرأة وعلى أدوارها المتعددة وعلاقاتهـــا المجتمعية وادراكها لذاتها ومسؤولياتها وحقوقها ومواقف المجتمع منها حتى يمكـن اعتماد السياسات الملائمة ووضع الخطط لتطوير أدائها وتعظيم عطائها. ولقد قـــام برنامج المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وكذلـــك برنامج الاتحاد النسائي العربي العام بإعطاء أولوية لدراسة ما يترتب عن الأوضـــاع الاجتماعية والاقتصادية سريعة التغير وأثرها على دور المرأة العربية في اسرتهـــا وفي المجتمع. ويأتي تنظيم اجتماع الخبراء حول أثر السياسات السكانية والمـــرأة العربية بالتعاون ما بين الاسكوا والاتحاد النسائي ضمن إطار هذه الأولوية.

ان السياسات السكانية التي لها علاقة مباشرة بالمرأة هي السياســـات المعنية بالخصوبة والسياسات المعنية بالهجرة، اذ على المرأة المشاركة فـــي تنفيذها عن طريق الانجاب وتحمل المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والتربويـــة من خلال عن التنشئة الاجتماعية للأطفال خاصة عند غياب رب الاسرة للعمـــل. فبالنسبة للسياسات السكانية المعنية بالخصوبة فهي تختلف في المنطقة العربيـــة من دولة الى أخرى وذلك حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسيـــة والثقافية فيها، إذ تعتمد بعض الدول العربية سياسات وطنية مؤيدة للإنجـــاب وذلك نتيجة للهيكل الديمغرافي لسكانها وللأوضاع السياسية والاقتصادية القائمـــة والتحديات التنموية إضافة الى المواجهات العسكرية المتكررة. وهناك دول عربية أخرى، تعتمد سياسات وطنية لخفض الخصوبة والحد من السكان نتيجة لرغبتها فـــي تحقيق التوازن بين الموارد البشرية والمادية.

وتشكل أيضا السياسات السكانية المعنية بالهجرة، إحدى التوجهـــات الأساسية في حركة السكان داخل المنطقة وخارجها، إذ أن السكان العرب أهم مـــن اكثر الفئات البشرية انتقالا سواء كان ذلك الى خارج المنطقة وهو ما يعـــرف بالهجرة الدولية أو إنتقال العمالة العربية في المنطقة أو الانتقال من الريف الـــى المدينة وفي البلد نفسه. وبما ان هذه الحركة السكانية في معظمها تعتمد علـــى الذكور، فإن العبء الكبير لرعاية الاسرة يقع على عاتق المرأة مما يؤدى الـــى تغيرات في دورها وموقعها ومسؤولياتها بطريقة أساسية، ولكن دون تهيئة حقيقيـــة لكي تتمكن من القيام بهذا الدور على افضل وجه، إضافة الى أن الاجراءات الخاصـــة

للتخفيف من عبء المرأة في مجال الخدمات الملائمة والتدريب والهيكل التحتي تتسم بالبطء وضعف المحتوى والاداء. ولقد ازدادت خلال السنوات الأخيرة كثافة عودة العاملين في الخارج الى مواطنهم الأصلية واسترداد مواقعهم داخل الأسرة والمجتمع بحيث اصبحت تشكل الاتجاه العام لحركة السكان، مما يتطلب إعادة النظر في الادوار التقليدية السائدة بين الرجل والمرأة مرة ثانية، إذ نتج عن ذلك بعض المشكلات الأسرية في هذا المجال نتيجة للظروف الجديدة التي تتطلب التكيف مع واقع تفرضه عادات المجتمع وتقاليده.

وبين السكان العرب، من المعروف أن نسبة التجمعات البشرية الفتية من هم دون سن الخامسة عشر تبلغ حوالي ٣٥ في المائة. وهذا يعني بالضرورة مسؤولية كبيرة على النسبة الصغيرة من السكان التي تقع عليها واجب إعالة هذه الفئة الفتية إضافة الى مسؤوليات إعالة الفئة المسنة. والمرأة خارج النشاط الاقتصادى. ان رعاية الاطفال دون سن الخامسة عشر وكذلك رعاية المسنين تقع أساسا على عاتق المرأة، لذلك لا بد لأية سياسة تهدف الى تنظيم السكان وحركتهم ان تأخذ بالاعتبار المرأة والمسؤوليات الملقاة على عاتقها إزاء بناء الاجيال الجديدة ورعاية الاجيال المسنة، اذ ان المرأة هي المسؤولة الاولى والاساسية عن تنفيذ هذه السياسات. كل هذه العوامل تؤكد على ضرورة اتخاذ المرة ومسؤولياتها ومقدراتها بعين الاعتبار عند اعتماد سياسات سكانية محددة.

انطلاقا من أهمية هذا الموضوع في اطار تنمية العنصر البشرى العربي، قامت الامانة التنفيذية للاسكوا بالتعاون مع الامانة العامة للاتحاد النسائي العربي العام وبدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان بعقد هذا الاجتماع، بغية القاء الضوء على الاثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للسياسات السكانية على المرأة العربية وتحديد متطلبات هذه السياسات بحيث تستطيع المرأة، فرديا ومؤسسيا، وبمساندة مجتمعية، تحمل هذه المسؤولية الكبرى.

ولقد شارك في هذا الاجتماع واحد وعشرون خبيرا في مجالات اجتماعية واقتصادية مختلفة لها صلة وثيقة بوضع السياسات السكانية والتخطيط لتنفيذها، اضافة الى خبراء من الامانتين التنفيذيتين للاسكوا والاتحاد النسائي العربي العام.

ولقد ناقش المشاركون في الاجتماع على مدى أربعة أيام اوراق عمل اقليمية ودراسات حالات قطرية تناولت محورين اساسيين وهما الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية لسياسات الخصوبة والابعاد الاجتماعية والاقتصادية لسياسات الحركة

السكانية، قطريا وعربيا ودوليا. ولقد بدأ الاجتماع اعماله باستعراض ورقة عمل اقليمية عن السياسات السكانية في المنطقة بهدف تحديد مواقف الدول العربية المختلفة. ثم تم التركيز بعد ذلك على مناقشة السياسات السكانية المؤيدة للإنجاب من خلال ثلاثة بحوث قطرية حول العراق وفلسطين. وتلا ذلك مناقشة السياسات السكانية المحددة للانجاب من خلال دراستين لحالتي مصر وتونس.

وأكدت المناقشات، ما بينته الدراسات من أن التكامل العربي سكانيا هو هدف قومي وتنموى وان نجاح تنفيذه يحتاج الى تقنين آليات ملائمة على المستويين القطرى والقومي تسمح بتحويل الخطاب السياسي الى ممارسات فردية وايصال موقف الافراد الى المستوى السياسي ومشاركة الفرد في صياغة السياسة نفسها ليكون مقتنعا بها ملتزما بتنفيذها. كذلك أكد المشاركون على ان هناك حاجة مستمرة لقياس مدى تجاوب الافراد خاصة المرأة مع هذه السياسات ومدى استفادتهم من برامجها وقوانينها ومدى استمرارية ملاءمتها للواقع الاجتماعي والاقتصادى المتغير.

واستعرضت ورقة عمل اقليمية الحركة السكانية كما استعرضت ثلاث اوراق عمل قطرية مضمون المحور الثاني. وقد أكد المشاركون مرة اخرى على ضرورة العمل من أجل التكامل السكاني على الصعيد العربي على ان تقنن آليات خاصة لمتابعة انتقال العماله بين الاقطار العربية وخارجها، وتحديد المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي يواجهها الوافد خاصة تلك المتعلقة بالتأقلم النفسي مع المجتمع الجديد بهدف تقديم المعونة له ولافراد اسرته ليستتب الشعور بالاستقرار والطمأنينة والانتماء. ولقد تضمن هذا المحور دراسة استطلاعية حول أثر الهجرة العائدة على المرأة العربية مما دفع بالمشاركين الى المطالبة باجراء دراسات ميدانية بعينة كبيرة تسمح بالتعميم والتحليل والتعليل في مجال الهجرة العائدة وذلك بسبب حداثة هذه الظاهرة ولما لها من آثار خطيرة على الصعيد الأسرى والمجتمعي. كذلك بينت دراسات الحالات في هذا المحور ان الهجرة عملية تمس الأسرة بأكملها وليس المرأة بمفردها، لذلك من الضرورى رصد آثار هذه الظاهرة على افراد الأسرة - المسنين، والاطفال والشباب، النساء منهم والرجال - لوضع برامج لمساعدة أفراد الأسرة على مواجهة المشكلات الجديدة الناجمة عن الهجرة والهجرة العائدة.

لقد أثار النقاش في هذا الاجتماع مجموعة من الاراء والقضايا حول بعض التناقضات التي تظهر في المجتمع نتيجة للسياسات السكانية المختلفة مثل

التضارب بين أهداف السياسات السكانية المؤيدة للإنجاب والمهام المجتمعيه والاسرية المطلوبة من المرأة العربية خاصة في غياب الخدمات الاجتماعية الملائمة للتخفيف من أعباء الأدوار المزدوجة، او المسؤولية الملقاة على عاتق المرأة العربية عند غياب زوجها دون ان تكون مؤهلة لتحمل هذا التنوع في المسؤوليات. ونظراً لأهمية ما دار من نقاش في هذا الاجتماع، تنوي الأمانة التنفيذية للاسكوا بنشر سلسلة من الكتيبات خلال عام ١٩٩٠ تتضمن أهم ما دار من حوار حول هذه المواضيع، آملين ان تفي هذه الكتيبات بالغرض المنشود - ألا وهو إثارة النقاش بين الخبراء حول الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسياسات السكانية وأثرها على الأسرة العربية عامة، والمرأة العربية على وجه الخصوص.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الخبراء المشاركون

عبدالغفور الأطرقجي	مدير قسم تخطيط التنمية الاجتماعية وزارة التخطيط - بغداد - العراق
فيحاء هاشم الألوسي	مدير باحثين، وزارة التخطيط - بغداد - العراق
انعام جلال توفيق	استاذ مساعد كلية الآداب، قسم الاجتماع جامعة بغداد - العراق
أحمد عبدالرحمن حمودة	استاذ، قسم الدراسات السكانية، الجامعة الأردنية عمان - الأردن
محمد أبو مندور الديب	استاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة، جامعة القاهرة جمهورية مصر العربية - القاهرة
منصور الراوي	استاذ كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد - العراق
هدى زريق	المدير الاقليمي، مجلس السكان القاهرة - جمهورية مصر العربية
موسى عبودة سمحة	استاذ، قسم الدراسات السكانية، الجامعة الأردنية عمان - الأردن
ناهد عسيران	أستاذ مشارك، قسم علم النفس، جامعة البحرين المنامة - البحرين
فوزية العطية	أستاذ، قسم الاجتماع، كلية الآداب جامعة بغداد - العراق
هناء محسن العكيلي	استاذ مساعد، الجامعة المستنصرية بغداد - العراق
يونس حمادي علي	استاذ، كلية الآداب، جامعة بغداد بغداد - العراق تلفون: ٥١١٦٢٦٨
موزة عبيد غباش	مدرس، قسم الاجتماع، جامعة العين العين - الامارات العربية المتحدة
علي فاعور	استاذ/رئيس فرع الدراسات العليا (الدكتوراه) الجامعة اللبنانية بيروت - لبنان
منيرة أحمد فخرو	استاذ مساعد، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البحرين المنامة - البحرين

أمل حمد الفرحان	استاذ، الجامعة الأردنية عمان - الأردن
سارة فهيم لوزا	مستشار ومدير مكتب مستشاري التحليل والتخطيط الاجتماعي (سباك) القاهرة - جمهورية مصر العربية
صفية اسماعيل مجدي	خبير/قسم علم النفس كلية الآداب، جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية
حذام محمود المهدي	عضوة مكتب تنفيذي الاتحاد العام لنساء العراق بغداد - العراق
نازك خليل نصير	استاذ قسم الاجتماع، الجامعة الأمريكية القاهرة - جمهورية مصر العربية
ليلى محمود نوار	رئيس وحدة السياسات السكانية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء مدينة نصر - جمهورية مصر العربية

الجهات المنظمة للاجتماع

الاتحاد النسائي العربي العام - بغداد

منال يونس عبدالرزاق الآلوسي	الأمين العام
افتخار احمد أيوب	الأمين المساعد للشؤون المالية
فضيلة عباس حمدي	مدير مكتب الأمانة العامة
سوسن شاكر مجيد الجلبي	مديرة التدريب، مركز تدريب القيادات النسوية
ايمان فاضل توفيق السامرائي	استاذ مساعد، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، وخبيرة المعلومات والتوثيق في الاتحاد النسائي العربي العام
ساهرة عبدالله الفياض	مدرس مساعد، قسم علم النفس، كلية الآداب الجامعة المستنصرية
جميلة سعد محمد	مساعدة باحث

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - بغداد

ثريا عبيد	مسؤول أقدم للشؤون الاجتماعية / برامج المرأة والتنمية
أمينة آدم	مسؤول للشؤون الاجتماعية/برامج المرأة والتنمية
ميرندا حوا	مساعدة برامج المرأة والتنمية

أولا- المحور الأول

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لسياسات الخصوبة

التوزيع : عـــام
E/ESCWA/SD/89/4/Corr.1
٩ أيار/مايو ١٩٩٠
ARABIC
الأصل : بالعربيـة

20 MAY 1990

الاتحاد النسائي العربي العام
بغـداد - العـراق

الأمم المتحـدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

RECEIVED
- 9 APR 1997
UN-ESCWA / LIBRARY

اجتماع خبراء حول
السياسات السكانية والمرأة العربية
١٣-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

بحوث الاجتماع

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 7
Directory Name:

مقدمـــــة

احتلت الدراسات المعنية باتجاهات ومستويات ومحددات الخصوبة مكانـا متميزا بين الدراسات السكانية، ولا سيما فيما يتعلق بالدول النامية، ويرجع ذلـك بصفة جزئية الى المخاوف التي أثارها الباحثون وواضعو السياسات من تاثيـر المستويات المرتفعة للخصوبة والزيادة السكانية السريعة في أغلب هذه الـدول على جهودها الرامية الى تحقيق مستويات أفضل للتنمية الاجتماعية والاقتصاديـة بها. كذلك كان هناك اهتمام خاص بين الباحثين بالتغيرات التي تطرأ على مستـوى الخصوبة نتيجة لتاثير بعض العوامل الهامة المصاحبة للتمدين والتنمية الاجتماعيـة والاقتصادية، مثل زيادة التحضر والاهتمام بالرعاية الصحية، ولا سيما صحـة الأم والطفل، والانجازات في مجال خفض نسب الأمية ورفع المستوى التعليمي للسكـان، وبصفة خاصة بين الإناث، وتطور الجهود الخاصة بدعم امكانيات الأسر والأفراد فـي تنظيم الخصوبة وتحقيق حجم الأسرة المرغوب، وكذلك التغيرات التي تطرأ علـى اتجاهات الأسر والأفراد فيما يتعلق بتكلفة الأطفال والعائد منهم اقتصاديا وأدبيـا وبالتالي التغيرات الناجمة على سلوكهم الانجابي.

كذلك اهتمت العديد من الدراسات في ابراز التغيرات المصاحبة للتمديـن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على وضع ومكانة المرأة في الأسرة، والمجتمـع بوجه عام، وكذلك العلاقات المتبادلة العديدة بين مستويات واتجاهات الخصوبـة وبين أوضاع المرأة، وبصفة خاصة أوضاعها الصحية والتغذوية والفرص المتاحة لهـا لتنمية قدراتها ومهاراتها، والاسهام بصورة فعّالة في برامج التنمية وفي كافة أوجـه الحياة العامة وفي تدعيم مكانتها في الأسرة والاشتراك في اتخاذ القرارات الهامـة فيها.

ومما لا شك فيه أن المرأة العربية في دول منطقة الاسكوا تعيش في ظـل ظروف وأوضاع خاصة، ليس فقط بسبب ارتفاع مستويات الخصوبة في تلك الـدول (مقارنة بالمستويات العالمية) وإنما أيضا لأن معظم دول المنطقة تعتبر أن هـذه المعدلات إما مرضية أو منخفضة جدا. ويرجع ذلك الى العديد من العوامـل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي من أهمها الموارد المادية الضخمة مـن صادرات البترول، وبالتالي الطلب المتزايد على العمالة، ونتيجة لصغر حجم السكـان الوطنيين في بعض هذه الدول الى جانب عدم الاستقرار السياسي فيها، فإن معظـم دول المنطقة ترغب في زيادة عدد سكانها الوطنيين من خلال تحقيق معدلات أعلـى لنمو السكان وبصفة خاصة من خلال رفع مستويات الخصوبة فيها. ويوضح الجـدول رقم (١) المعدلات المرتفعة لنمو السكان في معظم دول المنطقة.

أولا- تأثيرات سياسات الخصوبة على أوضاع المرأة

ألف- التأثيرات على الأوضاع الصحية

يؤدي ارتفاع مستويات الخصوبة - وبصفة خاصة إذا كانت مصحوبة بانخفاض مكانة المرأة في المجتمع - الى عدم التخطيط السليم للولادات وكذلك عدم الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة، ومن المعروف أن ترشيد السلوك الانجابي بالنسبة للنساء في سن الحمل يعتبر ركيزة أساسية لتجنب كثير من مخاطر الحمل والانجاب، بمعنى أن يتم تخطيط الولادات لتتم في أنسب الأوقات فيما يتعلق بصحة الأم والطفل وكذلك تجنب مخاطر الحمل غير المرغوب فيه، ومن الناحية الصحية، أشارت العديد من الدراسات الى أنماط الانجاب المناسبة لصحة الأم والطفل وهذه تتعلق بسن الأم وتباعد فترات الحمل وعدد مرات الحمل، كما أشارت الى المشاكل الصحية المرتبطة بحدوث حمل للمرأة في سن يقل عن ١٨ عاما، أو يزيد عن ٣٥ عاما، وكذلك إذا كانت فترة التباعد أقل من عامين، أو زادت عدد مرات الولادات عن أربع (أنظر المراجع ١، ٢، ٦).

وقد أظهرت نتائج دراسة نتائج دراسة خاصة أجريت في مصر في محافظة المنوفية[١] أن الوفيات الناجمة عن مضاعفات الحمل والولادة تسببت فيما يقل قليلا عن ربع وفيات السيدات خلال الفترة الانجابية (الجدول ٢). ويقدر الباحثون أنه يمكن تجنب حدوث حوالي ٢٨ في المائة من مجموع وفيات الأمهات في مصر إذا استخدمت السيدات وسائل فعّالة لمنع الحمل[٤].

ويوضح الجدول (٣) بعض المؤشرات حول الأنماط الخاطئة للحمل وكذلك الانجاب غير المرغوب فيه في بعض دول الاسكوا التي شاركت في مسح الخصوبة العالمي، وتظهر أرقام الجدول وجود نسبة كبيرة نسبيا من النساء الحوامل دون سن ٢٠ سنة وبصفة خاصة في مصر والجمهورية العربية السورية. مع الأخذ في الاعتبار أن الحمل بعد سن الثامنة عشرة لا يشكل احتمال خطورة صحية للأم والطفل، فإن هذه النسبة تشمل جزءا من حالات الحمل التي حدثت لأمهات دون سن الثامنة عشر وبالتالي فإنه يعوزها التخطيط من الناحية الصحية، كذلك فإن هناك نسبة يعتد بها من النساء استمرت في عملية الانجاب الى ما بعد سن الخامسة والثلاثين، مع وجود نسب أقل من النساء اللاتي يقتربن من نهاية الفترة الانجابية ومازلن يقدمن على عملية الحمل والانجاب، وبصفة خاصة في الجمهورية العربية اليمنية.

الجدول ١- دول منطقة الاسكوا التي تزيد معدلات نمو السكان بها عن ٣ر٥ في المائة سنويا

معدل النمو ٤ر- في المائة أو أكثر		معدل النمو من ٣ر٥ الى ٣ر٩ في المائة	
الدولة	معدل النمو السنوي في المائة	الدولة	معدل النمو السنوي في المائة
الامارات العربية المتحدة	٥ر٦٩	الأردن	٣ر٦٤
قطر	٥ر٢٩	العراق	٣ر٥٨
عمان	٤ر٦٧		
الكويت	٤ر٣٦		
البحرين	٤ر٢٧		
المملكة العربية السعودية	٤ر٢٦		

المصدر: United Nations, World population prospects, 1988 (Sales No. E 88. X 111.7), Selected Figures from Table 2.7. (Based on the UN demographic estimates and projections as revised in 1988).

وتتقارب نسب الحمل غير المرغوب فيه في كل من الأردن ومصر (٣٠، ٢٦ في المائة على التوالي)، ولا تتوفر أرقام عن هذه الظاهرة بالنسبة للجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية اليمنية، كذلك توضح أرقام الجدول (٣) نسبة النساء اللاتي لا يرغبن في انجاب مزيد من الأطفال بعد الطفل الرابع وبعد الطفل السادس، وتبدو أهمية هذا المؤشر نظرا لارتفاع مستوى خطورة الحمل في مثل هذه الحالات ولشيوع هذا النمط من السلوك الانجابي، كذلك فإن هناك نسبة من النساء لديها عدد من الأطفال يفوق العدد المرغوب لها (تزيد هذه النسبة عن ربع النساء في كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية)، وتبدو مظاهر عدم التخطيط المناسب لعملية الحمل والانجاب لدى نساء هذه الدول بالنظر الى نسب النساء اللاتي لا يرغبن في إنجاب مزيد من الأطفال ومع ذلك لا يستخدمن أي وسائل لتنظيم الأسرة، وهي كلها نسب تقترب أو تزيد عن نصف هذه الفئة من النساء، بل تزيد كثيرا عن ذلك في الجمهورية العربية اليمنية (حوالي ٩٤ في المائة).

ويؤدي ارتفاع مستوى الخصوبة والانجاب المتكرر مع عدم توفر الرعاية الصحية والتغذوية المناسبة الى إصابة نسب متفاوتة من النساء بالأنيميا وكذلك

الى وجود أنماط غير مناسبة للاستهلاك الغذائي، فقد أشارت مثلا نتائج دراسة قام بها معهد التغذية في مصر في قرية قلما بمحافظة القليوبية عام ١٩٨٧، الى نقص تناول السعرات في كل من فترتي الحمل والرضاعة وانخفاض مستويات الاستهلاك من البروتين الحيواني وكذلك انتشار معدل الأنيميا بين السيدات(٣).

الجدول ٢- سبب وفاة السيدات في الفئة العمرية ١٥-٤٩ في المنوفية، جمهورية مصر العربية في فترة الأعوام ١٩٨١-١٩٨٣

سبب الوفاة	النسبة المئوية	الترتيب
أمراض جهاز الدورة الدموية	٢٨ر١	١
مضاعفات الحمل والولادة وحمى النفاس	٢٢ر٨	٢
الصدمة	١٤ر٤	٣
أورام خبيثة	٧ر٧	٤
أمراض معدية وطفيلية	٧ر٣	٥
أمراض الجهاز الهضمي	٤ر٦	٧
أمراض الجهاز التنفسي	٣ر٠	١٠
أمراض الجهاز البولي التناسلي	٣ر٦	٨
جميع الأمراض الأخرى (*)	٣ر٣	٩
أمراض غير معروفة (**)	٥ر٢	٦
الاجمالي (عدد الحالات)	١٦٩١	

المصدر: سنية صالح وآخرون، سبب وفيات السيدات في سن الانجاب، دراسة ميدانية في محافظة المنوفية، مركز البحوث الاجتماعية، (القاهرة، الجامعة الأمريكية، ١٩٨٧).

(*) وتشمل: مرض السكري وغيره من أمراض الغدد الصماء والصرع والأمراض الجلدية (باستثناء السرطان) والجراحة والأنيميا وأمراض التغذية الأخرى وإضطرابات الدم والنزيف.

(**) وتشمل الموت الفجائي والموت من حالات البطن الحادة.

الجدول ٣- بعض المؤشرات المختارة حول الانماط الخاطئة للحمل والانجاب غير المرغوب فيه بين النساء المتزوجات في بعض دول الاسكوا

الدولة/عام إجراء المسح	نسبة النساء الحوامل عند إجراء المسح من بين النساء في الأعمار: أقل من ٣٠	٣٥-٣٩	٤٠-٤٤	٤٥+	النسبة المئوية لعدم الرغبة في الحمل الاخير (أو الحالي)	النسبة المئوية لوجود عدد من الأطفال الاحياء أكثر من المرغوب فيه	نسبة النساء اللاتي لا يرغبن في مزيد من الأطفال لديهن ٤	لديهن ٦	نسبة النساء اللاتي لا يرغبن في مزيد من الأطفال ولا يستخدمن حاليا وسائل تنظيم الاسرة
جمهورية مصر العربية ١٩٨٠	٣٧ر١	٩ر٨	٣ر٤	١ر٣	٣٦ر١	٣٦ر٤	٧٥ر٣	٨٩ر٣	-٥٩ر
الاردن ١٩٧٦					٣٠ر٠	١٦ر٤	٣٨ر٣	٥٤ر٥	٤١ر١
الجمهورية العربية السورية ١٩٧٦	٣١ر٣	١٤ر١	٧ر٦	٣ر٣		٣٨ر٠	٤٤ر٥	٥٣ر٥	٤٧ر٩
الجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٩	١٦ر١	٢٢ر٤	١٠ر٨	٨ر٥		٥ر٨	٢٤ر٧	٤٦ر٥	٩٤ر٤

المصادر:

جمهورية مصر العربية : مسح الخصوبة المصري، المجلد الثاني، ١٩٨٣.
الاردن : مسح الخصوبة الأردني، المجلد الاول، ١٩٧٦.
الجمهورية العربية السورية : مسح الخصوبة السوري، المجلد الاول، ١٩٨٣.
الجمهورية العربية اليمنية : مسح الخصوبة اليمني، المجلد الاول، ١٩٨٣.

بـاء- التأثيرات على المستوى التعليمي

هناك ندرة في الدراسات التي اهتمت بتأثيرات مستوى الخصوبة على الفرص المتاحة للإناث للتدريب والتعليم، وعلى العكس من ذلك، فقد اهتمت العديد من الدراسات بالبحث في أثر المستوى التعليمي للإناث على السلوك الانجابي لهن وكذلك على التفضيلات الخاصة بالخصوبة من حيث عدد الأطفال المرغوب ونوع الجنس المفضل وغيرها (٧)(١٢)، وبصفة عامة يمكن القول أنه بالنسبة الى بعض دول المنطقة - ومنها مصر - لا يسمح للإناث المقيدات في مراحل التعليم قبل الجامعي بالزواج، وهو ما يحدد بدرجة كبيرة الفرص المتاحة لهن لرفع المستوى التعليمي واكتساب مهارات جديدة عن طريق التدريب في المجالات المختلفة.

وتوضح النتائج المتوفرة لمسوح الخصوبة التي أجريت في بعض دول المنطقة في إطار مسح الخصوبة العالي وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للمرأة ومستوى خصوبتها (الجدول ٤) وتشير الدراسات بصفة عامة الى أن الأثر السلبي للتعليم على الخصوبة ينشأ الى حد ما نتيجة لتأجيل سن الزواج وكذلك ارتفاع نسبة ممارسة وسائل تنظيم الأسرة. إلا أنه من ناحية أخرى تشير بعض الدراسات الى أن العلاقة بين مستوى تعليم المرأة والخصوبة ليست عكسية في كل الأحوال، إذ أن حصول المرأة على قدر ضئيل من التعليم قد يرتبط بارتفاع مستوى خصوبتها نظرا لتحسن المستوى الصحي والتغذوي لها وبالتالي زيادة قدرتها على الانجاب، وذلك دون حدوث تغير في اتجاهاتها الانجابية(١٢)، وهذا ما تعكسه البيانات الخاصة بالجمهورية العربية اليمنية في الجدول (٤)، حيث يلاحظ زيادة طفيفة في مستوى خصوبة المرأة غير الأمية قياسا بالمرأة الأمية.

جيم- التأثيرات على عمالة المرأة

مما لا شك فيه أن العلاقة بين خصوبة المرأة وعمالتها علاقة تتسم بالتعقيد، ومن الصعب التوصل الى استنتاجات قاطعة فيما يتعلق باتجاه العلاقة بين الخصوبة وعمالة المرأة، هل تتجه المرأة التي لم تنجب أو التي أنجبت عددا صغيرا من الأطفال الى العمل لأنها قادرة على التوفيق بين دورها كأم وربة أسرة وبين متطلبات عملها؟ أم أن المرأة التي ترغب في اتخاذ عمالة مكسبة لها تلجأ الى تحديد حجم أسرتها لتتمكن من القيام بهذه الأدوار الانتاجية والانجابية معاً.

وبصفة عامة، يفترض أن المرأة المتعلمة التي تعمل خارج المنزل بأجر في القطاع المنظم تتولد لديها الرغبة في تحديد حجم أسرتها وذلك لارتفاع تكلفة

الوقت المتاح لديها، ولكن حتى في هذه الأحوال فإن الظروف الخاصة بالـــدول العربية من حيث نوع الأسر والتنظيمات الاجتماعية الأخرى قد توفر للمرأة العاملة بديلاً عنها لرعاية الأطفال أثناء غيابها عن المنزل مثل وجود أقارب مثلا فـــي الأسرة. ويعرض الجدول (٥) بيانات من واقع المسوح التي أجريت في بعـــض دول الاسكوا في إطار مسح الخصوبة العالمي كما سبق ذكره، وتظهر العلاقة العكسية بيـن عمالة المرأة ومستوى خصوبتها أكثر اتساقاً بالنسبة للأردن والجمهورية العربيـــة اليمنية، في حين أنه بالنسبة الى مصر والجمهورية العربية السورية تبدو هـــذه العلاقة غير واضحة بنفس الصورة.

الجدول ٤- متوسط(*) عدد الأطفال السابق انجابهم أحياء للنساء السابق لهن الزواج (١٥-٤٩ سنة) حسب المستوى التعليمي لهن في بعض دول الاسكوا وعام إجراء المسح

المستوى التعليمي للمرأة	مصر ١٩٨٠	الأردن ١٩٧٦	الجمهورية العربية اليمنية(**) ١٩٧٩	الجمهورية العربية السورية ١٩٧٦
أمية	٤ر٣	٥ر٥	٣ر٦٢	٥ر٣٩
تقرأ وتكتب	٤ر٣			٤ر١٦(***)
ابتدائي	٣ر٧	٤ر٩		٣ر١٦
إعدادي		٤ر٢	٣ر٦٧	
ثانوي	٢ر٧	٣ر٦		٢ر١٩
جامعي	٢ر٣			
الاجمالي	٤ر١	٥ر٤	٣ر٦٦	٤ر٧٤

المصادر:

جمهورية مصر العربية : مسح الخصوبة المصري، المجلد الثاني، ١٩٨٣
الأردن : مسح الخصوبة الأردني، المجلد الأول، ١٩٧٦
الجمهورية العربية اليمنية : مسح الخصوبة اليمني، المجلد الأول، ١٩٨٣
الجمهورية العربية السورية: مسح الخصوبة السوري، المجلد الثاني، ١٩٨٢.

(*) المتوسطات معايرة بالنسبة لسن النساء (ما عدا المتوسطات الخاصـــة بالجمهورية العربية السورية).

(**) التقسيم المتاح بالنسبة لتعليم الإناث: أمية، غير أمية.

(***) ابتدائي غير مكتمل.

وتجدر الاشارة الى أن بعض الدراسات المتخصصة التي تطرقت بالتفصيل الى العلاقة بين عمالة المرأة ومستوى خصوبتها في جمهورية مصر العربية قد أشارت الى أن عمل المرأة (سواء في مزرعة الأسرة أو في منزلها) والذي تقوم به نساء ذوات مستوى تعليمي منخفض، لا يؤدي الى تغير في مستوى الخصوبة، بل أن مستوى الخصوبة في هذه الأحوال يتقارب الى درجة كبيرة مع مستوى خصوبة النساء اللاتي لا يعملن، وعلى العكس من ذلك فإن عمالة المرأة خارج منزلها بأجر في المهن ذات المكانة المرتفعة (والتي تتطلب مستوى تعليمي عالٍ نسبيا) تؤدي الى انخفاض في مستوى خصوبتها بصورة ملحوظة(٧).

الجدول ٥- متوسط(*) عدد الأطفال من الفئة العمرية الأحياء للنساء السابق لهن الزواج (١٥-٤٩) حسب نمط العمل في بعض دول الاسكوا وعام إجراء المسح

نمط عمل النساء	مصر ١٩٨٠	الجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٩	الأردن ١٩٧٦	الجمهورية العربية السورية ١٩٧٦
عملت قبل وبعد الزواج	٣ر٤	٣ر٥	٤ر٨(١)	٥ر٦٧
عملت بعد الزواج فقط	٣ر٦	٣ر٨		٥ر٥٩
عملت قبل الزواج فقط	٤ر٨	٣ر٦	٥ر١(٢)	٤ر١٩
لم تعمل	٤ر٢	٣ر٩	٥ر٥	٤ر٨٣
تعمل الآن وقبل ذلك				٤ر٤١
تعمل الآن فقط				٥ر١٠
الاجمالي	٤ر١	٣ر٧	٥ر٤	٤ر٧٤

المصادر:

المصادر نفسها التي تم اقتباس الجدول رقم (٤) منها.

(١) تعمل حاليا.

(٢) عملت سابقا، ولا تعمل حاليا.

(*) المتوسطات غير معايرة بالنسبة لسن النساء.

ثانيا- الأوضاع والاتجاهات السكانية في دول المنطقة

وصل عدد سكان دول منطقة الاسكوا وفقا للتقديرات المتوسطة للأمم المتحدة الى ١٠٦ر٢ مليون نسمة عام ١٩٨٥، ويمثل ذلك حوالي ٢٢ في الألف من اجمالي سكان العالم، الذين يقدر عددهم بحوالي ٤٨٥٣ر٨ مليون خلال نفس العام. وتعتبر مصر أكثر دول المنطقة في عدد السكان (حوالي ٤٧ر٦ مليون)، يليها العراق (١٥ر٩ مليون) والمملكة العربية السعودية (١١ر٦ مليون) والجمهورية العربية السورية (١٠ر٥ مليون) والجمهورية العربية اليمنية (٦ر٩ مليون) خلال نفس العام. بينما يقل عدد السكان في الدول الأخرى بنسب متفاوتة، حتى أنه يصل الى أقل من نصف المليون في كل من البحرين وقطر. كذلك تختلف نسبة النوع لدرجة كبيرة بين هذه الدول إذ تبلغ لكل مائة أنثى أقل من مائة ذكر في اليمن الديمقراطية، ولبنان، والجمهورية العربية اليمنية. أما بالنسبة لقطر والامارات العربية المتحدة فتبلغ أكثر من مائة وخمسين ذكرا لكل مائة أنثى. ومن بين إجمالي السكان، تختلف نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق حضرية بدرجة كبيرة كذلك بين دول المنطقة، وتشهد كل من الكويت وقطر والبحرين ولبنان والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية نسبا لسكان الحضر تتراوح بين سبعين الى أكثر من تسعين في المائة، بينما تقل هذه النسبة كثيرا في دول أخرى لتصل الى ٢٠ في المائة فقط (الجمهورية العربية اليمنية) والى حوالي ٩ في المائة (عُمان)، وتتراوح هذه النسبة في غالبية الدول الأخرى بين ٤٠ الى ٦٠ في المائة (الجدول رقم ٦).

ووفقا لنفس التقديرات (التقديرات المتوسطة للأمم المتحدة)، فإنه يتوقع أن يصل اجمالي عدد السكان في دول منطقة الاسكوا الى ١٢٣ر٩ مليون عام ١٩٩٠، والى ٢١١ر١ من المليون عام ٢٠١٠، أي بعد ما يقرب من حوالي عشرين عاما، ويمثل ذلك حوالي ٢٣، ٢٩ في الألف على الترتيب من إجمالي سكان العالم المتوقع في تلك السنوات. كذلك من المتوقع أن ترتفع نسبة سكان الحضر بدرجات مختلفة في دول المنطقة.

وتتسم منطقة الاسكوا بالتركيب العمري الفتي، حيث تقدر نسبة السكان دون سن الخامسة عشر بحوالي ٤٣ في المائة من إجمالي عدد سكان المنطقة، كما يقدر وسيط السن للسكان بحوالي ١٨ عاما وذلك طبقا للتقديرات المتوسطة للأمم المتحدة لعام ١٩٨٥، وترتفع نسبة السكان دون الخامسة عشر من العمر الى ما يقرب من نصف السكان في كل من العراق والأردن والجمهورية العربية السورية

الجدول ٦- تطور عدد السكان وبعض المؤشرات الديمغرافية عن هيكل السكان في منطقة الاسكوا

المؤشر	منطقة الاسكوا			قطر			عمان		
	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠١٠
١ - عدد السكان (بالألف)	١٠٦٢٤٨	١٢٢٩٣١	٢١١٠٨٢	٣٩٩	٤٦٨	٦٢٢	١٢٤٢	١٤٦٨	٢٨٨٢
٢ - نسبة النوع (١٠٠/ أنثى)	١٠٥ر٤	١٠٥ر٥	١٠٤ر٥	١٣٦ر٩	١٦٧ر٣	١٧٢ر٣	١١٢ر٣	١١٠ر٤	١٠٥ر٥
٣ - نسبة سكان الحضر (٪)				٩٢ر٧	٨٩ر٥	٨٨ر٤	٨٨	٩٠ر٦	٩٠ر٢
٤ - النسبة الى اجمالي عدد السكان (٪)									
الاطفال المعمار (صفر - ٤)	١٧ر٤	١٦ر٧	١٣ر٣	١٢ر٨	١٤ر٣	١٥ر٤	١٨ر٦	١٧ر٤	١٣ر٣
الاطفال (٥ - ١٤)	٢٦ر٣	٢٦ر٧	٢٤ر٣	٢١ر١	٢١ر١	١٨ر٥	٢٧ر٣	٢٧ر٧	٢٥ر٧
الشباب (١٥-٢٤)	١٩ر٣	١٨ر٥	١٦ر٣	١٧ر٥	١٦ر٣	١٢ر٣	١٦ر٢	١٦ر٩	١٣ر٩
كبار السن (٦٥ +)	٣ر٢	٣ر٢	٣ر٧	٣ر٥	٣ر٨	٦ر١	٣ر٣	٣ر٣	٣ر٣
٥ - نسبة الاناث في الفترة الانجابية (١٥-٤٩)	٢٢ر٣	٢٢ر١	٢٤ر٤	٢٠ر٣	١٨ر٣	١٤ر٣	٢٠ر٦	٢٠ر٦	٢١ر٦
٦ - وسيط السن للسكان	١٨ر٣	١٨ر٣	٢١ر٣	٢٤ر٣	٢٤ر٣	٢٤ر٣	١٧ر٣	١٧ر٣	١٧ر٣
٧ - نسبة الاعالة (١٠٠/) :									
الاجمالية	٨٧ر٣	٨٧ر٧	٦٩ر٤	٦٤ر٣	٥٨ر٤	٥٥ر٣	٩٢ر٦	٨٧ر٩	٦٩ر٤
للصغار (صغر- ١٤)	٨١ر١	٨١ر٦	٦٣ر٣	٥٥ر٦	٥٢ر٥	٥٥ر٦	٨٨ر٦	٨٢ر٣	٦٣ر٣
لكبار السن (٦٥ +)	٦ر٣	٦ر١	٦ر٦	٨ر٦	٦ر٣	٥ر٦	٤ر٩	٤ر٧	٦ر٦

الجدول ٦- (تابع)

المؤشر	المملكة العربية السعودية			الجمهورية العربية السورية			الامارات العربية المتحدة			الجمهورية العربية اليمنية		
	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠١٠
١ - عدد السكان (بالألف)	١١٥٩٥	١٤١٣١	٢٩٥٥١	١٠٤٥٨	١٢٥٠١	٢٣٦٤٦	١٢٥٠	١٥٨٨	٢٢٨٦	٦٨٨٨	٨٠١٧	١٥٥٤٠
٢ - نسبة النوع (/١٠٠ أنثى)	٤١٩ر٦	١١٩ر١	١١١ر٠	١٠٢ر٤	١٠٢ر٠	١٠١ر٩	٢١٨ر٢	٢٠٦ر٨	١٥٨ر٩	٩٠ر٢	٩١ر٤	٩٧ر٧
٣ - نسبة سكان الحضر (٪)	٧٢ر٠	٧٧ر٣	٨٤ر٧	٤٩ر٠	٥١ر٨	٦٣ر٧	٧٧ر٨	٧٧ر٨	٨٠ر٤	٢٠ر٠	٢٥ر٠	٤١ر٤
٤ - النسبة الى اجمالى عدد السكان (٪)												
الاطفال الصغار (صفر - ٤)	١٨ر٣	١٨ر١	١٧ر٤	١٩ر٤	١٩ر١	١٤ر٤	١٢ر٤	١٠ر٧	٩ر٩	١٩ر١	١٩ر١	١٧ر٧
الاطفال (٥ - ١٤)	٢٦ر٥	٢٧ر٣	٢٨ر٠	٢٨ر٧	٢٩ر٠	٢٦ر٥	١٨ر٥	٢٠ر٤	١٧ر١	٢٨ر٩	٢٩ر٠	٢٨ر٤
الشباب (١٥-٢٤)	١٧ر٧	١٧ر٥	١٩ر٠	٢٠ر١	١٩ر٣	٢١ر٣	١٣ر٥	١٤ر٠	١٥ر٠	١٩ر٤	١٩ر٦	٢٠ر١
كبار السن (٦٥ +)	٢ر٦	٢ر٦	٢ر٨	٢ر٨	٢ر٦	٢ر٧	١ر٥	١ر٧	٢ر٥	٣ر٢	٣ر٢	٢ر٧
٥ - نسبة النساء فى الفترة الانجابية (١٥-٤٩)	١٩ر٣	١٩ر١	٢١ر٠	٢١ر٤	٢١ر٤	٢٤ر٧	١٤ر٥	١٥ر٣	١٩ر٥	٢٢ر١	٢٢ر٧	٢٣ر٣
٦ - وسيط السن للسكان	١٧ر٧	١٧ر٤	١٧ر٣	١٥ر٩	١٥ر٩	١٩ر٠	٢٧ر٤	٢٨ر٥	٣٠ر٣	١٥ر٩	١٥ر٩	١٦ر٨
٧ - نسبة الاعالة (/١٠٠) :												
الاجمالية	٩٠ر٥	٩٢ر٤	٩٢ر٩	١٠٣ر٥	١٠٢ر٨	٧٧ر٣	٤٨ر١	٤٨ر٧	٥٠ر٤	١٠٥ر٣	١٠٥ر٤	٩٥ر٥
للصغار (صفر- ١٤)	٨٥ر٤	٨٧ر٥	٨٧ر٥	٩٧ر٩	٩٧ر٥	٧٢ر٦	٤٥ر٨	٤٦ر٣	٤٠ر٧	٩٨ر٥	٩٨ر٩	٩٠ر٣
لكبار السن (٦٥ +)	٥ر٥	٥ر٥	٥ر٥	٦ر٥	٥ر٥	٤ر٧	٢ر٢	٢ر٥	٩ر٧	٦ر٦	٦ر٦	٥ر٣

الجدول ٦- (تابع)

المؤشـــر	البحريـن			اليمن الديموقراطيـة			مصـر		
	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠١٠
١ ـ عدد السكان (بالالف)	٤٣٠	٥١٥	٨٢٣	٢١٣٧	٢٤٩١	٤٥٨٤	٤٧٥٧٨	٥٤٠٥٩	٧٨٤٥٦
٢ ـ نسبة النوع (/١٠٠ أنثى)	١٤٣ر٧	١٤٥ر٣	١٤٠ر٨	٩٧ر٤	٩٧ر٩	١٠٠ر٣	١٠٢ر	١٠٣ر١	١٠٣ر١
٣ ـ نسبة سكان الحضر (٪)	٨١ر٧	٨٢ر٩	٨٧ر٦	٣٩ر٩	٤٣ر٣	٥٨ر	٤٦ر٥	٤٨ر٨	٦١ر٦
٤ ـ النسبة الى اجمالى عدد السكان (٪):									
الاطفال الصغار (صفر ـ ٤)	١٣ر٥	١٢ر٦	٨ر٤	١٨ر	١٨ر٥	١٥ر٧	١٦ر٣	١٥ر٢	٩ر٨
الاطفال (٥ ـ ١٤)	١٩ر٨	٢٠ر١	١٦ر٨	٢٧ر١	٢٦ر٢	٢٧ر١	٢٤ر١	٢٥ر٧	١٩ر٨
الشباب (١٥ـ٢٤)	١٨ر	١٦ر	١٧ر	٢٠ر٦	٢٠ر٤	٢٠ر٣	١٨ر٩	١٨ر	٢٠ر٢
كبار السن (٦٥ +)	٢ر	٢ر	٢ر٨	٢ر٨	٢ر٨	٣ر	٣ر٩	٣ر٩	٤ر٦
٥ ـ نسبة النساء فى الفترة الانجابية (١٥ـ٤٩)	٢١ر١	٢١ر١	٢٣ر٥	٢٣ر٢	٢٣ر٢	٢٣ر٧	٢٣ر٢	٢٣ر١	٢٦ر٦
٦ ـ وسيط السن للسكان	٢٤ر٣	٢٥ر٧	٢٩ر٢	١٧ر٢	١٧ر٤	١٨ر٢	١٩ر٨	١٩ر٩	٢٥ر١
٧ ـ نسبة الاعالة (/١٠٠):									
الاجمالية	٥٤ر	٥٢ر٩	٣٨ر٨	٩١ر٨	٩٠ر	٨٤ر٨	٧٩ر٨	٨١ر	٥١ر٨
للصغار (صفر ـ ١٤)	٥١ر	٤٩ر٩	٣٤ر٩	٨٦ر	٨٥ر١	٧٩ر١	٧٢ر٨	٧٤ر	٤٤ر٩
لكبار السن (٦٥+)	٣ر	٣ر	٣ر٩	٥ر٤	٥ر٤	٥ر٦	٧ر	٧ر	٦ر٩

الجدول ٦- (تابع)

المؤشر	العراق			الاردن			الكويت			لبنان		
	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠١٠
١ - عدد السكان (بالالف)	١٥٨٩٨	١٨٩٢٠	٣٥٣٢٢	٣٥٠٦	٤٢٧٠	٨٩٤١	١٧١٠	٢٠٩٠	٣٤٥١	٢٦٦٨	٢٩٦٥	٤١٧٠
٢ - نسبة النوع (/١٠٠ أنثى)	١٠٣٫٨	١٠٣٫٩	١٠٣٫٢	١٠٦٫٢	١٠٥٫٤	١٠٣٫٧	١٣٢س	١٣٢٫١	١٢٢س	٩٣ص	٩٤٫٤	٩٧س
٣ - نسبة سكان الحضر (٪)	٧٠٫٦	٧٤٫٢	٨٢٫٦	٦٤٫٤	٦٨٫١	٧٨٫٢	٩٣٫٧	٩٥٫٦	٩٧٫٦	٨٠٫٤	٨٢٫٧	٨٩س
٤ - النسبة الى اجمالى عدد السكان (٪):												
الاطفال الصغار (صفر - ٤)	١٨٫٦	١٨س	١٤٫٨	١٩س	١٩٫٩	١٦ص	١٥٫٦	١٤٫٧	١١س	١٢٫٨	١٢٫١	٩٫٢
الاطفال (٥ - ١٤)	٢٨٫٤	٢٨٫٤	٢٥٫٩	٢٩٫١	٢٨س	٢٨ص	٢٤٫٤	٢٤س	٢٠٫٢	٢٤٫٧	٢٢٫٢	١٩٫٤
الشباب (١٥-٢٤)	١٩س	١٩٫٢	٢٠٫٣	٢١٫١	٢٠٫٧	٢٠٫٨	١٧٫٩	١٧٫٥	١٨٫٣	٢١٫٨	٢٢٫٣	١٩س
كبار السن (٦٥ +)	٢٫٧	٢٫٧	٣٫٣	٢٫٧	٢ص	٢٫٧	١٫٣	١ص	٤٫٨	١د	٥د	٥ص
٥ - نسبة النساء فى الفترة الانجابية (١٥-٤٩)	٢١٫٦	٢١٫٧	٢٢٫٩	٢٠٫٨	٢٠٫٩	٢٢٫٩	٢٠٫٨	٢١س	٢٣٫٣	٢٥٫٢	٢٦٫٣	٢٧٫٨
٦ - وسيط السن للسكان	١٦٫٥	١٦٫٧	١٩٫٣	١٥٫٨	١٦س	١٧٫٢	٢٠٫٧	٢١٫٣	٢٥٫٤	٢٠٫٢	٢١ص	٢٦ص
٧ - نسبة الاعالة (/١٠٠):												
الاجمالية	٩٨٫٤	٩٦٫١	٧٨٫٧	١٠٣٫٢	١٠١٫٤	٩١٫٣	٧٠٫٤	٦٧٫٣	٥٦٫١	٧٤٫٢	٦٧٫٨	٦١٫١
للصغار (صفر - ١٤)	٩٣٫٢	٩١ص	٧٢٫٧	٩٧٫٧	٩٦٫٤	٨٦٫١	٦٨٫٢	٦٤٫٨	٤٨ص	٦٥٫٣	٥٩٫٢	٤٣٫٣
لكبار السن (٦٥+)	٥٫٢	٤٫٥	٦٫٥	٥٫٦	٥س	٥٫٢	٢ص	٢ص	٧ص	٨٫٩	٨٫٦	٨٫٣

المصدر: United Nations, 1989, World Population Prospects, 1988, Population Studies No. 106.

والجمهورية العربية اليمنية (حوالي ٤٧-٤٨ في المائة) وتتراوح هذه النسبة بين ٤٠-٤٥ في المائة في كل من اليمن الديمقراطية ومصر والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية، بينما تقل الى ٣٠-٣٧ في المائة في كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين ولبنان.

وفيما يتعلق بنسبة كبار السن (٦٥ سنة أو أكثر) فهي تزيد قليلاً عن ٣ في المائة بالنسبة لمتوسط سكان المنطقة، وترتفع الى حوالي ٥ في المائة في لبنان، والى حوالي ٤ في المائة في مصر، وتتراوح بين ٢ و ٣ في المائة في كل من البحرين واليمن الديمقراطية والعراق والأردن وعمان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية اليمنية، بينما تنخفض الى أقل من ٢ في المائة في كل من الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة وذلك في عام ١٩٨٥ طبقا لنفس التقديرات المشار اليها سابقا. وتشير التقديرات الى استمرار هذا النمط للتركيب العمري تقريبا في معظم دول المنطقة حتى عام ١٩٩٠، بينما من المتوقع أن تنخفض نسبيا نسبة السكان دون الخامسة عشر من العمر مع نهاية القرن الحالي ومع مطلع القرن التالي، وأن يرتفع بالتالي وسيط السن للسكان، على سبيل المثال، من المتوقع أن تنخفض نسبة السكان دون الخامسة عشر بالنسبة لمنطقة الاسكوا الى ٣ر٣٧ في المائة وأن يرتفع وسيط السن للسكان الى ٢ر٢١ سنة عام ٢٠١٠ (الأرقام المناظرة المقدرة عام ١٩٩٠ هي ٤ر٤٣، ٣ر١٨ على التوالي).

وقد انعكس هذا التركيب العمري الفتي في ارتفاع نسبة الإعالة للصغار (دون سن الخامسة عشر) وكذلك نسبة الإعالة الكلية، وتقدر الأخيرة بالنسبة لمتوسط المنطقة بحوالي ٨٧ لكل مائة فرد في سن العمل من الفئة العمرية (١٥-٦٤) وذلك خلال فترة الأعوام ١٩٨٥، ١٩٩٠ طبقا للتقديرات المتوسطة للأمم المتحدة، بينما يقدر أن تنخفض الى حوالي ٦٩ عام ٢٠١٠، وترتفع الإعالة الكلية الى أكثر من مائة في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية اليمنية، وتتراوح بين ٩٠ الى ٩٧ في كل من اليمن الديمقراطية والعراق والمملكة العربية السعودية بينما تنخفض الى ٤٨-٥٥ في كل من البحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وذلك عام ١٩٨٥ طبقا لنفس التقديرات المشار اليها.

وترتبط التغيرات في اعداد السكان وكذلك التركيب العمري ومستويات الإعالة السابق عرضها الى درجة كبيرة بمستويات واتجاهات معدلات المواليد والوفيات الخام السائدة في دول المنطقة وكذلك ببعض المؤشرات الديمغرافية الأخرى. ويعد مستوى معدل المواليد في المنطقة من أعلى المعدلات السائدة في

العالم، ويقدر هذا المعدل بحوالي ٤٣ في الألف في فترة الأعـــوام ١٩٧٥-١٩٨٥ بالنسبة لمتوسط دول منطقة الاسكوا، وبحوالي ٤٠ في الألف خلال الفتـــرة ١٩٨٥-١٩٩٠، (يقـدر المعدل بحوالي ٢٨ ، ٢٧ في الألف بالنسبـة لمتوســط دول العالم، وبحوالي ٤٧ ، ٤٤ في الألف بالنسبة لمتوسط الدول الأقل تقدما خلال نفـــس الفترتين المشار اليهما سابقا. وذلك طبقا للتقديرات المتوسطة للأمـم المتحـــدة) (الجدول ٧)(٥)

وهناك اختلافات كبيرة في مستوى معدل المواليد الخام بين دول المنطقـة فبينما يرتفع المعدل عن ٤٥ في الألف في بعض الدول خلال فترة الأعـــوام ١٩٨٥-١٩٩٠ (اليمن الديمقراطية والأردن وعمان والجمهورية العربية اليمنية) فإنه يقل فـي نفس الفترة عن ٣٠ في الألف في بعض الدول الأخرى (البحرين ولبنان والامـــارات العربية المتحدة)، ويتراوح بين ٤٠ الى ٤٤ في كل من (العراق والمملكة العربيـــة السعودية والجمهورية العربية السورية) وبين ٣١ الى ٣٦ في (قطر والكويـــت وجمهورية مصر العربية).

كذلك تعكس أرقام الجدول (٧) ارتفاع مستوى معدل الانجاب الكلي للمـــرأة في منطقة الاسكوا، وتقدر قيمة هذا المعدل لمتوسط دول المنطقة خلال الفتـــرة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ بما يزيد قليلا عن ستة أطفال، وخلال فترة الأعـــوام ١٩٨٥-١٩٩٠ بحوالي ٥ر٧ أطفال، وكما هو الحال بالنسبة لمعدل المواليد الخام، فإن مستويـــات معدل الانجاب الكلي تختلف بين دول المنطقة، حيث تقدر خلال فترة الأعـــوام ١٩٨٥-١٩٩٠ بحوالي سبعة أطفال (أو أكثر) مثلا بالنسبة لعمان والمملكة العربيـــة السعودية والجمهورية العربية اليمنية والأردن، بينما تراوح التقدير بين ٦ر٤، ٦ر٨ أطفال بالنسبة للعراق واليمن الديمقراطية والجمهورية العربية السورية. وينخفـض المستوى المقدر لهذا المعدل في قطر الى حوالي ٥ر٦ أطفال والى ٤ر٨ أطفال فـــي كل من الامارات العربية المتحدة ومصر والكويت، ويبلغ أدنى مستوى له في لبنـان (٣ر٤ أطفال) وذلك خلال نفس الفترة، حسب التقديرات المتوسطة للأمم المتحـــدة. وتشير التقديرات الخاصة بمعدل المواليد الخام ومعدل الانجاب الكلي الى اتجـــاه هذه المعدلات للانخفاض في المستقبل، فيقدر مثلا بالنسبة لمتوسط دول المنطقـــة ٢٠١٠، وان معدل الانجاب الكلي سيصل الى أقل من أربعة أطفال، وبطبيعة الحـــال فإن الانخفاض النسبي المتوقع في قيمة هذه المعدلات يختلف من دولة الى أخرى فـي المنطقة (الجدول ٧).

الجدول ٧- تطور بعض المؤشرات الديمغرافية لدول منطقة الاسكوا
(فترات مختارة)

المؤشر	منطقة الاسكوا			عمان			قطر		
	٨٠-١٩٧٥	٩٠-١٩٨٥	٢٠٠٥-١٠	٨٠-١٩٧٥	٩٠-١٩٨٥	٢٠٠٥-١٠	٨٠-١٩٧٥	٩٠-١٩٨٥	٢٠٠٥-١٠
١) معدل المواليد الخام (في الالف)	٤٣ر٢	٣٩ر	٢٩ر٤	٤٨ر٩	٤٦ر-	٣٩ر٩	٢٩ر٩	٣٠ر٨	٢٧ر
٢) معدل الوفيات الخام (في الالف)	١٢ر٤	٩ر٢	٥ر٤	١٨ر٦	١٢ر٧	٦ر٧	٩ر٤	٤ر٣	٨ر٤
٣) معدل الانجاب الكلي (للمرأة)	٦ر١٢٠	٥ر٧١	٣ر٨٩	٧ر١٧	٧ر١٧	٥ر٩٤	٦ر٣٥	٥ر٦٤	٤ر٤١
٤) معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)	١٠٤	٧٦	٤٣	١٣٥	١٠٠	٤٦	٤٦	٣١	١٦
٥) توقع البقاء على قيد الحياة منذ الميلاد									
ذكور	٥٥ر٥	٦٠ر١	٦٧ر٥	٤٥ر٢	٥٤ر١	٦٤ر٦	٦٣ر	٦٦ر٩	٧١ر٧
اناث	٥٨ر٣	٦٣ر-	٧١ ر	٥٠ر٨	٥٦ر٨	٦٨ر٢	٦٧ر٦	٧١ر٨	٧٦ر٧
كلا الجنسين	٥٦ر٩	٦١ر٥	٦٩ر٥	٤٩ر٤	٥٥ر٤	٦٦ر٣	٦٥ ر	٦٩ر٣	٧٤ر٢

الجدول ٧- (تابـــع)

المؤشـــــــــر	المملكة العربية السعودية			الجمهورية العربية السورية			الامارات العربية المتحدة			الجمهورية العربية اليمنية		
	٨٠-١٩٧٥	٩٠-١٩٨٥	٢٠٠٥-١٠	٨٠-١٩٧٥	٩٠-١٩٨٥	٢٠٠٥-١٠	٨٠-١٩٧٥	٩٠-١٩٨٥	٢٠٠٥-١٠	٨٠-١٩٧٥	٩٠-١٩٨٥	٢٠٠٥-١٠
١) معدل المواليد الخام (في الالف)	٤٥ر٩	٤٢ر	٣٨ر٨	٤٦ر	٤٤ر١	٣١ر٦	٣٠ر	٢٢ر٦	٢٠ر٩	٥٠ر٦	٤٧ر١	٤١ر١
٢) معدل الوفيات الخام (في الالف)	١٠ر٢	٧ر٦	٤ر١	٨ر٩	٧ر	٤ر	٧ر٣	٣ر٦	٣ر٥	٢٠ر	١٥ر٢	٨ر٧
٣) معدل الانجاب الكلي (للمرأة)	٧ر٢٨	٧ر١٧	٤ر١٥	٧ر٤٤	٦ر٧٦	٤ر٣٠	٦٦ر٥	٤ر٨٢	٣ر١٨	٧ر٧	٦ر٩٢	٥ر٧٤
٤) معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)	١٠٠	٧١	٣٣	٧٠	٤٨	٢٤	٣٨	٢٦	١٣	١٤٤	١١٦	٦٦
٥) توقع البقاء على قيد الحياة منذ الميلاد												
ذكور	٥٦ر٢	٦١ر٧	٦٨ر١	٥٨ر٣	٦٢ر٢	س٦٩	٦٤ر٧	٦٨ر٦	س٧٣	٤٤ر٧	٤٩ر٥	ص٥١
اناث	٥٩ر٧	٦٥ر٢	٢٣ر٣	٦١ر٩	٦٦ر١	س٧٤	٦٨ر١	٧٣ر١	٧٧ر٢	٤٧ر١	٥٢ر٤	٦٢ر١
كلا الجنسين	٥٢ر١	٦٣ر٤	س٧١	٦٠ر١	س٦٥	٢٣ر٤	٦٦ر٨	٧٣ر٧	٧٥ر١	٤٥ر١	٥٠ر١	٦٠ر١

الجدول ٧- (تابـــع)

المؤشـــــــر	البحريـــــــن			اليمن الديموقراطيـــة			مصـــــــر		
	١٩٧٥-٨٠	١٩٨٥-٩٠	٢٠٠٥-١٠	١٩٧٥-٨٠	١٩٨٥-٩٠	٢٠٠٥-١٠	١٩٧٥-٨٠	١٩٨٥-٩٠	٢٠٠٥-١٠
١) معدل المواليد الخام (في الألف)	٣٤ر٤	٢٨ر٢	١٧ر٦	٤٧ر٦	٤٧ر٣	٣٦ر٨	٤٠ر٨	٣٦ر٠	٢١ر٣
٢) معدل الوفيات الخام (في الألف)	٦ر٢	٣ر٩	٤ر٣	٢٠ر٩	١٥ر٨	٨ر٩	١٣ر٦	١٠ر١	٦ر٠
٣) معدل الانجاب الكلي (للمرأة)	٥ر٢٣	٤ر١٤	٢ر٦	٦ر٩٧	٦ر٦٦	٥ر١٣	٥ر٢٧	٤ر٨٢	٢ر٨
٤) معدل وفيات الرضع (لكل الف مولودحي)	٣٨	٢٦	١٣	١٥٠	١٢٠	٦٩	١٢٠	٨٥	٣٨
٥) توقع البقاء على قيد الحياه منذالميلاد									
ذكـــور	٦٥ر٦	٦٨ر٦	٧٣ر٠	٤٤ر٧	٤٩ر٤	٥٩ر٤	٥٤ر٣	٥٩ر٣	٦٧ر٦
اناث	٦٩ر٠	٧٢ر٩	٧٧ر٣	٤٧ر١	٥٢ر٤	٦٢ر٤	٥٧ر٠	٦٢ر٠	٧١ر٣
كلا الجنسين	٦٧ر٠	٧٠ر٧	٧٥ر١	٤٥ر٩	٥٠ر٨	٦٠ر٩	٥٥ر٦	٦٠ر٦	٦٩ر٤

الجدول ٧- (تابـــع)

المؤشـــــر	العـــــراق			الاردن			الكويـــت			لبنـــان		
	١٩٧٥-٨٠	١٩٨٥-٩٠	٢٠٠٥-١٠	١٩٧٥-٨٠	١٩٨٥-٩٠	٢٠٠٥-١٠	١٩٧٥-٨٠	١٩٨٥-٩٠	٢٠٠٥-١٠	١٩٧٥-٨٠	١٩٨٥-٩٠	٢٠٠٥-١٠
١) معدل المواليد الخام (في الالف)	٤٦ر٧	٤٢ر٦	٣٢ر٨	سـ٤٥	٤٥ر٩	٣٦ص	٤٠ر١	٣٢ر٣	٢٣ر٢	٣٠ر١	٢٨ر١	١٩ر١
٢) معدل الوفيات الخام (في الالف)	٩ر٤	٧ر٨	٦ر٤	٩ر٦	٦ر٦	٣ر٧	٤ر٢	٢ر٨	٣ص	٨ر٧	٧ر٨	سـ ر٦
٣) معدل الانجاب الكلي (للمرأة)	٦ر٩٧	٦ر٣٥	٤ر٤١	٧ر٣٨	٧ر١٧	٥ر٢٣	٥ر١٤	٤ر٨٢	٣ر١٨	٤ر٣	٣ر٢٨	٢ر٣٦
٤) معدل وفيات الرضع (لكل الف مولود حي)	٨٣	٦٩	٣١	٦٥	٤٤	٢١	٣٤	١٩	٩	٤٨	٤٠	٢٢
٥) توقع البقاء على قيد الحياة منذ الميلاد												
ذكـور	ص٦٠	سـ٦٣	٦٩ر٢	٥٩ر٤	٦٤ر٢	٧٠ر١	ص٦٧	٧٠ر٧	٧٤ر٣	٦٣ر١	٦٥ر١	٧٠ر١
اناث	٦٢ر٣	٦٤ر٨	٧٣ر١	سـ٦٣	٦٧ر٨	ص٧٤	٧١ر٢	سـ٧٥	٧٨ر٩	سـ٦٧	سـ٦٩	٧٣ر٩
كلا الجنسين	٦١ر٤	٦٣ر٩	٧١ر١	٦١ر٢	سـ٦٦	٧٢ر٢	٦٩ر٦	٧٢ر٨	٧٦ر٦	سـ٦٥	سـ٦٧	سـ٧٢

المصدر: United Nations, 1989, World Population Prospects 1988, Population Studies No. 106.

وفيما يتعلق بمعدل الوفيات الخام، تشير أرقام الجدول المشار اليه أن هـذا المعدل بلغ في المتوسط في المنطقة حوالي ١٢ في الألف خلال فترة السنـوات ١٩٧٥-١٩٨٠، وانه انخفض الى حوالي ٩ في الألف خلال فترة الأعـوام ١٩٨٥-١٩٩٠، وطبقا للتقديرات الخاصة بهذه الفترة الأخيرة، فإن المستوى المقدر لهذا المعـدل انخفض الى ٦-٨ في الألف في كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والعراق والأردن ولبنان، بينما بلغ ١٠ - ١٦ في الألف في كل من عمـان وجمهورية اليمن العربية واليمن الديمقراطية ومصر، وانخفض الى ٣ - ٤ في الألـف في كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت.

وبطبيعة الحال فإن مستويات معدلات وفيات الرضع (أقل من سنة) تختلـف كذلك بين دول المنطقة، وتؤثر على مستويات كل من معدلات الوفيات الخـام وتوقعات البقاء على قيد الحياة منذ الميلاد، وكما تشير تقديرات الأمم المتحـدة، فإن معدل وفيات الرضع بلغ ١٠٤ في الألف خلال فترة الأعوام ١٩٧٥-١٩٨٠، بالنسبة لمتوسط دول منطقة الاسكوا، وانخفض الى ٧٦ في الألف خلال فترة الأعـوام ١٩٨٥-١٩٩٠، وتتباين مستويات معدلات وفيات الرضع بدرجة كبيرة فـي دول المنطقة إذ تشير التقديرات الى أن هذا المعدل يبلغ أدناه في الكويت (١٩ فـي الألف) خلال فترة الأعوام ١٩٨٥-١٩٩٠، ويتراوح بين ٢٦ ، ٤٤ في الألف في كل مـن قطر والامارات العربية المتحدة والبحرين ولبنان والأردن، بينما يرتفع الـى ٧٠-٨٥ في الألف في كل من المملكة العربية السعودية ومصر والعراق، ويبلغ أعلى مستـوى له في كل من عمان واليمن الديمقراطية وجمهورية اليمن العربية (١٠٠-١٢٠ فـي الألف) خلال نفس الفترة وطبقا لنفس المصدر.

ووفقا للتقديرات المتوسطة للأمم المتحدة، بلغ توقع البقاء على قيد الحيـاة عند الميلاد لمنطقة الاسكوا حوالي ٦٢ عاما وذلك خلال فترة الأعـوام ١٩٨٥-١٩٩٠، وهو يماثل في المتوسط التقدير المناظر بالنسبة لمتوسط دول العالم (خلال نفـس الفترة)، بينما يزيد عن التقدير الخاص بمتوسط الدول الأقل تقدما والذي يبلـغ ٤٩ عاما خلال نفس الفترة[٥]، ويقترب توقع البقاء على قيد الحياة في كل من الكويـت ٧٢ر٨ خلال فترة الأعوام ١٩٨٥-١٩٩٠ وهو قريب من المستوى الذي حققته الـدول الأكثر تقدما خلال نفس الفترة إذ يبلغ ٧٣ر٤، تليها دولة الامارات العربيـة المتحدة والبحرين حيث يبلغ ٧١ عاما، ثم مجموعة من الدول تشمل كلا مـن الجمهورية العربية السورية والأردن ولبنان وقطر (٦٥-٦٩ عاما)، ثم مصر والعـراق والمملكة العربية السعودية إذ يتراوح من ٦١ الى ٦٤ عاما) ومن ثم تأتي كل مـن اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية. وتشير التوقعات بالنسبة لهـذه

الأرقام اتجاهات نحو الارتفاع في المستقبل في جميع الدول، وذلك مع انخفاض مستويات معدلات الوفيات الخام ومعدلات وفيات الرضع (الجدول ٧).

ثالثا- السياسات الخاصة بالخصوبة في دول المنطقة

ألف- نظرة عامة

يقدر معدل الانجاب الكلي في منطقة دول الاسكوا خلال فترة الأعوام ١٩٨٠-١٩٨٥ بحوالي ٦ أطفال، وهو من أعلى المعدلات في العالم، وهناك دولتان في المنطقة (العراق والكويت) تعتبران أن مستويات الخصوبة فيهما منخفضة جدا وتتبع سياسات لرفعها (الجدول ٨). وثمة سبع دول تشعر بقناعة بالنسبة لمستوى الخصوبة فيها. ورغم إدراك معظمها لتأثيرات الزيادة السكانية السريعة، إلا أن ردود فعلها مختلفة حيال هذه التأثيرات وذلك وفقا للظروف الخاصة والأحوال السائدة في كل دولة. فمثلا، تتبع دولة الامارات العربية المتحدة سياسات لرفع مستوى الخصوبة، بينما تعمل كل من عمان وقطر والمملكة العربية السعودية للابقاء على المستوى الحالي فيها، في حين لا تقوم كل من البحرين ولبنان والجمهورية العربية السورية بأي تدخّل للتأثير على مستواها.

وتعتبر أربعة دول في المنطقة أن مستويات الخصوبة فيها مرتفعة جدا وتتبع سياسات لخفضها، وهذه الدول هي مصر واليمن الديمقراطية والجمهورية العربية السورية، والأردن. وبالنسبة للأخيرة فإنه في عام ١٩٨٦ حولت هذه الدولة موقفها حيال الخصوبة الذي اعتبرته مرضيا فيما مضى الى اعتباره من المستويات المرتفعة.

باء- الأوضاع الخاصة ببعض دول المنطقة

نتيجة للمزايا الاقتصادية المتعددة التي يتمتع بها العراق، مثل وجود مساحات زراعية شاسعة وتوفر المياه والموارد المعدنية، والتي تسمح باستيعاب أعداد أكبر من السكان، فإن سياسة الحكومة تهدف الى تشجيع نمو السكان لتحقيق أهداف التنمية، وذلك من خلال توفير عرض كافٍ من القوة العاملة عن طريق رفع مستويات الخصوبة وخفض مستويات الوفيات. ويحاول العراق رفع مستوى الخصوبة من خلال وضع برامج وقوانين مثل برامج منح مزايا نقدية للأسر وإجازات الوضع بالنسبة للعاملات، ومنح أجر كامل لهن لمدة لا تقل عن عشرة أسابيع، كما تحاول

الجدول ٨- وجهة نظر حكومات دول الاسكوا فيما يتعلق بالمستويات الحالية للخصوبة بها، ومدى مناسبة التدخل للتاثير على هذه المستويات

	المستويات منخفضة جدا	المستويات الحالية مقبولة			المستويات الحالية مرتفعة جدا		إجمالي عدد الدول
	التدخل لرفعها مناسب	التدخل لرفعها مناسب	التدخل للابقاء على مستواها مناسب	التدخل غير مناسب	التدخل لخفضها مناسب	التدخل غير مناسب	
	الكويت	الامارات العربية المتحدة	عمان	البحرين	مصر	الاردن	
	العراق		قطر	لبنان	اليمن الديمقراطية		
			المملكة العربية السعودية	الجمهورية العربية السورية	الجمهورية العربية اليمنية		
عدد الدول	٢	١	٣	٣	٣	١	١٣

المصدر: United Nations Global Population Policy Data Base, 1987. Population Policy No. 9.

الحكومة أيضا، في سبيل تحقيق معدلات أعلى لنمو السكان، رفع مستويات المعيشة وإعداد برامج لرعاية الأمومة والطفولة وتوفير الرعاية الصحية والوقائية المجانية، وبصفة خاصة في المناطق الريفية.

كما أن هناك اتجاها لتغطية كل أنواع العاملين في الدولة تحت مظلة التأمينات الاجتماعية بما في ذلك العمال الزراعيين والمؤقتين. كما تولي الحكومة اهتماما كبيرا لبرامج الرعاية الصحية الوقائية، وبصفة خاصة في المناطق الريفية.

وفي عام ١٩٨٦ قام رئيس الجمهورية بتشجيع النساء على انجاب أربعة أطفال على الأقل وأشار الى أن عمالة المرأة لا يجب أن تعوقها عن إنجاب مزيد من الأطفال، إذ أن ذلك يمكن أن يهدد التنمية الاقتصادية في الدولة وكذلك الدفاع القومي(٩).

وفي الإطار العام لتشجيع نمو السكان، تهدف السياسة السكانية في العراق الى فتح باب الهجرة للداخل، وزيادة فرص مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وتوفير الرعاية الصحية للأطفال والأمهات الحوامل ولا تشجع الحكومة استخدام وسائل تنظيم الأسرة(١١).

وتعتبر حكومة الكويت أن معدلات نمو السكان فيها غير مرضية لأنها منخفضة جدا، وتعتبر أن تحقيق معدل أعلى لنمو السكان مساهمة ايجابية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحاول الحكومة رفع مستوى الخصوبة بين السكان الوطنيين بكافة السبل، وذلك بسبب قلقها من الانخفاض المستمر في نسبة السكان الوطنيين الى إجمالي عدد السكان في الكويت، إذ أنه طبقا لنتائج تعدادات الكويت، انخفضت نسبة السكان الوطنيين من ٧ر٥٥ في المائة عام ١٩٥٧ الى ٤٧ في المائة عام ١٩٧٠، ثم الى ١ر٤٠ في المائة عام ١٩٨٥، وإزاء ذلك فإن الحكومة تشعر بالقلق من حدوث مزيد من الانخفاض في نسبة السكان الوطنيين الى إجمالي عدد السكان فيها. ووفقا لاسقاطات السكان بالنسبة للكويت، يفترض استمرار هذا الاتجاه في المستقبل، وقد يمثل الكويتيون ٢٥ في المائة فقط من إجمالي سكان الكويت عام ٢٠٠٠(١١).

وتؤمن الحكومة بأهمية تكامل السياسة السكانية مع الإطار العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وان هناك ارتباطا عضويا بين الاتجاهات السكانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تؤمن بأن التغير الاجتماعي والاقتصادي يجب أن يلعب دورا أساسيا لحل المشاكل المرتبطة بالخصائص الديمغرافية.

وتقوم الحكومة بتشجيع رفع مستوى الخصوبة والزيادة السكانية بين السكان الكويتيين من خلال المقاييس الاجتماعية والاقتصادية والصحية المختلفة مثل رفع مكانة المرأة، وخلق الظروف المؤدية الى زيادة الانجاب، عن طريق منح مزايا مادية عند انجاب أطفال في الأسرة، وإعطاء فوائد عديدة للأمهات، ودعم مساكن الأسر التي يعمل عائلها في خدمة الحكومة، وتمنح الحكومة منذ عام ١٩٨٠ الكويتيين الذين يتزوجون لأول مرة إعانة زواج. وفي عام ١٩٨٦ منحت الحكومة للعاملين في القطاعين العام والخاص الذين يتزوجون لأول مرة إجازة بمرتب، ومع أن الحكومة لا تعطي أولوية لتوفير معلومات عن وسائل تنظيم الأسرة أو الخدمات الخاصة بها، إلا أنها تسمح بالحصول على هذه الوسائل.

كذلك تهدف سياسة الحكومة الى توفير نظام مجاني للرعاية الصحية لجميع السكان والى تحسين ظروفهم وصحتهم وخفض مستويات الوفيات والمرض والعجز، وهناك اهتمام كبير بالقضاء على أمراض الطفولة، وخفض وفيات الرضع الى ١٠ في الألف، وكذلك خفض وفيات الأطفال بمقدار ٢٠-٤٠ في المائة كل سنتين، وقد أدخلت الحكومة برامج للصحة العامة، وكذلك برامج لتدريب الأشخاص القائمين بالخدمة الصحية والتثقيف الصحي.

وفي البحرين، تعتبر معدلات نمو السكان ومعدلات الخصوبة من أقل المستويات في المنطقة، ولا تتبنى الحكومة سياسة شاملة للتأثير على مستوى الخصوبة حيث تعتبر دورها محدوداً في نمو سكان الدولة، ورغم عدم وجود سياسة سكانية، فإن الحكومة تدرك أهمية دمج القضايا السكانية في التخطيط للتنمية، والسياسات الأساسية ذات الأولوية الهامة المتعلقة بتوزيع السكان والهجرة للداخل والقوى العاملة، إذ أن الحكومة تولي اهتماما كبيرا بخفض اعتماد الدولة على العمال الأجانب الدائمين وتقوم بتدريب المواطنين على الوظائف والمهارات الهامة.

وتولي الحكومة في البحرين اهتماما كبيرا بصحة الأم والطفل وتحقيق المباعدة المناسبة بين الأطفال، وكذلك تجنب الحمل غير المرغوب فيه، وتقوم بتوفير خدمات تنظيم الأسرة في كل المراكز الصحية ومستشفيات الأمومة والعيادات التي تعنى بصحة الأم والطفل بعد الوضع، ويقوم اتحاد تنظيم الأسرة في البحرين باعداد وبث رسائل اعلامية لرفع مستويات المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة، ويتم استخدام وسائل الاتصال الجماهيري للوصول الى مزيد من الفئات المستهدفة، وبالاضافة الى توفير خدمات تنظيم الأسرة، فإن الحكومة تسعى الى

توفير خدمات صحية عالية المستوى لكافة السكان، وهناك شبكة كبيرة للمراكز الصحية التي توفر الخدمات العلاجية والوقائية، وخدمات الصحة العامة والصحة المدرسية والتثقيف الصحي، ومن خلال هذه السياسة استطاعت البحرين أن تحقق انخفاضا كبيرا في مستوى الوفيات خلال العقود القليلة السابقة(٩).

ويعتبر لبنان أن معدلاته الحالية لنمو السكان والخصوبة مرضية، وبالرغم من عدم وجود سياسة رسمية للتأثير على مستوى الخصوبة، فإن الحكومة تدرك أن المشاكل السكانية بين مجموعات معينة من السكان مرتبطة بالحجم الكبير للأسرة وعدم المباعدة السليمة بين الأطفال. ولتخفيف المشاكل السكانية التي تأثرت بدرجة كبيرة بالوضع الاقتصادي والسياسي فيه، فقد أعطت الحكومة أولوية مرتفعة لبرامج إعادة البناء والتأمينات.

وتؤمن الحكومة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة هي أكثر الطرق فعالية لحل المشاكل السكانية، إلا أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية الحالية غير المستقرة لا تسمح بالتخطيط لبرامج تنمية طويلة الأمد، ولذلك فإن أولويات الحكومة تتركز في الاهتمام بالخدمات العامة وإصلاح الأضرار التي لحقت بالمباني والمنشآت.

ويتم توفير خدمات تنظيم الأسرة من خلال مراكز وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتمنح الأمهات العاملات اجازة مدفوعة الأجر لمدة ٤٠ يوما، كما تمنح من خلال نظام التأمينات الاجتماعية فوائد مادية إضافية تصل الى قيمة المرتب.

وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، تعتبر الدولة مستويات واتجاهات الخصوبة غير مرضية نظراً لارتفاعها الكبير. وترى الحكومة ضرورة التعامل مع القضايا السكانية في الإطار العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتؤمن الحكومة أن خفض مستوى الخصوبة سوف يؤدي الى تباطؤ معدلات الزيادة السكانية وبالتالي رفع نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أنه لم يتم تحديد أهداف كمية لخفض الخصوبة.

وتقوم الحكومة بتوفير خدمات تنظيم الأسرة والاهتمام ببرامج الاعلام والتعليم والاتصال خاصة في المناطق الريفية. وهناك تركيز على المباعدة بين الأطفال كهدف أساسي لتنظيم الأسرة، ويتم توفير وسائل تنظيم الأسرة مجانا في المراكز والصيدليات وبأسعار مخفضة. وتشمل المقاييس التي تتبعها الحكومة في

إطار السياسة السكانية، رفع المستوى التعليمي للمرأة، وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي، والتوسع في الخدمات الصحية والتعليمية لكافة السكان، والتوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل عمال القطاع الخاص والعمال الزراعيين. وهناك برامج تهدف الى التوسع في تقديم الخدمات الصحية، خاصة في المناطق النائية، واعداد برامج التثقيف الصحي وتدريب القائمين على تقديم الخدمات الصحية والاهتمام بالصحة المدرسية(٩).

وفي مصر تعتبر الدولة أن معدل الزيادة السكانية ومعدل الخصوبة مرتفع للغاية مما يشكل عقبة أساسية في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتعد مصر من أولى الدول في المنطقة التي اهتمت بالقضايا السكانية بصورة فعّالة، وذلك لأنها تعتبر مواجهة المشاكل السكانية أمراً هاماً من أجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق أهداف التنمية. ويقوم المجلس القومي للسكان، الذي انشىء عام ١٩٨٥، بوضع استراتيجية ومبادىء وأهداف السياسة السكانية، كما يقوم بالأنشطة الخاصة بالتخطيط والتنسيق بين البرامج السكانية في ضوء أهداف السياسة السكانية. وقد وضعت الحكومة هدفا لتحقيق مستوى لمعدل الانجاب الكلي يصل الى ٤ر٨ أطفال عام ٢٠٠١(١٣).

والى جانب تباطؤ النمو السكاني في مصر، فإن السياسة الخاصة بخفض مستوى الخصوبة تهدف أيضا الى تحسين صحة الأم والطفل ورفع مستوى رفاهية الأسرة، ولتحقيق ذلك فهناك اهتمام كبير بتوفير خدمات تنظيم الأسرة، ورفع مكانة المرأة وخفض مستوى وفيات الأطفال. وتعمل أعلى المستويات في الدولة على دعم برنامج تنظيم الأسرة، كما يتم بذل جهود كبيرة لتوفير معلومات عن تنظيم الأسرة وتسهيل الحصول على الوسائل لتحقيق ذلك.

وهناك سياسة رسمية لتوفير الرعاية الصحية الأولية والأساسية لجميع السكان كما أن هناك تركيزاً على المقاييس الخاصة بالصحة الوقائية، ويتضمن ذلك التوسع في انشاء مراكز الأمومة والطفولة (حيث أن الحكومة تعتبر أن الرضّع والأطفال والأمهات مجموعات مستهدفة يجب خفض مستويات الوفيات بينها)، والتحكم في الأمراض المعدية والطفيلية، والاهتمام ببرامج الغذاء والتعليم، وتوفير المياه النقية، ورفع مستوى التغذية المنخفض وخاصة في الريف. وقد تؤدي السياسات الخاصة بتحسين المستوى التعليمي للإناث، وبناء المجتمعات الجديدة ومكننة وتحديث الزراعة واستخدام وسائل الاتصال الجماهيري وتحسين نظام التأمينات الاجتماعية (يوجد في مصر نظام للتأمينات بالنسبة لعمال الزراعة

والعاملين لحسابهم والعاملين في القطاع الخاص) الى تحسين مستويات النمو السكاني وخفض مستوى الخصوبة(٩).

وترى الحكومة في المملكة الأردنية الهاشمية أن، المتغيرات السكانية ترتبط بصورة مباشرة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ترى ضرورة دمج الأهداف السكانية مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في إطار عام. ورغم أن الحكومة لا تتبع أي سياسة للتأثير على حجم السكان أو مستوى الخصوبة، فإنها تأخذ في الاعتبار بعض الاستراتيجيات للتوصل الى تحقيق معدل نمو ثابت للسكان عن طريق الاهتمام بمحددات الخصوبة، والهدف من ذلك هو انشاء البنية الأساسية الضرورية بصورة تدريجية وكذلك خلق الظروف المواتية لتحقيق الرفاهية البشرية.

ورغم أن الحكومة تعتبر أن المستويات الحالية للخصوبة مرتفعة جدا، فهي تدرك حق الأبوين في تحديد حجم الأسرة المرغوب وكذلك المباعدة المناسبة بين الأطفال، وقد قامت وزارة الصحة منذ عام ١٩٧٩، بتوفير وسائل تنظيم الأسرة، وفي عام ١٩٨٣، تم البدء في مشروع تنمية المرأة الريفية وإدماج تنظيم الأسرة في برامج التثقيف الصحي الريفي.

وتولي الحكومة اهتماما خاصا بالأطفال والرضّع، إذ قامت بوضع هدف تحقيق معدل وفيات للرضّع يبلغ ٢٧ في الألف عام ٢٠٠٠، كما تقوم بدعم الرعاية الصحية الأولية والخدمات الوقائية، والتوسع في شمول الأفراد في نظام المعاشات.

وتعتبر الامارات العربية المتحدة، أن معدلات نمو السكان والخصوبة مرضية، وقد أوضحت الدولة رغبتها في رفع معدل الزيادة الطبيعية (حوالي ٤ في المائة)، مما يجعله واحدا من أعلى المعدلات في العالم.

وفي الجمهورية العربية السورية تعتبر الحكومة، أن معدل الخصوبة فيها مرضيا، وكانت من جملة القرارات الأولى التي اتخذتها اللجنة القومية للسكان، خفض الاعانة الأسرية التي كانت تمنح للأسر الكبيرة.

رابعا- دور المرأة العربية في رسم وتنفيذ سياسات الخصوبة

اهتمت معظم دول المنطقة بأحوال وأوضاع المرأة فيها، خاصة في مجال توفير الرعاية الصحية لها، ورفع مستواها التعليمي، وحماية ودعم أوضاعها وظروفها

عند قيامها بعملية الانجاب ورعاية الأطفال، خاصة بالنسبة للمرأة العاملة، كما قامت معظم دول المنطقة بحثّ المرأة على المشاركة الايجابية في جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها هذه الدول، والى حد ما، اختلفت الأدوار التي قامت بها المرأة في كل دولة من دول المنطقة فيما يتعلق بالمشاركة في رسم وتنفيذ السياسات السكانية، وبصفة خاصة السياسات الخاصة بالخصوبة.

بالنسبة للعراق، تهدف سياسة الدولة الى تشجيع النساء على التدريب واكتساب مهارات جديدة للمشاركة في الانتاج الصناعي والريفي، كما تهدف الى توفير الظروف المناسبة لزيادة فرص عمالة المرأة، كما تهتم الحكومة بمواجهة الاتجاه نحو تشغيل المرأة في الوظائف التقليدية بأجور منخفضة وبالاضافة الى ذلك، فإن الحكومة تعمل على توفير أنماط من العمل الجزئي لمن ترغب في ذلك بسبب المسؤوليات الأسرية التي لا تسمح لهن بالعمل وقتا طويلاً.

ويشارك الاتحاد العام لنساء العراق في رسم السياسة القومية، وقد اضطلع بمسؤولياته تجاه توعية المرأة العراقية بأهمية دورها في تحقيق زيادة عدد السكان تمشيا مع توجيهات القيادة السياسية للحزب والثورة. وتهتم أمانة التنمية الثقافية، وهي الأمانة المعنية بثقافة المرأة في خطتها لفترة الأعوام ١٩٨٦-١٩٨٨، بتنفيذ هدف الاتحاد في هذا الصدد من خلال المحاضرات والندوات واللقاءات التي كانت تقوم بها، والتي تم فيها التركيز على تنمية الوعي الأسري وتدعيم مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع، وتوعية النساء بأهمية الزواج وتشجيعه وكذلك أهمية زيادة السكان وأبعاده الوطنية والقومية. وفي مجال السعي لتشجيع الزواج والتعرف على أسباب تأجيله ومعوقاته، فقد قام الاتحاد عام ١٩٨٤ من خلال قسم الدراسات والبحوث بمسح لحالات العزوبية والطلاق للتعرف على أسبابها ومحدداتها، كما ساهمت أمانة الدراسات والبحوث مع غيرها من اللجان المتخصصة في اعداد دراسات لتشجيع الاتجاه نحو زيادة الانجاب(*).

كانت تهدف سياسة الحكومة في الكويت الى رفع مكانة المرأة وتشجيع عمالتها، وتقوم لجنة المرأة في الحكومة بمناقشة مشاكل المرأة، كما تقوم باعداد أبحاث لتدعيم قدراتها، وتقوم هذه اللجنة بتنسيق عملها مع مركز تدريب المرأة.

(*) الاتحاد العام لنساء العراق، إسهامات الاتحاد العام لنساء العراق في معركة قادسية صدام للفترة من ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ الى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، (بغداد ١٩٨٧).

وتتضمن سياسة الحكومة في البحرين التركيز على تعليم الإناث وتشجيع عمالتهن للحد من الاعتماد على العمالة الأجنبية، وهناك مساواة في قوانين العمل بالنسبة للجنسين، وقد قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في خطة التنمية متوسطة الأجل ١٩٧٨ - ١٩٨٢ بعدة مشروعات لتحسين مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية وذلك لإدماجها في المجتمع البحريني الحديث.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تعنى إدارة شؤون المرأة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتنمية قدرات المرأة الأردنية للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية فيها. وفي إطار الأنشطة غير الحكومية، تدعم مؤسسة نور الحسين البرامج التي تهدف الى توفير التدريب والتعليم والعمالة للمرأة في الريف والحضر كما يقوم الاتحاد النسائي الأردني العام بتشجيع مساهمة المرأة في أنشطة التنمية، وقد اقترحت الحكومة انشاء لجنة لشؤون المرأة لتشجيع تطبيق السياسات المتعلقة برفع مكانتها(٩).

وتقوم الحكومة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية باتباع سياسة عامة تهدف الى رفع مكانة المرأة، لادراكها أن تحسين ظروف المرأة سيؤدي حتما الى خفض مستوى خصوبتها، ولتحقيق ذلك فهي تقوم بسن القوانين والتركيز على تعليم وعمالة المرأة، وقد شمل قانون الأسرة لعام ١٩٧٤ بعض المزايا للمرأة منها منع تعدد الزوجات في المستقبل (باستثناء بعض الحالات مثل عدم قدرة الزوجة الأولى على الانجاب)، ووضع قيود على الطلاق، وتحديد مهر العروس، وضرورة أن يتم الزواج بموافقة الطرفين.

وفي عام ١٩٧٢، شنت الحكومة حملة ضد الأمية، وفتحت المؤسسات التعليمية مصراعيها للإناث، كما تم انشاء معاهد تدريب خاصة لتمكين الإناث من الحصول على مهارات جديدة، وقد أدت سياسة الحكومة الرامية الى تشجيع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي الى تمثيل النساء في معظم مجالات العمالة، بما في ذلك الصناعة، ويتوقع أن تؤدي هذه السياسة الى تأثير فعّال على مستوى الخصوبة(٩).

كذلك تقوم حكومات الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية اليمنية ولبنان بالتركيز على تحسين مكانة المرأة ضمن المقاييس الهامة لتحقيق السياسات الخاصة بالخصوبة.

وقد تضمنت السياسة السكانية في مصر التي أعلنها المجلس القومي للسكان، التركيز على رفع مكانة المرأة وتشجيع مساهمتها في النشاط الاقتصادي، وتحسين مستوى تعليمها ومحو أميتها، وذلك ضمن المقاييس الهامة الأخرى التي تهدف الى الحد من معدلات نمو السكان وخفض مستويات الخصوبة، وقد قامت الدولة بسن العديد من القوانين التي تعطي للمرأة كافة حقوقها مما يساعد على توفير حياة كريمة لها، ويقلل من اعتمادها على أبنائها لرعايتها عندما يتقدم بها العمر، ويتوقع أن تؤدي هذه المقاييس الى تحسين أوضاع المرأة وتشجيع مساهمتها الايجابية في الأنشطة الانتاجية مما يؤدي بالتالي الى خفض مستوى خصوبتها.

خامسا - التوصيات

تهدف هذه الورقة الى دراسة الاتجاهات السكانية في دول منطقة الاسكوا، ولا سيما مستويات واتجاهات الخصوبة فيها، وكذلك أهم ملامح السياسات السكانية التي تتبعها حكومات دول المنطقة وبصفة خاصة السياسات المتعلقة بالخصوبة، كما عنيت الورقة بدراسة تأثيرات سياسات الخصوبة التي تنتهجها هذه الدول على أوضاع المرأة، وبصفة خاصة الأوضاع الصحية لها وكذلك فرص العمالة والتعليم. وقد حاولت الورقة - في ضوء البيانات والمعلومات المتاحة عن دول المنطقة - القاء الضوء على دور المرأة في كل منها في المشاركة في رسم وتنفيذ السياسات الخاصة بالخصوبة، ومدى اهتمام الدول برفع مكانتها وتحسين ظروفها في إطار المقاييس المختلفة التي تتبعها هذه الدول لتدعيم رفاهية الأسرة (والتأثير على مستوى الخصوبة بالنسبة لبعض الدول). حيث أن الارتقاء بمكانة المرأة في الأسرة والمجتمع - الى جانب كونه هدفا في حد ذاته - يمثل عنصرا هاما في تأمين رفاهية وصحة كل من المرأة والأسرة، كما أنه يرسي الأساس لضمان مشاركة فعّالة للمرأة في الجهود التي تبذلها الدولة لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك في رسم وتنفيذ السياسات السكانية الملائمة لها.

ان بلدان المنطقة رغم إدراكها لضرورة التعامل مع المشكلات السكانية بصورة تختلف من بلد الى آخر حسب ظروفه وأحواله، نتيجة لاختلاف الأوضاع الديمغرافية والظروف الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها. فمما لا شك فيه أنه في حال وضع هذه السياسات في إطار عام لبلدان المنطقة ومعالجتها من زاوية شاملة تعتمد على الظروف الحالية لغرض حل المشاكل السكانية فيها من خلال رسم سياسات خاصة لكل منها، فإن ذلك سيؤدي حتما الى تخفيف المشاكل السكانية والحد من آثارها السلبية.

الحواشـــــي

١- سنية صالح وآخرون، أسباب وفيات السيدات في سن الانجاب، دراسة ميدانية في محافظة المنوفية، مركز البحوث الاجتماعية، (الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٨٧).

٢- محمود فهمي فتح الله، «الأمومة الآمنة نحو استراتيجية متكاملة»، ورقة قدمت في المؤتمر القومي للأمومة الآمنة، (٢٨ - ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨).

٣- محمد عمرو حسين، «الحالة الغذائية للمرأة المصرية»، ورقة قدمت في المؤتمر القومي للأمومة الآمنة، (٢٨ - ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨).

٤- D. Maine, and others. Prevention of maternal deaths in developing countries: how much can family planning help? Paper presented at the annual meeting of PAA 1986.

٥- United Nations. World population prospects sales No. E.88. X 111.7 .

٦- Egypt Central Agency for Public Mobilization and Statistics. Maternal health and infant mortality inb Egypt. (1987).

٧- L. Nawar, Female roles on society and fertility: A study of Egyptian and Sudanese women. ph.D. thesis, (Cairo University, 1984).

٨- United Nations. Department of International Economic and Social Affairs. World population trends and policies, 1987 monitoring report. Population Studies No. 103. New York 1988. (Sales No. E. 88. XIII.3)

٩- United Nations. Department of International Economic and Social Affairs. World Population Policies. Population Studies No. 102. (Sales No. E 87. XIII.4).

١٠- United Nations. Global population policy data base. Population Policy Paper No. 9.

١١- United Nations. Department of International Economic and Social Affairs. World Population trends and policies, 1989 monitoring report, special report on the population situation in the least developed countries (preliminary report).

١٢- Cochrane, S. Fertility and education, what do we really know? World Bank Occasional Paper No. 26. Johns Hopkins University Press, 1979.

١٣- جمهورية مصر العربية، المجلس القومي للسكان، الأهداف الكمية للسياسة السكانية، ١٩٨٦.

٢- أثر السياسات السكانية المؤيدة للانجاب على المرأة العربية

(أ) نتائج وتأثيرات سياسة تشجيع الانجاب على المرأة العربية: دراسة حالة العراق

إعداد
هناء محسن العكيلي
استاذ مساعد، الجامعة المستنصرية
بغداد - العراق

مقدمـــة

يُعَد الانجاب المصدر الطبيعي لزيادة السكان، وكي يؤدي هذا المصـــدر دوره المطلوب، يستلزم أن يكون انعكاسا للظروف الاجتماعية والصحية والمـــوارد الاقتصادية للبلد. وان السياسة السكانية لكل قطر تتطلب أن تعد وفقا لاحتياجاتـــه وضمن إطار عملية التنمية الشاملة فيه وأن تستهدف في الأساس تحقيق التطـــور والرفاهية للمجتمع. ولهذا فإن حقيقة وجود سياسات في العالم ترمي الى وقـــف النمو السكاني (أي الحد من الانجاب) جنبا الى جنب مع سياسات تشجيع الانجـاب لا تعني وجود تناقض وإنما هي تعبير عن اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بيـن دول العالم. فمن المعروف أن توفر الموارد الطبيعية ليس ذا قيمة بدون توفـــر الموارد البشرية القادرة على استغلالها بشكل اقتصادي كفؤ. إذن ان مسألـــة الموازنة بين الموارد الطبيعية وبين السكان الذين يستهلكون هذه الموارد هـــي صلب المشكلة السكانية. وهذا يقودنا الى التمييز بين مفهومي الفائض السكانـــي والنقص السكاني وفي العالم أجمع وفي العالم العربي بشكل خاص.

وفي بعض الدول العربية بعتبر الفائض السكاني وارتفاع مستوى الانجـــاب مشكلة سكانية كما هو الحال في مصر، حيث أدى الفائض في حجم العمالة نتيجـــة للكثافة السكانية المرتفعة الى تصديرها، في حين لجأت دول أخرى ذات كثافـــة سكانية منخفضة وإمكانيات اقتصادية كبيرة الى استيراد العمالة الوافدة العربيـــة منها والأجنبية بغية استخدام امكاناتها في مشروعات اقتصادية كبيرة، الأمر الـــذي أصبح خطرا يهدد أمنها السكاني والقومي، إذ بات السكان هم الأقلية بينما يمثـــل الوافدون الأكثرية وذلك كما هو الحال في بعض دول الخليج.

أما في حالة العراق، فقد كان لتوفر الثروات الطبيعية والرفاهية الاقتصادية التي شهدها القطر بعد ثورة ١٧-٣٠ تموز/يوليو عام ١٩٦٨، أثرها في طبيعة وبنيـة المجتمع وعلاقاته تأثيرا ايجابيا إذ نتج عن ذلك رفع كفاءة ونوعية السكان، فأصبـــح موضوع العناية بالانسان اقتصاديا وصحيا وثقافيا يحظى بالاهتمام الكبيـــر. وان عملية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من الناحية الكمية والنوعية والتـــي ساهمت في تطويرها عمليات التدريب والتأهيل والتعليم والصحة والخدمات، نالـــت ما تستحقه من رعاية علمية وعملية. وبعد الانتعاش الاقتصادي الذي شهده القطـــر العراقي بعد تأميم النفط عام ١٩٧٢ ساد الاستقرار السياسي والاجتماعي الـــذي انعكس على المنزلة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة العراقية فارتفعت قوتهـــا الشرائية متمثلة بمعدلات الانفاق العالية لأنواع مختلفة من السلع والخدمات، ممـــا

أثر في طراز معيشتها ورفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي، هذا إضافة الى الفاقد السكاني الذي أنتجته الحرب العراقية-الايرانية. وطبقا لذلك فإن الدولة بقيادة السيد الرئيس صدام حسين تسعى الى زيادة حجم السكان عن طريق اتباع سياسة سكانية تتضمن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي وخفض معدلات الوفيات وخاصة وفيات الرضّع، وذلك بتوفير الخدمات الصحية المجانية والتعليمية لكافة المواطنين وتشجيع الزواج المبكّر والانجاب، وقد اتخذت الدولة عددا من القرارات التشجيعية نحو الزواج والانجاب وتحت شعار «أن العائلة العراقية يجب أن تنجب خمسة أطفال على الأقل».

وسوف تتناول هذه الدراسة ثلاثة محاور أساسية:

الأول: يستعرض الواقع الديمغرافي من ناحية التغير في الهيكل السكاني قبل وبعد الحرب العراقية-الايرانية.

الثاني: ويتضمن استعراضا موجزا لموقف بعض دول العالم، التي خاضت حروبا طويلة الأمد، تجاه الانجاب ثم القاء الضوء على سياسات الدول العربية. كذلك يعرض هذا الجزء بشيء من التفصيل الاستراتيجيات المعتمدة في رسم السياسة السكانية في العراق فيما يتعلق بالزواج والانجاب.

الثالث: يتضمن دراسة ميدانية لعينة مكوّنة من ٢٩٠ امرأة متزوجة وفي عمر الانجاب، في محافظة بغداد، حيث استخدمت الاستمارة الاحصائية لجمع البيانات حول مدى استجابة المرأة العراقية لسياسة تشجيع الانجاب والمتمثلة بالحملة الوطنية لزيادة السكان، ثم متابعة مدى استفادة المرأة العراقية من القرارات التي أصدرتها الدولة وتأثيرها على رفاهيتها وعلى دورها الأسري والاقتصادي والانتاجي. ثم تنتهي الدراسة بمجموعة استنتاجات وعدد من التوصيات التي تتعلق بتعزيز وتشجيع مشاركة المرأة العراقية في انجاح وتنفيذ السياسة السكانية المعتمدة.

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى:

(f) استعراضا الاستراتيجيات المعتمدة في رسم السياسة السكانية في العراق، وخاصة فيما يتعلق بالانجاب وتشجيع الزواج المبكّر.

(ب) التعرف على مدى استجابة المرأة لسياسة تشجيع الخصوبة واستفادتها من القرارات الصادرة عن الدولة.

(ج) معرفة تأثير سياسة تشجيع الخصوبة على رفاهية المرأة العراقية وعلى دورها الاجتماعي الأسري ودورها الاقتصادي الانتاجي.

حدود البحث

اقتصر البحث على النساء المتزوجات، وفي عمر الانجاب من ١٥ الى ٤٩ سنة وذلك اثناء اجراء المسح في شهر آب/أغسطس ١٩٨٩ في مدينة بغداد وضواحيها بمختلف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية.

منهج البحث

تشمل منهجية البحث على العينة وأدوات جمع البيانات والوسائل الاحصائية المستخدمة في التحليل.

العينة: اختيرت ٣٠٠ امرأة بشكل عشوائي من سبع وعشرين منطقة في محافظة بغداد لتمثل جميع المستويات الحضارية والاقتصادية والاجتماعية وهي: حي القضاة، المنصور، حي الأطباء، مجمّع حيفا، كرادة مريم، الجادرية، القادسية، العامرية، المأمون، اليرموك، حي صدام، جنينة وغزالية، مشروع ٢٨ نيسان، شارع فلسطين، زيونة، الأعظمية، صليخ الجديدة - ومدينة الحرية، الشعلة، السيدية، بغداد الجديدة، مدينة صدام، الشعب، حي العامل، حي السلام، الكاظمية والدورة. وقد استبعدت اثناء اجراء الدراسة (١٠) استمارات لنساء الأسرى والشهداء والأرامل فبقي المجموع أفراد عينة البحث ٢٩٠ امرأة متزوجة (وزوجها على قيد الحياة) وفي عمر الانجاب.

أدوات البحث

اعتمدت الدراسة على البيانات والاحصاءات الصادرة عن وزارة التخطيط واتحاد نساء العراق والمتعلقة بالسكان والتعليم والخدمات الصحية إضافة الى نشرات الأمم المتحدة/الاسكوا.

أما فيما يتعلق بالدراسة الميدانية فقد صممت استمارة احصائية كأداة لجمع البيانات حول نتائج وتأثيرات سياسة تشجيع الانجاب على المرأة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأسرية، حيث بنيت على أساس دراسة استطلاعية لعينة مكونة من ٣٥ امرأة متزوجة ثم تمت صياغتها بشكل استفتاء مغلق.

الوسائل الاحصائية

استخدمت الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل بيانات الاستمارة بواسطة الحاسب الآلي حيث استخرجت الجداول المزدوجة CROSS TABULATION، جداول ومعاملات التوافق CONTINGENCY COEFFICIENTS وحسبت معاملات الارتباط بين المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للزوج والزوجة وعدد الأطفال الحالي والرغبة في الانجاب الخ...

المحور الأول للدراسة

الواقع السكاني للعراق

قدر عدد سكان العراق رسميا ولأول مرة عام ١٩٣٤ بحوالي ٣ ٣٨٠ ٠٠٠ نسمة ثم أجريت بعد ذلك خمسة تعدادات شاملة في القطر في السنوات ١٩٤٧، ١٩٥٧، ١٩٦٥، ١٩٧٧ و ١٩٨٧. وقد بلغ تقدير عدد سكان العراق عام ١٩٤٧ حوالي ٤ ٨١٦ ١٨٥ نسمة أي بمعدل نمو سنوي قدره ٢٫٧٨٧ في المائة خلال الفترة ١٩٣٤-١٩٤٧، ثم تطور حجم السكان الى ٦ ٣٣٩ ٩٦٠ نسمة عام ١٩٥٧ بمعدل نمو سنوي ٣٫١٠٥ في المائة في حين أصبح عدد السكان ٨ ٠٩٧ ٢٣٠ نسمة عام ١٩٦٥ وبمعدل نمو سنوي قدره ٣٫٤٢٥ في المائة وفي عام ١٩٧٧ أصبح حجم سكان العراق ١٢ ٠٠٠ ٤٩٧ أي بمعدل نمو سنوي قدره ٣٫٢٤٢ في المائة، ثم ارتفع عدد سكان العراق حسب تعداد ١٩٨٧ الى ١٦ ٣٣٥ ١٩٩ نسمة أي بمعدل سنوي يبلغ ٣٫١٣ في المائة. ويلاحظ أن نمو سكان العراق هو واحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم وفي الوطن العربي إذ بلغ ٣ في المائة سنويا. تبلغ مساحة العراق الكلية ٤٣٨٣١٧ كم^2 منها ٤٣٤٠٠٠ كم^2 مساحة مأهولة بالسكان و ٤٣١٧ كم^2 تؤلف مساحة المياه الاقليمية ونصف منطقة الحياد، وتبعا لذلك فإن كثافة العراق حسب تعداد ١٩٨٧ تكون حوالي ٣٧٫٦٤ شخص لكل كم^2. وتعتبر هذه الكثافة منخفضة إذا ما قورنت بنظيراتها في عدد من الدول العربية الأخرى مثل البحرين حيث تبلغ ٥١٠

وفي لبنان ٣٠٠ شخص لكل كم^{٢}. ان هذه الكثافة لا تعبر عن ثِقَل السكان الحقيقي لأن غالبية السكان تتمركز في المناطق الحضرية ومراكز المدن الكبيرة لا سيما بغداد والموصل والبصرة. ومع أن العراق يضم مساحات شاسعة من الصحاري والجبال إلا أن أطراف المدن بصورة عامة تشكو من انخفاض الكثافة السكانية بشكل كبير.

وتستقطب المراكز الحضرية في العراق حوالي ٦٤ في المائة من السكان حسب تعداد ١٩٧٧ بينما بلغت نسبة السكان الريفيين في نفس الفترة حوالي ٣٦ في المائة من السكان في حين كانت تشكل ٦١ في المائة في تعداد عام ١٩٥٧ بينما كانت نسبة الحضر تشكل ٣٩ في المائة فقط من حجم السكان. وهذا النمو لسكان الحضر لم ينجم عن الزيادة الطبيعية في حجم السكان وإنما بفعل تيارات الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر. وباستخدام البيانات المنشورة عن الجهاز المركزي للاحصاء فقد بلغت معدلات الولادات والوفيات حسب الجدول أدناه كما يلي:

الفترة	معدل الولادات الخام لكل ألف من النساء الفئة العمرية (١٥-٤٩)	معدل الوفيات الخام لكل ألف من السكان
١٩٧٣-١٩٧٥	٤٢ر٦	١٠ر٦
١٩٧٧-١٩٨٢	٤٠ر٩	٨ر٥
١٩٨٢-١٩٨٤	٤٠ر٣	٧ر٢

المصدر: الاتحاد العام لنساء العراق/واقع السكان في العراق لعام ١٩٨٤.

ويلاحظ أن معدلات الولادات قد أخذت بالانخفاض وخاصة في فترة الحرب وهذه نتيجة طبيعية تظهر في أغلب الدول التي دخلت حروبا طويلة، ولكن السياسة الحكيمة للدولة استطاعت رفع هذه المعدلات بعد شن حملة وطنية لزيادة الانجاب. وأما معدلات الوفيات (باستثناء أثر الحرب) فإنها في انخفاض مستمر نتيجة التطور الصحي والخدمات المجانية في هذا المجال.

المحور الثاني

أولا- السياسات السكانية العربية

ان استعداد الدول العربية لاتخاذ اى موقف او سياسة سكانية مرتبط مباشرة بمواردها الاقتصادية والاجتماعية وخططها التنموية. فبالنسبة لبعض الدول العربية حيث الكثافة السكانية العالية، يشكل ارتفاع مستوى الانجاب مشكلة سكانية وذلك كما هو الحال في مصر وتونس والمغرب بينما يتطلع البعض الآخر الى المحافظة على مستويات الإنجاب الحالية لمحاولة تحقيق التوازن مع الموارد الاقتصادية، وفي الوقت نفسه هناك دول عربية لها كثافة سكانية منخفضة وموارد اقتصادية ضخمة دفعتها الى استيراد اليد العاملة وتشجيع الانجاب فوضعت نظام حوافز للزواج المبكر وزيادة حجم العائلة.

ان ما يهمنا هنا قناعات الحكومات العربية بالنسبة للانجاب ورغبة الدول في اتخاذ تدابير تغير مستوى الانجاب نحو الزيادة او التحديد.

في عام ١٩٨٧، صنفت الدول العربية الى ثلاث مجاميع حسب موقفها من الانجاب كما يلي:

المجموعة الاولى: وهي مجموعة الدول العربية التي تعاني من نمو سكاني سريع حيث يمكن تقسيمها الى قسمين: الاول ويضم تونس، مصر والمغرب حيث تعمل هذه الدول على تقليص معدلات الانجاب وذلك بالعمل على تقديم حوافز وتطبيق برامج تنظيم الاسرة. الثاني، ويضم كل من الجزائر، البحرين، جيبوتي، والاردن، التي تتطلع الى ابقاء معدل نموها الحالي في حده الأدنى دون نظام حوافز.

المجموعة الثانية: وهي مجموعة الدول العربية التي تعتبر نموها السكاني الطبيعي ذا نسق بطيء وتتمثل بالعراق وليبيا والامارات والكويت حيث تعمل هذه الدول على رفع مستويات الانجاب وذلك بتطبيق نظام الحوافز.

المجموعة الثالثة: تتألف من اغلب الدول العربية التي تعتبر معدلات نموها الطبيعي مرضية ويمكن تقسيمها الى قسمين من حيث اتجاه سياسة الدولة: الأول، ويضم كل من موريتانيا، عمان، قطر، السعودية، وجميعها تطبق نظام الحوافز للمحافظة على المعدلات الحالية للانجاب. اما القسم الثاني في هذه المجموعة ويضم كلاً من

الدول العربية، لبنان، السودان، سورية، اليمن، اليمن الديموقراطية والصومال، حيث لا تتدخل الدولة في تقديم نظام حوافز للمحافظة على معدلات نموها الحالي(٨).

ثانيا- محفزات الانجاب في التشريعات العالمية

شجعت الكثير من التشريعات القديمة زيادة النسل والاكثار منه لا سيما اثناء نمو وتطور الدولة أو بعد خروجها من الحرب، ويعتبر قانون حمورابي الذى صدر في القرن العشرين قبل الميلاد في بابل اول محاولة تشريعية تهدف الى زيادة النسل إذ نادى بارتداء الامهات في الاسر الكبيرة الحجم الملابس المميزة والحلى.

وفي القرن السابع عشر، سنت تشريعات تشجع زيادة النسل في كل من فرنسا واسبانيا حيث صدر في فرنسا تشريع مشجع للزواج المبكر والانجاب بمنح إعانات سنوية للنبلاء الذين يرزقون بعشرة اطفال أحياء او اكثر. وكان غزو بروسيا لفرنسا خلال حرب عام ١٨٧٠ وما ترتب عليه من فاقد بشري وكذلك فاقد الحرب العالمية الأولى، من أهم العوامل التي دفعت الحكومة الفرنسية الى إصدار قرار يوجب التوازي بين معدل المواليد في فرنسا وبين نظيره في ألمانيا، لذا فقد نظمت فرنسا برنامجها المعروف بالمعونات الأسرية FAMILY ALLOWANCES تشجيعا لزيادة النسل في البلاد. وفي عام ١٩٣٢ أضيف الى القانون تشريع يقضي بأن يحصل كل العاملين في الصناعة، طبقا لقانون المعونات المالية على معونة مالية تدفع مقابل كل مولود جديد، حيث وصلت هذه المعونات الى ما يقارب ٥ في المائة من إجمالي الدخل القومي عام ١٩٦١.

وفي اسبانيا يعفى من الضرائب الرجال الذين يتزوجون مبكرا أو لديهم أسرٌ كبيرة جزئيا أو كليا والسبب في ذلك هو خوف الحكومة الاسبانية في حال غزو عسكري من فاقد سكاني كبير كالذي حصل عام ١٥٠٠م حينما انخفض عدد السكان من ١٠ ملايين الى ٦ ملايين نسمة عام ١٧٠٠م.

وفي الاتحاد السوفياتي أخذ ببرنامج المعونات الأسرية لتشجيع النسل اثر الفاقد البشري جراء الحرب العالمية الثانية فنظمت برامج لمعونة الأسر التي تضم ثلاثة أطفال أو أكثر، وقد وصلت بمقتضاه المعونة الأسرية ما بعد ميلاد الطفل الخامس الى حوالي ٥١ في المائة من متوسط أجر رب الأسرة. وفي عام ١٩٨١ اتخذت تدابير تشجيعية أخرى لتوفير فرص أكبر للنساء كي يجمعن بين العمل والأمومة، وفي ١٩٨٢ أصدرت الحكومة قرارات لتحسين الوقاية الصحية وخلق المعيشة المواتية

للأسر الشابة وتحسين طرق الوقاية من الأمراض وتحسين البيئة[٣] وتشجيعا للنسل في بعض الدول الاسكندنافية فقد أخذت بالاعتراف حتى بالطفل غير الشرعي وجعله يحمل اسم الأم مع صرف مخصصات لهؤلاء الأطفال وإعفائهم من الضرائب.

وبعد الأزمة الثلاثينية (١٩٣٠ وما بعدها) حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تشجيع زيادة السكان وذلك باتباع سياسة جديدة بعد الانخفاض الملحوظ في عدد المواليد، فاهتمت بتوزيع الأراضي ففتحت أراضي الغرب أمام من يريد الاقامة عليها بلا ثمن. وجاء شق قناة ايرى كقوة دافعة للهجرة ولزيادة السكان كذلك تطور نظام السكك الحديدية وفتح الطرق والقنوات المائية الذي أثر في انتعاش الصناعة[٩]. إضافة الى ذلك فقد أثرت عوامل مشجعة أخرى على زيادة النسل ومنها التوسع في نظام التعليم الذي يضع أقل الأعباء على الوالدين خلال المراحل الدراسية، والاعفاءات من ضريبة الدخل الفيدرالية للأطفال الذين يعتمدون على أنفسهم في كسب عيشهم والضمان الاجتماعي ضد البطالة والمرض، والتأمين ضد العجز، ومعاشات لكبار السن، وبرامج العناية بالأم والطفل، والتنظيمات الخاصة بالزواج والطلاق، كذلك إعفاء الرجال المتزوجين الذين لهم أطفال من بعض واجبات الخدمة العسكرية، وتخفيض ضريبة الدخل للمتزوجين عن المعدل المطبق على غير المتزوجين، ويستثنى من الضريبة على دخل الأسرة مبلغا قدره ٦٠٠ دولار لكل طفل.

ثالثا- <u>سياسة العراق السكانية الخاصة بالخصوبة</u>

ان توفر الثروات الطبيعية في العراق والمساحات الزراعية الواسعة والموارد المائية الوفيرة والتخطيط العلمي الطموح مع كثافة سكانية منخفضة (٣٦ شخصا للكيلومتر المربع)، اضافة الى الآثار المباشرة وغير المباشرة التي خلفتها الحرب الطويلة الامد، التي خاضها العراق مع ايران، وخاصة على الذكور في سن الزواج حيث تنخفض نسبة الزواج والانجاب عادة، كل هذا يعمل على ان تتجه سياسة الدولة السكانية نحو زيادة الانجاب وتشجيع الزواج المبكر.

والفلسفة التي اعتمدتها القيادة السياسية وعلى رأسها الرئيس صدام حسين، باعتبار الانسان هو الهدف والوسيلة، اساسها الاستثمار الامثل للعنصر البشرى من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق التقدم الاقتصادى والرفاه الاجتماعي، فاصبح موضوع العناية بالانسان اقتصاديا وصحيا وثقافيا يحظى بالاهتمام الكبير. لقد وضعت هذه الاعتبارات المركزية المتصلة بالسياسة السكانية بشكل اهداف مرتبطة بالنواحي التالية:

ألف- الناحية الاقتصادية

ادركت القيادة في العراق ادراكا واعيا الواقع الديمغرافي للعراق وانه لايعاني من مشكلة تضخم سكاني، بل انه بحاجة الى استيعاب سكاني اكثر سيما وانه بلد يزخر بالموارد الطبيعية التي لم تستغل الاستغلال الامثل بعد. ان التطلعات التنموية وتطور الصناعات العسكرية جعلت حاجته الى القوى العاملة التي تستثمر هذه الموادر مستمرة والزيادة السكانية ستعزز الوضع الاقتصادى للبلد لان فرص العمل متاحة لكل القادرين على العمل ويسعون اليه.

ولو تابعنا تطور حجم القوى العاملة في العراق منذ عام ١٩٥٧ لوجدنا التطور الكبير في حجم السكان النشط اقتصاديا (وهم السكان المشتغلون فعلا من الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة).

الجدول ١- تطور السكان النشطين اقتصاديا في الفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة

السكان	١٩٥٧ السكان بالألف	١٩٧٧	معدل النمو السنوى النسبة المئوية
ذكور	١٣١٧	٢٣٠٤	٢ر٨
اناث	٤٢	٤٤٥	١٢ر٥
المجموع	١٣٥٩	٢٧٤٩	٣ر٦

المصدر: الجمهورية العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء، هيئة التعداد العام والدراسات السكانية، تطور القوى العاملة في العراق ١٩٥٧-١٩٧٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩.

ان الزيادة الملحوظة في حجم القوى العاملة كانت استمرارا لتوسع عملية التنمية واستحداث الصناعات الجديدة وخاصة في مجال التصنيع العسكرى اضافة الى ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل. فالمجالات الجديدة اضافت حاجة وطلبا مستمرا على اليد العاملة العراقية التي سيغذيها الانجاب على مدى العشرين سنة القادمة.

على أية حال، فإن العراق مازال يصنف من قبل الامم المتحدة ضمن المجموعة الثانية للدول العربية حسب حجم القوى العاملة، حيث تميزت هذه المجموعة بعجز القوى العاملة والحاجة الى عمالة عربية واجنبية في الوقت الحاضر، وذلك لتعزيز مسيرتها التنموية، فقد اشتملت هذه المجموعة على العراق، والمملكة العربية السعودية، ليبيا ودول الخليج. وضمت المجموعة الاولى التي تشكو بشكل واضح من وجود عمالة فائضة فيها كلاً من مصر والمغرب والجزائر والسودان وتونس والجمهورية العربية اليمنية والصومال وموريتانيا، أما المجموعة الثانية بين الدول العربية التي لا تشكل العمالة مشكلة لديها وانما تكون متوازنة مع حجم اقتصادها فهي: الجمهورية العربية السورية واليمن الديمقراطية والاردن ولبنان كما ورد اعلاه.

وكما هو معروف فإن الانجاب سيوفر يداً عاملة مستقبلية تخدم خطط التنمية الطويلة الامد، لذا فانها ستكون الرصيد البشرى المضمون لعملية التصنيع والتنمية الواسعة التي يشهدها القطر العراقي.

بـاء- <u>الناحية الاجتماعية</u>

ان اهداف السياسة السكانية في العراق والمرتبطة بمنظور اجتماعي صنبثقة عن مبادئ الحزب والثورة فقد نصت المادة (٣٨) من دستور الحزب الصادر عام ١٩٤٧ ان:

١- الاسرة خلية الامة الاساسية وعلى الدولة حمايتها وتنميتها.

٢- النسل امانة في عنق الاسرة اولا والدولة ثانيا وعليها العمل على تكثيره والعناية بصحته وتربيته.

٣ - الزواج واجب قومي وعلى الدولة تشجيعه وتسهيلة ومراقبته.

ان هذه النصوص الثلاثة التي اكد عليها الحزب لها تسلسل هرمي حسب المسؤوليات والواجبات المناطة بكل مؤسسة اجتماعية، فقد بدأ الحزب بتكليف الدولة بمسؤوليتها تجاه الاسرة بصفتها نواة المجتمع وخلية الامة، ولأنها المؤسسة الاجتماعية التي تشبع حاجات الفرد النفسية والاجتماعية وتكوين علاقاته الانسانية السامية. ثم اكد على مسؤولية الاسرة ازاء النسل والانجاب والعناية

بالتربية الصالحة للنشئ. اما النص الثالث فهو تأكيد على اهمية الزواج ورفع منزلته الى مستوى الواجبات القومية لانه مسالة طبيعية، وهو الوسيلة الوحيدة المشروعة التي تهيئ تكاثر السكان وتكوين الاسرة لذا فإن هبوط معدلات الزواج وتأخيره يؤديان الى هبوط معدلات الانجاب.

كما انعكس هذا المضمون بمقولة السيد الرئيس صدام حسين «ان الانجاب واحد من العناصر الرئيسية والاساسية لقوة المجتمع وامساكنا بمستقبلنابعيدا عن المخاطر والمداهمات التي يعد لها الاعداء. فمسؤولية الزيادة ليست مسؤولية طرف واحد مستقل عن مجمل العملية ولكن يبقى للعائلة بطرفيها الزوج والزوجة السبق في تقرير ذلك».

كذلك دعا السيد الرئيس الآباء والامهات الى الاعتناء بتربية الأبناء وليس زيادة عددهم فقط، إذ لا بد من تنظيم الاسرة «العراق بحاجة الى ابناء، وانا ضد تحديد النسل ولكن لابد من تنظيم الاسرة بالشكل الذى يجعل الابوين قادرين على التربية الصحيحة ويجب ان يتجنب الابوان التفريط بمصلحة الطفل من اجل زيادة العدد، لكني مع الزيادة في حجم الاسرة». لذا فقد حدد سيادته بان مسالة الانجاب هي مسالة تضامنية بين الزوجين، حيث قال «فاصلنا كبير بالنساء العراقيات وبالرجال والعوائل بان يكون موضوع الانجاب تضامنيا مما لو تتضامن العائلة في انجاحه ليس بامكان طرف ان يحققه وخاصة في التعقيد الجديد في الحياة».

لذا فقد سعت السياسة السكانية في العراق من الناحية الاجتماعية الى:

(أ) توفير مستلزمات القاعدة الارتكازية للهرم السكاني بالنسبة للفئة العمرية من هم دون سن العمل (١٥ سنة فأقل) من دور حضانة ورياض اطفال ومدارس على اختلافها وبصورة مجانية؛

(ب) توفير القاعدة الارتكازية اللازمة لرعاية الفئة العمرية من السكان التي تجاوزت سن العمل (٦٥ سنة وما فوق) للذكور و٥٩ سنة وما فوق للإناث؛

(ج) توفير مستلزمات الاستفادة من العنصر البشرى في سن العمل من الفئة العمرية (١٥-٦٥) سنة للذكور و(١٥-٥٩) سنة للاناث، وذلك بالتشغيل الامثل لكافة افراد هذه الفئة من القادرين والراغبين بالعمل ورفع كفاءتهم الانتاجية عن طريق التأهيل والتدريب(٢).

جيم- الناحية السياسية والقومية

منذ عام ١٩٧٤ والرئيس صدام حسين يؤكد على مسألة تحقيق الامن الوطني والقومي وفي حديث له الى جمعية الاقتصاديين العراقيين حيث قال «ان النسبة في زيادة السكان البالغة ٢ر٣ في المائة لا بد من المحافظة عليها، وان كانت هناك امكانية لزيادتها فيجب ان تزيد».

ان موقع العراق الجغرافي الاستراتيجي العام الذي يمثل الحدود الشرقية للوطن العربي، يحتم ان يكون لديه ثقل سكاني كاف للدفاع عن البوابة الشرقية للأمة العربية. وهذا ما جعله هدفا لمؤامرات الامبريالية والصهيونية المتمثلة بالعدوان الايراني الذي استمر ثماني سنوات، معتمدا على تفوقه السكاني، حيث كان عدد سكان العراق في بداية الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ حوالي ١٣ مليون نسمة بينما كان عدد سكان ايران ٣٨ مليون نسمة مما يعني ان سكان ايران يمثلون حوالي ثلاثة أضعاف سكان العراق تقريبا.

لقد أكد السيد الرئيس صدام حسين على مسألة تحقيق الأمن الوطني والقومي على لقائه بالسيدة رئيسة وعضوات المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنساء العراق في ٣ أيار/مايو ١٩٨٦، حيث قال: «ان موقعنا الجغرافي يستوجب ان نكون بعدد من السكان بحيث نستطيع ان ندافع عن العراق في الوقت الذي يجب ان نكون بعدد من السكان قادر ان يجعل العراقيين يعيشون بعز».

من المعروف ان للحروب ،اثارها المباشرة وغير المباشرة على السكان، فمن الآثار المباشرة وقوع الخسائر بين المقاتلين في خطوط القتال وبين المدنيين نتيجة للقصف المعادي المقصود وغير المقصود. كما تحصل الآثار غير المباشرة نتيجة لفقدان الاعداد الكبيرة من الشباب في عمر الزواج مما يؤدي بدوره الى النقص في عدد الذكور وارتفاع عدد الاناث فيكون سبباً غير مباشر في تأخير الزواج كذلك ابتعاد الرجل فترة طويلة عن زوجته يتسبب في تأخير حدوث الحمل وهبوط عام في معدلات الانجاب.

ومن الناحية القومية، فقد اشار سيادة الرئيس الى اهمية توازن النمو السكاني في العراق مع نسبة الزيادة السكانية المتوقعة في العالم العربي «ان الزيادة في عدد السكان العراقيين يجب ان تتوازن ليس فقط مع اعتبارات قطرية وانما مع نسبة الزيادة المحسوبة والمقصورة في الوطن العربي وكذلك مع

التطورات السياسية والاقتصادية المتصورة والمحتملة في علاقة الاقطار العربية مع بعضها على المديين المنظور والبعيد» من هذا نستنتج بأن الضرورة الوطنية والقومية تستدعي رفع شعار زيادة الانجاب تأكيداً لروح المواطنة الصالحة كما وأنها مهمة وطنية كبيرة ملقاة على عاتق العائلة العراقية.

١- الاستراتيجية المعتمدة لتحقيق سياسة زيادة الانجاب

وهي مجموعة التدابير التي اتخذتها الدولة لتحقيق نتائج في زيادة السكان، وقد تكون هذه التدابير ذات تاثير مباشر على السكان فتتخذ على شكل اجراءات تتعلق بميادين لها صلة مباشرة بالسكان مثل التعليم والخدمات الصحية ومخصصات الاطفال والدخل الفردى٠٠٠الخ. وكما يكون قسم منها بشكل قرارات تصدر عن الجهات العليا تشجع الزواج المبكر والانجاب. وسنحاول في هذا البند اعطاء صورة واضحة عن هذه الاجراءات والقرارات المشجعة للانجاب:

(أ) الاجراءات المتخذة لتشجيع الانجاب

- في مجال التعليم

ان القيادة السياسية في العراق تدرك جيدا بان المجتمع لايمكن ان ينهض دون تهيئة الكوادر البشرية المتعلمة الواعية التي تستثمر موارده الطبيعية بشكلها المتكامل. فبادرت الى شن حملات لمحو الامية ومجانية التعليم بجميع مراحله، وفتح العشرات من المعاهد الفنية والجامعات الجديدة الرسمية والاهلية في عموم القطر. وفتح التعليم على مصراعيه امام جميع العراقيين والعرب واعداد الطلبة في ازدياد مستمر.

ففي مجال محو الامية: شرع قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية الالزامي رقم (٩٢) لسنة ١٩٧٨ والذى بموجبه يقضي على الامية الابجدية والحضارية، حيث خصصت الثورة مبلغ ٦٦ مليون دينار لانجاز الحملة لغاية عام ١٩٨٢(١٠).

اعتبر هذا القانون الشخص الذى لا يملك مهارات القراءة والكتابة والحساب شخصاً امياً ولم يصل الى المستوى الحضارى بعد. وعلى هذا الاساس فتحت الدولة العديد من مراكز محو الامية في الحضر والريف، الامر الذى خفض نسبة الأميين من الفئة العمرية (١٥-٤٥) سنة من حوالي ٥٢ في المائة من حجم السكان في عام ١٩٧٠ الى ١٩ في المائة فقط عام ١٩٨٠.

وفي مجال التعليم الابتدائي، فمنذ تشريع الثورة لقانون التعليم الالزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ والذى بدأ تطبيقه اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ فقد تم بموجبه اعتبار التعليم في مرحلة الدراسة الابتدائية مجانيا والزاميا لجميع الاطفال الذين يكملون السادسة من العمر ولحين اكمال الدراسة الابتدائية إضافة الى وضع الضوابط التي تضمن تنفيذ ذلك(٦). ومنذ تطبيق هذا القانون والتعليم في تطور مستمر حيث رفع عن كاهل الاسرة تكاليف الدراسة ومستلزماتها التي توزع مجانا من كتب وادوات اخرى وهذا ما اتاح فرصة قبول الطلبة وخاصة الاناث وابناء الريف في هذه المدارس. لذا فقد ارتفع عدد الطلبة من ٥٥٣ ١٥ عام ١٩٦٧-١٩٦٨ الى ٣٤٧ ٥٦ طالباً في العام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨ ثم الى ٤٣١ ٨١ طالباً في العام الدراسي ١٩٨٥-١٩٨٦.

وفي مراحل الدراسة الاخرى، شهدت المراحل التعليمية المختلفة تطورا ملحوظا حيث ارتفع عدد الطلبة من ٤١٩ ٣٢١ ١ عام ١٩٦٧-١٩٦٨ الى ٤٨٢ ٩٠٣ ٢ عام ١٩٧٧-١٩٧٨ ثم الى ٤١٠ ٢١٧ ٤ في العام الدراسي ١٩٨٥-١٩٨٦ اى بمعدل نمو سنوى مركب للطلبة في جميع المراحل ٨ر١٩ في المائة للفترة من ١٩٦٧-١٩٧٧ وبمعدل ٣ر٩٠٤ في المائة خلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٦.

كذلك فقد خصصت الدولة الاموال والموارد اللازمة وبذلت الجهود والطاقات البشرية لبناء وتنمية الاجهزة والمؤسسات العلمية والتربوية وارسال الطلبة المتفوقين الى الخارج لتلقي العلم والمعرفة على نفقة الدولة. كذلك سعت الدولة الى فتح العديد من الجامعات الاهلية لفسح المجال امام الموظفين لإكمال دراستهم وتخصصهم إضافة الى تأهيلهم.

وفي مجال تعليم المرأة: فقد وضع برنامج عمل شامل في مجال تعليم المراة تضمن ما يلي:

- تحقيق الزامية التعليم للمرأة في سن (٦-١٠) سنوات لتحقيق المساواة بين الجنسين؛
- تشجيع استمرار المرأة في التعليم لمراحل لاحقة بعد الدراسة الابتدائية وتوجيهها للدراسة المهنية لسد النقص في الكوادر الوسيطة التي تحتاجها خطط التنمية؛

- توجيه المرأة في مرحلة التعليم الجامعي لاختيار التخصصات العلمية والفنية الملائمة لها والتي كانت مخصصة للرجل وذلك بهدف الاستفادة من امكانيات وقدرات النساء باقصى ما يمكن لخدمة اهداف التنمية في القطر؛

- تشجيع المرأة على الاستمرار في الدراسات العليا والحصول على التخصصات العلمية الدقيقة مما يؤهلها الى احتلال مراكز قيادية في مؤسسات الدولة(٧). ومع تشجيع الدولة للمراة في الاستمرار في هذه الدراسات فقد وضع شرط لقبول المرأة في الدراسات العليا وهي ان تكون متزوجة حتى لا تكون الدراسة العليا عائقا وسببا في تاخير زواجها.

- <u>مجال الصحة العامة والخدمات الصحية</u>

لقد لاقى موضوع الصحة والخدمات الصحية بصورة عامة وصحة الام والطفل بصورة خاصة اهتماما كبيرا من لدن القيادة في العراق حيث انعكس ذلك من خلال الجهود التي بذلتها الدولة في توفير الخدمات الصحية المجانية اضافة الى الخطة الخمسية الوطنية لرعاية الام والطفل للفترة (١٩٨٥-١٩٩٠)، التي تقدم دليلاً واضحاً على الاهتمام المتزايد بالناحية الصحية للمواطنين. وتتضمن الاهداف الاساسية للخطة الخمسية ما يلي:

- رفع مستوى الرعاية الصحية الاولية؛

- تقليل وفيات الاطفال الرضع (دون سن الخامسة من العمر) الى اقل من ٥٠ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية (كما جاء في توصيات الامم المتحدة في مجال رعاية الطفولة والامومة)؛

- تقليل معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر الناجمة عن مرض الاسهال بمقدار ٦٠ في المائة مما هي عليه الان والقضاء على اصابات الكزاز الولادي؛

- تحصين اكثر من ٧٥ في المائة من الاطفال دون السنتين من العمر باللقاحات اللازمة؛

- محاولة جعل وزن الطفل عند الولادة لايقل عن ٢٥٠٠ غرام لمعظم الولادات الحية. والسعي الى جعل اوزان معظم الاطفال تتناسب مع اعمارهم وفق المؤشرات المعتمدة من منظمة الصحة العالمية؛

- تقليل نسبة الاصابة المرضية والوفيات لدى النساء الحوامل والامهات اثناء الولادة؛

- تدريب الكوادر الطبية والصحية المتخصصة برعاية الحوامل والولادات ودور رعاية الامومة والطفولة، مع الاهتمام الخاص بتدريب القابلات الماذونات؛

- التاكيد على استفادة معظم الجماهير وخاصة في الريف من الخدمات الصحية؛

- استخدام وسائل الاعلام المعروفة لنشر الوعي والمفاهيم الصحية بين الجماهير في المناطق الشعبية والريفية؛

- تقليل معدلات الوفيات العامة عن طريق تقديم الخدمات الصحية الافضل في الحضر والريف على حد سواء.

يلاحظ ان الخطة اكدت وبشكل كبير على رعاية الطفل والأم الحامل وتشجيع الامهات على تلقيح اطفالهن بشكل دورى وخاصة الضرورى منه مثل لقاح بي سي جي ضد التدرن واللقاح الثلاثي ضد الخناق والكزاز والسعال الديكي وشلل الاطفال ولقاح الحصبة، اضافة الى الفحوص الدورية للاسنان ابتداء من عمر سنتين. لقد انعكست هذه الخدمات وهذه العناية بشكل ملحوظ على معدل وفيات الاطفال الرضع (اى عدد المتوفين من الاطفال الرضع اقل من سنة من العمر الى عدد الولادات خلال تلك السنة) فقدانخفض هذا المعدل من ١٣٠ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٥ الى ٧٢ وفاة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ثم الى ٦١ حالة وفاة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨، بينما يقل هذا المعدل في اغلب الدول المتقدمة عن ٢٠ طفلا لكل الف مولود. ويطمح العراق الى تخفيض هذا المعدل الى اقل من ٥٠ طفلا كما جاء في الخطة الخمسية المذكورة اعلاه. وهذا المؤشر هو احد مؤشرات التطور الصحي والتقدم الاجتماعي في دول العالم، والذى تسعى الدولة جاهدة الى جعله مساوٍ الى نظيره في اغلب الدول المتقدمة صحيا.

أما بالنسبة الى رعاية الام الحامل، فقد اكدت الخطة ان الرعاية التي تقدم للام الحامل اثناء فترة الحمل او بعدها تشمل الفحص الدورى خلال فترة الحمل وما بعد الولادة كما تسجل فيها وقائع التاريخ الصحي للأم والولادات السابقة وفحص الدم والامراض الوراثية٠٠٠الخ. كذلك نظمت زيارات الام الحامل للمركز الصحي ومتابعة صحة الام ونمو الجنين اضافة الى الفحص الدورى لاسنان الام وامراض اللثة وارشاد الام حول نوع الغذاء اللازم لتكوين اسنان الجنين بشكلها الصحيح، هذا مع التاكيد المستمر على تثقيف الام الحامل وتوعيتها باهمية خدمات رعاية الامومة والطفولة وتنظيم الاسرة بشكل يضمن وجود جيل صحي منتج. كذلك فقد فسحت الدولة المجال امام فتح المستشفيات الاهلية للراغبين في شتى انحاء العراق سعيا وراء نشر الخدمات الصحية المجانية وغيرها في عموم القطر.

- <u>رفع معدل دخل الفرد العراقي</u>

لقد ارتفع معدل الدخل للفرد العراقي منذ تأميم النفط عام ١٩٧٢ واستغلال الثروة البترولية واستثمار رؤوس الاموال، مما مكن المواطن من شراء المواد الغذائية الجيدة واقتناء وسائل الراحة الحديثة ومتطلبات الحياة المرفهه من اجهزة كهربائية وسيارة اضافة الى السكن الملائم الذى تتوفر فيه الشروط الصحية المطلوبة. حيث كان معدل الدخل الفردى السنوى في العراق عام ١٩٧٤ حوالي ١٢٢٢ دولارا وفي عام ١٩٧٧ ارتفع الى ١٥٥٠ دولارا ثم ارتفع هذا المعدل الى ٣٤١٦ دولارا عام ١٩٨٤. ولو قورن مع معدل الدخل لبعض الدول العربية مثل الاردن فقد بلغ ٤١٤ دولارا و٧١٠ دولارا و١٧١٦ دولارا للاعوام ١٩٧٤ و١٩٧٧ و١٩٨٤ على التوالي.

وتسعى الدولة لرفع الدخل الفردى بشكل مستمر حيث منحت مبلغ ٢٥ دينارا او ما يعادل ٢٢٢ر٨٠ دولارا لجميع موظفي الدولة اعتبارا من ١ تموز/يوليو ١٩٨٩، أى باضافة ٣٠٠ دينارا سنويا الى دخل العائلة. وسيضاف الى الدخل الشهري للعائلة التي يعمل فيها الزوج والزوجة في القطاع الاشتراكي مبلغ ٥٠ دينارا والى الدخل السنوى ٦٠٠ دينارا، وإضافة الى ذلك تحاول الدولة المحافظة على اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية بالقدر الممكن. وهذه كلها اسباب تساعد على تشجيع العائلة في اتجاه الانجاب وزيادة حجم الاسرة مع الاعتناء بالتنشئة الصحيحة والتربية الجيدة.

- تعزيز دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي والاسري

تحتل المرأة موقعا متميزا في العراق كونها ربة بيت وموظفة اضافة الى كونها منجبة ومربية في آن واحد. وقد آمنت القيادة في العراق بالدور الاساسي الذى تحتله المرأة فقد دعت الى تعزيز مكانتها في الحضر والريف وتوفير الدعم المجتمعي لها بهدف زجها واشراكها بشكل كامل في جميع مراحل ووظائف العملية التنموية في العراق.

وقد ارجعت القيادة تطور دور المراة الى عدة عوامل في مقدمتها تحرير المرأة اجتماعيا وسياسيا وفكريا كما جاء في قول السيد الرئيس القائد صدام حسين في كتابه عن الثورة والمراة «بان تحرير المراة الكامل من جميع القيود الرجعية والمتخلفة التي فرضت عليها خلال العهود السابقة عهود الظلام والاستلاب والاستغلال هو من الاهداف المركزية لقيادة الحزب والثورة. وان المراة نصف المجتمع واذا لم تكن واعية ومتحررة فان المجتمع سيكون برمته متخلفا وغير متحرر».

ومن هذا المنطلق بدأ العراق بتنفيذ سياسة اعطاء المراة المزيد من المساواة في فرص التعليم والعمل فتوسعت مشاركة الاناث في التعليم وخاصة في المرحلة الابتدائية نتيجة لتطبيق التعليم الالزامي كذلك ازداد عدد الاناث المتعلمات في مراحل التعليم الجامعي والدراسات العليا. وهذا يمثل التحرر الثقافي للمرأة والذى اثر في صقل شخصيتها وعمق نظرتها الى دورها في ادراك حقوقها وتحسين اوضاعها المادية والمعنوية ثم رفع كفاءتها الانتاجية داخل المنزل عن طريق تنشئة ابنائها، وخارجه عن طريق تفجير طاقاتها ومساهمتها في عملها المباشر، خاصة وان علماء الاقتصاد يؤكدون على اثر التعليم في زيادة الكفاءة الانتاجية للفرد. وقد أظهر الجدول (١) دور المراة كعاملة إضافة الى مدى التطور في اعداد الاناث ومساهمتهن في النشاط الاقتصادى عامة. اما دور المرأة ومكانتها في الريف فانه يختلف عنه في الحضر، ولا شك ان المرأة الريفية اكثر ايجابية في مشاركتها للزوج في عمله علاوة على ما يتصل باقتصاديات الاسرة حيث يظهر من نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٧ ان ٢٧٨ الف امرأة تشتغل في قطاع الزراعة اى بما يؤلف نسبة ٣٠ر٥ في المائة من مجموع النشطين اقتصاديا و ٦٤ر٥ في المائة من مجموع العاملات في الانشطة الاقتصادية[١].

ويمكن ملاحظة دور المرأة كمنجبة من معدلات الخصوبة العالية للمرأة العراقية. فإنجاب المرأة هو قدرتها على تحقيق الولادات، وهو ما يسمى بالخصوبة

الكلية التي تشير الى تكرار الولادات للمرأة الواحدة خلال فترة حياتها الزوجية. وقد اشارت احصاءات الامم المتحدة لعام ١٩٨٦ بأن معدل الخصوبة الكلية للمرأة فيما لو بقيت على قيد الحياة الى نهاية فترة الانجاب (١٥-٤٩) سنة في مصر هو ٥ر٣ طفل وفي الاردن ٦ر٦ طفل وفي العراق ٢ر٧. وهذه المعدلات تعتبر عالية بالنسبة لخصوبة النساء في الاقطار الاخرى، إذ تبلغ في روسيا ٢ر٣٥ طفل وفي امريكا ١ر٣ طفل وفي النرويج ١ر٧١ طفل.

ويظهر جليا أن المرأة العربية بصورة عامة امرأة ولود ذات خصوبة عالية لان المجتمع العربي يعتبر الطفل امتداداً للعائلة وحاملاً لاسمها، اضافة الى ذلك فان كثرة الاطفال تعزز مكانة المرأة في العائلة وتشبع غريزة الامومة لديها. والمرأة العراقية بصورة خاصة تعتبر ذات خصوبة عالية بين نساء العالم ومعدل الولادات في العراق واحد من اعلى المعدلات في العالم. ففي سنة ١٩٨٦ بلغ معدل الولادات لكل الف امرأة في عمر الانجاب (١٥-٤٩ سنة) ١ر٤٥ مولوداً بينما بلغ في مصر ٣٧ مولوداً وفي الاردن ٧ر٣٤ وفي السعودية ٣ر٣٧. ولم يتعد هذا المعدل في اغلب الدول الاوروبية ١٥ مولودا لكل الف امرأة في عمر الانجاب. ان الامومة وظيفة اجتماعية ومهمة وطنية وقومية والعمل على تيسير ما يحقق الكفاءة في اداء هذه الوظيفة وبخاصة في مجال التنشئة الاجتماعية السليمة للطفولة هو ما تسعى اليه العائلة والدولة في نفس الوقت.

ومن مظاهر تحرر المرأة تأسيس الاتحاد العام لنساء العراق في ٤ آذار/مارس ١٩٦٩، كمنظمة جماهيرية ديمقراطية تقدمية تمثل نساء العراق كافة دون اى تفريق لسبب او لآخر، وتسعى الى تطوير الدور الاسرى للمرأة والعمل على تيسير ما يحقق للمراة الكفاءة في اداء هذا الدور ولاسيما في مجال التنشئة الاجتماعية للطفل.

ففي عام ١٩٧٢ صدر قانون خاص بالاتحاد تحت رقم (١٣٩) تحددت بموجبه اهداف الاتحاد واساليب عمله. وقد استطاع الاتحاد العام لنساء العراق من خلال تعدد نشاطاته وانتشار وحداته في اغلب مناطق القطر ان يسهم بشكل مؤثر وفاعل في عملية التنمية الاجتماعية، فاسهم فيما يلي:

- تحقيق المساواة في فرص التعليم بين الاناث والذكور في سن التعليم الالزامي؛

- محو أمية النساء في سن (١٥-٤٥) سنة من خلال المساهمة الفعالة في الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي؛

- دخول المرأة كافة مجالات العمل المنتج فارتفعت نسبة النساء العاملات الى ٢٣ في المائة عام ١٩٨٤ بينما كانت ٥ في المائة فقط عام ١٩٧٠؛

- تطور القوانين لصالح تحقيق المساواة القانونية بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات بما في ذلك حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجلس الوطني والذى مارسته المرأة العراقية لاول مرة في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٠؛

- التطور الواضح في حجم ونوع الخدمات المقدمة للام والطفل مما ساعد على تشجيع الانجاب وتطوير الاسرة؛

- صدور قوانين عديدة تمنح المرأة المتزوجة والحامل الكثير من المزايا والحقوق مثل اجازة الامومة براتب تام ومنح مخصصات الطفل .. الخ. وهذا بالطبع نابع من الادراك الواعي للقيادة السياسية لدور المرأة في زيادة السكان والتنمية الشاملة؛

- التطور النوعي الكبير في النظرة للمرأة من قبل المجتمع الذى انعكس ايجابيا على دور المرأة في عملية البناء باطارها الواسع(٥).

٢- <u>القرارات الصادرة عن مجلس قيادة الثورة فيما يخص الزواج والانجاب</u>

ان نظرة القيادة في مسألة رسم السياسة السكانية المشجعة للزواج المبكر والانجاب لاتنطلق من الحاجة الوطنية والقومية والانسانية فقط وانما تراعي مبدأ دوافع الانسان ورغبته في تحقيق الرفاهية الاسرية. وقد عبر الرئيس القائد صدام حسين عن دور ارادة الفرد في عملية الانجاب من خلال اقتراح الحد الادنى لعدد الاطفال لكل عائلة بصورة شعار وليس بسن قانون، كما ترك الخيار للعائلة ان تزيد على هذا الحد. وقد قال سيادته «شعارنا لابد ان يكون، ان كل عائلة يجب ان تنجب خمسة اطفال بنات وذكور، حسبما يرزق به الله، وفي كل الاحوال العائلة التي تنجب أقل من اربعة اطفال لابد ان تستحق شيئا من العتاب القاسي».

لذا فقد ترجمت سياسة الدولة بالنسبة للانجاب وتشجيع الزواج المبكر بمجموعة القرارات والتوجيهات التي اصدرها مجلس قيادة الثورة ضمن الحملة الوطنية الشاملة لزيادة الانجاب:

- اطلاق سلفة المصرف العقارى للمواطنين ذوى الاربعة اطفال فاكثر من تاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧؛

- اطلاق سلفة الزواج ابتداء من ١ آذار/مارس ١٩٨٧، وذلك باعطاء مبلغ قدره الف دينار كسلفة للزواج ويطفأ هذا المبلغ بانجاب الاولاد لغاية خمسة اطفال لكل طفل مائتا دينار، واذا انجبت الزوجة توأم يطفأ حصة طفلين مرة واحدة. واذا لم تنجب الاسرة تسحب السلفة من الاسرة بعد مرور خمس سنوات على الزواج. هذا اضافة الى توفير فرص العمل لكلا الزوجين وتهيئة مستلزماته من اثاث وتجهيزات باسعار مناسبة عن طريق مؤسسات القطاع الاشتراكي؛

- قرار تمتع الأم الموظفة بإجازة الامومة لمدة ٦ اشهر من تاريخ ٣ أيار/ مايو ١٩٨٧ وبراتب تام تتمتع بها قبل بلوغ الطفل الرابعة من العمر ولها حق تكرارها اربع مرات؛

- قرار تمتع الأم العراقية الموظفة في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي التي تلد توأما باجازة امومة خاصة اعتبارا من تاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧؛

- قرار منح الزوج الموظف مخصصات عائلية مقدارها خمسة وعشرون دينارا شهريا اذا انجبت زوجته مولودها الرابع بعد نفاذ هذا القرار اعتبارا من ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧؛

- اعتبار اجازة الامومة المقررة للأم الموظفة براتب تام لمدة الستة اشهر الاولى وبنصف راتب لمدة الستة اشهر التالية اعتبارا من ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وتعد هذه الاجازة خدمة لأغراض الخدمة المدنية وقوانين وانظمة وقواعد وتعليمات الخدمة الخاصة؛

- اصدرت القيادة العديد من القرارات التي تهم نمو السكان كمنع حبوب الحمل وعدم الاجهاض وغيرها من الاجراءات؛

- قرار بخصوص قانون عمل المراة الموظفة القاضي باعطائها الحق في ترك العمل قبل مدة شهر من التاريخ المتوقع لوضعها بتقرير طبي وتعد مجازة للحمل والوضع براتب تام. ولايجوز تشغيل المراة الحامل مطلقا في عمل ليلي اواضافي او شاق او ضار، ويسمح للمراة المرضع بفترتي رضاع اثناء يوم العمل لاتقل كل منهما عن نصف ساعة وتعد ساعات الرضاع من اوقات الدوام. وصدر قرار ٤٣ لسنة ١٩٨٦ بشان احالة الموظفة والعاملة المتزوجة للتقاعد لغرض الانصراف لرعاية اطفالها بشرط: ان لاتقل مدة خدمتها التقاعدية عن خمس عشرة سنة وان لايقل عدد اطفالها عن ثلاثة ولا يزيد عمر اى منهم عن خمس عشرة سنة.

اعتبار الزيادة في الراتب تصاعدية وفقا لعدد الاطفال كما يلي:

- ديناران عن كل ولد حتى الولد الثالث
- اربعة دنانير عن الولد الرابع
- ستة دنانير عن الولد الخامس
- ثمانية دنانير عن الولد السادس
- عشرة دنانير عن الولد السابع
- اثنا عشر دينارا عن الولد الثامن
- اربعة عشر دينارا عن الولد التاسع
- ستة عشر دينارا عن الولد العاشر

ثم يضاف الى المبلغ المبين اعلاه ديناران عن كل ولد بعد الولد العاشر.

- وقد كرم السيد الرئيس صدام حسين النساء اللائي لديهن تسعة اطفال (ابناء وبنات) من خلال توزيع هدايا وتخصيص دور سكنية مع مبلغ الفي دينار؛

- اصدار قانون الصحة العامة في رعاية الامومة والطفولة وكذلك تقديم الخدمات العلاجية المجانية للحامل والأم والطفل والبطاقة الصحية للاطفال بغرض متابعة حالتهم الصحية؛

- منح مكافأة مادية للاطفال الذين ولدوا بعد الحادث الاجرامي على مدرسة بلاط الشهداء الابتدائية في بغداد، وتسميتهم بجيش القادسية

وتمييز بطاقة ولادتهم عن غيرهم من الاطفال، حيث اصدر مجلس قيادة الثورة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٨، قراراً بتكريم من تزوج او تزوجت أو من انجب أو انجبت طفلا بعد هذا التاريخ معنويا او ماديا او كليهما معا وتنفيذ ذلك اثناء المناسبات الوطنية.

- منح خمس وعشرين دينارا لكل موظفي الدولة اعتبارا من ١ تموز/يوليو ١٩٨٩، وذلك لرفع القدرة الشرائية للعائلة العراقية وتلبية جزء من متطلبات الاطفال.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

أولا- خصائص العينة

لا بد من القاء الضوء على اهم الخصائص الديمغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة، قبل عرض النتائج الاساسية لها.

ألف- التركيب العمرى للزوج والزوجة

لقد صنفت النساء في عينة البحث حسب العمر الحالي للزوجة والزوج كما يشير الجدول (٢) وذلك للتعرف على مدى التقارب العمرى للزوجين، لما لهذا العامل من أثر في الانجاب. بلغ متوسط عمر الزوج ٣٦ر٩٩ سنة بانحراف معيارى قدره ٧ر٣٧. (اى بتشتت عالي) حيث تراوحت اعمارهم بين ٢٠ و ٥٦ سنة.

اما الزوجات فقد بلغ متوسط العمر الحالي لهن ٣١ر٩٨ بانحراف معيارى ٦ر١٢٣ (اى بتشتت اقل قليلا من اعمار الرجال) حيث بلغ عمر اصغر زوجة ١٧ سنة واكبر زوجة ٤٨ سنة. هذا ما يدل على ان اعمار النساء في عينة البحث تقع ضمن فترة الانجاب (١٥-٤٩) سنة، وتقارب العمر بين الزوجين يدل على التكافؤ في الاختيار وفي اتخاذ القرار في الرغبة أو عدم الرغبة في الانجاب. لقد ظهر بان معامل ارتباط بيرسون بين اعمار الزوجين هو ٦٧٧ر. وهو ارتباط موجب وعال نوعا ما، اما معامل التوافق بينهما فقد بلغ ٠ر٦٦٢ ممايشير الى وجود توافق عال بين متغيري العمر لدى الزوج والزوجة. بلغت اعلى نسبة للمتزوجين في الفئة العمرية (٢٠-٢٩) سنة للزوجات و (٣٠-٣٩) سنة للازواج.

وقد حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية لاعمار الزوجات وازواجهن عند الزواج كما يلاحظ من الجدول (٣). إذ ظهر ان متوسط عمر الزوجة عند الزواج كان ٢٢ر٨٥ سنة والزوج ٢٨ر٤٣، وهذا ما يدل على ان الزواج لايتم بعمر مبكر جدا كما تسعى الى تحقيقه الدولة لان الزواج المبكر يسمح بحياة زوجية طويلة الامد وبالتالي بعدد اطفال اكثر.

باء - التحصيل العلمي للزوجين

يبين الجدول (٤) المستوى التعليمي الحالي للزوجين حيث يظهر ان نسبة الزوجات الاميات واللواتي تعلمن القراءة والكتابة هي ٤ر١ في المائة بينما نسبة

الازواج الاميين هي ١ر٧ في المائة تزوج منهم ما نسبته ١ر٤ في المائة من الأميات. واذا لاحظنا السلم التعليمي لهؤلاء كما يشير الجدول وجدنا انه كلما ارتفع المستوى التعليمي الذى وصل اليه الزوج يختار زوجته من مستوى مشابه. وهذا ما يوضحه الجدول بالنسبة للمستوى الجامعي والشهادات العالية، فقد بلغت نسبة ٥ر٢٤ في المائة من الجامعيين تزوجوا جامعيات و٨ في المائة من حملة الشهادات العليا قد اختاروا جامعيات ايضا وهذا يدلل على ان التقارب الفكرى والثقافي بين الزوجين هام جدا في انجاح الحياة الزوجية وقدرة المراة في اتخاذ القرار بان تتزوج ما يليق بها ويعزز مكانتها، لان التعليم واحد من العوامل المؤثرة في التغيير الاجتماعي والحضارى الذى يعزز مكانة المراة في المجتمع لتاخذ دورها في تربية الجيل تربية صالحة. وما يؤكد ذلك وجود الارتباط الموجب بين تعلم الزوجين فقد بلغ معامل ارتباط سبيرمان ٦١١٤ر٠ ومعامل التوافق ٦٦٢٤ر٠ .

الجدول ٢- عمر الزوج والزوجة الحالي بالسنوات
(النسبة المئوية)

عمر الزوجة/ عمر الزوج	أقل من ٢٠ سنة	٢٠-٢٩	٣٠-٣٩	٤٠-٥٠	المجموع
اقل من ٢٠ سنة	١ ٣ر٠	-	-	-	١ ٣ر٠
٢٠-٢٩	٩ ١ر٣	٤٤ ١٥ر٢	١ ٣ر٠	-	٥٤ ١٨ر٦
٣٠-٣٩	١ ٣ر٠	٧٦ ٢٦ر٢	٦٧ ٢٣ر١	١ ٣ر٠	١٤٥ ٥٠
٤٠-٤٩	-	٨ ٢ر٨	٦٦ ٢٢ر٨	٧ ٤ر٢	٨١ ٢٧ر٩
٥٠ فاكثر	-	-	٣ ١	٦ ١ر٢	٩ ١ر٣
المجموع النسبة	١١ ٨ر٣	١٢٨ ١ر٤٤	١٣٧ ٢ر٤٧	١٤ ٨ر٤	٢٩٠ ١٠٠

الجدول ٣- بعض المؤشرات الاحصائية لاعمار الزوج والزوجة

المؤشر الاحصائي	العمر الحالي		العمر عند الزواج	
	الزوج	الزوجة	الزوج	الزوجة
المتوسط	٣٦ر٩٩٧	٣١ر٣٦٦	٢٨ر٤٣١	٢٢ر٨٤٥
الانحراف المعياري	٧ر٠٣٧	٦ر١٢٣	٤ر٨٣٦	٤ر٥٦٨
العمر الادنى	٢٠	١٧	١٧	١٣
العمر الاعلى	٥٦	٤٨	٤٩	٣٨
الخطأ المعيارى	٠ر٤١٣	٠ر٣٦٠	٠ر٢٨٤	٠ر٢٦٨

الجدول ٤- المستوى التعليمي للزوجين
(النسبة المئوية)

تحصيل الزوجة / تحصيل الزوج	أمية	ابتدائية	متوسطة	اعدادية	جامعية	عالية	المجموع النسبة
امي	٤ ١ر٤	١ ٠ر٣	-	-	-	-	٥ ١ر٧
ابتدائي	١ ٠ر٣	٥ ١ر٧	- -	- -	- -	- ١ر٢	٦
متوسط	٣ ١	١١ ٣ر٨	١٠ ٣ر٤	٥ ١ر٧	١ ٠ر٣	-	٣٠ ١٠ر٣
اعدادي	١ ٠ر٣	٥ ١ر٧	١٢ ٤ر١	٣٥ ١٢ر١	١٢ ٤ر١	-	٦٥ ٢٢ر٣
جامعة	٣ ١	٦ ٢ر١	١٢ ٤ر١	٤٩ ١٦ر٩	٧١ ٢٤ر٥	٦ ٢ر١	١٤٧ ٥٠ر٧
عالي	-	٢ ٠ر٧	٢ ٠ر٧	٤ ١ر٤	٢٢ ٧ر٦	٧ ٢ر٤	٣٧ ١٢ر٨
المجموع النسبة	١٢ ٤ر١	٣٠ ١٠ر٣	٣٦ ١٢ر٤	٩٣ ٣٢ر١	١٠٦ ٣٦ر٦	١٣ ٤ر٥	٢٩٠ ١٠٠

جيم- التوزيع المهني للزوجين

ان دخول المرأة العراقية ميادين العمل المختلفة والمتخصصة كما هي الحال بالنسبة للرجل يمكن ان يفسر بعاملين اساسيين هما: ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية والآخر هو حاجة المجتمع الى خدماتها. يشير الجدول (٥) الى التركيب المهني للزوجين فيظهر ان ربات البيوت يؤلفن نسبة ٣٤ في المائة من عينة البحث وذلك لأن قسما منهن قد تركن العمل الوظيفي وتفرغن لتربية الاطفال (وقت اجراء المسح). اما العاملات حاليا فيظهر ان ٢٣ في المائة منهن يشتغلن في سلك التعليم الابتدائي والثانوى ونسبة ٢ر٤ في المائة في سلك التعليم الجامعي فيكون مجموع نسبة الامهات اللواتي يعملن مدرسات ٢٥ر٤ في المائة او حوالي ربع عينة البحث والسبب في تفضيلهن هذا المجال يعود الى العطلة الصيفية والعطلة الربيعية اضافة الى قصر يوم العمل، الذى يتيح للمرأة فرصة اكبر للبقاء في البيت وهذا يدل بعض الشيء الى تفضيل المراة للعمل الجزئي. وفي الوقت نفسه هناك نسبة ٣٣ في المائة من الامهات يعملن موظفات في دوائر الدولة المختلفة ويتحملن اعباء العمل والبيت والاطفال في آن واحد. اما الرجال فان حوالي ٢٨ في المائة منهم مازالوا عسكريين ونسبة عالية منهم قد تزوجوا من ربات بيوت وهذا بسبب انشغالهم في الجبهة مما دفع بزوجاتهم الى التفرغ وتحمل مسؤولية أعباء البيت وتربية الاطفال.

لقد بلغ معامل التوافق بين مهن الزوجات وازواجهن ٦١٤١ر٠ وهذا ما يدل على وجود اتفاق كبير بين الزوجين في مسألة عمل الزوجة، فالزوج الموظف يفضل ان تكون زوجته موظفة وذلك لحاجة العائلة المادية للاجور التي تتقاضاها الزوجة. اما ذوو المهن الحرة من الرجال والذين تدر مهنهم دخولا عالية فيفضلون ربات البيوت أو من يشتغلن في سلك التعليم.

ثانيا- عدد الاطفال الباقين على قيد الحياة

وهو العدد الحقيقي للمواليد الذين ولدوا احياء للمرأة ومازالوا على قيد الحياة ويمثل هذا معدل الخصوبة للمرأة. لقد صنف هذا العدد حسب عمر الام، ومستواها التعليمي والتوزيع المهني لها كذلك صنف حسب دخل العائلة ونوع السكن لان هذه المتغيرات تمثل متغيرات ديمغرافية اجتماعية واقتصادية تؤثر في الانجاب وتعتبر كمحددات له.

الجدول ٥- التوزيع المهني للزوجين
(النسبة المئوية)

مهنة الزوجة / مهنة الزوج	استاذة جامعية	مدرسة معلمة	طبيبة	مهندسة	ربة بيت	موظفة	متقاعدة	مجموع النسبة
استاذ جامعة	٥	١	١	٣	١٠	٥	-	٢٥
	١ر٧	٠ر٣	٠ر٣	١ر	٣ر٤	١ر٧	-	٨ر٦
مدرس+معلم	-	١٨	-	١	٧	٣	-	٢٩
	-	٦ر٢	-	٠ر٣	٢ر٤	١	-	١٠
طبيب	-	٧	٣	١	٥	١	١	١٨
	-	٢ر٤	١	٣ر	١ر٧	٠ر٣	٠ر٣	٦ر٢
مهندس	-	٤	٣	٥	٨	٩	-	٢٩
	-	١ر٤	١	١ر٧	٢ر٨	٣ر١	-	١٠
قاض+محامي	-	١	-	١	-	٢	-	٤
	-	٠ر٣	-	٠ر٣	-	٠ر٧	-	١ر٤
عسكرى	-	٢١	-	-	٣٢	٢٦	١	٨٠
	-	٧ر٢	-	-	١١	٩	٠ر٣	٢٧ر٦
موظف	٢	٩	-	-	١٠	٣٢	١	٥٤
	٠ر٧	٣ر١	-	-	٣ر٤	١١	٠ر٣	١٨ر٦
مهنة حرة	-	٤	-	١	٢٧	١٨	١	٥١
	-	١ر٤	-	٠ر٣	٩ر٣	٦ر٢	٠ر٣	١٧ر٦
المجموع	٧	٦٥	٧	١٢	٩٩	٩٦	٤	٢٩٠
النسبة	٢ر٤	٢٢ر٧	٢ر٤	٤ر١	٣٤ر١	٣٣ر١	١ر٤	١٠٠

ألف- عدد الاطفال الباقين على قيد الحياة حسب عمر الأم

صنف عدد الاطفال الاحياء لكل امرأة حسب عمرها الحالي في الجـــدول (٦) حيث يظهر ان عدد الاطفال يرتفع كلما تقدمت الام في السن (ضمن فترة الانجـــاب) فيكون اعلى معدل تقريبا اربعة اطفال للامهات في الفئة العمرية (٤٠ـ٤٩) سنـــة واعلى نسبة من بينهن اللواتي لديهن ثلاثة اطفال، كذلك تؤلف نسبة اللواتـــي لديهن ثلاثة اطفال اعلى نسبة بين النساء في الفئة العمرية (٣٠ـ٣٩) سنة تليهـــا نسبة اللواتي لديهن طفلان في نفس الفئة العمرية. وتمثل نسبة النساء اللواتـــي لديهن ٦ اطفال فاكثر أعلى نسبة في الفئة العمرية (٣٠ـ٣٩) ايضا ويمكن القـــول ان العمر المناسب للانجاب يتركز تقريبا في هذه الفئة.

الجدول ٦- عدد الاطفال الباقين على قيد الحياة حسب العمر الحالي للأم (النسبة المئوية)

عمر الزوجة	عدد الاطفال: لا يوجد	١	٢	٣	٤	٥	٦ فاكثر	المجموع	المعدل
اقل من ٢٠ سنة	١ ٣ر.	٣ ١	٣ ١	- -	- -	- -	- -	٧ ٢ر٤	١ر٢٩
٢٠ ـ ٢٩	٣ ١	٢٨ ٩ر٦	٣٢ ١١	٢٢ ٧ر٦	١٢ ٤ر١	١٠ ٣ر٤	٣ ١	١١٠ ٣٧ر٩	٢ر٤٩
٣٠ ـ ٣٩	٤ ١ر٤	١٥ ٥ر٢	٣٩ ١٣ر٤	٤٠ ١٣ر٨	٢٧ ٩ر٣	١٦ ٥ر٥	٨ ٢ر٧	١٤٩ ٥١ر٤	٣ر٠١
٤٠ ـ ٤٩	- -	٢ ٠ر٧	٢ ٠ر٧	٧ ٢ر٤	٥ ١ر٧	٢ ٠ر٧	٦ ١ر٢	٢٤ ٨ر٣	٣ر٨٨
المجموع	٨	٤٨	٧٦	٦٩	٤٤	٢٨	١٧	٢٩٠	٢ر٨٥
النسبة	٢ر٨	١٦ر٦	٢٦ر٢	٢٣ر٨	١٥ر٢	٩ر٧	٥ر٩	١٠٠	

بـاء- عدد الاطفال الباقين على قيد الحياة والمستوى التعليمي للأم

يشير الجدول (٧) يشير الى عدد اطفال الامهات مصنفاً حسب الشهـــادة التي حصلت عليها الأم حيث يظهر التفاوت الملحوظ في عدد الاطفال بيـــن المستويات التعليمية للأمهات. فقد بلغ متوسط عدد المواليد الاحياء للأمهـــات الأميات ٤ر٢٥ طفل بينما انخفض هذا المعدل للأمهات المتخرجات من الدراســـة الابتدائية الى ٣ر٥ والاعدادية الى ٢ر٣٧ ثم الى الدراسات العليا من حملـــة الماجستير والدكتوراه (٢ر٣) طفل. وقد بلغ معامل الاتفاق ٥١٨٨ر٠ بين المتغيريـن ومعامل ارتباط بيرسون -٣٣٢٠ر٠- مما يدل على وجود علاقة عكسية بين عـــدد الاطفال والمستوى التعليمي للام وهذا ما اثبتته اغلب الدراسات في هذا المجال.

الجدول ٧- عدد الاطفال الباقين على قيد الحياة مصنفين حسب المستوى التعليمي للأم
(النسبة المئوية)

عدد الاطفال / التحصيل العلمي للأم	لا يوجد	١	٢	٣	٤	٥	٦ فاكثر	المجموع النسبي	متوسط عدد الأطفال
أمية	-	-	٣	٢	١	١	٥	١٢	
تقرأ وتكتب	-	-	١	٠ر٧	٠ر٣	٠ر٣	١ر٧	٤ر١	٤ر٢٥
ابتدائية	١	٣	٤	٣	٦	٩	٣	٣٠	
	٠ر٣	١	١ر٤	١	٢ر١	٣ر١	١	١٠ر٣	٣ر٥٧
متوسطة	١	٤	٦	٦	٩	٥	٥	٣٦	٣ر٤٧
	٠ر٣	١ر٤	٢ر١	٢ر١	٣ر١	١ر٧	١ر٧	١٢ر٤	
اعدادية	٣	٢٥	٢٨	١٩	١١	٤	٣	٩٣	٢ر٣٧
	١	٨ر٦	٩ر٧	٦ر٦	٣ر٨	١ر٤	٠ر٩	٣٢ر١	
جامعة	٣	١٤	٢٨	٣٧	١٥	٩	-	١٠٦	٢ر٦٩
	١	٤ر٨	٩ر٧	١٢ر٨	٥ر٢	٣ر١	-	٣٦ر٦	
عليا	-	٢	٧	٢	٢	-	-	١٣	
	-	٠ر٧	٢ر٤	٠ر٧	٠ر٧	-	-	٤ر٥	٢ر٣١
المجموع	٨	٤٨	٧٦	٦٩	٤٤	٢٨	١٧	٢٩٠	
النسبة	٢ر٨	١٦ر٦	٢٦ر٢	٢٣ر٨	١٥ر٢	٩ر٧	٥ر٩	١٠٠	

جيم- عدد الاطفال الباقين على قيد الحياة والتوزيع المهني للامهات

يوضح الجدول (٨) التصنيف المهني للامهات حسب عدد اطفالهن الحالي، حيث يلاحظ ان اعلى معدل للانجاب هو عند ربات البيوت وقد بلغ ٣ر١٥ طفل وان هناك ٤ر١ في المائة لديهن خمسة اطفال وكذلك نسبة ٤ر١ في المائة لديهن أكثر من ٦ اطفال. اما أقل معدل للانجاب فكان لدى الاستاذات الجامعيات حيث بلغ ٢ر٤ طفل. وقد ظهر أن اغلب الاستاذات من حملة الماجستير والدكتوراه لديهن طفلان وواحدة لديها ثلاثة واخرى لديها اربعة. اما المدرسات والمعلمات فقد تراوح عدد أطفالهن بين (١) و (٥) اطفال بمعدل ٧٥ر٢. وتتراوح المهن الاخرى بين ذلك كما يلاحظ في الجدول. بلغ معامل التوافق بين مهنة الام وعدد اطفالها ٣٩٩ر٠ وهذا

الجدول ٨- عدد الاطفال الباقين على قيد الحياة حسب مهنة الام
(النسبة المئوية)

عدد الاطفال / مهنة الام	لايوجد	١	٢	٣	٤	٥	٦ فاكثر	المجموع	متوسط عدد الأطفال
استاذة جامعية	-	-	٥ ١ر٧	١ ٣ر٠	١ ٣ر٠	-	-	٧ ٢ر٤	٢ر٤٣
مدرسة معلمة	١ ٣ر٠	١٥ ٢ر٥	١٥ ٢ر٥	١٢ ١ر٤	١٣ ٥ر٤	٨ ٨ر٢	١ ٣ر٠	٦٥ ٢٢ر٤	٢ر٧٥
طبيبة	١ ٣ر٠	١ ٣ر٠	- -	٤ ١ر٤	- -	١ ٣ر٠	-	٧ ٢ر٤	٢ر٥٧
مهندسة	-	١ ٣ر٠	٢ ٧ر٠	٦ ١ر٢	١ ٣ر٠	٢ ٧ر٠	-	١٢ ٤ر١	٣ر٠٨
ربة بيت	٣ ١	١٠ ٣ر٤	٢٦ ٩	٢٦ ٩	١٠ ٣ر٤	١٢ ٤ر١	١٢ ٤ر١	٩٩ ٣٤ر١	٣ر١٥
موظفة	٣ ١	٢٠ ٦ر٩	٢٧ ٩ر٣	١٩ ٦ر٦	١٨ ٦ر٢	٥ ١ر٧	٤ ١ر٤	٩٦ ٣٣ر١	٢ر٦٣
متقاعدة	-	١ ٣ر٠	١ ٣ر٠	١ ٣ر٠	١ ٣ر٠	-	-	٤ ١ر٤	٢ر٥٠
المجموع	٨	٤٨	٧٦	٦٩	٤٤	٢٨	١٧	٢٩٠	
النسبة	٢ر٨	١٦ر٦	٢٦ر٢	٢٣ر٨	١٥ر٢	٩ر٧	٥ر٩	١٠٠	

يدل على وجود ارتباط ولكن بدرجة ضعيفة والسبب يعود الى ان منح اجـــازة الامومة وزيادة الدخل الشهرى جعلت حوالي ٨٠ في المائة من النساء العامـــلات ينجبن مرة او مرتين خلال فترة الحملة الوطنية للانجاب مما زاد عدد الاطفـــال حيث تقاربت المعدلات بين المهن المختلفة. اما الامهات اللواتي لديهن خمســـة اطفال فاكثر، فهن فقط ربات البيوت والمعلمات.

دال- عدد الاطفال الباقين على قيد الحياة والدخل الشهرى للاسرة

لو اخذنا توزيع عدد الاطفال في العائلة حسب دخلها الشهرى بالدينـــار العراقي كما يشير الجدول (٩) يظهر ان هناك تناسبا طرديا مع زيادة الدخل حيـــث ان العوائل التي دخلها دون المائة دينار بلغ معدل عدد الاطفال لديها ١ر٧٨، بينمـا بلغ هذا المعدل ٢ر٤٨ لدى العوائل ذات فئة الدخل من مئة الى مائتي دينـــار، ويستمر هذا المعدل في الارتفاع الى ان يصـل أعلى معـدل ٣ر١٣ طفل لـدى العوائل

الجدول ٩- عدد الاطفال الباقين على قيد الحياة حسب
دخل الاسرة الشهري بالدينار العراقي
(النسبة المئوية)

عدد الاطفال / الدخل	لايوجد	١	٢	٣	٤	٥	٦ فاكثر	المجموع النسبي	المعدل
اقل من ١٠٠	١	٣	٣	١	١	-	-	٩	
	٠ر٣	١	١	٠ر٣	٠ر٣			١ر٣	١ر٧٨
١٠٠ _ ١٩٩	١	١١	١٩	٤	٤	٥	٢	٤٦	
	٠ر٣	٣ر٨	٦ر٦	١ر٤	١ر٤	١ر٧	٠ر٧	١٥ر٩	٢ر٤٨
٢٠٠ _ ٢٩٩	٣	٢٢	٢٣	٢٤	١٤	٥	٩	١٠٠	
	١	٧ر٦	٧ر٩	٨ر٣	٤ر٨	١ر٧	٣ر١	٣٤ر٥	٢ر٧٥
٣٠٠ _ ٣٩٩	١	٨	١٨	١٩	١٩	١٠	٢	٧٧	
	٠ر٣	٢ر٨	٦ر٢	٦ر٦	٦ر٦	٣ر٤	٠ر٧	٢٦ر٦	٣ر١٠
٤٠٠_٤٩٩	١	٢	٩	١٤	٤	٧	١	٣٨	
	٠ر٣	٠ر٧	٣ر١	٤ر٨	١ر٤	٢ر٤	٠ر٣	١٣ر١	٣ر١٣
٥٠٠ فاكثر	١	٢	٤	٧	٢	١	٣	٢٠	
	٠ر٣	٠ر٧	١ر٤	٢ر٤	٠ر٧	٠ر٣	١	٦ر٩	٣ر١
المجموع	٨	٤٨	٧٦	٦٩	٤٤	٢٨	١٧	٢٩٠	
النسبة	٢ر٨	١٦ر٦	٢٦ر٢	٢٣ر٨	١٥ر٢	٩ر٧	٥ر٩	١٠٠	٢ر٥٨

التي دخلها الشهرى اربعمائة الى خمسمائة دينار. وهذا يعتبر دخلا مرتفعا للعائلة لان معدل الدخل الشهرى لجميع العوائل في العينة هو ٣٢٧ر٩٣ دينارا. ان ارتفاع الدخل يعتبر انعكاسا لمستوى المعيشة المرتفع في العراق، والذى يظهر في عدة مؤشرات مادية وحضارية منها، تحسن اوضاع العائلة المادية وانتشار التعليم والثقافة بين الجماهير.

هاء- عدد الاطفال الباقين على قيد الحياة ونوع السكن

يشير الجدول (١٠) الى توزيع العوائل حسب نوع السكن وعدد الاطفال. يظهر ان ٦١ر٤ في المائة من الأسر تسكن بيوتا او شققا ملكا صرفا لها، و٣٨ر٦ في المائة من الأسر تؤجر مساكنها.

ولو قارنا معدل عدد الاطفال لدى هذه الأسر نجد ان معدل عدد الاطفال يبلغ ٣ر١٩ طفلا التي تسكن بيوتا ملكا لها مقابل ٢ر١٣ طفلا لدى الأسر التي تسكن بيوتا مؤجرة، علما ان سلفة المصرف العقارى تمنح الأسر التي لديها اربعة اطفال فاكثر فقط. ولورجعنا الى الجدول (١٠) يظهر ان عدد الأسر التي تسكن بيوتا ملكا لها ولديها اربعة اطفال فاكثر هو ٦٤ أسرة من مجموع ٨٩ أسرة لديها اكثر من اربعة اطفال اى بنسبة ٩ر٧١ في المائة.

الجدول ١٠- عدد الاطفال الباقين على قيد الحياة مصنفين حسب نوع السكن للعائلة
(النسبة المئوية)

عدد الاطفال / نوع السكن	لايوجد	١	٢	٣	٤	٥	٦ فاكثر	المجموع	المعدل
ملك	٢	١٦	٤٣	٥٣	٣١	٢٠	١٣	١٧٨	٣ر١٦
	٧ر٠	٥ر٥	١٤ر٨	١٨ر٣	١٠ر٧	٦ر٩	٤ر٤	٦١ر٤	
ايجار	٦	٣٢	٣٣	١٦	١٣	٨	٤	١١٢	
	١ر٢	١١	١١ر٤	٥ر٥	٤ر٥	٢ر٨	١ر٤	٣٨ر٦	٢ر١٣
المجموع	٨	٤٨	٧٦	٦٩	٤٤	٢٨	١٧	٢٩٠	
النسبة	٢ر٨	١٦ر٦	٢٦ر٢	٢٣ر٨	١٥ر٢	٩ر٧	٥ر٩	١٠٠	

ثالثا- «استجابة المرأة لسياسة تشجيع الانجاب في العراق»

تمثلت سياسة تشجيع الانجاب بالحملة الوطنية التي تبعت الهجمة الشرسة على مدرسة بلاط الشهداء الابتدائية بعد ضربها بالصواريخ الايرانية في صباح يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، إذ استشهد على أثرها ٣٠ طفلا و ٤ نساء اضافة الى جرح ١٩٦ طفلا و ٩ نساء واصبح على أثرها شعار الحملة «كل عائلة عراقية قادرة على الانجاب تنجب طفلا ردا على العدوان الايراني الغاشم» فأمر السيد الرئيس بتسمية الاطفال الذين ولدوا بعد ٩ أشهر من الحادث بجيش القادسية ومنحوا بطاقة خاصة تميزهم عن غيرهم، فبدأت الحملة من تاريخ ٧ آذار/مارس ١٩٨٨. واقيم نصب تذكاري في مكان الحادث. وسمي يوم الحادث بيوم الطفل العراقي.

لقد بلغ عدد المواليد الأحياء للفترة من ١٧ تموز/يوليو ١٩٨٨ ولغاية ١٦ تموز/يوليو ١٩٨٩ ١٧٨ ٦١٤ مولوداً، أي بزيادة ٧٥٠ ١١٩ مولوداً عن الفترة ١٧ تموز/يوليو ١٩٨٧ لغاية ١٦ تموز/يوليو ١٩٨٨ إذ بلغت زيادة المواليد ٤٢٨ ٤٩٤ أي بنسبة ٢ر٢٤ في المائة. ولأجل التعرف على استجابة المرأة لحملة تشجيع الانجاب فقد تضمنت استمارة جمع المعلومات اسئلة عن وقوع ولادة حديثة بعد الحملة وهل تمتعت المرأة بقرارات الحملة وامتيازاتها.

ألف- مساهمة المرأة في الحملة الوطنية للانجاب

ظهر من نتائج البحث ان ١٨٧ إمرأة وقعت لها ولادة حديثة بعد الحملة أي بنسبة ٥ر٦٤ في المائة من مجموع النساء البالغ ٢٩٠ إمرأة متزوجة ولم تستجب ١٠٣ من النساء أي بنسبة ٥ر٣٥ في المائة منهن. وقد ذكرت الامهات ان قرارات الحملة الخاصة بمنح اجازة امومة براتب تام وسلفة البنك العقارى عند ولادة الطفل الرابع والامتيازات المعطاة للاولاد الجدد وخاصة بطاقة جيش القادسية والمكافآت المادية كانت من جملة الحوافز نحو الانجاب، فقد تمتعت ٨٢ في المائة من الامهات اللواتي وقعت لهن ولادة بهذه القرارات. انه من المهم التعرف على الواقع الاجتماعي والاقتصادى لهؤلاء المستجيبات ولأي الأوساط ينتمين؟

يظهر الجدول (١١) المستويات التعليمية للمستجيبات، ونلاحظ ان المتعلمات من خريجات الجامعة قد استجبن نسبة ٨ر٣٥ في المائة، ومن المرحلة الاعدادية ٢ر٣٣ في المائة تليها نسبة الحائزات على الشهادة الابتدائية ثم المتوسطة بنسبة

٢ر١١ في المائة و٧ر١٠ في المائة على التوالي. وهذا يدل على أن مشاركة المـــراة المتعلمة في العمل الوطني والسياسي في العراق تتضح في استجابتهن لشعـــار «ان ولادة طفل جديد هو رد على العدوان الايراني».

الجدول ١١- استجابة النساء لحملة تشجيع الانجاب حسب المستوى التعليمي للأم
(النسبة المئوية)

الاستجابة / المستوى التعليمي للام	نعـــم	كـــلا	المجموع
أمية تقرأ وتكتب	٨ ٤ر٣	٤ ٣ر٩	١٢
ابتدائية	٢١ ١١ر٢	٩ ٨ر٧	٣٠
متوسطة	٢٠ ١٠ر٧	١٦ ١٥ر٥	٣٦
اعدادية	٦٢ ٣٣ر٢	٣١ ٣٠ر١	٩٣
جامعة	٦٧ ٣٥ر٨	٣٩ ٣٧ر٩	١٠٦
عالي	٩ ٤ر٨	٤ ٣ر٩	١٣
المجموع النسبة	١٨٧ ٦٤ر٥	١٠٣ ٣٥ر٥	٢٩٠

أما بالنسبة لاستجابة المرأة العاملة، فقد ساهمت ربات البيوت (ومـــن ضمنهن نسبة عالية من المتعلمات) بنسبة ٣١ في المائة ومن الموظفات بنسبـــة ٣٠ر٥ في المائة تلتها المعلمات بنسبة ٢٧ر٨ في المائة (الجدول ١٢). فمساهمـــة المرأة العاملة في القطاعات الانتاجية لم يعقها عن أداء دورها كأم وربة بيـــت ومربية في ذات الوقت.

الجدول ١٢- استجابة النساء حسب مهنة الأم
(النسبة المئوية)

الاستجابة / مهنة الام	نعم	كلا	المجموع
استاذة	٤ ٢ر١	٣ ٢ر٩	٧
مدرسة معلمة	٥٢ ٢٧ر٨	١٣ ١٢ر٦	٦٥
طبيبة	٥ ٢ر٧	٢ ١ر٩	٧
مهندسة	٩ ٤ر٨	٣ ٢ر٩	١٢
ربة بيت	٥٨ ٣١	٤١ ٣٩ر٨	٩٩
موظفة	٥٧ ٣٠ر٥	٣٩ ٣٧ر٩	٩٦
متقاعدة	٢ ١ر١	٢ ١ر٩	٤
المجموع النسبة	١٨٧ ٦٤ر٥	١٠٣ ٣٥ر٥	٢٩٠

ويمكن التعرف على معدل عدد الاطفال الحالي للمستجيبات للحملة، حيث بلغ ٢ر٩ اى حوالي ثلاثة اطفال. اما نسبة المستجيبات من اللواتي لديهن طفلين ٢٦ر٢ في المائة ومن اللواتي لديهن ثلاثة اطفال ٢٠ر٩ في المائة وهذا يدل على ان الأسر التي لديها طفلين وثلاثة تسعى لانجاب الطفل الرابع حتى تستطيع التمتع بقرارات الحملة. وقد اجابت نسبة ٦٢ في المائة من هؤلاء الامهات ان ولادة الطفل الرابع هو لأجل التمتع بسلفة البنك العقارى للحصول على دار سكنية كملك للأسرة. كذلك صنفت النساء المستجيبات حسب طول فترة الحياة الزوجية فظهر ان ٤٣ر٩ في

المائة منهن قد مضى على زواجهن خمس سنوات فأقل و ٣٦ر٤ في المائة تراوحت فترة زواجهن بين ٥ـ٩ سنوات. كذلك ساهمت النساء من اللواتي مضى على زواجهن ١٠ـ١٥ سنة بنسبة ١٣ر٤ في المائة واللواتي تراوحت فترة زواجهن بين (١٥ـ٢٠) سنة بنسبة ٨ر٤ في المائة واللواتي مضى على زواجهن اكثر من ٢٠ سنة بنسبة ١ر٦ في المائة. وهذا يظهر ان الاستجابة كانت عامة لجميع النساء ولكن بنسب تنازلية حسب طول فترة الحياة الزوجية.

الجدول ١٣- عدد الاطفال لدى المستجيبات
(النسبة المئوية)

الاستجابة / عدد الاطفال	نعم	كلا	المجموع
لا يوجد	-	٨ ٧ر٨	٨
١	٣٨ ٢٠ر٣	١٠ ٩ر٧	٤٨
٢	٤٩ ٢٦ر٢	٢٧ ٢٦ر٢	٧٦
٣	٣٩ ٢٠ر٩	٣٠ ٢٩ر١	٦٩
٤	٢٩ ١٥ر٥	١٥ ١٤ر٦	٤٤
٥	٢٢ ١١ر٨	٦ ٥ر٨	٢٨
٦ فأكثر	١٠ ٥ر٣	٧ ٦ر٧	١٧
المجموع	١٨٧	١٠٣	٢٩٠
النسبة	١٠	١٠٠	

كذلك بالنسبة الى توزيع المستجيبات حسب فئات العمر الحالي لهن، فقد ظهر ان الاستجابة كانت بالدرجة الاولى من بين النساء من الفئة العمرية (٢٠ـ٢٩) سنة حيث بلغت النسبة ٢٤ في المائة من العينة تليها من الفئة العمرية (٣٠ـ٣٩) سنة والتي بلغت نسبتهن ٢١ في المائة من مجموع العينة، اما وقد بلغت نسبة

المستجيبات حوالي ٤٧ في المائة و ٤٢ في المائة على التوالي اى ان استجابة النساء من الفئة العمرية (٢٠-٣٩) سنة كانت نسبتها حوالي ٨٩ في المائة من مجموع الاستجابة للحملة الوطنية للانجاب.

بـاء- الرغبة في انجاب اطفال آخرين

لاحظنا مدى مساهمة المرأة العراقية في انجاح سياسة زيادة النسل بعد الحرب العراقية الايرانية فهل ترغب هذه المراة في انجاب اطفال آخرين بعد ايقاف الحرب؟

لقد ابدت ١٥٠ امراة من مجموع ٢٩٠ (اى بنسبة ٥١ر٧ في المائة) عن رغبتهن في انجاب اطفال آخرين. اما اللواتي ابدين عدم الرغبة فكان عددهن ١٤٠ امراة (او بنسبة ٤٨ر٣ في المائة) من المجموع.

وزعت النساء الراغبات حسب وقوع الولادة (اى الاستجابة للحملة)، فظهر ان اللواتي وقعت لهن ولادة اكثر رغبة من غيرهن في الاستمرار في الانجاب، إذ بلغت نسبتهن ٧٤ في المائة من جملة الراغبات بينما بلغت نسبة الراغبات من اللواتي لم تقع لهن ولادة ٢٦ في المائة فقط (الجدول ١٤).

الجدول ١٤- الراغبات في الانجاب حسب وقوع الولادة لهن
(النسبة المئوية)

الرغبة / وقوع الولادة	ترغب	لا ترغب	المجموع بالنسبة المئوية
وقعت	١١١ ٧٤	٧٦ ٥٤ر٣	١٨٧ ٦٤ر٥
لم تقع	٣٩ ٢٦	٦٤ ٤٥ر٧	١٠٣ ٣٥ر٥
المجموع النسبة	١٥٠ ١٠٠	١٤٠ ١٠٠	٢٩٠ ١٠٠

أما التحصيل العلمي للراغبات فقد تبين ان اغلبهن من خريجات الدراسة الثانوية والجامعية إذ بلغت نسبتهن ٨٢ في المائة. اما الأميات وخريجات الدراسة الابتدائية فكانت نسبتهن ١٣ر٤ في المائة فقط من مجموع الراغبات. وكانت ٣٣ر٦ في المائة من الراغبات هن ربات بيوت و٣٢ر٩ في المائة من الموظفات في دوائر الدولة و ٢٧ر٥ في المائة من المشتغلات في سلك التعليم. ولو اخذنا جميع العاملات معا فانهن يؤلفن نسبة ٦٤ر٤ في المائة من مجموع الراغبات في انجاب اطفال آخرين. فالطفل لايشكل عائقا للمرأة في اداء دورها كعاملة ومنتجة في القطاعات الاقتصادية المختلفة اذا توفرت الخدمات التي تحتاجها، لان المرأة العاملة هي المستفيدة من قرارات الحملة اكثر من ربة البيت.

وبالنسبة الى طول فترة الحياة الزوجية للراغبات فان ٤٩ في المائة منهن في الخمس سنوات الاولى من الزواج و٣٠ر٩ في المائة منهن تتراوح فترة حياتهن الزوجية (٥ـ١٠) سنوات اى ان الرغبة في الانجاب تتركز في العشر سنوات الاولى من الزواج فقد لاحظنا ان نسبة هؤلاء النساء قبل اكمال العشر سنوات الاولى من حياتهن الزوجية حوالي ٨٠ في المائة من مجموع الراغبات وفي العشر التالية تقل رغبة النساء بحكم ارتفاع السن فبلغت نسبتهن ١٩ر٥ في المائة.

انه من المناسب هنا دراسة الاسباب والعوامل الكامنة وراء رغبة النساء وعدم رغبتهن في الاستمرار في انجاب اطفال آخرين.

جيم- <u>اسباب رغبة النساء في انجاب اطفال آخرين</u>

يوضح الجدول (١٥) أسباب رغبة الامهات في انجاب اطفال آخرين، حيث تعتبر هذه الاسباب مشجعة ودافعة للانجاب ويمكن تجميعها في اربع مجموعات: أسباب ذات وازع وطني، واقتصادى واجتماعي وقيمي.

(أ) <u>الأسباب الوطنية والامنية</u>

لقد كان «تعبير المراة عن مساهمتها في رد العدوان الايراني، لان العراق بحاجة الى ابناء خاصة بعد الحرب وذلك لتحقيق امن الوطن» اول دافع نحو الانجاب إذ بلغت نسبة الامهات اللواتي اجبن بنعم ٦٢ في المائة من مجموع الراغبات في الانجاب وذلك يعود الى ايمان المراة العراقية في ان زيادة الانجاب ضرورة وطنية وواجب قومي.

الجدول ١٥- أسباب الرغبة في انجاب اطفال آخرين كما ذكرتها النساء

الدوافع	التكرار	النسبة المئوية
- تعبيراً عن مساهمتي في رد العدوان الايراني	٩٣	٦٢
- حبي او حب زوجي للاطفال	٩١	٦٠ر٧
- العدد الحالي من الاطفال غير كاف	٩٠	٦٠
- حرصي على ان تحمل بطاقة طفلي اسم جيش القادسية	٨٤	٥٦
- اضافة مخصصات الاطفال الى دخل الاسرة	٨٠	٥٣ر٣
- بقاء اسم العائلة	٧٩	٥٢ر٧
- لتمتعي باجازة الامومة	٧٣	٤٨ر٧
- ازدياد سعادة الاسرة بوجود الاطفال	٧٠	٤٦ر٧
- لتمتعي بسلفة البنك العقارى	٦٦	٤٤
- تعبيراً عن احترامي للدين والتقاليد	٥٣	٣٥ر٣
- اضافة مردود اقتصادى للعائلة في المستقبل	٥٢	٣٤ر٧
- توثيق علاقتي بزوجي وأهله	٤٦	٣٠ر٧
- الرغبة في انجاب الجنس المغاير لجنس أولادي	٣٤	٢٢ر٧

أما حرص المراة على ان تحمل بطاقة طفلها «اسم جيش القادسية» فقد كان دافعا الى ٥٦ في المائة من الراغبات في العينة حيث احتل المرتبة الرابعة بين اسباب رغبة النساء.

(ب) اسباب اجتماعية

اما الأسباب التي تدخل ضمن اطار اجتماعي فهي دافع: حبي او حب زوجي للاطفال فقد حازت على نسبة ٦٠ر٧ في المائة، وتبلغ نسبة الدافع المتمثل في أن العدد الحالي من الاطفال غير كاف ٦٠ في المائة، كما احتل شعور المراة أو زوجها بعدم كفاية العدد الحالي من الاطفال لاشباع رغبة الامومة او الابوة لديهم او ان الأسرة لديها بنات وترغب في انجاب ولد وبالعكس، نسبة ٢٢ر٧ في المائة من حجم العينة.

أما فيما يتعلق باعتقاد النساء ان الاطفال يساهمون في ازدياد سعـــادة الاسرة فقد اجابت عليها ٤٦ر٧ في المائة، كما حاز دافع وتوثيق علاقة الزوجـــة بزوجها واهله على نسبة ٦٧ر٣٠ في المائة، إضافة الى ان ٥٢ر٧ في المائة من العينـة تعتقد ان حمل اسم العائلة مرهون بوجود الاطفال وخاصة الذكور منهم لذا فـــان انجابهم يحقق ذلك.

(ج) اسباب اقتصادية

لقد كانت الناحية الاقتصادية ومساهمة قرارات الحملة في زيـــادة الانجاب واضحة في تشجيع النساء نحو انجاب اطفال آخرين، فاضافة مخصصـــات الاطفال الجدد الى دخل العائلة ساهم بنسبة ٥٣ر٣ في المائة واحتل المرتبـــة الخامسة بينما حرص المراة على التمتع باجازة امومة براتب تام للستة اشهـــر الاولى، وبنصف راتب لستة أشهر أخرى أحرز نسبة ٤٨ر٧ في المائة، والتمتع بسلفـة البنك العقاري والتي تتراوح بين ٤ آلاف و ٦ آلاف دينار تسلفها الدولة على مـــدى تقسيط طويل الأمد حيث أصبح ٦٢ في المائة من افراد العينة ممن يمتلكون بيوتـا او شققا. اما فكرة ان الاطفال يؤلفون موردا اقتصاديا مستقبليا، فقد ظهرت لـــدى ٣٤ر٧ في المائة من حجم العينة وهذه نظرة تتميز بها الأسر ذات الطابع الريفـــي والأسر الممتدة التي يبقى ابناؤها في نفس المسكن حتى بعد زواجهم ويساهمون فـي دخلها.

(د) اسباب ذات طابع قيمي

عبرت نسبة ٣٥ر٣ في المائة من النساء عن رغبتهن في انجاب اطفـــال آخرين احتراما للدين والتقاليد والعرف الاجتماعي السائد في العراق اذ بواسطـــة الاطفال تحافظ الاسرة على ديانتها وتقاليدها الاجتماعية.

دال- أسباب عدم رغبة النساء في انجاب اطفال آخرين

يظهر من اسباب عدم الرغبة في الانجاب انها اقتصادية بالدرجة الاولـــى فقد أحرز دافع «الكلفة المادية العالية للاطفال» نسبة ٦٦ر٤ في المائة وتلا ذلـــك الدافع المتمثل في «ان كثرة الاطفال تحد من نشاطات الأسرة» إذ أحرز نسبة ٦٥ر٧ في المائة الى غير الراغبات.

أما عدم رضا المرأة عن وضع الحضانات الحالي فقد احتل المرتبة الثالثة وأحرز نسبة ٣ر٤٩ في المائة من النساء غير الراغبات، والسبب الرابع المتمثل في أن «مستوى المعيشة مرتفع والدخل منخفض» فقد ذكرته حوالي ٤٨ في المائة من النساء غير الراغبات، يضاف اليه السبب الخامس وهو ان مخصصات الاطفال لازالت غير جيدة الذي كان سببا في عدم رغبة ٤٧ في المائة منهن وخاصة ربات البيوت. اما غياب الزوج ولفترة طويلة بعيدا عن البيت ولاسيما بالنسبة للعسكريين وانشغالهم في جبهات القتال فقد كان سببا في عدم رغبة ٤٤ في المائة من النساء لان ظروف الحرب التي دامت ثماني سنوات خلقت دورا جديدا للمرأة العراقية في تعاملها مع اسرتها وابنائها وعملها الوظيفي. فكان عليها ان ترتقي الى عظم المسؤولية الملقاة على عاتقها اثناء غياب زوجها، فتجدها تعاني من مشكلات نفسية نتيجة للفراغ العاطفي الذى يتركه زوجها والشعور بالخوف والقلق على سلامة الاطفال ومشكلات تربوية وصعوبات في توجيه وارشاد اطفالها ومساعدتهم في دروسهم وهناك المشكلات الاجتماعية والمشاركة في المناسبات الاجتماعية والحاجة الى الترويح والترفيه وبالنتيجة تجد المرأة نفسها تحت ضغط الواجبات الكثيرة التي يجب ان تؤديها وحدها فتشعر بضيق الوقت والقلق وهكذا اصبحت هذه مشكلة تمنعها من الانجاب.

لذا فان السياسة الحكيمة التي اتبعتها ادارة القوات المسلحة في العراق في أن يعود المقاتلين وبفترات دورية مستقرة الى أسرهم الى جانب الاتصال بهم من مقرات الجبهة مما أدى الى تماسك الجبهة الداخلية وكان دافعا للعائلة في الاستمرار في الانجاب.

وبالنسبة للموظفين الذين يعملون بعيدا عن اماكن سكناهم فقد سعت الدولة الى الجمع بين الزوجين للعمل في مكان واحد تحت ما يسمى بالقاعدة الزوجية حيث يحق للمرأة الانتقال الى مكان عمل زوجها ولا يحق للزوج الالتحاق بزوجته، وهذا بمثابة علاج لشكوى النساء من هذه المشكلة.

ويظهر الجدول (١٦) اسباباً اخرى كانت عائقا عن الانجاب، منها عدم مساهمة الزوج في العناية بالاطفال لان كثرة مسؤوليات الأم وحرصها على العناية والتربية الصالحة يدفعها لطلب مساعدة زوجها، هذا اضافة الى اسباب تدخل ضمن اطار صحة الام والعلاقات الأسرية.

الجدول ١٦- أسباب عدم رغبة النساء في الانجاب تنازلياً

الدوافع	التكرار	النسبة المئوية
- الكلفة المادية العالية للأطفال	٩٣	٦٦ر٤
- كثرة الاطفال تحد من نشاطات الاسرة	٩٢	٦٥ر٧
- وضع الحضانات غير مرضى	٦٩	٤٩ر٣
- مستوى المعيشة مرتفع والدخل منخفض	٦٧	٤٧ر٩
- مخصصات الاطفال غير جيدة	٦٦	٤٧ر١
- غياب الزوج عن البيت فترة طويلة	٦١	٤٣ر٦
- صحة الأم لا تسمح	٦٠	٤٢ر٩
- عدم مساهمة الزوج في العناية بالاطفال	٥٦	٤٠ر.
- مستوى الخدمات المقدمة ليست بالمستوى المطلوب	٣٨	٢٧ر١
- علاقتي بزوجي غير جيدة	١٩	١٣ر٤
- وجود مرض وراثي في العائلة	١٤	١٠

رابعا- أثر تشجيع الخصوبة على دور المرأة العراقية الاجتماعي الأسري والاقتصادى والترفيهي

للتحقق من الهدف الثالث للدراسة لابد من التعرف على اثر استجابة المرأة لسياسة الانجاب على ادوارها الاجتماعية والاسرية والترفيهية.

ألف- دورالمرأة الاجتماعي والاسرى

تكون الأم أو الزوجة في العائلة عادة مسؤولة عن اداءالاعمال المنزلية وتربية الاطفال واشباع الحاجات العاطفية للزوج، إضافة الى ذلك فإنها تعمل خارج البيت، وترى ٤٦ في المائة من العينة ان مكان المرأة هو البيت اذا كان طفلها صغيرا، وكما ترى أن ٣٤ر٣ في المائة مكانها الدائم هو البيت، وترفض ١٩ر٧ في المائة من النساء ان يكون مكانهن البيت فقط حتى وان كان طفلها صغيرا، إذ لا يشكل الطفل عائقا لاداء دورها الاسرى والوظيفي الانتاجي.

وقد أبدت ١٥٠ إمرأة أي بنسبة ٧ر٥١ في المائة من العينة، رأيها بان زوجها يساعدها احيانا في ادارة شؤون الاطفال حيث تقتصر مساعدته على ايصال الاطفال الى مدارسهم أو شراء الحاجيات من السوق. أما ١٠٢ من النساء أو ما نسبته ٢ر٣٥ في المائة فقد ذكرن ان ازواجهن لا يقومون بأية مساعدة في شؤون البيت والاطفال، وهناك ١ر١٣ في المائة من الزوجات يشاركهن ازواجهن المسؤولية في تربية الاطفال والبيت فمثلما تشارك الزوجة زوجها في تحمل اعباء المسؤوليات المادية نتيجة عملها خارج البيت فان هناك بعض الرجال ممن يتحملون جزءاً من اعباء تربية الاطفال وادارة شؤون المنزل ولكن غالبية الزوجات يقمن بالدورين معا دون اية مساعدة. وتظهر هذه المشكلة واضحة عند غياب الزوج فترات طويلة عن البيت حيث تتحمل الام والزوجة كل اعباء الاسرة، فتبدأ من الصباح الباكر بتهيئة الاطفال للذهاب الى الحضانة او المدارس او الى بيت اهلها او اهل زوجها ثم ايصالهم قبل الذهاب الى عملها الوظيفي الذى يستغرق ثماني ساعات عادة، بعد ذلك تذهب لجلب الاطفال الى البيت والبدء بالاعمال المنزلية وشراء الحاجيات والاعتناء بدروسهم، ولا تجد لنفسها وقتا للراحة والاستجمام في الجو العائلي، هذا إضافة الى الآثار النفسية والاضطرابات الانفعالية الناتجة عن علاقتها بابنائها خاصة الذكور منهم الذين في سن المراهقة، لذا فان مسالة اجازة الامومة براتب او بدونه حلت كثيرا من الازمات النفسية والمشكلات الاجتماعية التي تتطلب وجود الام مع اطفالها فترة اطول اضافة الى الاجازات الدورية المنتظمة لرب الاسرة المتواجد في جبهات القتال.

باء- دور المراة الاقتصادى الانتاجي

لاحظنا ان ٩٩ أي ما نسبته ٦٦ في المائة من الامهات هن عاملات في القطاعات المختلفة (التعليم، الخدمات الخ) و ١ر٣٤ في المائة ربات بيوت. ومن بين العاملات هناك ١٦٣ او بنسبة ٣ر٨٥ في المائة منهن ممن يساهمن في دخل الأسرة الشهري بصورة مستمرة، والنسبة المتبقية تكون مساهمتها حسب احتياج الاسرة. وكما هو معروف فإن مساهمة المراة العاملة في دخل الاسرة يؤدي بالتاكيد الى زيادة دخل العائلة وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في رفع مكانتها في العائلة والمجتمع الكبير، وكما لاحظنا سابقا ان نسبة الامهات الحاصلات على الشهادة المتوسطة فما فوق هي ٨٥ في المائة من المجموع، ومعروف ان انتاجية المراة المتعلمة أعلى بكثير من انتاجية الأمية او غير المتعلمة.

جيم- دور المرأة في التخطيط العائلي واتخاذ القرار

مع الاستجابة العالية لسياسة زيادة النسل وتشجيعه من قبل النساء المشمولات في هذه العينة إلا أن ميل العائلة العراقية الحديثة الى تنظيم الاسرة مازال ياخذ دوره في حياتها. ومن المعروف ان التخطيط العائلي هو احد القرارات المهمة التي تتخذها العائلة في جو ديمقراطي يكون للزوجة نصيب كبير فيه. فقد اشارت النتائج الى ان ٣٧ر٦ في المائة من النساء يستخدمن موانع حمل بشكل مستمر ونسبة ٢٥ر٢ في المائة يستخدمنه احيانا بالمشاركة مع ازواجهن، وكلما ارتفع المستوى التعليمي والثقافي للزوجين ارتفعت نسبة النساء في مشاركتهن في اتخاذ القرار من اجل التنشئة الصحيحة والتربية الصالحة.

دال- تأثير سياسة تشجيع الانجاب على رفاهية المرأة العراقية

ان تكاليف انجاب الاطفال عادة تكون اما مادية او غير مادية كما تتضمن تحديد النشاط الاجتماعي والترفيهي للاسرة. فالثمن الذى يمكن ان تدفعه الام هو العمل والحرمان من الترفيه الاجتماعي. فقد اجابت ٥١ امرأة من ٢٩٠ او بنسبة ١٧ر٦ في المائة من الامهات بان الطفل يشكل عائقا لها عن الترفيه الاجتماعي و٦١ امرأة او بنسبة ٢١ في المائة من الامهات لا تعتقد بأن الطفل يشكل عائقا لها، أما الغالبية وهي ١٧٨ امرأة فقد أشارت الى أن الطفل يعيقها احيانا وكانت نسبتهن حوالي ٦١ر٤ في المائة. والسبب كما تراه الام ان الأسر عادة تأخذ اطفالها معها عندما تقوم بالزيارات والأنشطة الاجتماعية، لذا فان الطفل يكون عائقا عندما يكون صغيرا وذلك كما ذكر في البند السابق.

هاء- الخدمات المقدمة للام والطفل

الحضانات

من المشكلات الهامة والخطيرة التي تواجه الأسرة في الوقت الحاضر هي مشكلة الاعتناء بالاطفال خلال فترة عمل الام خارج البيت، فهناك الحضانات ورياض الاطفال التي تتولى هذه المسؤولية، الا ان الحضانات مازالت قليلة او غير متوفرة في بعض المناطق بحيث انها لاتسد الحاجة المستمرة لها. لذا فقد اجابت ١٧١ امرأة او ما نسبته ٥٨ر٩ في المائة بان هذه الحضانات قليلة في الأماكن التي يقطنون فيها و ١٩ امرأة أو ٦ر٦ في المائة قلن ان الحضانات غير متوفرة. اما ١٠٠ امرأة او نسبة ٣٤ر٥ في المائة فقد ذكرن ان الحضانات متوفرة في مناطقهن وبشكل كاف.

وبالنسبة للخدمات المتوفرة في هذه الحضانات فقد ذكرت حوالي ٦٥ في المائة من النساء ان العناية مقبولة وليست بالجودة الكافية ونسبة ٢ر٢٨ في المائة ذكرن ان هذه العناية غير جيدة وتفتقر كثيرا الى الاساليب العلمية الحديثة في الرعاية والتنشئة الصحيحة. وذكرت نسبة ١ر٧ في المائة فقط ان الرعاية جيدة في الحضانات. وهذا يدل على ان الأم تترك اطفالها وهي غير مطمئنة تماما عليهم وهذا ما يقلقها وهي تؤدي عملها الوظيفي مما يجعلها تفضل البقاء في البيت، ولهذا كانت قرارات الدولة حكيمة في تشجيع الام واعطائها اجازة الامومة التي تتفرغ من خلالها الى رعاية الاطفال.

واو- الخدمات الصحية المقدمة للام والطفل

ان من اهم مؤسسات الدولة التي تهتم بالامومة والطفولة وشؤون الاسرة عامة هي المؤسسات الصحية بانواعها (المستشفيات العامة ومستشفيات الولادة والعيادات الشعبية والخاصة والصيدليات ومؤسسات الوقاية من الامراض السارية)، التي تتولى تقديم وتوفير شتى انواع الخدمات الصحية من لقاحات وفحوصات دورية مستمرة، تنفيذا لبنود الخطة الخمسية التي وضعتها الدولة في دعم الحملة الوطنية للانجاب. وقد أجابت ٢٣٥ امرأة أي نسبة ٢ر٨٧ في المائة من الامهات ان الرعاية الصحية متوفرة وباستمرار بانواعها من لقاحات ورعاية الحوامل والعمل بالبطاقة الصحية للطفل٠٠٠الخ، أما نسبة ١٠ في المائة فقط من النساء فقد ذكرن ان الرعاية قليلة في اماكن سكناهن ونسبة ٨ر٢ في المائة فقط ذكرن انها غير متوفرة.

التوصيـــات

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة، ظهرت مجموعة توصيـــات تساهم في دعم سياسة الدولة المشجعة على الانجاب وزيادة السكان:

١- تشجيع العمل الجزئي - الذى يبدأ بساعة على الاقل بعد ذهاب الاطفال الـــى المدارس وينتهي قبل عودتهم الى منازلهم.

٢- منح اجازة طويلة الأمد للراغبات لحين دخول اصغر طفل في العائلة الـــى الروضة (اى الى عمر اربع سنوات).

٣- توفير مواصلات لنقل الامهات العاملات.

٤- تقليل اجور الحضانة وخاصة للامهات اللواتي لديهن اكثر من طفل فـــي الحضانة.

٥- توفير حضانات في اماكن قريبة من السكن او ملحقة باماكن عمل الامهات.

٦- توفير حضانات مسائية حتى لو كانت اهلية.

٧- توفير مستلزمات الاطفال في الاسواق المحلية وباسعار مناسبة ومنع بيعها بالاسعار التجارية.

٨- عدم شمول الام بساعات العمل الاضافية في بعض الدوائر وتقليل ساعـــات عمل المرأة الحامل.

الحواشـــي

١- الاتحاد العام لنساء العراق، اللجنة الوطنية العليا لاستراتيجية، «تعزيز مساهمة المرأة في توفير مياه الشرب والمرافق الصحية في العراق ١٩٨١-١٩٩٠ الدراسة الاقتصادية» (بغداد، ايلول/سبتمبر ١٩٨٦).

٢- الاتحاد العام لنساء العراق، امانة التدريب والتشغيل، «واقع السكان في العراق لعام ١٩٨٤- عرض ديمغرافي اقتصادى»، (بغداد، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥).

٣- الامم المتحدة، صندوق الامم المتحدة للسكان، آراء في السكان، بيانات زعماء العالم، الطبعة الثانية، (نيويورك، ١٩٨٥).

٤- الامم المتحدة، صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادى العربي الموحد، (نيويورك، ١٩٨٤).

٥- سامي الجميلي، «دور الاتحاد العام لنساء العراق في التنمية الاجتماعية»، دراسة مقدمة الى ندوة الاتحادات والجمعيات النسوية العربية المنظمة من قبل الامانة العامة لجامعة الدول العربية، (تونس، ٢٩-٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤).

٦- فليح حسن خلف، «عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق». منشورات وزارة الثقافة والاعلام، سلسلة دراسات (٢٠٩) (بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠).

٧- قاسم حسين صالح، «واقع المراة الريفية واثره في اتخاذها القرار»، الاتحاد العام لنساء العراق امانة التنمية الاجتماعية، (بغداد، مطبعة اركان، ١٩٨٧).

٨- محمد فاعور، «سياسات الخصوبة في العالم العربي». ورقة مقدمة الى المؤتمر العربي حول السياسات السكانية، (تونس، ٩-١٣ آذار/مارس ١٩٨٧).

٩- توماس مالتوس، وآخرون. مشكلة السكان ترجمة محمد خزبك وحسين الحوت. القاهرة، (بدون سنة نشر).

١٠- مجلس وزراء التخطيط في الجمهورية العراقية، «الانسان هدف الثورة» - ما قدمته ثورة الشعب لجماهيرها خلال السنوات العشر ١٩٦٨-١٩٧٨، اهم منجزات ثورة (١٧-٣٠) تموز/يوليو ١٩٦٨ في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (بغداد، ١٩٧٨).

١١- الوقائع العراقية، العدد ٢٧٤٧ ص ٦٩٤ في ١٩٧٩/١٢/٢٤.

الوقائع العراقية، العدد ٣٠٥٩ ص ٥٩٥ في ١٩٨٥/٨/١٩.

الوقائع العراقية، العدد ٣٠٦٥ ص ٦٩٨ وص ٦٩٩ في ١٩٨٥/٩/٣٠.

الوقائع العراقية العدد ٧٢٧ ص ٦٤٧ في ١٩٨٧/٩/٢٨.

الوقائع العراقية العدد ٨٨١ ص٨٧٩ في ١٩٨٧/١٢/٧.

الوقائع العراقية العدد ٨٨٢ ص٨٧٩ في ١٩٨٧/١٢/٧.

(ب) الاتجاهات السكانية في فلسطين وأوضاع المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي

إعداد
موسى عبودة سمحة
استاذ، قسم الدراسات السكانية
الجامعة الاردنية
عمان - الاردن

مقدمـــة

ان العلاقة بين السياسة السكانية والمرأة تتمثل في تحقيق مكتسبـــات اجتماعية واقتصادية وسياسية للمرأة، وفي مزيد من عطاء المرأة لتطوير المجتمـــع الذي تعيش فيه، وهذا يتم في الظروف العادية. أما بالنسبة للمرأة الفلسطينية فـان وضعها مختلف وعلاقتها بالسياسة السكانية تتخذ أشكالا أخرى. فالمـــرأة الفلسطينية تتعرض لضغوط الاحتلال وممارساته وسياساته وأساليبه التعسفيـــة، وفي ذات الوقت فانها مطالبة بالتعرض لهذه الممارسات والنضال من أجل تحقيـــق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهذا الارتباط الوثيق بين نضالهـــا لنيل حقوقها ورفع مكانتها داخل المجتمع وبين نضالها بغية التحرر الوطني، هـــذا الارتباط، قد أحرز أهمية خاصة ومكانة للمرأة الفلسطينية من خلال دورها فـــي الانتفاضة الشعبية المستمرة في الاراضي المحتلة.

أولا- تطور سكان فلسطين

قبل الخوض في هذا الموضوع لا بد لنا من توضيح ما يلي:

لقد تعرضت فلسطين ومنذ نهاية القرن الماضي الى هجمة شرسة ... مكنت اليهود أخيرا من اقامة وطن لهم في فلسطين، وخلال ذلك تغير عدد سكان فلسطين وفقاً لهذه الظروف ولأجل الوقوف عند حقيقة هذا الأمر فاننا سوف نستعرض تطور سكان فلسطين عبر المراحل التالية:

١- الفترة التي سبقت الانتداب البريطاني.
٢- اعداد الفلسطينيين واليهود عشية نكبة ١٩٤٨.
٣- الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧.
٤- الفترة الواقعة بين ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٦.

ألف- الفترة التي سبقت الانتداب البريطاني

تشير البيانات المتوافرة الى ان عدد سكان فلسطين سنة ١٩١٤ قد بلغ حوالي ٦٨٩ ٠٠٠ نسمة منهم حوالي ٥٥ ٠٠٠ نسمة من اليهود يشكلون ما نسبته ٨ في المائة من مجموع السكان(١).

أما عشية الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩١٨ فقد كان عدد سكان فلسطين حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة منهم حوالي ٥٦ ٠٠٠ نسمة من اليهود(٢).

باء- السكان عشية نكبة ١٩٤٨

نتيجة لفتح أبواب الهجرة أمام اليهود ابان الانتداب البريطاني ... فقد قدر عدد سكان فلسطين عشية انتهاء الانتداب البريطاني عليها سنة ١٩٤٨ بحوالي ٢٠٦٥٠٠٠ منهم حوالي ٦٥٠٠٠٠ من اليهود يشكلون ما نسبته ٣١ر٥ في المائة من المجموع الكلي(٣).

ونلاحظ هنا ان نسبة اليهود في فلسطين قد قفزت من ٨ في المائة عام ١٩١٤ الى ٣١ر٥ في المائة عام ١٩٤٨ - وهذا يدل دلالة واضحة على ان هذه الزيادة لم تكن طبيعية وانما هي بفعل الهجرة التي عملت السلطات البريطانية على تشجيعها.

جيم- الفترة الواقعة بين ١٩٤٨-١٩٦٧

تشير الاحصاءات المتوافرة الى ان عدد سكان فلسطين في بداية عام ١٩٤٩ قد بلغ حوالي ١٤٦٦٠٠٠ نسمة بقي منهم حوالي ١٢٠٠٠٠٠ في فلسطين أي حوالي ٨ر٨١ في المائة من مجموع السكان العرب الفلسطينيين في ذلك العام منهم ٧٧٤٠٠٠ في الضفة الغربية، ٢٧٠٠٠٠ في قطاع غزة في حين لم يتبقّ في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ أكثر من ١٥٦٠٠٠ أي حوالي ٦ر١٠ في المائة فقط من مجموع سكان فلسطين في ذلك العام(٤).

ومن الجدير بالذكر أنه بعد حرب ١٩٤٨ .. قسمت فلسطين الى ثلاث أقسام هي:

١- الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨
٢- الضفة الغربية
٣- قطاع غزة

وسوف نتعرف فيما يلي باختصار على تطور الوضع الديمغرافي في فلسطين خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧.

١- سكان الضفة الغربية ١٩٤٨-١٩٦٧

استقبلت الضفة الغربية عددا كبيرا من اللاجئين غداة نكبة ١٩٤٨. وقد ارتفع عدد سكان الضفة الى ٧٧٤٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٩. وتشير الاحصاءات المتوافرة ان عدد سكان الضفة الغربية قد انخفض الى ٧٤٢٠٠٠ نسمة فقط في عام ١٩٥٢(٥).

وقد أجري تعداد آخر للمساكن والسكان في الاردن عام ١٩٦١ تبين منه ان عدد سكان الضفة الغربية لم يتجاوز ٨٠٥٠٠٠ نسمة.

وقد قدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عدد سكان الضفة الغربية حسب نتائج التعداد التي نشرتها سلطات الاحتلال والذي أجري في نهاية ١٩٦٧، فيما عدا القدس، بحوالي ٥٨٥٩٠٠ نسمة في حين قدر عدد سكان القدس بحوالي ٦٥٠٠٠ نسمة (أي ان مجموع سكان الضفة الغربية سنة ١٩٦٧ كان حوالي ٦٥٠٩٠٠ نسمة)(٦).

٢- سكان قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧[٧]

قدر عدد سكان القطاع في بداية عام ١٩٤٩ بحوالي ٢٧٠ ٠٠٠ نسمة منهم ١٩٠ ٠٠٠ الف قدموا الى القطاع نتيجة نكبة ١٩٤٨.

ولقد قدر عدد سكان قطاع غزة عشية حرب ١٩٦٧ بحوالي ٣٨٠ ٨٠٠ نسمة. أما سلطات الاحتلال فقد قدرت عدد سكان القطاع حسب التعداد الذي أجرته في نهاية ١٩٦٧ بحوالي ٣٥٦٢٦١ نسمة.

٣- سكان فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧

قدر عدد سكان فلسطين المحتلة لعام ١٩٤٨ بحوالي ١٥٦ ٠٠٠ نسمة في عام ١٩٤٩، وقد بلغ عدد العرب الفلسطينيين في هذه الاراضي في نهاية عام ١٩٦٦ حوالي ٣١١ ٦٠٠ نسمة[٨].

دال- سكان فلسطين في الفترة ١٩٦٧-١٩٨٦

لقد أدى احتلال الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٦٧ الى احداث تغيرات ديمغرافية واسعة النطاق على الوضع الديمغرافي وذلك من خلال هجرة موجة كبيرة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة عشية احتلال هذه المناطق.

١- سكان الضفة الغربية ١٩٦٧-١٩٨٦

قدر عد سكان الضفة الغربية عشية الاحتلال سنة ١٩٦٧ بما لا يقل عن ٨٥٠ ٠٠٠ نسمة. هذا، وتشير تقديرات سلطات الاحتلال الى ان عدد سكان الضفة الغربية قد انخفض عام ١٩٦٨ ليصبح ٥٨٣ ١٠٠ نسمة ليعاود الارتفاع بعد ذلك بصورة تدريجية. حتى ان سلطات الاحتلال تقدر عدد سكان الضفة الغربية مع نهاية عام ١٩٨٦ بحوالي ٨٣٦ ٠٠٠ نسمة بالاضافة الى سكان القدس العربية الذين يقدر عددهم بحوالي ١٣٠ ٠٠٠ نسمة[٩].

٢- سكان قطاع غزة ١٩٦٧-١٩٨٦

قدر عدد سكان القطاع عشية الاحتلال بحوالي ٣٨٠٨٠٠ نسمة، وقدر عدد سكانه وفق نتائج التعداد الذي أجرته سلطات الاحتلال سنة ١٩٦٧ بحوالي ٣٥٦٢٦١ نسمة.

وقد تناقص عدد سكان القطاع سنة ١٩٦٨ لكنه عاود الارتفاع بعد ذلك ليصل الى ٥٤٥٠٠٠ نسمة في نهاية عام ١٩٨٦.

٣- سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٦

لقد عملت سلطات الاحتلال على ضم مدينة القدس العربية بعد حرب ١٩٦٧ وأخذت تقوم بنشر البيانات السكانية عن مدينة القدس العربية مع السكان العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ مما أدى الى ارتفاع عدد السكان العرب في فلسطين المحتلة من ٣١١٦٠٠ نسمة في نهاية عام ١٩٦٦ الى ٣٩٢٦٠٠ نسمة مع نهاية عام ١٩٦٧، هذا وتشير البيانات الى ان عدد السكان العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ قد بلغ ٧٦٩٩٠٠ نسمة (بما فيها القدس العربية) مع نهاية عام ١٩٨٦[١٠].

ثانيا- مستويات واتجاهات السكان

ان العناصر الرئيسية للسكان هي المواليد، الوفيات والهجرة، وسوف نستعرض هذه العناصر خلال فترات زمنية ثلاث تقع ما بين فترة الاعوام ١٩٢٢-١٩٨٦.

ألف- فترة الأعوام ١٩٢٢-١٩٤٦

١- المواليد

تشير البيانات المتوفرة عن هذه العوامل في فلسطين، رغم ما يشوبها من قصور نتيجة عدم اكتمال التسجيل، الى ان معدلات المواليد الخام كانت عالية عند العرب وأكثر مما هو ملاحظ عند سكان الدول العربية الاخرى. كما ان هذه المعدلات كانت ثابتة تقريبا خلال عهد الانتداب.

وقد بلغ متوسط معدل المواليد الخام خلال الفترة ١٩٢٢-١٩٤٦ عند المسلمين (٥١ بالألف) وعند المسيحيين (٣٥ بالألف) وعند الدروز وغيرهم (٤٥ بالألف).

أما عن الخصوبة عند اليهود ... فهي أقل مما هي عند العرب بكثير حيث بلغ متوسط معدل المواليد الخام ٣٠ في الألف خلال الفترة ١٩٢٢-١٩٤٦[١١].

واذا أردنا التعمق في موضوع الخصوبة بالنسبة لسكان فلسطين (عـــرب، يهود) ... نتوصل الى الحقائق التالية:

اذا قمنا بحساب معدل الخصوبة الكلي ومعدل التوالد الاجمالي والصافـــي .. فاننا نجد ان المرأة المسلمة كانت تنجب في المتوسط ٥ر٩ اطفال عام ١٩٤٦ منهـــم ٥ر٤ من الاناث. وتسلم رسالة الانجاب الى ٣ اناث. اما المرأة اليهودية فمتوســط انجابها ٢ر٣ منهم ٥ر١ من الاناث وتسلم رسالة الانجاب الى ٤ر١ اناث. بينما تقـــع معدلات المسيحيات والدرزيات بين المسلمات واليهوديات(١٢).

ومن خلال الارقام السابقة عن الخصوبة يظهر لنا جلياً ان هناك فروقـــاً شاسعة بين خصوبة المرأة العربية والمرأة اليهودية لهذه الفترة من الزمن.

٢- الوفيـــات

تشير البيانات المتوافرة الى ان هناك اتجاهات نحو الانخفاض الملموس فـــي معدلات الوفيات في فلسطين خلال الفترة ١٩٢٢-١٩٤٦ حيث انخفض هذا المعـــدل بين المسلمين من ٩ر٢٩ بالألف خلال الفترة ١٩٢٢-١٩٢٥ الى ٣ر١٨ بالألف خـــلال الفترة ١٩٤١-١٩٤٦ ومن ١ر١٦ بالألف الى ٦ر١٠ بالألف لنفس الفترة بيـــن المسيحيين، اما بين اليهود فقد انخفض هذا المعدل من ٧ر١٣ بالألف الـــى ٤ر٧ بالألف لنفس الفترة. وتدل الارقام السابقة على ان معدلات الوفيات عند العـــرب أعلى منها عند اليهود وهذا يعكس مدى التقدم الصحي والاقتصادي والاجتماعـــي عند اليهود في فلسطين.

ونتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة لدى السكان العرب وانخفاض معـــدلات الوفيات التدريجي نجد ان معدل الزيادة الطبيعية لهذه الفترة كان عاليا وآخـــذا بالارتفاع، فقد بلغ متوسط معدل الزيادة الطبيعية خلال الفترة ١٩٢٢-١٩٤٦ عنـــد المسلمين ٨ر٢٦ بالألف وعند المسيحيين ٦ر٢٠ بالألف وعند الدروز وغيرهـم ٣ر٢٤ بالألف.

أما عند اليهود فقد بلغ متوسط معدل الزيادة الطبيعية ٢ر٢٠ بالألف(١٣).

وهكذا يتبين ان الزيادة الطبيعية الناتجة عن الفرق بين المواليـــد والوفيات كانت عند العرب في فلسطين أعلى مما هي عليه عند اليهود في هـــذه الفترة، وهذه حقيقة يجب التنبه اليها في اكثر من موضع في هذه الورقة.

٣- الهجـــرة

لالقاء مزيد من الضوء على هذا العنصر لا بد لنا من محاكاة الارقام فهـــي خير دليل على الحقيقة القائلة ان اعداد اليهود في فلسطين قد تطورت وتغيـــرت نتيجة الهجرة. وقد لعب هذا العامل دوراً أكثر من غيره في زيادة اعداد اليهـــود على أرض فلسطين.

ولقد عملت الحركة الصهيونية ومنذ البداية على تشجيع اليهود بكافـــة الاساليب على الهجرة الى ارض فلسطين. وقد ساعدها في ذلك الانتداب البريطانـي من خلال وعد بلفور عام ١٩١٧ والذي أعطى لليهود وطناً قومياً في فلسطيـــن زوراً وبهتاناً «وبدأت الهجرة اليهودية الى فلسطين قبل صدور وعد بلفور وقبـــل الاحتلال البريطاني لفلسطين حيث قدر عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين قبـــل بداية الانتداب بحوالي ٦٢٥٠٠ مهاجر، غير ان موجة الهجرة الى فلسطين اشتـــدت بعد الاحتلال البريطاني وحتى نهاية فترة الانتداب حيث بلغ عدد المهاجريـــن اليهود الى فلسطين بين ١٩١٩ و ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ نحو ٤٨٢٩٠٠ مهاجر».

ولا بد من ذكر ان الهجرة كانت العامل الحاسم والرئيسي في النمو السكانـي لليهود في فلسطين خلال فترة الانتداب حيث شكلت حوالي ٧٣ في المائة مـــن زيادتهم السكانية في فلسطين في حين ساهمت الزيادة الطبيعية بحوالي ٢٦ فـــي المائة فقط.

«أما بالنسبة للسكان العرب في فلسطين فان الزيادة الطبيعية قد ساهمـــت بحوالي ٩٩ر٦ في المائة من النمو السكاني للمسلمين و٦٤ في المائة النسبـــة للمسيحيين و٨٩ في المائة بالنسبة للدروز»(١٤).

باء- فترة الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧

لقد أدت نكبة ١٩٤٨ الى تقسيم أرض فلسطين الى ثلاثة أقسام:

١- الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وتمثل ٧٦ر٧ في المائة من مساحة فلسطين.
٢- الضفة الغربية وتعادل مساحتها حوالي ٢٢ في المائة من مساحـــة فلسطين.
٣- قطاع غزة وتعادل مساحته ١ر٣ في المائة من مساحة فلسطين.

١- الضفة الغربية ١٩٤٨-١٩٦٧

تشير البيانات المتوافرة ان الضفة الغربية قد استقبلت حوالي ٢٨٠٠٠٠ من اللاجئين الذين احتلت أرضهم غداة حرب ١٩٤٨، وقد أدى ذلك الى ارتفاع عدد سكان الضفة الغربية مما شكل ضغطاً كبيراً على الموارد المحدودة في الضفة الغربية وهذا بدوره أدى الى دفع السكان الى الهجرة للضفة الشرقية بحثاً عن عمل وموطن رزق وقد انعكس ذلك على الوضع الديمغرافي في الضفة الغربية على الرغم من معدلات نمو السكان الطبيعية المرتفعة التي كانت تسود الضفة الغربية في هذه الفترة(١٥).

وعلى فرض ان معدل النمو الطبيعي للسكان في الضفة الغربية لم يتجاوز الـ ٣٠ بالألف (وهو أقل تقدير ممكن لهذا المعدل) يمكن ان يتبين ان الضفة الغربية قد خسرت حوالي ٤٧٧٠٠٠ نسمة بسبب الهجرة خلال فترة الاعوام ١٩٤٩-١٩٦١.

وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه الهجرة قد استمرت وبوتائر عالية خلال فترة الاعوام ١٩٤٨-١٩٦٧، واذا أردنا التعرف على حجم هذه الهجرة خلال هذه الفترة، فقد قدرت سلطات الاحتلال عدد سكان الضفة الغربية حسب نتائج التعداد الذي أجرته هذه السلطات في نهاية عام ١٩٦٧ حوالي ٥٨٥٩٠٠ نسمة عدا القدس. في حين قدر عدد سكان القدس بحوالي ٦٥٠٠٠ نسمة (أي ان مجموع سكان الضفة الغربية سنة ١٩٦٧ كان حوالي ٦٥٠٩٠٠ نسمة)، وبنفس الغرض المتعلق بمعدل النمو الطبيعي للسكان نجد ان الضفة الغربية قد خسرت ما لا يقل عن ٧١٧٧٠٠ نسمة بسبب الهجرة خلال فترة الاعوام ١٩٤٨-١٩٦٧(١٦).

٢- قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧

تحول قطاع غزة نتيجة حرب ١٩٤٨ الى منطقة مكتظة بالسكان، حيث قدر عدد سكان القطاع في بداية عام ١٩٤٩ بحوالي ٢٧٠٠٠٠ نسمة منهم ١٩٠٠٠٠ نسمة قدموا للقطاع جراء هذه الحرب، وقد أدى هذا الاكتظاظ الى ضغوط كبيرة على موارد القطاع المحدودة، مما دفع السكان الى الهجرة خارج القطاع بحثاً عن العمل.

واذا علمنا ان سلطات الاحتلال قد قدرت عدد سكان قطاع غزة في التعداد السكاني الذي أجري في نهاية عام ١٩٦٧ بحوالي ٣٥٦٢٦١ نسمة، وان معدل النمو الطبيعي في قطاع غزة خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ قد كان في حدود ٣٤

بالألف، فان من الممكن ان نتوصل الى ان قطاع غزة قد خسر ما لا يقل عـــن ١٥٨٩٠ نسمة بسبب الهجرة خلال هذه الفترة.

ويمكن ان نتبين حجم الهجرة من قطاع غزة خلال فترة الاعـوام ١٩٤٩-١٩٦٧ بطريقة اخرى، وذلك بأن نقدر العدد النظري للسكان عشية حرب حزيـــران ١٩٦٧ باستخدام عدد سكان القطاع عام ١٩٤٩ والمعدل السنوي للزيادة الطبيعية المشـــار اليه أعلاه (أي ٣٤ بالألف) ثم نطرح عدد السكان الفعلي والبالغ ٣٨٠٨٠٠ في عـــام ١٩٦٧ من العدد النظري للسكان المقدر لنفس السنة بالطريقة المشار اليها أعـــلاه أي ٤٣٥٢٤٠ نسمة فنحصل على تقدير لحجم الهجرة خلال الفترة المذكورة يبلـــغ حوالي ٥٤٤٤٠ نسمة.

٣- <u>الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ (١٩٤٨-١٩٦٧)</u>

أدت الحرب التي حدثت عام ١٩٤٨ الى طرد وهجرة حوالي ٧٣٦٠٠٠ نسمـــة من سكان فلسطين التي احتلت عام ١٩٤٨، وفي عام ١٩٤٩ لم يبقَ في هذا الجزء مـــن فلسطين اكثر من ١٥٦٠٠٠ نسمة من العرب الفلسطينيين.

وتشير الدراسات التي أجريت في هذا المجال ان الزيادة الطبيعية للسكـان هي المصدر الوحيد لنموهم حيث بلغ معدل النمو السكاني حوالي ٣ر٦ في المائة ولـم تشكل الهجرة الصافية اكثر من ١ر٠ في المائة من مجموع النمو السكاني للسكـــان العرب في فلسطين المحتلة لعام ١٩٤٨ ولفترة الاعوام ١٩٤٨-١٩٦٧. اما اليهـــود وكما ذكرنا سابقا فقد كانت الهجرة هي العامل الرئيسي للنمو السكاني بينهم.

هذا، وقد أشار المكتب المركزي للاحصاءات الاسرائيلية عام ١٩٨٧ الـــى ان معدل النمو الطبيعي بين السكان العرب الفلسطينيين المتواجدين فـــي الارض المحتلة عام ١٩٤٨ قد بلغ حوالي ٤٥ر٣ بالألف في الفترة الواقعة بيـــن ١٩٦٠-١٩٦٤ بالنسبة للسكان المسلمين، في حين ان هذا المعدل لدى اليهود لم يتجـــاوز ١٦ر٧ بالألف لنفس الفترة السابقة، ولقد أدت هذه المعدلات المرتفعة الى تضاعف عـــدد السكان العرب خلال فترة لا تتجاوز الثمانية عشر عاما حيث ارتفع عددهم مـــن حوالي ١٦٠ ألف في نهاية عام ١٩٤٩ أي ما نسبته ١٣ر٤ في المائة الى حوالـي ٣١١ر٦ الف في نهاية عام ١٩٦٦ أي حوالي ١٢ر١ في المائة من مجموع سكان فلسطيـــن المحتلة عام ١٩٤٨ في ذلك العام.

كما ويجب ملاحظة ان معدلات الخصوبة بين العرب الفلسطينيين قد اظهرت ميلاً للارتفاع في هذه الفترة من ٤٦ر٣ بالألف الى ٥١ر٧ بالألف في حين شهدت معدلات الوفيات شيئا من الانخفاض (من ٨ بالألف الى ٦ر٤ بالألف) بسبب التقدم الصحي والاجتماعي والاقتصادي خلال نفس الفترة.

جيم- فترة الأعوام ١٩٦٧-١٩٨٦

١- الضفة الغربية ١٩٦٧-١٩٨٦

تعرض الشعب العربي الفلسطيني مرة أخرى عام ١٩٦٧ الى نكسة جديدة أدت الى هجرة أعداد كبيرة من الفلسطينيين. وقد بذلت سلطات الاحتلال جل ما في وسعها لتفريغ الارض من سكانها الشرعيين مستخدمة في ذلك كل الاساليب، المتمثلة في الطرد والتضييق وهدم المنازل والسجن والاعتقال. وعلى الرغم من كل هذه السياسات التعسفية فان معدلات الهجرة الى خارج الضفة الغربية قد أخذت بالتناقص منذ عام ١٩٨٢.

وتشير آخر الاحصاءات المتوافرة الى ان معدل الخصوبة في الضفة الغربية لسنة ١٩٨٦ يقدر بحوالي ٤٠ بالألف، وان هذا المعدل قد أظهر انخفاضا طوال فترة الاعوام ١٩٦٧-١٩٨٦، حيث انخفض من حوالي ٤٣ر٩ بالألف سنة ١٩٦٨ الى ٤٠ بالألف سنة ١٩٨٦. ويعتبر هذا المعدل، بالرغم من انخفاضه خلال الفترة المذكورة، من المعدلات المرتفعة ويشابه المعدلات السائدة في المجتمعات السكانية المماثلة في الدول النامية.

أما بالنسبة لمعدل الوفيات في الضفة الغربية خلال هذه الفترة فقد أظهر ميلا للانخفاض، وقد قدر عام ١٩٦٨ بـ ٢١ر٧ بالألف انخفض الى حوالي ٧ر٦ بالألف سنة ١٩٨٦. ويتوقع لهذا المعدل ان ينخفض خلال الاعوام القادمة نتيجة لتحسن الوعي الصحي في الضفة الغربية. وقد أدى انخفاض معدل الوفيات وارتفاع معدل المواليد (الخصوبة) الى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية الخام، اذ قدر عام ١٩٦٨ بـ ٢٢ر٢ بالألف وارتفع الى ٣٣ر٧ بالألف عام ١٩٨٥.

واذا تتبعنا ارقام صافي الهجرة منذ شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ وحتى نهاية عام ١٩٨٥، نجد ان ارقامها كانت عالية عشية الاحتلال ثم أخذت بالانخفاض حتى عام ١٩٧٣ ثم عاودت الارتفاع خلال فترة الاعوام ١٩٧٥-١٩٨١ لتعاود الانخفاض مرة أخرى.

ولقد أثرهذا التذبذب في معدلات صافي الهجرة على معدل النمو السكاني في الضفة الغربية حيث لم يتجاوز هذا المعدل الـ ٨ بالألف حتى سنة ١٩٨٠، ولكن انخفاض معدل الهجرة والوفيات مع بقاء مستوى الخصوبة على حالة ساعد على ارتفاع معدل النمو السكاني في الضفة الغربية ليصل الى حوالي ٣٠ بالألف عام ١٩٨٣[١٨].

٢- قطاع غزة، فترة الاعوام ١٩٦٧-١٩٨٦

أدت حرب ١٩٦٧ الى هجرة الكثيرين من قطاع غزة، وقد أثرت هذه الهجرة القسرية على سكان القطاع حيث تناقص عددهم سنة ١٩٦٨ ثم عاود الارتفاع بعد ذلك ليصل الى ٥٤٥ الف نسمة في نهاية عام ١٩٨٦. وقد أثرت الهجرة أيضاً على معدل النمو السكاني في القطاع خلال هذه الفترة حيث لم يتجاوز الـ ٢٣ر٦ بالألف.

أما الزيادة الطبيعية في القطاع خلال هذه الفترة فقد قدرت بحوالي ٣٤ بالألف، وهذا يدل دلالة واضحة على ان الهجرة قد لعبت دوراً كبيراً في تحديد النمو السكاني في قطاع غزة. وتشير الاحصاءات المتوفرة والصادرة عن المكتب الاحصائي الاسرائيلي. ان معدلات الخصوبة في قطاع غزة مرتفعة وأعلى من مثيلاتها في الضفة الغربية، حيث قدر معدل المواليد الخام عام ١٩٦٨ بحوالي ٤٢ بالألف، ارتفع الى حوالي ٤٧ر٦ بالألف عام ١٩٨٦، وهذا يعني ان هذه المستويات المرتفعة للخصوبة سوف تؤدي الى زيادة اعداد سكان القطاع بدرجة كبيرة خلال الاعوام القليلة القادمة.

أما معدل الوفيات الخام، فقد أظهر ميلاً ثابتاً نحو الانخفاض خلال فترة الاعوام ١٩٦٧-١٩٨٦، اذ انخفض هذا المعدل من ١٩ر٥ بالألف عام ١٩٦٨ الى حوالي ٥ر٩ بالألف عام ١٩٨٦، ويعود هذا الانخفاض الى تحسن الوضع الصحي في القطاع.

وقد أدى ارتفاع مستوى الخصوبة في القطاع وانخفاض معدلات الوفيات الى زيادة معدل الزيادة الطبيعية الخام، حيث ارتفع هذا المعدل من ٢٢ر٥ بالألف عام ١٩٦٨ الى ٣٩ر٥ بالألف عام ١٩٨٥.

٣- فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٦

تشير الاحصائيات المتوفرة والصادرة عن المكتب الاحصائي الاسرائيلي ان مستويات الخصوبة بين العرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ كانت

مرتفعة طوال فترة الاعوام ١٩٦٧-١٩٨٦، وقد قدر معدل المواليد الخام في الفترة ١٩٦٥-١٩٦٩ بحوالي ٥١ بالألف بين المسلمين، وحوالي ٤٣ر٦ بالألف بين الدروز و٢٢ر٥ بالألف بين المسيحيين.

أما في الفترة التالية فقد أظهر هذا المعدل ميلاً للانخفاض حتى وصل عام ١٩٨٦ الى ٣٣ر٨ بالألف بين المسلمين و٣٠ر٨ بالألف بين الدروز و٢٢ بالألف بين المسيحيين. أما معدل الوفيات الخام فقد انخفض من ١ر٦ بالألف بين المسلمين خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٦٩ الى ٣ر٤ بالألف سنة ١٩٨٦، ومثله بين الدروز والى حوالي ٢ر٥ بالألف بين المسيحيين عام ١٩٨٥.

وقد أدى انخفاض معدلات المواليد بشكل كبير الى انخفاض معدل الزيادة الطبيعية الخام بين السكان العرب، حيث انخفض هذا المعدل بين المسلمين من ٤٤ر٩ بالألف خلال فترة الاعوام ١٩٦٥-١٩٦٩، الى ٣٠ر٤ بالألف عام ١٩٨٦، ومن ٣٨ر٣ بالألف الى ٢٨ر٢ بالألف بين الدروز، ومن ٢٤ر٥ بالألف الى ١٣ر١ بالألف بين المسيحيين خلال نفس الفترة. واذا استمرت هذه الاتجاهات فان ذلك سوف يؤدي الى تباطؤ في النمو السكاني بين السكان العرب في فلسطين المحتلة لعام ١٩٤٨ (عرب الداخل) حيث لا تلعب الهجرة أي دور في الزيادة السكانية بينهم.

ثالثا- تأثير الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية

ترتبط الظروف والأوضاع العامة للمرأة الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً بالوضع العام للشعب الفلسطيني، كشعب تعرض وطنه لغزو أجنبي، مثلما تعرض وجوده السياسي لتهديد خطير، وبنيته الاقتصادية والاجتماعية للتدمير.

وقد انعكس هذا الوضع العام على المرأة الفلسطينية من عدة نواح، خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم المرتبطة بحقوق المرأة كالمساواة والحرية والعدالة الاجتماعية، أو فيما يتعلق بطبيعة المشاكل التي تعانيها.

لقد تعرضت المرأة الفلسطينية للقهر والاضطهاد جنباً الى جنب مع الرجل، نتيجة الاحتلال والوجود الصهيوني على أرض فلسطين، وتأثرت كما تأثر الرجل بالسياسة الصهيونية العنصرية في الاراضي المحتلة، وانعكس ذلك على أوضاعها في مجالات التعليم والصحة والعمل(١٩).

ألف- معاناة المرأة الفلسطينية بعد الاحتلال

بعد قيام دولة اسرائيل على الجزء الأكبر من فلسطين تأثرت أوضاع المرأة الفلسطينية وشخصيتها نتيجة للسياسة العنصرية التي اتبعتها سلطات الاحتلال والمتمثلة في سياسة الاقتلاع والتشريد والبعثرة والالحاق اذ نجم جراء ذلك تحولات وتغيرات كبرى أثرت على المجتمع بأسره.

ولقد أدى فقدان الارض والبيت الى جعل وظائف الرجل والمرأة تتكامل لمجابهة وضعية القهر والاضطهاد والانتماء للوطن ... فكان لا بد من توزيع للأدوار في مثل هذه الظروف. وقد تحملت المرأة الفلسطينية في هذه الظروف مسؤولياتها الاجتماعية والوطنية ... فانطلقت تشارك الرجل في تأمين لقمة العيش، بالاضافة الى مسؤوليتها الأساسية في البيت، كما شاركت المرأة الفلسطينية الرجل في النضال ضد الاحتلال وارتقت به الى أعلى درجاته، فحملت البندقية من أجل الدفاع عن وطنها وفي نفس الوقت استمرت في تقديم خدماتها في الحقل الانساني فكانت تقوم بتضميد جراح المناضلين ورعاية أسر أبناء الشهداء. هذا وقد ازدادت مأساة المرأة الفلسطينية بعد نكسة حزيران ١٩٦٧، فقد حرمت بسبب الاحتلال الصهيوني من كافة حقوق الانسان التي تنص عليها المواثيق والاعراف الدولية ويتمثل ذلك فيما يلي:(٢٠)

١- سلب حقوقها في الملكية (المنقولة وغير المنقولة)، ومنعها من استخدامها، او منعها من الاتصال بشخص آخر.

٢- انتهاك حقوقها المهنية وخصوصاً في الاجهزة الاعلامية كالصحافة مثلاً، وأبرز مثال على ذلك عمليات الاعتقال المتكررة وفرض الاقامة الجبرية على بعض العاملات في الصحافة.

ومن الظواهر الملاحظة في الاراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) غلبة العنصر الانثوي في التركيبة السكانية، وهذه نتيجة طبيعية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الاسرائيلي والتي أدت الى هجرة الشباب الى خارج الاراضي المحتلة بحثاً عن العمل وموطن الرزق.

وثمة ظاهرة اخرى مرتبطة بالظاهرة السابقة، اذ ان التضخم الكبير في عدد الاناث ممن هن في سن الزواج بالمقارنة مع عدد الشباب يؤدي الى بروز مشكلة

العزوبية بين الاناث ممن هن في سن الزواج، وقد ازدادت هذه المشكلة في السنين الاخيرة، بحيث أصبحت احدى أهم المشاكل التي تواجه المجتمع الفلسطيني داخل المناطق المحتلة(٢١).

ولأهمية هذه الظاهرة لا بد لنا من التوقف عندها كثيراً وذلك لتأثيرها المباشر على مستويات الخصوبة لدى الشعب الفلسطيني. فقد ذكرنا سابقاً ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي تعمل جاهدة وبكل الوسائل لتفريغ الارض الفلسطينية من سكانها العرب لتصبح الارض ذات أغلبية يهودية ... وقد شعر الصهاينة بأهمية العنصر السكاني منذ البداية فاسسوا ما يسمى باللجنة الوطنية للخصوبة والتي ركزت على موضوع الصراع الديمغرافي، كما عملت سلطات الاحتلال في هذا المجال على صعيدين، الأول هو تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين وبالتالي زيادة اعداد اليهود في الاراضي الفلسطينية، اما المجال الثاني، فيتمثل في طرد اكبر عدد ممكن من السكان العرب الفلسطينيين الى خارج اراضيهم والتضييق عليهم اقتصادياً واجتماعياً. اذ غادر فلسطين اعداد كبيرة من الشباب وخاصة ممن هم في سن العمل نتيجة لهذه الاجراءات المدروسة من قبل الصهاينة، وقد أدى ذلك الى زيادة اعداد الاناث في الاراضي المحتلة، كما ترتب على ذلك تحديد الزواج وبالتالي الاقلال من الخصوبة، كما نلاحظ هنا أهمية عنصر الهجرة، فهو سلاح ذو حدين، فهو بالنسبة لليهود السلاح الفعال الذي مكنهم من أرض فلسطين، اما بالنسبة للعرب الفلسطينيين فقد كان عنصر الهجرة سلبياً، فاحتلال فلسطين بالقوة العسكرية أدى الى هجرة اعداد كبيرة من السكان الى خارج الوطن، مما كان له اكبر الأثر في تناقص اعداد العرب في فلسطين.

ونضيف الى ما سبق ذكره، ان المرأة الفلسطينية تعاني معاناة خاصة من الظروف الانسانية المترتبة عن استشهاد وسجن واعتقال الآلاف من الرجال وهجرتهم الى خارج الوطن، مما يدفع بالمرأة لأن تحمل على عاتقها اعباء مضاعفة في اعالة الاسرة بعد غياب معيلها الوحيد، وتزيد هذه المشكلة حدة في ظل الظروف الاقتصادية المتردية وتدني مستوى الاجور. وتفشي البطالة في الكيان الصهيوني.

١- <u>التعليم</u>

ومن أهم المشاكل التي تعاني منها المرأة الفلسطينية كما الرجل هي مشكلة التعليم، وهذه ناتجة في أحد اسبابها عن ظاهرة التشتت، وخضوع التجمعات الفلسطينية لأكثر من نظام قانوني، وبالتالي لأكثر من نظام منهجي تعليمي(٢٢).

وتجدر الاشارة هنا الى ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية تتدخل وبشكل لا يطاق في سير العملية التعليمية من خلال المضايقات والاعتقالات التي يتعرض لها المدرسون والطلاب، وخاصة في المؤسسات التعليمية العليا. وكذلك تحكمها في المناهج، وعدم قيامها بواجبها، سواء في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، أو داخل الاراضي المحتلة الاخرى، في تأمين الشروط الملائمة لحسن سير العملية التعليمية من حيث بناء المؤسسات التعليمية التي تستطيع استيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة ومن حيث تأمين وسائل التعليم والايضاح والمدرسين الاكفاء، ومن جهة اخرى يلاحظ تدني نسبة الاناث بين الطلبة في جميع المراحل الدراسية في الاراضي المحتلة. ويعود ذلك الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة القائمة في ظل الاحتلال. اضافة الى التكاليف المرتفعة للتعليم والتي تضطر بعض الآباء الى اقتصار التعليم على الذكور، كما ان عدم كفاية المدارس وخاصة الاعدادية والثانوية في جميع القرى، يضطر الطلبة للانتقال اليومي من قرية الى اخرى او الى المدينة، حيث توجد هذه المدارس. واذا كانت هذه العملية ممكنة، رغم صعوبتها على الذكور، فانها محفوفة بمصاعب من نوع آخر بالنسبة للاناث.

أما بالنسبة للتعليم العالي في الاراضي المحتلة فقد وجدت الفتاة الفلسطينية صعوبات مادية واجتماعية تحول دون التحاقها بالدراسة الجامعية وظل هذا الوضع سائدا حتى اواخر السبعينات، الا ان هذا الواقع تغير نسبيا مع اقامة عدد من المؤسسات الجامعية المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أفسح المجال لإلتحاق أعداد كبيرة من الاناث في هذه المؤسسات، ويجب ان نشير هنا الى ان أغلب هذه المؤسسات الجامعية والكليات المتوسطة هي من الانجازات التي حققها الشعب الفلسطيني بالرغم من الظروف المادية الصعبة التي تسود الاراضي المحتلة، ولم تسلم هذه المؤسسات من الاجراءات الاسرائيلية التعسفية حيث تعرضت للاغلاق في كثير من الحالات، والى تقييد حريتها الاكاديمية بأوامر عسكرية.

٢- <u>الوضع الصحي</u>

تعاني المرأة الفلسطينية كسائر شعبها من تردي الاوضاع الصحية في الاراضي المحتلة، وهذا نتيجة لعدم اكتراث الدائرة الصحية التابعة لسلطات الاحتلال بالقيام بمشاريع حيوية لتحسين الوضع الصحي، من ذلك مثلا مشاكل تصريف مياه المجاري في بعض المدن ومعظم القرى، ومشاكل التزويد بالمياه الصالحة للشرب والاستخدام المنزلي مع ما يسببه كل ذلك من مشاكل ومكاره صحية بالغة الخطورة على الوف المواطنين.

واذا كانت المخاطر المترتبة على تردي الصحة العامة، تهدد جميع افراد المجتمع الا ان النساء والاطفال معرضون لهذه المخاطر بصورة أشد، بالنظر الى الرعاية الصحية الخاصة التي يجب توافرها للاطفال والنساء الحوامل.

وفي موضوع اجهزة الصحة العلاجية في المناطق المحتلة والتي تشمل العيادات الطبية والمستشفيات والخدمات الصحية المساعدة نجد ان وضع هذه الخدمات يؤثر كثيرا وبشكل مباشر على النساء والاطفال. كما يؤثر ايضا على جميع فئات المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال.

ويمكن ايجاز أهم المشاكل التي تعاني منها هذه الاجهزة بما يلي(٢٣):

(أ) ارتفاع تكاليف المعالجة والاقامة في المستشفيات الحكومية بأكثر من خمسين ضعفا منذ بداية الاحتلال في الوقت الذي لا يتمتع سوى ٤٠ في المائة فقط من السكان بالانتساب لنظام التأمين الصحي.

(ب) هذا الارتفاع الباهظ في تكاليف المعالجة والاقامة يقابله ضعف شديد في مستوى الخدمات العلاجية المقدمة ... ويلاحظ بأن مستشفيات المناطق المحتلة تفتقر الى المعدات الطبية اللازمة لاجراء العمليات الجراحية والمعالجات الصعبة ... ويضاف الى ذلك ان عدد المستشفيات الحكومية وطاقتها الاستيعابية. لا تفي بالحد الادنى من متطلبات السكان، فقد أظهرت التقارير الرسمية ان نسبة الاسرة في مستشفيات الحكومة هي ١٫٣٦ سرير لكل ١٠٠٠ نسمة في حين تبلغ النسبة المقابلة في اسرائيل ٦٫٤ سرير لكل ١٠٠٠ نسمة.

(ج) بالرغم من ضعف الطاقة الاستيعابية للمستشفيات الحكومية وتدني مستواها، فان سلطات الاحتلال تمانع بشدة في اعطاء رخص لتأسيس مستشفيات جديدة الا بعد ضغوط محلية ودولية شديدة.

(د) وفيما يتعلق بالمرأة على وجه التحديد، وخاصة فيما يتعلق بالولادة، فان حالات الولادة التي تجري في المستشفيات ما تزال قليلة وذلك بسبب عدم قدرة المستشفيات القائمة على استيعاب جميع الحالات، وتشير المعطيات الاحصائية الى ان ٢٦ في المائة فقط من مجموع الولادات تتم في المستشفيات مقابل ١٠٠ في المائة في اسرائيل.

ونشير هنا الى ملاحظة بالغة الأهمية تتعلق بعمليات الاجهاض في الاراضي المحتلة اذ نجد ان هذه العمليات تجري بقدر كبير من الحرية ودونما تدخل فعال من السلطة. ولا شك ان ذلك قد ساهم في تخفيض نسبة الولادات في الآونة الاخيرة عما كانت عليه في الاعوام الماضية وان عدم وضع القيود لمثل هذه العمليات وتهاون الاجهزة الرسمية في تطبيق القانون يدل دلالة واضحة على خبث العقلية الصهيونية التي تعمل وبكل الوسائل على تخفيض الخصوبة لدى الشعب العربي الفلسطيني ليتسنى لها تطبيق مشاريعها الاستعمارية. ان زيادة الوعي الصحي وارتفاع المستوى التعليمي في الآونة الاخيرة أديا الى نقصان معدلات الوفيات. فقد ازدادت الخدمات الصحية كما ازدادت القدرة الاستيعابية للمستشفيات والعيادات الخارجية وقلت الوفيات بين المرضى في المستشفيات. وقد أصبح تطعيم المواليد الجدد أمرا روتينيا.

وتضاعفت نسبة الولادات التي تتم في المستشفيات (من ٢٠ في المائة الى ٤٠ في المائة) مع ان هذه النسبة ما تزال تشكل نصف النسبة السائدة بين عرب المناطق المحتلة عام ١٩٤٨.

باء - <u>المرأة الفلسطينية العاملة ومعاناتها في ظل الاحتلال</u>

لقد عملت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ومنذ احتلالها للاراضي العربية على تدمير البنية الاقتصادية المحلية لهذه المناطق، وذلك بضرب ومحاصرة الصناعة المحلية، واضعاف الزراعة ومحاصرتها، والسيطرة على مصادر المياه. واقامة المستوطنات، وقد استغلت هذه السلطات اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة في المشاريع الاقتصادية الاسرائيلية، وقامت باغراق الاسواق المحلية العربية بالبضائع الاسرائيلية. وأحكمت سيطرتها على عمليات التصدير والاستيراد، وقامت بفرض الضرائب الباهظة على الدخل والانتاج في الوقت الذي ترتفع فيه الاسعار وتكاليف المعيشة بمعدلات خيالية، وقد أدت جميع هذه الاجراءات الى تدهور مستمر في مستوى المعيشة لغالبية السكان والى انهيار الصناعة الوطنية والاقتصاد الزراعي. وتداعي نفوذ الزعامات التقليدية من التجار وكبار الرأسماليين والملاكين العقاريين وارباب الاعمال وتراجع نفوذها(٢٥).

ان هذا الوضع المتردي في الاراضي المحتلة أدى الى ازدياد حجم الطبقة العاملة الفلسطينية كما ان تفاقم الاوضاع المعيشية رافقتها عملية هجرة واسعة في صفوف الرجال، وقد انعكست آثار ذلك على المرأة الفلسطينية بشكل خاص، فزادت

الاعباء الملقاة على عاتقها ازاء تحسين وضع الاسرة المعيشي، اضافة الى اعبائها المنزلية المتمثلة في تربية الاطفال، وتحملها تبعات المشكلات الاجتماعية الناجمة عن هذا الواقع لجهة ازدياد حالات الطلاق والزواج المبكر والزواج غير المتكافىء لتفاوت السن.

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات القاسية التي واجهتها المرأة الفلسطينية، الا انها استطاعت ان تقابلها وتتغلب عليها، فتحملت مسؤولياتها داخل الاسرة وازاء المجتمع على خير وجه، فكانت تقوم بدور الام ودور الأب في حال فقدانه او اعتقاله. وبالتالي كانت هي المسؤولة عن كل جوانب حياة الاسرة الاجتماعية والاقتصادية والتربوية ... الخ.

وقد تجاوزت المرأة الفلسطينية العاملة الاعمال التقليدية التي كانت تمارسها، فعملت في ميادين اخرى كالعمل الزراعي المأجور والصناعات التحويلية الزراعية والعمل في مصانع الملابس الجاهزة والعمل في الصناعات الحرفية. ولا تزال مساهمة المرأة الفلسطينية في النشاط الاقتصادي محدودة، ويزداد انخراطها في مجال العمل بازدياد تدهور الحالة الاقتصادية في المناطق المحتلة(٢٦). وتعاني المرأة الفلسطينية العاملة من مشاكل عدة تعرقل انخراطها بشكل أوسع في سوق العمل نذكر منها ما يلي:

- لقد ذكرنا سابقا ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد استغلت العمالة العربية بشكل كبير وبأبخس الاجور ولم تسلم المرأة الفلسطينية من هذا الاستغلال، اذ تتعرض عاملات المياومة في المشروعات الاسرائيلية لعدة مشاكل أبرزها ان هؤلاء العاملات يعملن بدون عقود عمل وهذا يحرمهن من تكافؤ الأجر مع العمل ومن التأمين الصحي والضمان الاجتماعي واجازات الامومة، لهذا نجد ان نسبة العاملات المتزوجات أقل من نسبة غير المتزوجات؛

- وتعاني المرأة الفلسطينية من مشكلة ضيق مجال التوظيف والتشغيل لاعداد كبيرة من النساء وعلى وجه الخصوص الخريجات؛

- وتشكو المرأة العاملة الفلسطينية قلة دور الحضانة ورياض الاطفال ودور رعاية المسنين والمعوقين.

رابعا- السياسات السكانية الخاصة بالخصوبة

قبل الخوض في هذا الموضوع لا بد لنا من تعريف السياسة السكانية.

تعرف السياسة السكانية - في صيغتها البسيطة - بأنها سياسة الحكومة نحو السلوك الديمغرافي السائد او المتوقع للسكان، وبعبارة اخرى، تتوجه السياسة السكانية الى محاولة التأثير على الوضع الديمغرافي فمثلا (أ) الخصوبة والوفيات (ب) حجم وتركيب ونمو السكان (ج) الهجرة من والى الدولة (د) معدل النمو (هـ) التوزيع الجغرافي للسكان والهجرة الداخلية.

وسوف نقتصر هنا على السياسات السكانية الخاصة بالخصوبة لعلاقتها الوثيقة بوضع المرأة.

ألف - اتجاهات الخصوبة لدى السكان العرب الفلسطينيين

لقد اعتقدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي أنها قد ربحت الجولة الاولى من الصراع الديمغرافي بعد ان احتلت جزءا من فلسطين عام ١٩٤٨ وباقي فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) في عام ١٩٦٧، وذلك بأن ضاعفت تلك السلطات من نسبة السكان اليهود الى العرب قبل عام ١٩٤٨ من ١:٢ في عام ١٩٧٣.

واذا كانت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تعتقد بأنها كسبت جولة الصراع الديمغرافي بدفع السكان العرب الى الهجرة للخارج واحلال مهاجرين يهود من دول العالم المختلفة محلهم وقلب موازين السكان، فما الذي يقلقها في الوقت الحاضر؟

لقد أوضحت احدى الدراسات المتعلقة بالخصوبة لدى السكان العرب الفلسطينيين واليهود في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، ان السكان العرب يتمتعون بخصوبة عالية من رصيدهم السكاني، بينما ارتفع عدد اليهود بسبب الهجرة من الخارج، واذا توقفت الهجرة وانخفضت معدلاتها كما يحدث في السنوات الاخيرة واستمرت الخصوبة عند السكان العرب بالارتفاع، فان ذلك يشكل خطرا على السلطات المحتلة في المدى البعيد.

وما هو ملحوظ تماما ان القلق الاسرائيلي ازاء ارتفاع نسبة التكاثر الطبيعي بين العرب داخل الخط الاخضر (حدود احتلال ١٩٤٨) هو ذات القلق ازاء التكاثر

الطبيعي في الضفة والقطاع، بمعنى ان القلق الذي يثيره «الطفل العربي» لدى الاسرائيليين، في السلطة وخارجها، هو ذاته، سواء كان هذا الطفل مولودا داخل «الخط الاخضر» او في الضفة والقطاع، ولعل الأمر عائد - هنا الى طغيان او سيادة التيار السياسي الداعي الى ضم أراضي ١٩٦٧.

ويبرز قلق المسؤولين الاسرائيليين هذا ازاء ظاهرة التكاثر الطبيعي المتفوق عند العرب في فلسطين المحتلة، من مخاوف رئيسية ثلاثة هي(٢٧):

(أ) ضآلة حجم المخزون البشري اليهودي في العالم واتجاهه الى التناقص بفعل انخفاض نسبة المواليد وشيوع الزواج المختلط بين اليهود وغير اليهود؛

(ب) ارتفاع نسبة التكاثر الطبيعي لدى العرب في اسرائيل وفي المناطق التي تحتلها؛

(ج) تدني حجم الهجرة اليهودية الى اسرائيل في مقابل ارتفاع حجم الهجرة المضادة.

كما ان الخصوبة لدى السكان العرب الفلسطينيين كانت وما زالت أعلى من مثيلتها لدى اليهود، ففي عام ١٩٧٠ بلغت الزيادة الطبيعية لدى العرب ٣ر٩ في المائة بينما بلغت عند اليهود ١ر٧ في المائة ونلاحظ هنا فروقا واضحة في الزيادة الطبيعية بين طرفي الصراع. وبافتراض ان هذه الانماط بقيت مستمرة فان ذلك يعني ازدياد عدد السكان العرب الفلسطينيين بسرعة بينما يزداد عدد السكان اليهود ببطء شديد، وفي فترة زمنية لا تزيد على ٦٠ عاما سيحدث نوع من التوازن بين السكان العرب الفلسطينيين واليهود اذا استمرت الخصوبة على هذا النحو اذا انخفضت معدلات الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة(٢٨).

وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الاراضي المحتلة في كافة المجالات الاقتصادية والصحية والاجتماعية وخاصة الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨، الا ان معدلات الخصوبة لدى السكان العرب الفلسطينيين بقيت مرتفعة وذلك لقناعتهم بأهمية التزايد السكاني لمصارعة العدو الاسرائيلي والحفاظ على الأرض والهوية الفلسطينية.

أما بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة فان معدلات الخصوبة فيها مرتفعة بسبب ارتفاع دخول الاسر لا سيما دخلها من مصادرها الخارجية مما شجع على الانجاب.

ومن الأهمية بمكان ان نوضح بأن معدلات الخصوبة بين العرب الفلسطينيين لا تتوقف فقط على عوامل موضوعية مثل مستوى الدخل او التعليم او تأخير سن الزواج او التحضر وانما هناك عامل آخر بالغ الأهمية يؤثر تأثيرا ايجابيا في ارتفاع معدلات الخصوبة الا وهو العامل السياسي حيث يتشبث الفلسطيني بوطنه ويعمل جاهدا على البقاء والتزايد ومقارعة العدو بالعدد والعدة والعلم وهو أمر يقلق سلطات العدو.

باء- سياسة اسرائيل تجاه الخصوبة عند النساء العربيات

ان الخصوبة ومعدلاتها المرتفعة لدى الشعب العربي الفلسطيني باتت تقلق المسؤولين في سلطات الاحتلال اكثر من أي وقت مضى. ولقد تمثل هذا القلق والاهتمام بالصراع الديمغرافي في فلسطين في تصريحات كثيرة من المسؤولين لدى سلطات الاحتلال الذين ما انفكوا دوماً يحذرون من الخطر الديمغرافي، وفي كثير من الاحيان تبين لنا التقارير العلمية اهتمام المسؤولين المتزايد بهذا الموضوع.

وقد اشتد اهتمام سلطات الاحتلال بالموضوع حينما شكلت ما يسمى باللجنة الوطنية للخصوبة والتي تركزت على موضوع الصراع وما زالت تعمل حتى وقتنا الحاضر. ولقد طرحت هذه اللجنة سياسة مؤيدة لزيادة النسل للسكان اليهود اشتملت خطتها على توفير حوافز نفسية واقتصادية ومادية للسكان اليهود.

وتعتقد اللجنة انه اذا انجبت كل امرأة يهودية طفلين فقط فان ذلك سوف يتبعه تطور ديمغرافي خطير يؤدي الى تناقص نسبة اليهود الى العرب في المستقبل. أما اذا انجبت ثلاثة اطفال فان ذلك يعني ان الوضع سيؤدي الى توازن بين السكان اليهود والعرب الفلسطينيين خلال ثلاثة أجيال. أما المرأة اليهودية التي تنجب أربعة اطفال فهي التي تستطيع ان ترجح كفة السكان اليهود على العرب في المستقبل.

وهناك اتجاه آخر معارض في اسرائيل لهذه السياسة التي طرحتها اللجنة. ويتبنى هذا الاتجاه فكرة تخفيض الخصوبة لدى اليهود الى أدنى حدودها. ويبني أصحاب هذا الاتجاه خطتهم السكانية على نقطتين أساسيتين[٢٩]:

الاولى: تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة بواسطة هجرة صافية داخلة مقدارها ١٥٠٠٠ مهاجر سنويا، وبذلك يمكن ان تعوض الهجرة الخصوبة العالية المطلوب من السكان اليهود تحقيقها في المستقبل.

الثانية: ضبط الخصوبة في اسرائيل خاصة لدى السكان العرب.

ان التركيز الاسرائيلي المتصاعد خصوصا منذ عام ١٩٦٧، وعبر الوسيلة الاعلامية الرسمية والحزبية، على عامل - الديمغرافيا - انما عهد في الواقع لفعل سياسي مضاد ويحرض عليه، فالاسرائيليون ليسوا، بالتأكيد بصدد تشخيص - اكاديمي - للديمغرافيا الفلسطينية والتوقف عند حدود القول بخطورتها المتزايدة على كيانهم الاستيطاني(٣٠).

ان الصوت - الاكاديمي - هنا، يلتقي مع دعوات الابعاد، والطرد، والتهجير الجماعي التي تنطلق في الوقت الراهن من - كل - مواقع الخريطة السياسية الاسرائيلية دون استثناء، وربما بتفاوت نسبي.

وهذا طبعاً لا يمثل سوى جزء من خطة واسعة تهدف بالنهاية الى طرد السكان العرب من فلسطين واحلال السكان اليهود والمهاجرين محلهم، وقد اتبعت في ذلك عدة اساليب نذكر منها:

(أ) اتباع كل اساليب الضغط على السكان العرب بهدف دفعهم للهجرة خارج فلسطين؛

(ب) مصادرة الاراضي والاستيلاء على المصادر الطبيعية ومن أهمها مصادر المياه؛

(ج) اقامة المستعمرات السكنية للمستوطنين اليهود بهدف اختراق المناطق ذات الكثافة السكانية العربية العالية في فلسطين المحتلة.

جيم <u>السياسة السكانية الفلسطينية</u>

ان السياسة السكانية الفلسطينية تنطلق من أهمية الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية ومن أهمية التصدي للسياسة السكانية الصهيونية لذا فان منظمة التحرير الفلسطينية تدعو الى الحفاظ على مستوى عال من الخصوبة. كما تدعو الى الاهتمام بصحة الأم والطفل وايقاف نزيف الهجرة الى الخارج.

أما بالنسبة للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل فانها تهدف من سياستها تجاه الأهل في الاراضي الفلسطينية المحتلة الى الأمور التالية:

(أ) تنمية الشعور بالانتماء والثبات والصمود في وجه الاحتلال، ومعالجة بعض المظاهر السكانية التي نجمت عنالظروف التي أحدقت بالمنطقة خلال ثلاثة عقود خلت كالهجرة والبطالة والتعليم ... الخ؛

(ب) زيادة عدد السكان العرب في فلسطين، وهو من الأمور الهامة في صراعنا مع العدو الاسرائيلي، وترى اللجنة المشتركة اتباع طريقين رئيسيين للمحافظة على معدلات خصوبة مرتفعة وهي:

الأولى: دعم الجهاز الصحي في المناطق المحتلة من خلال تقديم الخدمات الصحية المجانية للمواطنين كافة وبخاصة الاطفال والأمهات الحوامل والنساء العاملات قبل الولادة وبعدها مع تقديم العلاوات للاطفال والامهات العاملات حسب نظام يعد لهذه الغاية.

الثانية: دعم التنظيم الاجتماعي الأسري وتماسكه وارتباطه. فهو أقوى ترابط يمكن ان يبقي على زيادة معدلات الانجاب في المناطق المحتلة وفي نفس الوقت دعم قوة الاسرة والعشيرة في مواجهة سلطات الاحتلال مما يزيد من أهميتها لدى تلك السلطات شريطة ان يتم الدعم بالطرق الصحيحة وان يرافقه توجيه وارشاد للسكان يبين لهم الاهداف المرجوة من ذلك وان لا يستغل ذلك في احداث النزاعات العشائرية او التفرقة بين سكان المدن وسكان الريف.

ونضيف ايضا ضرورة تنبيه السكان وتوعيتهم الى هذا الموضوع اعلاميا، فان النضال من اجل فلسطين سيعتمد بصورة مستمرة على عدد الفلسطينيين بالدرجة الاولى، ويعد تشكيل لجنة وطنية للسكان في الارض المحتلة من الامور بالغة الاهمية وذلك لتمكين هذه اللجنة من متابعة كل ما يطرأ على هؤلاء السكان من تغيرات واحداث، وحتى يتسنى لها معالجة كافة المشكلات السكانية وخاصة مسألة تقديم الرعاية الوطنية مثل التعليم والصحة ومتابعة شؤون الهجرة وكذلك الخصوبة السكانية.

ولتحقيق تلك الاهداف، قامت اللجنة بدراسة احتياجات المؤسسات والقطاعات في الاراضي المحتلة، الى جانب دراسة التقارير الواردة بشأنها. وقد

خصصت لهذه الاحتياجات القروض والمساعدات وفق اولويات محددة مسبقا وضمن المبالغ الاجمالية التي تدفعها الدول العربية لهذا الغرض. وخصصت كذلك المبالغ اللازمة والتي بلغت ١٤٠ مليون دينار أردني للفترة ١٩٧٩-١٩٨٥.

ولا شك ان دعم هذه القطاعات والمؤسسات يؤدي الى تحسين الظروف الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية للسكان العرب الفلسطينيين وبالتالي تشجيع الانجاب. كذلك فان تحسن الاوضاع الصحية للسكان بشكل خاص يؤدي الى انخفاض معدل الوفيات وارتفاع معدل توقع الحياة.

وأخيرا نشير انه وبعد تأسيس الاتحاد النسائي العربي في القدس عام ١٩٣٦، وفروعه في كافة مدن الضفة الغربية أنشىء العديد من الجمعيات الخيرية للعمل الاجتماعي، منها الجمعيات النسائية، والجمعيات المختلطة، وقد كان نشاط هذه الجمعيات ذا طابع خيري خدماتي على صعيد الخدمات الطبية في المستشفيات والمستوصفات ومراكز الاسعاف ورعاية الامومة والطفولة.

وبعد عام ١٩٦٧ تطور دور هذه الجمعيات، حيث أصبح أمامها مهمات جديدة لمواجهة الواقع الجديد الذي فرضته سياسة الاحتلال على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. فقد اتسعت الخدمات الطبية لمواجهة حاجة المستشفيات ومراكز الاسعاف واستيعاب عد أكبر من العاملين والعاملات لسد النقص بعد تقلص الخدمات الطبية الحكومية، كذلك ازداد عدد رياض الاطفال ودور الحضانة لتخفيف العبء عن المرأة العاملة وللاهتمام بالجوانب التربوية للاطفال.

ومع تطور الحركة الوطنية الفلسطينية في السبعينات ولما لها من كبير الأثر على تطور الحركة النسائية، بدأ الاستعداد واضحا في صفوف النساء للاتجاه لبلورة مبادرات اجماهيرية ديمقراطية ذات اساليب عمل شاملة ومتقدمة. وقد استجابت النساء للمبادرات المتعددة في هذا المجال، وتشكلت عدة أطر تنظيمية منها اتحاد لجان العمل النسائي، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية واتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية. وتقوم هذه اللجان في مراكز تواجدها بنشاطات متعددة في مجال التأهيل المهني ومحو الأمية ورياض الاطفال ودور الحضانة.

لقد لعبت هذه الجمعيات دورا بارزا في دعم صمود الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة من خلال نشاطاتها ومن خلال المساعدات المادية التي تقدمها وكذلك في توفير فرص العمل للمرأة وتأهيلها مهنياً.

الخلاصـــة

تشير الاتجاهات السكانية في فلسطين الى ارتفاع في معدلات الخصوبة لـدى النساء العربيات وانخفاض في الخصوبة لدى النساء اليهوديات، وقد شكل هـــذا العنصر جوهر التحدي الديمغرافي في فلسطين. كما شكل أساس السياسة السكانيـــة الاسرائيلية والسياسة السكانية الفلسطينية.

وقد استطاعت المرأة الفلسطينية ان تقوم وتستمر في انجاب المزيد مـــن اطفال الحجارة، وان تقوم على تربيتهم وعلى ادارة بيتها ودعمه اقتصاديـــا، وان تناضل من اجل الحصول على حقوقها وان تتصدى لكل ممارسات الاحتلال؛ ومن حقها علينا ان نطلق عليها «امرأة العصر» ان جاز التعبير.

ان المؤسسات الدولية مطالبة بأن تشد على يد المرأة الفلسطينيـــة وان تكثف جهودها في مجال الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية المقدمة للمـــرأة من خلال دعم المؤسسات الوطنية الفلسطينية والدولية المماثلة في الاراضـــي المحتلة، والوقوف بحزم بوجه سياسة اسرائيل الاستيطانية والتعسفية تجاه السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة.

ان وضع مشاريع مستقبلية اكثر تطورا لعمل اتحاد المرأة الفلسطينيـــة والجمعيات النسائية الخيرية التي تدور في فلك الاتحاد سوف يساهم الى حد كبيـــر بمساعدة المرأة على القيام بدورها على أكمل وجه.

وفي ضوء التحدي الديمغرافي فإن المرأة الفلسطينية ليست مطالبة فقـــط بانجاب مزيد من اطفال الحجارة بل بانجاب نوعية جيدة من الاطفال يتفهمـــون قضيتهم جيدا ويتشبثون بأرضهم ويحافظون على هويتهم الوطنية.

الحواشـــي

١- موسى سمحة وآخرون، الصراع الديمغرافي في فلسطين المحتلة، سلسلة الدراسات ٢ (عمان، منشورات اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، ١٩٨٦).

٢- المصدر السابق، ص. ١٧.

٣- المصدر السابق، ص. ١٧.

٤- المصدر السابق، ص. ٢٨.

٥- المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، تعداد المساكن لعام ١٩٥٢، ١٩٥٣.

٦- فتحي العاروري، ١٩٨٨، «الواقع الديمغرافي في فلسطين المحتلة وآثاره على الثورة الشعبية المعاصرة فيها»، ورقة مقدمة لندوة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتطورات الجارية في الارض المحتلة نظمتها اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، الامانة العامة، (عمان، ١٧-١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨)، ص. ٤١١.

٧- المصدر السابق، ص. ١٤.

٨- المصدر السابق، ص. ١٥.

٩- المصدر السابق، ص. ٢٠.

١٠- المصدر السابق، ص. ٢٨.

١١- Fried Lander and Gold Sheider, "Immigration, Social Change, and Cohort Fertility in Israel", Population Studies, vol. 32, 1979.

١٢- محمد تيسير مسودي، «الأوضاع الديمغرافية لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين»، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، ١٩٧٨).

١٣- فتحي العاروري، مصدر سابق، ص. ٨.

١٤- موسى سمحة، مصدر سابق، ص. ١٩.

١٥- فتحي العاروري، مصدر سابق، ص. ٩.

١٦- فتحي العاروري، مصدر سابق، ص. ١٣.

١٧- موسى سمحة، مصدر سابق، ص. ٤٠.

١٨- فتحي العاروري، مصدر سابق، ص. ٢٥.

١٩- عبلة أبو علبة، «واقع المرأة الفلسطينية في الوطن المحتل»، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٦٢، ١٩٨٦، ص. ٥٤.

٢٠- عواطف عبدالرحمن، «أوضاع المرأة الفلسطينية في الاراضي المحتلة»، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ٥٢، ١٩٨٧، ص ص. ٢٠٠-٢٠١.

٢١- عبلة أبو علبة، مصدر سابق، ص. ٣١.

٢٢- عبلة أبو علبة، مصدر سابق، ص. ٣١.

٢٣- عبلة أبو علبة، مصدر سابق، ص. ٣٣.

٢٤- ميرون بنفنستي، الضفة الغربية وقطاع غزة: بيانات وحقائق أساسية، ترجمة ياسين جابر، ١٩٨٧، ص. ٢٣.

٢٥- زينب التميمي، «الفلسطينيات يواجهن الاحتلال»، مجلة بلسم، العدد ٤٢، (قبرص، ١٩٨٧)، ص. ٦٥-٦٦.

٢٦- عواطف عبد الرحمن، مصدر سابق، ص. ٢٠٢.

٢٧- سعدي مدلل، «الديمغرافية الفلسطينية: عرض وقراءة في كتاب اسرائيل عام ٢٠٠٠»، مجلة بلسم، العد ١٦٠، (قبرص، ١٩٨٨)، ص. ٥٠.

٢٨- موسى سمحة، مصدر سابق، ص. ٩٦.

٢٩- موسى سمحة، ١٩٨٨، «تعقيب على ورقة الواقع الديمغرافي في فلسطين المحتلة واثارة الثورة الشعبية المعاصرة لها»، ندوة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتطورات الجارية في الارض المحتلة، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، الامانة العامة، (عمان، ١٧-١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨).

٣٠- سعدي مدلل، مصدر سابق، ص. ٥٠.

(ج) خصوبة المرأة الفلسطينية بين الرؤيا القومية والواقع الاجتماعي

اعداد
سليم تمارى
استاذ علم الاجتماع
دائرة علـم الاجتمـاع
جامعة بيرزيت
رام الله - الضفة الغربية
فلسـطين

مقدمـــة

تهدف هذه الدراسة الى معالجة ما يسمى بالمشكلة الديمغرافية - وخصوبة المرأة الفلسطينية تحديدا - في مضمونها الاجتماعي. والقضايا التي سنطرحها هنا هي، أولا: استعراض بعض التيارات الديمغرافية السائدة حاليا في فلسطين، وتفسير علاقتها بأنماط الخصوبة خلال العقدين ١٩٦٧-١٩٨٧ بعد الاحتلال الاسرائيلي. وثانيا: علاقة معدلات خصوبة المرأة بمؤثراتها الهيكلية والايديولوجية. وثالثا: علاقة السياسة الرسمية (او بالأحرى علاقة الموقف الايديولوجي القومي) بالممارسة الفعلية للانجاب. كما سنتعرض بايجاز شديد - بسبب المعطيات الاحصائية الجزئية والمحدودة - لتأثير الانتفاضة الشعبية منذ بداية عام ١٩٨٨ على الخصوبة وحجم العائلة الفلسطينية.

ستغطي هذه الدراسة أربعة تجمعات سكانية: منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة والسكان العرب في اسرائيل (المتعارف عليهم بعرب الداخل) ومدينة القدس العربية. وتأتي أهمية الاحصائيات الديمغرافية لمدينة القدس كونها خضعت للتعداد الاسرائيلي المفصل (لعام ١٩٨٣)، بالاضافة للتعداد الذي قامت به السلطات العسكرية في الضفة والقطاع عام ١٩٦٧، والذي يمكننا من معالجة وزن المتغيرات الاجتماعية الطبقية في تأثيرها على الخصوبة (وهذه غير متوفرة في الضفة والقطاع). اما أهمية الأوضاع الديمغرافية في منطقة الجليل (عرب ٤٨) فهي في توفير البعد التاريخي في تطور انماط الخصوبة العربية نتيجة التحضر (الهجرة باتجاه التجمعات المدنية الكبيرة)، والبرلتة (تحول الفلاحين الى عمال)، وتدخل سياسة الدولة في الخصوبة (تأمين اجتماعي، حوافز انجاب، ... الخ)، وهي متغيرات لا زالت في طورها الجنيني او غائبة في التجمعات الفلسطينية الثلاثة الاخرى.

ان القضية الديمغرافية في فلسطين هي قضية ثلاثية: فهي تتعلق بأنماط الخصوبة والوفيات والهجرة. ولكننا سنقتصر حديثنا هنا على تيارات الخصوبة فقط وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية المؤثرة فيها.

ما هي القضية الديمغرافية؟

بعكس الوضع السائد في معظم دول العالم الثالث، حيث تناقش الانماط الديمغرافية للسكان في اطار مرجعي يرتبط بموازنة النمو السكاني بالامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، نرى ان «القضية الديمغرافية» احتلت مكان

الصدارة في الصراع الايديولوجي العربي - الاسرائيلي. وقد برزت اطروحة البعد الديمغرافي كعنصر اكثر الحاحا خلال العقدين الاخيرين. ويعود ذلك الى تطور هام في حقبة السبعينات والثمانينات. وقد نتج عن حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ الحاق الضفة الغربية وقطاع غزة الى الهيمنة الاسرائيلية بما في ذلك الحاق ما يقارب من نصف الايدي العاملة العربية للعمل في السوق الاسرائيلي، مما أدى الى تحويل السكان العرب في الوجدان الصهيوني من أقلية إثنية (١٦ في المائة من السكان) ممكن السيطرة عليها، الى تجمع سكاني عارم (يقارب ان يبلغ حوالي ٤٠ في المائة من السكان عام ١٩٩٠).

ومما شحذ لهيب الجدل الديمغرافي في هذه الفترة، هو سيطرة الاتجاه الصهيوني الاكثر تشددا في رؤية الحل الاقليمي للقضية الفلسطينية منذ مجيء حزب الليكود الى السلطة عام ١٩٧٧، وتعزيز التحالف الديني - القومي في حكومة «التحالف الوطني» الحالي. فالقضية الديمغرافية أصبحت - من وجهة نظر الاسرائيليين - هي الخطر الكافي في نسب التزايد الطبيعي في الاسرة الفلسطينية - والذي يهدد في المستقبل المنظور وجود أغلبية سكانية يهودية، على ضوء التراجع الذي شهدته اليهودية في اوروبا وأمريكا. ومن وجهة نظر الفلسطينيين، تشكل القضية الديمغرافية التحدي العددي الذي سيمكن الشعب الفلسطيني في العشرين سنة القادمة من مواجهة الامتداد الاستيطاني الصهيوني والتغلب عليه(١).

وترتكز هذه الرؤيا في نظرنا على افتراضين غير مدعمين بأدلة مقنعة: الأول يفترض ان التزايد الطبيعي للسكان العرب داخل حدود فلسطين التاريخية سيفرض على اسرائيل تعميم الوضع القانوني لمواطني الدولة العرب (ما يسمى الآن عرب (٤٨)) على التجمعات الفلسطينية في الضفة والقطاع، ويرتكز الافتراض الثاني على الاعتقاد بأن الكم الديمغرافي ستحول الى قوة عددية نوعية تساهم في قلب موازين القوة السياسية في الصراع العربي الاسرائيلي. وهكذا تبرز نقطة توقع تاريخية في انتظار ساعة «الحسم الديمغرافي» عندما تتجاوز الجماهير العربية حاجز الخمسين بالمائة السحري (عام ٢٠٠٥ حسب التوقعات الواردة في دراسة بشارة خضر)(٢).

ولعله من المناسب ان نذكر ان دعاة «النضال الديمغرافي» لا ينتمون بالضرورة الى أحد هذين الاتجاهين عن وعي. فالقضية عندهم تتلخص بكيفية مواجهة سياسة التهجير التي تتبعها اسرائيل بوسائل اقتصادية حاليا، وعن طريق

النقل الجماعي القصري (ترانسفر) مستقبليا[٣]. والحل الديمغرافي هنا يقع - كما عبّر عنه فتحي العاروري في «ميل معدلات الخصوبة الى الاستقرار على مستويات عالية مع استمرار معدلات الوفيات في الانخفاض ... والذي سيؤدي بالضرورة، الى ارتفاع في معدلات النموالطبيعي»، أما بالنسبة للهجرة فيضيف «اذا انخفضت معدلاتها الى خارج الاراضي العربية المحتلة فان السنوات القادمة سوف تشهد تحسناً ملموساً في الوضع الديمغرافي للسكان العرب الفلسطينيين داخل فلسطين»[٤].

أما موسى سمحة فيترجم هذا التفاؤل الديمغرافي الى لغة فاعلة حيث يقول «ان ارتفاع معدلات الخصوبة هو سلاح ديمغرافي يمكن استخدامه في مقاومة الاحتلال ... وعليه فان تشجيع الخصوبة المرتفعة يلعب دورا ايجابيا ومهما في كسب الصراع «وهو يدعو لاعتماد سياستين لدعم الخصوبة: (١) دعم الجهاز الصحي في المناطق المحتلة لتقديم الخدمات الصحية المجانية للمواطنين وبخاصة الاطفال والامهات الحوامل والنساء العاملات قبل الولادة وبعدها. مع تقديم العلاوات للاطفال والامهات العاملات حسب نظام يعد لهذه الغاية (..)».

والثانية تتجه «دعم التنظيم الاجتماعي الاسري وتماسكه وارتباطه، فهو أقوى ترابط يمكن ان يبقى على زيادة معدلات الانجاب في المناطق المحتلة، وهو في الوقت نفسه، يدعم قوة الاسرة والعشيرة في مواجهة سلطات الاحتلال ويزيد من أهميتها لدى تلك السلطات»[٥].

سنحاول في هذا العرض معاينة هذه الافتراضات الديمغرافية عن طريق تحليل المعطيات الاخيرة حول معدلات الخصوبة والوفيات في فلسطين (مناطق الضفة الغربية وغزة والجليل) ومن ثم تقييم مدى ارتباطها الفعلي والامكاني بمواقف ايدلوجية معينة داعمة لخصوبة والترابط الأسري، والتي تشكل المحور الرئيسي لدعاة النضال الديمغرافي.

ومن الطريف ان نرى في هذا المجال ان الهاجس الديمغرافي غير مقتصر على الجانب العربي، فقد سبقه زمنيا الهوس القومي اليهودي بمعدلات الخصوبة المتفاوتة عند النساء العربيات واليهوديات في فترة الانتداب. فقد كتب روبرت باشي، أشهر الديمغرافيين اليهود في تلك الحقبة، مقالة في هآرتس عام ١٩٤٠ بعنوان «تدني الخصوبة اليهودية: خطر قومي»[٦]، وقد اهتم دافيد بن غوريون بهذه الظاهرة حيث انشأ «جائزة بن غوريون» والتي تدفع مكافأة قيمتها ١٠٠ ليرة (حوالي

٣٠٠ دولار، حسب معادلة الليرة في حينه) لكل امرأة تضع طفلها العاشر[٧]. وقد منحت الجائزة الاولى عام ١٩٤٩ (بعد انشاء الدولة ولكنها الغيت بعد عشر سنوات عندما تبين ان العديد من الحائزات عليها كنّ من النساء العربيات[٨]!! ويعلق فريدلاندر على هذا الوضع:

«لم يجرؤ أحد على التصريح علانية ان النساء العربيات لا يستحقن الجائزة بحجة ان نسبة الولادات في الوسط العربي تتجاوز الـ ٥٠ لكل ١٠٠٠ نسمة، وبالتالي فانها لا تحتاج الى حوافز للخصوبة، ولكن هذه القناعة هي التي سادت في النهاية».

«فقد ظهرت المفارقة عندما اتضح ان الجائزة الرمزية التي أنشئت في الأصل لتشجيع العائلات اليهودية على الانجاب اصبحت تمنح في حالات عديدة لأمهات عربيات. ولأسباب مفهومة، ألمح بن غوريون فيما بعد الى ضرورة اشراف الوكالة اليهودية (وهي منظمة غير حكومية) على برامج تشجيع الخصوبة بدلا من توكيلها الى جهاز الدولة»[٩].

وما لم يصرح به علانية عام ١٩٤٩، أصبح الآن الشغل الشاغل للديمغرافيين الاسرائيليين. أما الديمغرافيون الفلسطينيون والعرب فقد تبنوا نفس اطروحة «النضال الديمغرافي» معكوسة، حتى أصبحت - أثر احتلال الضفة والقطاع عام ١٩٦٧ - احدى الاستراتيجيات الاساسية - الايديولوجية للمواجهة مع اسرائيل. فكيف تشخصت هذه الاطروحة في التيارات الديمغرافية وانماط الخصوبة تحديدا للشعب الفلسطيني منذ ذلك الحين؟

المتغيرات الديمغرافية في فلسطين

يمثل التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٧ المصدر الرئيسي لجميع الاحصائيات السكانية في الضفة والقطاع - والذي هدفت منه السلطات الاسرائيلية الى تحديد السكان «المقيمين فعليا» (de Facto). اما السكان «المقيمون عادة» (de Jure) فقد تم احصاؤهم للمرة الاخيرة في التعداد الاردني لسكان عام ١٩٦١.

وعليه فلن نستطيع ان نقيّم مصداقية التعداد الاسرائيلي للسكان عن طريق مقارنتها باحصائيات التعداد الاردني بسبب هذا الفارق في تعريف «المقيم» من ناحية، ونتيجة الهجرة غير المدونة في فترة ما بين التعدادين، من جهة ثانية.

كذلك الأمر بالنسبة لقطاع غزة، فالادارة المصرية للقطاع اعتمدت على تسجيل السكان المقيمين (de Jure) ولكنه غير كامل[١١].

سنعتمد لأغراض هذه الدراسة على تعداد ١٩٦٧ كقاعدة انطلاق لتحليل المعطيات الديمغرافية. فهذا التعداد بالرغم من نقائصه - يحتوي على ميزة هامة، ذلك ان مفهوم السكان «القاطنين فعليا» يمنع الاحصاء المتكرر للفلسطينيين القاطنين خارج فلسطين (والذين يتم احصاؤهم عادة في تعدادات التجمعات الفلسطينية في المهجر)، كما سنعتمد على دراسات ميدانية قام بها باحثون فلسطينيون مؤخرا.

أنماط الخصوبة في الضفة والقطاع ١٩٦٧-١٩٨٧

دأب مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي «مام» منذ عام ١٩٦٧ على نشر احصائيات الخصوبة الاجمالية في الضفة والقطاع، وفي أوساط المجتمع العربي في اسرائيل والتي نلخصها هنا في الرسم البياني رقم (١).

تظهر هذه النسب المستمدة من سجلات الولادات الرسمية تجانساً واضحاً في نزعات الخصوبة في الضفة والقطاع حيث نرى تزايدا ملحوظا في السنوات التي تلت الاحتلال باشرة (١٩٦٧) تبعها تدن معتدل ابتداء من منتصف السبعينات وحتى اليوم.

يأتي الاشكال في تفسير ما حدث في السنوات ١٩٦٨-١٩٧٢، من ملاحظة معدلات متدنية نسبيا يتبعها ازدياد ملحوظ في معدل عدد الولادات لكل امرأة في هذه الفترة[*].

(*) يشير مصطلح «معدل عدد الولادات لكل امرأة» ومصطلح «نسبة الخصوبة الاجمالي» اللذين سنستعملهما في هذا التقرير الى وحدات مجردة يستخدمها الديمغرافيون. راجع للتوضيح الدليل الديمغرافي لكولين نيويل: نسبة الخصوبة الاجمالية (ومنه يستمد استخدام معدل الولادات لكل امرأة) يشير الى «عدد الاطفال الممكن لأي امرأة انجابهم في حال توفر الشرطين التاليين»:

١- ان تكون قد عاشت حتى سن الخمسين.

٢- ان تكون قد حافظت في حياتها الانتاجية على وتيرة الاخصاب لفئات العمر «للسنة التي تم احتساب معدل الخصوبة فيها». راجع كولين نيويل، «دليل الديمغرافيا»، مركز الدراسات السكانية، كلية لندن للطب الاستوائي (١٩٨٦)، صفحة ٢٨ (بالانكليزية).

الرسم البياني ١

نسبة الخصوبة الاجمالية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومنطقة الجليل
١٩٥٥-١٩٨٤

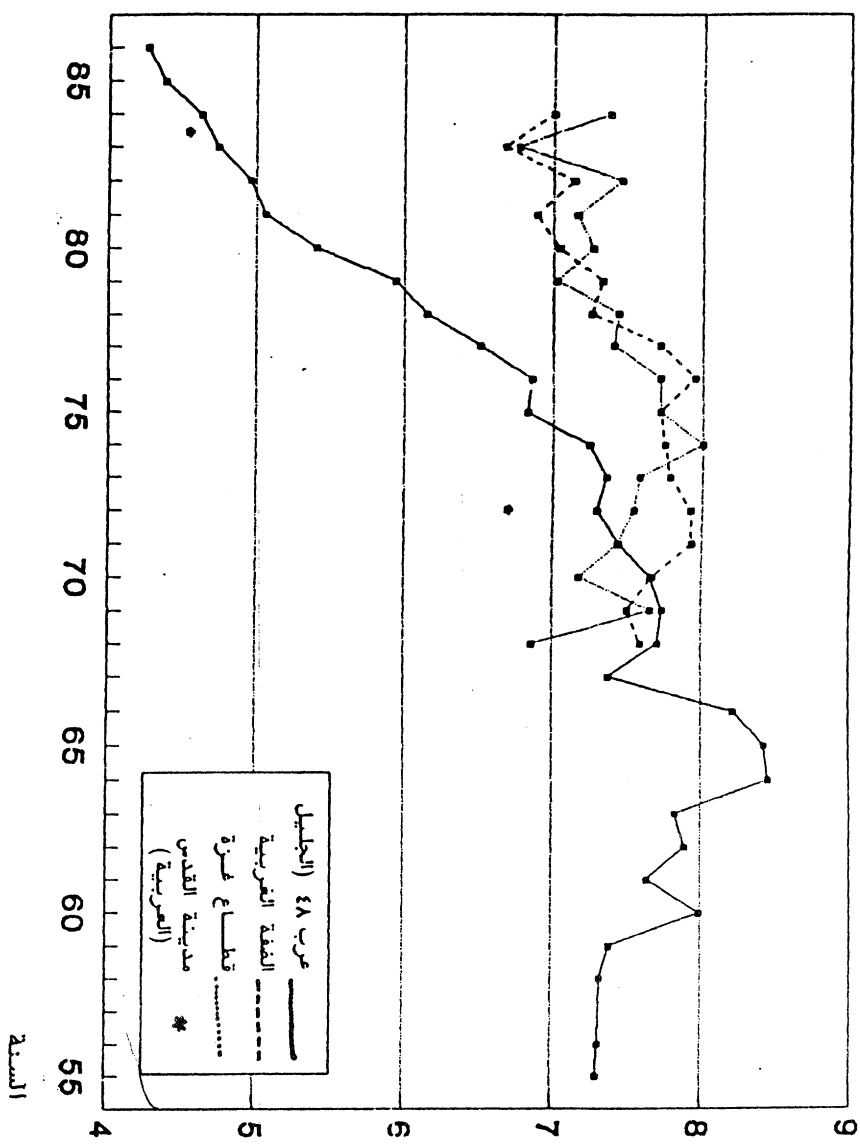

واذا قارنا هذه المعطيات بالتقديرات ذات المصداقية العلمية من الاردن للفترة ١٩٦٦-١٩٧١ (٨ر٥ ولادة لكل امرأة)[١٢] وبمعدلات الخصوبة من المواطنين العرب في اسرائيل (الرسم البياني رقم ١) نستخلص من ذلك انه لا بد وان حدثت حالات عديدة من اغفال تسجيل الولادات في الضفة والقطاع في فترة ما بعد حرب حزيران. وقد ساهم شميلز بتفسير آخر بعد ان عاين نسب الخصوبة لفئات الاعمار المحددة[١٣]. فهو يرى ان الاختلال في التوازن بين فئات الجنس للنازحين والمهاجرين في سن الزواج عام ١٩٦٧ (ولعله يعني نزوح الذكور) أدى الى تدن شديد في الولادات عند النساء في سن ١٥-٢٤ عاماً. اما في السنوات التالية، فقد «عادت الانماط الطبيعية من خلال سوق الزواج العادي ومن خلال لم شمل الافراد المتزوجين والذين اقترحوا خلال الحرب»[١٤]، مما ساهم في ازدياد الخصوبة الفلسطينية.

وبالنسبة لقطاع غزة تظهر معطيات دراسة قيد الاعداد في حي الشجاعية (وهو من الاحياء القديمة في المدينة) وفي مخيم الشاطىء للاجئين، ان معدل سن الزواج في هذه الاحياء ارتفع بعد حرب حزيران ثم انخفض بالتدريج، دون ان يصل الى مستوى ما قبل الحرب[١٥].

ونرى نفس الظاهرة تنعكس في غزة في خصوبة الشابات المتزوجات وقد يكون أحد اسباب هذا التذبذب في انماط الخصوبة ناتجا عن الاختلال في التركيب الجنسي للهجرة (أي هجرة الذكور)، ولكننا نعتقد ان سببا هاما آخر هو الاغفال المنمط في تسجيل الولادات. ومما يدعم ذلك اعتراف مكتب الاحصاء المركزي (مام) بهذه الظاهرة حيث تظهر نسب الخصوبة في رسم (١) والتي استخلصت من منشورات (مام) هي أعلى بـ ١٠ في المائة من تقديرات شميلز[١٧].

أما التدني في نسب الخصوبة منذ منتصف السبعينات فهي - بالرغم من اعتدالها - تشكل نمطاً واضح المعالم. اذ هبطت الخصوبة الاجمالية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٤ من ٨ الى ٧ ولادات لكل امرأة. وتتوضح هذه النزعة اذا رجعنا نسب الخصوبة عند فئات العمر. وفي الضفة الغربية، تدنت نسبة الخصوبة عند الاناث في الفئة العمرية ١٥-٢٤ بشكل دؤوب، أما غزة فاقتصر التدني على الفتيات تحت سن الـ ٢٠. ومن الممكن الحسم في ان ارتفاع سن الفتيات عند الزواج (قبل الانتفاضة) سبب ارتفاعا ضيئلا في عدد الولادات عند هذه الفئة العمرية، بينما نلاحظ ان الخصوبة عند السيدات فوق سن الـ ٤٥ بدأت بالانخفاض في بداية السبعينات. وبالرغم من ان هذه النزعة قد يشكك في دقتها بسبب حالات الاغفال في تسجيل الولادات، الا انه من المؤكد ان حالات التسجيل تحسنت بشكل ملحوظ في العقد الاخير.

ومن نتائج فشل السلطات باجراء تعداد سكاني ثان في المناطق المحتلة (منذ تعداد ايلول ١٩٦٧) فقد أصبح من المتعذر مقارنة متغيرات الخصوبة بين الاقاليم (أو الألوية - كما تسمى الوحدات الادارية في الضفة الغربية). وهنالك دراسة يتيمة واحدة نشرها مكتب الاحصاء المركزي بناء على عينات مسح ميداني من السنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٥، أظهرت انه لا يوجد تباين في نسب الخصوبة الريفية والخصوبة للضفة الغربية والقطاع(١٨).

بينما تشير الدراسة الى تدن قليل في الخصوبة عند النساء اللواتي استكملن اكثر من تسع سنوات من الدراسة(١٩)، وسنعالج علاقة الخصوبة بالمكانة الاجتماعية في القسم التالي.

ولكن الوضع تغيّر بشكل جذري في الثمانينات. اذ هبطت مستويات الخصوبة، بالمقارنة مع الخصوبة الريفية، وبلغت خصوبة النساء في ثلاث قرى فلسطينية ٨ر٧ ولادة لكل امرأة في أوائل الثمانينات(٢٠). أما المعدل السائد في مدينة القدس العربية لعام ١٩٨٣ فقد بلغ ٤ر٩ ولادات عند النساء المسلمات، ومنه نستطيع التعميم لمراكز الخصوبة في الضفة الغربية(٢١).

الخصوبة الحضرية والمكانة الاجتماعية في مدينة القدس

بعكس الضفة والقطاع المحكومة عسكريا، تأتي أهمية مدينة القدس في انه قد تم تغطيتها ديمغرافيا (نتيجة خضوعها للالحاق القانوني الاسرائيلي) من قبل التعداد الشامل للسكان عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٣، وبالتالي توفرت احصائيات مفصلة عن علاقة المتغيرات الاجتماعية (المهنة، سنوات الدراسة، منطقة السكن) بأنماط الخصوبة.

ولكن من الواجب تحذير القارىء عن محدودية المقارنة بين معطيات الخصوبة في مدينة القدس وبقية المناطق المحتلة، اذ شمل التعداد الاسرائيلي لعامي ١٩٧٢ و ١٩٨٣ المقيمين قانونيا (de jure)، أي باحتساب الافراد الذين تركوا البلاد لمدة تقل عن سنة بصفتهم مقيمين، بينما يحتسب تعداد الضفة والقطاع (وسجلات السكان فيها) الاشخاص المقيمين فعليا فقط. لهذا السبب يتعين توخي الحذر من الجداول التي تقارن القدس بالضفة والقطاع. ان هذا التباين ثانوي ولأغراض هذه الدراسة وبالتالي يمكن التغاضي عنه هنا.

تعطي نسب الخصوبة المستقاة من تعدادي ١٩٧٢ و ١٩٨٣ معطيات منفصلة للمجموعات الدينية ويظهر منها ان نسبة الخصوبة الاجمالية لدى النساء المسلمات

انخفضت من ٧ر٥ عام ١٩٧٢ الى ٤ر٩ ولادة لكل امرأة عام ١٩٨٣[٢٢]. اما بين المسيحيات فتدنت الخصوبة من ٢ر٨ الى ١ر٨ ولادات لكل امرأة في نفس الفترة[٢٣]. (ومن الضروري الانتباه الى ان ٢٢ في المائة من النساء المسيحيات هن من غير العرب (ارساليات، بعثات ثقافية الخ...) وبالتالي فان نسبة العازبات مرتفعة جدا في هذه الفئة - مما يشوه المعدل العام)[٢٤].

ولأغراض المقارنة سنعالج هنا علاقة خصوبة مدينة القدس بالوضع الاجتماعي المهني والدراسي للسكان في ثلاث مناطق سكنية:

(أ) الاحياء ذات الخصوبة المتدنية - وهي توازي احياء الطبقات العليا والمتوسطة (الشيخ جراح، شعفاط، بيت حنينا، الخ...)؛

(ب) الاحياء ذات الخصوبة المتوسطة - وتوازي احياء الطبقة العاملة (وادي الجوز، الثوري، رأس العامود، شعفاط الشرقية، وادي حلوة، ...الخ)؛

(ج) الاحياء ذات الخصوبة المرتفعة - توازي الاحياء الريفية وشبه الريفية داخل منطقة بلدية القدس (العيساوية، كفر عقب، سلوان، عرب السواحرة، سور باهر، ...الخ). (راجع الجدول رقم ١- معدل الولادات للنساء المتزوجات).

وبالرغم من وجود مفارقات في هذا التوزيع الاجتماعي للاحياء السكنية (مثلا حارة النصارى وهي منطقة فقيرة نسبيا ضمن فئة الخصوبة المتدنية، وحارة السعدية وسلوان - وهي مناطق مدنية ضمن فئة الخصوبة ذات الطابع الريفي) الا انها تشكل قاعدة مفيدة لاستخلاص العبر منها حول الخصوبة المتوقعة في بقية المناطق الفلسطينية.

ما هي امكانيات التعميم من الاوضاع الديمغرافية لمدينة القدس وعلاقتها بالسمات الاجتماعية لهؤلاء السكان الى الخصائص الديمغرافية العامة للضفة والقطاع؟ لا شك ان المجتمع القدسي تعرض في السنوات العشرين الاولى للاحتلال لتغييرات ادارية وقانونية فرضتها السلطات الاسرائيلية عليه مما ميزه عن النمط الاداري والقانوني السائد في بقية المناطق المحتلة. ومن الممكن ان نشير هنا الى ممارستين يحتمل ان يكون لهما تأثير مباشر في انماط الخصوبة والنمو السكاني الاجمالي: مؤسسة التأمين الوطني وعلاوة الاطفال الذي توفره، والمرافق الصحية المتوفرة لسكان القدس بخلاف اهالي الضفة والقطاع (تأثيرها المنتظر على تدني

وفيات الاطفال). سنرى في القسم التالي أدناه عن أوضاع فلسطينيي الداخل (عرب ٤٨) ان العامل الاول على الاقل (علاوات الاطفال) مبالغ في أثره على معدلات الخصوبة. اما الخصائص المتجانسة للتركيب الاجتماعي في القدس ونظيره في الضفة والقطاع فهي الغالبة على خصائص التباين.

اذا راجع القارىء الجدول رقم ٢ حول التركيب المهني للمناطق الثلاثة سيلاحظ وجود تجانس عال في توزيع الفئات المهنية بين الضفة والقطاع (لعام ١٩٨٧) وتباين جزئي في توزيع الفئات بين القدس من جهة والضفة والقطاع من جهة اخرى. ويتركز الاختلاف في الفئات العليا (المهنيون) التي تبلغ نسبتها في الضفة والقطاع اقل من نصف مثيلتها في القدس (٨ في المائة مقابل ١٨ في المائة)، وفي الفئة الدنيا (العمال غير المهرة الذين يشكلون ٢٢ر٥ في المائة من مجموع توزيع المهن في الضفة مقابل ٨ر٢ في المائة منهم في القدس).

وبسبب عدم توفر معطيات كافية من الضفة الغربية فلن نستطيع ان نظهر علاقة مباشرة بين الفئات المهنية وبين انماط الخصوبة في المناطق الثلاث، ولكن الجدول ١ يوفر لنا علاقة واضحة المعالم بين ثلاث متغيرات طبقية وبين الخصوبة: (١) نسبة العائلات في المهن الاكاديمية والادارية والمهنية، (٢) سنوات الدراسة، (٣) نسبة النساء العاملات، وجميعها تظهر تطابقاً عالياً بين نسب الخصوبة والمكانة الاجتماعية. فلو أخذنا اكثر هذه المتغيرات حسما وهي نسبة البيوتات التي ينتمي أربابها الى المجموعات المهنية/الاكاديمية، نجد ان أدنى نسبة خصوبة (٤ ولادات لكل امرأة) تقع في احياء مجموعات المهن العليا (٣٠ر٣ في المائة منهم يمارسون المهن الاكاديمية والادارية). وفي فئة أحياء الخصوبة الثانية بلغت الخصوبة ٦ر٥ ولادة بالمعدل في المنطقة التي يشكل المهنيون ٦١ر٢ في المائة من ارباب، وارتفعت الى ٦ر٨ ولادة في الاحياء الريفية التي يبلغ المهنيون اقل من ١٠ في المائة من مجموع العاملين فيها.

والآن نستطيع مع بعض التجاوز ان نعتبر منطقة الخصوبة الاولى في القدس منطقة استثنائية تنطبق خصائصها الديمغرافية على الاحياء الغنية في مدن الضفة والقطاع. بينما من الممكن الموازاة بين منطقة الخصوبة رقم ٢ في القدس مع مدن الضفة الغربية، وبين منطقة الخصوبة رقم ٣ (ذات الخصوبة المرتفعة) مع ارياف الضفة الغربية.

في هذه الموازاة بين المكانة الاجتماعية ونمط الخصوبة السائد نجد بعض الدعم في الدراسات الميدانية القليلة المتوفرة من الضفة والقطاع. وتقدر

الجدول رقم ١- مدينة القدس العربية: معدل الولادات للنساء المتزوجات والخصائص الاقتصادية - الاجتماعية للعائلة

	معدل الولادات للنساء في الفئة العمرية ٣٠-٣٩	النسبة المئوية للعاملين في القطاعات الاكاديمية والمهنية والادارية	معدل سنوات الدراسة ذكور	معدل سنوات الدراسة اناث	النسبة المئوية للنساء العاملات من الفئة العمرية ١٥-٦٠	السكان عدد	السكان النسبة المئوية
الفئة الاجتماعية الاولى: خصوبة متدنية							
حارة النصارى	٣ر٣(**)	٣٠ر٠(***)	١١ر١(**)	٨ر٥	١٩ر١(***)	٤ ٢٢٢ (*)	٣ر٧
شعفاط (غرب)	٣ر٦	٤٠ر٤	١٠ر٦	٩ر٥	٢٣ر٥	٣ ٨٦٢	٢ر٥
الشيخ جراح	٣ر٦	٣٠ر٧	١٢ر٣	٩ر٨	١٨ر٠	١ ٨٩١	١ر٦
طريق نابلس	٤ر١	٣١ر٦	١٠ر٧	٩ر٦	١٨ر٧	١ ٢٢٢	١ر١
باب الساهرة	٤ر٢	٢٧ر٦	١٢ر٣	١٠ر١	١٤ر٠	٤ ٤٧٩	٣ر٩
بيت حنينا	٤ر٥	٢٧ر٨	١٠ر٩	٩ر٤	١٥ر٥	٧ ٠٠٥	٦ر٠
معدل الفئة	٤ر٠	٣٠ر٣	١١ر٣	٩ر٤	١٧ر٣	٢١ ٧٩١	١٨ر٨
الفئة الاجتماعية الثانية: خصوبة متوسطة							
وادي حلوة	٥ر١	٤ر٠	٨ر٧	٦ر٣	٥ر٩	٢ ٨٨٤	٢ر٥
الطور (شمال)	٥ر١	٣٠ر٦	٩ر٦	٨ر٨	١١ر٨	٦ ٤١٨	٥ر٥
شعفاط (شرق)	٥ر٢	١٦ر٣	١٠ر٤	٨ر٦	٩ر٠	٥ ٦٩٨	٤ر٩
وادي الجوز	٥ر٥	٢٣ر٩	١٠ر٦	٨ر٩	٢٤ر٨	٤ ٦٨٧	٤ر٠
راس العامود	٥ر٧	١٥ر٤	٨ر٤	٧ر٠	٧ر١	٦ ١٠٥	٥ر٣
حارة المسلمون (أ)	٥ر٧	١٥ر٠	٩ر٥	٦ر٩	١٣ر٦	٦ ٩٠٨	٦ر٠
جبل الزيتون (الطور جنوب)	٥ر٧	١٣ر٢	٨ر٧	٧ر١	٦ر٠	٥ ١٣٢	٤ر٤
بيت صفافا (جنوب)	٥ر٨	١٤ر٦	١٠ر١	٨ر٩	١٣ر٣	٢ ٨٤٩	٢ر٥
بيت حنينا (جنوب)	٥ر٩	١٧ر٠	١٠ر٥	٨ر٨	٨ر٢	٤ ٦٣٠	٤ر٠
الثوري (شرق) جبل المكبر	٥ر٩	١٥ر٠	٨ر٩	٦ر٧	٥ر٦	٨ ٢٣٧	٧ر١
معدل الفئة	٥ر٦	١٦ر٣	٩ر٥	٧ر٨	١٠ر٣	٥٣ ٥٤٨	٤٦ر٣
الفئة الاجتماعية الثالثة: خصوبة مرتفعة							
حارة المسلمون (ب)	٦ر٠	١٤ر٤	٨ر٤	٧ر٨	١٤ر٣	٤ ٢٢٧	٣ر٦
سلوان	٦ر٤	٧ر٣	٨ر٩	٦ر٣	٤ر٣	٥ ٠٨٣	٤ر٤
كفر عقب	٦ر٤	١٦ر٧	١٠ر٧	٧ر٤	٦ر٤	٤ ٢١٢	٣ر٦
حارة المسلمون (ج)	٦ر٦	٨ر٨	٨ر٥	٦ر٧	٦ر٣	٥ ٩٧١	٥ر٣
ام ليسون	٧ر٠	٩ر٧	٧ر٥	٥ر٥	١ر٠	٣ ٥١٩	٣ر٣
العيساوية	٧ر١	٥ر٣	٨ر٦	٦ر٣	٦ر٣	٣ ٥٥٠	٣ر١
الواحرة	٧ر٣	٧ر٧	٨ر١	٩ر٠	٣ر٤	٣ ٥٥٩	٣ر١
شعفاط (المخيم)	٧ر٤	٧ر٤	٦ر٨	٦ر٠	٣ر٩	٥ ٩١٦	٥ر١
سور باهر	٧ر٤	٩ر٦	٩ر٣	٦ر٧	٦ر٧	٥ ٤٨٥	٤ر٧
معدل الفئة	٦ر٨	٩ر٨	٨ر٦	٦ر٣	٦ر١	٤٠ ٥٢١	٣٥ر٠
المجموع/المعدل الاجمالي	٥ر٥	١٧ر٣	٩ر٦	٧ر٦	١٠ر٥	١١٥ ٨٦٠	١٠٠ر٠

المصادر: مؤسسة القدس، الكتاب الاحصائي السنوي لمدينة القدس (بالانكليزي): (*) المجلد الثاني، ١٩٨٣، ص ص. ٣٦-٧٧؛ (**) المجلد الثالث، ١٩٨٤، ص ص. ١-١٥؛ (***) المجلد الخامس، ١٩٨٩، ص ص. ١٦-١٩. تم احتساب المجاميع والمعدلات من المواد المنشورة المفصلة.

ريتا جقمان[٢٠]، مثلاً، الخصوبة الاجمالية لثلاث قرى في الضفة بنسبة ٨ر٦٧ ولادات لكل امرأة (راجع الهامش في صفحة ٥) عام ١٩٨١[٢٥]، وذلك بناء على دراسة عينية شملت ٤٦٧ امرأة في سن الانجاب. «هنالك علاقة قوية» تقول المؤلفة، «بين عدد الاطفال تحت سن الثلاث سنوات وبين التحصيل الدراسي عند الامهات. فالنساء اللواتي انهين ٦ سنوات فما فوق انجبن في المعدل طفلاً واحداً او اثنين. كما نلاحظ تدني عدد الاطفال دون الثلاث سنوات في العائلات التي يرتفع دخلها»[٢٦].

الجدول رقم ٢- الفلسطينيون حسب القطاعات المهنية
الضفة الغربية، قطاع غزة والقدس

المهنة	السنة	الضفة الغربية (١٩٨٧)	قطاع غزة (١٩٨٧)	القدس العربية (١٩٨٣)
مهنيون في القطاع الاكاديمي والعلمي		٢ر٤	١ر٨	٥ر٠
مهنيون آخرون		٥ر٦	٥ر٩	١٢ر٩
مدراء وموظفون اداريون		١ر١	١ر٣	٠ر٩
موظفو مكاتب وكتبة		٢ر٥	٢ر٢	٨ر٥
عاملون في المبيعات		١٠ر١	١١ر٤	١١ر٠
عاملون في الخدمات		٨ر٠	٨ر٥	١٧ر٧
عمال زراعيون		٢٠ر٦	١٨ر١	١ر٧
عمال فنيون ومهرة		٢٧ر٢	٣١ر٧	٣٤ر١
عمال غير مهرة		٢٢ر٥	١٩ر١	٨ر٢
المجموع		١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: (مام) الضفة الغربية وقطاع غزة، الدليل الاحصائي السنوي لاسرائيل، ١٩٨٨، رقم ٣٩، ص ص. ٧٣٠-٧٣١ (القدس). المعلومات عن القدس استخلصت من الدليل الاحصائي السنوي للقدس، رقم ٥، ١٩٨٦، الصفحات ٨ و ١٠، نشر مؤسسة القدس للدراسات الاسرائيلية، القدس (١٩٨٨).

وفيما بعد تلاحظ نفس الباحثة وجود الظاهرة المتكررة في مجتمعات العالم الثالث، وهي ازدياد عدد الاطفال بشكل درامي في العائلات الفقيرة. «في هذه المناطق يشكل الاطفال مصدرا هاما للأمن الاقتصادي والاجتماعي، حيث نرى تأثير العمل المأجور، وتزايد اهمال الارض، وغياب دور قطاع الرفاهية في الدولة - بالاضافة الى الاحتلال العسكري والشعور العام بعدم الاستقرار - كلها مجتمعة تدفع بنسب الخصوبة الى أعلى كضمان وحيد لمستقبل العائلة. كما تبدو هذه المتغيرات أهم من عوامل عكسية اخرى في تحديد نسب الخصوبة»(٢٧).

وتعزز معطيات ريتا جقمان عن الخصوبة الريفية اطروحة كلود مياسو، بأن علاقة الانجاب بدخول الريف هي علاقة نقدية وسوقية مع العالم الخارجي. وفحواها ان خصوبة المرأة الريفية - بعكس المتوقع - ترتفع مع تدني مساهمة المزرعة العائلية في اعالة الاسرة، ومع دخول افراد العائلة في علاقات عمل مأجور (ما يسمى بالبرلتة) في اقتصاد المدينة. اما تفسير مياسو لهذه الظاهرة فيقع في اعتبار زيادة الاطفال كضمان اجتماعي تستثمر الاسرة به مستقبلها نتيجة عدم الاستقرار الناجم عن تهميش المزرعة العائلية(٢٨). ولكننا لا نجد دعماً لهذه الاطروحة في تيارات الخصوبة الريفية بين سكان الجليل (كما سنرى لاحقا) والذين اصابتهم عملية التحول هذه لفترة أطول من اخوانهم في الضفة والقطاع. ولعله من المناسب ان يعاد النظر بهذا الادعاء في عينة أكبر حجما تشتق من أرياف الضفة الغربية.

خصوبة غزة والشريحة المفقودة

أما الوضع في غزة - المدينة والقطاع - فيبدو أكثر تعقيدا. وتأتي المعطيات الوحيدة المتوفرة لنا حول خصوبة غزة - بالاضافة الى الاحصائيات الرسمية - من دراسة أعدتها آن سكوت المشار اليها آنفا(٢٩). أجريت هذه الدراسة عام ١٩٨٥ في مخيم الشاطىء للاجئين وفي حي الشجاعية - في قلب مدينة غزة، وتم جمع المعلومات حول الخصوبة ووفيات الاطفال من ١١٢١ امرأة متزوجة (ومتزوجة سابقا). ومعدل الخصوبة الاجمالي في الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٠-١٩٨٥ بلغ ٧ر٠١ من الاطفال، وهي احصائية قريبة جدا (بفارق ٣ في المائة) من المعطيات الرسمية للسنوات ١٩٨٠-١٩٨٤(٣٠).

وتظهر دراسة سكوت أن معدل الخصوبة الاجمالي للنساء المتعلمات من ١٠ سنوات دراسية (٢٦ في المائة من النساء المتزوجات في الفئة العمرية ١٥-٤٩) يبلغ طفلاً واحداً فقط أقل من المعدل العام (٢ر٦ مقابل ٧ر٠١).(٣١) ومن الممكن تفسير

هذا التدني الخفيف من خلال أربعة عوامل تنطبق جميعها على الضفة الغربية أيضا ولكن بتأثير أقوى: (١) المتعلمات يتزوجن في سن متأخرة نسبيا، (٢) عدد النساء غير المتزوجات أعلى منه في أوساط ذوات التعليم المنخفض، (٣) الخصوبة الزوجية تنخفض عند النساء الحائزات على نسبة عالية من التعليم (خصوبة زوجية بمعدل ٨ر٥ مقابل ٣ر٦ عند النساء الحائزات على أقل من ١٠ سنوات دراسية)، (٤) يزداد استعمال موانع الحمل (اللولب في الدرجة الاولى) مع ارتفاع مستوى التعليم.

والمدهش في أوضاع غزة الديمغرافية وجود تباين ضئيل جدا في نسب الخصوبة بين الفئات الاجتماعية المختلفة اذا ما اعتمدنا معيار وظيفة الزوج او تعليم الزوج كمؤشر لطبقة العائلة الاجتماعية. هذا بالرغم من ان الجدول رقم ٢ (لعام ١٩٨٧) لا يظهر اختلافات تذكر بين وزن الفئات المهنية في الضفة والقطاع كما هو الحال مع مدينة القدس - الا ان العامل الطبقي يلعب دورا حاسما في تباين معدلات الخصوبة في القدس كما هو الحال في الضفة الغربية. بينما يكاد ان يختفي تاثيره في غزة. فكيف تفسر هذا الوضع الاستثنائي لمدينة غزة؟

ان الخصوبة الطبقية هي ظاهرة ثقافية ترتبط بنمط الحياة بقدر ما ترتبط بالمستوى المعيشي المادي للاسرة. ومن الجائز ان تكون العائلات ذوات الثقافة المرتفعة في عينة غزة واللواتي تبنين ايديولوجية «العائلة الصغيرة» للاسرة الغنية قد هاجرت الى خارج البلدة القديمة (الشجاعية) وخارج المخيم الى مناطق «برجوازية» مثل الرمال - بينما حافظت العائلات ذات مستوى التعليم العالي والموقف التقليدي المحافظ على مساكنها في الشجاعية والشاطىء عندما تحسن وضعها المادي.

هنالك تفسير آخر اكثر عمومية لهذه الظاهرة، فالوضع الطبقي في مدينة غزة لا يمكن استخلاصه - ان كنا نتكلم عن اسلوب الحياة الطبقي ايضا - من فئات المهن فقط. من هذه الناحية تتميز منطقة الضفة الغربية بتوزيع شرائحي طبقي تتبوأ فيه الشرائح المهنية الوسطى - ذات التعليم العالي والخصوبة المتدنية - حجما ومكانة أكبر وأعلى من نظيرتها في غزة[٣٢]. بينما نلاحظ استقطابا عاليا جدا في القطاع بين الفئات الدنيا وأصحاب الاراضي ورؤوس الاموال في قمة الهرم الاجتماعي، يتقلص فيه (أي داخل الهرم) دور الشرائح الوسطى. فاذا سلمنا جدلا بأن هذه الشرائح الوسطى هي المسؤولة عن التمايز في انماط الخصوبة الاجتماعية نكون قد وجدنا المفتاح الرئيسي لتفسير تمايز قطاع غزة عن بقية المناطق المحتلة الاخرى.

بامكاننا الآن ان نلخص ملاحظاتنا حول أنماط الخصوبة في المناطق المحتلة الثلاثة (القدس، غزة، الضفة الغربية) وعلاقاتها في البناء الاجتماعي. ويظهر الرسم البياني رقم ٢ نتائج نقاط التشابه والاختلاف في اهرامات الجنس والسن لكل منطقة - وقد حافظنا فيها على تقسيم منطقة القدس الى ثلاث مناطق ديمغرافية كما يظهر في الجدول رقم ١.

تظهر نتائج الخصوبة المتفاوتة في الاهرامات السكانية تأثير البنية الاجتماعية بوضوح. اذ تعكس التركيبة الديمغرافية لاحياء الطبقة الوسطى (الهرم رقم ١) خصائص قريبة لخصوبة الدول الاوروبية والآسيوية الصناعية في قاعدتها الضيقة وقمتها العريضة نسبيا. بينما تتشابه توزيعات شرائح السن والجنس في بقية احياء القدس الأفقر، وفي المناطق الريفية (اهرام رقم ٢ و ٣) مع نظيراتها في الضفة والقطاع (الهرم رقم ٤) التي تعكس الأوضاع الديمغرافية السائدة في دول العالم الثالث ذات الاتجاه الحضري - الصناعي (الجزائر، المكسيك) بقاعدتها العريضة وقمتها الضيقة نسبيا. ان الميزة الخاصة لهرم الضفة والقطاع هي الاختلال الواضح في شرائح الجنس في الفئة العمرية ٣٥-٤٩ سنة والناتج عن الهجرة المرتفعة للذكور في هذه الفئات (الى دول الخليج واميركا الشمالية واللاتينية). فيما عدا ذلك تعكس القاعدة العريضة للفئة العمرية صفر -١٤ (من كلا الجنسين) في الاهرامات ٢ و ٣ و ٤ حصيلة النمو السكاني العام الناتج عن ارتفاع الخصوبة (والأهم من ذلك) التدني الملحوظ في وفيات الاطفال في عقدي الستينات والسبعينات(٣٣).

يبقى الآن علينا تفسير التدني الظاهر في نسب الخصوبة الاجمالية الذي بدأ في المناطق المحتلة في منتصف السبعينات (وفي الجليل في أوائل السبعينات) وما زال مستمرا (راجع الرسم البياني رقم ١). وحتى نجيب على هذه الظاهرة، علينا مراجعة البعد التاريخي لخصوبة المرأة الفلسطينية المنعكس في أوضاع العرب الفلسطينيين داخل اسرائيل.

البعد التاريخي لأنماط الخصوبة: فلسطينيو الداخل

تعرض السكان العرب في اسرائيل (ويتمركز معظمهم في الجليل) لضعفي سنوات الاحتلال الاسرائيلي التي واجهها سكان الضفة والقطاع. وكان للتأثير الهيكلي للسيطرة الاسرائيلية على التغييرات الديمغرافية العربية نتائج تكررت في وقت لاحق في المناطق التي احتلت بعد عام ١٩٦٧. من أهم هذه العوامل المؤثرة:

الرسم البياني رقم ٢

توزيع الفئات العمرية والجنس في مدينة القدس العربية (١٩٨٣) حسب الطبقة الاجتماعية، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٨٤)

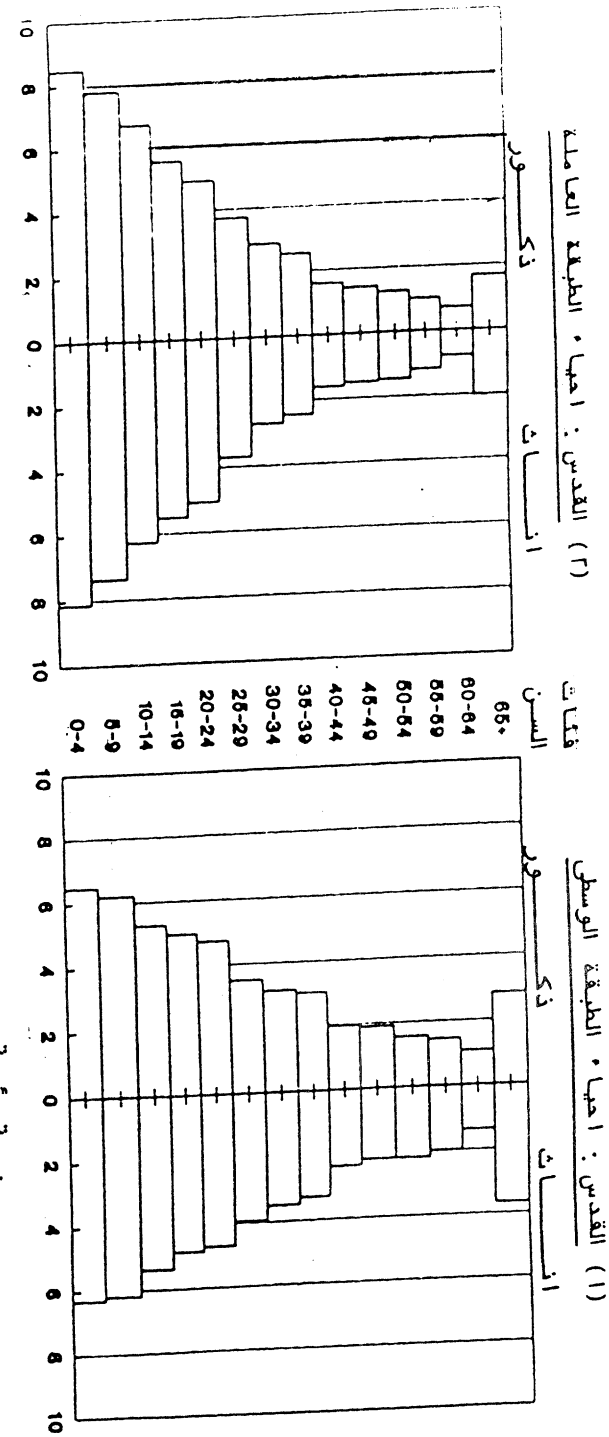

الرسم البياني رقم ٢ (تابع)

(٣) القدس : مناطق ريفية

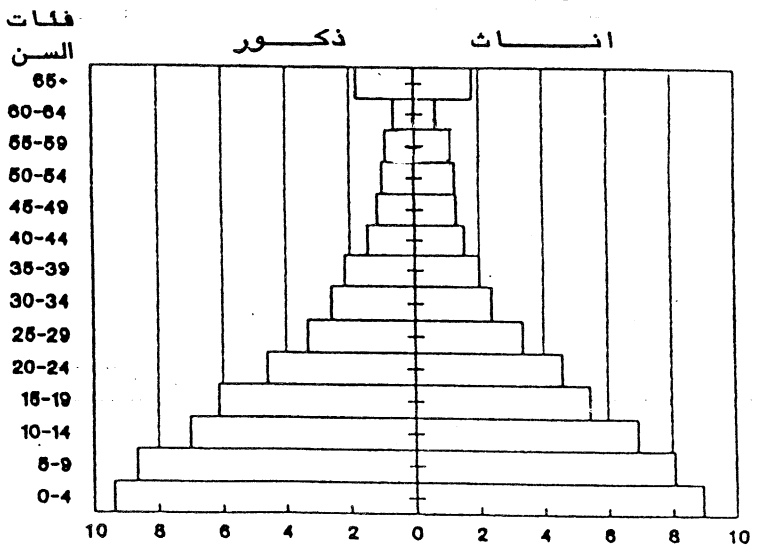

(٤) الضفة الغربية وقطاع غزة

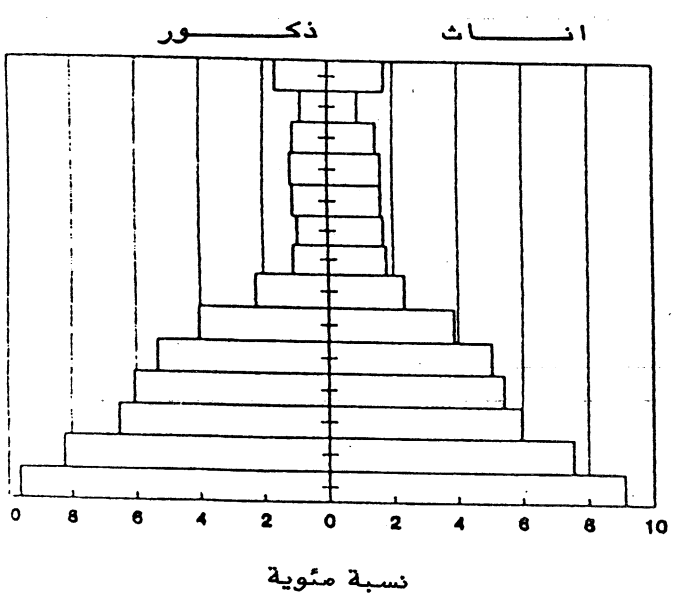

المصدر: استخلصت المعلومات المتعلقة بالقدس من مؤسسة القدس، الكتاب السنوي الاحصائي لمدينة القدس، المجلد ٢ (١٩٨٣)، ص ص. ٣٦-٧٧، القدس (١٩٨٥). بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالضفة الغربية، مكتب الاحصاء المركزي (مام)، Projections of Population in Judea, Samaria and the Gaza Area up to 2002, Jerusalem (1987), CBS, Special Series No. 802, p. 33.

ملاحظة: راجع الجدول رقم ١ لمعدلات الخصوبة.

مصادرة الاراضي الزراعية وتحول الفلاحين العرب الى عمال، النمو الحضري السريع نتيجة الهجرة الداخلية، تدخل الدولة في تنظيم أمور العائلة العربية (تنظيم الاسرة، التأمين الوطني، ... الخ) ومن الممكن رؤية هذه التغييرات كسابقة حكمت تاريخيا مؤثرات الخصوبة التي لم تتعرض لها الا جزئيا التجمعات الفلسطينية في الضفة والقطاع.

هناك اتجاهان أساسيان في أنماط الخصوبة التي برزت في أوساط فلسطينيي الداخل: ارتفع معدل الخصوبة من ٧ر٣ ولادات للمرأة في ١٩٥٥ الى أعلى ذروة عام ١٩٦٤ (٨ر٤ ولادة) ثم عاد وهبط بصورة درامية بعد عام ١٩٧٠ الى ٤ر٣ ولادة عام ١٩٨٦ (راجع الرسم البياني رقم ١). ونلاحظ ان الاتجاه المتدني في النصف الثاني من الستينات قد هبط بطريقة فجائية عام ١٩٦٧ ثم عاد وارتفع بشكل طفيف ولكنه عاد واستمر في الهبوط السابق.

في دراسة حول العلاقة بين التحولات الاقتصادية وانماط الخصوبة العربية داخل اسرائيل يرى بن بورات ان هنالك علاقة ثابتة بين نسب البطالة المرتفعة وبين نسب الخصوبة المتدنية عند العرب في فترة سنوات ١٩٦٠-١٩٧٠[٣٤]. كذلك برزت علاقة عكسية في نفس الفترة بين البطالة ومعدلات الزواج.

ان الخلفية التاريخية لهذه التغييرات الهيكلية هي ظروف المحاصرة الاقتصادية ونزع الملكية الزراعية التي تعرض لها السكان العرب في العشرين سنة الاولى لانشاء الدولة، والتي أدت الى تحول القطاع الأكبر من سكان الريف الى عمال في القطاع اليهودي، وتدريجيا الى النزوح عن المناطق الريفية.

وقد أدت هذه التحولات الى تغيرات هامة في سن الزواج وخصوبة المرأة العربية. وفي البداية ارتفعت معدلات سن الزواج عند النساء الى فوق سن الـ ٢٠ في فترة السنوات ١٩٥٧-١٩٦١ وفترة السنوات ١٩٦٤-١٩٦٨ تخللها تدن بسيط في أوائل الستينات[٣٥]. وكان من المسببات الرئيسية لارتفاع سن الزواج في هذه الفترة الصعوبات التي واجهها العاطلون والمقبلون على الزواج في دفع قيمة المهر. الا ان هذا الوضع تغير في اوائل الستينات حين أدت زيادة العوائد النقدية من العمل في اسرائيل الى تدني سن الزواج واقبال العائلات على رفع نسبة الانجاب بحوالي ٥ في المائة من مستواها في الخمسينات. وفي هذه الفترة القصيرة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤، نشاهد علاقة وطيدة بين البرلتة وازدياد الخصوبة بين معظم فئات السكان العرب.

الا ان النزعة المستمرة نحو تدني نسبة الخصوبة وارتفاع سن الزواج هي التي غلبت في النهاية. ففي عام ١٩٨٦ بلغت الخصوبة الاجمالية ٤ر٢٦ طفلاً. ويلاحظ ان الهبوط وصل أقصاه في فئات العمل فوق سن ٣٥ (بالمقارنة مع نفس الفئات في السبعينات). ولكن خصوبة النساء في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة بدأت ايضا في التدني منذ عام ١٩٧٢(٣٦).

تظهر من نتائج التعداد العام للسكان عام ١٩٨٣ علاقة واضحة بين نزعات الخصوبة وبين عاملين حاسمين: سنوات الدراسة التي أنهتها الزوجة، ومهنة الزوج (راجع مؤشرات هذه العلاقة في الجدولين ٣ و ٤ في الملحق)، اذ تشير هذه المعطيات الى ارتفاع عدد الاطفال في البيوت التي يعمل أربابها في المهن الزراعية والخدمات والاعمال التي لا تتطلب مهارة (من ٨ الى ٩ر٥ اطفال)، وتدنيهم في المهن الادراية والاكاديمية والمهنية (٥ الى ٦ر٥ طفل)(٣٧). كما تظهر علاقة عكسية بين تعلم الأم وبين عدد الاطفال (٩ اطفال في البيوت التي لم تكمل الأم أكثر من أربع سنوات دراسية مقابل ٢ر٥ اطفال في البيوت التي أكملت الأم فوق الـ ١٣ سنة دراسية) (رسم رقم ٣)(٣٨). بالامكان ايضا استخلاص علاقة عكسية من التعداد بين دخل الاسرة ومعدلات الخصوبة(٣٩).

يتضح من الرسم البياني رقم ٤ (الملحق) ان أصحاب المهن العليا (اكاديميون، مدراء، مهنيون) ليسوا بالضرورة اكثر الناس ثروة اذ كانوا أول من تبنى ايديولوجية «العائلة الصغيرة». فهؤلاء يسمح لهم دخلهم بالاستقلال عن مساهمة أبنائهم في دعم مستوى حياتي مقبول للأسرة. وباستطاعتهم ايضا ان يعتمدوا على مدخراتهم ومعاشات التقاعد في المحافظة على هذا الاستقلال في شيخوختهم، وهم كذلك أول من تبنى أعرافا تربوية ترتكز على الاستثمار في نوعية التنشئة لأطفالهم وليس في عدد هؤلاء الاطفال. بل بالعكس يصبح تعليم الاطفال هدفا مكلفا يعكس طموحات هذه العائلات في التباهي بانجازات أبنائها. وفي هذه العائلات بالذات تبدأ النزعة - التي سرعان ما تنتقل الى الشرائح الأعلى ثم الأدنى - باتجاه التعليم العالي لبناتهم كضرورة استثمارية تهدف الى تحضيرهن للزواج من شباب مؤهلين مهنيا.

أخيراء لا بد من الاشارة الى علاقة الخصوبة بوفيات الاطفال. بشكل عام يرى الديمغرافيون ان أحد الاسباب الرئيسية للخصوبة العالية في الدول النامية هي رغبة الأهل في التعويض عن فقدان الاطفال نتيجة الوفيات المبكرة. وعليه سيتأثر حجم العائلة النموذجي في زمن ما ومن شريحة اجتماعية معينة نتيجة تدني

نسبة وفيات الاطفال. ولكننا نلاحظ ايضا مرور فترة زمنية طويلة (حوالي العقد في فلسطين) بين تدني نسبة الوفيات ولحاق نسب الخصوبة بهذا التدني - ولعل هذا هو أحد الأسباب للنمو الملحوظ في حجم الأسرة العربية في فترة الستينات والسبعينات بالرغم من عدم ازدياد نسب الخصوبة.(٤٠)

الخصوبة ومخصصات اعالة الاطفال

هدفت مخصصات اعالة الاطفال الى تشجيع سياسة الخصوبة اليهودية التي تبنتهاالحكومة الاسرائيلية منذ انشاء الدولة. ويتضح هذا من الخطة المعلنة حينذاك والتي دعت الى دعم «ذوي الدخل المرتفع والعائلات الصغيرة الحجم بين السكان اليهود» لانجاب اطفال أكثر(٤١). الا انها في الواقع أصبحت فيما بعد تشكل اعانة مادية للعائلات الفقيرة كبيرة الحجم. وبالرغم من عدة محاولات لاستثناء العائلات العربية من هذه الخطة (تحت غطاء حصرها في عائلات الجنود المسرحين) فقد استثمرت هذه المخصصات في تشكيل دخل اضافي هام للعائلات ذوات الدخل المتدني بما فيها العائلات العربية.

وفي عام ١٩٦٠ أي السنة الاولى بعد انشاء نظام الاعالة، كونت هذه المخصصات ٥ في المائة و ١٩ر٢ في المائة تباعا من الخدل الشهري للعائلات التي انجبت ٥ر٩ اطفال في المعدل(٤٢). ولكن هذه النسب ارتفعت تدريجيا الى ٩ر٨ في المائة و ٢١ر٣ في المائة (عام ١٩٧٠) حتى وصلت الى ٢٢ر٦ في المائة و ٤٨ر٦ في المائة من دخل العائلة عام ١٩٧٣(٤٣). أي ان نصف الدخل الشهري للعائلات التي انجبت ٩ أطفال عام ١٩٧٣ أتت من مخصصات اعالات الاطفال. هذا بالنسبة لجميع المواطنين في الدولة، اما بالنسبة للقطاع العربي، فالأرجح ان مخصصات اعالة الاطفال قد تجاوزت هذا الحد لأن معدل الدخل الشهري للمواطن العربي كان أقل بمعدل ٣٠-٤٠ في المائة من متوسط دخل اليهودي. بينما بقيت مخصصات الاطفال ثابتة(٤٤). وفي هذا المجال، يقول فريدلاندر وزملاؤه عن فترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات «ان مخصصات الاطفال في مستواها الحالي تشكل حافزاً قوياً مشجعاً للخصوبة في أوساط المواطنين العرب في اسرائيل، أكثر بكثير مما كانت عليه في الستينات»(٤٥).

ولكن الواقع يظهر عكس ذلك تماما، اذ هبطت معدلات الخصوبة العربية (من ٨ر٤٢ طفلاً الى ٧ر٢٣ طفلاً بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٤) في نفس الفترة التي تضاعفت فيها دفعات مخصصات الاطفال. وقد يكون السبب هو ان الدفعات الاضافية

للاطفال في عائلة كبيرة الحجم لم تشكل حافزا كافيا لانجاب اطفال اكثر. وقد لا يكون هذا الكلام صحيحا بالنسبة للعائلات الفقيرة جدا ولكنه صحيح لمعظم العائلات. وهو ينطبق على خصوبة سكان القدس العربية (في فترة لاحقة) كما ينطبق على فلسطينيي الداخل (كما يظهر الرسم البياني رقم ١).

ولعل الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن ان نصل اليه من هذه الظاهرة هو ان اهمية الاطفال في دعم العائلة اقتصاديا تأتي في مرحلة شيخوخة الأهل، وربما في فترة مساهمتهم الاقتصادية في تعزيز دخل الاسرة عندما يصلون الى سن الانتاج، وعليه فان القرار حول انجاب طفل اضافي في العائلة ليس بالقرار المرهون بالدرجة الاولى في حوافز مخصصات الطفولة. وقد يجوز القول هنا ان معدلات الخصوبة العالية بين المواطنين العرب وبالرغم من تدنيها، حافظت على ارتفاعها بالرغم من وليس بسبب مخصصات اعالة الاطفال.

الخصوبة والانتفاضة

لا توجد لدينا معطيات كافية تسمح لنا باستخلاص مؤشرات واضحة حول تأثير الانتفاضة على الخصوبة الفلسطينية. ولكن الاحصائيات القليلة المتوفرة في سجلات المحاكم الشرعية، ومن تقارير الولادات في المستشفيات المحلية تشير الى نمطين من المتوقع ان يؤثرا ايجابيا على معدلات الخصوبة: (١) ازدياد نسبة عقود الزواج المبكر للفتيات، و(٢) تراجع واضح في عدد عقود الطلاق. يشير رشاد المدني[٤٦] مثلا ان قطاع غزة سجل تدنيا في حالات الطلاق من حالة واحدة مقابل كل ١٠ حالات زواج عام ١٩٨٧ الى حالة مقابل كل ١٦ حالة زواج عام ١٩٨٨.[٤٦]

ومن المؤكد ان التضامن الاجتماعي الذي اجتاح مدن وأرياف المناطق المحتلة خلال الانتفاضة الشعبية التي بدأت في عام ١٩٨٧ وحتى الآن، لعب دورا حاسما في كبح الخلافات العائلية التي كانت تنتهي سابقا في الطلاق، كما مارس ضغطا باتجاه تخفيض مهور الزواج التي كانت تشكل أحد العوائق الهامة للزواج المبكر[٤٧]، بالاضافة الى بروز نزعة نحو «سترة» البنات (خصوصا في المناطق الريفية) عن طريق تزويجهن في سن مبكرة حتى اذا أدى ذلك الى تخفيض المهر بشكل كان في السابق سيؤثر على مكانة العائلة. ولعل خوف العائلات التقليدية من امكانية تورط بناتهن في العمل السياسي او في مجابهات عفوية مع الجيش الاسرائيلي - وهي احداث تقع كل يوم تقريبا - دفعت بالعديد منهم الى الاسراع في تزويجهن[٤٨].

من المنتظر ان تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى ارتفاع ملحوظ في معدلات الخصوبة، ومما لا شك فيه انها ستعكس او على الأقل ستوقف هبوط هذه المعدلات في السنوات الاخيرة، ولكن مقدار هذا التدني لن يعيد - في نظرنا - نسب الخصوبة الى ما كانت عليه في العقود الاخيرة. ونصل الى هذا الاستنتاج من القراءة المحدودة لنمو معدلات الزواج خلال الانتفاضة مع الفترة السابقة لها كما تظهر في الجدول رقم ٣.

الجدول رقم ٣- معدلات الزواج في قطاع غزة - قبل وخلال الانتفاضة

السنة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
مجموع السكان (بالألف)	٥٤٥ر٠	٥٦٤ر١	٥٨٣ر٣
عقود الزواج	٥ر٨٤٦	٧ر٤١٠	٨ر٣٠٨
نسبة الزواج الخام	١٠ر٧	١٣ر١	١٤ر٢

المصدر: ١- مكتب الاحصاء المركزي، الدليل السنوي لسنوات ١٩٨٦، ١٩٨٧.

٢- رشاد المدني، «قطاع غزة وقراءات احصائية لعام ١٩٨٩»، البيادر السياسي، العدد ٣٤٧، أيار/مايو ١٩٨٩، ص. ٣٨.

ونلاحظ في الجدول رقم ٣ ان نسبة التسارع في ازدياد معدلات الزواج الخام (الزواج الاجمالي لكل ألف نسمة من السكان) قد تقلصت عام ١٩٨٨ عن عام ١٩٨٧، بالاضافة الى ان التزايد الملحوظ للزواج عام ١٩٨٧ (١٣ر١ بالألف مقابل ١٠ر٧ بالألف لعام ١٩٨٦) لا يعكس ظروف الانتفاضة بقدر ما هو رد فعل لظروف اجتماعية واقتصادية اخرى لا نعلم طبيعتها بعد. وخلاصة القول ان البعد الزمني لم يتوفر بعد لكي يسمح بأية تعميمات ثابتة حول تأثير الانتفاضة على الخصوبة.

الموقف الايديولوجي والمؤثرات الهيكلية: استنتاجات

بعكس الوضع القائم في دول العالم الثالث لا يوجد للفلسطينيين سياسة دولة تجاه الخصوبة، كما ان علاقة م. ت. ف. والحركة الوطنية مع المناطق المحتلة

لا تسمح لها بتطبيق خطة ديمغرافية عملية على مواطني الضفة والقطاع. ولكن هنالك موقف ايديولوجي ضمني وبرنامج ديمغرافي معلن حول الاتجاهات السكانية المحبذة للشعب الفلسطيني.

أما الموقف الايديولوجي الضمني فهو السائد حاليا في مواقف معظم الجمعيات الخيرية والنسائية في فلسطين تجاه تنظيم الاسرة (الاتحاد النسائي العربي وجمعية انعاش الاسرة، اتحاد الجمعيات الخيرية، الهلال الاحمر) وهو ينطلق من الدعم المطلق للعائلة الكبيرة والنقد المبطن لاستعمال موانع الحمل، الا في حالات الضرورة. ويرى هذا الموقف في الخصوبة العالية سلاحاً ديمغرافياً ضرورياً لمواجهة «سياسة التفريغ» الاسرائيلية. والاستثناء الوحيد لهذا الاتجاه هو موقف جمعية تنظيم وحماية الاسرة التي تهدف - من خلال عياداتها - الى خلق «التوازن بين السكان والموارد الطبيعية والانتاجية»، والى «تحرير وتطوير المرأة واشراكها في برامج التنمية ... من خلال السعي لنشر التعليم العائلي».(٤٩) وتقوم هذه الجمعية بتقديم خدمات واسعة النطاق واستشارات طبية حول وسائل تنظيم الاسرة وموانع الحمل في جميع انحاء الضفة الغربية.

تبلورت ملامح «البرنامج الديمغرافي المعلن» - ان جاز التعبير، وهو أقرب ما يكون لموقف فلسطيني رسمي - في توصيات ندوة «الخصائص الديمغرافية للشعب الفلسطيني» الذي انعقد في تونس عام ١٩٨٤. وتشمل هذه التوصيات خطة للسياسة السكانية كما تتضمن موقفا محددا تجاه خصوبة المرأة الفلسطينية. والهدف الرئيسي للسياسة السكانية هو «الاستقرار السكاني» في الضفة والقطاع الذي يتم تحقيقه من خلال سياسات ايجابية (دعم الاستثمارات التنموية، ربط الفلاح بأرضه، تطوير خطة للتعليم الفني والتقني لاستيعاب خريجي المدارس والجامعات، ... الخ) وضغوطات سلبية (الحد من الهجرة الفلسطينية الى الدول العربية، الضغط على الاتحاد السوفياتي ودول اوروبية اخرى للحد من هجرة اليهود الى اسرائيل، ... الخ)(٥٠).

أما الموقف تجاه الخصوبة فيشمل النقاط التالية:

(أ) تشجيع المرأة الفلسطينية على الانجاب؛

(ب) توفير خدمات رعاية الأمومة والطفولة بما يؤدي الى خفض معدلات وفيات الاطفال وحالات الاجهاض؛

(ج) وضع خطة لتنمية الخدمات الصحية في الاراضي المحتلة؛

(د) الاهتمام بالقوى العاملة في المجال الصحي وتأمين الأطر التدريبية والتدريسية اللازمة لذلك؛

(هـ) تحسين الظروف السكنية والصحية لسكان المخيمات(٥١).

من الواضح ان هذه التوصيات - باستثناء البنود الاستثمارية - تنتمي الى عالم التمني أكثر مما ترتبط بعالم الواقع. اذ كيف «نشجع المرأة الفلسطينية على الانجاب؟» وهل يفترض ان البنود الاستثمارية (خطة تنموية، توفير خدمات، تدريب، ... الخ) هي الترجمة العملية لهذا الحث على الانجاب؟ وتكشف هذه «التوصيات» عن الجهل بالأوضاع الاجتماعية في المناطق المحتلة. فالتشديد على اوضاع سكان المخيمات في الدعوة الى تحسين ظروف السكن الصحي، يغفل ان الأوضاع الصحية أفضل بدرجات في المخيمات عنها في العديد من القرى الفلسطينية والاحياء الفقيرة في المدن. ولعل الأسوأ من ذلك هو ان الدعوة للاخصاب - ناهيك عن صعوبة ترجمتها الى خطة عملية - تحمل في طياتها موقفا بدائيا ونفعيا تجاه المرأة الفلسطينية. وللأسف الشديد فقد تغلغلت هذه المفاهيم النفعية الى الرؤيا السياسية لدور المرأة خلال الانتفاضة كما نستشف من معالجاتها الأدبية: فهي «مولدة الابطال» و«أم الشهيد» و«عروس فلسطين» وتطغى على هذه المعالجات النظرة العضوية - البيولوجية للمرأة، كصانعة للانسان وليس للحدث، كمشاهدة وليس كمشاركة(٥٢).

وقد أشارت بعض الكاتبات الفلسطينيات الى هذه المفارقة بين بروز دور المرأة في المشاركة السياسية خلال الانتفاضة من ناحية، وبين تشديد الرقابة على الفتيات من قبل العائلات المحافظة والتراجع ملحوظ في سن الزواج، والازدياد في حالات تعدد الزواج من ناحية اخرى(٥٣). وفي رأي كاتبي هذه الدراسة ان أية «مكاسب» (ان كانت فعلا مكاسب) ناتجة عن زيادة الخصوبة للمرأة الفلسطينية في هذه الفترة لا توازي الخسائر المتأتية عن التراجع المرافق في مكانة المرأة الفلسطينية وأثرها على الصحة النفسية والثقافية لعائلتها.

ويمكن تلخيص الاستنتاجات الرئيسية لهذه الدراسة بما يلي:

(أ) ان التغيير الحاسم في انماط خصوبة المرأة الفلسطينية خلال العشرين سنة الاخيرة أصبح مرهونا بمؤثرات هيكلية تتحكم بمكانة الاسرة وليس الموقف

الايديولوجي للمجتمع المحيط تجاه الانجاب. ومن أهم المؤثرات الهيكلية: مكان السكن للأسرة (ريف/مدينة)، الطبقة الاجتماعية، سنوات تعليم المرأة وعملها خارج البيت.

(ب) ولكن هذا التعميم لا ينطبق بنفس النسبة على جميع المناطق المدروسة، اذ تتضح العلاقة العكسية بين المكانة الاجتماعية للعائلة (المقاسة بمهنة الزوج وسنوات الدراسة عند الأم) والخصوبة بين عرب ٤٨ وبين التجمعات الريفية والخصوبة في الضفة الغربية والقدس العربية، ولكنها علاقة ضعيفة بالنسبة لقطاع غزة وذلك كما يبدو من المعطيات المحدودة المتوفرة لدينا.

(ج) العامل الحاسم في معدلات الخصوبة المرتفعة عن الفلسطينيين - كما هو الوضع في العالم الثالث - هو الرؤيا المستقبلية التي تعتمدها العائلة تجاه اطفالها أولا، كمصدر أساسي للعمل سواء كان العمل في مزرعة أو من خلال (حرفة العائلة) او للدخل - في ظروف سيادة العمل المأجور؛ وثانيا، الاعتماد على الاطفال - والذكور منهم بالذات - لاعالة الأهل في شيخوختهم في غياب قطاع التأمين الاجتماعي في الدولة. اما عوامل تدني الخصوبة فنراها تتأثر بتطوير الضمان الاجتماعي للقطاع العام (وهو عامل لن نستطيع استعراضه هنا)، وفي الحراك الاجتماعي للعائلة. ولعل النسبة المتدنية لعمل النساء المتزوجات في غزة يفسر ارتفاع خصوبة نساء غزة عنه في الضفة لنفس الطبقة الاجتماعية(٥٥).

(د) هنالك اتجاه واضح نحو تدني معدلات الخصوبة في جميع التجمعات الفلسطينية الاربعة. ولكنها أحدّ ظهورا في مدينة القدس العربية - حيث تعكس أثر الانماط الحضرية للسكان، وفي أوساط عرب ٤٨ - حيث بدأت المعدلات في الهبوط منذ اوائل السبعينات نتيجة التمايز المهني والحضري لسكان الجليل العرب. اما في الضفة والقطاع فقد بدأت معدلات الخصوبة في الهبوط منذ منتصف السبعينات. ويبدو في جميع الحالات انه يوجد علاقة متأخرة بين ادراك الاسرة للتقلص في نسبة وفيات الاطفال وبين ممارستها لتنظيم الاسرة. اذ يوجد هنا عشر سنوات في المعدل بين بقاء عدد اكبر من الاطفال على قيد الحياة وبين مبادرة العائلة لاستعمال وسائل منع الحمل. وهذا يعني عمليا انه في الفترة الحالية على الأقل لن يؤدي الهبوط في معدلات الخصوبة الى تدن في الزيادة الطبيعية للسكان في الضفة والقطاع. بينما سنرى تأثير هذا الهبوط على الزيادة الطبيعية في القدس والجليل.

(هـ) ان المعطيات المتوفرة لدينا لا تثبت نظرية مياسو حول الزيادة المتوقعة في نسب الخصوبة نتيجة تحول الفلاحين الى عمال - وهي آلية يلجأون

اليها - في نظره - لمجابهة أوضاع عدم الاستقرار الناتجة عن فقدان ظروف الحياة المستقرة والمرتكزة على اقتصاد الكفاف. وهنالك دعم جزئي لهذه الاطروحة في بداية هذا التحول عند السكان العرب في اسرائيل في الستينات، الا ان هذه النزعة سرعان ما انعكست في نهاية الستينات وهي الحقبة التي وصلت فيها عملية البرلتة الى ذروتها.

(و) لا يظهر انه يوجد علاقة بين الموقف الايديولوجي المؤيد للخصوبة الذي تتبناه مؤسسات وحركات سياسية وطنية وبين معدلات الخصوبة الفعلية. بل بالعكس نستدل من المعطيات المتوفرة لدينا ان تدني نسب الخصوبة في المناطق المحتلة بدأت تظهر في نفس الفترة التي برزت فيها اطروحة «النضال الديمغرافي» لمجابهة سياسة التفريغ الاسرائيلي في السبعينات والثمانينات. ومن الأرجح ان السبب الرئيسي لهذا التغيير حدث نتيجة تغييرات بنيوية وقيمية داخل الاسرة الفلسطينية عززت تبني هدف «الاسرة الصغيرة». ولعل من أهم العوامل القيمية المؤثرة على تبني هذا الهدف هو الموقف الديني (او العرقي) في الاسرة تجاه استعمال او عدم استعمال موانع الحمل، وهو متغير لم نتعرض له في هذه الدراسة.

(ز) من المفارقة انه في الحالات الوحيدة المتوفرة لنا التي تبنت فيها الدولة سياسة رسمية لتشجيع الخصوبة عن طريق مخصصات اعالة الاطفال (كما هو الوضع في مدينة القدس وفي الجليل) تظهر النتائج ايضا علاقة عكسية بين زيادة المخصصات وبين معدلات الخصوبة. ومن الواضح ان هذه العلاقة العكسية هي عرضية وليست سببية. فقد رافقت بروز العائلة المحدثة في المراكز الحضرية، وهيمنة ايديولوجية «العائلة الصغيرة» في اوساط الطبقات الوسطى، وتزايد نسب استخدام النساء في العمل خارج البيت. وكلها متغيرات ساهمت في تقليص معدلات الخصوبة.

الحواشـــي

١- حول الاسقاطات الديمغرافية المستقبلية للعرب واليهود في فلسطين، راجع دراسة بشارة خضـــر، "Palestinian Demography (1900-2000): The State and the Challange"، كتاب الخصائص الديمغرافية للشعب العربـــي الفلسطيني، (بيـــروت)، ١٩٨٥، راجـــع ايضـــا D. Friedlander and C. Goldscheider, The Population of Israel (New York, 1979)، ص ص. ١٨٩-٢١٨.

٢- المصدر السابق، ص. ٦٢٥.

٣- راجع جورج قصيفي، «مكونات السياسة السكانية للعرب الفلسطينيين فـــي الاراضي المحتلة وامكانية التصدي للسياسة الاسرائيلية» - في الخصائـــص الديموغرافية ...، خصوصا الصفحات ١٠٨-١١٤، كذلك منصور الـــراوي، «المالثوسية الجديدة والسياسة السكانية لاسرائيل تجاه الشعب العربـــي الفلسطيني» - في الخصائص الديموغرافية ...، ص. ٢١-٥٠.

٤- سميح شبيب، «ندوة الخصائص الديموغرافية للشعب الفلسطيني»، شـــؤون فلسطينية، رقم ١٤٣/١٤٢، شباط/فبراير ١٩٨٥، ص. ١٢١.

٥- سميح شبيب، المصدر السابق، ص. ١٢٢، راجع أيضا يوسف سمحـــة، «التغييرات السكانية في فلسطين دراسة في النمو السكاني والصـــراع الديموغرافي» في الخصائص الديموغرافية للشعب الفلسطيني، صفحـــات ٣٨١-٤٠٣. وقد تدارك د. سمحة امكانية حدوث استغلال سلبي لتعزيـــز النزعة العشائرية حيث اضاف «شريطة ان يتم دعم قوة الاسرة والعشيـــرة بالطرق الصحيحة وان يرافقه توجيه وارشاد للسكان يبين لهم الاهـــداف المرجوة من ذلك، بحيث لا يستغل في احداث النزاعات العشائرية»، ص. ٤٠٣.

٦- المرجع السابق، (١٩٧٩)، Friedlander and Goldscheider، صفحـــات ١٢١-١٢٤، كذلك ص. ٢٣٢، الهامش رقم ٢.

٧- من المفارقة ان جمعية انعاش الاسرة في مدينة البيرة وضعت جائزة مماثلـــة لكل امراة فلسطينية تلد طفلها العاشر في فلسطين المحتلة ثلاثون عاما بعـــد هذه الجائزة.

٨- ص. ١٢٦، Friedlander and Goldscheider.

٩- فريدلاندر وجولشايدر، المصدر السابق، ص. ١٢٦.

١٠- Schmelz, U., C. Nathan and J. Kenvin, Multiplicity Study of Births and Deaths in Judea-Semaria and Gaza Strip - North Sinai، القدس Jerusalem: CBS Technical Publication Series No. 44 (١٩٧٧)، ص. ٧٨.

١١- Abu-Lughod, Janet (1983), "Demographic Consequences of the Occupation"، حزيران ١٩٨٣، ص. ١٦. Merip Reports

١٢- المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاء العامة (١٩٧٩)، الخصوبة في الاردن لسنة ١٩٧٦: التقرير الرئيسي، المجلد الأول، ص. ٥٣، عمان (عن الانكليزية).

١٣- شميلز، المصدر السابق، ص. ٥١.

١٤- المصدر السابق.

١٥- آن سكوت، مسح ديموغرافي لمخيم الشاطىء وحي الشجاعية - قطاع غزة، (اطروحة دكتوراة قيد الاعداد - جامعة لندن) غير منشورة.

١٦- (مام) ١٩٨٧ب «الولادات الحية المسجلة في يهودا والسامرة ومنطقة غزة»، احصائيات يهودا والسامرة ومنطقة غزة (القدس)، المجلد رقم ١، صفحة ٨٧.

١٧- شميلز، المصدر السابق، صفحة ٥٠.

١٨- D. Friedlander, Z. Eisenbach, and C. Goldscheider, "Modernization Patterns and Fertility Change: The Arab Population of Israel and the Israel-Administered Territories", Population Studies, vol. 33, No. 2, (1979), pp. 239-254. هنالك أيضا أربع دراسات ميدانية حول الخصوبة قام بها باحثون من الضفة الغربية والقطاع، وهي: هاني مقبول، جمعية الدراسات العربية، الأوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية، القدس، ١٩٨٧، ريتا جقمان، الحياة والصحة في ثلاث قرى فلسطينية (نشر ايثاكا - لندن/بالانكليزية، ١٩٨٨)، الكس بولاك، «الخصوبة في ريف غور الاردن» - معطيات احصائية غير منشورة، الملتقى الفكري العربي، (القدس، ١٩٨٦)، آن سكوت، «الخصوبة في مخيم الشاطىء وحي الشجاعية، مدينة غزة» (١٩٨٥) - راجع هامش رقم ١٥. ولكن جميع هذه الدراسات الاربعة محصورة في تجمعات سكانية محلية، ولا يمكن استعمالها للمقارنة الاقليمية.

١٩- نفس المصدر، ص. ٢٥٢.

٢٠- Rita, Giacaman (1988), Life and Health in Three Palestinian Villages, London, Ithaca Press, p. 94.

٢١- U. O. Schmelz, (1987), Modern Jerusalem's Demographic Evolution, The Institute of Contemprorery Jewry, The Hebrew University of Jerusalem, and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.

٢٢- شميلز (١٩٨٧)، المصدر السابق، ص. ٨٠.

٢٣- نفس المصدر.

٢٤- نفس المصدر، ص. ٩٩.

٢٥- ريتا جقمان، المصدر السابق، ص. ٩٤.

٢٦- المصدر نفسه، ص. ١٢٢.

٢٧- ص. ١٥٢.

٢٨- المصدر السابق، ص. ٩٥-٩٦، راجع أيضـــا: Claude Meillassoux, "The Economic Bares of Demographic Reproduction: From the Domestic Mode of Production to Wage Earning", Journal of Palestine Studies, vol. 11, No. 1, (October 1983), pp. 50-61.

٢٩- راجع الهامش رقم (١٥) أعلاه.

٣٠- صفحة ٣٤، Israel, CBS, 1987.

٣١- سكوت، المرجع السابق ذكره.

٣٢- سليم تماري، «آفاق التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، قراءات فـــي المجتمع الفلسطيني (تحرير ليزا تراكي، القدس ١٩٩٠) قيد النشر.

٣٣- هاني المقبول، الأوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية، جمعية الدراســـات العربية (القدس ١٩٨٧)، وريتا جقمان، المرجع السابق.

٣٤- Y. Ben Porath, "Short-term Fluctuations in Fertility and Economic Activity in Israel", Demography, vol. 10, No. 2, (May 1973, pp. 185-204.

٣٥- (مام) التعداد العام للسكان، ١٩٨٣، المجلد ١٤، ص. ٩٤.

٣٦- المصدر السابق.

٣٧- المصدر السابق.

٣٨- المصدر السابق، ص ص. ٢٤٦-٢٤٧.

٣٩- المصدر السابق، ص ص. ٢٦٦-٢٦٧ و ٢٨٦-٢٨٧.

٤٠- لمعطيات وفيات الاطفال راجع شميلز، المصدر السابق، ص. ٦٢، كذلـــك «الدليل الاحصائي السنوي» (اسرائيل) عام ١٩٨٨، ص. ١٤١.

٤١- Friedlander and Goldscheider (1979)، المصدر السابق، ص. ١٤٠، راجـــع الصفحات ١١٩-١٥٩ لتفاصيل الجدل الاسرائيلي حول السياسة الرامية الـــى زيادة خصوبة العائلات اليهودية، وآثارها السياسية والاجتماعية.

٤٢- Marjorie Honig, "The Effects of Child Allowances on Fertility", The National Insurance Institute, Jerusalem, February 1974, p.17.

٤٣- المصدر السابق.

٤٤- Dov Friedlander et al, "Modernization Patterns and Fertility Change: The Arab Populations of Israel and the Israel-Administered Territories", Population Studies, 33:2 (1979), p.246.

٤٥- المصدر السابق.

٤٦- رشاد المدني، البيادر السياسي، «قطاع غزة وقراءات احصائية ١٩٨٩» العدد ٣٤٧، ٦ ايار/مايو ١٩٨٩، ص. ٣٨.

٤٧- «نشوء قيم جديدة ودور اكبر للجان التحكيم الشعبية»، الطليعة، القدس، ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨.

٤٨- نجاح المناصرة، «الزواج المبكر، تراجع مؤقت في مسيرة المرأة الفلسطينية»، الكاتب، العدد ١١٢، القدس، آب/اغسطس١٩٨٩، ص ص. ٢٤-٣١.

٤٩- جمعية تنظيم وحماية الاسرة (الضفة الغربية)، الاسرة، القدس، تموز/يوليو ١٩٨٩، ص. ٢-٣. مؤسسة ورئيسة الجمعية هي السيدة زليخة الشهابي، التي ترأس الاتحاد النسائي العربي ايضا بالرغم من اختلاف الرؤيا حول الخصوبة بين الاتحاد والجمعية.

٥٠- المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، الخصائص الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني، بيروت، ١٩٨٥، ص ص. ٦١٧-٦١٨.

٥١- المصدر السابق، ص. ٦١٧.

٥٢- راجع الهام ابو غزالة، «المرأة في شعر الانتفاضة»، الكاتب، العدد ١١٠، حزيران/يونيو ١٩٨٩، ص ص. ٦٥-٧٦.

٥٣- نجاح المناصرة، «هل تطورت مكانة المرأة الفلسطينية مثلما تطور دورها في الاحداث؟»، الكاتب، العدد ١٠٩ ايار/مايو ١٩٨٩، و«الزواج المبكر - تراجع مؤقت في مسيرة المرأة الفلسطينية»، الكاتب، العدد ١١٢، آب/اغسطس ١٩٨٩.

٥٤- راجع Susan Rockwell, "Palestinian Women Workers in Israeli-Occupied Gaza Strip", Journal of Palestine Studies, No. 54, Winter 1985.

ملحق ١: رسم بياني رقم ٢

فلسطينيو ١٩٤٨ - نسب الخصوبة للفئات العمر

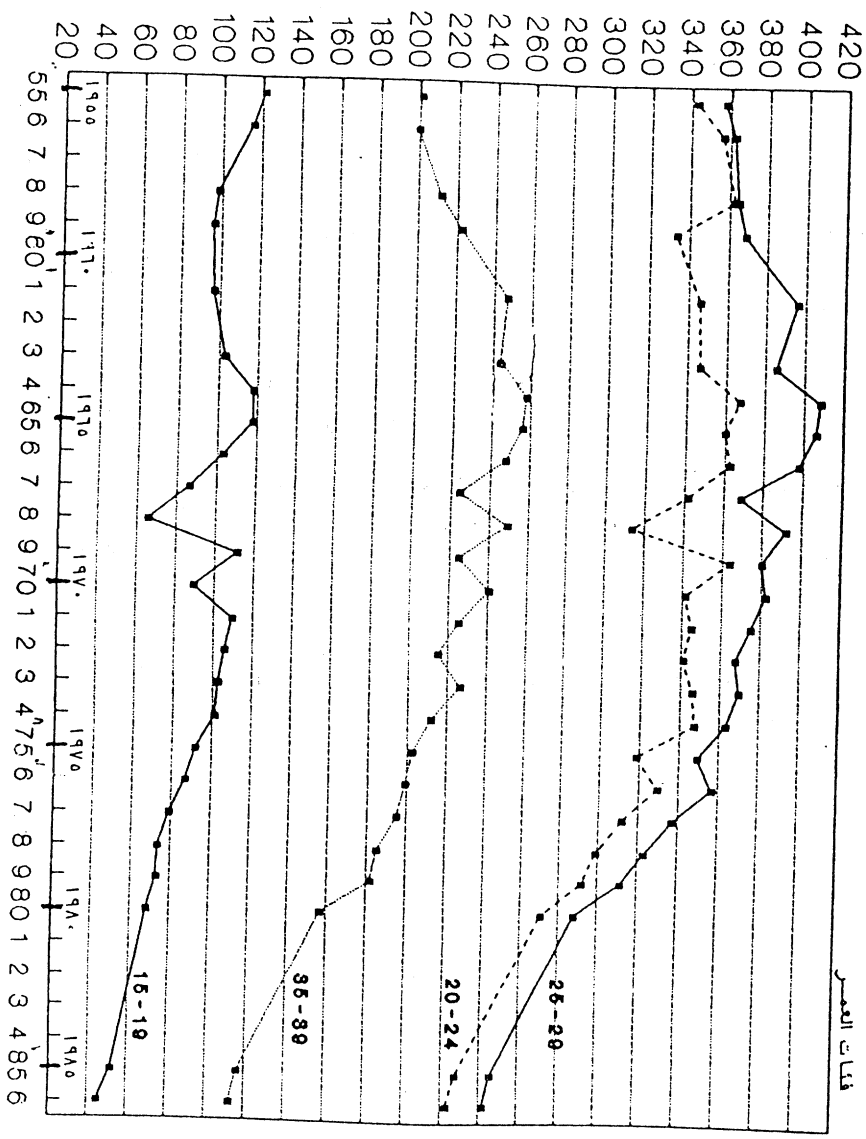

المصدر: تعداد ١٩٨٣، المجلد ١٤.

معدل الاطفال لكل امراة (الزواج الأول)
حسب فترة الزواج ومهنة الزوج

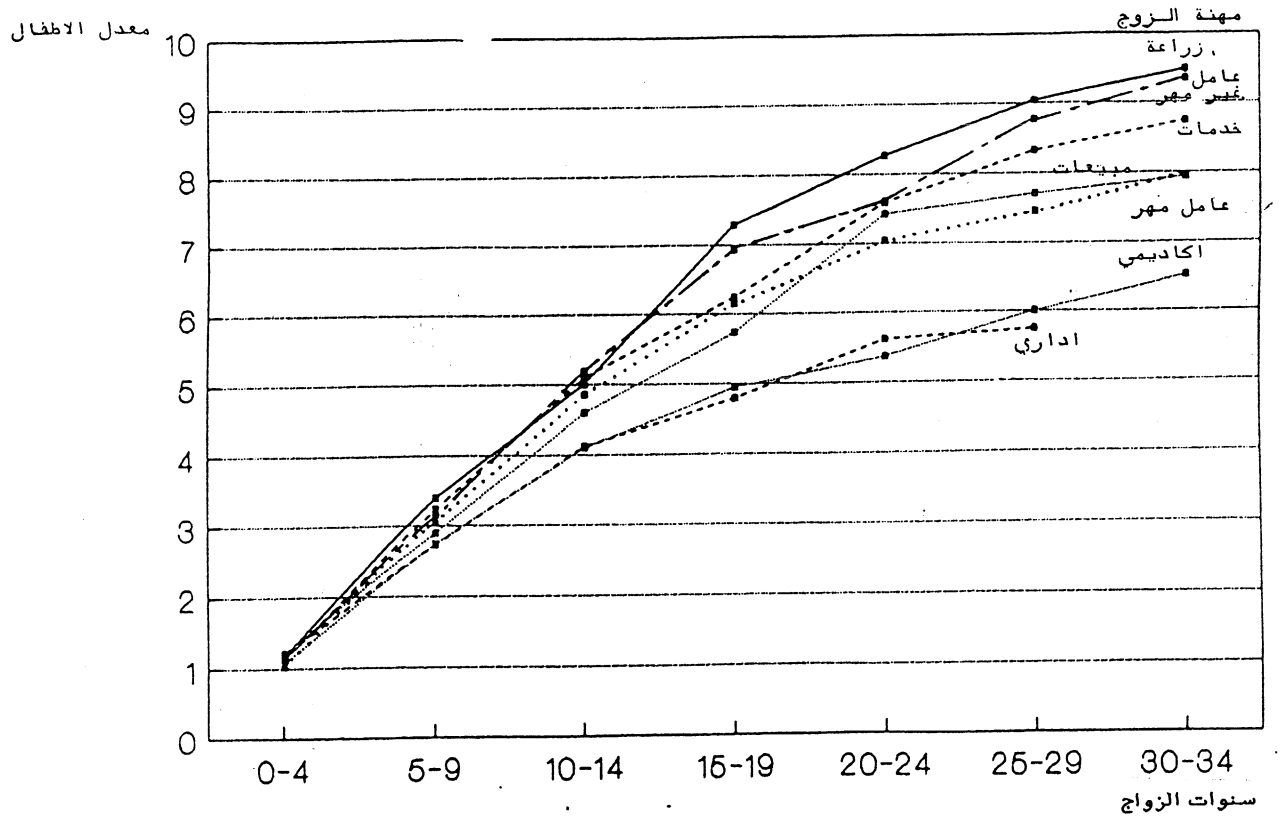

المصدر: تعداد ١٩٨٣، المجلد ١٤، صفحات ٢٧٤-٢٧٥.

٣- أثر السياسات السكانية للحد من السكان على المرأة العربية

(أ) أثر سياسات الحد من السكان على المرأة العربية
دراسة حالة مصر

إعـــداد
سارة لـــوزا
مستشار ومدير مكتب مستشاري التحليل
والتخطيط الاجتماعي (سباك)
القاهرة - مصـــر

مقدمـــة

الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات الزيادة السكانية هي الدول التـــي لاتتناسب معدلات الزيادة السكانية فيها مع معدلات زيادة استخدامات المـــوارد مما يؤثر على خططها التنموية. والخلل بين معدلات النمو السكاني والمـــوارد المتاحة له آثاره السلبية على المواطنين عامة. فمن ناحية يتأثر المواطن بالزيـادة السكانية التي تؤثر على المجتمع ككل، اذ تقل فرص العمالة وتقل - أو على الأقـــل لا تتحسن نوعية الخدمات المقدمة على مستوى الدولة سواء كانت خدمات صحيـــة او تعليمية او ثقافية او اجتماعية او خدمات المرافق العامة او الاسكان او توافـــر المواد الغذائية .. الخ. فالزيادة المطردة السنوية للسكان تكون بمعدلات أعلى مـن قدرة الدولة على الاستثمار لرفع كفاءة الخدمات والتنمية، اذ تزيد الميزانيـــة اللازمة لاغراض الاستهلاك.

أما على مستوى الاسرة فالزيادة السكانية الناتجة من خفض معـــدلات الوفيات وخصوصا وفيات الاطفال والرضع تؤثر على حجم الأسر. ويتأثر الفرد فـــي الأسرة الكبيرة نتيجة انخفاض نصيبه من الرعاية والتنشئة على الصعيد النفســـي والصحي والعلمي والاجتماعي.

اما الإناث فهن أكثر الفئات تأثرا بهذه الأوضاع بحكم وضعهن في المجتمـــع وبحكم الادوار المطلوبة منهن كفتيات وزوجات ومنجبات وأمهات وعاملات لزيـادة دخل الأسرة وكمسؤولات عن صحة وسلامة جميع افراد الأسرة.

هذا بالاضافة الى ان حرية قرار الانجاب من حقوق الانسان وخصوصا للمـــرأة التي تتحمل عبء الحمل والولادة وهي المسؤولة الأولى في الأسرة على تنشئـــة وتربية ورعاية الأطفال. ولكن حرية القرار معناه حرية الاختيار من بين البدائـــل المختلفة فان لم توجد البدائل فالقرار لا يعتبر قرارا حرا. وعلى ذلك فحرية قـــرار المرأة بالنسبة للإنجاب لا يكتمل الا اذا توافرت لها الخدمات المطلوبة من وسائـل منع الحمل والمعرفة السليمة بالوسائل وطرق استخدامها السليم واحتمالات اثارهـا الجانبية على الصحة. فإذا توافر كل ذلك للمرأة، أصبح قرارها بالنسبة للانجـــاب قرارا حرا. وغير ذلك تكون أسيرة لانماط سلوكية موروثة ومسيرة وليست مخيرة.

وتعتبر جمهورية مصر العربية من الدول التي تعاني من ارتفاع في معـــدلات الزيادة السكانية منذ الخمسينات، وقد اتجهت الدولة منذ منتصف الستينات الـى وضع السياسات والبرامج لمعالجة هذه المشكلة، وستحاول هذه الدراسة عـــرض آثار هذه السياسات على أدوار المرأة المصرية وتقديم مقترحات تهدف لزيـــادة مشاركة المرأة في السياسات والبرامج والأنشطة.

أولا- سكان مصر

تمر مصر في مرحلة ديمغرافية يطلق عليها «مرحلة الانفجار السكاني» حيث يتم التأكيد فيها على معدلات الزيادة السكانية المرتفعة وما ينجم عنها من آثار خطيرة على المجتمع ككل وعلى الأفراد لاسيما الإناث والأطفال.

لقد تضاعف سكان مصر لأول مرة حسبما ورد في مصادر التعدادات السكانية من عام ١٨٩٧ الى ١٩٤٧ - أي في خلال خمسن عاما - حيث ارتفع عدد السكان من ٩ر٧ مليون نسمة الى ١٩ مليون نسمة كما هو موضح في الجدول ١. واستغرق تضاعف عدد السكان للمرة الثانية تسعة وعشرين سنة أي ما بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٧٦، وبلغ تقدير السكان في منتصف عام ١٩٨٧ ما يقارب ٣ر٥١ مليون نسمة. ويزيد عدد السكان الان مليون نسمة كل ثمانية أشهر، وسيتضاعف عدد السكان للمرة الثالثة في غضون ثلاث وعشرين سنة اذا استمرت معدلات الزيادة السكانية على ما هي عليه.

وكمعظم دول العالم الثالث، كان الانخفاض المطرد الذي شهدته معدلات الوفيات السبب الرئيسي في زيادة معدلات النمو السكاني حيث انخفضت هذه المعدلات من ٨ر١٧ في المائة في سنة ١٩٥٢ الى ٦ر٨ في المائة في سنة ١٩٨٧ وذلك كما هو موضح في الجدول ٢، كما زاد توقع البقاء على الحياة عند الميلاد من ٣٩ سنة عام ١٩٥٢ الى ٥٨ سنة في الثمانينات، اما عن معدلات المواليد فقد انخفضت منذ منتصف الخمسينات من ٤٠ في المائة الى ٥ر٣٤ في المائة سنة ١٩٧٢، ثم أخذت في التذبذب ارتفاعا وانخفاضا الى ان وصلت الى ٨ر٣٧ في المائة حسب تقديرات سنة ١٩٨٧.

وقد ظهر أثر التذبذب في معدلات المواليد في التوزيع العمري للسكان كما هو موضح في الجدول ٣، حيث انخفضت نسبة الأطفال ممن دون سن ١٢ من ٥ر٣٥ في المائة عام ١٩٦٠ الى ٧ر٣١ في المائة عام ١٩٧٦، ثم ارتفعت عام ١٩٨٦ لتصل الى ١ر٣٤ في المائة مع زيادة مرتفعة في نسبة الاطفال دون ٦ سنوات لتصل الى ٢ر١٩ في المائة من السكان. وانخفضت نسبة قوة العمل البشرية في الفئة العمرية ما بين ١٢ الى اقل من ٦٥ سنة بمقدار ٧ر١ في المائة في فترة الاعوام ١٩٧٦-١٩٨٦.

وقد أثر هذا الوضع على فرص العمالة عند المرأة أكثر من تأثيره على فرص العمالة عند الذكور. وفي حين زادت نسبة الإناث المشتركات في قوة العمل من

٤ر٨ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٩ر٨ في المائة في عام ١٩٨٦، فقد انخفضت نسبة الذكور من ١ر٥٥ في المائة الى ٤٧ في المائة في نفس الأعوام على التوالي كما هو موضح في الجدول ٤. الا انه حسب البيانات الأولية لتعداد ١٩٨٦، فإن العاملات من الإناث يمثلن ٤ر٥٩ في المائة من قوة عمل الإناث بينما ٦ر٤٠ في المائة منهن غير عاملات ويبحثن عن عمل. وتصل هذه النسبة الى حوالي ٥٠ في المائة في الريف، في حين ان نسبة العاطلين عن العمل من الذكور لا تزيد عن ١٠ في المائة من اجمالي العمالة في الريف والحضر (الجدول ٥). وهذه احدى المؤشرات التي تدل على مدى تأثر الاناث جراء تردي الوضع الاقتصادي وبالانخفاض في معدلات الزيادة في فرص العمل الجديدة وخصوصا للمتعلمات. تحسن المستوى التعليمي للإناث بعض الشيء ما بين الأعوام ١٩٦٠ و ١٩٨٦ كما هو موضح في الجدول ٦ اذ انخفضت نسبة الامية بين الإناث من ٨٤ في المائة في ١٩٦٠ الى ٦١ر٨ في المائة في ١٩٨٦ وزادت نسبة الحاصلات على مؤهل جامعي أو أعلى من ٢ر٠ في المائة الى ٢ر٨ في المائة في نفس السنتين على التوالي، الا ان فرص مشاركة الإناث في العمل الاقتصادي قد قلت.

وبدأت المناداة تتزايد بعودة المرأة الى البيت، وهذه الآراء في مظهرها تحاول الحفاظ على سلامة المرأة وصحة الأسرة ولكن في أساسها تهدف الى إعطاء فرص أكثر للمتعطلين من الذكور المعلمين في حالة ترك الإناث ساحة العمل - وهو حقها الدستوري - وتحديد طاقاتها في خدمة ورعاية الأسرة من داخل الأسرة.

وقد تزيد نسبة مشاركة المرأة المصرية في القوة العاملة عن ماهو مصنف بالتعدادات الرسمية، ولكن على العموم فمعدل اشتراك المرأة الاقتصادي محدود ويرجع ذلك أساسا الى انخفاض درجة تعليمها وزيادة عبء اعالتها العائلية وعدم قدرة الحالة الاقتصادية على استيعاب الزيادة في القوة العاملة.

وقد دلت جميع الابحاث على أنه كلما زاد مستوى تعليم الإناث كلما زادت فرصهن للعمل وزاد سنهن عند الزواج وقل معدل انجابهن. إذاً فالتعليم في حد ذاته يضاعف من فرص الفتاة والمرأة نحو حياة أفضل. ومع ذلك نجد ان فرص التحاق الفتيات بالمدارس أقل من فرص الذكور كما هو موضح في الجدول ٧، ويعود ذلك الى سببين أساسيين إضافة الى عوامل اخرى متعلقة بالقيم التقليدية بالمجتمع، فعندما لا تتوفر الاماكن الكافية في المدارس الابتدائية لاستيعاب جميع الأطفال في المرحلة الالزامية، يتم اختيار لا إرادي خصوصا بالريف يحبذ الحاق الأطفال الذكور الى المدارس الابتدائية وذلك على حساب الأطفال من الإناث تحت

شعار ان التعليم أهم للذكور من الإناث، لأن الإناث يمكن ان يتعلمن كل ما يحتجن اليه من معرفة في حياتهن من أمهاتهن وباقي سيدات أسرهن. اما السبب الأساسي الثاني فهو حاجة الأم في الأسر الكبيرة في الريف وبين الأوساط الشعبية في المدن الى مساعدة الفتيات لها في الأعمال المنزلية وفي رعاية الأطفال.

ويبين الجدول ٨ متوسط عدد ساعات اليوم التي يعمل فيها الزوج والزوجة والأبناء من الإناث والذكور في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال والأعمال الاقتصادية لسبع أسر استغرقت دراسة اوضاعها مدة اسبوع لكل أسرة[(١)] وهذه العينة تمثل بعض الأسر مناطق شعبية في القاهرة ومناطق ريفية في وجه قبلي ووجه بحري. ومن الجدول يتضح أنه لا يوجد علاقة بين عدد افراد الأسرة ومتوسط الوقت الذي تمضيه الزوجة في الأعمال المنزلية - لأن مجهود الأم مرتبط بوجود أبناء من الإناث يساعدن في أعمال المنزل ورعاية الأطفال ان وجدوا - حتى الطفلة البالغة من العمر أربع سنوات ونصف في أسرة رقم ٣ تقضي في المتوسط ساعتين ونصف يوميا في أعمال منزلية مثل المساعدة في ترتيب المنزل والمساعدة في غسل الأواني والمساعدة في تجهيز الطعام وغسل الملابس[(١)]. واذا تواجد في الاسرة اكثر من انثى من الأبناء، فينقسم العمل ما بين خدمات منزلية، وعمالة بالزراعة او اعمال أخرى، وفي هذه الحالة يمكن لواحدة من الإناث تكمل دراستها. وتنعدم تقريبا مشاركة الزوج في الأعباء المنزلية وخصوصا بالريف، ومشاركة الزوج، إن وجدت، تتضمن شراء الطلبات من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، عمل القهوة او الشاي او غلي اللبن، تجهيز طعام الإفطار أو عمل السلطة.

ونتيجة لهذه الأسباب تم التوزيع العمري للحالة العملية للذكور والإناث في الفئة العمرية ٦-١٩ عاما الموضح في الجدول ٩ حسب التعداد العام لسنة ١٩٧٦، حيث ان ٣٤ر٤ في المائة من الفتيات من الفئة العمرية ٦-٩ سنوات صنفن تحت بند الاعمال المنزلية وكذلك ٤٣ر٧ في المائة من فتيات الفئة العمرية ١٠-١١ سنة و٣٥ر٤ في المائة من فتيات الفئة العمرية ١٢-١٤ سنة و ٦٧ر٧ في المائة من الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، كل هؤلاء لا يدرسن ولايعملن اي عمل اقتصادي ويوجهن نشاطهن الى الاعمال المنزلية ورعاية الأطفال من اخوانهن او أطفالهن في حالة زواجهن.

---

(١) مكتب مستشاري التحليل والتخطيط الاجتماعي، التقرير النهائي للدراسة الاستطلاعية التمهيدية لبحث أهمية الطفل في الأسرة المصرية، بحث غير منشور مقدم الى جهاز تنظيم الأسرة والسكان، ١٩٨٣.

وتشير الأبحاث في مصر الى ارتفاع عام في متوسط السن عند الزواج للإناث، ولكن تشير ايضا الابحاث ان نسبة من الاناث لا يستهان بها تصل الى ٣٣ في المائة من العينة قد تزوجن في أعمار أقل من السن القانوني لزواج الإناث وهو ستة عشر عاما، كما تتزوج ٧٠ في المائة من الإناث عند وصولهن لسن ثمانية عشر عاما(١) و(٢).

ومع أن معدل الانجاب الكلي قد انخفض من ٥ر٣ مولود في الفترة ما بين ١٩٧٥-١٩٨٠ الى ٨ر٤ مولود بين ١٩٨٤-١٩٨٨ كما هو موضح في الجدول رقم (١٠)، الا ان معدل الانجاب عند الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة يعتبر مرتفع نسبيا، اذ تلد كل ١٠٠٠ أنثى في هذه الفئة العمرية ٩١ طفلا في المتوسط، كما أن معدل الانجاب عند الفئات العمرية الاعلى من ٣٥ سنة تعتبر ايضا مرتفعة مع انها انخفضت كثيرا في الفئة العمرية ٤٥-٤٩ سنة. وهذه الاعمار هي الاعمار المحاطة بالمخاطر الصحية في حالة العمل والولادة بالنسبة للأم والطفل، فنجد أنه الى الآن في مصر تحدث أكثر من ولادة من كل اربع ولادات لأمهات في السنوات التي تشكل خطرا صحيا وهي الاعمار التي تقل عن ٢٠ سنة وتزيد عن ٣٥ سنة.

وأخيرا تتأثر المرأة تأثرا مباشرا بالنمو السكاني غير المتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحديد فرص تعليمها ومشاركتها الاقتصادية وخصوصا بالنسبة للمتعلمات. كما تتأثر المرأة بصفتها زوجة وأم ومسؤولة عن صحة وسلامة أفراد اسرتها من معدلات الانجاب المرتفعة في زيادة نسبة الاعالة عليها، فتضطر الى الاستعانة بأبنائها من الإناث في مساعدتها للقيام بالأعباء المنزلية ورعاية الأطفال، مما يؤثر على فرص تعليم الإناث. كما تتحمل المرأة مخاطر الحمل والولادة في السنوات التي تشكل خطرا صحيا وهي الأعمار التي تقل عن ٢٠ سنة وتزيد عن ٣٥ سنة.

ثانيا- سياسات ومجهودات الدولة لمواجهة الزيادة السكانية

ألف- السياسات والاستراتيجيات القومية

بدأ الاهتمام والاعتراف الرسمي للحكومة بمشكلة الزيادة السكانية في مصر في أوائل الستينات حيث جاء بالميثاق عام ١٩٦٢ أن «مشكلة تزايد السكان هي أخطر

---

(١) CAPMAS, The Egyptian fertility Survey: Fertility and family planning, vol. II, WFS/ISI, 1983.

(٢) H.A. Sayed and others, Fertility and family planning in Egypt, ENPC/Westinghouse, 1985.

العقبات التي تواجه جهود الشعب المصري في انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج في بلاده بطريقة فعالة وقادرة» كما أكد الميثاق على الحاجة الملحة الى «الجهود المعززة بالعلوم الحديثة» في مجال تنظيم الأسرة لمواجهة مشكلة تزايد السكان.

وعلى ذلك أنشئ في عام ١٩٦٥ المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة بقرار جمهوري. وكان يرأس المجلس رئيس الوزراء وينوب عنه وزير الصحة ويضم في عضويته وزراء الصحة والتعليم العالي والتربية والتعليم والارشاد القومي والتخطيط والحكم المحلي والأوقاف والشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ورئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ورئيس الجهاز التنفيذي لتنظيم الأسرة وواحدا أو أكثر من الخبراء، وكان المجلس مسؤولا عن تخطيط وتنسيق ومتابعة والاشراف على جميع مجهودات تنظيم الاسرة بالدولة. وكان الجهاز التنفيذي مسؤولا عن توصيل الوسائل والمهمات الى الوحدات الصحية والوحدات الأهلية والقيام بالتدريب والبحوث اللازمة والمتابعة. وانشئت الجمعية العامة لتنظيم الأسرة لتنسيق الجهود الأهلية والتطوعية في تقديم خدمات تنظيم الأسرة خصوصا في المناطق الحضرية، وكانت وزارة الصحة مسؤولة عن تقديم خدمات تنظيم الأسرة من خلال الوحدات الصحية الحكومية.

وفي عام ١٩٧٢ توسع النشاط ليشمل انشطة سكانية أخرى بالاضافة الى تنظيم الأسرة وذلك نتيجة للتوسع في التصور لمشكلة مصر السكانية بأبعادها الثلاثة المتداخلة. فتمثل مشكلة الزيادة السكانية البعد الأول في المشكلة، ويمثل سوء التوزيع السكاني في الدولة البعد الثاني، ويمثل تدني مستوى الخصائص السكانية التي تؤثر على مستويات الانتاج البعد الثالث للمشكلة. واعيد تشكيل المجلس الأعلى واصبح يسمى المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان، ونقلت الأعمال التنفيذية من الجهاز التنفيذي الى الوزارات المختصة وسمي الجهاز التنفيذي بجهاز تنظيم الأسرة والسكان، ووضعت السياسة الرسمية للدولة لمواجهة المشاكل السكانية وكانت سياسة تنموية، وتتضمن[١]:

(أ) رفع المستوى الاقتصادي للأسرة؛

(ب) رفع مستويات التعليم؛

(ج) تشجيع الميكنة الزراعية؛

---

(١) عمران عبد الرحيم، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا، (نيويورك)، صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية، ١٩٨٨.

(د) تشجيع التصنيع الزراعي؛
(هـ) زيادة معدلات تشغيل المرأة؛
(و) خفض معدل وفيات الرضع والأطفال؛
(ز) زيادة كفاءة الضمان الاجتماعي؛
(ح) الاعلام والتوعية؛
(ط) تنويع خدمات تنظيم الأسرة وتوفيرها.

ولم تحدد هذه السياسة أي أهداف معينة سوى خفض معدل الزيادة السكانية واحد في الألف لكل عام حتى يصل معدل الزيادة السكانية الى ٦ر١٠ في الألف في عام ١٩٨٢. ولكن لم يتحقق هذا الهدف لأسباب مختلفة. بل زادت معدلات المواليد في الفترة مابين عام ١٩٧٣ و ١٩٨٢ كما سبق ذكره وذلك لأسباب متعددة منها تعويض الزيجات وتعويض الانجاب الذي تأجل بين أعوام الحروب من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ ومنها التغيير الذي طرأ على زيادة نسبة الإناث المتزوجات وفي سن الانجاب للسكان ككل[١]. وقد زعم البعض ان من بين الأسباب التي أدت الى عدم التوصل الى معدلات النمو السكاني المستهدف التراجع في أولوية الاهتمام بخدمات تنظيم الأسرة وتركيز أكثر المجهودات في مجالات التنمية[٦].

كما أوعز الدكتور سعد جاد الله في كتابه الصادر في عام ١٩٧٨ «هل هناك أمل؟»[٢] فشل البرنامج القومي لتنظيم الأسرة الى عدة عقبات واكبت استراتيجية التنفيذ والتطبيق الفعلي للبرنامج، حيث تم إدخال خدمات تنظيم الأسرة في الوحدات الصحية التابعة لوزارة الصحة على أنها اعمال اضافية على الخدمات الصحية المقدمة أصلا. وحددت مواعيد لتقديم الخدمة في غير مواعيد العمل الرسمية للوحدات الصحية وفي أيام محددة. كما صرفت حوافز اضافية للعاملين في خدمات تنظيم الأسرة من محصلة مبيعات وسائل منع الحمل. وبهذه الاستراتيجية حرمت خدمات تنظيم الأسرة من فرصة ادماجها كجزء لايتجزأ ومكمل للخدمة الصحية الأولية المقدمة للأسرة المصرية وأصبحت خدمة تنظيم الأسرة خدمة خاصة لمن يريد ان يقدمها، واذا قدمها على أي وجه نال عليها قدرا اضافيا ضئيلا من المال في صورة حوافز عادة ما يتأخر صرفها عدة شهور مما يقلل من قيمتها كحافز للعمل. هذا بالاضافة الى ان التصريحات التي تتابعت من رؤساء الدولة

---

(١) World Bank, Some Issues in population and human resource development in Egypt, Report No. 3175-EGT, 1981.

(٢) Saad Gadalla, Is there hope? (Cairo, American University in Cario press, 1978.

والمنذرة بفداحة مشكلة الزيادة السكانية وأثرها على فرص التنمية لم يواكبها الجهاز التنفيذي للدولة بإعطاء البرنامج القومي لتنظيم الأسرة الدفعة المطلوبة لانجاحه، وزاد الجدل الأكاديمي بين اهمية التنمية بالنسبة لأهمية برامج تنظيم الأسرة، وهل تعتبر الزيادة السكانية نعمة وزيادة في الطاقة البشرية المنتجة للدولة؟ ام نقمة على التنمية يجب ان تحجم؟

وفي أوائل عام ١٩٨٥ حل المجلس القومي للسكان مكان المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان ورأسه رئيس الجمهورية بعض الوقت ثم رئيس الوزراء. وأعلنت في عام ١٩٨٦ السياسة القومية للسكان والتي احتوت من ضمن مبادىء السياسة:

(أ) إقرار حق الأسرة في اختيار العدد المناسب من الأطفال، وحق الحصول على المعلومات والوسائل وذلك في نطاق الدين وحضارة مصر وقيم المجتمع؛

(ب) تجنب استخدام الاجهاض أو التعقيم كوسائل لتنظيم الأسرة؛

(ج) الأخذ بنظام الحوافز الايجابية وعدم اللجوء للأساليب التي تتسم بالضغط والاكراه والتي تعتمد على الحوافز السلبية أو الأساليب العقابية؛

(د) تشجيع دور الجهود التطوعية ومشاركة المجتمع في حل المشكلة كما حددت السياسة المعلنة الأساليب لتحقيق هدف خفض معدل النمو السكاني ومنها:

- نشر خدمات تنظيم الأسرة ورفع مستواها، مع العناية بالريف في هذا المجال؛

- الارتقاء بالخدمات الصحية لخفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع؛

- اعداد برنامج اعلامي يركز على وسائل الاتصال الشخصي ووسائل الاتصال الجماهيري يهدف الى تغير نسق القيم والعادات والتقاليد وبالتالي تغيير الأسلوب الانجابي؛

- تطوير مستوى الخدمة في المساجد واعتبار المسجد وحدة اشباع ديني واجتماعي وصحي؛

- العناية بالتربية السكانية في جميع مراحل التعليم؛

- رفع مكانة المرأة وتشجيع مشاركتها في الحياة العامة.

باء - البرامج والمشاريع

تنشط الآن برامج ومشاريع عديدة لمواجهة مشكلة الزيادة السكانية وخفض معدلات المواليد وخصوصا بعد الاهتمام المتزايد والمستمر من رئيس الجمهورية. ويساند المشروعات المختلفة تمويل من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومن الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ومن بعض الدول الأوروبية، ومن هذه المشروعات على سبيل المثال وليس الحصر:

١- في مجال خدمات تنظيم الأسرة

توجد عدة مشروعات لتحسين وتطوير وتوفير خدمات تنظيم الأسرة في الريف والمدن. ولوزارة الصحة مشروع خاص بتطوير الخدمات الصحية على مستوى المحافظات تدخل فيه على مراحل مختلفة ١٢ محافظة يعين بكل محافظة بالمديرية الصحية مسؤول اداري عن خدمات تنظيم الأسرة بالمحافظة يعاونه مسؤول اداري لتنظيم الأسرة على مستوى كل مركز. ويتم تدريب طبيب وممرضة بكل وحدة صحية او مجموعة صحية بالريف وبمراكز الأمومة والطفولة بالمدن ويكون الاداريون مسؤولين عن تجهيز حجرات مخصوصة بكل وحدة صحية لخدمات تنظيم الأسرة كاملة التجهيز ويكونون مسؤولين عن توفير جميع وسائل منع الحمل المرخصة للاستخدام بهذه الوحدات، ويتم حساب الحوافز الاضافية للعاملين بالمشروع حسب نسب تحقيقهم للمعدلات المستهدفة للاستخدام.

كما أن للجمعية العامة لتنظيم الأسرة وهي الهيئة المسؤولة عن تنسيق وتنظيم الخدمات المقدمة بالقطاع الأهلي تقوم بتنفيذ مشروع تحسين مراكز الخدمة، ويتضمن المشروع انشاء مراكز تخصصية لخدمات تنظيم الأسرة ببعض المدن تقدم خدمة متميزة متخصصة ومتكاملة لتنظيم الأسرة تشمل الفحص الطبي الشامل والفحوص المعملية وتقديم الاستشارات اللازمة لاختيار انسب الوسائل للسيدة ومتابعتها طبيا أثناء استخدام الوسيلة كما تشمل الخدمات المقدمة فحصا لراغبي الزواج وكشفا مبكرا للحمل وعلاج العقم وأمراض النساء. وتعتبر هذه المراكز أول خطوة لتقديم خدمات متكاملة تضمن للمرأة سلامتها وصحتها

ولا تستخدمها كأداة لحل المشاكل القومية عن طريق خفض معدلات انجابها باستخدام وسائل منع الحمل.

هذا بالاضافة الى فتح عيادات لتنظيم الأسرة في عيادات الهية العامة للتأمين الصحي تقدم الخدمة للمستفيدات وزوجات المستفيدين كما تقدمها للجمهور وكذلك عيادات المؤسسة العلاجية.

وأنشئت جمعية أسرة المستقبل تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، وتقوم الجمعية بالتسويق الاجتماعي لوسائل منع الحمل، وتستورد الوسائل وتوزعها على الصيادلة والأطباء الخصوصيين، وتنظم الندوات الأهلية لتسويق الوسائل والمؤتمرات للأطباء والصيادله، وتدرب الأطباء الخصوصيين على تركيب اللوالب. كما تقدم خدمات تنظيم الأسرة عن طريق عيادات تدبرها بالمدن او بمناطق التجمعات العمالية.

٢- <u>في مجال الاعلام والتعليم والاتصال</u>

انشىء في الهيئة العامة للاستعلامات مركز الاعلام والتعليم والاتصال لزيادة الوعي بالمشكلة السكانية وتنظيم الأسرة، ويقوم المركز بالاعلام عن طريق وسائل الاعلام الجماهيرية مثل التلفزيون والراديو سواء عن طريق التنويهات او البرامج التعليمية المتخصصة أو عن طريق تشجيع تاليف واخراج المسلسلات والأفلام الدرامية التي تعالج المشكلة. كما تقوم مراكز الاعلام في المحافظات بإعداد الندوات الأهلية التي يتحدث فيها رجال الدين والطب لشرح الأمور المتعلقة بالدين والصحة ووسائل منع الحمل وللرد على التساؤلات.

وقد صدرت فتوى رسمية من مفتي الديار المصرية يحلل دينيا استخدام الوسائل الحديثة لمنع الحمل لتنظيم الأسرة للضرورة ويتم تدريب قادة الدين بالمحليات لزيادة مشاركتهم في رفع وعي الأهالي في رأي الدين في تنظيم الأسرة لضمان صحة الأسرة.

كما يوجد مركز للتربية السكانية في وزارة التعليم مسؤول عن تنظيم ومتابعة إدخال المعلومات السكانية في المنهج التعليمي، وأنشأت الجامعة العمالية التابعة للمؤسسة الثقافية العمالية مركزا للتربية السكانية العمالية لتدريب القادة غير الرسميين بالمصانع في مجال التربية السكانية كما تقوم بتنظيم الندوات في مقر تجمعاتهم السكانية.

٣- في مجال الأبحاث الطبية

يتم إعداد الابحاث الكثيرة لدراسة الآثار الصحية للوسائل المختلفة ودرجة فاعليتها ودرجة تقبلها. كما يتم اعداد الابحاث الاجتماعية الاجرائية لتحديد العوامل التي تؤدي الى تحسين فاعلية وكفاءة الخدمات. وتقوم جمعية الخصوبة المصرية بدراسة درجة فاعلية وتقبل انواع جديدة من الوسائل مثل الحقن الهرمونية والكبسولة تحت الجلد، وتساعد هذه الدراسات وزارة الصحة في اتخاذ القرار لترخيص استخدامها في البرنامج القومي لوزارة الصحة.

٤- في مجال توفير وسائل منع الحمل

تحصل مصر على وسائل منع الحمل من دول مختلفة. كما تنتج مصر انواعا معينة من أقراص منع الحمل. ويجري التفكير جديا في إنشاء مصنع لصناعة اللوالب.

٥- في مجال القوانين

لم تصدر الدولة أية قوانين جديدة لتحفيز المواطنين على ترشيد انجابهم أو لخفض معدلات الانجاب. ولكن صدرت التعليمات الرسمية للتشدد في تطبيق بعض القوانين الموجودة فعلا ولا تطبق بجدية مثل قانون عمالة الأطفال الذي يمنع تشغيل الأطفال دون سن الثانية عشرة وذلك يحد من قيمة الأطفال الاقتصادية للاسرة ويشجع الآباء على تعليم الأبناء. ولكن هذا القانون لا يتصدى لتشغيل الأطفال الاناث في الاعمال المنزلية والأسرية. كما أصدرت الحكومة تعليمات رسمية بعدم قبول شهادت التسنين في التصريح لزواج الاناث دون السن القانوني.

٦- في مجال صحة الطفل

قامت وزارة الصحة بتنفيذ مشروعات قومية خاصة بحماية صحة الطفل وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال - فالمشروع القومي لمكافحة امراض الاسهال نجح نجاحا مرموقا في نشر الوعي والمعرفة لاستخدام محلول معالجة الجفاف الذي كان له أثر واضح في خفض وفيات الأطفال من الاسهال وفي خفض حالات الجفاف الشديد التي كانت تستدعي استخدام المحاليل عن طريق الوريد وتؤثر على صحة الأطفال عامة. كما بدأت الوزارة في تنفيذ البرامج والأنشطة لتحسين الخدمات المطلوبة لحماية الطفل من النزلات الشعبية وسوء التغذية ومن الأمراض الأخرى عن طريق التطعيمات.

وحيث ان ضمان صحة الطفل وحمايته من الأمراض وزيادة فرص بقائه على الحياة من صميم مسؤوليات الأم المصرية، فإن الدولة تساعد الأم وتساندها على القيام بمسؤولياتها بكفاءة تحميها من لوعة وفاة أطفالها وتحميها من الانجاب المستمر سواء لتعويض الطفل المفقود أو لضمان الحفاظ على عدد معقول من الأبناء الأحياء.

جيم- دور المرأة في استراتيجيات السياسة السكانية

تتسم السياسات الحكومية الموجهة الى خفض معدلات الزيادة السكانية بالتركيز على تنظيم الأسرة كوسيلة لخفض معدلات المواليد. ومن هذا المنطلق تتركز الاستراتيجيات والبرامج على زيادة معدلات استخدام وسائل منع الحمل. فتكون المرأة هي المستهدفة الأساسية حتى تستخدم الوسائل كحل لمشاكل الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويغيب في هذا التصور اهمية تنظيم الأسرة للمرأة نفسها ودورها فيه لضمان صحتها وسلامة نفسيتها وبالتالي صحة أسرتها. ففي رحاب تنظيم الأسرة كحل للمشاكل القومية تكون المرأة مستهدفة كوسيلة ولاتكون مستهدفة لذاتها كغاية.

وسياسات مصر السكانية منذ الستينات سارت في نفس هذا المضمار. واستهدفت زيادة استخدام المرأة لوسائل منع الحمل كوسيلة لخفض معدلات المواليد والحد من التضخم السكاني. فنشطت انشطة الاعلام والتعليم والاتصال لرفع الوعي حيال آثار الزيادة السكانية على المجتمع ككل وعلى الأفراد بهدف الاقناع بأهمية تنظيم الأسرة. وقد ادخلت أخيرا في هذه الاستراتيجيات إشارة الى آثار الانجاب غير المنظم على صحة الأم والطفل.

وفي تقييم أداء مقدمي خدمة تنظيم الأسرة وفي تقدير حوافز الأداء، تحسب حوافز العاملين على أساس عدد المستخدمات الجدد وأعداد من ركّبن لوالب. أما صحة المرأة وسلامتها واطمئنانها واستقرارها النفسي واستمرارها في الممارسة، فكلها أمور غير واردة في الأذهان وغير مقدرة في حساب حوافز الأداء. فكانت الخدمات المقدمة للمرأة مبتورة وغير متكاملة لم تحط بثقتها او بمشاركتها بالقدر المطلوب حتى تزيد فرص مشاركتها في تنمية المجتمع.

هذا بالاضافة الى انه في خلال كل هذه السنوات زاد وتناقص حماس القائمين بتخطيط وتنفيذ هذه الأنشطة حسب زيادة وفتور تهديدات رؤساء الجمهورية

بفداحة المشكلة السكانية بالنسبة لمجهودات الدولة التنموية وقلل هذا الوضع من جدية المجهودات، ومن ذلك جدية الاقتناع بها وبأهميتها لصحة الأسرة.

ثالثا- أثر هذه المجهودات على المرأة المصرية

ألف- استخدام وسائل منع الحمل

بغض النظر عن كل المجهودات الحكومية والأهلية والخاصة في مجال تنظيم الأسرة، فإن نسبة ممارسة تنظيم الأسرة بين الإناث المتزوجات وفي سن الحمل فقد زادت من ٣ر٣٠ في المائة في عام ١٩٨٤ الى ٦ر٣٧ في المائة في عام ١٩٨٨ بزيادة قدرها ٣ر٧ في المائة في أربع سنوات[١] وتعتبر هذه الزيادة نسبة متواضعة اذا قورنت بإهمية المشكلة بالنسبة لصحة المجتمع وصحة الأفراد، كما تعتبر زيادة متواضعة اذا قورنت بالمجهودات والمبالغ الموجهة لمقابلة هذا التحدي.

هذا مع العلم بأن نسبة من سمعن عن وسيلة واحدة على الأقل من الوسائل الحديثة لمنع الحمل قد زادت من ٤ر٨٥ في المائة في عام ١٩٨٤ الى ٩٨ في المائة في عام ١٩٨٨[٢]. أي أن أغلب السيدات المتزوجات المصريات قد سمعن عن تنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل مما يدل على فجوة كبيرة بين المعرفة والممارسة.

ومن المعروف ان الشعب المصري وخصوصا بالريف والمناطق الحضرية الشعبية يحبذ الأسرة الكبيرة الى حد ما لعوامل مختلفة. ولكن دلت المسوحات ان نسبة لايستهان بها من السيدات المتزوجات في سن الحمل لايرغبن في الانجاب، ومع ذلك لا يستخدمن أية وسيلة لمنع الحمل. وقد زادت هذه النسبة من ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٤ الى ٣٤ في المائة في عام ١٩٨٨، منهن ٩ر٢٩ في المائة لا يرغبن في الانجاب و ٦ر٣ في المائة لا يرغبن حاليا في الانجاب[٣] وهذا يدل على الفجوة بين الحاجة والممارسة. وتزداد هذه الفجوة بين المجتمعات التي تقل بها معدلات الاستخدام لوسائل منع الحمل كما تزداد كلما زاد عمر السيدات وقل مستوى التعليم.

---

(١) Egypt National and Population Council and Westinghouse, Egypt Demographic and healt Survey 1988, Preliminary report, 1989.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

ومن الأسباب الرئيسية التي تؤدي الى هذه الفجوة التخوف من الآثار الجانبية لاستخدام الوسائل. والقليل من هذه المخاوف تمثل مخاوف حقيقية ولكن إغلبها نتيجة تفشي الاشاعات والمعلومات غير الصحيحة عن الآثار الصحية للوسائل المختلفة وفشل القائمين على تقديم خدمات تنظيم الأسرة في التصدي لهذه الاشاعات او لتصحيح المعلومات. بل ان بعض مقدمي الخدمة الصحية انفسهم يروّجون بعض الآراء غير السليمة والتي تزيد من المخاوف من استخدام الوسائل(١).

وهذا لا يعني انه ليس لوسائل منع الحمل آثار جانبية. فقد اخترعت هذه الوسائل وراجت في مجتمعات تفوق بمراحل صحة المرأة فيها عن صحة المرأة في المجتمعات الفقيرة. والمرأة المصرية وخصوصا في المجتمعات محدودة الدخل تعاني من نقص في التغذية ومن أمراض الكبد والكلى، كما تعاني من أمراض نسائية مرتبطة بكثرة الحمل والولادة بدون اشراف طبي سليم. كما تقوم المرأة بمسؤوليات منزلية مجهدة جسديا مما يزيد من وطأة الآثار الجانبية للوسائل عليهن وعلى صحتهن وخصوصا في غياب المتابعة السليمة والمشورة من الجهاز الطبي للمستخدمات.

وتؤدي هذه الأوضاع الى معدلات مرتفعة من الانقطاع عن استخدام الوسائل، ففي مسح قومي اجري في ١٩٨٨، دلت النتائج على ان ٦٥ في المائة من السيدات اللائي سبق لهن استخدام حبوب منع الحمل كن لا يستخدمنها في وقت البحث وكذلك ٣٧ في المائة ممن ركبن اللولب و ٧٢ في المائة ممن استخدمن العازل الطبي و ٩٧ في المائة ممن استخدمن الأقراص الفوارة. ومن الأسباب الرئيسية التي ذكرتها المنقطعات عن استخدام وسائل منع الحمل ضعف الصحة العامة من حبوب منع الحمل، النزيف الناتج من اللولب والآثار الصحية الجانبية الأخرى للوسائل، وفشل الوسيلة المستخدمة وحدوث الحمل(٢).

باء - مخاطر الحمل والولادة

دلت الابحاث على تأثير معدلات الانجاب العالية على صحة الأم والطفل، فحالات الولادات المتعددة والمتكررة وقصر الفترة بين حمل وآخر والحمل في اعمار

---

(١) سباك، التقرير النهائي: بحث قياسي وتقييم أثر الأنشطة الاعلامية لمركز الاعلام والتعليم والاتصال، تقرير غير منشور، ١٩٨٨.

(٢) المصدر السابق.

معرضة للخطر وهي ماقبل سن العشرين ومافوق سن الخامسة والثلاثين كلها تسبب مخاطر صحية بالنسبة للأم وتزيد من مضاعفات الحمل والولادة كالنزيف وتسممات الحمل وحمى النفاس وفقر الدم والالتهابات في عنق الرحم وسرطان عنق الرحم وأمراض الروماتيزم والسكر(١). وتضاعف من هذه المخاطر الاستعانة بالقابلة التقليدية (الداية) في أكثر من ٦٠ في المائة من الولادات وعدم الالتزام بالكشف الطبي أثناء الحمل لتحديد حالات الحمل التي تزيد بها المخاطر الصحية وللمتابعة الصحية السليمة للحمل وأثناء الولادة وبعد الولادة. وقد دلت نتائج المسح الديمغرافي والصحي لسنة ١٩٨٨ أن من كل الولادات التي حدثت للأمهات بعينة البحث في آخر خمس سنوات قبل إجراء البحث فإن ١٣ر٨ في المائة فقط حصلن على كشف طبي منتظم أثناء الحمل وتقل هذه النسبة كثيرا بالريف، اذ تصل الى ٤ر٨ في المائة فقط. كما ان ١١ في المائة فقط من هذه الولادات حصلت الأم فيها على حقنة التيتانوس للوقاية. كما دلت النتائج على ان نسبة اكبر من امهات الحضر تلدن بمساعدة طبيب او ممرضة او مولدة مدربة وتصل هذه النسبة الى ٥٦ر٤ في المائة بينما تلد أكثر من ٨٠ في المائة من امهات الريف من غير مساعدة خدمة صحية مدربة (أنظر الجدول ١١) وكلما قل مستوى تعليم الأم كلما قل تعرضها للخدمة الصحية السليمة أثناء الحمل والولادة(٢).

وتتفاوت التقديرات لمعدلات وفيات الامهات ولكنها تعتبر عالية اذا ما قورنت بالمقاييس العالمية. فبينما تشير التقديرات الرسمية الى أن ٨٧ أم تتوفى في كل مائة الف ولادة، الا أن نتائج الابحاث الميدانية تتفاوت من ٤٧١ وفاة في كل مائة الف ولادة في مدينة سوهاج الى ١٩٠ لكل مائة الف ولادة في ريف المنوفية. ويدل هذا التفاوت في التقديرات على أن هذه الظاهرة لم تأخذ حظها في الدراسة والاهتمام مع أنها مخاطر حقيقية تقابل المرأة في دورها الانجابي.

بالاضافة الى كل ذلك، تتعرض الأم للمخاطر الصحية بالنسبة لجنينها وطفلها، اذ ان الانجاب العالي يزيد نسبة فقد الأجنة التلقائي ووفيات الأطفال الرضع حديثي الولادة والابتسار وضعف النمو والتشوهات الخلقية وكذلك النقص في معدل الذكاء(٣). ودلت الأبحاث على أن وفيات الرضع تزيد احتمال حدوثها بزيادة عمر الأم

---

(١) عمران عبد الرحيم، سكان العالم العربي، حاضرا ومستقبلا، (نيويورك)، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ١٩٨٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

الأم عن ٣٥ سنة وبنقص الفترة بين حمل وآخر عن ٣٠ شهرا وبزيادة رقم الطفل بالأسرة عن الطفل الرابع(١، ٢).

وتتعرض نسبة كبيرة من الأمهات لسوء التغذية ولأمراض فقر الدم وذلك لأسباب عديدة منها الدخل المحدود وزيادة عدد أفراد الأسرة لارتفاع الانجاب مما يؤدي الى عدم كفاية المواد الغذائية لأفراد العائلة ذات الدخل المحدود، وسوء توزيع الغذاء بين افراد الأسرة، اذ عادة ما تتناول الأم ما تبقى من الطعام بعد كفاية حاجة باقي افراد الأسرة، ونقص الالمام بأصول التغذية السليمة، والزواج المبكر للفتيات مما يضاعف من فرص حدوث الحمل في سن مبكر وتتعرض الأم صغيرة السن والجنين الى نقص التغذية كما ان كثرة الحمل والرضاعة يعرض الأم لزيادة احتمالات سوء التغذية.

وقد دلت نتائج المسح القومي للتغذية في ١٩٧٨ أن حوالي ٢٨ في المائة من عينة السيدات كانت نسبة الهيموجلوبين في الدم اقل من ١٢ في المائة أي حالات فقر دم (الجدول ١٢)، وزادت هذه النسب بالمناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية كما تزيد هذه النسب بين الحوامل والمرضعات عن غير الحوامل(٣).

جيم- مخاطر الحياة الزوجية

يضاف على عبء الحمل والولادة والرضاعة للمرأة المصرية وعبء رعاية وتنشئة اطفالها الأحياء وعبء المحافظة على مكانة الأسرة بالمجتمع عبء ثقيل هو عبء الحفاظ على الزوج. ومن مقومات هذا العبء قلة شكوى الزوجة. فمن وجهة نظر الزوج المصري ان الأسرة السعيدة هي الأسرة التي تتمكن فيها الزوجة بالقيام بجميع مسؤولياتها الأسرية خير قيام بغض النظر عن كمية او نوعية الامكانيات المتاحة التي توضع تحت تصرفها. فاذا فشلت في هذا الدور كان مصيرها الطلاق او الزواج عليها من امرأة اخرى تشاركها في هذه الامكانيات المحدودة أصلا.

---

(١) CAPMAS, The Egyptian fertility Survey 1980: Fertility and family planning, vol. II, WFS/ISI, 1983.

(٢) Sarah Loza, Infant mortality in Egypt "CDC Research Monographs Series No. 13, (Cairo, Cario Demographic Centre, 1984).

(٣) المصدر السابق.

وفي حالة الطلاق او وفاة الزوج تقع مسؤوليات الأسرة جميعها على عاتق الأم. وهذا العبء تنوء به ١٤ في المائة من الإناث كما هو موضح في الجدول ١٣. وكثيرا ما تضطر المرأة الى الخروج الى العمل حتى تتمكن من إعالة اسرتها في حالة فقدان الزوج.

رابعا- اقتراحات لزيادة مشاركة المرأة المصرية في مجهودات تنظيم الأسرة

إن النجاح الذي حققته سياسات واستراتيجيات وبرامج الدولة لخفض معدلات الزيادة السكانية يعتبر نجاحا محدودا ومتواضعا. كما أن مشاركة المرأة فيه كانت محدودة سواء في التخطيط او التنفيذ او حتى في الطلب على خدمات تنظيم الأسرة المقدمة بالمراكز والعيادات والوحدات الصحية.

فالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والقيم والعادات المتوارثة تزيد من قيمة الأسر الكبيرة على حساب صحة الأم وسلامتها. ولكن كثيرا من الأمهات اللائي قد تعبن من وطأة الانجاب وأعباء الأطفال لايجدن مخرجاً من هذا القدر حتى في حالة وجود اماكن لبيع او توزيع وسائل منع الحمل بالقرب من مساكنهم.

فنوعية الخدمة التي تنظر الى المرأة المستهدفة كوسيلة عادة ماتكون خدمة ناقصة وغير متكاملة. فالمرأة المستهدفة تعطى أشرطة حبوب منع الحمل دون ان يشرح لها طريقة الاستخدام السليم واحتمالات حدوث بعض الأعراض الجانبية عند أول الاستخدام او احتمالات حدوث أعراض جانبية بعد مرور مدة من الاستخدام. والمرأة المستهدفة يتم تركيب اللولب لها من أطباء قد يكونون غير مدربين التدريب الجيد على تركيب اللوالب وعادة بدون كشف نسائي مسبق للتأكد من ان صحتها مناسبة لتركيب اللولب. ويؤثر ذلك على ثقة المرأة في مقدمي الخدمة، اذ انها لا تشعر ان سلامتها وصحتها تؤخذ في الحسبان. فسلبية المعاملة تؤدي الى سلبية المشاعر.

لذلك يجب ان تأخذ المرأة دورها الطبيعي في الخدمات الطبية المقدمة لتصبح صحتها غاية في حد ذاتها لا كوسيلة قد يستهان بها لحل مشاكل الدولة. فكما يوجد الآن برنامج قومي لحماية صحة الطفل، فالمرأة بحاجة الى برنامج قومي لحماية وسلامة أمومتها. فمراكز الأمومة والطفولة لا تعطي الأمومة القدر الكافي من الرعاية أثناء الحمل والولادة وبعد الولادة، ومن ضمن الرعاية الصحية المتكاملة تدخل خدمات تنظيم الأسرة. ويجب الا تقتصر الخدمات على توفير

الوسائل المختلفة لمنع الحمل فقط - مع اهمية ذلك حتى تتمكن الأم من اختيار ماينا سبها ويناسب ظروفها - ولكن يجب ايضا توفير الكشف الطبي والنسائي الدقيق والتوجيه السليم والارشاد بالمعلومات الصحيحة العلمية والمتابعة المستمرة لتغير الوسيلة المستخدمة في حالة عدم مناسبتها.

كما يتحتم زيادة نسبة الإناث العاملات في مجال صحة الأمومة وخصوصا الطبيبات، لأن التقاليد والقيم كثيرا ما تحول دون لجوء المرأة للأطباء الذكور للكشف عليهن او اعطائهن المشورة المطلوبة.

ويجب توجيه الاتصال الشخصي والجماهيري لزيادة معرفة الجمهور وفهمه للآثار السلبية للحمل المبكر والمتأخر والحمل المتكرر على صحة الأم والطفل. ويتم زيادة وعي ومعرفة الجمهور للعناصر التي تكفل سلامة وصحة الأم أثناء الحمل والولادة وما بعد الولادة، لأن الجهل بهذه الأمور لا يعطي المرأة فرصة حرية اختيار ما هو في صالحها وصالح اسرتها. والمرأة تحتاج الى زيادة معلوماتها عن وسائل منع الحمل الحديثة. وتشمل هذه المعلومات المعرفة بالأنواع المختلفة لوسائل منع الحمل ودرجة فاعلية كل نوع والحالات التي لا ينصح فيها باستخدام كل وسيلة، والآثار الجانبية المتوقعة والطريقة السليمة للاستخدام. وهذه البيانات والمعلومات السليمة ستزيد من فرص الاختيار بين الوسائل المختلفة مما هو أنسب استعمالا لكل مستخدم، وكذلك ستقلل من أثر الشائعات والخرافات المنتشرة حول الوسائل. فان عرض الحقائق بدقة يزيد من الاطمئنان في حالة ممارسة منع الحمل.

كذلك يجب توجيه وسائل الاتصال الشخصي والجماهيري الى توضيح موقف الدين تجاه تنظيم الأسرة ومنع الحمل. فلا يكفي إعلان اذا ما كان منع الحمل حراما أم حلالا. المهم هنا توضيح الخط الرفيع بين الايمان المطلق بقدرة الله ومشيئته وبين مسؤولية القوم نحو ذويهم ونحو أنفسهم. فكثيرا من السيدات او ازواجهن لا يقبلون على استخدام الوسائل الحديثة لمنع الحمل خوفا من ان يكون في هذا معصية لله عز وجل أو اعلانا لضعف ايمانهم بقدرته على توفير الرزق. فهم في حاجة الى معرفة مسؤولياتهم الدينية تجاه أبنائهم.

فاذا توافرت للمرأة الخدمة المطلوبة والمعلومات والمعرفة اللازمة زادت مشاركتها الفعلية بالقرار الواعي الحر سواء باستخدام وسائل منع الحمل او عدم استخدامها، مما يحقق لها فرص حياة أفضل وأسلم لصحتها وصحة أسرتها.

وهذه المقترحات مطلوبة لزيادة المشاركة الواعية للمرأة على المـــدى القريب، اما على المدى البعيد، فان الاهتمام بتعليم المرأة من أقوى الأسلحة التـــي تزيد من مشاركة المرأة في المجتمع. فدرجة تعليم المرأة كمتغير له علاقة بجميـــع المتغيرات المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد دلت نتائـــج الدراسة التي قام بها البنك الدولي عن تنمية القوة البشرية بمصر في عـــام ١٩٨١ بأن الاستثمار في تعليم الاناث له عائد على الدولة أكثر من الاستثمار في استصـلاح الأراضي لزيادة انتاج الطعام، فلو صرفت تكلفة استصلاح فدان لاطعام من ٢٫٥ الى ٥ أفراد على إعطاء ٣٫٣ فتاة التعليم المتوسط للاعدادي، فهذا سوف يؤثر في خفـــض معدل انجاب كل واحدة في حدود طفل في المتوسط.

الملحـق رقم ١

المراجـــع

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والاسكان لعـام ١٩٧٦، ١٩٧٦.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنـــوي ١٩٥٢-١٩٨٧، ١٩٨٨، مكتب مستشاري التحليل والتخطيط الاجتماعي.

سباك، التقرير النهائي للدراسة الاستطلاعية التمهيدية لبحث أهمية الطفل فـــي الأسرة المصرية، بحث غير منشور مقدم الى جهاز تنظيم الأسرة والسكان، ١٩٨٣.

سباك، ملخص لأهم نتائج البحوث الخاصة بتنظيم الأسرة، تقرير غير منشور مقـــدم لمركز الاعلام والتعليم والاتصال بالهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٧.

سباك، التقرير النهائي: بحث قياس وتقييم أثر الأنشطة الاعلامية لمركز الاعـــلام والتعليم والاتصال، تقرير غير منشور، ١٩٨٨.

عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا، نيويورك، صندوق الأمـــم المتحدة للأنشطة السكانية، ١٩٨٨.

المجلس القومي لسكان، السياسة القومية للسكان، ١٩٨٦.

CAPMAS, The Egyptian fertility survey 1980: Fertility and family planning, vol. II, WFS/ISI, 1983.

CAPMAS & UNICEF, The state of Egyptian children, 1988.

Committee on Population & Demography, The estimation of recent trends in fertility & mortality in Egypt, Report No. 9, Washington, National Academy Press, 1982.

Egypt National Population Council & Westinghouse, Egypt demographic & health survey 1988: Preliminary report, 1990.

EL-Kady, Adel and others, Maternal montality in Giza, Egypt, National Population Council, 1989.

EL-Kady, Adel and others, Dayas' practices & maternal mortality in Giza, Egypt, NPC/SPAAC. 1989.

El-Mouelhy, Mawaheb, Maternal mortality in Egypt, Unpublished report, 1987.

Fortney, J.A., and others., "Maternal mortality in and Indonesia & Egypt". International journal of gynecology and obstetrics, 261-21-32, 1988.

Gadalla, Saad, Is There Hope?, Cairo, American University in Cairo Press, 1978.

Gillespie, Duff, et al., Egypt population assessment, A report prepared for USAID/Cairo, 1989.

Kane, T. and others., Measurement & magnitude of maternal mortality: The case of Egypt, (Manuscript) Family Health International, 1987.

Loza, Sarah and others, Infant Mortality in Egypt, CDC Research monographs series, No. 13, Cairo, (Cairo Demographic Centre, 1984).

Loza, Sarah, Work & Family in Egypt, Unpublished paper presented to Ford Foundation, 1988.

Sayed, H.A., and others, Fertility & family planning in Egypt 1984, ENPC/Westinghouse, 1985.

World Bank, Some issues in population & human resource development in Egypt, Report No. 3175-EGT, 1981.

Zariq, Huda, A Look at Women's Reproductive Health in the Arab Countries, Paper presented at the regional conference on Safe Motherhood, Amman, Jordan 24-26 Sept, 1988.

الملحق رقم ٢

الجـداول

الجدول ١- تطور حجم سكان مصر منذ عام ١٨٩٧ الى عام ١٩٨٦

سنة التعـداد	عدد السكان (بالألـف)
١٨٩٧	٩ ٦٦٩
١٩٠٧	١١ ١٩٠
١٩١٧	١٢ ٧١٨
١٩٢٧	١٤ ١٧٨
١٩٣٧	١٥ ٩٢١
١٩٤٧	١٨ ٩٦٧
١٩٦٠	٢٥ ٩٨٤
١٩٧٦	٣٦ ٦٢٧
١٩٨٦(١)	٤٨ ٢٠٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنـوي ١٩٥٢-١٩٨٧، (القاهرة، ١٩٨٨).

(١) من واقع النتائج الأولية للتعداد لعام ١٩٨٦ ولايشمل المصريين فـي الخارج.

الجدول ٢- تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية السنوات ١٩٥٢-١٩٨٧

السنـة	معدل المواليد في الألف	معدل الوفيات في الألـف	الزيادة الطبيعيـة في الألـف
١٩٥٢	٤٥ر٢	١٧ر٨	٢٧ر٤
١٩٦٠	٤٢ر٩	١٦ر٩	٢٦ر٠
١٩٦٦	٤٠ر٩	١٥ر٨	٢٥ر١
١٩٧٦	٣٦ر٦	١١ر٨	٢٤ر٨
١٩٨٦	٣٧ر٦	٩ر٤	٢٨ر٢
١٩٨٧	٣٧ر٨	٨ر٦	٢٩ر٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنـوي ١٩٥٢-١٩٨٧، ١٩٨٨، ص. ٣٦.

الجدول ٣- التوزيع النسبي للسكان حسب فئات العمر
في سنة ١٩٦٠وسنة ١٩٨٦

الفئـــات العمريـــة	سنـــة ١٩٦٠	سنـــة ١٩٧٦	سنـــة ١٩٨٦
أقل من ٦ سنوات	١٨ر٩	١٧ر٣	١٩ر٢
من ٦ - اقل من ١٢ سنة	١٦ر٦	١٤ر٤	١٤ر٩
من ١٢ - اقل من ٦٥ سنة	٦١ر٠	٦٤ر٧	٦٣ر٠
من ٦٥ وأكثـــر	٣ر٥	٣ر٦	٢ر٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء واليونيسيف، وضع الأطفـــال المصريين، ١٩٨٨، ص. ١٦.

الجدول ٤- نسبة المشتركين في القوى العاملة من الذكور والإناث
٦ سنوات وأكثر في السنوات ١٩٦٠ و ١٩٧٦ و ١٩٨٦

السنـــة	ذكـــور	إنـــاث	جملـــة
١٩٦٠	٥٥ر١	٤ر٨	٣٠ر١
١٩٧٦	٥٣ر٦	٥ر٥	٣٠ر٠
١٩٨٦	٤٧ر٠	٨ر٩	٢٨ر٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء واليونيسيف، وضع الأطفـــال المصريين، ١٩٨٨، ص. ١٦.

الجدول ٥- التوزيع النسبي لقوة العمل حسب النوع بين ريف وحضر
مصر في عام ١٩٨٦

	يعمـــــل		لا يعمـــــل	
	ذكـور	إنـاث	ذكـور	إنـاث
حضـــر	٨٩ر١	٦٥ر٢	١٠ر٩	٣٤ر٨
ريـــف	٩٠ر٧	٤٩ر٦	٩ر٣	٥٠ر٤
جملـــة	٩٠ر٠	٥٩ر٤	١٠ر٠	٤٠ر٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٨، ص. ٣٤.

الجدول ٦- التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية لمن هم ١٠ سنوات فأكثر من الذكور والإناث حسب تعداد ١٩٦٠-١٩٧٦-١٩٨٦

	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
أمـــــي			
ذكـور	٥٦ر٩	٤٢ر٦	٣٧ر٨
إنـاث	٨٤ر٠	٧٢ر٥	٦١ر٨
يقرأ ويكتب			
ذكـور	٣٢ر٦	٢٨ر٥	٣٠ر٤
إنـاث	١٢ر٤	١٣ر١	١٨ر٠
مؤهل أقل من جامعي			
ذكـور	٩ر٠	٢٥ر٦	٢٦ر٠
إنـاث	٣ر٤	١٣ر٤	١٧ر٤
مؤهل جامعي أو أعلى			
ذكـور	١ر٥	٣ر٣	٥ر٨
إنـاث	٠ر٢	١ر٠	٢ر٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء واليونيسيف، ١٩٨٨، ص. ٢٤.

الجدول ٧- التوزيع النسبي لعدد الطلبة والطالبات في مراحل التعليم المختلفة العامة والأزهرية عام ١٩٨٧/١٩٨٦

المرحلة التعليميـــــة	طلبـــة	طالبـــات	المجموع
المرحلة الابتدائية	٥٦ر٣	٤٣ر٧	١٠٠
المرحلة الاعدادية	٥٩ر٧	٤٠ر٣	١٠٠
المرحلة الثانويـــة	٦٢ر٣	٣٦ر٧	١٠٠
المرحلة الجامعيـة	٦٦ر٣	٣٣ر٣	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٨، ص. ١٩١.

الجدول ٨- متوسط عدد الساعات في اليوم حسب نوع بعض الأنشطة للوالدين والأبناء الإناث والذكور لبعض أسر البحث في المناطق الشعبية والمناطق الريفيـــة

النشاط والقائمـــون به	المناطـق الشعبيـة رقـم الأســـرة ١	٢	٣	ريـف وجه قبلي رقـم الأســرة ٤	٥	ريف وجه بحري رقـم الأســرة ٦	٧
	عدد أفراد الاسرة (٧)	(٤)	(٥)	أفراد الاسرة (٧)	(١١)	أفراد الاسرة (٦)	(٧)
١- خدمات منزلية							
الـزوج	١ر٥	٠ر٣	١ر٦	١ر٥	-	٠ر١	-
الزوجة	٢ر٣	١٠ر٢	٩ر١	٨ر٨	٣ر٢	٨ر٢	٤ر٩
أبناء إناث	٢ر٩	-	٢ر٥	٦ر٩	١٤ر٨	٥ر٨	١١ر٥
أبناء ذكور	-	-	-	-	٠ر٨	٠ر١	-
المجموع	١٣ر٠	١٠ر٥	١٤ر٥	١٧ر٢	١٨ر٨	١٤ر٢	١٦ر٤
٢- العناية بالأطفال							
الـزوج	٠ر٢	١ر٤	٠ر٥	٠ر٥	-	-	٠ر٣
الزوجة	١ر٢	١ر٣	٢ر٠	٢ر٠	٠ر٦	٠ر٣	٢ر٤
أبناء إناث	٠ر٠٤	-	-	١ر٨	٢ر٠	-	٠ر٥
أبناء ذكور	-	٠ر٣	-	-	-	-	-
المجموع	١ر٤٤	٣ر٠	٢ر٥	٤ر٣	٢ر٦	٠ر٣	٣ر٢
٣- الأعمال الاقتصادية							
الـزوج	١ر٦	٦ر١	٨ر٧	٥ر٠	٧ر٢	٩ر٦	١٣ر٨
الزوجة	٠ر٥	١ر٠	-	٠ر٣	-	١ر٩	-
أبناء إناث	١٢ر٠	-	-	٦ر٩	٢٩ر٠	٢٥ر٩	١١ر٥
أبناء ذكور	١١ر٦	-	-	٠ر٣	٣٩ر٨	١٢ر٥	٣ر٨
المجموع	٣٠ر٢	٦ر٢	٨ر٧	١٢ر٥	٧٦ر٠	٣٨ر٤	٢٩ر١

المصدر: سباك، الدراسة الاستطلاعية التمهيدية لبحث أهمية الطفل في الأســـرة المصرية، ١٩٨٣، ص.ص. ٣١ و ٣٧.

الجدول ٩- التوزيع النسبي للحالة العملية للإناث والذكورمن ٦-١٩ سنة حسب الفئة العمرية في عام ١٩٧٦

الحالة العمليـــة	٦-٩ ذكور	٦-٩ إناث	١٠-١١ ذكور	١٠-١١ إناث	١٢-١٤ ذكور	١٢-١٤ إناث	١٥-١٩ ذكور	١٥-١٩ إناث
عاملون	١٣ر٣	١ر٨	١٩ر٤	٢ر٦	٢٩ر٠	٣ر٢	٤٥ر٧	٣ر٥
عاطلون	٧ر٥	٧ر٧	٤ر٣	٢ر٧	٥ر١	٢ر٤	٤ر١	١ر٥
طلبة في المدارس	٧٤ر٣	٥٥ر٩	٧٣ر١	٥٠ر٩	٦٢ر٨	٤٠ر٩	٤٥ر٥	٢٧ر١
اعمال منزلية	-	٣٤ر٤	-	٤٣ر٧	-	٥٣ر٤	-	٦٧ر٧
لايرغب وغير قادر على العمل	٤ر٩	-	٣ر٣	١ر٠	٣ر٢	١ر٠	٤ر٣	١ر٠
غير مبيـــن	-	-	-	-	-	-	٠ر٣	-
الجملة المئوية	١٠٠	٩٩ر٨	١٠٠ر١	١٠٠	١٠٠ر١	١٠٠	٩٩ر٩	٩٩ر٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الجدول ٨، ١٩٧٨، ص. ٣٧.

الجدول ١٠- المعدل العام للانجاب العمري والانجاب الكلي بين الفترتين ١٩٧٥-١٩٨٠ و ١٩٨٤-١٩٨٨ ونسب التغيير

السنـــــن	المعدل العام للانجاب العمري ١٩٧٥-١٩٨٥	المعدل العام للانجاب العمري ١٩٨٣-١٩٨٨	نسبة النقص
١٥-١٩	٩٩	٩١	٨ر١
٢٠-٢٤	٢٥٦	٢٤٤	٤ر٧
٢٥-٢٩	٢٨٥	٢٥٤	١٠ر٩
٣٠-٣٤	٢١٧	١٩٨	٨ر٨
٣٥-٣٩	١٣٠	١١٩	٨ر٥
٤٠-٤٤	٤٨	٤٤	٨ر٣
٤٥-٤٩	١٦	٥	٦٨ر٨
معدل الانجاب الكلي	٥ر٢٧	٤ر٧٥	٩ر٩

المصدر: المجلس القومي للسكان، ١٩٨٩، ص. ١٠.

الجدول ١١- التوزيع النسبي للولادات ما بين ١٩٨٤-١٩٨٨ حسب
بعض مؤشرات العناية أثناء الحمل والولادة
من المسح الديمغرافي الصحي عام ١٩٨٨

	الحضر	الريف	الجملة
حصلن على كشف منتظم أثناء الحمل	٢٧ر٠	٤ر٨	١٣ر٨
حصلن على حقنة التتانوس أثناء الحمل	١٢ر٧	١٠ر٦	١١ر٥
ولدن بواسطة طبيب أو ممرضة	٥٦ر٤	١٨ر٨	٣٣ر٩
ولدن في مستشفى أو مستوصف	٣٩ر٧	١٠ر٦	٢٢ر٣

المصدر: المجلس القومي للسكان، ١٩٨٩، ص. ٣٤.

الجدول ١٢- توزيع عينة من الأمهات حسب نسب الهيمولوجين من المسح
القومي للتغذية في ١٩٧٨ حسب التوزيع الجغرافي

المنطقة الجغرافية	كمية الهيموجلوبين بالدم	
	أقل من ١٢ جرام	١٢ جرام فأكثر
	٪	٪
ريف وجه بحري	٢٩ر٨	٧٠ر٢
ريف وجه قبلي	٢٤ر٣	٧٥ر٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء واليونيسيف، ١٩٨٨، ص. ٨٤.

الجدول ١٣- التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة الزواجية في حضر وريف مصر عامي ١٩٧٦-١٩٨٦

	١٩٧٦			٩٨٨		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
لم يتزوج أبدا						
ذكور	٣٥ر٦	٢٦ر١	٣٠ر٥	٣٥ر٣	٢٩ر١	٣٢ر١
إناث	٢٧ر١	١٦ر٦	٢١ر١	٢٤ر٤	١٦ر٢	٢٠ر٠
متزوج						
ذكور	٦٢ر٣	٧١ر٦	٦٧ر٢	٦٢ر٥	٦٩ر١	٦٥ر٩
إناث	٥٩ر٨	٦٥ر٧	٦٣ر٠	٦٣ر٣	٦٨ر٣	٦٦ر٠
مطلق أو أرمل						
ذكور	٢ر١	٢ر٣	٢ر٢	٢ر٢	١ر٨	٢ر٠
إناث	١٣ر١	١٧ر٧	١٥ر٧	١٢ر٣	١٥ر٥	١٤ر٠

المصدر: ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد عام ١٩٧٦، اجمالي الجمهورية، بيانات ١٩٧٦، ص. ١٣٤.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات ١٩٨٦، ١٩٨٨، ص. ٣٢.

(ب) أبعاد وتأثير سياسات التنظيم العائلي على النساء العربيات

دراسة حالة تونس

إعداد

سعاد شاطـر

تونـــس: صورة إحصائيـــة

المجال الديموغرافي

عدد السكان (١٩٨٧): ٠٠٠ ٨٢٠ ٧[١].
نسبة التحضـــر: ٥٦ر٨ في المائة[١].
سكان عاملـــون: حوالي ٠٠٠ ٦٠٠ ٤[١].
معدل المواليد الخام (١٩٨٧): ٢٩ في المائة[١].
معدل الزيادة الطبيعية للسكان (١٩٨٧): ١ر٢ في المائة[١].
معدل الخصوبة الكلية (١٩٨٧): ١٢٠ في المائة[١].

المجـــال الصحـــي

معدل الوفيات الخام (١٩٨٧): ٥ر٦ في المائة[١].
معدل الوفيات عند الأطفال والرضع (١٩٨٧): ٧٠ في المائة[١].
توقع الحياة عند الولادة (١٩٨٧): ٦٥ سنة[١].
عدد الأطباء بالنسبة لألف ساكن (١٩٨٦): ٤١ر٠.
عدد الأسر بالنسبة لألف ساكن ١٩٨٥: ١٦ر٢[٢].
(القطاع العام).

المجال التربوي

نسبة تعليم الأطفال ٦-١٤ سنة (١٩٨٤) ٩ر٧٥ في المائة[٢].

- الذكـــور ٨ر٨٢ في المائة.
- الإنـــاث ٧ر٦٨ في المائة.

نسبة الأمية (عشر سنوات فما فوق) ٢ر٦٤ في المائة[٣].

---

(١) معطيات المعهد القومي للإحصاء.
(٢) نشرة وزارة الصحة ١٩٥٦-١٩٨٦: «ثلاثون سنة في خدمة الصحة».
(٣) إحصاء ١٩٨٤.
(٤) البنك الدولي: «تقرير حول التنمية في العام ١٩٨٧».

المجال الاقتصادي

توزيع السكان حسب القطاعات: قوى عاملة (١٩٨٤)

- القطاع الأول (فلاحة - صناجم) ٦ر٢٦ في المائة.
- القطاع الثاني (صناعات) ٨ر٣٤ في المائة.
- القطاع الثالث (الخدمات) ٣ر٣٣ في المائة.

الانتاج القومي العام بالنسبة لكل شخص (١٩٨٥): ١٩٠ر١ دولار أمريكي.

مقدمـــــة

أبرز إحصاء ١٩٨٤ أن المرأة تمثل أكثر من خمس القوى العاملة في تونـــس (٤ر٢١ في المائة) وأن هذا التطور السريع (١ر٦ في المائة سنة ١٩٦٦) يبرز المكانـة التي أحرزتها المرأة التونسية التي أصبحت تساهم مساهمة فعالة في الحيـــاة الاقتصادية والاجتماعية في بلادها. فكيف نفسر هذا التطور وكيف نستطيع تقييـــم وفرز كل العوامل التي ساهمت في خلق المناخ الملائم لهذا النمو السريع؟

لقد أحرزت النهضة النسائية الحديثة في تونس والتي تستمد فلسفتها مـــن كتاب أمرأتنا في الشريعة والمجتمع الذي أعده الطاهر الحداد سنة ١٩٣٠ للمطالبـة بتحرير المرأة، بعض الانجازات الحاسمة، كان أهمها:

- إقرار قانون الأحوال الشخصية والغاء تعدد الزوجات سنة ١٩٥٦ (أي بعـــد مضي أشهر على الاستقلال)؛

- فتح المدارس والكليات على مصراعيها لتعليم الفتيات تحت نفـــس الظروف ومن خلال نفس البرامج والشهادات وفي غالب الأوقات في نفـس المعاهد؛

- الاقدام على سياسة جريئة في سبيل تنظيم الأسرة منذ سنة ١٩٦٣.

سنحاول في دراستنا هذه تقييم أبعاد وتأثير سياسة التنظيم العائلي علـــى تطور وضع المرأة التونسية وابراز مكانتها الاجتماعية - الاقتصادية. ويجدر بنـــا أن نلاحظ صعوبة تمييز آثار كل العناصر المواكبة التي ساهمت في خلق المنـــاخ الملائم، ولكن كل هذه العوامل تكرس من جوانبها المختلفة نفس السياســـة التحررية، لأن تنظيم الأسرة يساعد المرأة على ممارسة اختياراتها المصيريـــة وتجاوز الحدود الضيقة التي تحيط بها، وتجنيد طاقاتها مع أخيها الرجل في سبيـــل تحقيق تنمية شاملة لمجتمعها ...

وسنحاول حصر الموضوع على أبعاد سياسة الخصوبة، انطلاقا من دراســـة الوضع السكاني وتغييره الهيكلي وتوضيح سياسة التنظيم العائلي في تونس لدراسة تأثيرها على وضع المرأة مع تقديم بعض التوصيات لتدعيم مشاركتها في وضع معالـم السياسة السكانية:

الفصل الأول

دراسة الوضع السكاني وتغييره الهيكلي

ارتفع عدد السكان في تونس من ٢ مليون نسمة الى ٢ر٣ مليون نسمة في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٤٦ وقد تجاوز هذا الارتفاع الثلث خلال خمسة وعشرين عاما وذلك بمعدل نمو وسطي قلما تجاوز ٢ في المائة سنويا.

وتمثل ثلاثينية عهد الاستقلال في الفترة الواقعة ما بين (١٩٥٦ الى ١٩٨٤) والتي تضاعف فيها عدد السكان، منعطفا في الحركة السكانية. ومن الجدير بالذكر أن عدد السكان قد ارتفع من ٣ر٧ ملايين نسمة عام ١٩٥٦ الى ٦ر٩ ملايين نسمة عام ١٩٨٤ أي بمعدل نمو وسطي بلغ ٢ر٣ في المائة بين فترة الأعوام من ١٩٦٦ الى ١٩٧٥ و ٢ر٥ في المائة بين فترة الأعوام ١٩٧٥ الى ١٩٨٤.

تاريخ الاحصاء	عدد السكان	نسبة معدل النمو
٦ آذار/مارس ١٩٢١	٢ ٠٩٣ ٩٣٩	
٢٠ نيسان/ابريل ١٩٢٦	٢ ١٥٩ ٧٠٨	٠ر٨
٢٢ آذار/مارس ١٩٣١	٢ ٤١٠ ٦٩٢	٢ر٢
١٢ آذار/مارس ١٩٣٦	٢ ٦٠٨ ٣١٣	١ر٦
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦	٣ ٢٣٠ ٩٥٢	١ر٩
١ شباط/فبراير ١٩٥٦	٣ ٧٨٣ ١٦٩	١ر٨
٣ أيار/مايو ١٩٦٦	٤ ٥٣٣ ٣٥١	١ر٨
٨ أيار/مايو ١٩٧٥	٥ ٥٨٨ ٢٠٩	٢ر٣
٣٠ آذار/مارس ١٩٨٤	٦ ٩٦٦ ١٧٣	٢ر٥

ألف- <u>الخصائص الديمغرافية للسكان</u>

عكس التطور المعتدل الذي شهده الوضع السكاني قبل الاستقلال نمط النمو الديمغرافي التقليدي لأن نسبة الوفيات المرتفعة كانت تحد من النمو السكاني الطبيعي رغم ارتفاع نسبة الولادات.

هرم الأعمار بالنسبة للاحصائيات السكانية
(١٩٥٦ و ١٩٦٦)

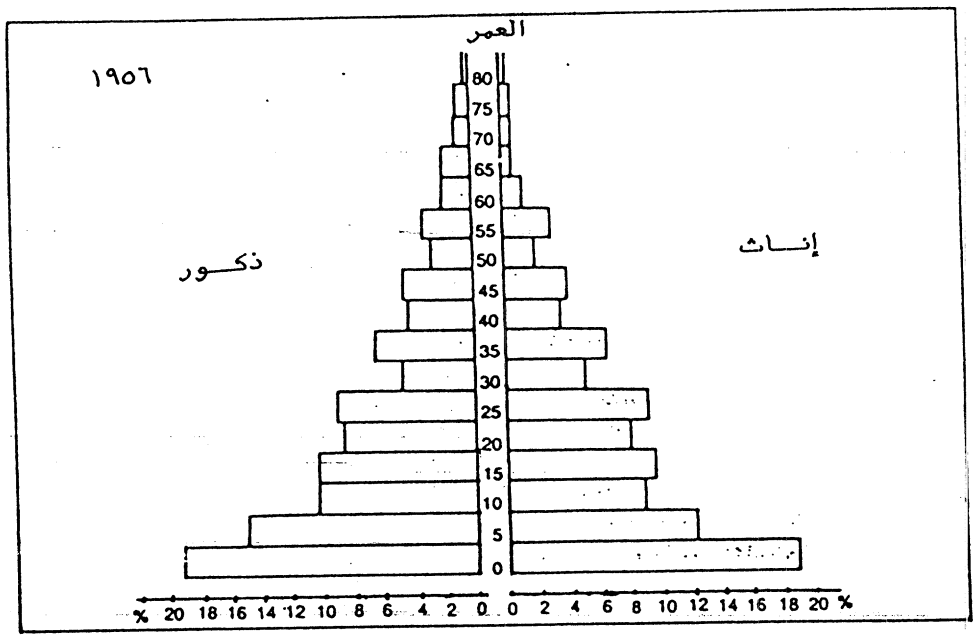

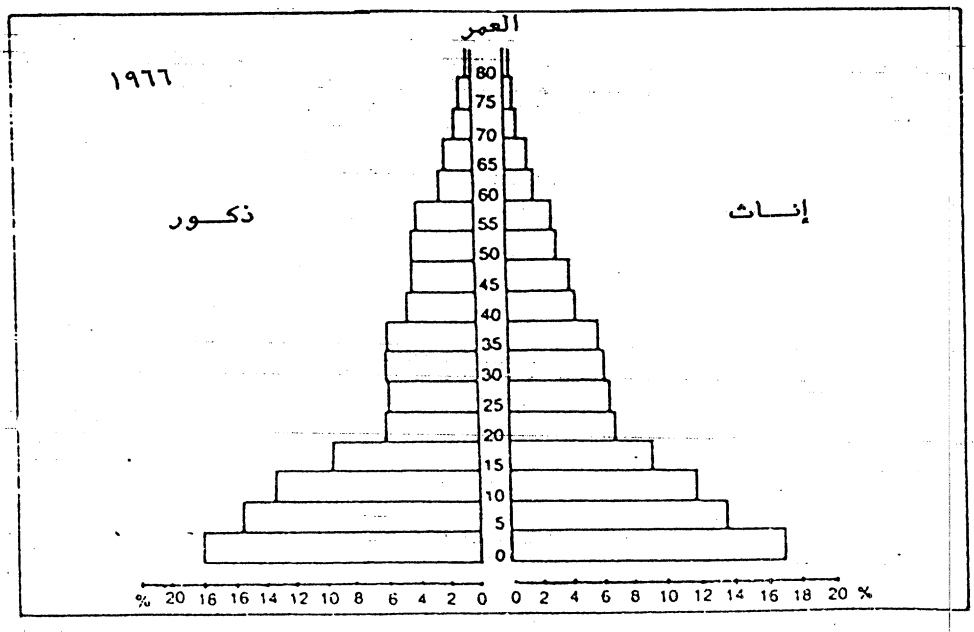

المقياس بالألف	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
معدل المواليد الخام	٤٥ر١	٣٦ر٠	٣٤ر٩	٣١ر١
معدل الوفيات الخام	١٥ر٣	٩ر٩	٧ر٧	٦ر٦
معدل النمو الديمغرافي	٢٩ر٨	٢٦ر١	٢٧ر٢	٢٤ر٥

تأثرت معدلات نمو السكان خلال فترة الأعوام ١٩٦٦ الى ١٩٨٤ إذ شهدت إنخفاضا مطردا كان دون شك نتيجة توخي الحكومة التونسية سياسة جريئة في ميدان تحديد النسل. كما تأثرت أيضا بمعدلات الوفيات الخام التي شهدت انخفاضا ملحوظا، إذ انخفضت من ١٥ر٣ في المائة الى ٦ر٦ في المائة في الفترة ذاتها. ويعزى ذلك دون شك الى ارتفاع مستوى الخدمات الصحية فقد انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ١٢٠ في الألف سنة ١٩٦٦ الى ٦٥ في الألف سنة ١٩٨٤.

المقياس بالألف	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
معدل وفيات الأطفال والرضع	١٢٠	٨٤	٨٠	٦٥

كما أثر تطور الخدمات الطبية وتحسن مستوى الحياة على معدل توقع الحياة عند الحياة عند الولادة سواء عند الإناث أو الذكور:

توقع الحياة عند الولادة	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
ذكور	٥٤	٥٨ر٥	٦١	٦٣
إناث	٥٥	٥٩ر٥	٦٢	٦٤

وتعكس دراسة تطور مستويات الخصوبة نتائج سياسة تحديد النسل، لأن معدل الخصوبة الكلية عند المرأة قد شهد انخفاضا كبيرا من ٧ر١ في عام ١٩٦٦ الى ٥ر٨ في عام ١٩٧٧ وبلغ ٤ر٦ في عام ١٩٨٤.

تطور مؤشرات الخصوبة بين الاعوام ١٩٦٦ و ١٩٨٤

السنوات	المعدل الاجمالي للخصوبة (بين ١٥ و ٤٩ سنة)	مؤشر صافي الخصوبة	معدل الانجاب الخـــام
١٩٦٦	٢١٤ر١	٧ر١	٣ر٥
١٩٧٥	١٦٢ر١	٥ر١	٢ر٩
١٩٨٠	١٥٠ر٦	٥ر٤	٢ر٦
١٩٨٤	١٣٧ر٤	٤ر٦	٢ر٣

باء - تطور الهرم السكاني

من الملاحظ أن الهرم السكاني في تونس قد تطور تطوراً بطيئا ما بين فتـــرة الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٨٤.

المؤشـــر	١٩٤٦	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
نسبة السكان دون سن ١٥	٤١ر٥	٤٢ر٥	٤٦ر٤	٤٢ر١	٤٢ر٠	٣٩ر٦٤
نسبة السكان (١٥-٥٩)	٥١ر٨	٥٢ر٤	٤٨ر٢	٥١ر٤	٥١ر٣	٥٣ر٦٨
نسبة السكان (٦٠ سنة فما فوق)	٦ر٧	٥ر١	٥ر٤	٦ر٥	٦ر٧	٦ر٦٨
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يتميز المجتمع السكاني بكونه مجتمعا شابا قاعدته عريضة وذروته ضيقـــة، ولكن بعض التحوّلات طرأت على هذا الهرم. فمن الملاحظ أن قاعدته (الفئـــات السكانية دون سن ١٥) قد اتسعت بشكل تدريجي الى أن بلغت ٤٦ر٤ في المائة مـــن السكان سنة ١٩٦٦، ثم أخذت في الانخفاض خلال فترة الاعوام ١٩٦٦-١٩٨٤ بحيـــث أصبحت القاعدة لا تمثل الا ٣٩ر٦ في المائة، كما أن ذروة الهرم بدأت تتسع انطلاقـا من إحصاء ١٩٥٦ وتبرز هذه المؤشرات بداية تطور جذري للهرم الديمغرافـــي أي بداية الشيخوخة في المجتمع التونسي.

ولكن من الملاحظ رغم ذلك محافظة المجتمع التونسي على سمة الشبـــاب لأن نسبة الشبان دون العشرين تفوق نصف مجموع السكان.

٥٢ر٩ في المائة سنة ١٩٥٦
٥٤ر٥ في المائة سنة ١٩٦٦
٥٣ر٨ في المائة سنة ١٩٧٥
٥١ر١ في المائة سنة ١٩٨٤

كما أن فئة ما دون الأربعين عاما تمثل أكثر من ٤/٣ المجموع:

٨١ر٨ في المائة سنة ١٩٥٦
٧٨ر٩ في المائة سنة ١٩٦٦
٧٨ر٦ في المائة سنة ١٩٧٥
٧٨ر٦ في المائة سنة ١٩٨٤

إن انخفاض الخصوبة في العشرينية الأخيرة قد كان دون شك عامل شيخوخـــة سكانية لأن فئة ما دون الخامسة التي كانت تمثل (١٧ر٩ في المائة سنـــة ١٩٦٦ أصبحت لا تمثل الا ١٤ر٥ في المائة سنة ١٩٨٤ كما انخفضت فئة الأطفال من هم فـــي السن المدرسي (أي من ٥ الى ١٤ سنة) من ٢٧ر٣ في المائة سنة ١٩٦٦ الـــى ٢٥ر١ في المائة سنة ١٩٨٤.

وخلاصة القول فان معدل السن قد ارتفع الى قرابة عشرين عاما (١٩ر٥٣ فـــي المائة) بينما بلغ السن الوسيط ٢٤ر٥٧ في المائة.

	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٤
معدل الســـن	١٦ر٨ في المائة	١٧ر٧ في المائة	١٩ر٥٣ في المائة
السن الوسيط	٢٣ر٢ في المائة	٢٣ر٣ في المائة	٢٤ر٥٧ في المائة

التركيب السكاني حسب فئات السن والجنس للأعوام ١٩٥٦، ١٩٦٦، ١٩٧٥ و١٩٨٤

فئات السن	١٩٥٦			١٩٦٦			١٩٧٥			١٩٨٤		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
أقل من سنة												
١ - ٤	٩ر٦	٩ر٤	١٩ر٠	٩ر١	٨ر٨	١٧ر٩	٨ر١	٧ر٨	١٤ر٠	٧ر٤	٧ر١	١٤ر٥
٥ - ٩	٧ر٥	٧ر١	١٤ر٧	٧ر٧	٧ر٠	١٤ر٧	٧ر٥	٧ر٢	١٤ر٩	٦ر٩	٦ر٥	١٣ر٤
١٠ - ١٤	٥ر١	٤ر٤	٩ر٤	٦ر٦	٦ر٠	١٢ر٦	٦ر٨	٦ر٤	١٣ر٢	٦ر٠	٥ر٧	١١ر٧
١٥ - ١٩	٥ر١	٤ر٧	٩ر٨	٤ر٧	٤ر٦	٩ر٣	٥ر٨	٥ر٥	١١ر٦	٥ر٨	٥ر٧	١١ر٥
٢٠ - ٢٤	٤ر٣	٣ر٩	٨ر١	٣ر٠	٣ر٤	٦ر٤	٤ر٣	٤ر٤	٩ر٠	٤ر٧	٤ر٨	٩ر٧
٢٥ - ٢٩	٤ر٤	٤ر٥	٨ر٩	٣ر٩	٣ر٢	٦ر١	٣ر٧	٣ر٠	٦ر٠	٣ر٦	٤ر١	٧ر٧
٣٠ - ٣٤	٣ر٩	٢ر٥	٥ر٤	٣ر٠	٣ر١	٦ر٢	٣ر٢	٢ر٥	٤ر٦	٣ر٠	٣ر٩	٥ر٩
٣٥ - ٣٩	٣ر٢	٣ر٢	٦ر٥	٣ر٩	٣ر٩	٥ر٧	٣ر٥	٣ر٧	٥ر٢	٣ر١	٣ر١	٤ر٢
٤٠ - ٤٤	٣ر١	١ر٧	٣ر٩	٣ر٢	٣ر٢	٤ر٤	٣ر٤	٣ر٤	٤ر٩	١ر٩	٣ر١	٤ر٠
٤٥ - ٤٩	٣ر٢	٣ر٠	٤ر١	٣ر٠	٣ر٠	٤ر٠	٣ر١	٣ر٠	٤ر٢	١ر٩	٣ر١	٤ر١
٥٠ - ٥٤	٣ر١	١ر٠	٣ر٣	١ر٨	١ر٦	٣ر٣	١ر٧	١ر٦	٣ر٣	١ر٨	١ر٩	٣ر٧
٥٥ - ٥٩	٦ر١	١ر٥	٣ر٠	١ر٨	١ر٥	٣ر٤	١ر٤	١ر٣	٣ر٧	١ر٤	١ر٥	٣ر٩
٦٠ - ٦٤	٩ر٠	٦ر٠	١ر٤	١ر١	٩ر٠	٣ر٠	١ر٣	١ر٠	٣ر٤	١ر٣	١ر٣	٣ر٤
٦٥ - ٦٩	٩ر٠	٣ر٠	١ر٧	٩ر٠	٧ر٠	١ر٦	٩ر٠	٧ر٠	١ر٦	٩ر٠	٧ر٠	١ر٦
٧٠ - ٧٤	٥ر٠	٣ر٠	٨ر٠	٥ر٠	٤ر٠	٩ر٠	٦ر٠	٥ر٠	١ر٣	٧ر٠	٦ر٠	١ر٣
٧٥ - ٧٩	٤ر٠	٣ر٠	٧ر٠	٤ر٠	٣ر٠	٧ر٠	٣ر٠	٣ر٠	٦ر٠	٤ر٠	٣ر٠	٧ر٠
٨٠ فاكثر	٣ر٠	٣ر٠	٤ر٠	٣ر٠	٣ر٠	٦ر٠	٣ر٠	٣ر٠	٦ر٠	٤ر٠	٣ر٠	٧ر٠
المجموع (النسبة المئوية)	٥٢ر٠	٤٨ر٠	١٠٠ر٠	٥١ر١	٤٨ر٩	١٠٠ر٠	٥٠ر٧	٤٩ر٣	١٠٠ر٠	٥٠ر٣	٤٩ر٨	١٠٠ر٠

هرم الأعمار بالنسبة للاحصائيات السكانية
(١٩٧٥ و ١٩٨٤)

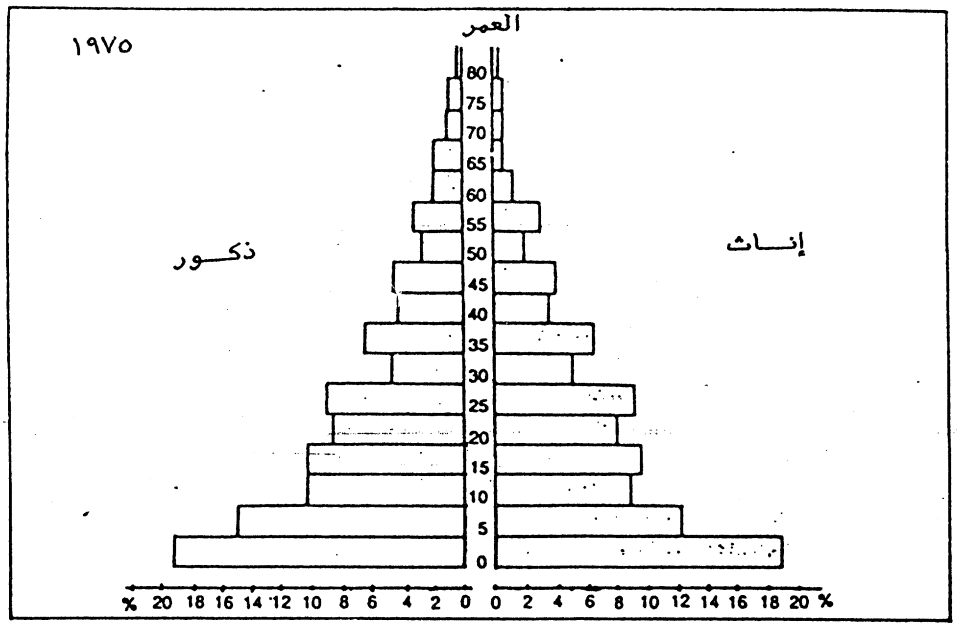

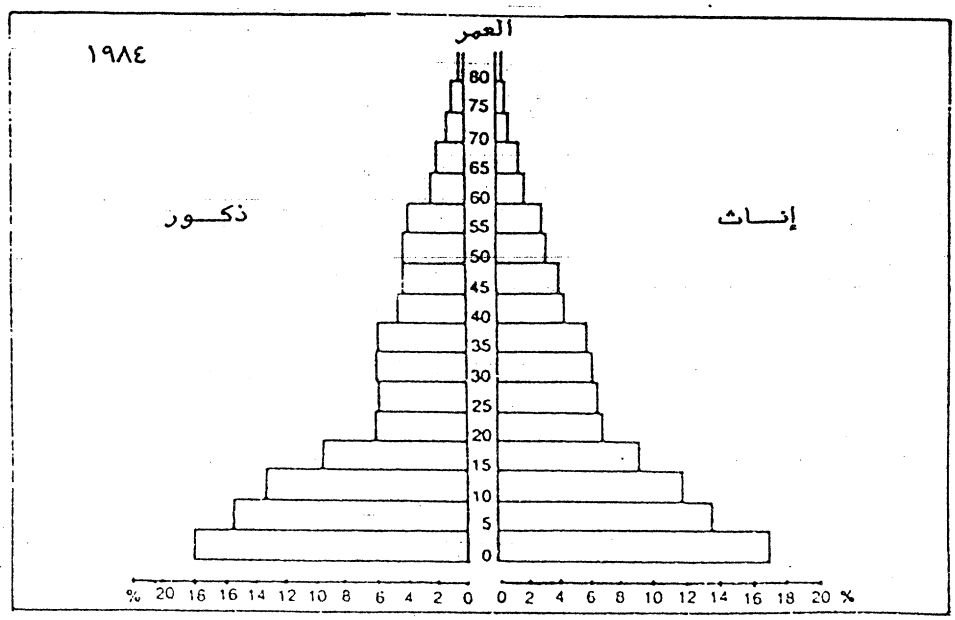

جيم- التركيبة النسائية وتأثيرها على الخصوبة

ان تطور الهرم السكاني النسائي خاصة بالنسبة لفئات سن الخصوبة (١٥-٤٩ سنة) له نتائج واضحة على الأوضاع الديمغرافية.

التركيبة النسائية (١٥-٤٩ سنة)

فئات السن	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٤
١٥-١٩	١٩ر٩	٢٤ر٤	٢٣ر٨
٢٠-٢٤	١٥ر٨	١٩ر٤	٢٠ر٢
٢٥-٢٩	١٦ر٢	١٣ر٤	١٦ر٥
٣٠-٣٤	١٥ر٥	١٠ر٨	١٢ر٥
٣٥-٣٩	١٣ر٦	١٢ر٠	٩ر٤
٤٠-٤٤	١٠ر٤	١٠ر٨	٨ر٦
٤٥-٤٩	٨ر٦	٩ر٠	٨ر٩

توزيع المتزوجات حسب السن
(نسبة المتزوجات في المائة)

فئات السن	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٤
١٥-١٩	١٨ر٤٨	١٠ر٣٨	٨ر٥
٢٠-٢٤	٧١ر٠٥	٥٣ر٣٤	٣٩ر٩
٢٥-٢٩	٨٨ر٥٣	٨٣ر١٣	٧٣ر٤
٣٠-٣٤	٩٣ر٣٥	٩١ر٧٤	٨٧ر٣
٣٥-٣٩	٩١ر٨٤	٩١ر٩٧	٩١ر٨
٤٠-٤٤	٨٧ر٩١	٩٠ر٠٣	٩٠ر٧
٤٥-٤٩	٨١ر٨٢	٨٣ر٨٨	٨٧ر١

تبرز دراسة التوزيع النسائي للفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة ارتفاع الفئة العمرية ١٥-٢٩ التي تشهد انخفاضاً في نسبة المتزوجات.

وتنخفض في الوقت نفسه الفئة العمرية ٣٥-٤٩ حيث ترتفع نسبة المتزوجات ممّا يفسر تراجع الخصوبة في عهد بداية الزوجية (نتيجة تأخر سن الزواج) وفي عهد الكهولة (نتيجة اختيارات الأسر في ميدان التنظيم الأسري).

معدلات الخصوبة العمرية (بالألف)

الفئة العمرية	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٤
١٥-١٩	٧٧ر١	٤٠ر١	٣١ر٠
٢٠-٢٤	٢٩٢ر٩	٢٣٧ر٧	١٨٩ر٤
٢٥-٢٩	٣٤٢ر٩	٣٠٧ر٦	٢٥٥ر٧
٣٠-٣٤	٣١١ر٢	٢٦٤ر٦	٢١٤ر٢
٣٥-٣٩	٢٨٨ر٨	١٨٧ر٥	١٥٠ر١
٤٠-٤٤	١١٩ر٥	٩٦ر٧	٦١ر٩
٤٥-٤٩	٣٥ر٢	٢٧ر٢	١٨ر٢
٥٠-٥٤	١١ر٠	٩ر٣	٨ر٧

ونلاحظ انخفاضا في معدلات الخصوبة بالنسبة لكل الفئات العمرية خاصة فئة (١٥-١٩) إذ يبلغ التراجع أكثر من النصف وكذلك بالنسبة للفئة العمرية (٢٠-٢٤).

معدل الخصوبة العمرية للمتزوجات

(بالألف)

الفئة العمرية	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٤
١٥-١٩	٣٩٤	٣٩٥	٤٧٤ر٩
٢٠-٢٤	٤١٧	٤٤٦	٤٧٥ر٤
٢٥-٢٩	٣٩٦	٣٦٩	٣٤٩ر٥
٣٠-٣٤	٣٤٢	٢٨٩	٢٤٥ر٧
٣٥-٣٩	٢٥٧	٢٠٤	١٦٣ر٧
٤٠-٤٤	١٢٩	١٠٨	٦٨ر٤
٤٥-٤٩	٣٧	٣٢	٢٠ر٩

يعكس الجدول ارتفاع خصوبة المتزوجات من الفئتين العمريتين ١٥-١٩ و٢٠-٢٤ سنة، ويحدّ تراجع نسبة المتزوجات في هذا السن المبكر من ارتفاع الخصوبة.

ومما يلاحظ ايضا انخفاض معدل الخصوبة بالنسبة لسائر الفئات الأخرى نتيجة توخي سياسة ارادية في ميدان التنظيم الأسري.

الفصل الثاني

السياسة المتبعة في ميدان التنظيم الأسري

أولا- موقف الحكومة إزاء مستويات الخصوبة وتوضيح أهداف السياسة السكانية

أظهر التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٦ زيادة في سرعة النمو الديمغرافي تبعث على الحيرة، بلغت ما يقارب ٣ في المائة (أنظر الفصل الأول). إن تطور نسبة النمو الطبيعي للسكان لا يمكنها الا ان تزداد بفضل تحسن الخدمات الصحية وظروف العيش. وهكذا تجلى خطر هذا النمو الديمغرافي الذي بلغ نسبا مرتفعة نتيجة محافظة الولادات على مستواها المرتفع وانخفاض نسب الوفيات إذ كانت تونس تطع في خلق مجتمع عصري متوازن.

وعلى هذا الاساس حدّدت سياسة العمران البشري و أعد برنامج للتنظيم الأسري سنة ١٩٦٦. وقد أمكن لهذا البرنامج ان يحقق نتائج هامة بفضل الارادة السياسية الواضحة التي كانت ترعاه بصفة مستمرة. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى ان الجمهورية التونسية كانت الأولى من بين البلدان الثلاثين التي وقعت على الاعلان الأممي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ والذي اعتبر التنظيم الأسري حقا أساسيا للرجل والمرأة.

إن السياسة التي تتبعها تونس في مجال السكان قد وضعت على أساس أنها عنصر حاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهدفها كما تم تحديده هو النهوض بالفرد وحماية صحة الأسرة وتحقيق التوازن الديمغرافي في المجتمع.

وقد حددت أهداف السياسة السكانية على مستوى مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتابعت على النحو التالي:

١٩٦٢-١٩٦٤ = المخطط الثلاثي التحضيري ـــــــ المخطط الأول
١٩٦٥-١٩٦٨ = المخطط الرباعي الأول ـــــــ المخطط الثاني
١٩٦٩-١٩٧٢ = المخطط الرباعي الثاني ـــــــ المخطط الثالث
١٩٧٣-١٩٧٦ = المخطط الرباعي الثالث ـــــــ المخطط الرابع
١٩٧٧-١٩٨١ = المخطط الخماسي الأول ـــــــ المخطط الخامس
١٩٨٢-١٩٨٦ = المخطط الخماسي الثاني ـــــــ المخطط السادس
١٩٨٧-١٩٩١ = المخطط الخماسي الثالث ـــــــ المخطط السابع

كان المخطط الأول مسبوقا بآفاق العشرية الأولى (١٩٦٢-١٩٧١)، ويدخل المخططان الرابع والخامس في نطاق العشرية (١٩٧٢-١٩٨١) والمخططان السادس والسابع في العشرية (١٩٨٢-١٩٩١) حيث تضبط الاهداف الديمغرافية في إطار كل مخطط اعتمادا على التوجه المأمول لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحددة لكل واحد منها.

وعلى ضوء آفاق العشرية الأولى فان معدل النمو الديمغرافي المقدر بـ ٢ر١ في المائة من ١٩٥٦ الى ١٩٦١ كان يجب ان ينخفض ليصل الى ١ر٧ في المائة في الفترة الممتدة من ١٩٦٦ الى ١٩٧١. ويقابل هذا التطور انخفاضا في نسبة التولد بثلاث نقاط في السنة.

وأوصى المخطط الثاني باتخاذ الاجراءات الأولى المباشرة التي تساعد على تنمية ديمغرافية معتدلة (رفع سن الزواج. إعداد برنامج تجريبي في ميدان التنظيم الأسري) وأوضح المخطط المذكور أنه يتعين مراجعة المشروع بسبب تقدير غير كامل لنسبة الخصوبة التي قدرت على أساس فرضية العام المعتمد واحتمال انخفاض في نسبة الخصوبة، فكان الاحتمال الذي أقر في آخر الأمر يرمي الى انخفاض نسبة المواليد بـ ١٠ في المائة كل خمس سنوات.

وفي عام ١٩٦٦ عندما بدأ تنفيذ البرنامج القومي للتنظيم الأسري، حدد المسؤولون عن الصحة العامة أهدافا ترمي الى خفض نسبة الولادات من ٤٥ في الألف عام ١٩٦٦ الى ٣٦ في الألف عام ١٩٧١ كما اقترحت وسائل كفيلة لبلوغ ذلك.

استعرض المخطط الثالث ثلاثة مشاريع ديمغرافية أقر منها المشروع الذي يشمل انخفاضا في النسبة العامة بخصوبة قدرت بـ ٥ نقاط في السنة وأضاف المخطط أنه يمكن لبرنامج التنظيم الأسري ان يفسر كهدف في انخفاض نسبة الخصوبة حسب التخطيط الذي نص عليه الاحتمال المذكور.

وأوكل المخططان الرابع والخامس للديوان القومي للتنظيم العائلي والعمران البشري مهمة تجنب عدد من الولادات يمكن من خفض نسبة النمو الديمغرافي وذلك خلال سنة ١٩٧٠.

أما المخطط السادس فقد توقع بأن يكون العدد الاجمالي للسكان ٧ ٤٠٠ ٠٠٠ حيث تكون:

- النسبة الخام للخصوبة ١٣٠ بالألف؛
- النسبة الخام للولادة ٢ر٣١ بالألف؛
- النسبة الخام للوفيات ٢ر٧ بالألف؛
- نسبة النمو الطبيعي للسكان ٤ر٢ في المائة. وقد تحققت هذه الأهداف بمقدار واسع.

وفي إطار المخطط السابع (١٩٨٧-١٩٩١) اعتمدت وزارة التخطيط ثلاثة سيناريوهات: الاحتمال الأول (ح ١) يرمي الى حفظ نسبة الخصوبة حسب النسق المسجل خلال السنوات الاخيرة،

وإذا أخذنا هذا الاحتمال بعين الاعتبار، سيكون العدد الاجمالي للسكان:

٨ ٥٠٣ ٠٠٠ سنة ١٩٩١
و١٠ ٨٧١ ٠٠٠ سنة ٢٠٠١
و١٦ ٤٥٠ ٠٠٠ سنة ٢٠٢١

وعلى هذا النحو، يصبح معدل الزيادة ٢٠٤ ٠٠٠ ساكن في السنة خلال المخطط السابع ويكون معدل نسق النمو في السنة ٢ر٥٨ في المائة والنسبة الاجمالية للخصوبة ١ر١٣٦ بالألف.

ثانيا- <u>الاستراتيجية التي أقرّتها الحكومة لبلوغ الاهداف الديمغرافية</u>

وضعت الحكومة التونسية قصد بلوغ الاهداف المعنية برنامجا قوميا للتنظيم الاسري يشمل كامل تراب الجمهورية بما في ذلك الجهات الريفية النائية وسعت الى دعمه تدريجيا وهيأت له مايلي:

- قاعدة قانونية طلائعية؛
- هياكل خاصة؛
- قاعدة سياسية وادارية دائمة.

وفي هذا الاطار تم اتخاذ العديد من الاجراءات:

ألف- على المستوى القانوني

كان صدور مجلة الأحوال الشخصية في ١٣ آب/اغسطس ١٩٥٦، بعد استرجاع تونس سيادتها، حدثا هاما في السياسة الاجتماعية التونسية. هذا التشريع الذي يمكن اعتباره اصلاحا عصريا جعل من المرأة مواطنة تتمتع بكامل الحقوق على المستوى القانوني على الأقل، ونذكر من مكاسب هذا القرار إلغاء تعدد الزوجات الذي لا تخفى أبعاده الديمغرافية إضافة الى جو الطمأنينة الذي يوفره الى الأسرة.

ألغت مجلة الأحوال الشخصية الطلاق من طرف واحد وقد كان امتيازا ينفرد به الرجل وأقامت الطلاق القضائي. وجعلته حقا يتمتع به الزوجان. وفي هذا السياق، حدّدت مجلة الأحوال الشخصية السّن الأدنى القانوني للزواج بـ ١٥ سنة تامة بالنسبة للبنت و ١٧ سنة تامة بالنسبة للذكر ثم رُفع السن الى ١٧ سنة تامة بالنسبة للبنت و ٢٠ سنة تامة بالنسبة للذكر بمقتضى مرسوم قانوني مؤرخ في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٦٦.

وفي سنة ١٩٦٠ اتخذ أمر قانوني بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ يقضي بحصر الانتفاع بالمنح العائلية للأطفال الأربع الاولين عوضا عن القانون الذي كان يشجع سابقا على التكاثر.

وفي المدة الأخيرة وقّعت المصادقة بتاريخ ٦ ايار/مايو ١٩٨٦ وتحت عدد ٨٨-٨٩ على قانون يقضي بأن لا ينتفع مستقبلا بالمنح العائلية إلا الأطفال الثلاثة الأولون.

وأجاز القانون المؤرخ في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦١ بيع المنتجات والأدوية المانعة للحمل وألغى جميع الترتيبات والنصوص السابقة التي تعرض للعقوبات كل من يقوم بعملية ترويج لصالح الأدوية والمواد والالات المانعة للحمل وكما رفع الحظر عن استيراد المنتجات والأدوية والأجهزة والالات المانعة للحمل.

وأقرّ القانون المؤرخ في أول تموز/يوليو ١٩٦٥ شرعية الاجهاض في غضون الثلاث الأشهر الأولى بعد الطفل السادس وفيما بعد حدّد القانون المؤرخ في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ الاجهاض إبان الثلاثة أشهر الاولى مع بعض الشروط الطبية ، وينصّ بنده الأول على ان يقع الاجهاض الاصطناعي خلال الثلاثة أشهر الأولى وان يتم اجراؤه من طرف طبيب يتعاطى شرعيا مهنة الطب وذلك في مؤسسة استشفائية او مصحة مرخص لها.

باء - على المستوى الإداري

تضبط السياسة الديمغرافية حسب ما ذكر أعلاه في إطار المخططات القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما من ناحية هياكل التنظيم الأسري فقد سايرت تطور برنامج التنظيم الأسري نظرا للأولوية التي منحتها الحكومة لهذا البرنامج، وسعيا في تنظيم إدارة أكثر حركة وملاءمة للأوضاع تم إحداث هيكل خاص بالتنظيم العائلي والعمران البشري سنة ١٩٧٣ (القانون المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٣).

وتتمثل المهمة التي أنيطت بعهدة الديوان المحدث تحت إشراف وزارة الصحة العمومية في انجاز برنامج التنظيم الأسري وإبراز سياسة الحكومة في الواقع في هذا المضمار وأحدث في الوقت نفسه، مجلس أعلى للعمران البشري يرأسه الوزير الأول ويجمع الوزارات المعنية بالأمر وينظر المجلس في إطار سياسة الحكومة، في التوجهات العامة لنشاط الديوان وضبط الخطوط الكبرى لبرامج ومخططات العمل المنشود.

وأحدث بمقر كل ولاية مجلس اقليمي (جهوي) ينظر في برامج ومخططات العمل الاقليمي قبل المصادقة عليها نهائيا. ومنذ آب/أغسطس ١٩٨٤ أطلق على الديوان اسم «الديوان القومي للأسرة والعمران البشري» ويتألف الجهاز المركزي للديوان من عدة إدارات تتفرع بدورها الى مصالح:

- الادارة الطبية؛
- إدارة الارشاد والتوعية والتبليغ؛
- إدارة البحوث والتوثيق المعززة بمكتبه متخصصة في ميدان العمران البشري والتنظيم الأسري؛
- المصالح الادارية والمالية؛
- إدارة التعاون.

ومن أجهزة الديوان للتدريب (مركز للتكوين وإعادة التكوين) ومركز للبحث في الميدان البيولوجي والطبي، ومصحتان نموذجيتان في كل من بارد واريانة في الضواحي القريبة من العاصمة، وللديوان في كل ولاية من ولايات الجمهورية مركز خاص يحتوي على المندوبية الجهوية للتنظيم الأسري التي تشمل إدارة تسهر على انجاز برامج التنظيم الأسري على الصعيد الاقليمي وتنسيقها وجعلها ملائمة للحاجيات والمصلحة الفنية: ويُجرى في المركز الجهوي للتربية والتنظيم العائلي

جميع العمليات الجراحية، وتوفيرا للخدمات على أفضل وجه يستعمل الديوان فرقا متجولة، ومنذ سنة ١٩٨٢، وهو يستخدم مصحات متنقلة لتقديم الخدمات في القرى والمناطق الريفية التي تفتقر الى الكوادر اللازمة مع التذكير بأن انشطة التنظيم الأسري مندمجة، كلما أمكن ذلك، في هياكل الصحة العامة من مستشفيات عامة ومستشفيات ومراكز توليد ومراكز رعاية الأم والطفل ومستوصفات وقاعات للمعالجة.

وأما المعهد القومي للإحصاء، التابع لوزارة التخطيط، فهو مُكلّف بما يلي:

- ضبط الاحصائيات المتعلقة بحركة السكان؛
- القيام بالتعداد السكاني، الذي يجرى في تونس دوريا في كل عشرية؛
- القيام بجميع الاحصائيات في الميدان الاجتماعي؛
- ضبط البحوث ذات الصبغة الاحصائية وانجازها.

والملاحظ أن المعهد القومي للإحصاء له مكانة متميزة إذ يعدّ للحكومة، بصفة مستمرة، المعطيات الديمغرافية.

وقد أحدث سنة ١٩٨٥ في نطاق وزارة التخطيط وبمساعدة صندوق الامم المتحدة للسكان، معهد للبحوث والدراسات في ميدان العمران البشري.

جيم- <u>على مستوى البرنامج</u>

حدّدت للبرنامج الأهداف التالية:

- اعلام السكان بتوفر خدمات التنظيم الاسري وتوعيتهم بفائدة تحقيق التوازن في الأسرة بفضل التنظيم الأسري خاصة؛

- تقديم خدمات جيدة وتقريبها أكثر ما يمكن من السكان ومع الاهتمام بالمتابعة؛

- تنمية البحث في مجال السكان والمجال الطبي على حدّ سواء؛

- القيام بشكل مستمر بتدريب وتأهيل الكوادر؛

- دعم منشآت التنظيم العائلي للسماح لأكثر عدد ممكن من السكان بالانتفاع من الخدمات التي يوفرها.

وعلى هذا الأساس، تغطي انشطة التنظيم الأسري القطاعات التالية:

- الاعلام والتربية والاتصال؛
- الخدمات الصحية؛
- التدريب والتأهيل للكوادر والنشطين على جميع المستويات؛
- البحث والتقييم.

وتجدر الإشارة الى ان العمل التطوعي لعب دورا هاما في اعلام وتوعية السكان خاصة قبل وإبان فترة انطلاق البرنامج القومي وقام بهذا النشاط الاتحاد القومي النسائي التونسي والجمعية التونسية للتنظيم الاسري على ان هذا النشاط أصبح اليوم متواضعا.

ويساهم ايضا القطاع الخاص في أنشطة التنظيم الأسري. فحبوب منع الحمل تباع في جميع الصيدليات بثمن زهيد الى درجة ان الصيادلة لا يجنون عمليا اي ربح من هذه العملية وللأطباء الذين يعملون في القطاع الحرّ دور إزاء حرفائهم.

١- <u>الاعلام والتربية والاتصال</u>

(أ) <u>في القطاع الاعلامي</u>

يلجأ الديوان الى وسائل متنوعة:

يركز الديوان على استخدام الوسائل السمعية والبصرية والمكتوبة لتبليغ رسالته:

الراديو: ٤ حصص خاصة بالتنظيم الأسري تنتج وتبث اسبوعيا، تحت إشراف الديوان، عن طريق الإذاعة القومية والإذاعات الاقليمية بكل من صفاقس والمنستير، ويتمحور محتواها حول مسائل السكان ومختلف أوجه التنظيم الأسري كما أنها تتناول مسائل تتعلق بموضوع رعاية الأم والطفل ويشارك في مراحل إعداد هذه الحصص أطباء وقابلات وكوادر تربوية واجتماعية تضطلع بمهمة تبليغ وتربية الجماهير بطريقة تستجيب لتساؤلاتهم.

تتم الإشارة أيضا في بعض الحصص ذات الطابع العام الى بعض المسائل التي تهم قضايا السكان والتنظيم الاسري كما أن الاذاعات المذكورة تبث توجيهات المسؤولين الساسيين في هذا الميدان.

وكان دور التلفزة الى عهد قريب محدودا اذ انحصر في تبليغ التوجيهات الرسمية وانتاج بعض الحصص في هذا الموضوع، وقد اعتمدت التلفزة منذ سنة طريقة الترويج، وفي هذا الإطار شرعت في بث الاعلانات حول مزايا التنظيم الاسري.

(ب) الصحافة المكتوبة

تقوم الصحافة المكتوبة بدور هام في اعلام وتوعية السكان، فالصحف اليومية والدوريات تهتم بصفة عامة وبالتعاون مع الديوان بقضايا السكان والتنظيم الاسري وتقدم الرسالة المراد تبليغها في قالب فصول وأحاديث وأخبار اعلامية وأجوبة عن رسائل القراء .. الخ.

(ج) الوسائل السمعية البصرية

ينتج الديوان العديد من الوسائل السمعية البصرية لتبليغ رسالته من خلالها، ومنها الأشرطة التي تبث في قاعات الانتظار في مراكز رعاية الأم والطفل متيحة الفرصة للنساء للاستماع الى فحواها.

المنشورات المتعلقة بطرق التنظيم وكيفية استعمالها. وهي توزع في مراكز رعاية الأم والطفل ودور التوليد، ويقوم العاملون الاجتماعيون الذين تلقوا تدريبا خاصا في هذا المجال بتوزيع هذه المنشورات مباشرة على النساء في منازلهن.

ويقوم الديوان بالنشاط التربوي الموجه للأفراد والمجموعات في المؤسسات التابعة له وفي المؤسسات الصحية وفي المنازل ويضطلع بهذا الدور كوادر التنشيط التابعون للديوان والكوادر الطبية وشبه الطبية والعاملون الاجتماعيون من مرشدين ومرشدات.

ويرمي برنامج التسويق الاجتماعي الذي شرع في تنفيذه منذ سنة ١٩٨٥ الى زيادة مشاركة القطاع الخاص من صيادلة وأطباء على مستوى التوعية وتوفير وتوزيع وسائل منع الحمل.

(د) الخدمات الطبية: الحبوب واللوالب وربط القنوات والوسائل الثانوية.

يمكن عند الضرورة إجراء الاجهاض الاجتماعي الذي لا يعد البتة طريقة من طرق التنظيم الاسري وتقوم بالعمليات الطبية الكوادر الطبية وشبه الطبية التابعة للديوان وكذلك كوادر الصحة العامة، اما العمليات الجراحية والاجهاض فيقوم بها الأطباء الاختصاصيون بامراض النساء والذين تلقوا تدريبا ملائماً في هذا المجال. وللمرأة كامل الحرية في اختيار الطريقة التي تحبذها في مجال الارشادات الطبية.

يتم تدريب وتأهيل الكوادر والعاملون في مختلف ميادين التنظيم الاسري تحت إشراف الديوان ويجري التدريب على النحو التالي:

إعداد ندوات قصيرة وأخرى طويلة المدة، وورشات عمل، ودورات دراسية ومحاضرات.

كما شرع في ادخال مادة السكان في برامج التدريب بكليات الطب ومدارس الصحة العامة.

دال- على مستوى البحوث

يقوم باعداد البحوث الديوان القومي للتنظيم الأسري والعمران البشري والمعهد القومي للإحصاء وكذلك في إطار الجامعة.

ولاعداد البحوث يتعين جمع المعطيات الاحصائية بتحليل المعطيات الخاصة بالتنظيم الأسري والخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية وإجراء الدراسات التي توائم ما بين الأنشطة والاحتياجات.

الفصل الثالث

أبعاد سياسة الخصوبة وتأثيرها على وضع المرأة وتطور دورها الاجتماعي والعائلي والاقتصادي

يصعب تقييم تأثير سياسة الخصوبة على وضع المرأة. ويعتبر بعضهم ان احد المؤشرات لتباين سياسة الخصوبة هو درجة التفاوت بين المرأة والرجل أي أن يعرف وضع المرأة بالنسبة لوضع الرجل[1] في ميادين التعليم والعمل والمساهمة في الحياة العامة. ولاشك أن تنظيم عملية الانجاب يفسح للمرأة مجالا أوسع للنشاط في الحقل الاجتماعي-الاقتصادي ويحرر طاقاتها كعنصر انتاج ويمنحها المزيد من الفرص لتجاوز العمل المنزلي الصرف.

كما أقترح بعضهم اعتبار «تطور مستوى دخل المرأة ومدى سيطرتها على موارد الأسرة ...» واكتسابها النفوذ والاستقلالية مع دراسة مدى تقلص التفاوت بين أوضاع الرجل والمرأة: الفرق بين أعمار الزوجين مثلا.

ويجب ان نذكر أن سياسة الخصوبة لها تأثير كيفي يصعب تقييمه واننا لا نتجاهل دون شك التغيير الجذري في وضعية المرأة الذي ينتج عن توخي سياسة تنظيم النسل بل انه من البديهي أن نشير الى التحسن المتوقع للمستوى العائلي وان نقدم بعض معطيات كمية لتطور المرأة العام ولكن يستلزم الحذر المنهجي ملاحظة أن هذه المؤشرات تكرس التطور العام لوضعية المرأة ولا تسمح بفرز أبعاد ارتفاع المستوى الثقافي والتطور الاقتصادي والاصلاحات القانونية دون أن ننسى مدى مشاركة المرأة في القوى العاملة، وهكذا يتبين للدارس أن سياسة الخصوبة عنصر من التطور العام يصعب تقييم آثاره الخاصة بصفة جلية.

على الدارس والحالة تلك أن يقدم بعض المؤشرات العامة وأن يحاول قدر المستطاع تقييم بعض النتائج المتوقعة التي تعكس ملامح التطور.

---

(١) هدى زريق، «نظرة حول تطور دراسات الخصوبة»، اوراق وبحوث المؤتمر العربي حول السياسات السكانية، (تونس ٩-١٣ آذار/مارس ١٩٨٧، ص.ص. ٢٨-٢٩). و منى سمان، «محددات الخصوبة في البلدان العربية أثر تعلم المرأة واندماجها في الانشطة الاقتصادية»، نفس المصدر، ص.ص. ٨٤-٨٥.

ألف- تحسن حالة المرأة

يبرز احصاء ١٩٨٤ تطور حجم الأسرة التونسية وتراجع عدد الأطفال التي تنجبها المرأة بالنسبة لسائر فئات السن.

معدل عدد الأطفال بالنسبة للمرأة حسب فئات السن

فئات السن	عدد النساء	الأطفال الأحياء	معدل الأطفال بالنسبة لامرأة واحدة
١٩-١٥	٣٩١ ٨٨٠	١٧ ٥٠٠	٠ر٠٤٥
٢٤-٢٠	٣٣٢ ٨٨٠	١٩١ ٩٥٠	٠ر٥٧٧
٢٩-٢٥	٢٧١ ٤٣٠	٥٣٩ ٩٠٠	١ر٩٨٩
٣٤-٣٠	٢٠٦ ٧٠٠	٧٤١ ٦٧٠	٣ر٥٨٨
٣٩-٣٥	١٥٥ ٥٩٠	٧٩٣ ٣٣٠	٥ر١٠٠
٤٤-٤٠	١٤٢ ٦٩٠	٨٦٥ ٧٧٠	٦ر٠٦٧
٤٩-٤٥	١٤٦ ٢٧٠	٩٥٥ ٦٤٠	٦ر٥٣٣

مقارنة الأوضاع من ١٩٧٥ الى ١٩٨٤

فئات السن	عدد الأطفال بالنسبة لامرأة واحدة (التكافؤ)		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
١٩-١٥	٠ر٠٦٢	٠ر٠٣٦	٠ر٠٤٥
٢٤-٢٠	٠ر٧٣٧	٠ر٦٩٦	٠ر٥٧٧
٢٩-٢٥	٢ر٦١٧	٢ر١٦٦	١ر٩٨٩
٣٤-٣٠	٤ر٣٣٧	٣ر٨٨٩	٣ر٥٨٨
٣٩-٣٥	٥ر٧٤٩	٥ر١٧٥	٥ر١٠٠
٤٤-٤٠	٦ر٨٧٠	٦ر٢٠٠	٦ر٠٦٧
٤٩-٤٥	٧ر٢٠٠	٦ر٩٠٠	٦ر٥٣٣

نلاحظ تراجع تكافوء النساء (معدل عدد الأطفال بالنسبة لامرأة واحدة) لدى سائر فئات السن، وقد كان التراجع هاما بعد سن الخامسة والعشرين وهكذا يكون التراجع مبكرا نسبيا. كما أن حجم الأسرة تراجع بسرعة اذ كانت المرأة تنجب معدل ٧ر٢ من الأطفال سنة ١٩٧٥ فانخفض هذا العدد الى ٦ر٥ أطفال سنة ١٩٨٤.

وقد ارتفع متوسط العمر عند الزواج (للإناث) من ٢٠ر٥ سنة في الستينات الى ٢٢ سنة في ١٩٨٠ ثم ٢٤ر٣ سنة في ١٩٨٤ مما يبين أن الفتاة التونسية تتزوج في ظروف أحسن تسمح لها بممارسة مسؤولياتها العائلية بإدراك ووعي أكبر. ولا يفوتنا أن نلاحظ أن متوسط العمر عند الزواج بالنسبة للرجال بلغ ٢٨ر٢ سنة في ١٩٨٤ أي قرابة ٤ سنوات أكثر من متوسط العمر عند الفتيات.

إن تنظيم الخصوبة يخفف اذن من أعباء المرأة ويسمح لها بتجنب الولادات غير المرغوب فيها بالنسبة لظروفها الصحية والاجتماعية. واذا تمكنت المرأة من السيطرة على خصوبتها فانها توفر بذلك ظروفا افضل لتربية أطفالها مع محاولة التوفيق بين متطلبات الأسرة والحياة العامة والخاصة بحيث تخلق التوازن المرجو مع قيامها بنشاطها المهني والاستجابة الى متطلبات مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فكيف نستطيع تقييم عناصر توفر هذا الجو النفسي الملائم وأبعاد هذا التطور الكيفي؟

كما يصعب ايضا إبراز آثار تنظيم النسل على صحة المرأة وأبنائها.

ولانستطيع أن نحدد بواسطة احصائيات مضبوطة تأثير تنظيم الخصوبة على الصحة رغم توفر دفاتر الحالة المدنية التي تسجل الوفيات ولكنها لا تذكر أسباب الوفاة ولكننا نعرف ان جل حالات مرض الأم أو وفاتها تسببها هذه الأنواع الأربعة من أوضاع الحمل:

١- حمل النساء اللاتي لم تبلغن الثامنة عشرة من العمر.
٢- حمل النساء اللاتي تجاوزن ٣٥ سنة.
٣- تكاثر الانجاب بعد ٤ أطفال وأكثر.
٤- تقارب الولادات أقل من سنتين.

فالخطر يزداد حسب سن الأمومة وعدد الولادات وتقاربها. ولكنه يجب علينا أن لا ننسى أن بعض حالات الحمل الخطيرة قد تعزى الى بعض الأوضاع الاقتصاية-الاجتماعية، أو بعض الأمراض الطارئة دون أن ننسى ضعف الخدمات الصحية لدى بعض العائلات المعوزة. ونذكر في هذا المجال أن تنظيم الخصوبة قد ساهم بقسط يصعب تقييمه في رفع توقع الحياة لدى النساء. إذ بلغ ٦٤ سنة حسب احصاء ١٩٨٤ (أنظر الفصل الأول).

باء - تطور مساهمة المرأة في قوة العمل

كانت المرأة تمثل ٦ر١ في المائة من القوى العاملة سنة ١٩٦٦، وقد بلغت هذه النسبة ٢١ر٤ في المائة حسب نتائج احصاء ١٩٨٤. اذ ارتفعت من ٦٦ر٥٠٠ في المائة سنة ١٩٦٦ الى ٤٥٦ر٠٠٠ في المائة سنة ١٩٨٤ (بارتفاع حوالي ٦٨٥ في المائة خلال ١٨ سنة).

تطور القوى العاملة (١٥ سنة فما فوق)

	١٩٦٦		١٩٧٥		١٩٨٤	
	عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية
رجال	١ ٠٢٧ ٢٦٦	٩٣ر٩	١ ٣١٨ ٣١٠	٨١ر٣	١ ٦٧٨ ٠٠٠	٧٨ر٦
نساء	٦٦ ٤٦٩	٦ر١	٣٠٣ ٥١٠	١٨ر٧	٤٥٦ ٠٠٠	٢١ر٤

لقد ساهمت عوامل كثيرة في خلق ظروف موضوعية لتطور مساهمة المرأة في قوة العمل:

- دخول سوق العمل بفضل انتشار التعليم؛
- تطور الاقتصاد التونسي وتصنيع بعض قطاعاته؛
- تحسن المناخ الثقافي والقانوني لصالح عمل المرأة.

ولكن لا ننسى أن الإقلال من الانجاب أو تنظيمه قد خفف من أعباء المرأة وفسح لها فرصا أكثر للعمل وخاصة في المحافظة على مهنتها بعد الزواج، كما ويساهم إشتغال المرأة في تخفيض معدل خصوبتها.

نسبة النساء المتزوجات المستعملات لوسائل تحديد النسل
حسب فئات السن (١٩٧٨-١٩٨٣)

فئات السن	الدراسة التونسية حول الخصوبة (١٩٧٨)	نسبة المستعملات لوسائل تحديد النسل (١٩٨٣)	التطـــــور
١٥-٢٤	١٦ر٠	٢٨ر٤	+ ٧٨ في المائة
٢٥-٣٤	٣١ر٢	٣٨ر٨	+ ٢٤ في المائة
٣٥-٤٤	٣٧ر٠	٥٠ر٨	+ ٣٧ في المائة
٤٥-٤٩	٤٢ر٨	٣٤ر٣	- ٢٠ في المائة

المصدر: أنظر ص. ٨٦ من الدراسة: "Enquete tunisienne de prevalence contraceptive", (1983).

كما نشاهد ارتفاع نسبة التشغيل خاصة بالنسبة لفئات السن التي شهـــدت مساهمة أكثر في تنظيم النسل.

تطور نسبة مساهمة المرأة في قوى العمل (النسبة المئوية)

فئات السن	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
١٥-١٩	٨ر٨	٢٩ر٦	٢٥ر١
٢٠-٢٤	٨ر٧	٢٦ر٥	٣٨ر١
٢٥-٢٩	٥ر٣	٢١ر١	٢٩ر٤
٣٠-٣٤	٤ر٢	١٦ر٢	٢٣ر٦
٣٥-٣٩	٤ر٢	١٤ر٢	١٨ر٩
٤٠-٤٤	٤ر٨	١٤ر٣	١٤ر٦
٤٥-٤٩	٤ر٦	١٤ر١	١٢ر٨
٥٠-٥٤	٤ر٥	١٢ر٩	١١ر٦
٥٥-٥٩	٣ر٨	١١ر٢	٩ر٨
٦٠ وأكثر	٢ر٥	٦ر٢	٤ر٢

ونلاحظ أهمية ارتفاع نسبة العمل قبل الزواج في (الفئة العمرية من ١٥-٣٤ سنة) وكنا قد بينا تأخير سن الزواج في تونس في نطاق تحسين وضع المرأة وتنظيم الخصوبة.

كما نلاحظ ارتفاع نسبة العمل بالنسبة لكل فئات السن، وان الزواج وانجاب الأطفال لا يمثلان عائقا قطعيا يبعد المرأة عن العمل المنظم، كما كنا نلاحظ ذلك في الستينات. ان تنظيم النسل وسيطرة المرأة على خصوبتها قد مكنها من مواجهة مسؤولياتها المهنية أو من تخفيف أعبائها، وان هذه الظروف الملائمة قد ساعدت المرأة على تنمية قدراتها ومهاراتها البشرية وعلى تحويلها الى قوة انتاج ومورد بشري كما أن تنظيم النسل قد ساعدها على تطوير كفاءتها الانتاجية طيلة حياتها المهنية وعلى الارتقاء بأقل صعوبة في السلم المهني بعد أن كانت تعتبر من القوى الشغيلة الظرفية أو المؤقتة.

ونحن نعرف أن سياسة الخصوبة تنتهج بجدية ونجاح اكبر اذا كانت مرتبطة بسياسة التنمية الشاملة التي تعتبر ضرورة مدى إدراج المرأة في النشاط الاقتصادي.

التوصيات

توصيات تتعلق بدعم مشاركة المرأة التونسية في رسم السياسات السكانية وانجازها

تساهم المرأة التونسية بمقدار واسع في رسم وانجاز السياسة السكانية، وذلك بحكم وجودها ضمن الهياكل القومية العليا، فهي عضو في الأحزاب السياسية، كالحزب الحاكم وكذلك أحزاب المعارضة. كما أنها تمكنت من الارتقاء الى الحياة البرلمانية والبلدية منذ فجر الاستقلال، فهي نائبة ومستشارة بلدية ورئيسة بلدية وان كان ذلك، والحق يقال، نادرا.

ومن ناحية أخرى، فللتونسيات منظمة خاصة بهن في رسم السياسات وهي الاتحاد القومي النسائي التونسي الذي يشارك بحكم انتمائه الى الحزب الحاكم، حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، إذ ان المرأة تعد من بين الكوادر العليا في مختلف مراكز أخذ القرارات وقد انضمت سنة ١٩٨٣ الى الحكومة.

وفيما يتعلق ببرامج التنظيم الأسري الذي يتولى تنفيذها، خاصة، الكادر الطبي وشبه الطبي، (القابلات على وجه الخصوص) والمربون والمرشدون الاجتماعيون، فان مساهمة النساء تكتسب أهمية بالغة اذ هن يكوّن بالنسبة لسنة ١٩٨٥:

- ٢٢ في المائة من الكادر الطبي للصحة العامة؛
- ٤٦ في المائة من الكادر شبه الطبي للصحة العامة؛
- ٥٥ في المائة من الفنيين؛
- ٣٢ في المائة من رجال التعليم.

اما بالنسبة للعاملين في المجال الاجتماعي من مرشدين ومنشطين فالعنصر النسائي يظفر بالأغلبية، وتجدر الاشارة الى ان البرامج السكانية والتنظيم أسندت ادراتها الى امرأة في الفترة التي تمتد من سنة ١٩٨٠ الى سنة ١٩٨٤. على أن النساء وان كن ممثلات في الهياكل القومية العليا فانهن لا يزلن يشكلن الأقلية:

- ٦ في المائة من النواب؛
- ١٣ في المائة من المستشارين البلديين فقط.

كما تضم الحكومة في الوقت الحاضر امرأة واحدة برتبة كاتبة دولة للشـــؤون الاجتماعية، وتشكل النساء في الوظائف الحكومية:

- ٢٤ في المائة من الكوادر الادارية؛
- ٩ في المائة من الكوادر الفنية.

وباختصار، فإن مساهمة المرأة فعلية وهامة على مستوى تنفيذ البرامـــج باعتبار ان الاعوان العاملين في قطاع التنظيم العائلي ينتمون، خاصة، الى العنصـــر النسائي على ان هذه المساهمة تبقى غير كافية على مستوى مراكز أخذ القـــرار وضبط السياسة في ميدان السكان. ولهذا الغرض فإن تكثيف نشاط التونسيات فـــي ضبط برامج السكان رهن بدعم مشاركتهن في الحياة السياسية والمدنية.

وفضلا عن ذلك، تهتم قلة من النساء بالبحث الخاص بالميـــدان المذكور، لذلك يتعين تشجيع الجامعيات على رسم واعداد برامج بحثية في مجـــال العمران السكاني كما ينبغي ايضا تشكيل وخلق منظمات نسائية غير حكومية يمكنهـا ان تساهم، بصورة فعالة، ليس فقط، في ضبط وانجاز السياسة السكانية ولكن أيضـــا في توعية النساء.

ولما كانت برامج التنظيم الأسري، تركز خاصة والى تاريخنا هذا، على النساء، فالواجب يقضي أن يقمن إذن بصورة تامة بدور المقرر الفاعل لا الممثل الصامت.

وبالاضافة الى ذلك، فان التونسيات مدعوات وربما كان هذا هو الأهم الـــى السهر والذود عن مكاسبهن في ميدان التنظيم الأسري، وكذلك في كافة الميادين التي تعنى بتحرير المرأة والنهوض بها.

المراجـــع

Chater Souad, Impact du programme de planification familiale sur les mutations demographiques en Tunisie, PNUD – Ligue arabe sous presse.

Collectif, – La femme et la famille tunisienne a travers les chiffres Tunis, 1987.

– Recensemant general de la population 1966. INS.

– Recensemant general de la population 1975. INS.

– Recensemant general de la population 1984. INS.

– Enquete population – emploi, 1980, INS.

– Enquete national sur la fecondite, Tunis, ONPFP, 1978.

– Enquete tunisienne sur la prevalence de la contraception, ONPFP et sestinghouse Puplic Applied Systems, 1983.

ثانيا - المحور الثانـــي

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للسياسات المعنية بالهجرة

١- التحركات السكانية والمرأة العربية: منظور إقليمي

إعداد
فتحي ابو عيانة
استاذ الجغرافية البشرية
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية
الاسكندرية - مصر

التحركات السكانية والمرأة العربية
رؤية اقليميـــة

كانت التحركات السكانية ولاتزال احدى أهم الظواهر التي ارتبطت بالانسان عبر عصوره التاريخية المتعاقبة، وقد ترتبت عليها نتائج ديمغرافية واجتماعيـــة واقتصادية في أقاليم العالم المختلفة حتى ان خريطة التوزيع السكاني والحضـــاري لعالم اليوم تعد نتاجا لعوامل أبرزها التحركات السكانية على مر العصور.

ورغم أن التحركات السكانية ظاهرة قديمة فإنها تحدث الآن على نطاق أوسع بكثير جدا مما كانت عليه في الماضي وأصبحت تتعدى كل الحدود السياسية وتشمل فئات متباينة من البشر، وتعاظم دورها في العقود الأخيرة حتى أصبحت مساويـــة للتدفقات الهجرية من أوروبا عبر الأطلنطي خلال الفترة من ١٨٤٠-١٩٣٠ والتـــي قدرت بنحو ٥٢ مليون نسمة[١]. وساعد على ذلك ظهور مناطق جديدة للجـــذب السكاني مثل الشرق الأوسط وغرب أوروبا واستمرار الهجرة الى الولايـــات المتحدة وكندا واستراليا.

وبصرف النظر عن التباين في تعريف مفهوم التحركات السكانية تعريفـــا مقبولا وشاملا الا انه يكاد يكون هناك تمييز واضح بين الهجرة باعتبارها تغييـــرا لموطن الاقامة وبين بعض أشكال التحركات البشرية الأخرى مثل تحركات البـــدو الرحل والرعاة. فهذه تحركات موسمية تختلف عن الهجرة بمفهومها وانماطهـــا المعروفة سواء كانت داخلية أو دولية دائمة أو مؤقتة قسرية أو طوعية.

وقد عرف العرب أنماطا عديدة من التحركات السكانية التاريخية خاصة فـــي شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام عندما انتقلت أعداد كبيرة من المهاجريـــن العرب خارج أوطانهم حاملين المؤثرات الحضارية العربية ثقافة ولغة الى مناطـــق بعيدة في جنوب شرق آسيا وشرق افريقيا وشمالها. كذلك شهد العصر الحديـــث أنواعا من التحركات السكانية الخارجية تمثلت في انتقال عدد كبير من المهاجريـــن العرب نحو اوروبا والأمريكتين واستراليا.

والواقع أن العالم العربي قد شهد كل أنواع التحركات السكانية في القـــرن العشرين. وقد نتجت هذه التحركات عن عوامل متعددة سياسية واجتماعيـــة واقتصادية، وتميزت فيما بعد الحرب العالمية الثانية بظهور تيارات قوية متجهـــة من الأقطار التي ترتفع فيها نسبة السكان الى المـــوارد «Population Resource Ratio» الى الاقطار العربية التي تنخفض فيها هذه النسبة الى حد كبير.

وعلى العموم فان التحركات السكانية في العالم العربي يمكن أن تنقسم من حيث المدى والاتجاه الى ثلاثة أنماط كبرى هي التحركات الدورية أو الموسمية والتي تعرف بالانتقال الفصل Transhumance والهجرة الداخلية أو المحلية ثم الهجرة الدولية. وتتناول هذه الورقة تحليل النمط الأخير وخصائصه العمرية النوعية ونتائجه على المرأة العربية ودورها الأسري والاقتصادي في كل من مناطق الأصل والوصول وذلك بغية الوصول الى وضع سياسة سكانية تتكامل مع بعض قضايا المرأة في العالم العربي.

حجم الهجرة الدولية

ليس من السهل الوقوف على حجم الهجرة العربية الدولية سواء تلك التي تضمها تيارات الهجرة العربية - العربية، أو الهجرة العربية - الخارجية. إلا ان تاريخ التحركات السكانية الحديثة قد أماط اللثام عن منابع هجرية رئيسية تدفقت منها تيارات متباينة الحجم نحو داخل الوطن العربي وخارجه، وأظهرت بعض البيانات المتاحة أن هناك دولا عربية تميزت شعوبها بالحراك الجغرافي المبكر وفي مقدمتها لبنان والجمهورية العربية اليمنية، وأخرى فتحت أبوابها للمهاجرين الذين تدفقوا بأعداد فاقت عدد سكانها الأصليين كالكويت والامارات العربية المتحدة.

ويوضح الجدول ١ المنابع الكبرى للهجرة العربية الدولية، ومن الواضح ان اهم هذه المنابع هو لبنان الذي لا يتضمنه الجدول، ومرد ذلك الى غياب بيانات موثوقة عن الهجرة اللبنانية وان كانت بعض التقديرات قد أوصلت عدد المهاجرين اللبنانيين في الخارج الى نحو ٤ر٤ مليون مهاجر، ويشمل هذا الرقم عدد المغتربين اللبنانيين والمنحدرين من أصل لبناني في جميع أنحاء العالم(٢)، ورغم أن هذا الرقم تقديري وربما يكون غير مبالغ فيه، فان مقارنته مع بقية الدول المذكورة في الجدول يعد أمرا غير منطقي. ولعل أبرز دلالة لهذا الرقم هو ان الشعب اللبناني اكثر شعوب العالم العربي في حركة الهجرة الخارجية وربما لايضاهيه شعب آخر في ذلك، وقد بدأت هجرته الحديثة منذ أواخر القرن الماضي واتجهت تياراتها الرئيسية الى الامريكتين واستراليا في المقام الأول، ولاشك أن إيقاع الهجرة زاد بشكل حاد طوال المحنة اللبنانية التي بدأت في سنة ١٩٧٥ وبشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ هذا القطر.

أما الهجرة الفلسطينية فتشمل هجرة قسرية وطوعية في آن معا. وتختلف في دوافعها ونتائجها حيث نجمت في المقام الأول عن الأسباب السياسية، وقد ترتب

عليها هجرة وتهجير قرابة ثلثي الشعب الفلسطيني خارج أرضه (٣٥ في المائة في الأردن، و٢٩ في المائة في الأقطار العربية الأخرى و ٤ر٥ في المائة في باقي العالم سنة ١٩٨١)(٣).

الجدول ١- حجم الهجرة الدولية المغادرة في بعض الدول العربية

الدولة	السنة	عدد السكان	عدد المهاجرين بالخارج	النسبة المئوية من عدد السكان
فلسطين(أ)	١٩٨١	٤ ٥٦٨ ٥٠٠	١ ٥٨٤ ٩٠٠	٣٤ر٧
الجمهورية العربية اليمنية(ب)	١٩٨٦	٩ ٢٧٤ ١٧٣	١ ١٦٨ ١٩٩	١٢ر٦
مصر(ج)	١٩٨٦	٥٠ ٤٥٥ ٠٤٩	٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٤ر٥
تونس(د)	١٩٨٤	٦ ٩٦٦ ١٧٣	٣٠٠٠ ٠٠٠	٤ر٣
الجزائر(هـ)	١٩٧٥	١٦ ٠٣٠ ٠٠٠	٧١٠ ٦٩٠	٤ر٤
المغرب(هـ)	١٩٧٥	١٨ ١٧٧ ٠٠٠	٢٢٦ ٠٢٥	١ر٢
السودان(و)	١٩٧٧	١٦ ٩٤٩ ٠٠٠	(٢٢٩ ٠٠٠)	١ر٤

المصادر:

(أ) منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية الفلسطينية، العدد ٤، (دمشق، ١٩٨٢)؛

عن: حسن صالح، سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيا، (عمان، ١٩٨٥)، ص. ٤٠. لايشمل هذا الرقم عدد الفلسطينيين في الأردن؛

(ب) الجمهورية العربية اليمنية، التعداد العام للمساكن والسكان، شباط/فبراير ١٩٨٦، النتائج الأولية، طبعة أولى، (اذار/مارس ١٩٨٦)، ص. ٤؛

(ج) جمهورية مصر العربية، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦، النتائج الأولية (نيسان/ابريل ١٩٨٦)، ص. ١؛

(د) حافظ ستهم، «الانسان والمكان»، العمران والتنمية في تونس، (تونس، ١٩٨٦)، جامعة تونس، ص. ١٤٢؛

(هـ) علي لبيب، عمال المغرب العربي بأوروبا: العودة الصعبة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية، (الكويت، ١٩٨٦)، ص. ٣٠٣. وتمثل هذه الأرقام عدد المهاجرين الى فرنسا فقط وهم الغالبية العظمى من المهاجرين من البلدين؛

(و) عدد العاملين في الخارج، تقدير، عائشة عبدالله (١٩٧٨)، عن: جورج ديب، «الإطار القانوني للهجرة الدولية» السياسات السكانية في لبنان، (بيروت، ١٩٨٢).

ويعد الشعب اليمني من أكثر الشعوب العربية في حركة الهجرة الدولية حتى أن واحدا من كل ثمانية يمنيين موجود خارج البلاد سنة ١٩٨٦. ويبين الجدول ١ أن اكبر عدد من المهاجرين قد خرج من مصر وان كانت نسبة الهجرة بها تصل الى ٤ر٥ في المائة سنة ١٩٨٦. وقد تزايد هذا العدد بعد ذلك خاصة بعد تطور الحرب العراقية الايرانية واتجاه عدد كبير من العمالة المصرية الى العراق والذي قدر عدد المصريين فيه قرابة مليون وربع مليون مهاجر(٤). كما يوضح الجدول أن حجم الهجرة التي خرجت من أقطار المغرب الثلاثة تونس والجزائر والمغرب قد تجاوزت المليون مهاجر أكثر من نصفهم كان من الجزائر. وتتشابه نسبة الهجرة المغادرة في كل من تونس والجزائر وان تباينت تواريخ المقارنة.

تيارات الهجرة الدولية في الوطن العربي

خضعت تيارات الهجرة الدولية في الوطن العربي فيما بعد الحرب العالمية الثانية للظروف السياسية والاقتصادية، وتجلى ذلك بوضوح في تيارات هجرة وافدة على بعض الأقطار العربية لعل أبرزها هجرة اليهود الى فلسطين والتي كانت ومازالت مرتبطة بأسباب سياسية ودينية وحدثت بسببها هجرة قسرية تعد بنفس أهمية الحركة الوافدة.

وبالاضافة الى ذلك هناك تيار من الهجرة الأجنبية التي وفدت على الوطن العربي تمثلت في التيار الآسيوي الوافد من شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا نحو أقطار النفط العربية في منطقة الخليج، ويبقى هذا التيار ضمن النمط الاقتصادي الكلاسيكي للهجرة. أما تيارات الهجرة العربية فيتمثل أحدها في التيار العربي نحو الأقطار المتقدمة والثاني نحو الأقطار العربية الاخرى التي ترتفع فيها نسبة الموارد الى السكان ارتفاعا كبيرا للغاية. ويتضمن التيار الأول الهجرة العربية من شمال افريقيا والشرق العربي نحو الدول الصناعية في غرب أوروبا والى الامريكتين واستراليا والثاني يتضمن هجرة العمالة العربية الى دول النفط الغنية.

ويوضح الجدول ٢ حجم الهجرة الدولية الوافدة في معظم الأقطار العربية. ويبدو أن الدول المذكورة تنقسم الى فئتين كبيرتين احداهما تشمل دول الخليج العربية التي تستأثر كما هو متوقع بالغالبية العظمى من المهاجرين حتى أن بعض هذه الدول يعد مثالا فريدا في العالم في ارتفاع نسبة الأجانب الى السكان الأصليين به كما هي الحال في دولة الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر. اما الفئة الثانية فهي على طرف النقيض حيث تتدنى نسبة الهجرة الدولية الوافدة

اليها الى حدود لا تكاد تذكر. وغني عن القول أن تيارات الهجرة الخارجية تتجه في معظمها من أقطار الفئة الثانية نحو أقطار الفئة الأولى في مسارات تحكمها عوامل الجذب والطرد.

والواقع أن التيارات القوية للهجرة في الوطن العربي تدل على أن هذا الاقليم يمر في الوقت الحاضر بمرحلة تغييرات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية ضخمة أسهمت الهجرة الدولية بدور كبير في إحداثها. ورغم تعدد مظاهر الهجرة في هذا الاقليم الا انه يمكن تقسيمها الى أنماط لكل منها سماتها المميزة وهي الهجرة الدولية الوافدة والهجرة الدولية العربية - العربية والهجرة المغادرة (الخارجية).

ألف- الهجرة الدولية الوافدة

يمثل هذا النوع من الهجرة ما تعرض له الوطن العربي من هجرات غير عربية وفدت اليه من خارجه سواء من نطاق السفانا الأفريقي جنوبا أو من النطاق الآسيوي شرقا أو من خارج هذين النطاقين. ويبدو ذلك بوضوح في هجرة أعداد كبيرة من غرب أفريقيا الى السودان والاستقرار فيه مثل جماعات (الفلاّتة) الذين تعتمد عليهم الزراعة في أرض الجزيرة. كما تعرضت دول الخليج العربي مبكرا لهجرة عناصر فارسية وبلوخستانية وهندية، ولعبت هذه الهجرات دورا كبيرا في التركيب العرقي واللغوي للسكان في هذه الدول.

١- الهجرة اليهودية الى فلسطين

تعد الهجرة اليهودية التي تدفقت الى فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر أخطر الهجرات الدولية التي شهدها الوطن العربي في تاريخه الحديث. وقد بدأت منذ أواخر العصر العثماني عندما أنشئت أول مستعمرة يهودية في أرض فلسطين سنة ١٩٣٧ وقدر عدد اليهود آنذاك بنحو ٠٠٠ ١٥ يهودي، وتزايد عددهم تدريجيا حتى وصل الى ٠٠٠ ٢٢ يهودي سنة ١٨٨١، وبلغ عدد المهاجرين ٣٠٠ ٨٤ مهاجر في الفترة من ١٨٥٠-١٩١٤، قدم معظمهم من روسيا القيصرية وشرق اوروبا. وتزايد عدد المهاجرين اليهود بشكل واضح في عهد الانتداب البريطاني (١٩١٩-١٩٤٨) حتى أصبح عددهم ٤٨٢ر٨٥٧ مهاجرا خلال هذه الفترة، ثم تصاعد منحنى الهجرة الوافدة بعد قيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ حتى قدر عدد المهاجرين نحو ١ر٧ مليون مهاجر في الفترة ١٩٤٨-١٩٨٢ من أوروبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومن الشرق الأوسط.

الجدول ٢- حجم الهجرة الدولية الوافدة في معظم الأقطار العربية

الدولة	السنة	عدد السكان (بالألف)	عدد الأجانب (بالألف)	النسبة المئوية من عدد السكان
الامارات العربية المتحدة	١٩٨٥	١ ١١٧	٧١٣	٦٣ر٨
الكويت	١٩٨٥	١ ٦٩٥	١ ٠١٥	٥٩ر٩
قطر	١٩٨٥	٢٤١	١٢٦	٥٢ر٣
البحرين	١٩٨٥	٤٣٥	١٥٩	٣٦ر٥
المملكة العربية السعودية	١٩٨٥	١٢ ٦٤٣	٣ ٨٧٨	٣٠ر٧
عمان	١٩٨٥	١ ٢٩٣	٣٢٠	٢٤ر٧
ليبيا	١٩٨٠	٢ ٩٢٠	٦٥٢	٢٢ر٣
الأردن	١٩٧٩	٢ ١٠٠	٨٩	٤ر٢
موريتانيا	١٩٧٧	١ ٣٣٩	٢٨	٢ر١
السودان	١٩٧٣	١٤ ١١٢	٢٤٨	١ر٨
تونس	١٩٧٥	٥ ٥٤٩	٣٩	٠ر٧
المغرب	١٩٨٢	٢٠ ٤٢٠	٦٢	٠ر٣
مصر	١٩٨٦	٥٠ ٤٥٥	١٠٨	٠ر٢

المصادر:

(أ) بالنسبة الى دول الخليج، تقديرات الاسكوا استنادا الى التعدادات والمسوحات الرسمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية، (١٩٨٦)، ص. ١٣٨؛

(ب) جمهورية مصر العربية، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦، النتائج الأولية، (نيسان/ابريل ١٩٨٧)؛

(ج) المملكة الاردنية الهاشمية، التعداد العام للمساكن والسكان - النتائج الرسمية للمحافظات، ١٩٨٤؛

(د) United Nations Commission for Africa, Demographic Handbook of Africa, 1988, Table 24 p. 96.

وقد ارتبطت الهجرة اليهودية الوافدة بطرد جماعي للفلسطينيين من بلادهم، فقد هجّر اليهود أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ فلسطيني سنة ١٩٤٨، وشهدت الأعوام التالية أعدادا من الفلسطينيين المهجّرين الذين تحولوا مع سابقيهم الى لاجئين

في الضفة الغربية وقطاع غزة والأقطار العربية المجاورة. وقد تزايد عدد اللاجئين بعد سنة ١٩٦٧ بعد استمرار طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة عقب احتلالهما في تلك السنة.

وهكذا يتضح أن الهجرة اليهودية الى فلسطين تمثل أكبر حركة هجرة استيطانية شهدها الوطن العربي في تاريخه الحديث إذ أدت الى تغير جذري في الهيكل الديمغرافي لفلسطين، فبعد أن كانت نسبة العرب ٦٥ر٢ في المائة من جملة سكان فلسطين البالغ عددهم ٢ر١ مليون في آيار/مايو انخفضت هذه النسبة تدريجيا بعد ذلك ليصل الى ٣٥ر٩ في المائة فقط من جملة السكان البالغ عددهم ٥ر٣ مليون نسمة سنة ١٩٨٢(٥).

٢- <u>هجرة العمالة الآسيوية الوافدة</u>

شهد الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية نمطا فريدا من أنماط الهجرة الوافدة التي شجع عليها النفط العربي واستثمار عوائده في دول الخليج وليبيا، وأدت الطفرة الاقتصادية التي شهدتها هذه الدول الى تزايد هائل للطلب على القوى العاملة زاد من حدته التخلف الكبير في الموارد البشرية المحلية، وتمكنت هذه الأقطار من جلب قوى عالمة عربية وغير عربية بأجور عالية عوضتها عن المناخ الصحراوي القاسي مما أدى الى تدفق كثيف للغاية للعمالة الوافدة باتجاه هذه الأقطار.

وكانت الكويت منطقة الجذب الأولى للهجرة العمالية الوافدة منذ أواخر الأربعينيات وسرعان ما حذت أقطار خليجية أخرى حذوها في استيراد العمالة مما أدى الى تزايد كبير بشكل لم تشهده منطقة الخليج من قبل وتزايد معدلات النمو السكاني حتى وصلت الى أرقام فريدة تتراوح بين ٢٠ في المائة و ٣٠ في المائة سنويا في بعض الأقطار الخليجية في الفترة من ١٩٦٥-١٩٧٠(٦).

وقد اشتد تيار الهجرة نحو اقطار الخليج منذ سنة ١٩٧٤ بصورة واكبت تصاعد أسعار البترول واستثمار عوائده وصاحب ذلك التدفق الهجري القيود التي وضعت بشأن الهجرة نحو الدول الصناعية الغربية، وأدى تزايد الطلب على القوة العاملة الأجنبية في دول النفط الى اتجاهها نحو شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا لتأمين احتياجاتها منها وأدى ذلك الى تصاعد مفاجئ في أعداد الآسيويين من عدة آلاف سنة ١٩٧٥ الى اكثر من نصف مليون سنة ١٩٨٠ (٥٦٤ ٠٠٠ مهاجر) جاء

معظمهم من الهند (٤٢ في المائة)، والفلبين (٤ر٢٣ في المائة) وكوريا (٤ر٢١ في المائة) وبنغلاديش (٤ر٥ في المائة) وسرى لانكا (٤ر٣ في المائة) وتايلند (٦ر٣ في المائة)(٧).

ويبين الجدول ٣ أن التيار الآسيوي يعظم بشكل ملفت للنظر في الامارات العربية المتحدة (١ر٤٧ في المائة من الآسيويين في الخليج) وسلطنة عمان (٧ر١٥ في المائة) والمملكة العربية السعودية (٢ر١٤ في المائة)، أي أن أكثر من ثلاثة أرباع الآسيويين يوجدون في هذه الأقطار الثلاثة ويتوزع الباقي بنسب متقاربة في الكويت وقطر والبحرين.

باء - <u>الهجرة الدولية العربية - العربية</u>

ليست هجرة العربي بين أقطارهم وليدة العصر الحديث بل أنها ظاهرة سكانية متواصلة شهدها الوطن العربي على امتداد تاريخه الطويل خاصة بين الأقطار المتجاورة في المشرق والمغرب. وترتب على تلك الهجرات المبكرة اختلاط سكاني وتبادل ثقافي واقتصادي على نطاق واسع.

غير أن أبرز ظاهرات التحركات السكانية الدولية العربية المعاصرة تلك التي ارتبطت بالهجرة المؤقتة للعمل في دول النفط الغنية، وقد بدأت هذه الظاهرة كما سبق القول عقب الحرب العالمية الثانية مرتبطة في ذلك باستخراج النفط العربي وتعاظم انتاجه وعوائده، وتزايدت بشكل حاد منذ منتصف السبعينات عقب الطفرة الاقتصادية التي أحدثها ارتفاع أسعار البترول واستثمار عائداته في مجالات التنمية المختلفة في دول الخليج.

وقد خضعت الهجرة الدولية العربية - العربية لعوامل الطرد في دول المنشأ وعوامل الجذب في دول الاستقبال، الا ان اتجاه تيارات الهجرة وحجمها وتوزيع أنماطها حدده التباين في توزيع الثروة البترولية في الأقطار العربية وفي مستويات التنمية التي أخذت بها مما أدى الى خلق تيارات هجرة قوية من الدول ذات الدخل المنخفض نحو الدول الغنية.

ومن الواضح أن منابع هجرة العمالة العربية تتركز في ثلاث دول مشرقية هي مصر والجمهورية العربية اليمنية والأردن حيث تستأثر بقرابة ثلثي حجم العمالة المغادرة (٨ر٦٣ في المائة) ودولتين مغربيتين هما الجزائر والمغرب واللتين يصل

نصيبهما الى حوالي ربع حجم العمالة المغادرة (٢٢ر٣ في المائة)، ومعنى ذلك أن نحو ٨٦ في المائة من العمالة العربية تخرج من هذه الأقطار الخمسة وتتوزع النسبة الباقية على الدول العربية الأخرى (الجدول ٣).

الجدول ٣- حجم العمالة العربية المهاجرة في بداية الثمانينيات

الدولة	العدد	النسبة المئوية	الدولة	العدد	النسبة المئوية
مصر	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٤ر٠	لبنان	١٤٠ ٠٠٠	٣ر١
الجزائر	٦٥٠ ٠٠٠	١٤ر٣	اليمن الديمقراطية	٨٠ ٠٠٠	١ر٧
الجمهورية العربية اليمنية	٦٠٠ ٠٠٠	١٣ر٢	تونس	٨٠ ٠٠٠	١ر٧
المغرب	٣٦٦ ٠٠٠	٨ر١	الجمهورية العربية السورية	٨٠ ٠٠٠	١ر٧
الأردن	٣٠٠ ٠٠٠	٦ر٦	عمان	٥٠ ٠٠٠	١ر١
السودان	٢٠٠ ٠٠٠	٤ر٤	الاجمالي	٤ ٥٤٦ ٠٠٠	١٠٠ر٠

المصدر: المعهد العربي للتخطيط بالكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية، ١٩٨٦، عن:

Nazli Choucri and Peter Breeke, Migration in the Middle East, 1983.

ويبين الجدول ٤ حجم تيارات الهجرة العربية نحو دول النفط ومنه يبدو أن اكبر التيارات تتجه نحو المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وليبيا، وقد أثرت هذه التيارات تأثيرا جذريا في تركيب القوة العاملة بهذه الأقطار حيث أصبحت تمثل ما يزيد على ثلثي حجم العمالة بها بل تقترب من أربعة أخماس هذا الحجم في الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة.

وجدير بالذكر أن الهجرة العربية - العربية هي في الأساس هجرة مؤقتة للعمل وغير اندماجية - ربما باستثناء الهجرة الى العراق - ومن ثم فهي ليست هجرة استيطانية، كما لا يقوم تفاعل اجتماعي قوي بين المكونات الوافدة والمواطنين في قوة العمل والسكان(٨).

جيم- الهجرة العربية الخارجية

سبق القول أن الموقع الجغرافي للوطن العربي قد أثر في تركيبته الديمغرافية، حيث استقبل هجرات اجنبية وافدة وخرجت منه تيارات هجرة متباينة الحجم والاتجاه. واتجه العرب في هجرتهم الخارجية الى كل قارات العالم وقد حظيت الأمريكتان بالنصيب الأكبر في الهجرة اللبنانية كما حظيت اوروبا الغربية بنصيب وافر من المهاجرين من المغرب العربي.

١- التيار اللبناني نحو العالم الجديد

عرف سكان لبنان الهجرة الخارجية منذ عهد الفينيقيين عندما طافوا بأجزاء واسعة من حوض البحر المتوسط للتجارة والتبادل الحضاري، واستمرت الهجرة اللبنانية عبر الحقب التاريخية المتعاقبة مدفوعة بالعديد من العوامل. وقد اشتد تيارها مع أواخر القرن التاسع عشر نحو أمريكا الشمالية والبرازيل. وبلغ متوسط عدد المهاجرين سنويا في الفترة من ١٨٦٠-١٩٩٠ حوالي ٣٠٠٠ شخص وارتفع الى ١٥ ٠٠٠ في فترة الاعوام ١٩٠٠-١٩١٤ وانخفض الى ٤٠٠ ٤ نسمة من ١٩٢١-١٩٣٩. ومع بداية الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات ضعف تيار الهجرة نتيجة الاستقرار وتحسن الظروف(٩).

ولكن بعد سنة ١٩٧٥، ومع اندلاع الحرب الأهلية الأخيرة في لبنان تدفقت أفواج من المهاجرين نحو الخارج بمعدلات كبيرة. وقد قدر صافي الهجرة الخارجية من لبنان في الخمس سنوات الأولى من المحنة بنحو ٢٧٦ ٠٠٠ نسمة(١٠).

وليس هناك تقدير دقيق عن الهجرة اللبنانية الخارجية، وان كانت وزارة الاعلام اللبنانية الخارجية قدرت عدد المغتربين اللبنانيين والمنحدرين من أصل لبناني في جميع أنحاء العالم سنة ١٩٧٩ بنحو ٤ر٤ مليون نسمة نصفهم تقريبا في البرازيل (٤٥ في المائة) والثلث في الولايات المتحدة وكندا (٣١ر٧ في المائة) والسدس في دول أمريكا اللاتينية الأخرى (١٥ر٦ في المائة)(١١).

٢- التيار المغربي نحو غرب أوروبا

ارتبط تيار الهجرة المغربية نحو غرب أوروبا بالعلاقات الثقافية التي ربطت دول المغرب بفرنسا. وقد أصبحت المهجر الرئيسي للعرب في أوروبا حيث تستحوذ على نحو ٨٨ر٥ في المائة من مجموع العرب المقيمين في أوروبا والذي قدر عددهم بنحو ١ر٧ مليون عربي سنة ١٩٧٩(١٢).

الجدول ٤- الهجرة الدولية نحو دول النفط العربية في الخليج وليبيا
بالالف (١٩٨٠)

دول مستقبلة / دول مصدرة	السعودية	الامارات	الكويت	قطر	البحرين	عمان	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	ليبيا (١٩٧٦)
الاردن/فلسطين	٥٣٧	٣٧	٢٠٤	١٧	٣	٥	٨٠٣	١٨
الجمهورية العربية اليمنية	٣٢٢	٦	٥	٢	٢	×	٣٣٧	-
مصر	٣٠١	٢١	٦١	٤	٣	١٠	٣٠٠	٣٨٠
اليمن الديمقراطية	١٥٣	٩	١٢	٢	٢	×	١٧٨	-
الجمهورية العربية السورية	٤٤	١١	٤١	٢	×	١	٩٩	١٧
السودان	٧٢	٣	٢	١	×	١	٧٩	٩
لبنان	٣٨	١١	٢٥	١	×	٣	٧٨	٧
عمان	٤١	٢١	٧	٣	٢	×	٧٤	-
العراق	٥	١	٤٥	×	×	×	٥١	-
اجمالي العرب	١ ٤١٣	١٢٠	٤٠٢	٣٢	١٢	٣٠	١ ٩٩٩	٤٣١
ايران	١٣	١٥	٤١	٥	٤	×	٧٨	-
دول آسيوية	٩٤	٣١١	٥٦	٥٨	٣٧	١٠٤	٦٦٠	-
دول أخرى	٤٥	١١	٤	٢	٢	٨	٧٣	٨٨**
الجملة	١ ٥٦٥	٤٥٧	٥٠٢	٩٧	٥٦	١٣٢	٢ ٨١٠	٥١٩
النسبة المئوية	٥٥ر٧	١٦ر٢	١٧ر٩	٣ر٤	٢ر٠	٤ر٧	١٠٠ر٠	-

المصدر:

(أ) ج.س. بيركس و س. سنكلير، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية (الجدول ١٤)، ١٩٨٥.

(ب) مساعد العميم، العوامل المحددة لمستويات الاستخدام ومعدلات مختلف نوعيات الهجرة: دراسة حالة الكويت، سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية، ١٩٨٦، ص. ٣٢٣.

(ج) ج.س. بيركس وس. سنكلير، السكان والهجرة الدولية في الدول العربية: المعطيات الاساسية، بيروت، ١٩٨٠.

× أقل من ٥٠٠.
** يشمل ٥١ ٠٠٠ تونسي.

وقد بدأت الهجرة المغربية الى فرنسا سنة ١٩١٥ وكانت هجرة قسرية إبان الحرب العالمية الأولى شملت نحو ٠٠٠ ١٩٢ عامل، عاد معظمهم الى بلادهم بعد انتهاء الحرب. أما الهجرة التلقائية للعمل فقد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية لزيادة الطلب على العمالة الأجنبية في أوروبا الغربية، وقد بلغ عدد المغاربة في التعداد العام لفرنسا سنة ١٩٥٤ نحو ٢٠٠ ٢٢٧ نسمة كان أغلبهم من الجزائريين. وتعاظم حجم تيار الهجرة المغربية بعد الاستقلال بدرجة كبيرة واستمر عدد الجزائريين ممثلا اكبر النسب من المهاجرين المغاربة في فرنسا حتى اقترب من ثلثي حجم هذه الهجرة سنة ١٩٧٥ كما يبين الجدول ٥.

الجدول ٥- تطور حجم الهجرة المغربية الى فرنسا (١٩٤٦-١٩٧٥)

السنة	الجزائر	المغرب	تونس	الاجمالي
١٩٤٦	٢٢ ١١٤	١٦ ٤٥٨	١ ٩١٦	٤٣ ٤٨٨
١٩٥٤	٢١١ ٦٧٥	١٠ ٧٣٤	٤ ٨٠٠	٢٢٧ ٢٠٩
١٩٦٢	٣٥٠ ٤٨٤	٢٩ ٣٢٠	٢٤ ٩٤٠	٤١٠ ٣٧٣
١٩٦٨	٤٧٣ ٨١٢	٨٤ ٢٣٦	٦١ ٠٢٨	٦١٩ ٠٧٦
١٩٧٥	٧١٠ ٦٩٠	٢٢٦ ٠٢٥	١٣٩ ٧٣٥	١ ١١٠ ٤٥٠

المصدر: علي لبيب، «عمال المغرب بأوروبا - العودة الصعبة»، سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية، ١٩٨٦، ص. ٣٠٣.

التيار العربي نحو استراليا

وهو من التيارات الثانوية للهجرة العربية الخارجية. وقد بدأ منذ أوائل القرن العشرين وتزايد تدريجيا بعد ذلك. فقد ارتفع عدد المهاجرين العرب الى استراليا من حوالي ٠٠٠ ٢ مهاجر سنة ١٩٠١ الى نحو ٠٠٠ ٥ مهاجر سنة ١٩٤٧ ثم الى ٠٠٠ ٢٦ مهاجر سنة ١٩٦١ حتى وصل عددهم الى ٠٠٠ ٩٩ مهاجر سنة ١٩٧٨ (١٣).

وينتمي معظم المهاجرين العرب في استراليا الى لبنان ومصر وهما البلدان اللذان كونا الجسر القديم بين الوطن العربي واستراليا، ففي سنة ١٩٧٨ كان بها ٩٠٠ ٤٧ شخص من مواليد لبنان و ٨٠٠ ٣٠ شخص من مواليد مصر، ويضاف الى ذلك

مواليد العرب في استراليا وبلغ عددهم ٠٠٠ ٤٨ مولود مهم ٧٠٠ ٢٩ لبناني وسوري و ٣٠٠ ٤ مصري، واذا أضيف هذا العدد الى مجموع العرب الذين ولدوا خارج استراليا يكون اجمالي المهاجرين العرب ٠٠٠ ١٤٦ نسمة من الجيلين الأول والثاني(١٤).

الخصائص العمرية - النوعية للمهاجرين في الوطن العربي

اذا كانت الهجرة الدولية في الوطن العربي متعددة الأنماط فان لها خصائص مميزة أبرزها ان التيار الأكبر من حركة السكان الخارجية هو تيار القوة العاملة. كذلك فان الحجم الأكبر من المهاجرين العرب خارج أوطانهم يتكون من الذكور في سن العمل.

وتبدو ظاهرة الانتقاء العمري النوعي في الهجرة من كل الأقطار العربية دون استثناء ولكنها تظهر بشكل حاد في الهجرة من اليمن حيث تكاد تكون في معظمها هجرة ذكور للعمل في الخارج، فقد بلغت نسبة المهاجرين الذكور ٦٨ر٨ في المائة من جملة عدد اليمنيين في الخارج وعددهم ٢٠٠ ١٦٨ ١ وفق تعداد سنة ١٩٨٦. كما بلغت نسبة النوع ٢٢١ من الذكور مقابل كل مائة من الإناث(١٥).

ويبين الجدول ٦ نسبة النوع في أهم دول استقبال المهاجرين وارسالهم، ومنه يبدو بوضوح ظاهرة الانتقاء الهجري العمري النوعي في مناطق الاستقبال حيث تتكاتف الهجرات الوافدة، ويتركز التراكم الهجري للذكور خاصة في المرحلة العمرية الوسطى (٢٠-٥٠ سنة) وتلك حقيقة أظهرتها كل تعدادات الدول النفطية المستوردة للعمالة على نطاق واسع. ويرجع ذلك في المقام الأول الى أن هجرة العمالة نحو الدول النفطية ليست هجرة استيطانية بل مؤقتة، ومن ثم تكون هجرة ذكور لا يصطحبون عائلاتهم على الأغلب بحيث تستد رغبة الأقطار المستوردة للعمالة في هذا النوع من الهجرة.

ومن الواضح ان سرعة وفود المهاجرين الى دول النفط الخليجية قد أدى الى زيادة كبيرة في نسبة الذكور وان كانت بيانات الكويت فيما بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٨٠ تشير الى ان نسبة الاناث بين المهاجرين قد زادت بعد سنة ١٩٧٠ عما كانت عليه سابقا. وتعد نسبة النوع بين المهاجرين الذين هم دون سن الخامسة عشرة طبيعية في الكويت والامارات مما يشير الى ان معظم هؤلاء ربما ولدوا في بلدان الاستقبال، فاذا استمروا فيها واذا تدنت سرعة التدفقات الجديدة بين المهاجرين فان نسبة النوع بينهم ستعكس زيادة في نسبة الاناث بين البالغين أيضا(١٦).

الجدول ٦- نسبة النوع في أهم دول الهجرة الوافدة والمغادرة
ولدى المهاجرين في منطقة الخليج

فئات السن	نسبة النوع لدى المهاجرين (١)	دول استقبال			دول إرسال	
		المملكة العربية السعودية	الكويت	الامارات العربية المتحدة	الجمهورية العربية اليمنية	الأردن	مصر
أقل من ٥	١٤٤	١١٣	١٠٣	١٠٥	١٠٦	١٠٨	١٠٦
٥-٩	١٤٨	١١٣	١٠٥	١٠٥	١٠٧	١٠٩	١٠٦
١٠-١٤	١٧١	١٣٠	١٠٢	١٠٦	١٠١	١١١	١٠٥
١٥-١٩	٢٥٥	١٤٣	١١٧	١٠١	١٠٢	١١٠	١٠٧
٢٠-٢٤	٣٨٣	١٦٥	١٣٧	٢٢٦	١٠١	١٠٥	١١١
٢٥-٢٩	٤٠٨	١٧٥	١٦٥	٣٦٦	٧٨	٩٥	١٠٩
٣٠-٣٤	٤٢٠	١٧٨	١٦٧	٤٣٨	٦٠	٩٦	٩٨
٣٥-٣٩	٤٤٦	١٧٤	١٨١	٤٥١	٦١	٩٦	٩٣
٤٠-٤٤	٤٤٢	١٥٦	٢١٣	٤٦٥	٦٧	١٠١	٩٥
٤٥-٤٩	٤٤٥	١٤٠	٢١١	٣٩٠	٧٤	١٠٥	٩٥
٥٠-٥٤	٣٥٥	١٣٥	٢١٤	٢٨٠	٧٨	١٠٨	٩٧
٥٥-٥٩	٣٣٧	١٢٠	١٧١	٢١٣	٨٢	١١٣	٩٦
٦٠-٦٤	٢٣٥	١٢١	١٢٦	١٥٥	٨٥	١٠٩	٩٥
٦٥-٦٩	١٧٨	١٠٦	١١٤	١٣٣	٨٦	١٠٦	٩٦
٧٠ فأكثر	-	-	٩١	١١٨	٩١	١١٠	٩٣
المتوسط	٢٨٦	١٣٥	١٣٤	٢٢١	٩٣	١٠٦	١٠٣

المصدر: تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -كشوفات البيانات الديموغرافية، بغداد، ١٩٨٥.

(١) متوسط نسبة النوع لدى المهاجرين الوافدين في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر.

والاناث المهاجرات يدخلن البلاد المستقبلة بصفتهن أفراد أسرة وليس للعمل وذلك باستثناءات قليلة بطبيعة الحال - ورغم التزايد في استخدام الاناث غير المواطنات فمازال معظمهن يفضلن البقاء في المنزل مما يخفف الدوافع لخفض الخصوبة بينهن. ونتيجة لذلك يزداد عدد الأطفال غير المواطنين في البلدان المستقبلة للمهاجرين(١٧).

وكما سبق القول تعد اليمن وهي دولة هجرة مغادرة رئيسية - مثالا واضحا على الاختلال في توزيع السكان عمريا ونوعيا بها بسبب الهجرة. ويظهر ذلك بوضوح في انخفاض عدد الذكور عن الاناث في المدى العمري ٢٥-٦٥ سنة، ويبلغ غياب الذكور عن المجتمع اقصاه في فئة العمر ٣٠-٣٤ حيث بلغت نسبة النوع ٦٠ من الذكور مقابل كل مائة انثى. ويعنى ذلك ضمنيا غياب الأزواج والآباء لفترات طويلة مما يحدث تصدعا في النسيج الاجتماعي للدولة(١٨).

اما الهجرة العربية نحو الخارج - أي نحو أوروبا أو الأمريكتين أو استراليا فهي هجرة استيطانية في معظمها. وتتباين تيارات الهجرة العربية نحو الخارج عن التيارات العربية - العربية في ظاهرة الانتقاء النوعي. فرغم أن الانتقاء الهجري النوعي هو سمة مميزة لكل الهجرات الخارجية فإنه ليس بالتطرف الذي يظهر في هجرات العمالة داخل الوطن العربي. أما الانتقاء العمري فتتشابه فيه التيارات الداخلية والخارجية الى حد كبير حيث تتجه الأعمار الوسطى للهجرة بصرف النظر عن الدوافع والمسافة.

ويغلب على الهجرة العربية الخارجية هجرة الأسرة، فقد شهدت الهجرة المغربية الى فرنسا - على سبيل المثال - تزايدا كبيرا في عدد الأسر المهاجرة وعملت فرنسا من جانبها على دعم تجمع الأسر لتحقيق هدفين أولهما: الحصول على رصيد من القوة العاملة يتكون من أبناء المهاجرين لتعويض آبائهم في الدورة الاقتصادية الفرنسية، وثانيهما الحد من تحويل العملة الصعبة الى بلد المنشأ(١٩).

وجدير بالذكر أن تيار العودة للهجرة المغربية في أوروبا ضعيف رغم أن دول الاستقبال تحث عليه وتشجعه بعض دول الارسال كالجزائر الا أن الغالبية العظمى من المهاجرين المغاربة يتحولون من مهاجرين مؤقتين الى دائمين ويؤدي عامل الوقت الى استقرارهم اجتماعيا ومن ثم يميل المنحنى العمري النوعي الى الاتجاه نحو الشكل الطبيعي بمرور الوقت لغلبة هجرة الأسر واتجاه المهاجرين الى التئام الشمل الأسري.

الهجرة الدولية والمرأة العربية

أدت التحركات السكانية الدولية التي شهدها الوطن العربي في العقود الأخيرة الى تأثير قوي في البنية الاقتصادية والاجتماعية في دول المنشأ ودول المهجر في آن معا. ورغم أن بعض الدراسات قد حاولت تحليل آثار الهجرة ونتائجها على التغير الاجتماعي خاصة في دول الخليج إلا أن القليل منها الذي تناول تأثيرها على المرأة العربية ودورها المتغير في المجتمع. وربما كان ذلك راجعا الى قصور البيانات من ناحية أو لقلة حجم الهجرة النسائية من ناحية أخرى.

وتؤثر الهجرة على المرأة تأثيرا متعدد الجوانب سواء كانت مهاجرة مستقلة أو معولة. فالمرأة المهاجرة تعد دالة لعوامل متشابكة في بيئتها الأصلية وعوامل الجذب في البيئة المستقبلة، شأنها في ذلك شأن الرجل المهاجر، كذلك فان هجرة الذكور المتزوجين الذين لا يصحبون زوجاتهم في المهجر تؤثر بطريق مباشر على دور المرأة ونمط حياتها وعلاقاتها الاجتماعية، وهناك بعض الأدلة على أن الهجرة الدولية من قبل النساء تولد - على الارجح - تغييرات بنيوية أساسية في المجتمع أكثر مما تفعله الهجرة المماثلة للرجال(٢٠)، بل ويصل هذا التأثير الى تقليل معدلات الانجاب لدى المرأة من خلال ما يعرف بالابالة التطوعية abstinence في إطار المتغيرات الوسيطة المؤثرة في الخصوبة، كما تؤدي هجرة الذكور غير المتزوجين الى تأخير تكوين الأسر المستجدة من خلال ارتفاع متوسط السن عند الزواج لدى الذكور والإناث معا.

ويمكن تناول تأثير الهجرة الدولية على المرأة العربية من زاويتين: الأولى تأثير الهجرة على المرأة العربية في مناطق الاستقبال وبالتحديد في دول الخليج العربية. والثانية تأثيرها على المرأة في مناطق الإرسال. وفي كلتا المنطقتين قد تضم المرأة طبقة موسرة تتيح لها امكانيات الارتقاء الحضاري من خلال التعليم والاسهام في النشاط الاقتصادي أو قد تضمها طبقة دنيا تقل فيها فرص تعليم المرأة بل وتزداد معاناتها من خلال انخفاض مستوى العيش وتدني الخدمات الصحية وقيام المرأة بأعمال مضنية خاصة في المناطق الريفية.

الهجرة الدولية للإناث

من الصعب الوقوف على حجم الهجرة الدولية للمرأة في الوطن العربي وذلك نابع من صعوبة التأكد من حجم المهاجرين العرب بصفة عامة، وان كانت بعض

الدراسات قد اتخذت بعض المؤشرات للوقوف على حجم الهجرة النسائية من خلال نسبة الإعالة حيث تكون المرأة في أغلب الاحيان ضمن أسرتها المهاجرة(٢١).

وتتباين الدول العربية في تشجيع هجرة الأسر، فبعض الدول المستقبلة مثل المملكة العربية السعودية وعمان لا تشجع اصطحاب المهاجرين لأسرهم الا في حالات محددة. وسواء كان عدم اصطحاب الأسرة قرارا فرديا أو مرتبطا بنظم الدولة المستقبلة فمن المؤكد أن عدد الإناث المهاجرات اقل بكثير من عدد الذكور المهاجرين. وبالاضافة الى ذلك فان الانتقال المؤقت للأسرة مع عائلها ليس نمطا مميزا لكل المهاجرين من الجنسيات المختلفة، فعلى حين تعتبر هذه الظاهرة عادية بالنسبة للمهاجرين ذوي المستويات المهنية العالية، فان المهاجرين الأدنى مهارة والأقل دخلا يكونون بمفردهم.

وفي ضوء البيانات المتاحة عن عدد الإناث المهاجرات في دول النفط العربية في الخليج والتي تستأثر بالنسبة الكبرى من حركة الهجرة الدولية العربية يمكن أن تتضح بعض جوانب الهجرة النسائية في الوطن العربي، ويبين ذلك الجدول ٧.

ورغم ان بيانات الجدول المذكور هي عن عدد الإناث الوافدات - عربيات وغير عربيات - فمن المتوقع أن الغالبية العظمى منهن إناث عربيات وفدن اما بصحبة ذويهن (هجرة أسر) أو للعمل في الدول المذكورة.

وتبين أرقام الجدول ٧ أن المرأة تشكل ربع حجم المهاجرين في أقطار الخليج، وان كانت النسبة تنخفض الى الخمس في المملكة العربية السعودية وتقترب من الخمسين (٥/٢) في الكويت كذلك يبدو أن نسبة ضئيلة من هؤلاء الإناث يسهمن في النشاط الاقتصادي بهذه الأقطار حيث تصل النسبة الى ١٢٫٩ في المائة من حجم الهجرة النسائية. ومعنى ذلك أن امرأة واحدة من بين كل ثمان إناث مهاجرات - هي التي تعمل اما مستقبلة او في صحبة أسرتها والباقيات وفدن معولات. وتتباين هذه النسبة بين دول الخليج النفطية تباينا كبيرا حيث تصل أدناها في المملكة العربية السعودية وأعلاها في البحرين وبفارق كبير. ويرتبط ذلك بالمستويات التعليمية للمهاجرات ارتباطا وثيقا كما تبين أرقام الجدول ٨.

ومن الواضح ان التباين في نسبة المهاجرات العاملات الى جملة المهاجرات لا يتمشى مع نسبتهن من حجم القوة العاملة في كل دولة. ولعل ذلك مرجعه اختلاف

حجم القوة العاملة في هذه الدول الى جملة السكان من ناحية واختلاف دور المهاجرين عامة في القوة العاملة بها من ناحية أخرى ومن هنا تأتي الكويت في مقدمة الأقطار التي تسهم المرأة الوافدة بالنسبة الكبرى في القوة العاملة بها بينما يصل الحد الأدنى لهذا الاسهام في المملكة العربية السعودية.

الجدول ٧- الهجرة الوافدة للإناث في دول الخليج العربية سنة ١٩٨٤ (باستثناء عمان)

الدولة	عدد الاناث الوافدات	النسبة المئوية من جملة المهاجرين بالدولة	عدد العاملات الوافدات	النسبة المئوية من قوة العمل الوافدة
المملكة العربية السعودية	٥٢٩ ٥٦٠	٢١ر١	٣٧ ٩٩٣	٢ر٩
الكويت	٣٦٤ ٩٩٠	٣٧ر٤	٦٤ ٦٠٤	١٣ر٦
الامارات العربية المتحدة	٢٦٠ ١٤٧	٢٥ر٥	٤٠ ٧٨٣	٦ر٠
قطر	٥٦ ٣٠١	٣٣ر٤	٨ ٢٦١	٩ر٢
البحرين	٣٥ ٣٨٠	٢٤ر٨	٨ ٩٩٣	٩ر٠
الاجمالي	١ ٢٤٦ ٣٧٨	٢٥٩	١٦٠ ٦٣٤	٦ر٠

المصدر: الأرقام المطلقة مصدرها: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كشوفات البيانات الديمغرافية، بغداد، ١٩٨٥. أما النسب فمن حساب الباحث.

وتعمل الإناث المهاجرات في كثير من قطاعات النشاط الاقتصادي وتتركز النسبة العالية منهن في قطاع الخدمات المجتمعية والشخصية، ففي سنة ١٩٨٤ بلغت هذه النسبة في الكويت ٨٥ر١ في المائة من جملة العمالة النسائية الوافدة وفي الامارات العربية المتحدة ٧٣ر٥ في المائة (مقابل ٨٨ في المائة، ٩٢ في المائة للمواطنات العاملات على الترتيب). وأبرز هذه الخدمات التدريس والتمريض.

وجدير بالذكر ان هناك فرقا جوهريا بين معدلات النشاط الاقتصادي العمري للإناث الوافدات في أقطار الخليج العربية ومعدلات المواطنات بها حيث تتدنى معدلاتهن الى حد كبير خاصة عند طرفي المنحنى، وفي المتوسط يصل معدل النشاط الاقتصادي للمرأة الوافدة في المملكة العربية السعودية اكثر من أربعة أمثال

معدل المواطنات، وفي الكويت ثلاثة أمثال وفي الامارات العربية المتحدة أحد عشر مثلا مما يدل على أن المرأة فيها مازالت بعيدة عن الاسهام في النشاط الاقتصادي في البلاد بشكل لا مثيل له في أقطار الخليج الأخرى.

الجدول ٨- نسبة الأمية لدى الاناث المهاجرات في بعض دول الخليج (الإناث ١٥ سنة فأكثر) ١٩٨٤

الدولة	نسبة الأمية لدى الإناث الوافدات (٪)	نسبة العاملات من جملة الوافدات (٪)
المملكة العربية السعودية	٥٦ر١	٧ر٢
الامارات العربية المتحدة	١٩ر٩	١٥ر٧
الكويت	١٩ر٦	١٧ر٧
البحرين	١٣ر٥	٢٥ر٤

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كشوفات البيانات الديمغرافية، بغداد، ١٩٨٥.

وعموما فان معدل النشاط الاقتصادي الخام للمرأة الخليجية منخفض رغم ارتفاع نسبة تعليم الاناث في بعض الدول كالبحرين والكويت، ويعود ذلك لأسباب أبرزها العادات والأعراف السائدة التي تنظر الى عمل المرأة كأمر غير مرغوب فيه. إضافة الى انخفاض المستويات التعليمية للمرأة الخليجية (بلغت نسبة الأمية لدى الاناث ١٥ سنة فأكثر سنة ١٩٨٤ نحو ٦٦ر٧ في المائة في المملكة العربية السعودية و ٦١ر٨ في المائة في الامارات العربية المتحدة و٤٨ر١ في المائة في الكويت و ٤٥ر٣ في المائة في البحرين). وأدى ذلك الى الاستعانة بعمالة نسائية من الخارج. ومن المفارقات الغربية في هذا المجال أنه بينما يسمح في معظم الأقطار للنساء الأجنبيات بالعمل في مجالات متنوعة فانه يحظر على النساء المحليات العمل في هذه المجالات(٢٢).

الجدول ٩- معدلات النشاط الاقتصادي العمرية للإناث في بعض دول الخليج سنة ١٩٨٤

فئات السن	المملكة العربية السعودية		الكويت		الامارات العربية المتحدة	
	وافدات	مواطنات	وافدات	مواطنات	وافدات	مواطنات
١٥-١٩	٤ر٧	١ر٩	٩ر٧	١ر٣	٨ر٢	١ر٣
٢٠-٢٤	٩ر٧	٥ر٥	٣١ر٤	١٦ر٤	١٨ر٨	٦ر٦
٢٥-٢٩	٢٦ر١	٤ر٠	٣٨ر٦	٢٧ر١	٢٨ر٩	٤ر٢
٣٠-٣٤	٢٤ر٥	٣ر٤	٣٥ر٨	٢١ر٨	٣٥ر٨	٢ر٩
٣٥-٣٩	٢٢ر٥	٢ر٤	٣٦ر٤	٨ر٦	٣٢ر٧	٣ر٢
٤٠-٤٤	٢٢ر٣	٢ر١	٣٨ر٢	٤ر٥	٣٦ر٧	٢ر٣
٤٥-٤٩	٢٠ر٩	٢ر٩	٣٨ر٢	٣ر٠	٣٥ر٨	٢ر٣
٥٠-٥٤	١٦ر٦	٣ر٩	٣٧ر٣	٢ر٢	٢٢ر١	٢ر٢
٥٥-٥٩	١٤ر٣	٣ر١	٣٢ر٧	١ر٣	١١ر٨	٢ر١
٦٠-٦٤	١٣ر٥	٢ر٩	١٥ر٢	٠ر٦	٨ر٣	١ر٣
٦٥ فأكثر	٣ر١	١ر٥	×	×	٢ر١	٠ر٥
المتوسط	٧ر٢	١ر٦	١٧ر٧	٥ر٨	١٥ر٧	١ر٤

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كشوفات البيانات الديمغرافية، بغداد، ١٩٨٥.

تاثير الهجرة الدولية على المرأة الخليجية

رغم أن المرأة العربية في منطقة الخليج تتعرض لما يتعرض له المجتمع بأكمله من تحول اجتماعي وثقافي انعكس على تحررها وتعليمها واسهامها في الحياة الاجتماعية، إلا أن الاعتماد على العمالة الأجنبية وكذلك بعض الظروف السائدة قد حالا دون قيام المرأة بدورها التربوي والاجتماعي والاقتصادي على الوجه الأكمل، فقد تخلت المرأة في العديد من الأحوال عن وظائفها المنزلية ودورها الطبيعي في تربية الأطفال وتنشئتهم وذلك نتيجة التوسع في استخدام الخادمات والمربيات الآسيويات توسعا فاق الحاجة اليهن وحتى أصبح استخدامهن مظهرا للمباهاة الاجتماعية أكثر منه حاجة حقيقية لتشغيلهن (٢٣).

والواقع أن استخدام المربيات الآسيويات قد تزايد بشكل واضح في المنـــازل الخليجية حتى ان احدى الدراسات ذكرت بأنه من بين كل ثلاث أسر عربية خليجيـة حضرية من الطبقات العليا أو الوسطى توجد أسرة واحدة على الأقل تعتمد علـــى المربيات الآسيويات(٢٤). ولا شك أن ذلك يؤدي الى التأثر بالمؤثرات الآسيوية فـي الصفات والمكونات الثقافية للأجيال الخليجية الجديدة وما يحمله ذلك مـــن خطورة. فالمربيات الآسيويات يمارسن - ولو عن غير قصد - تأثيرا خطيرا علـــى التكوين النفسي والقيمي والثقافي لأطفال الأسر الخليجية، ولايقتصر هذا التأثيـــر على اللغة العربية ومفرداتها، وانما يتعداه الى اكساب النشئ قيما وعادات وتقاليـد غريبة عن القيم والعادات والتقاليد العربية(٢٥).

وقد أدى التدفق الهجري - في إطار سياسات توظيف عوائد النفط فـــي دول الخليج الى نتائج منها نمو الأجهزة البيروقراطية الرسمية وشبه الرسمية وتداعـــي أخلاقيات العمل بين الخليجيين والتحيز ضد العمل اليدوي المنتج وكذلك عمـــل المرأة. وقد انعكس ذلك كله على دور المرأة الاقتصادي - خاصة نساء جماعـــات النفوذ الاجتماعي والاقتصادي - حتى أصبح عملها في القطاع الرسمي ليس عمـــلا حقيقيا بقدر ما هو مجال لتمضية وقت الفراغ(٢٦).

ولاشك أن هذا الوضع نشأ نتيجة مقدرة الأقطار الخليجية على الحصول علـــى احتياجاتها من العمالة الوافدة بأجور محدودة بالمقارنة بايراداتها النفطية ممـــا جعل الحكومات تتسامح إزاء اهمال العاملين المحليين وتعتمد على العمالة الوافـدة. وقد أصبح استئجار الوافدين سلوكا عاما تمارسه كافة القوى ابتداء بالدولة وانتهـاء بالأفراد سواء بهدف القيام بالأنشطة الانتاجية أو بالخدمات الشخصية في المنـــازل أو في مجال الأعمال والخدمات الحكومية حتى لو كان المحليون أنفسهم قادرين علـى انجاز هذه الأعمال(٢٧).

الهجرة الدولية والمرأة العربية في مناطق الإرسال

إذا كان للهجرة الدولية أثر واضح على المرأة العربية في مناطق استقبـــال المهاجرين ونقصد هنا الآثار السلبية التي انعكس على المرأة الخليجية على وجـــه الخصوص، فإن لها آثارا سلبية من ناحية أخرى على المرأة في مناطق الإرسال. واذا كان تدفق المهاجرين وسهولة الحصول على الأيدي العاملة في أقطار النفط العربيـــة قد أدى الى تخلي المرأة عن دورها في تنشئة الأطفال مثلا، فان هجرة الذكـــور بمعدلات كبيرة أدت الى تزايد أعباء المرأة وتغير دورها في مناطق ارســـال

المهاجرين. وقد سبق القول بأن نمط هجرة الأسر يكاد يكون مرتبطا بالفئات المهاجرة ذات المهارات العالية ومن ثم يقل تأثير الهجرة على المرأة في هذه الفئات وربما انعكس على تغيير نمطها الاستهلاكي أكثر من انعكاسه على دورها في التربية الأسرية.

وفي ضوء تزايد هجرة العمالة الدنيا - كالعمال ذوي المهارات المنخفضة والذين يشكلون قطاعا كبيرا من تيارات الهجرة نحو أقطار الخليج والعراق وليبيا فان مسؤولية الاشراف على الأسرة في غياب الأزواج المهاجرين تقع على كاهل الإناث. ويمتد هذا الاشراف في الريف ليشمل شؤون الأرض الزراعية والأنشطة الأخرى. والملاحظ أن هذه الفئة من النساء اللائي يتولين مهمة الاشراف على أسرهن أثناء هجرة الأزواج يؤدين أدوارا أكبر مما تؤديه النساء الأخريات، بل يقمن بأدوار تدخل في نطاق مسؤولية الرجال مثل متابعة العمل الزراعي في الحقل واستئجار العمال الزراعيين لأداء العمل بل ومنها اتخاذ القرارات التي ينـاط بالرجال اتخاذها مثل إجراءات زواج البنات وتجهيزهن(٢٨).

إلا أن من أبرز نتائج الهجرة الدولية للعمالة العربية ليس التأثير في مجال القيم الجماعية أو المجتمعية فقط بل امتدت لتشمل العلاقات الأسرية فهجرة العمالة العربية الى الدول النفطية قد صاحبها في معظم الأحيان انفصال بين العائل وأفراد عائلته لمدة طويلة نسبيا مما أدى الى إضعاف الروابط العائلية وخلق نوع من التفكك الأسري وتنشئة جيل من الأطفال في ظل عائلات وحيدة الوالد(٢٩)، حيث يكون الاشراف على تربية الأولاد وتعليمهم من مهام الأمهات فقط بدلا من أن يكون مهمة مشتركة بين الوالدين.

وفي دارسة ميدانية أجريت في بعض القرى المصرية عن الهجرة ونتائجها تبين أن هجرة الأزواج للأقطار العربية أثرت على المهام الملقاة على المرأة الريفية خاصة لدى جماعات صغار الحائزين للأرض الزراعية والأجراء الزراعيين، ويبدو ذلك في مقارنة أنماط مشاركتهن قبل سفر أزواجهن وبعد سفرهم، كما أظهرت الدراسة أن المرأة واجهت مشكلات تربية الأولاد والسيطرة عليهم خاصة الذكور منهم، وفي كثير من الحالات تغيرت العلاقات بين المرأة وزوجها الى الأسوأ مما أثر في الترابط الأسري بل والانفصال العائلي في بعض الحالات(٣٠).

ويبدو تأثير الهجرة الدولية على المرأة العربية في مناطق الارسال واضحا في الجمهورية العربية اليمنية، حيث تتضافر عوامل عديدة لتزيد من حدة

المشكلات التربوية ودور المرأة فيها. وأبرز هذه العوامل ارتفاع نسبة المهاجرين الذين يتركون عائلاتهم في اليمن وكذا ارتفاع نسبة الأمية لدى النساء اليمنيات (٩٧ في المائة سنة ١٩٧٥). ولا شك أن انتشار الأمية الأبجدية مؤشر صادق على انتشار الأمية التربوية بين النساء اليمنيات(٣١). وذلك بالإضافة الى تدني مكانة المرأة في نظر المجتمع اليمني مما قد يولد لديها شعور بالدونية وعدم الأهلية للشؤون التربوية، وكل ذلك يقلل من مقدرتها وكفاءتها الفعلية على تربية الأبناء وتعليمهم حتى ان العديد من الأطفال في المناطق الريفية اليمنية التي غاب عنها عائل الأسرة لم يعد من الممكن اخضاعهم لسلطة الأم، كما أن العديد من الأطفال الذين يضطرون للعمل كبديل للرجال في سن مبكرة يميلون الى تقليد الرجال في تناول القات ولفائف التبغ وغيرها من العادات وذلك حتى قبل سن البلوغ(٣٢).

ورغم أن الدراسات الميدانية التي أجريت في مناطق ريفية مصرية على سبيل المثال قد أثبتت تغييرا في دور المرأة الاجتماعي والاقتصادي، فان بعض الباحثين يرى أنه ليس من المؤكد أن أوضاع الهجرة الدولية ستؤدي الى تغيير الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمعات العربية كما يتصورها البعض اذ عادة ما تقع المرأة في غياب زوجها تحت سيطرة فرد آخر من أفراد عائلتها على الرغم من تزايد عبء المسؤوليات الملقاة على عاتقها خاصة في مجال تربية الأطفال وتنشئتهم(٣٣).

نحو سياسات للهجرة الدولية تتكامل مع بعض قضايا المرأة العربية

أدت الهجرة الى أقطار النفط العربية الى تغيرات اجتماعية واقتصادية ملموسة في المجتمع العربي المستقبل للمهاجرين والمرسل لهم. ولما كان معظم المهاجرين من الذكور الذي تركوا أسرهم في بلادهم الأصلية فقد أدى ذلك الى تزايد في أعباء الإناث خاصة في الريف في الوقت الذي أدت فيه الهجرة الوافدة الى تخلي المرأة العربية الخليجية عن دورها الطبيعي في التربية الأسرية. ومن هنا فإن أية سياسة للهجرة الدولية ينبغي أن تأخذ الأفكار التالية في الاعتبار حتى تتكامل مع بعض قضايا المرأة العربية:

١- غني عن القول أن التكامل الاجتماعي والتئام شمل الأسر المهاجرة يقوم بدور هام في تحقيق التوافق الهجري مع مجتمع الاستقبال ذلك لأنه رغم ما يحققه المهاجر من نجاح اقتصادي في المهجر إلا أن الروابط الوثيقة مع الأسرة والتئام شملها تعد أكثر أهمية، ولدى المهاجرين ذوي الدخل الأكثر انخفاضا فان الأسرة لا توفر العون المعنوي فقط بل تكون أيضا مصدرا من مصادر الأمن الاقتصادي والمساعدات المتبادلة(٣٤).

٢- ليس من شك في أن تحسين مركز المرأة العربية وتعزيز دورها الاجتماعي - الاقتصادي يعد هدفا هاما يؤثر على حياة الأسرة وحجمها تأثيرا ايجابيا. ومن هنا فان العمل على التئام شمل الأسر المهاجرة هو أحد العوامل الهامة في الوصول الى هذه الغاية. ويرتبط بذلك العمل على دمج المرأة واشتراكها بشكل كامل في جميع مراحل عملية التنمية.

٣- من الثابت أن عدم تشجيع أرباب الأسر على اصطحاب أسرهم يعد أحد العوائق التي تحول دون مساعدة المرأة العربية في تحقيق المساواة مع الرجل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعها. ذلك لأن تحمل المسؤوليات الأسرية والعناية بالأطفال عملية مشتركة بين الرجل والمرأة. ومن هنا فإن وضع سياسة تشجع على التئام شمل أسر المهاجرين العرب هو تعزيز لمركز المرأة ودورها في المجتمع كما يسهم في تحقيق التنشئة الاجتماعية السليمة لجيل عربي سويّ.

٤- يعد تشجيع المرأة العربية المحلية في المهجر للاشتراك في القوة العاملة المنتجة أحد الأسس الهامة للسياسة السكانية المرتبطة بالهجرة ويرتبط بذلك عدم تقييد حريتها وتوفير الفرص والظروف التي تمكنها من الجمع بين أنشطتها خارج المنزل ودورها في تنشئة الأطفال والأعمال المنزلية - والحد من الاعتماد على المربيات الأجنبيات اللائي يعهد اليهن بتحمل تبعات المرأة العربية في التربية الأسرية.

٥- من الأمور الهامة للأقطار المصدرة للعمالة ضرورة العمل على تنفيذ برامج تستهدف تحسين وحماية الحقوق القانونية للمرأة ومركزها من خلال الجهود التي ترمي الى إزالة العوائق التي تعترض تعليم المرأة وتدريبها ورعايتها صحيا واجتماعيا حتى تقوم بدورها الطبيعي كأم ومربية يقع عليها عبء كبير في التحول الاجتماعي.

٦- يرتبط بسياسة الهجرة الدولية في الدول المستقبلة العمل على معاملة المهاجرين وأفراد أسرهم الذين يصحبونهم معاملة مساوية لتلك التي يعامل بها مواطنو الدول المضيفة في مجال الحقوق الأساسية وشروط العمل والضمان الاجتماعي والصحي والتعليمي والخدمات الاجتماعية الاخرى.

وتتمشى هذه الأفكار المرتبطة بصياغة سياسات الهجرة الدولية وعلاقاتها بقضايا المرأة العربية مع ما جاء من توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان الذي

انعقد في مكسيكو، عام ١٩٨٢، والتي طالبت الدول المستقبلة للمهاجرين ألا تأخذ في اعتبارها الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لبلدانها فحسب بل أيضا رفاهية المهاجرين وأسرهم والنتائج الديمغرافية للهجرة، وتعزيز الأوضاع الطبيعية في الحياة الأسرية للعاملين من المهاجرين(٣٥).

الحواشـــي

١- Madhaven, M. "Indian Emigrants", Population and Development, vol. No. 3, September 1983, p. 457.

٢- عبد الرؤوف فضل الله، دراسة جغرافية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦ عن وزارة الاعلام - دراسات لبنانية - مركز النشر اللبنانـــي، ١٩٧٩، ص. ٣٤٩.

٣- حسن صالح، سكان فلسطين: ديموغرافيا وجغرافيا، (عمان، ١٩٨٥) ص. ٤٠.

٤- نادر فرجاني، الهجرة الى النفط، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيـــروت، ١٩٨٣)، ص. ٨٠.

٥- حسن صالح، المرجع السابق، ص. ٢٥١.

٦- رياض طبارة، «السكان والموارد البشرية والتنمية في العالم العربي»، اللجنـة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة السكانية، العدد ٢٠، ١٩٨١.

٧- المعهد العربي للتخطيط بالكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربـــي آسيا، استخدام وانتقال العمالة العربية، ١٩٨٦، عن: نازلي شكـــري ١٩٨٦، ولايشمل هذا الرقم المهاجرين الباكستانيين وعددهم ٠٠٠ ١٦٦ مهاجرا سنـــة ١٩٧٥.

٨- نادر فرجاني، المرجع السابق، ص. ٢٣.

٩- فضل الله، المرجع السابق، ص. ٣٤٩.

١٠- رياض طبارة، «التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية»، السياســـات السكانية في لبنان، (بيروت، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٢)، ص. ٣٥.

١١- فضل الله، المرجع السابق، ص. ٣٤٩.

١٢- علي لبيب، «أسباب انتشار العمالة الآسيوية»، مجلة المستقبل العربـــي، العدد ٥٠، (نيسان/ابريل ١٩٨٣)، ص. ٣٠٠.

١٣- برايس، «الهجرة من البلدان العربية الى استراليا»، اللجنة الاقتصادية لغربـي آسيا، النشرة السكانية، العدد ٢١، ١٩٨١، ص. ٧٩.

١٤- المرجع السابق، ص. ٨٠.

١٥- الجمهورية العربية اليمنية، التعداد العام للمساكن والسكان، شباط/فبرايـــر، ١٩٨٦.

١٦- فرجاني، المرجع السابق.

١٧- ك. ديفيز، «الهجرة واللامساواة الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، النشرة السكانية، العدد ٢١، ١٩٨١.

١٨- فرجاني، المرجع السابق، ص. ٧٠.

١٩- لبيب، المرجع السابق، ص. ٣١١.

٢٠- دونالد هايزل، نظريات الهجرة الدولية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الهجرة الدولية في العالم العربي، ١٩٨٥، ص. ١٦٢.

٢١- موسى سمحة، «أنماط الهجرة واتجاهاتها في منطقة جنوب غرب آسيا خلال السبعينيات»، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الهجرة الدولية في العالم العربي، ١٩٨٥، ص. ٢٥

٢٢- جلال عبدالله معوض: «التحضر والهجرة العمالية في الأقطار العربية الخليجية» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥١، تموز/يوليو، ١٩٨٧، ص. ٢٠٦.

٢٣- المرجع السابق، ص.ص. ٢٠٦-٢٠٧.

٢٤- المرجع السابق، ص. ٢٠٩.

٢٥- المرجع السابق، ص. ٢٠٩.

٢٦- باقر النجار، الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية، مجلة عالم الفكر، المجلد ١٧، العدد الثاني، حزيران/يونيو-ايلول/سبتمبر ١٩٨٦، ص. ٣٨٧.

٢٧- معوض، المرجع السابق، ص. ٢٠٥

٢٨- علياء شكري وآخرون، المرأة في الريف والحضر (دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨)، ص. ١٤٤.

٢٩- ليلى الخواجة، «سياسات استخدام وانتقال الأيدي العاملة العربية من بلدان الإرسال»، سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية، (الكويت، ١٩٨٦)، ص. ٢١١.

٣٠- عبد الباسط عبد المعطي، «بعض المصاحبات الاجتماعية الريفية للدول العربية النفطية»، دراسات سكانية، المجلد ١١، العدد ٦٨، ١٩٨٤.

٣١- عبد الملك منصور، ظاهرة الهجرة اليمنية، الطبعة الأولى، (دمشق، ١٩٨٥)، ص. ٢١٠.

٣٢- المرجع السابق، ص. ٢١١.

٣٣- الخواجة، المرجع السابق، ص. ٢١١.

٣٤- أنتوني رتشموند، التكيف الاجتماعي الثقافي والصراع في البلدان المستقبلة للمهاجرين (ترجمة حسن شكري) مجلة رسالة اليونسكو، العدد ٦٠، تموز/يوليو-ايلول/سبتمبر ١٩٨٥.

٣٥- تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان، مكسيكو، ٦-١٤ آب/أغسطس، ١٩٨٤، (الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٤)، (رقم المبيع A-84 XIII.8).

٢- أثر الهجرة الدولية والهجرة العائدة على المرأة العربية

(أ) آثار أنماط الهجرة الخارجية وسياساتها على المرأة الأردنية

إعـداد
احمد عبد الرحمن حمودة
استاذ، قسم الدراسات السكانية
الجامعة الأردنيـة
عمان - الأردن

مقدمـــة

تتعدد المشكلات الناجمة عن حركة السكان سواء داخل الدولة او فيما بيـــن الدول، وذلك نتيجة لتأثير هذه الحركة المكانية على الوضع الديمغرافـــي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، خاصة تأثيرها على نمط التوزيع الجغرافي للسكـان، وتركيبهم، ونمط حياتهم وقيمهم، وعاداتهم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

وتبعاً لذلك، تتنوع السياسات الهادفة الى الحد من هذه المشكـــلات ومواجهتها بالحلول المناسبة للتقليل من الآثار السلبية لهذه الحركة السكانية.

ان المشكلات السكانية الناجمة عن اختلال التوزيع الجغرافي للسكـــان وتركيبهم العمري، والاقتصادي، والتعليمي، تطرح بعداً اضافياً لمشكلات التزايـــد السريع للسكان ونموهم بمعدلات مرتفعة. فبالاضافة الى الحجم السكاني ونمـــوه الانفجاري في الدول النامية، هناك المكان الذي يستقر فيه هؤلاء السكان.

فالسياسات السكانية لا تقتصر على حدود اقتراح الوسائل وتنفيذ البرامـــج الموجهة لتخطيط النمو السكاني وتغيرات الحجم فقط، بل انها تتضمن بالضـــرورة تنظيم وتوجيه حركة السكان في المكان واعادة توزيعهم جغرافيا سواء على المستـوى الوطني (أي على مستوى الدولة) او على المستوي الاقليمي.

فالسياسات السكانية التي تعتمدها الدولة لتوزيع السكان مكانيا واعـــادة توزيعهم عبر مراحل زمنية مختلفة وفقا لمتطلبات التنمية الوطنية واحتياجاتهـــا المتنوعة، ترى ان هناك أماكن «غير مناسبة» يقابلها أماكن «صحيحة مثاليـــة» لاستقرار الموارد البشرية. وتتحدد القيمة النسبية والأهمية للمكان المعين بنـــاء على طبيعة المرحلة التي يجتازها المجتمع وخططه الانمائية وتوجهاته الاقتصاديـــة والسياسية المتغيرة. فالسياسات السكانية والخطط والاجراءات المتصلة بالتخطيـط الاقليمي والتوزيع العادل للمشاريع الانمائية والاستخدام الأمثل لموارد البشريـــة، كما تراها الدولة، تفترض ان على السكان الاستقرار في الاماكن «الصحيحـــة او المثلى»؛ وبناء على ذلك تقوم الدول بتصميم المشاريع والبرامج وتنفيذها، وتضـــع التشريعات والاجراءات التنظيمية، وتقدم الحوافز، كما قد تلجأ الى الضغط علـــى السكان ونقلهم قسراً من أماكن اقامتهم الحالية غير المناسبة (من وجهة نظـــر الدولة على الأقل) للاستقرار في أماكن جديدة أفضل من النواحي المادية والمهنيـة والاجتماعية، واكثر ملاءمة لمصلحة المجتمع وخططه الانمائية، حيث يساهم السكـــان في العمليات الانتاجية في المواقع والاماكن المستهدفة في الخطط التنموية للمجتمع.

فاذا كان للهجرة الداخلية او الخارجية آثارها على السكان بمختلف فئاتهم وأوضاعهم ونمط حياتهم، كما سبق ان أشرنا، فان للسياسات الموجهة لتنظيم هذه الهجرة وتوجيهها آثارها المختلفة أيضا.

ومن أبرز المشاكل المتصلة بالتوزيع المكاني للسكان، مشكلة التحضر المتزايد Urbanization، وهيمنة المدن Primate Cities التي تنتج بصفة رئيسية عن الهجرة من الريف الى المدن، وعن الهجرة الوافدة الى الدولة، اذ يستقر الوافدون في مدنها الرئيسية، وغالبا ما يتركزون في أحياء المدينة الفقيرة، وعلى أطراف المدن في احياء الصفيح، Slums and Shanty towns، هذا اذا لم تتوفر لهم الامكانيات للسكن في مناطق أفضل؛ ويرتبط بهذه الظاهرة مشكلات فرعية، منها الضغط على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والسكن، والصحة، والمياه وغيرها، كما قد ينتج عن ذلك مشكلات اجتماعية اقتصادية، متعددة مثل البطالة، وارتفاع ايجارات المساكن وأسعار الاراضي، وتناقص الرقعة ونقص المواد التموينية وغيرها من المشاكل الاجتماعية والبيئية، كالجريمة والانحراف والتلوث.

ولعل أبرز الآثار الناجمة عن التركز السكني في مدن محدودة المساحة، أن الحيز الاقتصادي للدولة يصبح محصوراً في تلك المواقع الجغرافية (أي المدن) الأمر الذي يؤدي الى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي، وتقلص الرقعة الزراعية، وانخفاض الانتاجية في هذا القطاع لحساب قطاع الخدمات، الذي يصبح الأكثر هيمنة على الاقتصاد والأقدر على عرض فرص العمل الجديدة، واستيعاب القوى العاملة.

ان دور الهجرة الخارجية لا يقل عن دور الهجرة الداخلية في ارتفاع معدلات التحضر، وهيمنة المدينة الاولى، وتضخم المدن الرئيسية[١].

ويصعب، بل يكاد يستحيل الفصل بين آثار الهجرة الخارجية وآثار غيرها من انواع الهجرة الاخرى، كالهجرة الداخلية، على السكان في المناطق المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، حيث تختلط هذه الآثار بصورة معقدة، ذلك ان المهاجرين هجرة داخلية من الريف الى المدن يمكن ان لا تطول اقامتهم في تلك المدن فيهاجرون الى الخارج لسبب أو لآخر. والآثار الناجمة عن هذه الحركة السكانية من القرية الى الخارج لا يمكن ان تعزى لأي من الهجرة الداخلية او الهجرة الخارجية وحدها. كما ان طبيعة الهجرة الخارجية تختلف عن الهجرة الداخلية، اذ أنها تخضع للتقييد والمحددات السياسية والرقابة الادارية. وكذلك فهي عملية انتقائية مقيدة بقوانين وشروط تعاقدية تفرضها الدولة المستقبلة للمهاجرين. ولذلك

تجدر ملاحظة ان حجم تيار الهجرة الخارجية ونموه وخصائصه والآثار الناجمة عنه سواء في الدولة المرسلة او المستقبلة تعتمد كلها الى حد كبير على السياسات والشروط التي تتم في ظلها عملية الهجرة.

وتتعدد الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالهجرة الخارجية على المجتمع المرسل لتيار الهجرة وتتنوع، ويمكن النظر الى هذه الآثار من زاوية أنها تمس حياة الافراد والاسر التي ينتمي اليها المهاجرون، كما يمكن التعامل مع هذه الآثار على أساس أنها تمس فئات معينة من المجتمع او قطاعات بعينها، اضافة الى تحليل هذه الآثار من زاوية أكثر شمولا تضم المجتمع بأكمله.

وأياً كان مستوى تحليلنا او الزاوية التي ننظر من خلالها الى هذه الآثار، فان ذلك لا يغير من حقيقة انها تنجم عن تغيير هؤلاء المهاجرين لمكان اقامتهم ومغادرتهم للمجتمع والبيئة الاجتماعية التي ينتمون اليها، وان الآثار الناجمة عن هذه الحركة تعتمد على حجم تيار الهجرة وتركيبه الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي حسب العمر والنوع ومكان الاقامة في الريف والحضر والمستوى التعليمي والمهنة والنشاط الاقتصادي الى غير ذلك من الخصائص الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية. وتنجم آثار الهجرة الخارجية كذلك عن التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون لبلدهم ولأسرهم اضافة الى تأثير عودة هؤلاء المهاجرين لبلادهم بين فترة وأخرى، أو عودتهم بصورة نهائية الى مكان اقامتهم الأصلي.

فتيارات الهجرة الى الخارج والهجرة العائدة تؤثر على مستويات الاستخدام والانتاج ومستويات المعيشة وغيرها من الناحية الاقتصادية. أما من الناحية الاجتماعية، فتلامس آثار الهجرة قضايا ادارة الشؤون الأسرية والمسؤولية في تربية الابناء والتغيرات الاجتماعية المتصلة بالتماسك الاسري والمشاكل الزواجية والانحرافات الاخلاقية والنفسية وغيرها.

واذا كان هدف هذه الدراسة البحث في آثار الهجرة الخارجية وسياساتها على المرأة الاردنية ودورها، فان عملية البحث ستدور في اطار تغير دور المرأة وتأثر أوضاعها نتيجة للآثار الاجتماعية والاقتصادية المشار اليها والمتصلة بعملية الهجرة.

ان هذه الورقة تبحث الآثار الناجمة عن الهجرة الاردنية الى الخارج والهجرة العائدة الى الاردن خلال العقدين الاخيرين وتأثيرها على وضع المرأة

الاردنية ودورها الاجتماعي لا سيما الاسري والتربوي، ودورها الاقتصادي في مجالات الانتاج والاستهلاك والادخار، وغير ذلك من العناصر الاقتصادية. وتتضمن هذه الدراسة نظرة عامة الى واقع الهجرة الخارجية والمرأة في الاطار السكاني الاردني، حيث تبين انماط الهجرة الخارجية الاردنية وآثارها على البنية والهيكل السكاني للاردن وعلاقة ذلك بوضع المرأة. كما تبحث هذه الورقة في اسياسات الاردنية الرسمية المتصلة بالهجرة الخارجية، وأهداف هذه السياسات والاستراتيجيات الرسمية والتشريعات التي تتبناها الدولة في هذا المجال، وآثارها على شؤون وحياة الاسرة وأفرادها وعلى دور المرأة على المستويات الأسرية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية.

أولا- الهجرة الخارجية في إطار الواقع السكاني الاردني

عرف الأردن بتاريخه الحديث بكونه وجهة المهاجرين، حيث أمته هجـــرات متلاحقة سبقت الهجرة الفلسطينية القسرية في أواخر الاربعينات ومنتصـــف الستينات، أثر النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، ثم ما أدت اليه حرب حزيـــران ١٩٦٧ من احتلال الصهاينة لكامل الارض الفلسطينية والاستيطان فيها.

فلقد وفد الى الاردن منذ أواخر القرن الماضي جماعات من الشراكســـة والشيشان والأرمن والتركمان والدروز بالاضافة الى السوريين والفلسطينييـــن وغيرهم.

واذا كان الاردن[٢] بلدا مستقبلا للمهاجرين طوال تاريخه الحديث وحتـــى الوقت الحاضر الا انه لم يعرف كقطر مصدر للقوى البشرية ولم يصنف كقطر طـــارد للسكان الا منذ مطلع السبعينات، وذلك نتيجة للتباين الاقليمي في الداخل الـــذي أوجدته الطفرة النفطية بأن جعلت منطقة الخليج العربي جاذبة للمهاجرين مـــن الدول العربية المجاورة الأقل دخلا كالأردن ومصر وغيرها من دول أخرى غيـــر عربية.

ان أي تحليل للكلفة والعائد من الاقامة في الاردن من الناحية الاجتماعيـــة مقارنة مع الاقامة في دول الخليج العربي أثناء الطفرة النفطية في هذه الدول وفـي بعض الدول الاوروبية الغربية الصناعية ودول المهجر في أمريكا واستراليا، يؤكـــد ان الفوائد المكانية Place Utility هي في صالح الاقامة في الدول الاخـــرى وان الاردن لا يستطيع المنافسة معها في توفير الفوائد المختلفة بنفس الكلفة. وبذلـــك بات الفرد في الاردن وفي غيره من الدول العربية غير النفطية يخضع لضغـــوط نفسيه واقتصادية ايجابية محفزة للهجرة الى الدول النفطية في الخليج العربي.

وتعتبر الهجرة الاردنية الى دول الخليج مثالا على دور تفاوت الدخل فـــي تفسير تيارات الهجرة الدولية للنموذج الذي طوره سجاستاد Sjaastad[٣] القائـــل بأن هجرة الافراد تمثل استجابة للفرص الاقتصادية المتاحة، وانها تعتبر نوعا مـــن الاستثمار يكون مردوده الصافي ايجابيا، بحيث ان حاصل الدخل في المكان المهاجـــر اليه يفوق الدخل الذي يحصل عليه الفرد في بلده بعد حسم كلفة السفر.

وتشير بعض الدراسات الاردنية[٤] الى ان سوق العمل الاردني قد شهـــد فائضا من القوى العاملة مقابل الطلب عليها في أواخر الستينات وأوائل السبعينات،

حيث بلغت معدلات البطالة في الاردن حوالي ٨ في المائة. ويعزى هذا الفائض الى تدفق المهاجرين من الضفة الغربية للاردن الى الضفة الشرقية نتيجة الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧ وخسارة الاردن لجزء هام جدا من أراضيه ومشاريعه التي كانت تستوعب اعدادا كبيرة من القوى العاملة، اضافة الى المعدلات المرتفعة جدا للنمو السكاني، وبالتالي للقوى العاملة الاردنية خلال تلك الفترة التي تفوق قدرة الاقتصاد الاردني على توفير فرص عمل جديدة بنفس مستوى تلك المعدلات. فكانت الهجرة الخارجية صمام أمان، وقناة أمكن من خلالها تصريف هذا الفائض العمالي مما أدى الى انخفاض معدلات البطالة في الاردن عام ١٩٧٦ الى حوالي ٦ر١ في المائة؛ وهذا يعني ان بروز ظاهرة البطالة في سوق العمل الاردني في تلك الفترة بشكل واضح كان سببا مباشرا لاندفاع تيار الهجرة نحو الدول الخليجية المجاورة، التي كانت تعاني من نقص في القوى العاملة المدربة والمؤهلة، نظرا لقلة عدد سكانها، ولطبيعة برامجها الانمائية، وتوسعها الكبير في مشاريع البنية التحتية، والانفاق الكبير من العوائد النفطية الضخمة التي انهالت عليها نتيجة لارتفاع اسعار النفط في تلك الفترة. ومما يؤكد هذه الاطروحة ان الاردن لم يشهد هجرة عائدة اليه من الخارج الا في النصف الثاني من الثمانينات عندما بدأت دول الخليج نفسها، نتيجة لانخفاض عوائدها النفطية واكتمال بنيتها التحتية وتقليص انفاقها على المشاريع الحكومية والانمائية، بالاستغناء عن جزء من العمالة العربية والاجنبية فيها ومن بينها بعض العناصر الاردنية. والجدير بالذكر في هذا الصدد، ان معدلات البطالة عادت الى الارتفاع الى مستويات أعلى مما كانت عليه في مطلع السبعينات وبصورة مرافقة تماما لتزايد حجم الهجرة العائدة.

لقد أدت الهجرة خاصة الهجرة الوافدة الى الاردن من فلسطين، دورا هاما في تطور الشخصية الديمغرافية للمجتمع الاردني وتنوع فئاته السكانية ونموه بصورة سريعة وكبيرة. كما ان هذه التيارات الوافدة من المهاجرين بما في ذلك الاعداد المتزايدة من العمالة العربية والآسيوية التي بدأت تتدفق على الاردن منذ مطلع السبعينات، أدت الى تغيرات اجتماعية واقتصادية وتركت آثارا واضحة على نمط الحياة الأسرية والسلوك الاجتماعي الاقتصادي للأسر والأفراد على حد سواء.

ويمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من تيارات الهجرة الوافدة الى الاردن خلال الثلاثة عقود الاخيرة وهي:

١- الهجرة الفلسطينية القسرية التي وفدت الى الاردن في صورة مسلسل مأساوي ابتداء من عشية احتلال الصهاينة للاراضي الفلسطينية الساحلية

عام ١٩٤٨ وطردهم لما يقارب من ٤٥٠ ألف فلسطيني استقر ثلثهم تقريبا في الضفة الشرقية (الاردن)، واشتقر حوالي ٤٣ في المائة في الضفة الغربية (الجزء غير المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨) حسب تقرير هندل (Hindle, 1964)، ثم استكمال احتلال جميع الاراضي الفلسطينية أثر حرب حزيران ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل (التي انشئت على الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨). وقد أدت هذه الحروب الى طرد ٤٠٠ ألف فلسطيني حسب التقديرات الاردنية خلال عام ١٩٦٧-١٩٦٨، اضافة الى عمليات التهجير والطرد المستمرة التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي الاستيطاني ضد الفلسطينيين. ويقدر عدد السكان المهاجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٨٣ بحوالي ١٧٠ الف نسمة، كما ان معدلات الهجرة من فلسطين المحتلة استمرت تتراوح بين ١ر٥-٢ر٥ في المائة سنويا في الاعوام التالية لحرب حزيران ١٩٦٧ وحتى اليوم، علما بأن معظم هؤلاء المهاجرين استقروا في الاردن (الضفة الشرقية) وان عدد سكان الضفة الغربية، كان يتراوح بين ٨٤٣ الف نسمة عام ١٩٦٧ وحوالي ٩٤٢ الف نسمة عام ١٩٨٨، كما يتضح من الجدول رقم (١) الذي يبين حقيقة العلاقة الديمغرافية بين فلسطين والاردن ودور الظروف السياسية والاقتصادية التي فرضت مسار هذه العلاقة خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٨.

يتضح من الجدول رقم ١ ان عدد سكان الاردن (الضفة الشرقية) يتزايد بسرعة كبيرة جدا حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي ٤ر٧ في المائة للفترة ١٩٥٢-١٩٦١، و٤ر٨ في المائة تقريبا خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧٩، و٣ر٩ في المائة للفترة ١٩٧٩-١٩٨٨. ويبدو ان عدد سكان الاردن يتضاعف كل ثمانية عشر عاما تقريبا في حين يتناقص عدد سكان الضفة الغربية في معظم السنوات، وان تزايد هذا العدد فهو يتزايد بصورة محدودة جدا في سنوات اخرى. وغني عن القول ان تكون الهجرة هي العامل الذي أدى الى هذا التباين بين الضفتين في نمط التغير السكاني.

فالضفة الشرقية (الاردن) منطقة مستقبلة للمهاجرين في اطار المملكة، في حين ان الضفة الغربية كانت منطقة طاردة يتعرض سكانها للطرد والتهجير والاضطهاد الذي يمارسه المحتل الصهيوني ضدهم. فمعدلات الزيادة الطبيعية متماثلة الى حد كبير بين الضفتين. وقد أدت الهجرة دورا ايجابيا في نمو سكان الضفة الشرقية ودورا سلبيا بالنسبة للتغير السكاني في الضفة الغربية. ونظرا لخصوبة الهجرة الفلسطينية الى الاردن ولاتحاد الضفة الغربية الفلسطينية والضفة الشرقية الاردنية في اطار المملكة الاردنية الهاشمية منذ عام ١٩٥٠ وحتى فك الارتباط القانوني والاداري بين الضفتين عام ١٩٨٨، فقد اعتبر الاردن جميع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الشرقية الوافدين اليها خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٨

الجدول رقم ١- تطور عدد سكان الاردن (الضفة الشرقية) وسكان الضفة الغربية المحتلة والذي يبين انتقال الثقل السكاني من الثانية الى الاولى خلال فترة اتحادهما ١٩٥٠-١٩٨٨

السنة	عدد السكان في الضفة الشرقية	النسبة المئوية من اجمالي سكان المملكة	عدد السكان في الضفة الغربية	النسبة المئوية من اجمالي سكان المملكة	عدد سكان المملكة
١٩٥٢	٥٨٦ ٢٨٥	٤٤ر١	٧٤٢ ٢٨٩	٥٥ر٩	١ ٣٢٨ ٥٧٤
١٩٦١	٩٠٠ ٧٧٦	٥٢ر١	٨٠٥ ٥٤٠	٤٧ر٢	١ ٧٠٦ ٣١٦
١٩٦٩	١ ٥٠٦ ٠٠٠	٦٩ر٨	٦٥٠ ٠٠٠	٣٠ر٢	٢ ١٥٦ ٠٠٠
١٩٧١	١ ٧٢٣ ٠٠٠	٧١ر٢	٦٩٥ ٠٠٠	٢٨ر٨	٢ ٤١٨ ٠٠٠
١٩٧٥	١ ٨١٤ ٠٩٥	٧٠ر٩	٧٤٥ ٠٠٠	٢٩ر١	٢ ٥٥٩ ٠٩٥
١٩٧٩	٢ ١٣٣ ٠٠٠	٧٢ر٣	٨١٥ ٥٠٠	٢٧ر٧	٢ ٩٤٨ ٥٠٠
١٩٨٦	٢ ٧٩٦ ١٠٠	٧٥ر٤	٩١٠ ١٥٠	٢٤ر٦	٣ ٧٠٦ ٢٥٠
١٩٨٨	٣ ٠٠١ ٠٠٠	٧٦ر١	٩٤٢ ٠٠٠	٢٣ر٩	٣ ٩٤٣ ٠٠٠

المصادر: ١٩٥٢-١٩٧٥: المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، ١٩٧٤.

- مؤتمر التنمية الاردني، منطقة عمان وثقلها في الاقتصادي الاردني، (عمان، ١٩٧٦).

١٩٧٩-١٩٨٦: - (الضفة الشرقية) تقديرات دائرة الاحصاءات العامة.

- (الضفة الغربية)، جورج القصيفي، الهجرة القسرية للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، النشرة السكانية للاسكوا، العدد ٢٧، (بغداد، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥).

- تقديرات الباحث لبعض السنوات بالاعتماد على مصادر مختلفة.

اردنيين بما يعنيه ذلك من تأثير مباشر على تركيب سكان الاردن وحجمهم ونموهم. كما ان عملية الامتزاج الثقافي والاجتماعي لهؤلاء المهاجرين في المجتمع الاردني باتت واحدة من المعالم البارزة في الشخصية الديمغرافية والاجتماعية للاردن.

٢- الهجرة الوافدة الى الاردن من الدول العربية كمصر والجمهورية العربية السورية ولبنان وبعض الدول الآسيوية مثل سري لانكا والفلبين والباكستان وغيرها؛ يختلف هذا التيار من الهجرة الوافدة عن الهجرة الفلسطينية الى الاردن في انه لا يحتسب ضمن الزيادة السكانية للمجتمع الاردني الا في حدود اعداد محدودة جدا ممن اكتسبوا الجنسية الاردنية من اللبنانيين والسوريين بصفة أساسية. ولكن لهذا التيار آثار كبيرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لا يمكن اغفالها عند دراسة الهجرة وآثارها ودورها في المجتمع الاردني. وقد وثقت دراسات علمية عن الهجرة في الاردن[٥] اذ تؤثر الهجرة الوافدة على الاستخدام والبطالة ومعدل دوران العمل وعلى الاسعار والاجور وانماط الاستهلاك وتراجع الانتاجية والانتاج في بعض القطاعات الاقتصادية، وبروز مشاكل اجتماعية وتربوية وعلل صحية غير مألوفة في المجتمع الاردني، وغير ذلك من الآثار، موثوقة جميعها بدراسات علمية عن الهجرة في الاردن[٥].

ويبين الجدول رقم ٢ التقديرات الرسمية لحجم تيار الهجرة الوافدة وتطوره خلال العقد الماضي.

الجدول رقم ٢- تطور عدد المهاجرين الوافدين الى الاردن للعمل خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٩

١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
٢٦ ٤١٥	٧٩ ٥٦٦	١٥٣ ٠٠٠	١٠١ ٠٠٠	٩٧ ٨٨٥	٢٣٥ ٠٠٠

المصدر: المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة العمل، مجلة العمل، «تيارات الهجرة والبطالة في الاردن»، العدد ٤١، (١٩٨٨).

شهدت فترة السبعينات زخما تنمويا أردنيا، تزامن مع الطفرة في عائدات النفط لدول الخليج العربي وما ارتبط بها من مضاعفات اقتصادية، وعوائد تحويلات

ضخمة لابناء الدول العربية العاملين في الدول الخليجية كالاردن ومصر وسورية والسودان واليمن وغيرها. ففي هذه الفترة تزايدت اعداد الاردنيين المهاجرين الى دول مجلس التعاون الخليجي، فتلاشت ظاهرة البطالة التي كانت موجودة في الاردن بمعدلات غير مرتفعة في فترة الخمسينات والستينات بل أن الاردن بدأ يعاني في النصف الثاني من السبعينات من اختلالات واضحة في سوق العمل تمثلت في ظهور ما يسمى بمشكلة «عنق الزجاجة» كما بدأ يعاني من نقص حاد في بعض المهن والتخصصات خاصة في قطاعي الزراعة والتشييد والبناء، وكذلك في مهن المحاسبة وتحليل النظم والحاسوب وغيرها من التخصصات الفنية الدقيقة.

ولقد أدى هذا الوضع في سوق العمل الاردني الى الاستعانة بالعمالة الوافدة من دول عربية وأجنبية لتلبية احتياجات مشاريع التنمية الاقتصادية وسد العجز في القوى العاملة في مجالات الزراعة والبناء والتشييد والصناعة والخدمات.

وتجدر الاشارة الى ان معظم العمالة الوافدة هي من الدول العربية، التي تشكل ما يقرب من ثلاثة ارباع القوى العملة الوافدة الى الاردن، تليها العمالة الآسيوية بنسبة ٢٢ في المائة معظمها من الباكستان والهند وسري لانكا والفلبين، بحيث تكاد تكون جميعها من الاناث وفيما عدا ذلك، فان نسبة الاناث الوافدات للعمل في الاردن من الجنسيات الاخرى قليلة جدا.

وتتركز معظم العمالة الوافدة في مهن الخدمات (٤٣ في المائة تقريبا)، ثم الانشاءات (٢٣ في المائة) تليها الزراعة (١٨ في المائة) وأخيرا الصناعة بحوالي (٩٫٥ في المائة).

٣- <u>الهجرة الاردنية العائدة من الخارج</u>: شهد الاردن في السنوات الاخيرة نمطا جديدا من الهجرة الوافدة يتمثل في المهاجرين الاردنيين العائدين من دول الخليج العربي نتيجة للظروف الاقتصادية التي سادت هذه الدول في النصف الثاني من الثمانينات. حيث أدى تراجع اسعار النفط وعوائده واكتمال مشاريع البنية التحتية فيها الى بروز ظاهرة هجرة بعض الايدي العاملة من الدول الخليجية وعودتها للاستقرار في أوطانها، وبخاصة الأيدي العاملة غير المؤهلة وذات المستويات المهنية المتدنية.

ولقد كانت الهجرة العائدة من الاردنيين العاملين في دول الخليج العربي محدودة نسبيا، اذ قدرتها وزارة العمل الاردنية بما يقرب من ٢٥٠٠-٣٠٠٠ عامل سنويا، خلال السنوات الاربع الاخيرة.

أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فتقدر حجم الهجرة الاردنية من دول الخليج العربي بما يقرب من ٢٧ ٤٧٣ عاملا، حسب الجدول رقم ٣، علما ان هذه الارقام لا تشمل المعالين المرافقين لهؤلاء العائدين من العاملين.

الجدول رقم ٣- الهجرة الاردنية العائدة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧

الدولة	عدد الاردنيين العائدين من العاملين فقط
المملكة العربية السعودية	١٨ ٤١٣
الكويت	٣ ١٦٥
الامارات العربية المتحدة	٣ ٤٠٥
قطر	٧٩٥
عمان	١ ٠٦٨
البحرين	٦٣٧
المجموع	٢٧ ٤٧٣

المصدر: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القوى العاملة غير المواطنة في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية واحتمالات العودة، سلسلة دراسات اسواق العمل ٢، (بغداد)، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧، ص. ٦٩.

ويبدو ان ارتفاع المستوى التعليمي والتأهيلي للأردنيين العاملين في دول النفط العربية، وما يتمتعون به من مزايا وخصائص متميزة، بالاضافة الى الجهودالمباشرة التي بذلتها الحكومة الاردنية مع الدول المضيفة للعمالة الاردنية، قد أبقت حجم هذا التيار من الهجرة الاردنية العائدة للبلاد محدودا جدا.

وتشير البيانات المتوافرة عن الهجرة العائدة الى ان معظمها كان من الدول العربية خاصة المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة، وان نسبة الاناث فيها تقل عن ٨ في المائة (بلغت نسبتهن حوالي ٧ر٨ في المائة من القوى العاملة العائدة خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٦). وان معظم الاردنيين العائدين كانوا من المتخصصين والفنيين والعاملين في الادارة ومن عمال الانتاج بصفة رئيسية. كما ان معظمهم كان من الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ٢٠ الى ٤٩ سنة كما يتضح من الجداول التالية: ٤ و ٥ و ٦ و ٧.

الجدول رقم ٤- القوى العاملة الأردنية العائدة من الهجرة خلال النصف الثاني عام ١٩٨٦ حسب البلد والجنس

البلد الذي كان يعمل فيه	العدد	النسبة المئوية	الجنس ذكر	الجنس أنثى
بلدان عربية	١ ٢٢٣	١٠٠ر٠	١ ١٣٨	٨٥
المملكة العربية السعودية	٦١٣	٥٠ر١	٥٨٥	٢٨
الكويت	٣٣٦	٢٧ر٥	٣٠٠	٣٦
الامارات العربية المتحدة	١٣٥	١١ر٠	١٢٤	١١
قطر	٢٢	١ر٨	٢٢	-
البحرين	١١	٠ر٩	١١	-
عمان	١٢	١ر٠	١١	١
ليبيا	١١	٠ر٩	١٠	١
أخرى	٨٣	٦ر٨	٧٥	٨
بلدان غير عربية	٣٨	١٠٠ر٠	٣٧	١
اوروبية	٢٥	٦٥ر٨	٢٥	-
امريكية	١٣	٣٤ر٢	١٢	١
غير مبين	١٤	-	٧	٧
المجموع	١ ٢٧٥	١٠٠ر٠	١ ١٨٢	٩٣

المصدر: المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، دراسة الهجرة العائدة: النتائج الرئيسية، (تموز/يوليو، آب/اغسطس، ايلول/سبتمبر، تشرين الاول/اكتوبر، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦).

أنظر أيضا صالح خصاونة، «الهجرة العائدة: أسبابها، خصائصها وآثارها»، مجلة العمل، العدد ٣٨، (١٩٨٧).

الجدول رقم ٥- القوى العاملة الاردنية العائدة خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٦ حسب الفئات العمرية

فئات العمر	العدد	النسبة المئوية
-٢٠	١٠	٠ر٨
٢٠-٢٩	٣١٩	٢٥ر٠
٣٠-٣٩	٤٥٠	٣٥ر٣
٤٠-٤٩	٣٠٥	٢٣ر٩
٥٠-٥٩	١٣١	١٠ر٣
٦٠ فأكثر	٣٤	٢ر٧
غير مبين	٢٦	٢ر٠
المجموع	١ ٢٧٥	١٠٠ر٠

المصدر: نفس المصدر السابق.

الجدول رقم ٦- القوى العاملة الاردنية العائدة من الهجرة خلال النصف الثاني لعام ١٩٨٦ حسب المجموعات المهنية والجنس

المجموعات المهنية	العدد	النسبة المئوية	الجنس	
			ذكر	أنثى
المتخصصون والفنيون	٤٤٠	٣٤ر٥	٣٨٣	٥٧
العاملون في الادارة	١٤٤	١١ر٣	١٣٩	٥
العاملون في الاعمال الكتابية	١٠٧	٨ر٤	٩٦	١١
العاملون في البيع	٦٩	٥ر٤	٦٩	-
العاملون في الخدمات	١٠٨	٨ر٥	١٠١	٧
عمال الزراعة	٣٣	٢ر٦	٣٣	-
عمال الانتاج	٣٦٧	٢٨ر٨	٣٦٠	٧
غير مبين	٧	٠ر٥	١	٦
المجموع	١ ٢٧٥	١٠٠ر٠	١ ١٨٢	٩٣

المصدر: المصدر السابق.

الجدول رقم ٧- القوى العاملة الاردنية العائدة من الهجرة خلال النصف الثاني لعام ١٩٨٦ حسب المستوى التعليمي والجنس

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية	الجنس	
			ذكر	أنثى
اقل من ثانوي	٣٢٦	٢٥ر٦	٣١٧	٩
ثانوي	٢٩٠	٢٢ر٧	٢٦٣	٢٧
معهد متوسط	٢١٠	١٦ر٥	١٩٤	١٦
جامعي	٢٨١	٢٢ر٠	٢٥٩	٢٢
غير مبين	١٦٨	١٣ر٢	١٤٩	١٩
المجموع	١ ٢٧٥	١٠٠ر٠	١ ١٨٢	٩٣

المصدر: المصدر السابق.

ولقد دلت نتائج دراسة استطلاعية أعدتها وزارة العمل عن أسباب عودة الاردنيين من البلدان التي يعملون بها، على ان ٤٠ في المائة منهم عادوا نتيجة لعوامل خارجة عن ارادتهم تتعلق بظروف العمل مثل انتهاء المشروع، وتخفيض الراتب، وانتهاء العقد وغير ذلك من الاسباب المتصلة بالدولة المضيفة. في حين ان نصف من عادوا كانوا قد قرروا العودة نتيجة لظروف شخصية وعائلية كتقديمهم للاستقالة بناء على وجود مصدر دخل لهم في الاردن او غير ذلك من الاسباب المتعلقة برغباتهم وظروفهم الشخصية.

ثانيا- الاردنيون المهاجرون الى الخارج

يقابل تيار الهجرة الوافدة الى الاردن تيار ضخم من الهجرة المغادرة من الاردنيين للعمل في الدول العربية الخليجية بصفة خاصة والى اوروبا والولايات المتحدة وبلاد المهجر الاخرى، ويبين الجدولان التاليان رقم (٨) ورقم (٩) تطور اعداد الاردنيين المهاجرين للعمل في الخارج خلال العقدين الاخيرين.

الجدول رقم ٨- القوى العاملة الاردنية في الدول العربية للسنوات المختارة

السنة	المملكة العربية السعودية	الكويت	قطر	عمان	البحرين	الامارات المتحدة	مجموع الدول العربية الخليجية	مجموع الدول العربية (*)	١-٢ %
١٩٧٠	١٨٠٦٥	٤١٤١٥	١٠٩١	-	١٣٥	-	٦٠٧٠٦	١٣٩٠٠٠	٤٤
١٩٧٥	٦٨٠٠٠	٤٧٦٥٣	٢٠١٥	٥٠٨	٦٥٠	٧٢٠٥	١٢٦٠٣١	٢٦١٥٠٠	٤٨
١٩٨٠	١٤٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٢٥٠	٦٥٠٠	٣٢٥٠	١٩٠٠٠	٢٥١٠٠٠	٢٦١٥٠٠	٩٥
١٩٨٣	١٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٢٥٠	٥٥٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٦٥٧٥٠	٢٧١٥٠٠	٩٨
١٩٨٥	١٦٠٠٠٠	٨١٥٠٠	٨٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٥٠٠	٢٦٩٠٠٠	٢٧٦٠٠٠	٩٧
١٩٨٧	١٦٠٩٣٠	٨١٠٠٠	٨٣٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٨٦٠	٢٧٠٠٩٠	٢٧٧٢٠٠	٩٧

المصدر: المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة العمل، التقرير السنوي ١٩٨٥، ١٩٨٧.

(*) من أهمها ليبيا (٤٠٠٠-٥٠٠٠ أردني) والجمهورية العربية اليمنية (١٠٠٠-٥٠٠٠ أردني) والعراق (حوالي ٢٠٠٠ أردني).

الجدول رقم ٩- أعداد المهاجرين الأردنيين العاملين في الدول غير العربية

(بالألف نسمة)

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الولايات المتحدة	٢٣ر٠	٢٤ر٧	٢٦ر٥	٢٨ر٥	٣٠ر٧	٣٣ر١	٣٣ر٢
جمهورية المانيا الاتحادية	١٠ر٠	١٠ر٧	١١ر٥	١٢ر٤	١٣ر٣	١٤ر٣	١٤ر٦
كندا	٥ر٠	٥ر٣	٥ر٧	٦ر٢	٦ر٦	٧ر٠	٧ر٠
استراليا	٣ر٠	٣ر٢	٣ر٤	٣ر٧	٤ر٠	٤ر٠	٤ر٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	١٥ر٠	١ر٦	١ر٧	١ر٨	٢ر٠	٢ر١	٢ر٠
دول أخرى	١ر٤	١ر٥	١ر٦	١ر٧	١ر٨	٢ر٠	٢ر٠
المجموع	٤٣ر٩	٤٧ر٠	٥٠ر٤	٥٤ر٣	٥٨ر٤	٦٢ر٥	٦٢ر٨

المصدر: تقديرات الباحث من مصادر متعددة.

وتجدر الاشارة الى ان الارقام الواردة في الجدولين السابقين هي للقوى العاملة الاردنية في الخارج اذ لم يؤخذ أفراد أسرهم من المعالين المرافقين لهم بالاعتبار ضمن هذه البيانات.

ويتضح من الجدولين السابقين ان ٥٨ في المائة من مجموع القوى الاردنية العاملة في الدول العربية يعملون في المملكة العربية السعودية، و٢ر٢٩ في المائة يعملون في الكيوت، و٤ في المائة في الامارات العربية المتحدة.

أما الهجرة الى الدول الاجنبية فهي غالبا ما تكون هجرة دائمة يحصل المهاجر من خلالها على جنسية البلد الذي يستقر فيه. ويبدو ان حجم هذا التيار استمر محدودا بالمقارنة مع حجم التيار المغادر الى الدول العربية.

فلقد بلغ عدد المهاجرين العاملين في الدول الاجنبية عام ١٩٨٠ (٩٠٠ ٤٣ مهاجر تقريبا) يشكلون ٤ر١٤ في المائة من اجمالي القوى العاملة الاردنية في الخارج. وارتفع عددهم الى ٨٠٠ ٥٢ مهاجر في نهاية عام ١٩٨٧، حيث باتوا يشكلون ١٦ في المائة من اجمالي العاملين الاردنيين في الخارج.

وتجدر الاشارة الى ان حجم العمالة الاردنية المهاجرة الى الخارج قد نما بمعدلات سنوية سريعة جدا خلال فترة الاعوام ١٩٧٥-١٩٨٥، حيث وصلت الى ١١ في المائة في بعض السنوات، ولكن هذه المعدلات تراجعت بعد ذلك حيث بلغت حوالي ١ر١ في المائة سنويا(٦).

وتطور مجموع القوى العاملة في الدول العربية من ٢٦١٥٠٠ فرد عام ١٩٨٠ الى ٢٧٧٢٠٠ فرد عام ١٩٧٨، كما تطور مجموعهم في الدول الاجنبية من ٤٣٩٠٠ فرد الى ٥٢٨٠٠ فرد خلال الفترة نفسها، وبذلك يقدر حجم القوى العاملة الاردنية في الخارج لعام ١٩٨٧ بما يقرب من ٣٣٠٠٠٠ فرد.

ثالثا- المرأة الأردنية في تيارات الهجرة الخارجية

على الرغم من السياسات والقوانين التي باتتالدول الخليجية تتبعها حيال مرافقة أسر العاملين فيها من القوى العاملة غير المحلية، الا ان أعدادا كبيرة من الأسر الاردنية ما زالت مرافقة لأربابها من العاملين في الخارج. فقد تميزت الهجرة الاردنية الى الخارج منذ البداية بأنها هجرة أسرية في معظمها. فبالرغم

من ان هجرة العمالة الاردنية الى الدول العربية الخليجية هي هجرة مؤقتة من وجهة نظر المهاجر نفسه والدولة المضيفة وكذلك من وجهة نظر الدولة المرسلة (أي الاردن)، الا ان هذه الحقيقة لم تحل دون هجرة الأسر بأكملها(٧).

تتطلب دراسة التركيب النوعي لتيارات الهجرة الاردنية الخاصة بيانات مستمدة من مسوحات خاصة، أو من تقارير ونشرات احصائية صادرة عن سجلات الهجرة في الدول المستقبلة للمهاجرين.

ان مثل هذه البيانات غير متوافرة بالنسبة للمهاجرين الاردنيين في الخارج. وكل ما نستطيع الاعتماد عليه من معلومات عن واقع المرأة الاردنية في الخارج لا يتعدى بعض التقديرات لباحثين او منظمات وهيئات اقليمية او بعض البيانات الواردة في التعدادات السكانية لبعض الدول المستقبلة للمهاجرين الاردنيين.

ويشير قسم السكان في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(٨) الى ان النسبة النوعية للمهاجرين الاردنيين المقيمين في الكويت قد انخفضت من ٣١١ ذكرا لكل مئة انثى عام ١٩٥٧ الى ١١٢ ذكراً لكل مئة إنثى عام ١٩٧٥. أي أن تيار الهجرة الخارجية الاردنية الى الكويت في أواخر الخمسينات كان في معظمه من الذكور المغادرين بمفردهم تاركين إسرهم في الاردن. ولكن لم يلبث ان تغير التركيب النوعي لتيار الهجرة في السنوات التالية، خاصة بعد عام ١٩٦٧. حيث اضطر الاردنيون من أبناء الضفة الغربية التي احتلتها اسرائل في ذلك العام الى اصطحاب أسرهم معهم.

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات عن النسبة النوعية للمهاجرين الاردنيين الى المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة انه من المرجح ان الظاهرة نفسها تكررت بالنسبة للمهاجرين لهذه الدول.

رابعا- سياسات الهجرة الخارجية في الاردن والدول المستقبلة للاردنيين

ينتهج الاردن سياسة «الباب المفتوح» فيما يتعلق بالهجرة الى الخارج فهو لا يضع أية شروط او قيود تحد من هجرة المواطنين الى أي مكان يرغبون فيه. وينسجم هذا المنهج مع المنهج الاقتصادي الاردني الذي يتسم بالحرية الاقتصادية، ومع الدستور الاردني ونصوصه التي تؤكد على حرية الافراد في الانتقال والتعاقد والعمل.

وقد سعت الحكومة الاردنية دائما الى عقد اتفاقيات ثنائية، والتزمت باستمرار بمبادىء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحقيق التنمية الشاملة للوطن العربي؛ كما دأبت على تلبية احتياجات الدول العربية من القوى البشرية المدربة والمؤهلة.

وكانت السياسة الاردنية في هذا المجال تتمثل في التنسيق والتخطيط مع الدول العربية، خاصة تلك المستقبلة للأيدي العاملة الاردنية، بهدف بلورة أسس تنظيمية واضحة فيما يتعلق بالهجرة، تتسم بمرونة التطبيق وتتجاوب مع التطورات والمستجدات في سوق العمل الاردني والاقليمي.

ان اتباع الاردن الخضوع لسياسة الباب المفتوح فيما يتعلق بانتقال القوى العاملة يعني التسليم لقوى السوق، ولعدد من العوامل الاخرى المتصلة بسياسات الدول المستقبلة، ومستوى الاجور، ونوع فرص العمل المتاحة، والمعلومات المتوفرة عنها، وغيرها من العوامل التي تحدد حجم الهجرة ونوع المهاجرين ومهنهم ومؤهلاتهم. لذا كان بديهيا في اطار ذلك ان يكون معظم المهاجرين من الذكور؛ فالمجتمع العربي الخليجي بثقافته المحافظة خاصة في المملكة العربية السعودية، لا تسمح بدخول الاناث الى البلاد بدون رفقه محرم. كما لا ترحب معظم الدول العربية الخليجية باستقدام الاناث للعمل على أساس التعاقد الشخصي، وانما تفضل ان يتم ذلك ضمن نظام الاعارة وبالتنسيق مع المؤسسات الاردنية التي يعملن بها. هذا بالاضافة الى ان الطلب على العمالة العربية كان معظمه لقطاعات لا تعمل المرأة الاردنية فيها بصفة عامة كقطاع الانشاءات والبناء ومشاريع البنية التحتية. فباستثناء العمل في قطاع التعليم والصحة والخدمات العامة، لا نجد سوى اعداداً قليلة من العاملات الاردنيات، ومن الطبيعي ان تنحصر الهجرة بين الاناث العاملات في ذلك القطاع وفي حدود مجالات التعاون الثنائية بين الاردن والدول العربية الخليجية التي تنظم اعارة الموظفين والموظفات لفترات زمنية محددة.

وتنسجم سياسة الباب المفتوح للهجرة الى الخارج مع استراتيجية الاردن لتنمية موارده البشرية المتمثلة في التوسع في برامج التعليم والتدريب واستثمار العنصر البشري لتعويض مشكلة نقص الموارد الطبيعية في البلاد. ولكي يعطي هذا الاستثمار في العنصر البشري مردودا، لا بد ان يقابله توفير فرص عمل كافية في السوق الاردني، وهو ما كان متعذرا باستمرار على الاقتصاد الاردني. ولولا اتباع سياسة مرنة وانفتاح على اسواق العمل الخارجية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من القوى العاملة الاردنية، لاستوطنت البطالة وبمعدلات عالية جدا في الاردن. ولعل

هذا يفسر ذلك الارتباط بين تغير مستويات البطالة وحجم الهجرة المغادرة للاردن خلال العقود الثلاثة الاخيرة.

ولكن تجدر الاشارة الى ان التوسع في التعليم الثانوي والعالي وبرامج تنمية الموارد البشرية الاخرى، قد شمل الاناث بشكل متساو مع الذكور. الا ان هذا الاستثمار في اعداد الاناث لم يحقق مردوده من خلال توفير فرص العمل الكافية لهن في السوق المحلي، او من خلال العمل في الخارج كما حدث بالنسبة للذكور.

وفي النصف الثاني من السبعينات اتخذت الحكومة الاردنية عددا من الاجراءات بهدف التقليل من هجرة بعض الكفاءات وأصحاب الاختصاصات والمهن التي باتت تشكل ندرة في سوق العمل الاردني. فالمنع الجزئي وضبط عملية الهجرة لموظفي الدولة باشتراط حصول المهاجر على تصريح للعمل في الخارج من المؤسسة التي يعمل بها، كان يهدف الى الاحتفاظ بما تتطلبه خطط التنمية الاردنية من القوى العاملة وليس رجوعا عن تبني الاردن لسياسة الباب المفتوح للهجرة.

ولقد رافق اجراءات المنع الجزئي المشار اليها أعلاه تقديم الحوافز التي شملت زيادات في الاجور، وتسهيلات في الحصول على الخدمات الاجتماعية كالسكن والمواصلات والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي وغيرها.

لقد استفادت المرأة الاردنية العاملة من هذه الحوافز، خاصة اذا كانت تنتمي الى مجموعة اصحاب المهن والاختصاصات المشمولة بالمنع الجزئي، علما بأنها لم تكن لتهاجر حتى لو سمح لها بذلك.

ولا تقتصر السياسات المتصلة بالهجرة على تلك التي تضعها الدول المصدرة كالاردن وانما هناك السياسات التي تضعها الدول المستقبلة للمهاجرين، فقد كان لهذه السياسات آثارها على هؤلاء المهاجرين. وتتعدد هذه السياسات والاجراءات وتتنوع ولكننا سنكتفي في هذا المجال بالاشارة الى تلك التي لها علاقة وتأثير على المرأة الاردنية.

لقد بدأت دول الخليج العربي منذ مطلع الثمانينات باتباع سياسات استخدام مختلفة نسبيا عما كانت تتبعه في السابق. حيث عملت على الحد من التعامل مباشرة مع المهاجر والاستعاضة عن ذلك بالتعاقد مع مؤسسات حكومية

او شركات لتنفيذ المشاريع المتعاقد عليها في الدول الخليجية. وبذلك تبقى صلة العامل المهاجر مستمرة مع المؤسسة التي يعمل فيها في بلده، وهكذا تصبح مسؤولية احضار عائلة المهاجر على عاتق المهاجر نفسه، او على المؤسسة التي ينتمي اليها في بلده مما يجعل مرافقة العائلة للمهاجر أمرا مكلفا وصعبا. وبالاضافة الى ذلك، فان بعض حكومات الدول المضيفة وضعت شروطا على مرافقة الاسرة للمهاجر كان يزيد دخله عن مستوى معين وان ينتمي الى أي من الفئات المهنية المتميزة كالاطباء والمهندسين والمسؤولين التنفيذيين واساتذة الجامعات ومن اليهم من اصحاب المهن والكفاءات والعمال المهرة ذوي الدخل المرتفع(٩).

ولقد استمرت الدول العربية الخليجية تطبق هذه السياسة حتى الوقت الحاضر، وذلك بهدف تقليل الاعباء الاقتصادية والانفاق على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات التي كانت توفرها للاسر المرافقة للعمالة الوافدة اليها.

خامسا- آثار الهجرة الخارجية وسياساتها على وضع المرأة ودورها

بات مفهوم مصطلح «وضع المرأة ودورها» يدل في معظم الاحيان عند غالبية الدارسين لقضايا المرأة، على التعامل والنظر الى المرأة من خلال نسبتها الى الرجل ودوره. بمعنى ان مفهوم هذا المصطلح بات يرتكز بصفة أساسية على مقارنة مركز المرأة مع مركز الرجل في كافة ميادين الحياة. وان مستويات التغير في وضع المرأة وطبيعة دورها لا تأخذ معناها ودلالاتها بصورة معبرة ما لم تتم مقارنتها مع التغير الملاحظ في وضع الرجل ودوره.

وتجدر الاشارة الى ان دلالات المؤشرات المستخدمة في قياس وضع المرأة ودورها وتغيره عبر الزمن تختلف من فترة لأخرى ومن مجتمع لآخر، تبعا لنمط التغير الاجتماعي والثقافي السائد واتجاهاته. فمثلاً يستخدم مؤشر «مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة» للتدليل على مدى ادماج «المرأة في المجتمع وتنميته». أي أنه كلما ارتفع مستوى مشاركتها كلما دل ذلك على أنها أكثر اندماجا في المجتمع وأكثر مشاركة في عملية انمائه؛ مما يعني أنها أفضل وضعا وان دورها أكثر ايجابية، وله قيمته الاجتماعية والاقتصادية. ولكن هذا التصميم لا يصح الا في حالة الأخذ بالاعتبار مستوى المشاركة التي تقدمها المرأة ونوعها بحيث تنطوي هذه المشاركة على صفات وقيم أساسية كالقيادة والابداع والمسؤولية والتنوع

الوظيفي، ولا تقتصر فقط على الزيادة الكمية في مستوى المشاركة ضمن اطـــار الاعمال الثانوية والانشطة الهامشية. ودون ان تكون هذه المشاركة للمرأة مؤقتـة ومرحلية تفرضها اوضاع طارئة نتجت عن غياب الرجل. فعملية تطور وضع المـــرأة وتغير دورها ايجابيا لا بد ان تكون جزءا من عملية تغير اجتماعي واقتصادي وتنميـة شاملة لكافة فئات المجتمع ومشاركة حقيقية للمرأة في تلك العملية.

ولا يقتصر التعريف بوضع المرأة ودروها على البعد الاقتصادي ومساهمتهـا في العمل، وانما يمتد الى أدوار في عدد من الميادين كالتعليم والصحة والاســـرة وكافة المناحي الاخرى للحياة.

لذا نلاحظ ان دراسة آثار الهجرة الخارجية على وضع المرأة ودورهـــا تتبلور من خلال تحديد آثار الهجرة في تطور المجتمع وتغيره اجتماعيا واقتصاديـــا وسياسيا. ولكن هذا لا ينفي ان للهجرة آثارها المباشرة على الاناث اللواتي يتصـل بهن قرار الهجرة بصورة مباشرة، كالمرأة المرافقة او غير المرافقة لزوجهـــا المهاجر، حيث تكون اثار الهجرة الخارجية على المرأة في هاتين الحالتين آثـــارا فردية وأسرية مباشرة.

أما في حالة الاناث غير المتزوجات، والنساء المتزوجات من رجال غيـــر مغتربين فانهن وأسرهن يتأثرن بالهجرة من خلال التغيرات التي يتعرض لهـــا المجتمع بصفة عامة نتيجة للهجرة الخارجية. ويتفق العديد من الدارسين مـــن أمثال جيلي(١٠) على هذه الميكانيكية لتأثير الهجرة على المرأة أي ان تغيـــر دور المرأة، وتطور وضعها يكون بتأثير الهجرة في تغير بنية المجتمع الاقتصاديـــة أو الاجتماعية أو القيمية منها.

اذن لا بد من التأكيد على ضرورة التنبه الى القضايا التالية عند دراستنـا لآثار الهجرة الخارجية على وضع المرأة ودورها:

(أ) تختلف آثار الهجرة باختلاف الجهة المتأثرة بعملية الهجرة، أي انهـــا تختلف في المستوى الفردي عنها في المستوى القطري او المجتمعي، كما تختلف فـــي مستوى النساء العاملات، عنها في مستوى ربات البيوت وفي مستوى الانـــاث المتعلمات عنها في مستوى الأميات.

(ب) ان الآثار الاقتصادية للهجرة متمثلة في التحويلات الخارجية التـــي تعتبر ذات أهمية مباشرة في الاقتصاد الوطني للدولة المرسلة للمهاجريـــن، لا

تنفصل على الآثار الاجتماعية للهجرة التي تتمثل في صورة تغييرات اجتماعية وسلوكية وقيمية خاصة في مجتمع المهاجرين بعد عودتهم الى بلادهم.

(ج) تتنوع آثار الهجرة وتتباين درجة حدتها باختلاف مستوى الصلة بقرار الهجرة. فآثار الهجرة على المرأة المرافقة لزوجها، تختلف عما هي عند المرأة غير المرافقة للزوج المهاجر، وعما هي عند المرأة التي لا علاقة لها بقرارات الهجرة كالاناث غيرالمتزوجات والمتزوجات من رجال غير مهاجرين، ففي الحالة الاولى تكون الآثار مباشرة، تمس المرأة شخصيا وتترك أثرا في حياتها وسلوكها وعلاقاتها؛ في حين انها في الحالة الثانية اقل حدة، وتعني آثارها غير المباشرة، ان المرأة لا تتأثر بها الا من خلال التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدثها الهجرة بوجه عام.

وتناقش هذه الورقة آثار الهجرة الخارجية على المرأة الاردنية، آخذة القضايا المذكورة أعلاه في الاعتبار، وذلك من خلال القاء الضوء على عدد من القضايا والمواضيع المتشابكة كأثر الهجرة الخارجية على تغير الدور التقليدي للمرأة، بما في ذلك دورها في عملية الانجاب، ودورها كربة بيت مسؤولة عن تنشئة الاطفال ورعايتهم، ثم أثر الهجرة على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وأثرها على تعليم المرأة. وأخيرا، تأثير الهجرة على الوحدة الاجتماعية الاساسية وهي الاسرة.

الهجرة وأثرها على الدور التقليدي للمرأة

بالنسبة لآثار الهجرة الخارجية على تغير الدور التقليدي للمرأة، نذكر انه بات من المؤكد ان للانجاب المتكرر والمتقارب وغير المخطط آثارا سلبية على صحة الأم وعلى دورها في تنمية أسرتها ومجتمعها. وان ارتفاع معدلات الانجاب في ظل انخفاض واضح لمعدلات وفيات الاطفال يعني كبر حجم الاسرة وزيادة اعباء التربية والعناية المباشرة التي يجب ان يكرسها الوالدان (خاصة الام) لابنائهم الكثر.

يمكن تحليل علاقة الهجرة بالخصوبة على المستويين الفردي والمجتمعي. فآثار الهجرة على معدل المواليد او الخصوبة للمرأة الواحدة وللدولة المرسلة للمهاجرين ذات أهمية من حيث انها تحرر المرأة ولو نسبيا من دورها التقليدي في تخفيض تلك المعدلات.

ومن المؤسف جدا ان البيانات العمرية والنوعية الخاصة بالمهاجرين الأردنيين الى الخارج غير متوافرة، مما يجعل دراستنا لعلاقة الهجرة الخارجية مع الخصوبة واتجاهاتها أمراً غير ممكن بصورة دقيقة. ولكن يمكن ان نسوق بعض الملاحظات والتعميمات المشتقة من معلومات عامة ومشاهدات شخصية في هذا الصدد.

من الثابت ان المهاجرين الى الخارج هم من فئة الشباب، وقد أشرنا سابقا الى ان الهجرة الاردنية الى الخارج ذات نمط أسري لا فردي، على الأقل، كانت كذلك حتى منتصف الثمانينات عندما بدأت الدول المستقبلة في الخليج العربي لتيارات الهجرة الاردنية تضع شروطا وقيودا حدت من اصطحاب العاملين الاردنيين لأسرهم الى بلاد الاغتراب. ومن الشائع والمألوف ان يعود المهاجر الاردني العامل في دول الخليج العربي بصورة متكررة الى الاردن على شكل زيارات للأهل مرة كل سنة على الأقل، سواء بمرافقة أسرته في الخارج أم بغير مرافقتها له في بلد الاغتراب، وذلك لقرب المسافة بين الاردن وهذه الدول، ولقلة كلفة قضاء الاجازة في بلده الأصلي مقارنة مع قضائه لاجازاته في أي مكان آخر، وكذلك للمحافظة على تواصله الاجتماعي مع مجتمعه الاصلي الذي سيعود اليه عاجلا أم آجلا. فالمهاجر الاردني يدرك تماما ان هجرته مؤقتة وسيستقر في النهاية في الاردن ضمن البيئة الاجتماعية والمحيط الاسري الذي ينتمي اليه. والانسان الاردني ما زال يعطي أهمية لهذا الانتماء الاجتماعي المبني على أساس قرابة الدم والعشيرة والأصل الجغرافي. لأجل ذلك كله نستبعد ان يكون لهجرة الرجل والابتعاد لفترة من الزمن عن زوجته أثر في تخفيض معدلات المواليد في الاردن.

وبالرغم من عدم توافر البيانات التي تتيح لنا المقارنة بين خصوبة النساء المهاجرات المرافقات لأزواجهن الى الخارج، والنساء اللواتي لم يهاجرن، لنتبين أثر الهجرة الخارجية على خصوبة المرأة الاردنية؛ وعدم توافر المعلومات عن الخصائص التعليمية وغيرها من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الاردنية المهاجرة، تلك الخصائص ذات العلاقة بانتقائية الهجرة، الا اننا نستطيع التعميم في هذا المجال بالقول ان المجتمعات الخليجية التي تتم الهجرة اليها هي مجتمعات محافظة تتبنى سياسات مشجعة للانجاب، واتجاهات سكانها حيال قضية الانجاب هي اتجاهات تقليدية، الأمر الذي يجعلنا نستبعد امكانية اتخاذ المهاجرين الاردنيين اليها مواقف مغايرة. بل ان المتوقع ان تتعزز لدى المهاجرين مواقفهم المشجعة للانجاب اثناء اقامتهم في الدول العربية الخليجية.

وتدعم نتائج بعض الدراسات والمسوح الديمغرافية لاتجاهات الخصوبة وحجم الاسرة في الاردن المبينة في الجدول رقم (١٠) ما نقوله بتحفظ. وهو نتيجة لعدة عوامل أهما تطور التعليم وتزايد مستوى التحضر، وتحسن المستوى الصحي، وانخفاض معدلات الوفيات وتحسن مستويات الدخل وغيرها، فان الدور المباشر للهجرة الخارجية في هذا التغير المحدود لمستويات الخصوبة لا بد ان يكون ضئيلا لا يستحق الذكر.

الجدول رقم ١٠- متوسط عدد المواليد الاحياء للنساء اللواتي سبق لهن الزواج حسب الفئات العمرية في الاردن للسنوات ١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨١

الفئات العمرية	مسح الخصوبة ١٩٧٢	مسح الخصوبة ١٩٧٦	المسح الديمغرافي ١٩٨١
١٩-١٥	٠ر٨	٠ر٩	٠ر٨
٢٤-٢٠	٢ر٤	٢ر٤	٢ر٢
٢٩-٢٥	٤ر٤	٤ر٢	٤ر٠
٣٤-٣٠	٦ر١	٥ر٩	٥ر٨
٣٩-٣٥	٧ر٥	٧ر٣	٧ر٣
٤٤-٤٠	٨ر٣	٨ر٦	٨ر٣
٤٩-٤٥	٨ر٢	٨ر٨	٨ر٦
المجموع	٦ر١	٥ر٤	٥ر٦

المصدر: المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، المسوح للأعوام ١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨١.

يلاحظ ان متوسط عدد المواليد الاحياء الذين انجبتهم المرأة الاردنية يتراوح ما بين ٦ر١ الى ٥ر٦ مولود حسب نتائج المسوح للأعوام ١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨١. وان المرأة الاردنية تنجب في المتوسط خلال سني قدرتها على الانجاب ما يتراوح بين ٨ر٢ الى ٨ر٦ اطفال. وتشير بيانات المسوح المذكورة ان مستويات الانجاب كانت دائما اكثر ارتفاعا بين النساء الاردنيات الأقل تعليما وغير العاملات والريفيات وكذلك بين المتزوجات من رجال أقل تعليما وممن يعملون في قطاع

الزراعة. ويرتبط نمط حجم الاسرة السائد في المجتمع الاردني بمستويات الانجاب فيه. فيشير مسح الخصوبة لعام ١٩٧٦ ان حوالي ١٦ر٤ في المائة من مجموع الاسر الاردنية يزيد عدد أفرادها عن عشرة اشخاص، وان ٦٢ر٥ في المائة من الاسر يزيد عدد أفرادها عن ستة اشخاص، في حين ان نسبة الاسر التي يقل حجمها عن اربعة اشخاص بلغت ٢ر٢٦ في المائة فقط. وتبين نتائج آخر تعداد سكاني ان متوسط حجم الاسرة قد بلغ ٦ر٧ أشخاص في مقابل ١ر٥ شخصا عام ١٩٦١.

وقد بات من المؤكد ان أكثر العوامل تأثيرا في تخفيض معدلات الانجاب لدى المرأة هي التعليم، والعمل، كل بمفرده او باقترانهما معاً. ومن المرجح ان معظم النساء المرافقات لأزواجهن هي من غير العاملات، فالزوجة التي تعمل غالبا ما تجد صعوبة في ترك عملها لمرافقة زوجها او للالتحاق به، بالاضافة الى ان فرص العمل للنساء لم تعد متاحة كما كانت من قبل، خاصة بعد ان بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في احلال العمالة الوطنية محل العمالة العربية والاردنية منها، اذ صار من الممكن توفير المدرسات للمستويات التعليمية المختلفة، مما قلص الفرص أمام الاردنيات، بالاضافة الى ما طرأ على الرواتب مع تقليص نتيجة ابرام العقود المحلية معهن اذ لم يعد الأجر المرتفع عاملاً محفزاً للعمل.

لهذه الأسباب وغيرها يمكن القول ان الزوجة الاردنية في ديار الاغتراب هي في معظم الحالات ربة بيت لا تعمل، واذ ما عملت في ظل بعض الشروط والظروف فانها قادرة على استقدام من يعنيها في اعمال البيت ورعاية الابناء نتيجة عملها، او لغياب من يقوم بالاشراف على الاطفال في غيابها عن البيت. هذا بالاضافة الى ان ارتفاع مستوى الدخل المقابل للعمل في الاقطار التي يهاجر الاردنيون اليها تحول دون ان يكون العامل المادي، المتمثل بعدم القدرة على الوفاء بالتزامات انجاب الاطفال، وتربيتهم وتعليمهم، وتوفير الرعاية الصحية لهم، أحد أسباب الاقدام على تخفيض عدد الابناء.

ان الدور التقليدي للمرأة الاردنية المتمثل في مسؤوليتها الأساسية عن الانجاب وبمعدلات مرتفعة، ودورها كأم، وربة بيت، لم يطرأ عليه تغييرات كبيرة ملفتة للنظر وممكنة المشاهدة بصورة مباشرة وبدون عناء تحليل الارقام والبيانات الميدانية. بل أضيف لهذا الدور مسؤولية المرأة الكاملة عن الاسرة وتربية الابناء ومتابعة شؤونهم المختلفة داخل البيت وخارجه، وذلك في حالة عدم مرافقة الزوجة لزوجها المهاجر الى الخارج. بل ان هذا النوع من النساء غالبا ما يضطر الى ترك العمل خارج المنزل والتفرغ لشؤون الاسرة التي تستغرق كل

الوقت. اما اذا استمرت الزوجة في العمل خارج المنزل لسبب او لآخر فسوف ينعكس غيابها عن البيت والابناء بشكل سلبي على سلوك الاطفال وادارة شؤون الاسرة. ولعل معظم هذه الآثار السلبية لا تنتفي لو استعانت المرأة بعاملة سري لانكية او فلبينية او أردنية للقيام بالأعمال المنزلية اليومية والتي تكلف تقريبا معظم الدخل الذي تحصل عليه المرأة من عملها خارج المنزل. وهكذا يصبح عمل المرأة خارج المنزل غير مجد من الناحية الاقتصادية في هذه الحالة.

وعلى أية حال، تشير بعض الدراسات في هذا الصدد(١١) الى ان الطابع التقليدي للأسرة الذي يعارض عمل المرأة خارج المنزل هو الطابع المهيمن والسائد في المجتمع الاردني. وتتأثر اتجاهات الزواج والخصوبة والعمل الاقتصادي للمرأة الاردنية بهذا الموقف الاجتماعي السائد حتى بدون أي اعتبار لآثار الهجرة الخارجية. فالفتاة الاردنية غالبا ما تتزوج بعد فترة وجيزة من استكمالها مرحلة التعليم الثانوي ومن يتأخر زواجها الى ما بعد انهاء الدراسة الجامعية فانها غالبا ما تتزوج بعد ذلك مباشرة. هذا بالاضافة الى ان الغالبية العظمى ممن يتزوجن يخرجن من سوق العمل خاصة بعد انجاب الطفل الأول.

لا شك ان معدلات الانجاب المرتفعة للمرأة الاردنية التي تبلغ حوالي سبعة اطفال في المتوسط، تجعل عملية استمرارها في العمل خارج المنزل قضية صعبة جدا، خاصة في ظل ظروف النقص الواضح في المؤسسات والمرافق المتخصصة بالعناية بالاطفال كدور الحضانة والرعاية النهارية.

وتتضح حقيقة العلاقة بين عمل المرأة خارج المنزل ودورها التقليدي من خلال تتبع نمط دخول المرأة وخروجها من سوق العمل. حيث تبلغ مساهمة الاناث في القوى العاملة ذروتها في الفئة العمرية ٢١-٢٤ سنة عندما تدخل في سوق العمل حوالي خمس الاناث المنتميات اليهذه الفئة العمرية. كما ان الغالبية العظمى من الاناث الاردنيات العاملات يدخلن سوق العمل خلال العقد الثاني من عمرهن اذ تبدأ نسبة ضئيلة جدا منهن العمل في الفئة العمرية ٣٠-٣٤ سنة، وفي المقابل، نجد ان نسبة مرتفعة من الاناث العاملات يخرجن من سوق العمل في النصف الاول من العقد الثالث من عمرهن. وقد يكون للزواج دور مباشر في ذلك حيث بلغت نسبة اللواتي تزوجن في الفئة العمرية ٢٠-٢٩ سنة حواي ٣٠، ٤٥، ٤٨ في المائة من جملة حالات الزواج للسنوات ١٩٧٩، ١٩٨٣، ١٩٨٥ على التوالي. وعلى العموم فان المرأة الاردنية تتقاعد عن العمل في سن مبكرة مقارنة مع الرجل، هذا اذا استمرت في حياتها العملية حتى سن الخامسة والخمسين.

أثر الهجرة في مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي

أما بالنسبة لتغير دور المرأة الاردنية ومساهمتها في النشاط الاقتصادي خلال العقدين الماضيين، فتجدر الاشارة الى ان الطفرة الاقتصادية في الدول الخليجية المنتجة للنفط خلال فترة السبعينات نتيجة لارتفاع أسعار مبيعاتها النفطية، تركت أثرا مباشرا على الأوضاع الاقتصادية الاردنية خلال تلك الفترة خاصة الآثار التي نجمت عن تصاعد حجم التحويلات الخارجية من ابناء الاردن العاملين في تلك الدول، وعن تسارع معدلات الهجرة من العمال المهرة والكفاءات الاردنية، وفي المقابل تزايدت معدلات الهجرة الوافدة الى الاردن من بعض الدول العربية والآسيوية. فلقد أدت هذه الحركة السكانية من الاردن واليها الى تغيرات كبيرة في تركيب القوى العاملة الاردنية، وحراك مهني معين. كما كان للطفرة الاقتصادية آثارها على نمط الاستهلاك وتركيبه وغير ذلك من الآثار المتعلقة بحياة الأفراد والأسر من الناحية الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية.

وان كان هذا حال عقد السبعينات، فان عقد الثمانينات قد شهد تغيرا يكاد يكون معاكسا للمظاهر التي رافقت الطفرة الاقتصادية. فحالة الركود الاقتصادي وضبط الانفاق الحكومي والتنموي في الدول العربية الخليجية نتيجة لتراجع العوائد النفطية بصورة كبيرة أديا الى تقليص تيار الهجرة المغادرة من الاردن وعودة اعداد كبيرة من الاردنيين، وبالتالي الى انخفاض في حجم التحويلات الخارجية، وتغير في التركيب المهني والنشاط الاقتصادي للقوى العاملة، اضافة الى تزايد معدلات البطالة في الاردن. لقد كان للطفرة الاقتصادية وعملية التحديث والتطوير الانمائي في الاردن والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لها، ثم لحالة الركود والتراجع الاقتصادي التي تبعت ذلك، انعكاسات واضحة على مشاركة المرأة في العمل والانتاج، ومساهمتها في الحياة العامة، ودورها في ادارة حياتها وحياة أسرتها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير البيانات المتوافرة الى ارتفاع معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي (بالرغم من استمرار المستوى المنخفض لهذه المساهمة) من ١ر٣ في المائة عام ١٩٦١ الى ٧ر٧ في المائة عام ١٩٧٩، والى ٥ر١٢ في المائة عام ١٩٨٥. وان معظم هذا الارتفاع في مستوى المساهمة الاقتصادية للمرأة كان نتيجة ارتفاع المعدلات الخاصة للمساهمة في النشاط الاقتصادي للاناث في الفئة العمرية ٢٠-٣٩ سنة، وأما المعدلات الخاصة بالفئات العمرية الاخرى فلم تتغير الا قليلا. وهذا ما يدعونا الى الاستنتاج بأن هذا الارتفاع في مساهمة المرأة كان بصفة أساسية نتيجة

لاحلال اعداد من النساء المؤهلات علميا مكان الذكور الشباب المهاجرين الى الخارج خلال فترة السبعينات حيث انخفضت معدلات البطالة بين النساء من الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر، من ٦ر٠ في المائة في مطلع السبعينات الى ١ر٧ في المائة في عام ١٩٧٦.

ولكن انحسار تيار هجرة العمالة الاردنية الى الخارج وعودة اعداد متزايدة من المغتربين الاردنيين الى البلاد في زمن سادت فيه حالة من الركود الاقتصادي وقلة الاستثمارات، أديا الى ارتفاع معدل البطالة من ٩ر٤ في المائة من قوة العمل الاردنية[١٢] (حوالي ٣٨٢٠٠ عاطل عن العمل من الجنسين) الى ١٤ر٨ في المائة (أي حوالي ٩٠٨٠٠ عاطل عن العمل من الجنسين) في عام ١٩٨٨، يشكل الذكور منهم حوالي ٨٠ في المائة. وتجدر الاشارة الى ان حوالي ٢٤ر٩ في المائة من العاطلين عن العمل عام ١٩٨٨، كانوا مؤهلين تأهيلا علميا عاليا (حملة درجة علمية أعلى من الثانوي) وحوالي ١٣ر٧ في المائة من الحاصلين على الشهادة الثانوية وحوالي ٣٧ر٦ في المائة من حملة الشهادة الابتدائية وحوالي ١٥ر٥ في المائة فقط ممن لم يكملوا تعليمهم الابتدائي. وكذلك بلغت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٩ سنة من جملة العاطلين عن العمل حوالي ٦٦ر٧ في المائة في حين بلغت نسبة من تتراوح أعمارهم من ٣٠ الى ٥٤ سنة حوالي ٢٥ر٧ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل عام ١٩٨٨.

لقد باتت فرص العمل شحيحة وانخفض الطلب عى القوى العاملة خاصة بالنسبة للمرأة منذ أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات وأصبحت عملية بحث المرأة عن العمل في السوق الاردني شاقة. وتنطوي على منافسة شديدة مع الرجل الذي يملك حرية أكبر في الحركة والتأثير ويتمتع بمرونة وواقعية اكبر في تقبله لشروط العمل علاوة على أنه يملك الحظ الأوفر في التعليم والتدريب والحصول على الخبرة بحكم آثر الوضع التعليمي والموقف الاجتماعي الاردني حيال تعليم الاناث وعملهن الذي كان سائدا خلال العقود السابقة.

وقد لعب ارتفاع معدلات التحاق الاناث بالتعليم الثانوي والعالي في عقد السبعينات والثمانينات دورا هاما في زيادة مشاركة المرأة الاردنية في العمل، اذ لم تكن هذه الزيادة مجرد استجابة اتوماتيكية لهجرة الذكور واحلال الاناث محلهم في تلك الوظائف والاعمال، وقد كان ارتفاع معدلات تعليم الاناث سبباً غير مباشر في زيادة معدل البطالة بين الاناث في فترة الثمانينات حيث رافق زيادة اعداد المتعلمات الراغبات في العمل حالة من التراجع الاقتصادي وتقليص فرص العمل

المعروضة في السوق وتزايد اعداد الذكور الراغبين في العمل من بينهم المهاجرين العائدين من الخارج.

ويبدو ان عمل المرأة خارج المنزل يعتمد الى حد كبير على مدى توفر فرص العمل في قطاع الخدمات والادارة، وهو أمر مرتبط بقدرة الدولة على الانفاق في المجال التعليمي الصحي والادارة الحكومية. بلغت نسبة الاناث العاملات في مجال التعليم حوالي ٥٣ في المائة من مجموع العاملين في مؤسسات التعليم دون المستوى الجامعي. وتدل نتائج مسح المؤسسات التي يعمل بها خمسة أشخاص فأكثر لعام ١٩٧٩، ان النساء يشكلن ١٧ في المائة فقط من جملة العاملين في تلك المؤسسات، ويعمل معظمهن في القطاع المصرفي والادارة والخدمات ثم في التجارة والصناعة بنسب محدودة جداً. وعلى أية حال، فان نسبة العاملات في القطاع الصحي والتعليمي والاعمال الكتابية استمرت تشكل حوالي ثلثي القوى العاملة النسائية الاردنية خلال سنوات العقدين الماضيين. أما بالنسبة لعمل المرأة في القطاع الخاص فيبدو أنه محدود، فمثلاً، تشكل نسبة المهندسات حوالي ٣ في المائة من جملة المسجلين لدى نقابة المهندسين وحوالي ٥ر٧ في المائة من جملة المسجلين في نقابة المحامين الاردنية، وبناء على ذلك يبدو ان قطاع المرأة كان أكثر تأثرا من غيره بالتراجع الاقتصادي وتغيرات ظروف سوق العمل التي سادت الاردن في عقد الثمانينات، ذلك ان الصلة بين ارتفاع معدلات البطالة بين الاناث خاصة الحاصلات على المؤهلات التعليمية فوق الثانوي (دبلوم المجتمع والبكالوريوس) من جهة، وبين قلة قدرة القطاع العام على ايجاد فرص للعمل (أي قلة الطلب بصفة عامة)، تبدو قضية صحيحة تؤكدها البيانات الاحصائية. وفي المقابل، كان لتزايد حجم تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج من ٣ر٥٣ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٣٤٠ مليون دينار عام ١٩٨١ والى ٠ر٤٧٥ مليون دينار عام ١٩٨٤، دور في خلق فرص عمل جديدة خلال عقد السبعينات وبخاصة على صعيد الاستثمارات المحدودة في افتتاح محلات الخدمات، والتجارة بالسلع المستوردة، كالبوتيكات، وبيع الادوات الكهربائية، والملابس وغيرها. فلقد وجه جزء كبير من التحويلات الخارجية الى الاستهلاك في مثل هذه السلع[١٣]، ولقد كان نصيب المرأة في ملكية هذه المحال التجارية والخدماتية كبيرا.

وكما ذكرنا سابقا، فان تزايد تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج، أدى الى تزايد قدرة الدولة على فتح مشاريع استثمارية جديدة والى استكمال بناء البنية التحتية وزيادة مخصصات الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وغيرها، وهي جميعا مجالات فتحت أبوابها على مصراعيها لعمل المرأة التي ارتفعت معدلات مساهمتها في النشاط الاقتصادي خلال عقد السبعينات.

وبهذا يمكن القول، ان عوامل متعددة عملت على ارتفاع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في عقد السبعينات وبالذات في الفترة الممتدة بين منتصفه وحتى نهايته. أبرزها اقبال المرأة على التعليم بمؤسساته المختلفة، وما ترتب على ذلك من دفع مؤسسات التعليم بمراحلها المختلفة بأفواج من الاناث الى سوق العمل، في فترة كان هذا السوق فيها قادرا على استيعاب الاعداد التي دفعت اليه بتأثير حالة الازدهار الاقتصادي، نتيجة مرحلة الفورة النفطية، التي كانت تعيشها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مما جعل أسواقها تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة العربية ومنها العمالة الاردنية، واتاح للمرأة الاردنية فرص الحصول على عمل بعدما شغرت وظائف وأعمال عديدة بسبب هجرة العاملين الاردنيين الى الدول الخليجية.

وفي الوقت نفسه، أدت عوامل أخرى الى انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة بين الاناث. وكان أبرز هذه العوامل ما استجد من ركود اقتصادي أصاب المنطقة، ومنها الاردن بسبب انتهاء مرحلة الفورة النفطية، وعودة العاملين الاردنيين من الخارج الى الاردن، وبحثهم عن فرص عمل كانوا أقدر فيها على منافسة المرأة مما أدى الى فوزهم دون الاناث بهذه الفرص. ويوضح الجدول (١١) الاتجاه في معدلات البطالة خلال عقدي السبعينات والثمانينات.

الجدول رقم ١١- المتعطلون الاردنيون حسب النوع خلال سنوات مختارة من الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧

النوع	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٧
جملة المتعطلين	٢٧ر٧	٤١ر٠	٣٦ر٨	٥ر٩	١٤ر٢	١٤ر٧	٢٢ر٤	٤٢ر٩	٤٦ر٤
ذكور	٢٥ر٥	٣٦ر١	٣٠ر٨	٣ر٩	١٢ر٩	١٠ر٧	١٤ر٢	٢٩ر٩	٣٢ر٣
اناث	٢ر٢	٤ر٩	٦ر٠	٢ر٠	١ر٣	٤ر٠	٨ر٢	١٣ر٠	١٤ر١

المصدر: المملكة الاردنية الهاشمية، الجمعية العلمية الملكية، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، الجدولان ١ و ٢، دراسة غير منشورة.

ويمكن الاشارة الى الوضع التعليمي للمرأة باعتباره أحد المصاحبات الاجتماعية للآثار الاقتصادية للهجرة الخارجية، فكما شهد عقد السبعينات ارتفاعا في معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي فقد شهد اقبال الاناث على الالتحاق بالتعليم بمختلف مراحله، ويبدو واضحا ان التطور التعليمي الذي شهده الاردن في العقدين الاخيرين انعكس على الوضع التعليمي للمرأة مقارنة بالرجل بصورة واضحة.

فلقد ارتفعت معدلات التحاق الاناث بجميع مراحل التعليم بأنواعه، باستثناء التعليم المهني، بصورة تفوق معدلات التحاق الذكور خلال عقد السبعينات وحتى منتصف الثمانينات تقريبا كما يتضح من الجدول التالي.

الجدول رقم ١٢- تطور الوضع التعليمي للاناث والذكور حسب المرحلة التعليمية في الاردن لفترة الاعوام ١٩٧٦-١٩٧٧ و ١٩٨٢-١٩٨٣

المرحلة التعليمية	١٩٧٦-١٩٧٧		١٩٨٢-١٩٨٣	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
ابتدائي	٢١٤ ٥٧٠	١٨٧ ٨٣١	٢٤٦ ٧١٩	٢٢٦ ٣٠٨
اعدادي	٧١ ٧٣٣	٥٣ ٢٤٩	٩٧ ٤٢٦	٨٤ ٠٠٦
ثانوي أكاديمي	٣١ ٤٦٠	٢١ ٧١١	٤٨ ٠١٥	٤٥ ٩٩٣
ثانوي مهني	٥ ٤٣٠	٢ ١١٧	٩ ٢٠٠	١ ٣٠٣
جامعي متوسط	٤ ٢٨٣	٢ ٧٢٣	١٦ ١١٤	١٢ ٠٥٣
جامعي عالي	٤ ٣٧٣	٢ ٤٦٥	١٣ ٥٩٥	٨ ٧٠٧
مهني عالي	٤ ٤٨٧	٤٠٣	(مدمجة في الجامعي العالي)	
المجموع	٣٣٦ ٣٣٦	٢٧٠ ٤٩٩	٤٣١ ٠٦٩	٣٧٨ ٣٧٠

المصدر: المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة التعليم العالي، التعليم في عهد الحسين، (عمان، ١٩٨٤).

وفي مجال التعليم العالي، كانت الزيادة في معدلات التحاق الاناث تقـــارب الى حد كبير المعدلات الخاصة بالتحاق الذكور في كليات المجتمع والجامعات.

ويبين الجدول (١٣) تطور النسبة المئوية للاناث الملتحقات بمراحل التعليم المختلفة من مجموع الطلبة لفترة الاعوام ١٩٧١-١٩٨٠.

الجدول رقم ١٣- النسبة المئوية للاناث الملتحقات بالمستويات التعليمية من من مجموع الطلبة لفترة الاعوام ١٩٧١-١٩٧٢، ١٩٧٥-١٩٧٦ و ١٩٧٩-١٩٨٠

المرحلـــة	١٩٧١-١٩٧٢	١٩٧٥-١٩٧٦	١٩٧٩-١٩٨٠
ابتدائـــي	٤٤ر٥	٤٦ر٥	٤٧ر٥
اعدادي	٣٨ر٦	٤١ر٧	٤٥ر٥
ثانـــوي	٣٠ر٩	٣٨ر٤	٤٢ر٣
جامعي متوسط وعالي	٣١ر٨	٣٤ر٦	٤٥ر٧

المصدر: التعليم في عهد الحسين، مرجع سابق.

ويبدو ان علاقة الارتباط العكسية بين ارتفاع معدلات الخصوبة وعمـــل المرأة خارج المنزل ترتبط بالتغير في مستويات التحاق الاناث بالتعليم خاصـــة التعليم الثانوي وما بعده. حيث ان نمط التغير الملاحظ في تزايد معدلات مساهمـــة المرأة في النشاط الاقتصادي خلال عقد السبعينات، وانخفاض معدلات البطالة بيـــن الاناث، قد رافقه انخفاض في متوسط حجم الاسرة، وتزايد واضح في نسبة الاناث مـــن مجموع الطلبة في المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية والجامعية، وذلـــك بالنسب المبينة في الجدول (١٣). بل ان هذه الزيادة قد استمرت للسنـــوات التالية حيث بلغت نسبة الاناث من مجموع طلبة المرحلة الابتدائية ٤٧ر٨ في المائـــة وحوالي ٤٦ر٣ في المائة للمرحلة الاعدادية و٤٨ر٩ في المائة من طلبة المرحلـــة الاكاديمية و٤٩ر٩ في المائة من المرحلة الثانوية التجارية ونسبة محدودة تبلـــغ ١٢ر٤ في المائة من طلبة التعليم الصناعي. وذلك كمتوسط للأعوام الدراسيـــة ١٩٨٢-١٩٨٣ و ١٩٨٣-١٩٨٤.

أما عن نسبة الاناث من طلبة كليات المجتمع (سنتان دراسيتان بعد الثانوية) فقد بلغت ٢ر٤٥ في المائة مقابل ٢ر٣٩ في المائة من مجموع الطلبة الملتحقين بالجامعات للعام الجامعي ١٩٨٣-١٩٨٤.

اما في العام الدراسي ١٩٨٥-١٩٨٦، فقد بلغت نسبة الاناث من مجموع الملتحقين بالتعليم العالي (كليات المجتمع المتوسطة والجامعات) ٣ر٤٤ في المائة بينما كانت نسبتهن من مجموع الطلبة الملتحقين بالجامعات الاردنية ٣٩ في المائة، ومن مجموع الطلبة الملتحقين بكليات المجتمع ٧ر٤٩ في المائة. أما نسبة الاناث في مستويات التعليم الجامعي فكانت ٥ر٤٠ في المائة من مجموع الطلبة الملتحقين بمستوى البكالوريوس، و٦ر٢٥ في المائة من مجموع الطلبة الملتحقين بمستوى الدبلوم العالي، و٣ر٢٠ في المائة من مجموع الطلبة الملتحقين بمستوى الماجستير، ولم تسجل الاناث أية نسبة للالتحاق في مستوى الدكتوراه في الجامعات الأردنية.

أما في العام الدراسي ١٩٨٨-١٩٨٩، فكانت نسبة الاناث من مجموع الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي (كليات المجتمع المتوسطة، والجامعات) ٥٠ في المائة، وبلغت نسبتهن من مجموع الطلبة الملتحقين بالجامعات الاردنية ٩ر٤٠ في المائة. ومن مجموع الطلبة الملتحقين بكليات المجتمع ٢ر٥٩ في المائة، أما نسبتهن في مستويات التعليم الجامعي فكانت ٢ر٤٤ في المائة من مجموع الطلبة الملتحقين بمستوى البكالوريوس، و٥ر٢٢ في المائة من مجموع الطلبة الملتحقين بمستوى الدبلوم العالي، و٧ر٢٣ في المائة من مجموع الطلبة الملتحقين بمستوى الماجستير، و٥ في المائة من مجموع الطلبة الملتحقين بمستوى الدكتوراه.

ويبدو واضحا بالنسبة لمستويات التعليم العالي، ان نسبة الاناث تنخفض كلما ارتفع مستوى التعليم، بمعنى ان أعلى نسبة تسجلها الاناث في مرحلة التعليم العالي، هي في مستوى الدراسة في كليات المجتمع المتوسطة التي تمنح دبلوما متوسطا بعد دراسة سنتين بعد الثانوية العامة، ثم في مرحلة البكالوريوس، ثم الدبلوم فالماجستير، فالدكتوراه. بالاضافة الى ظاهرة اخرى مرافقة هي ارتفاع نسبة الاناث في المستوى التعليمي نفسه عام ١٩٨٨-١٩٨٩، عما كانت عليه نسبة الاناث في هذا المستوى عام ١٩٨٥-١٩٨٦.

وتبين هذه النسب ان تعليم الاناث في مراحل التعليم المختلفة وفي التعليم العالي بصورة خاصة شهد تطورا تمثل في تزايد نسب الملتحقات بمراحل التعليم، وقد بدأ هذا التزايد الواضح في منتصف السبعينات، وبلغ ذروته في العام الدراسي ١٩٨٨-١٩٨٩ أي في نهاية الثمانينات.

ولا ريب أن ظاهرة التوسع في تعليم الاناث تعليما عاليا ارتبط بمرحلة الازدهار الاقتصادي التي شهدها الاردن في منتصف السبعينات، والتي تزامنت مع هجرة الاردنيين للعمل في الخارج، بل من المؤكد ان هذه الهجرة أثرت في حالة الازدهار هذه اذ انعكست على الاردن اقتصاديا في صورة تحويلات العاملين التي بلغت ذروتها عام ١٩٨٤ والتي بلغت ٤٧٥ مليون دينار. هذا يعني ان الاستثمار في التعليم، (والذي تجلت مظاهره في تلك الفترة) جعل من القوى البشرية الاردنية ثروة اقتصادية، وان كان هذا الاستثمار في حقيقة الأمر قد بدأ قبل ذلك، وشمل الذكور والاناث معاً، وعلى الرغم من التراجع الاقتصادي الذي بدأ في مطلع الثمانينات وتحوله الى ركود في منتصفها، فان هذا الاستثمار في التعليم استمر قائما، وتزايد بالنسبة للاناث رغم ما تبين في منتصف الثمانينات من ظهور بطالة عامة شملت الذكور والاناث، أضافت اليها عودة العاملين الاردنيين من الخارج الى الاردن، بعداً جديداً، فتزايدت معدلاتها، بشح فرص العمل، ومنافسة الرجل للمرأة في هذا المجال وأولويته عليها من حيث قدرته على المنافسة والتكيف مع جو العمل وبيئته، مما عمل على تزايد بطالة الاناث وارتفاع معدلاتها. إلا ان هذا كله لم يزعزع التعليم بوجه عام، والتعليم العالي بوجه خاص عن مكانته بالنسبة للفرد الأردني وللأسرة الاردنية، وللمجتمع الاردني.

وبهذا يمكن القول، ان هذه الحركة النشطة في مجال التعليم، وتعليم الاناث بوجه خاص، والتي بدأت في مرحلة الازدهار وصاحبت الهجرة الى الخارج، لم تتقلص في حالة الركود وعودة العاملين من الخارج.

ولقد أشرنا سابقا الى علاقة الهجرة الخارجية وأثرها على نمو المدن وارتفاع درجة التحضر والازدحام السكاني. وغني عن القول، ان هذه الحالة غير المتوازنة في توزيع السكان تفرز مشكلات اجتماعية عديدة، لعل أبرزها عدم التكيف مع البيئة المدنية بنمط حياتها المختلف تماما عن الحياة الريفية وعن نمط الحياة في المدن الاخرى. وكذلك، ارتفاع معدلات الجريمة خاصة جرائم الاعتداء على الاشخاص والايذاء والسرقة وغيرها. ولا شك في ان المرأة ان وجدت في مكان ما حتى في بيتها بمفردها تكون هدفا تطمع فيه العناصر المنحرفة في المجتمع.

وتشير بعض البيانات المتوفرة (الجدولان رقم ١٤ و ١٥) عن الجريمة وأنواعها في الاردن خلال فترة الأعوام ١٩٧٧-١٩٨٤ الى تزايد أعداد الجرائم، خاصة تلك المتصلة بنمط الحياة الحضرية، والتغيرات الاجتماعية الحديثة والتي نعتقد بأن لها صلة باتجاهات الهجرة الخارجية الوافدة والمغادرة والعائدة الى الاردن.

الجدول رقم ١٤- أنواع الجرائم المرتكبة في الأردن خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٤

نوع الجريمة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
القتل عمداً	٥٠	٤٠	٤٧	٥٩	٥٤	٤٢	٤٧	٧٠
الشروع بالقتل	٧٥	٦٥	٨٦	٨٤	٥٦	٥٧	٦٠	٤٣
القتل الخطأ	٢٣	١٢	٢٦	١٠	٩	١٧	١٤	١٩
الايذاء البليغ	٥٠٤	٣٩٩	٣٦٤	٣٣٨	٣١٣	٣١١	٣٨٢	٣٣٧
الايذاء البسيط	٣٥٧٧	٣٨٧٤	٤٥٩٣	٤٧٥٧	٥٥٨٢	٣٠٨٨	٥٨٩٠	٦٣٨٨
التهديد	٢١٣	٥٣٨	٢١٥	٢٦٨	٢٧٠	١٠١	٢٨٠	٣٤٧
خرق حرمة المنازل	١٠٤	١٣١	١٤٧	١٥٦	١٨٥	١٦٩	١٩٣	١٩٣
ذم وقدح	٣٩	٦٣	٤٦	٤٨	٤٤	٥٣	١٠٦	١٣٦
السرقة الجنائية	٣٤١	٦٤٣	٨١٥	٨٨٧	١٠٤٠	٩٥٥	٩٢٠	١٢٠٨
السرقة الجنوحية	١١٢٣	١٣٢٧	٢٠٨٣	٢٧٦١	٢٧٢٥	٢٣٢٢	٢٨٤٥	٢٦٥١
حيازة وشراء المسروقات	٢٢	١٤	٢٤	١٥	٨٦	١١	٢٦	١٣
الاحتيال	١٣٢	١١٣	١٧٩	٢٠٣	٢٠٠	١٦٢	٢٨٠	٢٧٦
اساءة الائتمان والاختلاس	٤٨	٢٣	٣٤	٥٠	٤٣	٦٩	٥٤	٦٧
الشروع بالسرقة	٩	٢٠	٢٥	١٩	٦٠	٣٣	٢٠	٧٠
الاضرار بمال الغير	١٠٦	١٦٥	٢٦٢	٣٤٦	٣٥٥	١٠٥	١١١	١٥٦
الرشوة	٤٥	٣٩	٣١	٣٩	٤١	٢٠	٢١	١٤
الاختلاس واستثمار الوظيفة	٢	٢	-	٦	٧	١٠	٦	٢
مقاومة الموظفين	٩٠	٧٥	١٤١	١٣٦	١٣٤	١٢١	٩٥	١٢٠
انتحال صفة الغير	٣٠	٤٤	٣٤	٤٢	٣٣	٣٩	٤٣	٤٣
ذم الموظفين	١٧	٢	٨	١١	١٢	١٢	٢٠	١٦
تزييف النقد	١	٣	-	-	٤	٥	٣	٣١
التزوير بمستندات رسمية	٢٦	٤١	٦٢	٢١	٦٢	٤٤	٥٥	٤٥
الاغتصاب وهتك العرض	٢٣٢	٢١١	٢٦٨	٢٧٢	٢٦٢	٢٣٣	٢٦٦	٢٦٢
الخطف	٢٩	٣٧	٣٧	٥٢	٥٥	٤٨	٤١	٥١

الجدول رقم ١٤ (تابـع)

نوع الجريمـــة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
التعرض للآداب								
العامـة	٦٠	٢٨	٢٠٥	٢٠٠	٢٢١	١٧٤	١٨٣	١١٠
الزنـــا	٤٣	٤١	٦٠	٥٢	٥٢	٥١	٧٥	٧٤
اضرام الحرائق	٨٣	١٣٣	١٠٣	-	١٩٩	١٣٢	١٦٩	١١٢
حمل الأسلحة	٥٠	٥٩	٩١	٩٨	١٣٩	١٩٦	١٤٩	١٢٠
تعاطي المسكرات	٨٦٨	٧٠٥	١١٧٠	١١١٧	١٢٥٨	١٣١٥	١٥٠٠	١٥٤٤
المقامرة	٣١	٧٩	٤٥	٥٥	٤٨	٥٣	٦٦	٤٤
تعاطي المخدرات	٦	٧	١٧	٢٣	٢٥	٢٣	٤٦	٦١
الافتـراء	٣٠	٢٢	٢١	٢٦	٣٢	٢٦	١٨	٢٢
الانتحـار	٩٢	١٨٥	٢٥٢	٣٠٥	٣٠٩	٣٠٥	٣٠٢	٣٨٧
المجموع	٨١٠٣	٨٨٧١	١١٤٩١	١٢٣١٢	١٢٦٨١	١٣٩١١	١٤١٧٦	١٥٠٣٦

المصدر: المملكة الاردنية الهاشمية، مديرية الأمن العام، «التقرير الاحصائـي الجنائي للسنوات ١٩٧٧-١٩٨٤».

الجدول رقم ١٥- الجرائم المرتكبة في الاردن عام ١٩٨٤ وتوزيعها حسب المحافظات

المحافظـــة	النسبة المئوية من الســـكان	عدد الجرائـم	النسبة المؤية من مجموع الجرائـم
عمـــان	٥٤ر٩	٩٩٠١	٦١ر١
اربـــد	٢٨ر٨	٣١٠١	١٩ر١
البلقاء	٦ر٩	٩٣٦	٥ر٨
الكـرك	٥ر٩	٨٥٠	٥ر٢
معان والبادية	٣ر٥	١٤٢٧	٨ر٨
المجمـوع	١٠٠ر٠	١٦٢١٥	١٠٠ر٠

المصدر: مديرية الأمن العام، «التقرير الاحصائي الجنائي لعام ١٩٨٤».

الآثار النفسية والاجتماعية للهجرة على المرأة الاردنيـة

لا تنحصر آثار الهجرة على المرأة الاردنية في الظواهر القابلة للقيـاس الكمي فقط، مثل ارتفاع او انخفاض معدلات الخصوبة، ومعدلات المشاركة فـي النشاط الاقتصادي، ونسب الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، ذلك ان هناك آثـارا أخرى يمكن ردها بسهولة الى ظاهرة الهجرة، سواء في حالة الاسرة التي يرحـل عنها معيلها للعمل في الخارج، أو تلك التي ترافق معيلها الى مكان عمله.

وفي الحالة الاولى وهي الاسر التي يرحل عنها معيلها، يمكن ملاحظة ظهـور مشكلات بدأت تسترعي انتباه المجتمع الاردني:

١- الاسرة الاردنية كالاسرة العربية، اذ يمثل الأب في معظم الحـالات موقع السلطة فيها، فهو صاحب القرار في العائلة، لا يلبث ذهابه أو غيابه ان يـؤدي الى اضعاف السلطة المركزية في العائلة، مما يؤدي في بعض الحالات الى اختـلال سلوك أفرادها، نتيجة لضعف الرقابة الأسرية ولغياب عوامل الضبط فيها، خاصـة حين تعجز الزوجة، الأم، عن احتلال مركز الأب في الاسرة، فتفشل في تمثيل طبيعـة سلطته، ومتطلبات هذه السلطة، مما يؤدي الى فشلها في اداء دوره، كما ان طبيعـة العلاقة الحميمة التي تربط الأم بالابناء غالبا تحول دون قبولهم للسلطة الجديـدة، أو للدور الجديد للأم، مما يؤدي الى تمردهم عليه وعليها في آن واحد، وتحتفظ الاسرة على هذا الصعيد بتماسكها كلما استطاعت الأم أن تمارس الضبط والرقابة المتفهمـة، وكلما استطاع الابناء، ان يتعاملوا مع السلطة الجديدة للأم واداء الأدوار التـي اعتادوا على أدائها في حضور الأب، مما يحفظ للأسرة نمط العلاقات التي كانـت سائدة من قبل، فتشق طريقها دون اضطراب كبير.

٢- غياب الرجل للعمل في الخارج يعني من الوجه الآخر، تزايد أعبـاء المرأة ومسؤولياتها، وبقدر ما يمكن ان نجد من نساء قادرات على احتمال الأعبـاء والمسؤوليات الجديدة، بقدر ما نجد نساء يعجزون عن القيام بـالأدوار والمسؤوليات الاضافية، مما يزيد من معاناتهن على الصعيد الفسيولوجـي والاجتماعي، وهي معاناة ذات طبيعة نفسية تتمثل بما تتعرض له من ضغـوط وتوترات لا تلبث ان تنعكس على حياة أفراد الاسرة، وعلى انماط سلوكهم، وعلـى كيفية تحمل مسؤولياتهم، فتتأثر علاقاتهم نتيجة لذلك، وقد يؤدي ذلك الى تصـدع العلاقات الاسرية التي لا تلبث ان تؤدي الى تصدع الحياة الاسرية بأكملها.

٣- لا شك ان للهجرة الخارجية التي تمتد لسنوات متصلة دون أن تتمكن الاسرة من مصاحبة معليها الى مكان عمله أثراً على وحدة الاسرة وتماسكها، اذ يتحول دور الرجل في هذه الحالة، الى مجرد دور اقتصادي مادي، تنحصر أهميته في قدرته على الانفاق على أسرته، وتلبية احتياجاتها المادية، وتشهد الاسرة العربية بوجه عام، والاسرة الاردنية الحديثة، ظاهرة تقلص دور الأب من النواحي التربوية والنفسية والاخلاقية والاجتماعية مع احتفاظه بدوره الاقتصادي في حالة الأسر التي لا تعمل فيها المرأة، ومشاركة المرأة له في هذا الدور في الحالات التي تعمل بها. ان تضخم شعور المرأة بأن دور الرجل والزوج في حياتها وحياة أسرته مجرد دور مادي اقتصادي لا يتضمن اشباعاً لاحتياجات أفرادها النفسية والعاطفية والروحية لا بد ان يؤدي الى اهتزاز صورته، والى تخلخل مكانته، والى الشعور بامكانية الاستغناء عن وجوده في حياة الاسرة بمجرد توافر مصدر للدخل. وتشكو الكثيرات من النساء الاردنيات في المجالس والندوات المختلفة، وفي المجالس التربوية في المدارس، من تقلص دور الأب في حياة ابنائه، وما تتعرض له الاسرة من عدم استقرار نتيجة غياب الدور الأبوي. وقد تنتهي حالة التصدع هذه بالاقدام على الطلاق سواء من جانب المرأة التي تشعر انها تتحمل اكثر من طاقتها على الاحتمال، او من جانب الرجل الذي يعاني بدوره من اقدامه على التضحية لأجل أسرة لا يقدر أفرادها هذه التضحيات.

٤- ان تصدع الاسرة سواء بغياب الأب، او بانتهاء العلاقة الزوجية الى الطلاق، أو باقدام الزوج في ديار الاغتراب على زواج ثان، وما ينجم عن ذلك من تقطع أواصر علاقته بأفراد عائلته او عجز المرأة عن لملمة اشلاء العائلة يؤدي في كثير من الحالات الى انحرافات الابناء وظهور مشكلات اخلاقية مختلفة الطابع، وفي سؤال تم توجيهه لعدد من الفتيات المنحرفات عن أوضاعهن الاسرية. سجلت معظم الفتيات وضعين متكررين، الأول: انفصال الأب والأم بالطلاق، والثاني غياب الأب الطويل نتيجة عمله في بلد آخر، كما أكدت بعض البرامج التلفزيونية على انحراف الاحداث، بعد مقابلة مجموعات منهم على ظاهرة علاقة الأبوين نفسها أولا، وغياب أحد الطرفين وخاصة الأب الذي يعمل في الخارج، ومن الطبيعي ألا يؤدي عمل الأب في الخارج وابتعاده عن أسرته الى كل هذه النتائج الا في حالة توافر شروط أخرى يمتنع معها الاحتفاظ بتماسك العائلة وأهمها طبيعة الدور الذي تستطيع المرأة ان تؤديه في غياب رب العائلة.

أما بالنسبة للحالة الثانية وهي حالة المرأة التي ترافق الزوج الى مكان عمله وهو في معظم الحالات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فان أهم ما ينجم من آثار نتيجة للاقامة الطويلة في بلد الاغتراب:

شيوع أساليب ومظاهر للسلوك الاقتصادي لم تكن موجودة في الاردن من قبل، وتتمثل في شيوع السلوك الاستهلاكي الذي تكون العائلة وخاصة المرأة قد اكتسبته من معايشتها لمجتمع أكثر ثراء، وغالبا ما يتوجه هذا السلوك الاستهلاكي باتجاه المظاهر المادية التفاخرية، وقد كان أبرز مظاهر خلال حقبة الازدهار الاقتصادي انماط البناء المنزلي الذي لا ينسجم بترفه مع طبيعة المجتمع الاردني ومستويات حياة أفراده، ثم في اقتناء الكماليات وما يشيع داخل البيوت من ترف يتمثل في الأدوار والآليات والسيارات وغيرها، مما زاد من حدة التباين الاقتصادي واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع. وغالبا ما تكون المرأة هي الصدى الأكثر وضوحا لما يتعرض له المجتمع سواء في حالة الترف او في حالة التراجع عنه، باعتبارها الطرف الذي يستطيع ان يتحكم بأسلوب الحياة الاسري على هذا الصعيد سلباً أو ايجاباً، ولكونها أشد الاطراف معاناة في حالة التراجع في دخل العائلة، واضطرارها للعيش دون المستويات التي كانت قد الفتها واعتادت عليها في بلد الاغتراب، ومرحلة الرخاء. ويشهد المجتمع الاردني حاليا نماذج عديدة لمثل هذا التحول في نمط الحياة الاسرية، والاجتماعية نتيجة المرحلة الاقتصادية التي يعيشها البلد، وعودة آلاف المغتربين الى ديارهم، اذ تقع المرأة اما فريسة عدم القدرة على تحسس الفارق بين الوضعين، والتكيف مع ما آلت اليه الأمور، أو أنها تعاني من الضغوط النفسية والاجتماعية نتيجة عملية التكيف التي تدرك أهميتها، وتحاول ان تقوم بها دون أن تخلف آثاراً سلبية واضحة على أسرتها.

وتعتبر هذه جميعا مظاهر جديدة في حياة المجتمع الاردني، يمكن ملاحظتها من خلال وسائل الاتصال المختلفة والتوصل اليها من خلال ارتفاع معدلات الطلاق، وتصاعد معدلات الجريمة والانحراف، غير ان الدراسات والبحوث الاجتماعية لم تتعرض بعد الى الظواهر بصورة كافية، وان حدث أن أجريت بعض الدراسات الاستطلاعية لأهداف خاصة، فان هذه الدراسات عجز عن إدراك العلاقة بين هذه الظواهر، وبين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الاردني وتحليل هذه العلاقة بالعمق الكافي، مما يجعل هذا المجال مجالاً خصباً للدراسات الاجتماعية للوقوف بالدقة والموضوعية الكافية على طبيعة التحولات التي يجتازها المجتمع الأردني ومدى عمقها وتأثيرها على بناه المختلفة.

الحواشـــي

١- بالنسبة للأردن والعالم العربـــي: A. Hammouda, "The effects of international migration on urbanization in selected Arab countries", Proceedings of ECWA Population Conference on International Migration in the Arab World, (Nicosia, Cyprus), 11-16 May 1981, pp. 905-945. وأبو عيانة، فتحي، «اتجاهات الهجـــرة الداخلية في العالم العربي»، الندوة العربية حول الهجرة الداخلية والتنميـة الريفية، (تونس، ١٣-١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨.

٢- يشير مصطلح الأردن في هذا البحث الى المملكة الاردنية الهاشمية التـــي عرفت قبل الاستقلال بامارة شرق الاردن Trans Jordan والتي تنطبـــق حدودها على الضفة الشرقية لنهر الاردن التي تبلغ مساحتها ٨٨٩٤٦ كيلـــو متراً مربعاً، وتحدها من الشمال الجمهورية العربية السورية ومن الشـــرق الجمهورية العراقية ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الغـــرب، فلسطين. وتجدر الاشارة الى ان الضفة الشرقية قد اتحدت مع الضفـــة الغربية (الارض الفلسطينية غير المحتلة عام ١٩٤٨) لتكوّنا معا المملكـــة الاردنية الهاشمية خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٨ الى أن انفصلتا بقـــرار الاردن بفك الارتباط القانوني والاداري بين الضفتين استجابة لتطورات القضيـــة الفلسطينية عام ١٩٨٨.

٣- L. A. Sjaastad, "The costs and returns of human migration", Journal of Political Economy, (Chicago), vol. 70, 1962, pp. 580-593.

٤- A. Hammouda, "Demographic aspects of unemployment in Jordan", Population Studies Quarterly Review, No. 53, (Cairo, April-June 1980).

٥- منذر الشرع، «الهجرة الخارجية الاردنية والهجرة الوافدة البديلة»، جامعـة الدول العربية، وحدة البحوث والدراسات السكانية، سلسلة دراسات حـــول السكان والتنمية في الوطن العربي، (تونس، ١٩٨٧).

A. El-Ahmad, "The Foreign Labour Force in Jordan, Socio-economic effects", (Royal Scientific Society, Amman, 1985).

٦- تجدر الاشارة الى ان حجم القوى العاملة الاردنية قد تطور ايضا مـــن ٢١٧٨٤٠ عاملا وعاملة عام ١٩٦١ الى ٤٠٥٠٠٠ عام ١٩٧٩، والى ٥٥٦٠٠٠ عـــام ١٩٨٧. أي أن معدل النمو السنوي لقوة العمل الاردنية كان يتراوح في حدود ٤ فـــي المائة سنويا. وان معدل المشاركة الاقتصادية للسكان الاردنيين لعـام ١٩٨٧ بلغ ٢٣ في المائة تقريبا.

٧- Tapinos, G. "The economic effects of Intra-regional migration", Proceedings of an ECWA Population Conference on Migration in the Arab World, (Cyprus), vol. I, 1981, p. 572.

٨- UNECWA, Population Division, "Socio-economic characteristics of international migrants in the Gulf States, The proceedings of an ECWA on International Migrants in the Arab World, (Cyprus), 11-16 May 1981, p. 700.

٩- لم يعد ممكنا ان يصطحب العامل أسرته اذا كان راتبه الشهري يقل عن ٤٠٠ دينار أردني. وكذلك فرضت قيود شديدة على زيارة اسرة العامل للبلد الذي يعمل فيه. للاطلاع على ظروف عمل العمال الوافدين الى الدول العربية الخليجية بالاضافة الى هذا الاقتباس انظر: منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية (٧)، العائدون من حقول النفط، أعمال الندوة المنظمة حول التعاون العربي في مجال العمالة واستخدامها في حقبة التراجع النفطي، (عمان)، كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، ص. ٤٤.

١٠- Geile, J. The Status of Women in Comparative Perspective in Women: Roles and Status in Eight Countries. Giele, J. and Smock A. (Eds.) New York, John Wiley and Sons, 1977, p. 78.

١١- أحمد حموده، القوى العاملة الاردنية، (عمان)، مطبعة التوفيق، ١٩٨٠، ص. ٢٨-٢٩.

١٢- أحمد حموده، «القوى العاملة الاردنية، دراسة في تغير الحجم والتركيب، (عمان، مطبعة التوفيق، ١٩٨٠).

- أحمد حموده، تقرير مقدم الى المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم (نيروبي، كينيا، ١٥-٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥).

- المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، جداول القوى العاملة، الخطة الخمسية ١٩٨٦-١٩٩٠، عمان، ص. ٣٠.

١٣- لقد تزايد الانفاق على استهلاك القطاع الخاص في الاردن من ٢٩٥ر٤ مليون دينار عام ١٩٧٥، الى ١٣٩٧ر٠ مليون دينار عام ١٩٨٤ وكذلك بلغت قيمة المستوردات من السلع والخدمات ٣٠١ر١ مليون دينار عام ١٩٧٥، وحوالي ١٣٨٠ر٠ مليون دينار عام ١٩٨٤. البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، (اعداد مختلفة).

(ب) المرأة الريفية بين الهجـــرة والهجـــرة العائـــدة

دراسة استطلاعية للظاهرة في قرية مصرية

إعداد

محمد ابو سندور الديب
رئيس قسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة - جامعة القاهرة
القاهرة - مصـــر

و

صفية اسماعيل مجدي
خبير، قسم علم النفس
كلية الآداب - جامعة القاهرة
القاهرة - مصر

شكر وتقدير

يود الباحثان أن يتقدما بخالص الشكر وعظيم التقدير لكل من ساهم في اتمام هذه الدراسة، وفي مقدمتهم الاستاذ الدكتور رجاء عبد الرسول، رئيس جهاز بناء وتنمية القرية الذي بادر الى تقديم كل المساعدة الممكنة، والتي تمثلت في توجيه مدير ادارة البحوث الاستاذ محمد ابو طالب الى تقديم العون، إذ قام بتفريغ السيدة مائسة محمد منير مجاهد لمساعدتنا في جمع البيانات خلال مرحلة العمل الميداني، وأدت مهمتها بكفاءة ورغبة صادقة في المساعدة. كما قام مدير ادارة البحوث بتقديمنا للسيد سامح حمزاوي رئيس المجلس المحلي الحكومي بميت رهينة، مركز البدرشين، محافظة الجيزة، الذي قدم كل المساعدات الممكنة والمعلومات التفصيلية، وقام بدور أساسي في «فتح أبواب» القرية أمامنا والتعرف على القائم بعمل العمدة وشيخ البلد الأول السيد محمد تركي وأسرته.

ولقد استضافنا نائب العمدة واسرته إذ قدمنا بدوره الى المبحوثين، والى موزع البريد الذي ساهم في عملية اجراء الحصر الشامل للأسر التي عاد اربابها من الخارج، وفي اختيار دراسات الحالة ونتوجه بالتقدير الى مدير الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية الذي وفر لنا بيانات الحيازة والتركيب المحصولي، وقد قامت كل من الآنسة سحر محمد سيد عثمان والآنسة نيرمين محمد على خليل بتفريغ أشرطة تسجيل المقابلات والتي بلغ عددها نحو ٤٠ شريطا، كما ساعدنا في تجميع بيانات الحيازة وحسابها.

ويعرب الباحثان عن تقديرهما لكل من سمير نعيم استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة عين شمس، وعبد الباسط عبد المعطي استاذ علم الاجتماع بكلية البنات، جامعة عين شمس حيث اثرى النقاش معهما - في المرحلة الأولى من اعداد هذا البحث - وعينا بالظاهرة، وخاصة بالنسبة لادوات رصدها وتشخيصها.

ولايفوتنا إلا أن نتوجه للأستاذ ابراهيم سعد الدين عبد الله مدير منتدى العالم الثالث بخالص الشكر على قراءته لمسودة الدراسة وإبداء بعض الملاحظات البناءة التي تم أخذها بعين الاعتبار في اعداد مخطوطتها الأخيرة.

ونتقدم بخالص الشكر للسيدة فوزية فرج أحمد فراج لكتابتها الدراسة باللغة العربية وللسيدة ايلين زكي كامل لكتابة ملخصها بالانكليزية.

وأخيرا فان الباحثين يعربان عن تقديرهما لأسرة منتدى العالم الثالث وفـــي مقدمتهم الاستاذ اسماعيل صبري عبد الله الذي رحب باستضافتنا أثناء إعـــداد البحث وكان لملاحظاته البناءة حول الجزء الخاص بمناقشة النتائج والاستخلاصـــات اكبر الأثر في تطويرها، لكل هؤلاء - مرة أخرى - خالص الشكر والامتنان.

مقدمـــة

تزايدت وتنوعت الدراسات الخاصة بدوافع وسياسات وآثار الهجـــرة الخارجية على الدول المصدرة للعمالة خاصة الى البلدان النفطية منذ بدايـــة الثمانينات. وربما تجمع الكثرة من الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع بأن معظـــم هذه الدراسات - لأسباب متعددة - تفتقر الى المنهج متعدد الاختصاصات فـــي معرفة الظاهرة (Multidesciplinary Approach).

ولقد طرح الباحث وآخرون هذه الملاحظة في ورقة سابقة ضمن استخلاصاتـــه الأساسية[1]. كما تجدر الاشارة الى أن معظم الدراسات في المرحلة السابقـــة ركزت على الدوافع والسياسات والآليات وأعداد المهاجرين، ولم تعط بعد الاهتمـام الكافي للهجرة العائدة، والتحولات التي رافقت عودتها سواء من الناحية الأسريـــة، أو من الناحية المجتمعية (بدءا من مستوى المجتمع المحلي في القرية أو المدينـــة الى المستوى القطري).

ولما كانت المرأة - زوجة المهاجر - احدى المكونات الاساسية في دراســـة ظاهرة الهجرة باعتبارها طرفا مباشرا سواء في الدوافع أو الآثار وكذلـــك السياسات (ان وجدت)، فلقد كان من الضروري والحال كذلك أن تهتم المؤسســـات المعنية بأوضاعها بالتعرف على العلاقة بين الهجرة والمرأة العربية، لذلك، كـــان لابد من اعداد دراسة حول أثر الهجرة الدولية والهجرة العائدة على المـــرأة العربية بالنسبة لحالة مصر بدعوة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

وعلى اساس محددات الوقت والتمويل الخاصة بالدراسة، ومحاولـــة الاستفادة القصوى من العائد البحثي في ظل هذين المحددين، فلقد تم التركيز علـى الدراسة الميدانية لتشمل قرية واحدة، اضافة الى اختيار ومقابلة ٢٠ حالة (ممـــن هاجروا وعادوا سواء الزوج أو الزوجة أو بعض الأبناء من بعض الأسر. وينـــوه الباحثان أيضا الى ان هدف الدراسة، في إطار محدودية العينة، وفي ظل اقتصارهـــا على قرية واحدة، لايمكن في الوصول الى نتائج وتوصيات تقبل التعميم، بقدر ماكـان الهدف هو محاولة القاء الضوء على العديد من الجوانب ذات الصلـة بالموضوع بـدءا

---

(١) محمد ابو مندور، محمد حلمي نوار، عزة تهامى البنداري، مجلـــة المستقبل العربي، «بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الزوج على وضـــع الأسرة وأدوار الزوجة الريفية: دراسة ميدانية في قريتين بمحافظة الجيـــزة»، العدد ١٢٠، (بيروت، شباط/فبراير ١٩٨٩)، ص. ١٣١.

من منهج وأدوات الدراسة، وانتهاء الى النظرة الأكثر شمولا للموضوع من منظوري «رفاهية الأسرة والمجتمع» وما يسمى بحساب التكلفة والعائد من جراء الهجرة وخاصة بالنسبة للمرأة الريفية، وهي باختصار محاولة لاثارة قضايا، ربما تساهم في إثراء الحوار للاستفادة بنتائجه عند الاعداد لدراسة أوسع من ناحية امكانية التعميم، والتعمق في عناصر الدراسة من ناحية التكامل والتداخل.

القرية محل الدراسة

اختيرت قرية العزيزية، التابعة لمجلس محلي ميت رهينة، مركز البدرشين، محافظة الجيزة. ولقد اتى اختيار هذه القرية بصورة «عمدية» نظرا للقيام بدراسة سابقة عليها تناولت أثر هجرة الزوج على أوضاع الأسرة والمرأة الريفية أثناء سفر الزوج[(١)]، الأمر الذي شجع على استكمال الدراسة في ذات القرية للتعرف على أثر الهجرة العائدة على أوضاع المرأة والاستفادة من نتائج الدراسة السابقة.

وتجدر الاشارة الى أن هذه القرية تتميز بارتفاع نسبة المهاجرين الى الدول العربية مقارنة بالقرى المحيطة بها، وقد لوحظ من خلال هذه الدراسة - انها تتميز ايضا بارتفاع عدد البنات المتزوجات من بلدان منطقة الخليج. وقد لايكون للملاحظة الأخيرة اتصال مباشر بموضوع الدراسة، ولكن نجبذ الاشارة الى هذا الجانب من زاوية إثارة الانتباه له في ضوء ما تم رصده وتحليله. ومرة أخرى فان الباحثين يؤكدان على التعامل بحذر شديد مع نتائج الدراسة نظرا لاقتصارها على قرية واحدة، ذات خصوصيات لايمكن الادعاء بتعميمها بالنسبة لحالة الريف المصري، ومثل هذا النوع من الدراسات يمكن أن يكون المدخل الأساسي للقراءة الأكثر تعمقا للظاهرة.

اختيار عينة الدراسة وأدوات جمع المعلومات

اختيار العينة

تم اختيار عينة الدراسة من خلال مسح شامل لكل الأسر التي عاد عائلها في إطار عدد من الشروط وهي أن يكون قد هاجر وأمضى في الخارج فترة لا تقل عن عام، وأن يكون متزوجا قبل سفره، وأن يكون قد عاد منذ فترة لا تقل عن عام باعتبارها مرحلة تكيف واتخاذ قرار بشأن أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة له من ناحية، وفترة كافية بالنسبة للزوجة لاعادة تكييف أوضاعها مع الزوج العائد والأسرة بصورة عامة، كما أن المهاجر العائد في ضوء هذه الشروط لم يتخذ بعد أية اجراءات للعودة للخارج بصرف النظر عن رغبته في الهجرة مرة أخرى.

---

(١) عزة تهامى البنداري شمس الدين، أثر الهجرة الخارجية المؤقتة لأرباب الأسر الريفية على دور زوجاتهم في التنشئة الاجتماعية في قريتين بمحافظة الجيزة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الزراعة، ١٩٨٦).

ولقد ساعد في القيام بهذا المسح موزع البريد وشيخ البلد ونائب العمدة، هذا بالاضافة لبعض الاخباريين. وتبين أن عدد من تطبق عليهم هذه الشروط يبلغ حوالي ١٠٠ رب أسرة تم توزيعهم مهنيا، وتم اختيار ٢٠ حالة من بينهم على اعتبار التوزيع المهني الذي تم الحصول عليه من المسح.

أدوات جمع المعلومات

أدرك الباحثان منذ بداية التفكير في أدوات جمع المعلومات بالنسبة لهذه الدراسة أن اسلوب الاستبيان (مقابلة المبحوثين) ربما يكون أقل الأدوات فائدة في الحصول على الكثير من المعلومات التي تدخل فيما يسمى «بالممنوعات» التي ترفض الأسرة الزوج أو الزوجة - على حد سواء التحدث عنها او التصريح بها مثل انحراف المرأة، أو انحراف الرجل، أو الاعتراف بمسؤولية أحد الطرفين عن فشل الأبناء في التعليم نتيجة لغياب الزوج. ورغم هذا الوعي لقد كان من الضروري الاعتماد على هذه الأداة لتجميع ما يمكن معرفته عن الأسرة، ومقابلة بعض استجابات الزوج والزوجة في هذا الجانب أو ذلك. كما أن هذه الأداة يمكن ان توضح كمّاً التحولات التي حدثت للمرأة بعد عودة الزوج وخاصة من ناحية مدى استمرارها في أداء الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تقوم بها أثناء سفر زوجها. ويمثل الاستبيان وسيلة مفيدة نسبيا لادراك التمايز النسبي في حالات الأسر المتنوعة الخصائص من ناحية المشكلات التي واجهت الأسرة والزوجة أثناء وبعد عودة رب الأسرة من الخارج.

وبالإضافة الى الاستبيان، فلقد تم إجراء مجموعة من اللقاءات الفردية والجماعية روعي في تحديدها أن تتم مع أفراد «وفئات» لهم اتصال مباشر بحكم مواقعهم بأوضاع القرية التي يمكن أن تساعد في تغطية قصور الاستبيان. وفي هذا الإطار تمت مقابلة رئيس المجلس المحلي الحكومي، واثنين من شيوخ البلد (القرية) أحدهما نائب العمدة، وكذلك مع موزع البريد لمعرفته الواسعة بالمهاجرين من خلال تسليمه للرسائل التي كانت ترد لأسرهم، هذا بالإضافة الى استعانة العديد من الأسر به لقراءة الخطابات، وربما كتابة رسائل لذويهم أثناء فترة الهجرة. كما أجري لقاء جماعي مع مجموعة من شباب القرية (نحو ١٠ شبان) ممن لم يهاجروا بعد للتعرف على رؤيتهم للظاهرة.

ورغم تعدد الأدوات، والأخذ بعين الاعتبار محدودية الفترة الزمنية لإجراء الدراسة فان الباحثين يشيران - كما سيتضح فيما بعد - الى عدم الاكتمال النسبي

لها، وتفضيل أداة المعايشة لفترة طويلة داخل القرية، وهي طريقة أقرب الى الدراسة الانثروبولوجية منها الى أداة المسوح والمقابلات السريعة.

الاستعراض المرجعي

تعددت وتنوعت الدراسات التي تناولت أثر الهجرة المؤقتة على المرأة الريفية زوجة المهاجر. وفي هذا الصدد يرى ابراهيم أنه «نتج عن هجرة الرجال المتزوجين، تولي كثير من النساء مسؤولية إدارة شؤون الأسرة كاملة» فهناك إذن جيل كامل من الأولاد الذين يشبون في عائلات ترعاها الأم بمفردها، حيث لا يعود اليها الأب الغائب الا كزائر عارض[١]. ويرى أمين وعوني أن دراسة خطاب والضعيف حول «أثر هجرة العمال من الرجال على بنيان الأسرة ودور المرأة» تعد واحدة من الدراسات المتعمقة الأقرب الى الدراسات الانثروبولوجية على الرغم من صغر العينة في الدراسة من ناحية، واقتصارها على قرية واحدة من ناحية أخرى[٢]. وتصل الدراسة من خلال نتائجها المتعلقة بالتغير في أدوار المرأة الى وجود «أتجاه واضح، بصفة عامة، نحو تفكك ذلك النمط الذي يتسم بسيادة رب الأسرة ونحو ظهور العائلات النووية[٣]»، وتشير الدراسة المذكورة الى هجرة العمال من الرجال والحالات التي اضطر فيها الزوج الاعتماد على زوجته التي تحملت مسؤوليات جديدة تؤدي الى قيام علاقة أقرب الى المساواة بين الزوجين[٤]»، كما تفسر الدراسة - في ضوء متابعة أمين وعوني - أحدى مبررات التحول من الأسرة الممتدة الى النووية بحدوث مشكلات بين زوجة المهاجر وأمه (الحماة) إذ تسعى الزوجة الى التخلص من سيطرة الحماة رغبة منها في التمتع «بالاستقلال الاقتصادي» في التصرف في التحويلات[٥]. وتخلص الدراسة الى أن زوجة المهاجر تتمتع بمكانة اقتصادية اكبر وخاصة في الفترة الأولى للهجرة التي لاتصل فيها التحويلات بشكل مضمون ومنتظم، إضافة الى شعورها بالاعتزاز والثقة

---

(١) جلال أمين واليزابيث تايلور عوني، «دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية الى الخارج، تقرير بحثي رقم ١٠٨-f، (القاهرة، كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، مركز البحوث للتنمية الدولية، ص. ١٦٩.

(٢) المصدر السابق، ص. ١٧٠.

(٣) المصدر نفسه، ص. ١٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ص. ١٧٦.

(٥) المصدر نفسه، ص. ١٧٦.

بالنفس مقابل زوجات غير المهاجرين حيث لازلن يتصورن «أنفسهن» كمجرد زوجات عليهن واجب العمل في خدمة أزواجهن أو حمواتهن، ويتصورن أن الأولوية للازواج هي لامهاتهم في الأساس وليس لعائلاتهم النووية(١).

ويرى أمين وتايلور أن دراسة خفاجي تغدو واحدة من الدراسات الهامة التي تسعى الى التعرف على أثر هجرة الزوج على دور الزوجة في قرية من قرى محافظة الجيزة. وقد توصلت الباحثة في دراستها الى أن هجرة الزوج ساهمت في زيادة مهام ومسؤوليات الزوجة الريفية، وهي ترى أن الزوج انتفع بتجارب زوجته وخبرتها الى الحد الذي لم يعد يقتصر على ملء الفراغ الذي تركه الزوج لحين عودته(٢).

وتعد دراسة تايلور واحدة من الدراسات الجادة التي تناولت تأثيرات هجرة الفلاحين على أوضاع زوجاتهم، حيث تم التمييز بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة، وبين الأسرة التي لديها أطفال أو الأسرة التي بدون أطفال، أو الأسرة التي اطفالها من الذكور، وكذلك بين من كن يعملن خارج المنزل قبل هجرة الزوج (فلاحات وعاملات بالزراعة وموظفات) وبين من يعشن في عزلة داخل منازلهن. وفي ضوء هذه التفرقة لاحظت الباحثة أن هذه التباينات تؤثر تأثيرا واضحا على نتائج سفر الزوج، ورغم ذلك فلقد لاحظت أن هناك ميلا للتحول من الأسرة الممتدة الى الأسرة النووية وإلى زيادة أدوار المرأة، الأمر الذي يفسر - من وجهة نظر الباحثة - حدوث مشكلات بين والد الزوج المهاجر وبين زوجة المهاجر حول توزيع التحويلات(٣).

وتعتبر دراسة عبد المعطي واحدة من الدراسات الهامة التي ركزت على المشكلات التي تواجه زوجات المهاجرين من الفلاحين (الحائزين) والعمال الزراعيين(٤).

---

(١) المصدر نفسه، ص. ١٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص. ١٨٥.

(٣) المصدر نفسه، ص. ١٨٦.

(٤) عبد الباسط عبد المعطي، «بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية»، اتحاد جمعيات التنمية الادارية بالاشتراك مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج، (القاهرة ٢٩-٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤).

ويرى عبد المعطي أن أهم تلك المشكلات التي تواجه الزوجات بسبب سفر أزواجهن، تتحدد في عدم القدرة على متابعة تعليم الأبناء والسيطرة عليهم، والخلافات مع أسرة الزوج وخاصة من الناحية المالية (بالنسبة لتقسيم ايراد الأسرة الممتدة)، وكذلك شكوى الزوجات من الانفاق البذخي لأزواجهن، كما ان أزواجهن أصبحوا أكثر عصبية وتوترا، هذا بالاضافة الى ماتراه بعض الزوجات من اتهام ازواجهن لهن بالتبذير وتبديد أموال الأسرة وسوء التصرف فيها(١).

وتقدم بنداري دراسة أكثر اتساعا وتفصيلا من ناحية الكم لحالات الدراسة الميدانية مقارنة بالدراسات الميدانية السابقة(٢)، حيث شملت الدراسة في تحليلها زوجات ١٣٨ مهاجرا في قريتين من قرى محافظة الجيزة. وربما تكمن اهمية هذه الدراسة بالنسبة لمعظم الدراسات هو أخذها في الاعتبار لبعد مدة سفر الزوج كمتغير رئيسي في التأثير على مكانة الأسرة وأدوار المرأة الريفية. وبناء على هذا المحدد، وصلت الباحثة الى وجود تأثير معنوي لمدة هجرة الزوج (كمتغير مستقل) على العديد من المتغيرات التابعة، ومن أهمها ثبوت هذا الأثر المعنوي بالنسبة لتحول أسرة المهاجر من الأسرة الممتدة الى الأسرة النووية، وارتباط مدة السفر بامتلاك مسكن خاص مما يتفق مع النتيجة السابقة، وزيادة مسؤوليات الزوجة في ضبط الابناء ورعايتهم صحيا، هذا بالاضافة الى اتجاه الزوجات نحو المزيد من الاستقلالية بعيدا عن تدخل الآخرين(٣).

واعتمادا على البيانات التي تم جمعها من استبيان الدراسة السابقة قام ابو مندور ونوار وبنداري باستكمال دراسة الجوانب الاقتصادية حيث تبين أن غياب الزوج أدى الى زيادة مكانة المرأة وأدوارها الاقتصادية داخل الأسرة بصورة معنوية مقارنة بما كان عليه الحال قبل سفر الزوج سواء على مستوى الأسرة أو من ناحية اشتغالها بالحقل وتعاملها مع الأسواق والمؤسسات الانتاجية والتسويقية والخدمية(٤).

---

(١) المصدر نفسه، ص. ٣٦.

(٢) عزة تهامى البندارى شمس الدين، مصدر سابق.

(٣) المصدر نفسه، ص. ١٠٦-١١٨.

(٤) محمد أبو مندور، د. محمد حلمي نوار، عزة تهامى البندارى، مصدر سابق، ص. ١٢٤-١٣٠.

وفي مقابل تلك الدراسات التي وصلت الى نتائج مفادها أن الهجرة قد عززت من مكانة المرأة اقتصاديا واجتماعيا، يلاحظ من خلال مراجعة كل من ابراهيم ومحي الدين لدراسات الهجرة وأثرها على أوضاع المرأة الريفية[١]. إن العكس قد حدث تماما، إذ تشير دراساته الى ان الهجرة قد أفضت الى مزيد من تهميش المرأة وعزلتها. ويرى محي الدين أنه كلما طالت فترة الهجرة كلما أدت الى زيادة الاتجاهات السلبية نحو المرأة[٢]. كما ترى أباظة بأن الهجرة أدت الى خلق هوة في العلاقة بين الجنسين، والى الاحتقار المتزايد للعمل الزراعي من قبل المهاجرين العائدين الى القرية، وهذا العمل الذي أصبح من نصيب المرأة ومن ثم زاد من مكانتها في المساهمة الانتاجية وهي تصل الى عكس ما توصل اليه محي الدين من ان النسوة اللواتي كن يعملن بالأجر انسحبن من سوق العمل قبل هجرة أزواجهن[٣].

وبينما ركزت الدراسات السابقة على دراسة دوافع آثار هجرة الزوج على اتجاهات وأدوار المرأة الريفية، فان دراسة نصرت تعد واحدة من الدراسات الحديثة التي تناولت دراسة العديد من المتغيرات المرتبطة بأوضاع المرأة قبل وأثناء وبعد عودة الزوج من الخارج[٤]. وتم اجراء الدراسة في قريتين بمركز الصف تم الحصول على بياناتها من منتصف شهر كانون الثاني/يناير الى آخر شهر نيسان/ابريل ١٩٨٨، غطت نحو ٢٠٠ مبحوثة (زوجات المهاجرين العائدين). ومن أهم ما يميز هذه الدراسات المقارنة بين اتجاهات وأدوار المرأة ووضعها قبل سفر الزوج وأثناءه، أو بعد العودة من الخارج، ووصلت الباحثة الى نتائج عديدة في هذا الصدد ربما يكمن أهمها وأكثرها إثارة للانتباه هو ذلك «الارتداد» الكامل في

---

(١) سعد الدين ابراهيم ومحمد م. محي الدين، «مراجعة نقدية لدراسات هجرة العمالة المصرية الى الخارج»، المؤتمر الاقليمي بشأن تنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية، (القاهرة، ٥-٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨).

(٢) المصدر نفسه، ص. ٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص. ٢٦.

(٤) سوزان محي الدين نصرت، أثر الهجرة الخارجية المؤقتة لأرباب الأسر على دور الزوجات داخل المنزل وخارجه، دراسة ميدانية في قريتين مصريتين بمركز الصف بمحافظة الجيزة، رسالة دكتوراه في الاجتماع الريفي، (جامعة القاهرة، كلية الزراعة، ١٩٨٩).

الأدوار بين الزيادة فيها أثناء سفر الزوج، وبين العودة الى نفس الوضع تقريبا بعد رجوعه(١).

ومن الملاحظ في ضوء نتائج الدراسة الأخيرة أنها تختلف في نتائجها الامبريقية (التجريبية) مع ما توقعته دراسة خفاجي بأن هذه الأدوار التي أضيفت للمرأة بسبب غيابه لم تقتصر على مجرد ملء الفراغ كما سبق الأشارة(٢).

وعلى الرغم من إعداد أكثر من دراسة تناولت عودة المهاجرين وأهمها تلك الدراسة التي أعدها فرجاني حيث تعد من أهم الدراسات الميدانية، هامة من حيث حجم العينة، ومن حيث تغطيتها لكل مناطق الجمهورية(٣)، إلا أنها لم تعط أي اهتمام لدراسة آثار الهجرة بالنسبة للمرأة بصورة عامة، والمرأة الريفية بالذات. سواء أثناء الهجرة أو بعد عودة المهاجرين. كما أن احدى الندوات التي نشرت اعمالها بعنوان «العائدون من حقول النفط»، لم تتعرض هي الأخرى لمكانة المرأة ضمن اهتمامات أوراقها والمتحاورين حول موضوعها(٤). وأخيرا فان النتائج الأولية لبحث الأسر المعيشية بالعينة لم يشر أيضا لأي جوانب ذات صلة بالهجرة العائدة وأثرها على أدوار المرأة الريفية(٥).

وفي ضوء ما هو متاح من دراسات امكن الإطلاع عليها، يمكن القول أن الدراسات التي اهتمت بآثار الهجرة العائدة على أوضاع المرأة الريفية لا تزال محدود جدا، وان الحاجة الى توسيع عدد هذه البحوث وتنوعها يعتبر مسألة ملحة

---

(١) المصدر نفسه، ص. ٢١٨-٢٢٠.

(٢) جلال أمين واليزابيت تايلور عوني، مصدر سابق، ص. ١٩٨٥.

(٣) نادر فرجاني، سعيا وراء الرزق، دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار/مارس ١٩٨٨).

(٤) منتدى الفكر العربي، العائدون من حقول النفط، سلسلة الجوازات العربية (٧)، (عمان، ٢٦-٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦).

(٥) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مشروع الهجرة الخارجية، النتائج الأولية لبحث الأسر المعيشية بالعينة، نيسان/ابريل ١٩٨٨).

مع توقع تنامي عدد العائدين، والاتجاه نحو التناقص الصافي للهجرة (عدد المهاجرين - عدد العائدين) كما تشير اليه دراسة فرجاني[١]. وهذه النتيجة ربما تؤكد على أهمية هذه الدراسة.

«سياسات الهجرة» رؤية تقييمية

بالنسبة لحالة مصر، غالبا ما يتم التساؤل حول امكانية وجود سياسات الهجرة من منظور تعظيم العائد السياسي والاقتصادي والاجتماعي القومي (المجتمعي) والفردي (الاسري)، داخليا وخارجيا؟ يحاول البعض الاجابة على هذا السؤال بالقول بأن الدستور المصري في المادة رقم (٥٢) منه يكفل الحق للمواطن في الهجرة الدائمة والمؤقتة. كما أن الدولة قد سنت منذ السبعينات وحتى الآن العديد من القوانين التي تنظم عملية الهجرة منها القانون رقم (١٣٧) لسنة ١٩٨١، والقانون رقم (١١٩) لسنة ١٩٨٢، والقانون رقم (١١١) لسنة ١٩٨٣[٢]، وبعد الإطلاع على هذه القوانين يمكن القول بأن تلك القوانين لا تعدو عن كونها بعض الآليات المنظمة للهجرة، وليست مادة تعكس سياسات في ضوء المفهوم السابق للسياسات التي طرحت في السؤال السابق.

ورغم تلك الملاحظة فإن هناك بعض الإشارات الجزئية التي تشجع على الهجرة من خلال بعض المزايا التي تقدم لاستثمار اموال المهاجرين وتقديم بعض التفضيلات لهم مقارنة بمن لم يهاجر[٣].

ان غياب تلك «الحزمة» من السياسات التي تعظم العائد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي للهجرة المؤقتة والدائمة لاينفي وجود ما يسمى بالسياسة غير المعلنة لتشجيع الهجرة الى الخارج. وتنطلق تلك السياسة غير المعلنة من مجموعة من الدوافع الرئيسية الكلية والتي تشكل ضغطا على واضعي

---

(١) نادر فرجاني، مصدر سبق ذكره، ص. ١٠٥.

(٢) عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدي، ومحمد شوقي حسن حسين، دراسة لاساليب تنظيم انتقال العمالة في مصر وبعض الدول الاجنبية، المؤتمر الاقليمي «تنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية»، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية، (القاهرة، ٥-٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨)، ص. ٣.

(٣) عبد الرحيم شلبي، «أثر الهجرة الخارجية على العلاقات الدولية»، ص. ١٥.

السياسات ومتخذي القرارات في الداخل. ومن أهم تلك الدوافع الرغبة في التخفيف من الآثار السلبية لتنامي المشكلة السكانية والاسكانية، والاعتماد على أموال المهاجرين في زيادة موارد الدولة من العملات الاجنبية، والوفر من الاستهلاك العائلي نتيجة لانتقال المهاجرين والبعض من ذويهم الى الخارج، والتخفيف من حدة العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة لتوفير الخدمات العامة للمواطنين، كما تؤدي الاستثمارات الخاصة من مدخرات العاملين بالخارج في مصر الى خلق فرص عمل لمئات الآلاف من العاطلين عن العمل حيث بدأت أعدادهم في التزايد بدرجة ملموسة خلال السبعينات والثمانينات، من جهة، كما وأن استغلال هذه المدخرات يساعد الدولة في تنفيذ خططها الاستثمارية من جهة أخرى. ويضاف الى ذلك الاستفادة العلمية والتكنولوجية من الخبرات المصرية في الخارج بدعوتهم لتقديم الاستشارات الفنية والعلمية سواء من خلال المؤتمرات أو الزيارات أو من خلال العودة الى مصر(١).

وبالاضافة الى تلك الأهداف الاقتصادية، فهناك بعض الدوافع السياسية لتشجيع الهجرة وبصورة غير معلنة، ومنها تدعيم العلاقات مع الدول العربية وغيرها من دول العالم، وتشكيل جماعات ضغط سياسية في دول المهجر تواجه جماعات الضغط المناوئة للتوجهات الوطنية لمصر، والى غير ذلك من الدوافع السياسية(٢).

وعلى الرغم من تعدد الأجهزة المعنية بصورة مباشرة وكليه بالهجرة مثل وزارة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين بالخارج، أو الأجهزة المعنية بصورة جزئية مثل وزارة الخارجية ووزارة القوى العاملة والتدريب ووزارة الداخلية، ووزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، ووزارة الدفاع والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، إضافة الى العديد من المؤسسات والمراكز البحثية ذات الصلة بالموضوع(٣). فان كل هذه الجهات لم تنجح بعد في وضع سياسات متكاملة للهجرة مبنية على قاعدة من المعلومات تمكن من وضع اسسها وخططها وبرامجها، وذلك للأسباب التالية:

---

(١) منى صليب، واشراف ماهر سامي يوسف «بيان دراسة أسباب الهجرة ومراحل تطورها وآثارها على المجتمع المصري»، ص. ١٧-١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص. ١٧-١٩.

(٣) المصدر نفسه، ص. ١٢-١٦.

(أ) غياب المعلومات الكافية عن حاجة سوق العمل في الخارج، مما لا يساعد على ربط سوق العمل في الداخل بمثيله في الخارج بحيث يتم تحديد الطلب على العمالة المصرية[١].

(ب) على الرغم من صدور القانون رقم (١١٩) لسنة ١٩٨٢ الخاص بمنع استغلال العمالة المؤقتة في الخارج وحمايتها من السماسرة والتعاقد الفردي[٢]، فان فعالية هذا القانون تبدو معدومة، ويظل للسماسرة والعقود الفردية المكانة الواضحة في تعاقد المصريين للهجرة لمعظم الدول العربية، وخاصة بالنسبة للشرائح الدنيا من المهاجرين من العمال والحرفيين[٣].

(ج) ان رفض معظم الدول العربية المستقبلة للعمالة المصرية توقيع الاتفاقيات الخاصة بتنظيم انتقال العمالة المصرية يحول هو الآخر دون امكانية وضع سياسات للهجرة[٤].

(د) على الرغم من التعدد الواضح في الأجهزة المعنية بشؤون الهجرة الخارجية فان مظاهر تكاملها والحد من الازدواجيات في عملها لا تبدو واضحة. ومن أبسط الأمثلة الدالة على ذلك هو ذلك الاختلاف الكبير في تقديرات أعداد المهاجرين بالخارج[٥] كما يعاب على هذه الأجهزة عدم التكامل والتنسيق فيما بينها[٦].

---

(١) حسن شكري، واسماعيل عبد الحكيم، الهجرة المصرية العائدة وسياسات الهجرة، ص. ٢١.

(٢) عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدي ومحمد شوقي حسن حسين، مصدر سابق، ص. ٥.

(٣) تؤكد على ذلك العديد من الملاحظات والدراسات ومنها الدراسة الحالية حيث تبين أن كل افراد العينة سافروا بشكل فردي وتعرض الكثير منهم لاستغلال الكفيل وصاحب العمل.

(٤) عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدي ومحمد شوقي حسن حسين، مصدر سابق، ص. ٢٤.

(٥) لمزيد من التعرف على التباين في التقديرات وتعليل اسبابها ارجع الى: نادر فرجاني، سعيا وراء الرزق، مصدر سابق، ص ٧٥-٨١.

(٦) حسن شكري واسماعيل عبد الحكيم، مصدر سابق، ص. ٢٢.

(هـ) وبصرف النظر عن هذه الملاحظات الخاصة بالعمالة المهاجرة، فان الهجرة العائدة والتي بدأت تتزايد منذ عام ١٩٨٣ لم تعالج بأي إطار قانوني أو تنظيمي يستهدف الاستفادة من العمالة العائدة ويحلل وبصورة تفصيلية اوضاعها للاستفادة منها بما يحقق مصالح الوطن والمصالح الفردية دونما تضارب[(١)].

لقد ساهم غياب السياسة المتكاملة للهجرة، والمؤدية الى تعظيم العائد المجتمعي والفردي منها في ظهور العديد من الآثار السلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يتبين من العديد من الدراسات التي عنيت بتحليل آثار الهجرة على المستوى الكلي والقطاعي والأسري[(٢)] ومثل هذه النتائج السلبية لا تعني غياب العديد من المنافع، بل على العكس من ذلك، فان العديد من الدراسات تشير الى الآثار الايجابية العديدة لها، سواء من منظور توزيع الدخل أو توفير فرص عمل بالداخل، ورفع أجور بعض الفئات الدنيا من المجتمع وتوفير الحاجات الاساسية على مستوى الأسرة بدءا من الحاجة الى السكن والمقتنيات من السلع الاساسية والملبس وغير ذلك من الحاجات الضرورية[(٣)].

---

(١) المصدر نفسه، ص. ٢٢.

(٢) من الدراسات الهامة التي عنيت بابراز الجوانب السلبية للهجرة على المستويات المختلفة الكلية والقطاعية والأسرية (اقتصاديا واجتماعيا) ما يلي:

- ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية، المشاكل-الآثار-السياسات، (بيروت، حزيران/يونيو ١٩٨٣، مركز دراسات الوحدة العربية).
- نادر فرجاني، الهجرة الى النفط، (بيروت، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، مركز دراسات الوحدة العربية).
- A. Richards and P. Martin, (eds), Migration, Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt, (Westview Press, Colorado and the American University, Cairo Press, 1983).
- محمد أبو صندور وآخرون، جمهورية مصر العربية، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، بعض الدوافع والآثار الاقتصاية لهجرة العمالة الزراعية بقرية مصرية، مجلد ١١، عدد ٦٢، (١٩٨٤).
- جلال أمين واليزابيث تايلور عوني، مصدر سابق.
- عبد الباسط عبد المعطي، مصدر سابق.
- سعد الدين ابراهيم و محمد م. محي الدين، مصدر سابق.

(٣) من الدراسات التي عنيت بابراز بعض الجوانب الايجابية على المستوى المجتمعي والأسري مايلي:

- ابرهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، مصدر سابق.
- نادر فرجاني، مصدر سابق.

ومن هذا الاستعراض لطبيعة السياسات ذات الصلة بالهجرة يمكن القول بأن غياب سياسة محددة الملامح بآليات متكاملة ترعى أسر المهاجرين وخاصة زوجاتهم في الخارج أو في الداخل ربما كانت سببا في العديد من الآثار السلبية التي ارتبطت بعفوية الهجرة وانتقائيتها. لقد بات تقدير التكلفة والعائد من مسألة الهجرة مسألة على جانب كبير من التعقيد ليس فقط على المستوى القومي، بل على مستوى الأسرة الريفية أيضا، وهو الأمر الذي تمت ملاحظته من نتائج الدراسات الميدانية التي وصلت الى حد التناقض في أثر الهجرة (ايجابا وسلبا) وذلك بصرف النظر عن محدوديتها وجزئيتها. ومثل تلك النتيجة ربما ستمتد لسنوات مالم تتحدد ملامح سياسات الهجرة وأهدافها من المنظورين الكلي والقطاعي والأسري.

مثل هذه الخلاصة ربما تدعو الى دعوة الأجهزة المعنية بشؤون الهجرة الخارجية المؤقتة والدائمة في مصر لاعداد تصور عن ابعاد هذه الاستراتيجية، وتحديد الآليات والمؤشرات التي تساهم في متابعة الظاهرة وتقييمها من المنظور الكلي والقطاعي والأسري.

حجم وخصائص الهجرة والهجرة الريفية العائدة

ربما يكون من الأهمية بمكان في إطار أهداف هذه الورقة التعرف وبشكل خاص على حجم وخصائص الهجرة من الريف والهجرة العائدة اليه بغية تحديد عدد وخصائص المهاجرين الذين لم يصطحبوا زوجاتهم. ويساعد مثل هذا التعريف الأولى في الكشف عن حجم الظاهرة ومن ثم القاء الضوء على المزيد من أهميتها.

ورغم التباين الواضح في التقديرات الخاصة بالهجرة الخارجية وخاصة المؤقتة، كما ذكر سابقا، فان الباحثين سيعتمدان على تقديرين بالنسبة لكل من المهاجرين والعائدين. فبالنسبة لاعداد المهاجرين فإن آخر التقديرات المتاحة من دراسة اعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن عينة كبيرة نسبيا، سمحت بالتعرف على عددهم[1]. إذ تشير الدراسة الى أن عدد المصريين

---

(١) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مشروع الهجرة الخارجية، النتائج الأولية لبحث الأسر المعيشية بالعينة، (نيسان/ابريل ١٩٨٨).

المتواجدين في الخارج حتى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ بلغ نحـــو ٠٠٠ ٩٦٤ ١ نسمة، منهم من الريف نحو ٨٨٢١٠٠ نسمة[١]، شكل الذكور منهم نحـــو ٧٠٠٠ ٧٩٢ نسمة بنسبة ٩٦ر٤ في المائة[٢].

ولان هذه الدراسة لم تقدم معلومات عن نسبة من تزوج من الرجال في هـذا الصدد، فان الباحثين يعتمدان على مؤشرات مستقاة من الدراسة التي اعدهـــا فرجاني لتحديد عدد المتزوجين من المهاجرين[٣]، وفي ضوء نسبة الإعالة الـــواردة في دراسة فرجاني يصبح عدد الذكور من المهاجرين ٦٠٠ ٧٦٢ نسمة، كما يقدر عـدد المتزوجين منهم بنحو ٩٠٠ ٤٨١ نسمة[٤].

وتقدم دراسة فرجاني، وهي اكثر الدراسات اتساعا في الحجم والشمـــول، تقديراً لعدد المهاجرين العائدين حتى بداية عام ١٩٨٥، حيث وصل الى نحـــو ١٥٦٥٠٠٠ نسمة[٥]. واعتمادا على هذا التقدير، وأخذا بعين الاعتبار متوســـط الهجرة العائدة للسنوات الثلاث الأخيرة السابقة لدراسة فرجانـــي (١٩٨٢-١٩٨٤) يمكن توقع عدد المهاجرين العائدين خلال عام ١٩٨٥-١٩٨٦ وبدءا من كانون الثانـي/ يناير ١٩٨٧ الى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ بنحو ٥٠٠ ٧٠٢ ١ مهاجر عائد، وذلـك على اساس متوسط سنوي للعودة يقدر نحو ٩٠٠ ٢٤٧ نسمة[٦].

ومثل هذا التقدير يبدو منطقيا والى حد كبير خاصة مع الانحسار المتزايـــد في الحقبة النفطية من ناحية، وتوقع عودة اعداد كبيرة من العراق (مصـــدر الاستيعاب الأول للعمالة المهاجرة من الريف) نتيجة لاستمرار الحرب العراقيـــة - الايرانية حتى ذلك التاريخ من ناحية أخرى[٧].

---

(١) المصدر نفسه، ص. ٩٥.

(٢) المصدر نفسه، ص. ٩٥.

(٣) نادر فرجاني، سعيا وراء الرزق، مصدر سابق، ص. ٣٣٠.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصدر سابق، ص. ٩٥.

(٥) المصدر نفسه، ص. ٣٠٩.

(٦) المصدر نفسه، ص. ٣٠٩.

(٧) المصدر نفسه، ص. ١٠٢

وفي ضوء تلك التقديرات والتوقعات فان اجمالي عدد المهاجرين العائدين الى مصر حتى نهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ يصل الى ٥٠٠ ٢٦٧ ٢ نسمة، منهم حوالي ٩٠٠ ٢٧٨ ١ نسمة من الريف. وبعد خصم نسبة المعالين منهم، ومع الاستعانة بنسبة الذكور والمتزوجين أمكن تقدير عدد المتزوجين من الريف أثناء فترة الهجرة (الهجرات السابقة) بنحو ٨٠٠ ٧٦٧ نسمة(١).

ومن كل ما سبق يمكن القول بأن اجمالي عدد الريفيين الذين تزوجوا قبل سفرهم عادوا أو لايزالون بالخارج يصل الى نحو ٧٠٠ ٢٤٩ ١ نسمة. ومن المرجح في ضوء نسبة الذكور والاناث من المهاجرين والعائدين أن نحو ٩٨ في المائة على الأقل من اجمالي ما تم تقديره بالنسبة للمتزوجين قبل سفرهم والبالغ عددهم ٧٠٠ ٢٤٩ ١ نسمة قد سافروا بدون زوجاتهم، ومن ثم فان نحو ٧٠٠ ٢٢٤ ١ نسمة قد هاجروا، وهاجروا وعادوا، دون اصطحاب زوجاتهم(٢).

ومثل هذه التقديرات، بصرف النظر عن مدى دقتها تدعو الى التأمل في ضخامة الظاهرة الخاصة بسفر الأزواج بدون زوجاتهم، وتعزز بالتالي الأهمية القصوى للحاجة الى دراسة أكثر شمولا، تتجاوز نواحي القصور في الدراسات السابقة، ومن أهمها عدم إعطاء الاهتمام الكافي لهذا البعد من ناحية الكم والنوع، وقد تنبه هذه الظاهرة واضعي سياسات الهجرة والجهات المعنية الى ضرورة متابعتها الاهتمام بها في إطار الرؤية المتكاملة للسياسات والاجراءات والمؤسسات المعنية بها.

وإذا ما تم القاء الضوء على خصائص المهاجرين من الريف (سواء ممن هاجر وعاد أو من المهاجرين حاليا) مقارنة بنظرائهم من الحضر، لتبين أن المهاجرين من الريف هم أقل حظا من المهاجرين من سكان الحضر، سواء في التعليم أو المهنة. ويمكن استخلاص المؤشرات الدالة على هذا الاستنتاج اذ تصل نسبة الاميين ومن يقرأون ويكتبون من المهاجرين الريفيين نحو ٦٦ر٧ في المائة، بينما لاتتجاوز نسبتهم في الحضر نحو ٨ر٢٢ في المائة. كما أن نسبة المشتغلين (في بلدان الاستقبال) في مجالات الزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر وعمال الانتاج

---

(١) المصدر نفسه، ص. ٣٠٩، وذلك على أساس نسبة المتزوجين بنحو ٢ر٦٣ في المائة أثناء السفر وليس بعد العودة نظرا لأن الحالة الاجتماعية في اتجاه زيادة نسبة المتزوجين بعد العودة أعلى منها أثناء السفر.

(٢) تم الأخذ بعين الاعتبار النسبة الخاصة بالذكور في كل من دراستي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ص. ٩٥، ودراسة نادر فرجاني، ص. ٣٣٠.

والنقل والتحميل تبلغ نحو ٧٨ر٢ في المائة من قوة العمل المهاجرة من الريف، على حين لا تتجاوز نسبتهم من الحضر ٣٠ر٢ في المائة كما أن المهاجرين من الريف ممن قضوا عامين فأقل في بلدان الاستقبال تصل نسبتهم الى ٧٤ر٣ في المائة، في الوقت الذي لا تزيد بالنسبة لمهاجري الحضر عن ٤٢ر٥ في المائة. وأخيرا يلاحظ أن العراق والمملكة العربية السعودية هما الوعاء الاساسي لقوة العمل المهاجرة من الريف اذ تصل نسبة استيعابهما نحو ٧٥ر٥ في المائة من اجمالي عدد المهاجرين من الريف، إذ بلغت نسبة استيعاب العراق منها نحو ٥٣ر٥ في المائة والمملكة العربية السعودية نحو ٢٢ في المائة، أما المهاجرين من الحضر فان نسبة استيعاب الدولتين منهم لا تتجاوز ٤٢ر٩ في المائة تشكل فيها المملكة العربية السعودية نحو ٣٠ في المائة والعراق حوالي ١٢ر٩ في المائة[(١)].

وتطرح الخصائص السابقة بالنسبة للمهاجرين من الريف والحضر العديد من التساؤلات الاساسية الخاصة بدراسة آثار الهجرة على كل من الريف والحضر وأهمها أثر التمايز في الخصائص على الامكانيات الادخارية، ومن ثم أثرها على توزيع الدخل في كل من الريف والحضر. وبافتراض ثبات المتغيرات الاخرى المحددة لتوزيع الدخل في كل من الريف والحضر بالداخل، فإنه والحال كذلك يلعب التمايز في المقدرة الادخارية لصالح المهاجرين من الحضر اكبر الأثر في زيادة حدة الفروق في الدخل بينهما لصالح سكان الحضر ويعزز هذا «الاستنتاج المنطقي» ماوصل اليه فرجاني في دراسة بشأن التفاوت في الإدخار بين العائدين لصالح المهاجرين من الحضر[(٢)]، إلا انه في نفس الوقت يشير الى ان التفاوت بينهما (الريف والحضر) «يبدو أنه قد تناقص عبر الفترة الرجعية لبحثه»[(٣)].

وتعزز الاستنتاجات والمعلومات السابقة كذلك اهمية الحاجة الى تعميق الدراسات الخاصة بدراسة أثر ظاهرة الهجرة كماً ونوعاً على مستوى رفاهية الأسرة، وتحديدا بالنسبة لمكانة المرأة من منظوري الفائدة والضرر الذي يلحق بها سواء على مستوى الأسرة، أو في علاقتها بالمجتمع المحيط بها.

---

(١) نسب مستخلصة من دراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصدر سابق، ص. ٩٨-١٠٢.

(٢) نادر فرجاني، سعيا وراء الرزق، مصدر سابق، ص. ٢٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ص. ٢٣٠.

وأخيرا تجدر الاشارة الى انه بينما تسعى الدراسة الراهنة الى التحديد الكمي للأزواج الذين تركوا زوجاتهم في مناطق اقامتهم الأصلية، فان بعدا هاما في ظاهرة الهجرة، بصرف النظر عن حجمه، لم يرصد ولم يحلل بعد بعناية ألا وهو هجرة الزوجات للعمل بدون أزواجهن أو اطفالهن، أو هجرتهن مع أزواجهن كمرافقين بلا عمل، وكذلك الحال بالنسبة للإناث اللاتي لم يتزوجن. ان الملاحظات المحدودة والجزئية حول هذا البعد من ظاهرة الهجرة تثير الكثير من التساؤلات التي لا يمكن معها الوصول الى نتائج محددة خاصة بدوافع السفر والعائد منه.

القرية، قراءة تاريخية واقتصادية اجتماعية

قرية العزيزية، ويسميها البعض بالعجيزية، وهي احدى قريتي مجلس محلي ميت رهينه مركز البدرشين محافظة الجيزة. تبعد القرية عن مدينة الحوامدية نحو ١ كم، وعن مدينة البدرشين بنحو ٣ كم، وحوالي ٢٥ كم عن الميدان الرئيسي بمدينة الجيزة (عاصمة المحافظة). وتصل القرية بالقرية الأم (ميت رهينه) وبمدينة البدرشين بطريق مرصوف يصل الى داخل القرية.

ويرى البعض بأن القرية تعد من القرى القديمة والتي نشأت منذ العصر الفرعوني، وتوالت بعد ذلك عليها الأسر وخاصة من العرب المغاربة، وتعتبر كبرى عائلات القرية من أصول عربية كانوا أساسا من البدو الرحل، تفاعل معهم الاتراك في مرحلة متأخرة حيث كانت معظم أراضي القرية مملوكة لعائلات تركية، وقام القاضي التركي الذي تولى مسؤولية تعليم الناس بالقرية وتدريسهم أصول الدين بالاقامة والاستيطان فيها، ونزح الى القرية اسر فلاحية من الوادي والدلتا.

ويفسر البعض ارتفاع مستوى الجمال عند بنات القرية بامتزاج العرق التركي مع العربي بصورة أساسية، الأمر الذي ربما يفسر اقبال العرب على الزواج من بنات هذه القرية بصفة خاصة كما سيتضح فيما بعد.

ولقد كانت القرية مملوكة من ناحية الأرض و«البشر» لعائلات تركية بحيث كان أهل القرية يعملون بصفة رئيسية عمالا زراعيين، كما كانت بناتهم وزوجاتهم يعملن خدما في منازل الأسر الاقطاعية(١).

---

(١) معلومات من رئيس المجلس المحلي الحكومي.

عدد سكان القرية: يقدر عدد سكان القرية في عام ١٩٨٩ من واقع بطاقات التموين بنحو ٢٩٠ ١٥ نسمة، وبعدد أسر يصل الى ٠٣٦ ٣ أسرة[١].

المساحة الأرضية والزراعية: يقدر مسطح القرية الاجمالي بحوالي ٣٩٥ ١ فدانا يزرع منها حاليا نحو ٠٧٣ ١ فدانا، وتشغل الكتلة السكنية نحو ٢١٦ فدانا، كما تمثل المرافق العامة من طرق وجسور ومراوي ومصارف نحو ١٠٦ أفدنة. وتجدر الإشارة الى ان الزحف العمراني على الأرض الزراعية سمة واضحة من سمات هذه القرية، كما هو الحال في معظم القرى المصرية. ففي ضوء ماهو متاح من خرائط مساحية في عام ١٩٤٨ يتبين أن الأحواض الزراعية المحيطة بالكتلة السكنية والتي تم البناء عليها قد بلغت نحو ١٩٦ فدانا حتى عام ١٩٨٣. ويرى مدير الجمعية الزراعية بأن هذا الاستقطاع قد بدأ في التزايد منذ الستينات وازداد خلال السبعينات والثمانينات بصورة ملفة للانتباه. ومنذ عام ١٩٨٤ وحتى الآن فانه يقدر المساحة المستقطعة بنحو ٦ أفدنة على الأقل[٢].

الهيكل الحيازي بالقرية: يمثل الهيكل الحيازي أحد الملامح الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية. وتوضح بيانات الجدول ١ توزيع حيازات القرية من ناحية عدد الحائزين ومساحاتهم حسب فئات الحيازة المختلفة.

ومن بيانات الجدول يتضح ان عدد الحائزين[٣]، يصل الى نحو ١٨١ ١ حائزا، لايشكلون الا نحو ٣٨ر٩ في المائة من عدد الأسر بالقرية - ومع الأخذ بعين الاعتبار ضآلة حيازات معظم الحائزين، فانه يمكن القول بأن الدخل من هذه الحيازات لا يفي بحاجات معظمهم من ناحية، كما أن عدم حيازة الغالبية من الأسر والتي تبلغ نسبتها ١ر٦١ في المائة للأرض الزراعية، كان دافعا رئيسيا وراء لجوء غالبية القادرين على العمل الى مصادر عمل ودخل غير زراعية.

---

(١) بيانات المجلس المحلي الحكومي.

(٢) بيانات ومعلومات من سجلات الجميعة التعاونية الزراعية، ومن اللقاء مع مدير الجمعية.

(٣) تم تجميع الحيازات المقسمة داخل الأسرة الواحدة في حيازة واحدة لكي يتوافق عدد الحائزين مع عدد الأسر.

ومن الواضح من بيانات الجدول ١ الخلل الواضح في التركيب الحيازي، الأمر الذي يعكس سوء توزيع الحيازة كما هو موضح في منحنى لورنز في الشكل ١.

التركيب المحصولي: تشير بيانات التركيب المحصولي الموضحة في الجدول ٢ الى ان محصول البرسيم هو أهم المحاصيل في فصل الشتاء، أما بالنسبة لمحاصيل فصل الصيف فتحتل محاصيل الحصاد الأهمية الأولى تليها الذرة الشامية، وتشكل مساحة الفواكه نحو ٨ر٩ في المائة من المساحة المحصولية (٧ر٤ في المائة نخيل، ٥ر١ في المائة محاصيل أخرى).

ومن الواضح أن هذا التركيب المحصولي يعكس والى حد كبير توجه الزراعة بالقرية نحو السوق حيث تزداد مساحة البرسيم والذرة التي تستخدم علفاً للحيوانات المنتجة للبن أو حيوانات التسمين وكذلك للدواجن، كما تزداد الأهمية النسبة لمحاصيل الخضر والبطاطس لسهولة تسويقها نظرا لقرب القرية من محافظة الجيزة والقاهرة الكبرى بصورة عامة.

الثروة الحيوانية والدواجن: تشتهر القرية بانتاج الألبان حيث يقدر عدد الحيوانات المنتجة للبن والمؤمن عليها بنحو ٣٠٠٠ رأس، كما يوجد بها نحو ١٢ مزرعة تسمين و ٦ مزارع للدواجن (انتاج لحم). ولقد انعكست الاهمية النسبية لانتاج اللبن في وجود ٩ نقاط لتجميع الألبان، ومصنعان لانتاج الجبن الأبيض[(١)]، كما تشتهر القرية بوجود عدد كبير من تجار الحيوانات (الماشية) اذ يقدر عددهم بنحو ٢٠٠ تاجر (دلال) ينتشرون في القرية والقرى المحيطة[(٢)].

مجالات العمل غير الزراعية: لما كانت فرص العمل والدخل بالقرية من الانتاج الزراعي محدودة، نظرا للانخفاض النسبي في عدد الحائزين وصغر حيازات معظم الحائزين، فلقد سعت غالبية قوة العمل بالقرية الى العمل في مجالات غير انتاجية - ويقدر رئيس المجلس المحلي عدد العمال الذي يعملون بمصنع السكر بالحوامدية، ومصنع الحديد والصلب، ومصنع الغزل والنسيج بنحو ٢٠٠٠ عامل[(٣)].

---

(١) حسبت من واقع سجلات الجمعية الزراعية بمساعدة مدير الجمعية.

(٢) معلومات مستقاة من رئيس المجلس المحلي الحكومي.

(٣) معلومات مستقاة من رئيس المجلس المحلي الحكومي.

الجدول ١- هيكل الحيازة النسبي بالقرية

فئات الحيازة	مساحة الحيازة					الحائزون		
	المساحة			النسبة المئوية للاجمالي	النسبة المئوية التراكمية	العدد	النسبة المئوية للاجمالي	النسبة المئوية التراكمية
	س	ط	ف					
أقل من فدان	١٠	-٩	٣٥٧	٣٢ر٢٥	٣٢ر٢٥	٨٠٥	٦٨ر١٦	٦٩ر١٦
فدان - ٢ فدان	١٣	-٧	٣٥٣	٣١ر٨٩	٦٤ر١٤	٢٦٢	٢٢ر١٩	١٠ر٣٥
٢ فدان - ٣ فدان	-١	-٣	١٨١	١٦ر٣٥	٨٠ر٤٩	٧٣	٦ر١٨	٩٦ر٥٣
٣ فدان - ٥ فدان	-٣	-٥	٩٤	٨ر٥٠	٨٨ر٩٩	٢٥	٢ر١٢	٩٨ر٦٥
٥ فدان - ١٠ فدان	١٣	-٣	٨٥	٧ر٦٨	٩٦ر٦٧	١٣	١ر١	٩٩ر٧٥
١٠ فدان فأكثر	١٨	٢٠	٣٦	٣ر٣٣	١٠٠ر٠	٣	٠ر٢٥	١٠٠ر٠
الاجمالي	١٠	-١	١٠٨ ١ (*)	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١ ١٨١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: سجلات الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية.

(*) تظهر في هذا الجدول مساحة الحيازة أكبر من مساحة الأرض الزراعية التي سبق الاشارة لها في النص، ويفسر ذلك بوجود حيازات غير مزروعة نظرا لوجودها داخل الكتلة السكنية أو على أطرافها.

الشكل ١- منحنى لورنز الخاص بالتوزيع النسبي للحيازات بين الحائزين

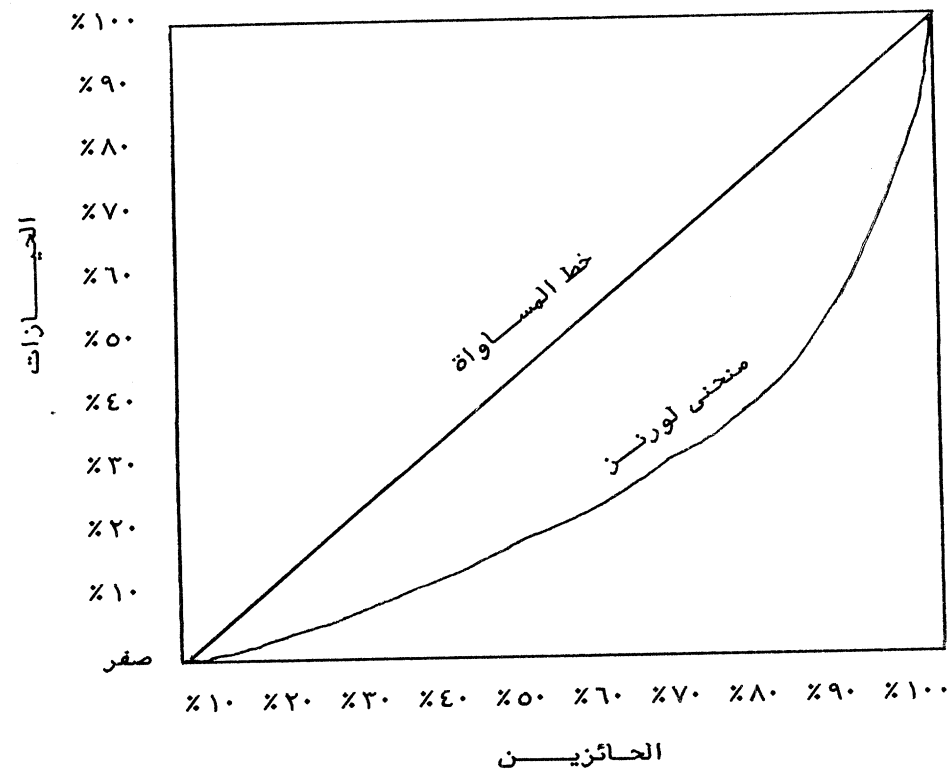

الجدول ٢- التركيب المحصولي في القرية

	١٩٨٨/١٩٨٧		١٩٨٩/١٩٨٨	
	المساحة (فدان)	النسبة المئوية لاجمالي المساحة الارضية	المساحة (فدان)	النسبة المئوية لاجمالي المساحة الارضية
المحاصيل الشتوية				
قمح	١٩٠	١٧ر٧	١٤٠	١٣ر١
فول بلدي	١٢٥	١١ر٦	٢٦٠	٢٤ر٢
برسيم	٥١٦	٤٨ر١	٤٢٧	٣٩ر٨
بطاطس نيلي	٦٩	٦ر٤	٦٠	٥ر٦
خضار شتوية	٧٩	٧ر٣	٩٠	٨ر٤
المحاصيل الصيفية				
ذرة شامية	٤٤٠	٤١ر٠	٤٥٠	٤١ر٩
بطاطس	١٦	١ر٥	١٨	١ر٧
خضار صيفية	٥١٦	٤٨ر١	٥٠٤	٤٧ر٠
قصب	٥	٠ر٥	٥	٠ر٥
الفواكه				
نخيل	٨٠	٧ر٤	٨٠	٧ر٤
اخرى	١٦	١ر٥	١٦	١ر٥
اجمالي المساحة الارضية الزراعية	١٠٧٣	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: سجلات الجمعية التعاونية الزراعية لقرية العزيزية، مركز البدرشين، محافظة الجيزة.

كما تتعدد مجالات فرص العمل غير الزراعية في زيادة عدد الحرفيين، وتنتشر في القرية محال البقالة (٩٨ محلا)، ومستودعات الدقيق (٢٢ مستودعا)، والأفران الخاصة بصناعة الخبز(٤ أفران). ويلاحظ أيضا انتشار ورش النجارة (٤ ورش)، وورش الحدادة (٤ ورش)، ومحلات بيع الاسمنت (٢٠ محلا). وتشكل ملكية وسائل نقل البضائع والركاب والعمل عليها أحد ملامح القرية (٤٠ سيارة نصف نقل، ١٢ سيارة أجرة ركاب، ٥ سيارات ركاب ميكروباص). وأخيرا يوجد بالقرية خدمات مهنية متمثلة في الصيدليات والعيادات الخاصة (٣ صيدليات و ٦ عيادات خاصة ومستوصف طبي تابع لجمعية الرعاية الاسلامية)[(١)].

المؤسسات الحكومية والجمعيات

توضح بيانات الجدول ٣ نوعية المؤسسات الحكومية والجمعيات التي تقدم الخدمات المختلفة لأهل القرية في مجالات الانتاج والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية.

الجدول ٣- المؤسسات الحكومية والجمعيات

نوع المؤسسات والجمعيات	العدد
جمعية تعاونية زراعية	١
وحدة بيطرية تحت الافتتاح	١
مدرسة ابتدائية	٢
مدرسة اعدادية	١
وحدة صحية شاملة	١
جمعية تنمية مجتمع	١
جمعية خيرية	٢

المصدر: بيانات المجلس المحلي الحكومي، قرية العزيزية، مركز البدرشين، محافظة الجيزة.

(١) معلومات مستقاة من رئيس المجلس المحلي الحكومي وموزع البريد.

ومن كل ما سبق، وأخذا بعين الاعتبار مظاهر النهضة العمرانية، وانتشار المباني الحديثة بالقرية، يمكن القول بأن مظاهر الحياة الاقتصادية، ونوعيات الأنشطة ربما تعكس الى حد كبير استجابة منطقية للمال الوافد الى القرية من خارجها، اكثر مما هو مولد من داخلها، وهو الأمر الذي ستكشف بعض ملامحه من دراسات الحالة فيما بعد.

توصيف العينة

أخذت عينة الدراسة لكي تمثل الحالة العملية للأزواج قبل السفر من بين المائة حالة التي تم حصرها، في ضوء الشروط التي تم وضعها في اختيار العينة. ولقد تم اختيارها بصورة عمدية وفقا لرأي نائب العمدة وشيخ البلد بالنسبة لاستجابتهم في إعطاء المعلومات الصادقة (نسبيا). ولقد حدد بالتالي هذا المدخل بقية خصائص العينة اقتصاديا واجتماعيا كما هو موضح على النحو التالي:

الحالة العملية للزوج: تشير بيانات الجدول ٤ المستخلصة من الجدول ١ بالملحق الى حالتهم العملية، والتي يتبين منها ان غالبتهم من عمال المصانع (٨)، يليهم الحرفيين (٤)، ثم الحائزين الزراعيين (٣)، فالعمال الزراعيين (٢)، وعامل خدمات واحد وأخيرا المهنيين (٢).

الجدول ٤- الحالة العملية للأزواج قبل السفر(*)

الحالة العملية	العدد	النسبة المئوية من الاجمالي
عمال مصانع انتاج	٨	٤٠
الحرفيين	٤	٢٠
الحائزين الزراعيين	٣	١٥
العمال الزراعيين	٢	١٠
عمال الخدمات	١	٥
المهنيين	٢	١٠
المجموع	٢٠	١٠٠

المصدر: مستخلصة من بيانات الاستبان (الجدول ١ بالملحق).

(*) تبعا للمهنة الرئيسية.

وبمقارنة الحالة العملية للأزواج قبل السفر وأثناء السفر بعد العودة، يلاحظ من بيانات الجدول ١ بالملحق أن كل عمال المصانع وعامل الخدمات قد حدث لهم حراك مهني، وكانت فئة الحرفيين أقلهم في الحراك.

وبالنسبة للحالة العملية بعد العودة يتبين أن اثنين من حالات الدراسة عاطلان كما ان معظم عمال المصانع والخدمات قد غيروا حالتهم العملية، وكذلك الحال بالنسبة لبعض الحرفيين. وبصورة عامة يمكن القول بأن الحراك المهني كان واضحا بعد العودة بالنسبة لمعظم حالات الدراسة باستثناء المهنيين.

الحيازة الخاصة بتوليد الدخل

توضح بيانات الجدول ٢ بالملحق أن الحائزين على أرض زراعية لا يشكلون الا ٣٥ في المائة من عدد الحالات، كانت اكبر حيازة (٣ أفدنة) مملوكة للأسرة الممتدة في الحالة رقم (١) كما ان الحالة رقم (٢٠) يعمل فيها الزوج مع اسرته الممتدة في أرض مؤجرة، اما الحالة رقم (١١) فهو مستأجر لمساحة تبلغ ٦ قراريط. أما بقية الحالات فهي حيازات مملوكة للأسرة النووية. وبالنسبة لحيازة الحيوانات فيلاحظ ان عدد الحالات المالكة أثنان فقط. اما عند ممارسة النشاط التجاري فيلاحظ تنوعه الا ان غالبيته يتركز في حيازة محال للبقالة والفول والطعمية. كما يتبين أن حالة واحدة تقوم بتأجير شقتين من منزلها لآخرين. وتمثل سيارات النقل والأجرة مصدر دخل لثلاث حالات.

وتجدر الإشارة الى أن جزءا من الحيازات في مختلف المجالات كان نتاجا لسفر الأزواج الى الخارج، الامر الذي يتضح من نوع وكم الحيازة قبل السفر وبعد العودة.

سن الأزواج والزوجات: يوضح الجدول ٥ تقسيم عدد حالات الدراسة بين فئات السن المختلفة بالنسبة للأزواج والزوجات.

الحالة التعليمية للزوج والزوجة: تشير بيانات الجدول ٦ الى ارتفاع نسبة الأمية بصورة عامة بين الأزواج، وزيادتها بصورة اكثر وضوحا بالنسبة للزوجات. إذ تصل نسبة الأمية بين الأزواج ٥٥ في المائة، بينما تصل بين الزوجات الى نحو ٩٥ في المائة.

الجدول ٥- حالات الدراسة حسب فئات السن

فئات السن	الأزواج		الزوجات	
	العدد	النسبة المئوية للاجمالي	العدد	النسبة المئوية للاجمالي
اقل من ٣٠ سنة	-	-	٥	٣٠
٣٠-٣٥ سنة	٢	١٠	٣	١٥
٣٥-٤٠ سنة	٧	٣٥	٧	٣٥
٤٠-٤٥ سنة	٧	٣٥	١	٥
٤٥-٥٠ سنة	٢	١٠	٣	١٥
٥٠ سنة فأكثر	٢	١٠	١	٥
الاجمالي	٢٠	١٠٠ر٠	٢٠	١٠٠ر٠

المصدر: مستلخصة من بيانات الاستبيان (الجدول ٣ بالملحق). ومن بيانات الجدول يتضح ان غالبية الأزواج قد هاجروا وهم دون سن الأربعين.

الجدول ٦- الحالة التعليمية لحالات الدراسة

الحالة التعليمية	الأزواج		الزوجات	
	العدد	النسبة المئوية للاجمالي	العدد	النسبة المئوية للاجمالي
أميون	١١	٥٥	١٩	٩٥
يقرأون ويكتبون	٥	٢٥	١	٥
ابتدائي	-	-	-	-
إعدادي	١	٥	-	-
ثانوي عام وفني	١	٥	-	-
جامعي	١	٥	-	-
الجملة	٢٠	١٠٠ر٠	٢٠	١٠٠ر٠

المصدر: مستلخصة من بيانات الاستبيان (الجدول ٣ بالملحق).

حجم الأسرة: توضح بيانات الجدول ٧ تقسم أسر حالات الدراسة حسب حجم الأسرة، حيث يتبين أن أسرة واحدة عدد أفرادها أقل من خمسة، و ١٠ أسر مابين ٥-٧ أفراد، و٦ أسر مابين ٨-١٠ أفراد، و٣ أسر يصل عدد أفرادها ١١ فردا. ويصل متوسط حجم الأسرة نحو ٧ر٥ أفراد، وهو يزيد كثيرا عن المتوسط العام لريف الجمهورية وفقا لبيانات التعداد العام للسكان والاسكان لعام ١٩٨٦[(١)].

الجدول ٧- تقسيم حالات الدراسة حسب حجم الأسرة(*)

فئات حجم الأسرة	العدد	النسبة المئوية للاجمالي
أقل من ٥ أفراد	١	٥
٥-٧ أفراد	١٠	٥٠
٨-١٠ أفراد	٦	٣٠
١١ فردا	٣	١٥
الاجمالي	٢٠	١٠٠ر٠

المصدر: مستخلصة من بيانات الاستبيان (الجدول ٤ بالملحق).

(*) شاملة المعالين.

حالة بنيان الأسرة (ممتدة أو نووية): توضح بيانات الجدول ٥ بالملحق التحولات في بنيان الأسرة (ممتدة أو نووية). ومن المثير للانتباه أن الغالبية العظمى للأسر (١٨ أسرة) قد تحولت من اسرة ممتدة (قبل السفر) الى اسرة نووية (أثناء سفر الزوج أو بعد عودته)، وأن حالة واحدة بقيت في الأسرة الممتدة، والحالة الأخيرة تحولت من أسرة نووية الى أسرة ممتدة نتيجة لزواج الأبن واقامته مع الأسرة.

المستوى التعليمي للأبناء: تقدم بيانات الجدول ٤ بالملحق تفاصيل المستوى التعليمي لابناء اسر حالات الدراسة والتي تلخصها بيانات الجدول ٨.

---

(١) حيث يصل متوسط حجم الأسرة في الريف نحو ٥ر٨ أفراد. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت، ١٩٨٦، النتائج الأولية، نيسان/ابريل ١٩٨٧، جمهورية مصر العربية، ص. ٥٨.

الجدول ٨- تقسيم أبناء أسر حالات الدراسة حسب الحالة التعليمية(*)

الحالة التعليمية	العـــدد		النسبة المئوية للاجمـــالي		الذكور والإنـــاث	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	العدد	النسبة المئوية للاجمالـــي
دون سن التعليم	٢٣	١٤	٤١ر١	٣٣ر٣	٣٧	٣٧ر٨
أمـــي (**)	٥	١٠	١٥ر٢	٣٨ر٧	١٥	٢٤ر٦
تعليم ابتدائي (**)	١١	١٢	٣٣ر٣	٤٢ر٩	٢٣	٣٧ر٧
تعليم إعدادي (**)	٩	٣	٢٧ر٣	١٠ر٧	١٢	١٩ر٧
ثانوي عام أو فني (*)	٦	٣	١٨ر٢	١٠ر٧	٩	١٤ر٨
دبلوم أقل من جامعي (**)	١	-	٣ر٠	-	١	١ر٦
جامعـــي (**)	١	-	٣ر٠	-	١	١ر٦
الاجمالي	٥٦	٤٢	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٩٨	١٠٠ر٠

المصدر: تم حصرها وحسابها من بيانات الجدول ٦ بالملحق.

(*) بدون طفلان من الصم والبكم (حالة رقم ١٥).

(**) حسبت مئويا بعد طرح عدد من هم دون سن التعليم من الاجمالي.

وتوضح بيانات الجدول ٨ ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث مقارنة بالذكـــور، كما أن الذكور أكثر حظا من الناحية النسبية في المراحل المختلفة باستثناء المرحلة الابتدائية. وتجدر الاشارة الى أن غالبية من أنهوا المرحلة الثانوية قد التحقـــوا بالمدارس الصناعية والتجارية، الأمر الذي يعني أن الغالبية العظمى من الطـــلاب لا يحصلون على التعليم الجامعي كما تجدر الاشارة الى ان ٦ من الحالات يرفض الآبـــاء فيها تعليم بناتهم.

حالة المنزل قبل السفر وبعد العودة: توضح بيانات الجدول ٧-f بالملحـــق أن معظم منازل الأسرة قد حدثت فيها تحولات أساسية. فلقد قامت نحو ١٨ أســـرة ببناء منزل جديد، وارتبط هذا البناء بتحسين نوعية المنزل من ناحية مادة البنـــاء، أو السقوف، أو الأرضيات والحوائط، وتوفر عدد أكبر من الحجرات وكذلك توصيـــل المياه والكهرباء وغير ذلك من مكونات تحسين نوعية المنزل.

ويتبين من بيانات الجدول رقم ٧-ب التحسن الملموس في كم ونوع محتـــوى منازل المهاجرين العائدين من خلال العديد من المؤشرات الدالة على ذلك ويوضح الجدول ٩ المؤشرات الدالة على تحسين نوعية المنزل.

مقتنيات الأسرة من السلع الاستهلاكية المعمرة: يقدم الجـــدول ١٠ استخلاصا من بيانات الجدولين ٨ أ و ب بالملحق بالنسبة للتغير الواضح بالنسبـــة للسلع الاستهلاكية المعمرة في مقتنيات الأسرة التي هاجر زوجها وعاد.

عرض النتائج

من خلال ما تم جمعه من بيانات ومعلومات حول حالات الدراسة العشريـــن بصورة خاصة وما تم معرفته من الاخباريين بصورة عامة، أمكن الوصول الـــى مجموعة من النتائج الرئيسية ذات الصلة بمناقشة أوضاع المرأة من ناحية ادوارهـا ومواقفها واتجاهاتها يمكن عرضها وتحليلها فيما يلي:

دوافع سفر الزوج ومواقف الزوجات تجاهها: من خلال تحليل بيانات اللقـاءات التي تمت مع كل من الزوج والزوجة، يتبين أن دوافع سفر الأزواج تركزت فـــي انخفاض الدخل وعدم كفايته لتحقيق حاجاتهم الاساسية. ولقد احتل بناء البيـــت الدافع الرئيسي للسفر حيث شكل نحو ٩٠ في المائة من الأسباب الكامنـــة وراء اتخاذ القرار (١٨ حالة) ومن الملاحظ أن موقف الزوجات من هذا الدافع كان مطابقـا لرأي الأزواج، ومن هنا كانت موافقة غالبيتهن على السفر إذ أشارت ١٥ زوجة الـى أنهن وافقن على سفر أزواجهن لاحساسهن بحاجتهن الماسة لبناء منزل جديد لعـــدم ملاءمة المنزل القديم سواء من ناحية سعته أو من ناحية مادة البناء والاثاث. كمـا أشار البعض منهن الى رغبتهن في الاستقلال عن الأسرة الممتدة للحد مـــن المشكلات التي كانت تحدث مع اسرة الزوج وافادت جميع الزوجات ان أزواجهن قـد اتخذوا قرار السفر بدون استشارتهن، وأنهن قد ابلغن بالقرار مع العلم بأن البعـض منهن كن رافضات لهذه الفكرة (٥ حالات). وتجدر الاشارة الى أن أسباب الرفـــض كانت متنوعة فالزوجة في الحالة الأولى لم تر مبرراً للسفر نظراً لأن حالة الأســـرة المعيشية جيدة، كما أنها كانت متزوجة منذ وقت قريب قبل سفر زوجها وكانـــت آنذاك حاملاً بالطفل الأول، والحالة الخامسة ترفض فيها الزوجة قرار السفر لأنهـــا وحيدة ولا يوجد من يساعدها. والحالة السادسة ترفض فكرة السفر لكثرة الابنـــاء (٥ أبناء وحامل في السادس قبل سفره) واحساسها بالمسؤولية الكبيرة وكذلـــك الامر بالنسبة للحالة الثامنة، أما الحالة السابعة عشرة فهى ترى بأن «الـــرزق» أي

الدخل المناسب يمكن أن يتوفر هنا أو هناك. ورغم رفض الزوجات الخمس فان ثلاثاً منهن قد استجبن لرغبة أزواجهن وساعدن على توفير نفقات السفر من خلال بيع مصاغهن (الحالة الخامسة والثامنة) أو بيع بعض أثاث المنزل (الحالة السابعة عشرة).

الجدول ٩- مؤشرات تحسن حالة المنزل والمرافق أثناء وبعد عودة الزوج

مؤشرات التحسن	العدد	النسبة المئوية للزيارة
١- المنازل التي بنيت بالكامل (عدد)	١٨	٩٠
٢- التحسين في مادة البناء (عدد المنازل)	١٣	٦٥
٣- التحسين في نوعية أرضية المنزل (عدد المنازل)	١٠	٥٠
٤- التحسين في نوعية السقوف (عدد المنازل)	١٣	٦٥
٥- التحسين في طلاء الحوائط (عدد المنازل)	١٤	٧٠
٦- الزيادة في عدد الغرف مقارنة بالعدد قبل السفر	٤٦	٧١
٧- ادخال المرحاض الصحي (عدد المنازل)	٣	١٥
٨- ادخال المياه النقية (عدد المنازل)	٨	٤٠
٩- ادخال الكهرباء (عدد المنازل)	٥	٢٥
١٠- الزيادة في عدد الأسرة مقارنة بالعدد قبل السفر	٢٠	٧٧
١١- الزيادة في عدد غرف الاستقبال مقارنة بالعدد قبل السفر	١٢	١٤٠
١٢- الزيادة في عدد غرف الطعام الخاصة بالمقارنة بالعدد قبل السفر	٣	٢٠٠

المصدر: مستخلصة ومحسوبة من بيانات الجدولين (٧-أ) و (٧-ب) بالملحق.

الجدول ١٠- التغير في مقتنيات الأسرة من السلع الاستهلاكية (العدد)

نوعية السلـــع	قبل السفر	بعد العودة
١- ثلاجة	١	١٦
٢- غسالة (كهربائية)	٢	١٨
٣- موقد غاز (بوتاجاز)	٢	١٣
٤- تليفزيون ابيض وأسود	٤	١٣
٥- تليفزيون ملون	-	١١
٦- جهاز تسجيل مع راديو	٧	٢١
٧- مروحة	٣	٢٧
٨- فيديو كاسيت	-	١
٩- تليفون	-	١
١٠- سيارة خاصة (ملاكي)	-	٢
١١- موتوسيكل (دراجة بخارية)	١	٣

المصدر: مستخلصة من بيانات الجدولين (٨-أ و ب).

وبصورة عامة يلاحظ أن دور الزوجات في تدبير نفقات سفر أزواجهن بصورة كلية أو جزئية كان ملموساً سواء كانت هذه المساعدة من خلال بيع بعض مقتنياتهن الذهبية، أو المنزلية أو بالاقتراض من الأهل. لقد بلغ عدد الحالات التي ساهمت فيها الزوجة في المساعدة في تدبير النفقات نحو ٩ حالات وهي تعد نسبة مرتفعة، مقارنة بالحالات التي تحمل فيها الكفيل أو جهة العمل تدبير نفقات السفر والتي بلغت خمس حالات، ومن ثم فان نحو ٦٠ في المائة من الزوجات قمن بدور رئيسي في مساعدة الازواج على السفر من خلال تدبير نفقاته. ومن الملاحظ أن الواقع الموضوعي المتمثل في تدهور الاوضاع المعيشية بالنسبة للغالبية العظمى من أسر العينة قد ساهم في تحديد المواقف العملية تجاه سفر الزوج سواء بالموافقة، أو بالتمويل. وهن بهذا التقدير قد تجاوزن الاعراب (لدى بعض الحالات) عن الرفض من ناحية، والاحساس بالقلق على أوضاعهن وعلى أزواجهن بعد سفرهم من ناحية أخرى.

أعباء الزوجات بعد سفر الزوج: كان لسفر الازواج اكبر الأثر في زيادة الاعباء على زوجاتهم وباستطلاع رأي الازواج في مجالات زيادة الاعباء عليهن، أشار نحو ١٨ زوج (٩٠ في المائة من الحالات) بأن العبء قد زاد عليهن في تنشئة الابناء ورعايتهم من جميع النواحي، وخاصة متابعة تعليمهم ورعايتهم صحياً حيث كانوا هم يقومون بهذه المهام كلية أو بمشاركتهن. كما أشار اثنان من الازواج بأن الزوجة كانت تتابع تخليص بعض الاجراءات الخاصة بسفره أو بالتحويلات التي كان يرسلها. ومن الملاحظ أن تفسير الزوج في احدى الحالتين كان حسن تدبيرها وعدم وجود آخرين من الاقارب (حالة رقم ٢) وفي الحالة الثانية (رقم ١٣) لحدوث خلاف بين الأب والزوجة، وتقديره لصحة موقفها من المشكلات التي حدثت. وبشكل عام كان اللجوء الى أهله أو أهل زوجته هو الاساس في الحصول على التحويلات والاتصال بالجهات الرسمية أو غير الرسمية (من الرجال أساساً)، والمساعدة الجزئية للزوجة في تدبير شؤون الأسرة.

ومن المثير للانتباه أيضاً، أن عدداً من الزوجات قد شاركن وبصورة أساسية في بناء المنازل الجديدة، وقمن بأدوار أساسية بدءاً من اختيار قطعة الارض الخاصة بالبناء، مروراً بشراء مواد البناء وانتهاء بمتابعة بناء المنزل الى حد اكتماله. وتلك المهام لم تكن تقليدياً من طبيعة أدوار المرأة في الريف والحضر على حد سواء (في ظل وجود الزوج). لقد بلغ عدد الزوجات اللاتي قمن بهذه المهام كلياً أو جزئياً نحو ٨ زوجات. كما قامت اربعة أخرى بتحمل المهام كاملة في أعمال تجارية، تحملت اثنتان منهن مسؤولية تجارة البقالة، والثالثة تجارة الدقيق، أما الرابعة فكانت تشرف على تشغيل ماكينة للتريكو.

وتجدر الاشارة الى أن ١٧ من الازواج (٨٥ في المائة من الحالات) قد عبروا بوضوح عن ارتياحهم لقيام زوجاتهم بالادوار التي كلفن بها، وأنهن قمن بأكثر مما توقعوا من ناحية الحرص على أموالهم والقيام بأدوار لم يكلفن بها، وخاصة في سعيهم لشراء الارض والمساهمة الأساسية في الاشراف على البناء.

مشكلات الزوجات أثناء السفر: على الرغم من تحمل معظم الزوجات أعباء أضافية نتيجة لغياب الزوج، الا أن تلك الاعباء قد ارتبطت بها، أو رافقتها، مشكلات متعددة، فلقد عبرت معظمهن عن صعوبات أساسية في تحمل الاعباء الاضافية في تنشئة الابناء، وضبط سلوكهم، ورعايتهم وخاصة في مجال متابعة تعليمهم (لاسيما الذكور) ولقد تجسدت هذه الشكوى من ١٦ حالة (٨٠ في المائة من الزوجات). كما أشارت ١٧ زوجة (٨٥ في المائة من العينة) الى احساسهن الكبير جداً بالوحدة

لغياب الزوج. وذلك على الرغم من وجود بعضهن في بيت الأسرة، بينما عبرت ١٠ منهم (٥٠ في المائة من الحالات)، بأنهم قد عانين من متاعب من أسر أزواجهن.

وعلى الرغم من الاقرار بتلك المشكلات الا أن معظم الزوجات (١٣ زوجة) كن حريصات على عدم ابلاغ ازواجهم بتلك المشكلات خشية أن يؤدي ذلك الى ازعاجهم خلال فترة اقمتهم بالخارج. وبصرف النظر عن حرص الزوجات على عدم اقلاق ازواجهن الا أن البعض منهم (الازواج) كانت تصله معلومات من آخرين، وخاصة من أفراد أسرته عن تلك المشكلات سواء أثناء وجوده في الخارج أو أثناء فترة الأجازة.

ويتضح من كل ما سبق، أن الزوجة في ظل غياب زوجها كانت تعاني من أعباء ومشاكل كثيرة، بصرف النظر عن الافصاح عنها. ولقد تجاوزت هذه المشكلات حدود المسائل المادية والأسرية الى حد احساسها وتخوفها من نظرة المجتمع لها «وطمع البعض» فيها بحكم وجودها بدون زوج، الأمر الذي عبرت عنه زوجتان من العينة، كما أظهرت ثلاث زوجات تخوفهن المبكر من كثرة الاموال لدى أزواجهن خوفاً من لجوء الأزواج الى الزواج من أخريات - ولقد تبين أن تلك المشكلة التي شغلت الزوجات الثلاث قد انعكست في زواج اثنين من الازواج الأول لعدم انجاب زوجته والثاني نتيجة لما رآه من خلاف بين زوجته وأهله، وعدم موافقته على سلوكها معهم. وتجدر الاشارة الى أن هذه الزوجة هي ابنة عمه، وقد أنجبت طفلان من الصم والبكم (حالة رقم ١٥).

رأي الازواج في المشكلات: اعترف عدد من الازواج بأن هناك العديد من المشكلات التي حدثت نتيجة لسفرهم الى الخارج. وتتلخص أهم المشكلات التي اشاروا اليها في صعوبة تنشئة الابناء وتعليمهم، وكانت المشاجرات بين الزوجة وأسرة الزوج أو أسرتها قاسماً مشتركاً حيث تبين أن أساس الخلاف فيها هو توزيع التحويلات من جهة، او اعطاء الزوجة صلاحية التحويل والتصرف فيها بدون رضى أسرته من جهة أخرى.

طبيعة المشكلات خارج اطار حالات الدراسة: نظراً للتحفظ على مباشرة أسلوب المقابلة (الاستبيان) للحصول على معلومات ترتبط ببعض «الممنوعات» التي ترفض الأسرة الاعتراف بها «الزوج والزوجة على حد سواء» فلقد كان من المنطقي والحال كذلك ألا تعترف الزوجة بالتقصير الشديد في تحمل المسؤولية الخاصة بالتنشئة، أو بمسؤوليتها عن فشل الابناء في التعليم، أو أن غياب الزوج كان سبباً في تعرض الزوجة للطمع فيها كأنثى.

وتتأكد هذه الملاحظة من واقع اللقاءات التي تمت مع الزوجات بالمقارنة بلقاءات الازواج حيث تشير لقاءات الزوجات أنهن كن اكثر تحفظاً من الرجال في الاشارة لبعض المشكلات. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يتبين حرص معظم الزوجات ممن اختلفن أو تشاجرن مع أحد أفراد أسرة الزوج على عدم الافصاح عن تلك المشكلة. وفي مقابل ذلك كان الزوج اكثر صراحة في الاشارة اليها، ويرجع ذلك الى سببين رئيسين أولهما أن الزوجات يعتقدن بأن الاعتراف بتلك المشكلات ربما يشكل اهانة للزوج، حيث تقوم بتوجيه الاتهام لوالده أو والدته او غيرهما من أفراد أسرته، وثانيهما أن الفترة القصيرة التي يتم فيها اللقاء، بدون تعرف أو تعارف حقيقي بين الباحث والمبحوث، يزيد من حرصها على عدم الافشاء بالمعلومات بصورة عامة، فما بالنا ان ارتبطت تلك المعلومات بخصوصيات الأسرة.

ولقد تأكدت تلك الملاحظة حتى بالنسبة للمبحوثين أنفسهم حينما كنا ننتقل من الحوار الخاص (حالته) الى العام (رأية في ظاهرة بصورة عامة) فكان اكثر انفتاحاً في الاستجابات، وخاصة بالنسبة للازواج، حيث لم يكن هناك حرج في توجيه الاسئلة الخاصة بتأثير غياب الزوج على ظهور بعض حالات الانحراف داخل الأسرة.

وبالاضافة الى توجيه الاسئلة العامة للمبحوثين ومحاولة التعرف على رأيهم، فلقد تم اعداد لقاءات فردية وجماعية مع بعض الاخباريين ممن هم على صلة بأوضاع القرية.

وتثير تلك اللقاءات العديد من المشكلات التي تواجه أسة المهاجر أثناء سفره. ويوضح الجدول ١١ رأي ١٦ أسرة (الزوج والزوجة) في المشكلات التي تمت ملاحظتها عند الغير أو تم السماع عنها، وذلك بصرف النظر عن مدى انطباقها على حالتهم.

ولقد أثرت لقاءات الاخباريين هذه المعلومات، حيث قدم رئيس المجلس المحلي الحكومي معلومات مفيدة بحكم موقعه ومعرفته التفصيلية بظروف القرية نظراً لانتمائة للمنطقة التي تقع فيها القرية(١).

وقد أشار في هذا الصدد الى أن الابناء هم ضحية سفر الزوج، الأمر الذي انعكس في تدني مؤشرات النجاح بقرية العزيزية في شهادة التعليم الابتدائي هذا العام (١٩٨٨/١٩٨٩) نظراً لارتفاع عدد المهاجرين بها، بالمقارنة بقرية ميت رهينة.

---

(١) تنتمي أسرته الى قرية صقارة التي تبعد ٣ كم عن القرية قيد البحث.

ولما كان هذا المؤشر العام يعود سببه بالضرورة الى هجرة الأب، فلقد قام الباحثان بالتعرف على «الأثر النسبي» لهذا العامل من خلال التعرف على نسب الراسبين والناجحين الابتدائية من أسر من هاجروا أو هاجروا وعادوا خلال العام الأخير ومقارنتها بتلاميذ الأسر التي لم يهاجر اربابها. ومن خلال بيانات المرحلة الابتدائية في مدرسة القرية لعام ١٩٨٨/١٩٨٩ تبين أن نسبة رسوب أبناء من سافروا وعادوا أو مازالوا بالخارج تبلغ ٢٧ر٥ في المائة من اجمالي الراسبين في حين بلغت نسبة رسوب التلاميذ في الأسر التي لم يهاجر اربابها ١٦ في المائة فقط.

الجدول ١١- طبيعة المشكلات التي تواجه أسرة المهاجر أثناء سفره

نوعية المشكلات	عدد الاستجابات لكل مشكلة	النسبة المئوية من عدد الحالات (١٦ حالة)
١- المشكلات الخاصة بتنشئة الابناء ورعايتهم صحياً وتعليمياً ودينياً ... الخ	١٤	٨٧ر٥
٢- مشكلة انحراف الابناء لزيادة العطف عليهم والاغداق بالمال	٩	٥٦ر٠
٣- زواج المهاجر من أخرى أثناء السفر أو بعد العودة	٩	٥٦ر٠
٤- الخلافات الأسرية	٦	٣٧ر٥
٥- مشاجرات الابناء مع الغير	٤	٢٥ر٠
٦- انحراف الزوجات	٣	١٨ر٨

المصدر: مستخلصة من بيانات اللقاءات مع البحوثين من الازواج.

ويقدم رئيس المجلس المحلي العديد من المعلومات الخاصة بالمشكلات التي تواجه أسر المهاجرين، متفقاً مع ما تقدم في الجدول السابق.

ولقد ساهم اللقاء مع رئيس المجلس المحلي في توضيح دور المرأة ونوعية المشكلات التي تواجه الأسرة، اذ تختلف الادوار والمشكلات وتتفاوت في ظل وجود أطفال خاصة اذا كانوا من الذكور واذا كانت تعيش في أسرة ممتدة أو أسرة نووية، وأخيراً اذا كان لديها ابن كبير السن أو لا. وتتجسد المشكلات ويتفاقم عبء الادوار الملقاة على عاتق الزوجه خاصة اذا ما كانت من أسرة فقيرة ولديها

أطفال صغار وليس لها من يرعاهم غير الزوج، الامر الذي تمت ملاحظته في بعض الأسر قيد البحث كما تتجسد المشكلات وربما بدرجة اكبر بالنسبة للفشل في تعليم الابناء بالنسبة لتلك الأسر التي تركها الزوج وهم في مرحلة متقدمة نسبياً من التعليم. وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن غالبية الابناء الذكور من الأسر المهاجرة والعائدة لم يلتحف معظم ابنائها بالتعليم الثانوي العام باستثناء ابن واحد التحق بالجامعة (كلية الحقوق)، والتحق ٤ منهم بالتعليمم الثانوي الصناعي والمعاهد الفنية المتوسطة، ولم يلتحق بالثانوي العام الا طالب واحد فقط أيضاً، هذا في الوقت الذي أكد فيه كل أولياء أمورهم العائدين بأنهم كانوا يتمنون التحاق أبنائهم بالجامعات.

ولقد أكدت اللقاءات الفردية الأخرى (اللقاء مع نائب العمدة وشيخ البلد الأول، واللقاء مع شيخ البلد الثاني، واللقاء مع موزع البريد) واللقاء الجماعي (اللقاء مع شباب القرية) على تلك المشكلات بصرف النظر عن ترتيبها حسب الأهمية، أو مدى شيوعها بين من هاجر وترك أسرته بدون رعاية مباشرة.

عودة الزوج-الدوافع ودور الزوجات فيها: ان سؤالاً هاماً يطرح نفسه بعد التعرف على المشكلات التي واجهت أسر المهاجرين، وخاصة بالنسبة لمن علموا بها، وأدركوا مخاطرها وهو: هل ساهمت تلك المشكلات في حث الزوج على العودة؟ وثمة سؤال آخر يدور حول مكانة الزوجة في قرار عودة الزوج ودوافعه.

ويوضح الجدول ١٢ دوافع العودة لدى حالات الدراسة مقسمة حسب أسبابها.

الجدول ١٢- دوافع العودة بالنسبة لحالات الدراسة

الدافع	عدد الحالات	النسبة المئوية للاجمالي
١ - المرض (المهاجر أو الأب أو الأم)	٩	٤٥
٢ - تحقيق أهداف السفر ورعاية الأسرة	٤	٢٠
٣ - كبر سن الأب وعدم وجود من يرعى الأسرة	٣	١٥
٤ - عدم توفر ثمن تذكرة العودة مرة أخرى	١	٥
٥ - المعاملة السيئة من صاحب العمل	١	٥
٦ - حادثة اتوبيس أثناء العودة كاد يموت فيها	١	٥
٧ - تحقيق هدفه الأساسي وهو الحج	١	٥
الاجمالي	٢٠	١٠٠

المصدر: تم استخلاصها من بيانات الاستبيان.

ان نتائج الجدول ١٢ بالغة الاثارة، اذا ما تم ربطها بالجدول الخاص بالمشكلات التي واجهت أسر المهاجرين، سواء تلك التي تبينت من رأي الزوجات أو الازواج، فرغم تجسيد تلك المشكلات فانها لم تكن الدافع الرئيسي وراء العودة. لقد مثل مرض الزوج الدافع الرئيسي للعودة وأن تحقيق الاهداف المادية للأسرة امتزج بهدف الرغبة في الرعاية الأسرية، الامر الذي يعني أنه ربما لو لم تتحقق تلك الاهداف لما قرر الزوج العودة كما كان كبر سن الأب وعدم وجود من يرعى أسرته في مصر أحد الدوافع التي أدت للعودة، أما الاسباب الأخرى الواردة في الجدول فهي أيضاً لا ترتبط بالمشكلات التي تم رصدها.

وبالنسبة لرغبة الزوجات في عودة أزواجهن يلاحظ أن ١١ زوجة عبرن عن رغبتهن في عودة الازواج لاسباب متعددة من أهمها مرضهم، ومسؤولية الابناء، والمشكلات مع أسرهم. ومن الواضح ان تلك الرغبات ارتبطت بظروفهن في الداخل وحرصهم على أزواجهن. وفي مقابل ذلك يتبين أن نحو ٧ زوجات أجبن بعدم الرغبة في عودة ازواجهن وكان السبب الوحيد هو أنهن في حاجة الى تحسين ظروف الأسرة، بينما لم تبد زوجتان منهن بأي رأي في هذا الصدد. ومن الملاحظ ، أن رغبة ١١ زوجة لم تتجسد في مطالبة الازواج بالعودة، الا من أربعة منهن، الامر الذي يعني أن غالبية الزوجات (١٤ زوجة) لم يطلبن من ازواجهن العودة بصرف النظر عن الرغبة.

وتجدر الاشارة الى أن الزوجات اللاتي لم يرغبن في عودة ازواجهن أشرن في نفس الوقت الى معاناتهن من غياب أزواجهن، وأن معظمهن فضلن تحسين ظروف المعيشة مستقبلاً على معاناتهن ولو لعدة سنوات.

<u>مشكلات الزوج والزوجة والأسرة بعد العودة مباشرة</u>: من خلال مقابلة الازواج وسؤالهم عن أهم المشكلات التي واجهتهم بعد العودة سواء فيما يتعلق بهم، أو بأسرهم، تبين ان نحو ٨ منهم لم تواجههم مشكلات حقيقية، بينما أشار البقية الى أنهم قد واجهوا مشكلات أمكن تصنيفها كما هو موضح في الجدول ١٣.

وتتسق نتائج الجدول ١٣ الخاصة بنوع المشكلات التي واجهت الازواج فور عودتهم مع معظم الدوافع التي أدت الى عودتهم والواردة في الجدول ١٢ من ناحية الأهمية النسبية.

الجدول ١٣- المشكلات الأساسية التي واجهت الازواج فور عودتهم

نـــوع المشكـــــلات	التكـــرارات
١- مرض الابناء أو الزوجة أو الوالد والوالدة	٦
٢- مشاكل تعليم الابناء	٤
٣- انخفاض الدخل وفرص العمل المناسبة	٣
٤- التعامل مع الناس	٢
٥- الوفاة (وفاة الأب)	١
٦- مشاكل أسرية	١
٧- التعامل مع الحكومة	١
٨- الشكوى من ارتفاع الاسعار	١

المصدر: تم استخلاصها من بيانات الاستبيان.

وبالنسبة للزوجات فان غالبيتهن (١٣ زوجة) قد قلن بأنه لم تحدث مشاكـــل بعد العودة وبالنسبة للباقيات (٧ زوجات)، فلقد عبرت اربعة منهن بأن أهم مشكلـة هي مرض الزوج وعصبيته الناجمة عن هذا المرض. وأشارت احداهن الى أن الـــزوج لا يعمل وينعكس ذلك في «عصبيته» وتوتره في علاقته بالأسرة، أما الثانية فلقـــد عبرت عن ظهور مشكلة الزواج من أخرى، وأما الثالثة فهي ترى استمرار المشاكـــل التي تواجهها مع أهله نتيجة لزواجه منها.

مشاركة الزوجة في الرأي الخاص بشؤون الأسرة: بعد تلك المهـــام والادوار الكبيرة التي قامت بها الزوجات أثناء سفر أزواجهن، وتعبير الازواج عن رضاهـــم واعتزاز البعض منهم بأداء زوجته، ترى هل انعكس ذلك التغير المادي في زيـــادة اعتماد الزوج على زوجته مجسداً في المزيد من استشارتها؟ توضح النتائـــج أن درجة التغير لم تكن بالقدر «المتوقع» حيث إشار الازواج (١٥ منهم) بأنهم لـــم يتغيروا في هذا الجانب بعد عودتهم، مقارنة بالوضع قبل سفرهم. وفي مقابل هـــذه النتيجة يلاحظ أن الزوجات الخمس الباقيات قد شاركن في اتخاذ القرارات بدرجـــة اكبر بعد عودة الزوج، ومن المثير للاهتمام أن مجالات المشاركة الاكثر تتركز فـــي متابعة رعاية الاطفال ومجالات البيع والشراء.

وترى سبع زوجات أن أزواجهن يشركهن في الرأي الخاص بأوضاع الأسرة، وأشارت أربعة منهن بأخذ رأيهن في مسائل البيع والشراء وادارة المشروعات التجارية.

وبمقابلة اجابات الزوج مع الزوجة في هذا الجانب، يلاحظ عدم الاتساق بينها في عدد من الحالات اذ يتضح التفاوت في عدد الاستجابات التي أشارت الى زيادة درجة المشاركة من قبل الازواج والزوجات من ناحية، وعدم تطابق نفس الاستجابة لدى بعض الحالات (الحالات رقم ٢، ٨، ١٢، ١٣، ١٤). ومثل هذا التفاوت قد لا يعكس - في تقديرنا - عدم صدق الاستجابات، بقدر ما يعبر عن تقدير ذاتي لكل منها.

ورغم ذلك يلاحظ اتساق الاجابات بالنسبة لزيادة المشاركة في الحالات رقم ٣ و٦ و٧.

تقييم المنافع والاضرار الناجمة عن السفر على مستوى الأسرة: حاولت الدراسة التعرف على رؤية كل من الزوج والزوجة بالنسبة لتقييم منافع وأضرار هجرة الزوج، ويوضح الجدول ١٤ نتائج استجابات كل من الزوج والزوجة وتقديرهما للمنافع والاضرار.

ومن بيانات الجدول ١٤ يتضح أن مجالات المنافع كثيرة من وجهة نظر كل من الزوج والزوجة. ولقد احتل شراء الارض وبناء المنزل (من ناحية حجم الاستفادة المادية) الأولوية. وتلا ذلك، تحسين الاوضاع المادية المتمثلة في تحسين محتويات المنزل أو شراء أرض او للاستغلال التجاري والخاص ومن ثم تحسين البيت القائم.

وبالنسبة للاستجابة الخاصة بعدم وجود منافع، فلقد ارتبطت بحالة واحدة، وهي أن الزوج قد تزوج من أخرى، ولم تحس بأي استفادة من سفره، بل على العكس أحست بالضرر الذي لحق بها، اضافة الى ما عبرت عنه زوجة أخرى في هذا الجانب.

والى جانب الاضرار التي لحقت بالأسرة، يلاحظ أيضاً تقارب الاستجابات الخاصة بتأثر الأسرة من غياب الزوج، وخاصة في مجال تنشئة ورعاية الابناء في مختلف النواحي. ولقد اعترف زوجان بأن غيابهما ساهم في فشل الابناء في التعليم (عدم اكمال الدراسة). كما كان مرض الزوج في الخارج أحد مجالات الضرر الرئيسية التي لحقت بالزوج وكذلك فقدان العمل المناسب عند عودته مقارنة بالوضع قبل السفر. وبالنسبة للزوجات فلقد كان تمايزهن في الاستجابة واضحاً بالنسبة للضرر الذي لحق بهن من الزواج بأخرى نتيجة لزيادة المال الذي حصل عليه من الخارج.

الادوار الاقتصادية والاجتماعية للزوجات بعد عودة واستقرار ازواجهن:
ركز الكثير من المعنيين بدراسات الهجرة على الادوار التي قامت بها المرأة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب الزوج. وبينما اتفقت معظم الدراسات على زيادة هذه الادوار الا أن السؤال الذي كان يتردد حتى أثناء سفر الزوج هو: ما الذي سيحدث بعد عودة الزوج؟ هل «سترتد» الزوجة الى حيث كانت أم أن تلك الادوار الاضافية التي قامت بها كما أشارت دراسة خفاجي لن تكون مجرد «ملء الفراغ»؟ (١) ولقد قدمت دراسة نصرت اجابة على هذا السؤال وهي «الارتداد» الكامل والقيام بذات الادوار التي كانت تقوم بها قبل سفر الزوج (٢). وها هي الدراسة الراهنة تقدم نفس الاجابة. فباستثناء حالة زوجة واحدة كانت قد استمرت في اداء نفس الادوار قبل وأثناء السفر وبعد العودة لوجودها في أسرة ممتدة ترعاها، فان ١٥ زوجة قد عدن الى ممارسة الادوار ذاتها التي قمن بها قبل سفر الزوج، فيما عدا ٥ زوجات واحدة منهن استمرت في اداء الادوار الاضافية نظراً لمرض الزوج (الحالة رقم ٣).

الرغبة في الهجرة مرة أخرى: بعد عرض أهم الجوانب التي ارتبطت بظاهرة الهجرة بما تضمنته من نتائج، فلقد كان من الضروري التعرف على رغبات الازواج في الهجرة مرة أخرى والدوافع التي تحرك هذه الرغبة ومدى موافقة الزوجات على هجرة أزواجهن مرة أخرى، والدوافع التي تكمن وراء الموافقة أو الرفض.

لقد أوضحت استجابة الازواج أن ١٠ منهم (نصف عدد الحالات) لديهم الرغبة في العودة، وكان دافعهم الأساسي هو تحسين أوضاعهم المادية، لو اثنان منهم أبديا رغبتهم في العودة وضرورة اصطحاب أسرهم حرصاً على رعاية أبنائهم. أما العشرة الاخرون فلقد رفضوا فكرة الهجرة مرة أخرى لاسباب متعددة منها حاجة الابناء والأسرة بشكل عام لهم، وارتباطهم بدخل وفرص عمل مناسبة (٧ حالات). وأشار زوجان الى أن مرضهم يحول دون امكانية السفر، كما اعرب احد الازواج رفض فكرة السفر مخافة تكرار حادث كان سيؤدي بحياته في آخر عودة له من الخارج لدرء الخطر المتوقع عند سفره.

---

(١) جلال أمين، واليزابيث تايلور عوني، مصدر سابق، ص. ١٨٥.
(٢) سوزان محيي الدين نصرت، مصدر سابق، ص. ٢١٨-٢٢٠.

الجدول ١٤- المنافع والاضرار الناجمة عن سفر الازواج

المنافع			الاضرار		
المجالات	الموافقة		المجالات	الموافقة	
	الزوج	الزوجة		الزوج	الزوجة
١- شراء أرض للبناء وبناء منزل	١٨	١٨	١- تأثير الاسرة من نقص الرعاية	١١	١٠
٢- تحسين البيت القائم	٢	٢	٢- فشل الابناء في التعليم	٢	١
٣- زيادة الدخل وبعض المدخرات	٧	٥	٣- المرض (الأب أو أحد أفراد الأسرة)	٧	٥
٤- شراء أرض زراعية	٢	٢	٤- عدم وجود عمل مناسب بالخارج	١	-
٥- تحسين الاثاث والمعدات المنزلية	١٩	١٩	٥- فقدان العمل في الوطن والمعاش	٢	-
٦- شراء سيارة لزيادة الدخل	٣	٣	٦- الزواج من أخرى	-	٢
٧- شراء سيارة خاصة	٢	٢	٧- لا توجد أضرار	٤	٤
٨- اكتساب خبرة من العمل	٢	-			
٩- الحج	١	١			
١٠- بدون فوائد تعود على الشخص	-	١			

المصدر: تم استخلاصها من بيانات الاستبيان.

وبالنسبة لرأي الزوجات فان عدد الرافضات لسفر الازواج مرة أخرى يزيد عن رغبة الازواج في السفر اذ يصل عددهن ١٢ زوجة. وتتحدد أهم اسباب الرفض لديهن في حاجتهن وحاجة الابناء لرعاية الأب (٥ منهن)، بينما مثل مرض الزوج أو أحد أبناء الأسرة السبب الجوهري في الرفض بالنسبة لاربع حالات، وكان كبر سن الزوج هو دافع الرفض بالنسبة لحالتين، أما الحالة الأخيرة فهي ترى بأن أحوالهم المالية جيدة، وأن الأسرة قد حققت أهدافها من السفر.

ظاهرة زواج بنات القرية من أبناء الدول النفطية

فرض هذا الموضوع نفسه على الباحثين منذ أول لحظة تم فيها الاتصال بالاخباريين ومعظم المبحوثين (حالات الدراسة)، وقد تبين أنه من المستحيل تجاهله لاعتبارات متعددة أولها ان هذه الظاهرة توفر فرص السفر لعدد كبير من الازواج من الأسر التي زوجت أحدى بناتها في الخارج. وثانياً أن زواج البنات قد غير كثيراً من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الأسر التي لم يهاجر أحد منها معتمدين على «الريع» القادم نتيجة لزواج بناتها من ثري عربي. وثالثاً، ارتباط هذه الظاهرة من ناحية الآليات التي تتحقق بواسطتها بالعديد من مظاهر الانحراف داخل القرية وخارجها من ناحية، وامتدادها الى البلد الذي تتزوج منه من ناحية أخرى. ورابعاً، ارتباطها بتغيير بناء القيم في القرية تجاه انجاب الاناث. وخامساً، تأثيرها الواضح على عدم قدرة معظم شباب القرية على الزواج من بنات القرية حيث ارتفعت «المهور» في ظل منافسة الازواج القادمين من الدول النفطية لهم.

وفي ضوء هذه الاعتبارات الهامة. ولأن هذا الموضوع لم يتم رصده وتحليله بعد، فلقد رأى الباحثان ضرورة إثارته بهدف التنبه لهذه الظاهرة واعطائها الاهتمام الكافي من قبل المؤسسات البحثية، فربما يكون ذلك أمراً ضرورياً ومفيداً بصرف النظر عن حجم الظاهرة.

لقد لاحظ الباحثان من البداية أن الجميع يتحدثون عن خصوصية واضحة في هذه القرية وهي زيادة عدد البنات المتزوجات منها من ابناء الدول النفطية، وطرحت أسئلة عديدة منها لماذا هذه القرية؟ وما هي دوافع السفر؟ وكيف تتم (الآليات)؟ ومن هم أساساً من يقبلون على الزواج من العرب؟ وما هي المنافع والاضرار الناجمة عن هذه الظاهرة أسرياً ومجتمعيا (على مستوى المجتمع المحلي)؟

وبالنسبة للسؤال الخاص بخصوصية هذه القرية، فلقد فسر الاخباريون هذا الجانب بزواج تم بالصدفة في أحدى العائلات الكبيرة بالقرية من أحد اثرياء منطقة

الخليج منذ الستينات، الامر الذي انعكس في التحسن الكبير في مستوى معيشة أسرة العروس في القرية الى الحد الذي أثار «شهية» أسر كثيرة «تمنت» أن يتحقق لها نفس الوضع. ولقد ساعد على انتشار هذه الظاهرة عاملان اساسيان أولهما الارتفاع النسبي في مستوى جمال بنات القرية، وثانيهما اتساع قاعدة الفقر فيها كما ذكر سابقاً. وربما تضافر مع هذين العاملين عامل ذاتي وهو استعداد بعض أبناء القرية للقيام بمهمة الوساطة بين الراغبين في الزواج من العربي والسعي اليهم، وبين بنات القرية والبحث عنهن وتقديمهن اليهم.

وبالنسبة للراغبين في الزواج فأغلبهم من كبار السن ممن يسعون الى الزواج من صغيرات. ولما كان القانون لا يسمح بتجاوز فرق السن بين الزوج والزوجة بأكثر من ٢٥ سنة، فلقد شكلت تلك العقبة بداية الانحراف، وفي هذه الحالة (زيادة فرق السن بين الزوج والزوجة عن ٢٥ سنة) يتم تزوير شهادة ميلاد الزوجة. وعندما يستحيل تحقيق ذلك يتم الزواج بعقد عرفي يتم تسجيله بعد ذلك في الشهر العقاري، ويقدم للمحكمة فيتم قبول اشهاره بقبول الزوجة خاصة اذا ادعت الزوجة بأنها حامل وقد يحدث نوع ثالث من «الزواج» حيث يبحث البعض عن ما يسمى بزواج «المتعة» لفترة من الوقت اذ يتم الايحاء الى أهل الزوجة بأنه زواج عادي تتم من خلاله كافة الاجراءات الخاصة بالزواج ولكنها اجراءات مزورة.

وبالنسبة لآليات اتمام الزواج فان سماسرة الزواج المعروفين لأهل القرية والمنطقة لهم علاقات وثيقة ببعض مكاتب السياحة الذين يقومون بمقابلة «السائح» العربي في المطار ويقدمون له الخدمات المختلفة بما فيها القيام بتزويجه من خلال هؤلاء السماسرة. كما أن السماسرة أصبحوا معروفين لعدد كبير من «السياح» القادمين بحيث يأتون لهم مباشرة على عنوانهم بالقرية أو يتصلون بهم، حيث يرشد المتزوجون من العرب سابقاً عنهم.

وعادة ما يتم عقد صفقات الزواج من خلال قيام الوسيط السمسار بدور وكيل «الزوجة» نيابة عن الأب بعد أن يعرض عليه اكثر من فتاة، أو يقدم له الفتاة التي تتناسب مع المواصفات التي يطلبها وللوسيط مجموعة من الدلالات من نساء القرية والقرى المحيطة اللاتي يقمن بابلاغه عن الراغبات في الزواج وخصائصهن. والوسيط بدوره يقوم باتمام «الزواج» والحصول على قيمة المهر والشبكة والتي عادة ما تقدر بعدة آلاف من الجنيهات أو الدولارات، يقدم منها لوالد أو أسرة «العروس» مبلغا يقل كثيرا عما حصل عليه، ويحتفظ بالباقي لنفسه كعمولة. وتجدر الاشارة الى أن أحد هؤلاء الوسطاء اتهم عدة مرات في قضايا زواج القاصرات وقبض

عليه مؤخراً. ويملك هذا الوسيط عمارة ضخمة بالقرية ومساحة من الارض الزراعية بالاضافة الى مشروع تسمين للحيوانات وسيارة مرسيدس والى غير ذلك من مكونات ومظاهر الثراء التي يرى الاخباريون بأن مصدرها هو عمليات السمسرة في زواج بنات القرية بطرق مشروعة وغير مشروعة.

ويتحدث الاخباريون عن خطورة هذه الظاهرة بالنسبة للقرية والمنطقة المحيطة من عديد من النواحي، فهم يرونها مخالفة للشرع والقانون، ويتجاوزون ذلك باعتبارها نوعاً من تجارة الرقيق الابيض - كما أن هذا الزواج المخالف للقانون نظراً لفارق السن الكبير عادة ما يشكل بؤرة انحراف سواء في بلد الزوج أو في مصر نظراً لفارق السن الكبير جداً بين الزوج والزوجة. كما أن الزوجات المصريات المتزوجات من الاثرياء يقمن بارسال الاموال الكثيرة لذويهم في الداخل، بحيث تساهم تلك الاموال بدورها في فساد وافساد هذه الأسر في القرية. وهم في هذا الصدد يشيرون الى أسرة من أسر القرية التي لا يعمل أي من أفرادها ويعيشون على «ريع» الأخت أو الأبنة المتزوجة، وهم يمتلكون السيارات، وقد شيدوا منازل كبيرة في القرية، وينفقون ببذخ كبير أدى الى انحرافهم.

ويرى الاخباريون أن ظاهرة «زواج» بنات القرية من العرب لا تقتصر على الأسر الفقيرة كما حاول البعض تفسيرها اقتصادياً، بل انها تشمل معظم أسر القرية بما فيها العائلات الكبيرة، وأن الفارق بين الأسر انما يكمن في أن الأسر الكبيرة الثرية تعتبرها جزءاً من الوجاهة الاجتماعية، بينما تلجأ اليها الأسر الفقيرة باعتبارها مخرجاً لازماتهم الاقتصادية. والظاهرة بشكل عام أدت الى ارتفاع «المهور» في القرية، وأصبحت مبعث شكوى شبابها [1] الذين لا يستطيعون مجاراة الاثرياء العرب في دفع «المهور» المرتفعة.

لقد أصبحت هذه الظاهرة أحد اسباب الحراك «الطبقي» في القرية وأضحت واحدة من العلامات المميزة للثراء السريع الذي يدركه أطفال القرية. ولقد تأكد ذلك للباحثين عند مقابلة أحد المبحوثين الفقراء الذي لم يستفد من الهجرة نظراً لانفاق معظم مدخراته على العلاج وعندما كان يشكو حاله فإذ بإبنته الطفلة ذات الخمس سنوات تقول «متزعلش يابابا بكرة حاتجوز واحد عربي واجيب لك فلوس كثيرة»[2].

---

(١) برزت هذه الشكوى في عدة لقاءات وخاصة لقاء شباب القرية، ولقاء شيخ البلد مع ابنه الشاب المحامي.

(٢) مستخلصة من لقاء الحالة رقم (١١).

وعلى الرغم من رفض معظم الحالات المدروسة لهذا النوع من «الزواج» فان بعض الحالات اشارت الى قبولها له مبررة ذلك بأن «الزواج» قسمة ونصيب من ناحية، أو أنها لا تستطيع الانفاق على البنت اذا ما تزوجت من مصري من ناحية أخرى.

وأخيراً، يرى البعض بأن التحولات التي أحدثتها هذه الظاهرة قد غيرت في بناء القيم وأدت الى تفضيل انجاب الاناث عن الذكور لدى الأسر الفقيرة بشكل خاص نظراً لان الاناث أصبحن مصدر رزق للأسرة من زواجهن من «العرب».

ويؤكد رئيس المجلس المحلي هذه الملاحظة حيث يراها متجسدة في عدم اقبال الأسر الفقيرة على تعليم بناتها في المرحلة الاعدادية بانتظار (أي الأسر الفقيرة) فرصة الزواج، ويدل على ذلك انخفاض نسبة الاناث الى الذكور بصورة ملحوظة في مرحلة التعليم الاعدادي حيث تصل النسبة بين الذكور والاناث في المرحلة الابتدائية ٣ ذكور الى ٣ر٥ اناث، الا انها تنخفض في الاتجاه العكسي فتصبح ٣ ذكور الى ٢ اناث في المرحلة الاعدادية(١)، بل واكثر من ذلك حيث توضح بيانات حالات الدراسة أن هذه النسبة كانت في التعليم الابتدائي ١١ من الذكور الى ١٢ من الاناث، تدهورت وبشدة لصالح الذكور في المرحلة الاعدادية لتصل الى ٣ ذكور الى انثى واحدة(٢).

مناقشة نتائج الدراسة واستخلاصات عامة

تقدم نتائج الدراسة الميدانية، بالاضافة لما سبقها من أجزاء، معلومات وبيانات مثيرة للانتباه تجدر قراءتها ومناقشتها بعناية بهدف الاستفادة منها في اثراء الوعي الخاص بظاهرة الهجرة المؤقتة بأبعادها المختلفة. واذا كانت نتائج الدراسة الميدانية لا يمكن الادعاء بتعميمها، كما سبق وذكر، الا أنها تقدم مادة كمية ذات سمات نوعية بالغة الدلالة، لا يجب التقليل من شأنها وتطرح مناقشة النتائج، بالاضافة الى متابعة الظاهرة في بعض أبعادها الرئيسية، مجموعة القضايا التالية:

١- من خلال القراءة المتعمقة لدراسات الحالة، يبدو أنه أصبح من الضروري اعادة النظر في بعض «المسلمات» الخاصة بالظاهرة، وخاصة بالنسبة لبعض الباحثين الذين ركزوا على السلبيات ولم يلتفتوا بنفس الدرجة من العناية للايجابيات ذات

---

(١) بيانات المجلس المحلي الحكومي، قرية العزيزية.

(٢) بيانات الجدول ٨ بالدراسة.

الصلة بالظاهرة في اطار الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول المصدرة للعمالة وخاصة حالة مصر. وتشير دراسات الحالة أن غالبية الأسر (٩٠ في المائة منها) لم تكن لتتمكن من توفير الحد الادنى من احتياجاتها الأساسية، وخاصة «المسكن المناسب»، ما لم تتح لها فرصة السفر. كما أن الغالبية العظمى من الازواج الذين هاجروا (٩٥ في المائة) أكدوا على أن دافعهم الرئيسي للسفر هو الفقر ولم يكن باستطاعتهم، في حال بقائهم في مصر، تحقيق أي شيء قاموا بتحقيقه من خلال سفرهم الى الدول النفطية، كما أن تحسن دخولهم وحيازات البعض منهم وتحسين محتوى المنزل من السلع الاستهلاكية المعمرة لم يكن ليتحقق بدون هجرتهم. ومهما كانت التحفظات التي يطرحها البعض من الباحثين على نمط انفاقهم، فان الحقيقة المؤكدة هي ذلك التحسن الملموس في نوعية حياة الأسرة مادياً.

٢- وفي ضوء الملاحظة السابقة، مع محاولة الانتقال من دراسة الحالات الخاصة الى دراسة التأثيرات الاقتصادية على مستوى الدخول وفرص العمل؛ فاننا نتساءل أولم تسهم الهجرة المؤقتة الى البلدان العربية النفطية في ضخ عشرات البلايين من الدولارات أو الجنيهات التي ساهمت في اخراج عدة ملايين من تحت خط الفقر؟ أولم تسهم الهجرة، بحكم ما أدت اليه من تغيرات في سوق العمل، في زيادة أجور ودخول فئات كانت أقل حظا في فرص العمل والدخل (العمال الزراعيون على وجه الخصوص والحرفيون)؟ صحيح أن الاموال الوافدة، في ظل المناخ العام، قد غذت قطاعاً خدمياً وتجارياً كبيراً يتسم جزء منه بالنشاط الطفيلي، الا أن على البعض بقدر «مايهول» من خطورة هذا النشاط، عدم التقليل من دور ودوران المال النفطي في الداخل في عدد من الأنشطة التي استفاد منها بعض المشتغلين بالزراعة والصناعة والبناء والتشييد وغير ذلك من الانشطة التي تعتمد على قوة عمل كانت تعاني من عسر واضح في حياتها. وعلينا ألا نهون من أثر تلك الظاهرة في التخفيف من حدة جرائم السرقة والنشل نظراً لما أتاحته الهجرة من فرص عمل بالخارج أو بالداخل. وفي المقابل علينا الا نقلل من شأن الاموال الوافدة وأثرها في انتشار جرائم تعاطي المخدرات. من المؤكد ان الهجرة قد ساهمت في احداث «تشوهات» واختلالات في سوق العمل والاجور والدخول، ولكن هل كان سوق العمل سيتم بعدم الخلل في حال عدم التوجه للهجرة؟

٣- يحاول البعض نقد ظاهرة الهجرة من منظور سياسي واقتصادي واجتماعي بالقول بأن الهجرة قد ساهمت في تجسيد الحل الفردي، وأدت بالتالي الى تمييع الصراع الاجتماعي. وهم بهذا الاستنتاج يرون في الهجرة وسيلة أساسية من وسائل تخفيف الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الدولة، وبدونها

تضيع فرصة استغلال هذه الضغوط لاحداث الاصلاحات الجذرية. ومثل هـــذا الافتراض قد يبدو منطقياً، وهو غير كذلك من الناحية المنهجية، فاتساع قاعـــدة الفقر لا تعنى بالضرورة توفير الشرط الكافي لاحداث الاصلاحات الجذرية، مالـــم يرتبط بالعديد من الشروط المكملة ومن أهمها الاحساس بالظلم الاجتماعي واعتبـاره نتاجاً لاداء السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والعمل الواعي المنظم في اتجـــاه تغييره. ان تساؤلاً هاماً يطرح نفسه في هذا الصدد، ماذا لو بقيت العمالـــة المصرية بدون هجرة، هل كانت ستسهم في انضاج الوعي الاجتماعي وغيره مـــن العوامل المساعدة على التغيير؟

٤- ان مفهوم التكلفة-العائد على مستوى الأسرة بات أمراً في حاجة الـــى مناقشة أوسع وأعمق في ضوء ما وصلت اليه دراسات الحالة من نتائج. ونتساءل أي تكلفة يحسبها الزوج (من خسارته نسبياً في تنشئة أبنائه، أو شعوره بالوحـــدة وافتقاده الى زوجة..الخ من جوانب الخسارة)، وهو اكثر الخاسرين، من وجهـــة نظره، في ظل الفقر الشديد، حتى بالنسبة لتنشئة أبنائه في ظل عجزه في الداخـــل عن توفير حاجاتهم الأساسية؟ وهل من قبيل المصادفة أن تؤيد معظم الزوجـــات قرار سفر أزواجهن وتدعمهن بالمال تشجيعاً لهم على السفر، وهن المدركـــات مسبقاً للمشاكل العديدة لسفر أزواجهن؟ وهل هي مصادفة -أيضاً- ذلك الموقـــف الذي اتخذته معظم الزوجات من عدم مطالبة أزواجهن بالعودة، رغم تفاقـــم المشكلات بالنسبة للبعض منهن، وحرصهن الشديد على عدم ازعاج أزواجهن مـــن خلال رفض معظمهن اطلاع الزوج عليها وهو بالخارج؟ أغلب الظن أن معظمهن قـــد حسبن تكلفة معاناة الوحدة، وزيادة الاعباء عليهن، بالاضافة الى المشكلات التـــي واجهتها، بدرجة أقل من الفائدة التي ستمتد لسنوات أطول كثيراً من معانـــاة فترة السفر. وذلك التفسير لا يعني قطعاً تغليباً «مطلقاً» لمزايا السفر، بقدر مـــا يحاول استثارة الفكر الخاص بمفهوم التكلفة -العائد بالنسبة لسفر الازواج بـــدون زوجاتهم، فربما تؤدي الى اعادة النظر في المفهوم بدرجة اكثر شمولاً أو تعقيداً.

٥- على قدر ما تحملته زوجة المهاجر من أعباء ومشكلات أثناء غياب الـــزوج، بقدر ما ساهمت تلك الفترة في تعزيز ثقة الازواج بهن، وزيادة عدد المشاركات فـي اتخاذ القرارات على مستوى الأسرة بصرف النظر عن حجم تلك المشاركة، وقد يقول البعض استخلاصاً من دراسات الحالة وأحدى الدراسات السابقة[١]، أن نجاح المـرأة في أداء معظم الادوار غير التقليدية أثناء سفر الزوج كان يجب أن يجد امتداداً لـه

---

(١) سوزان محيى الدين نصرت، مصدر سابق، ص. ٢١٨-٢٢٠.

ولو بصورة جزئية بعد عودة الزوج. ومثل هذا الرأى يرى في عودة الزوجات الى نفس الادوار التي قمن بها قبل سفر الازواج نوعاً من «الارتداد» بمفهومه السلبي. ومما يدعم هذه الملاحظة ما وصلت اليه خفاجي في دراستها والتي توقعت أن تلك الادوار لن تكون مجرد «ملء للفراغ» الذي تركه الزوج(١). وعلى العكس من ذلك تشير نتائج دراسات الحالة أن الزوجات عدن الى حيث كن راضيات وسعيدات بعودة الازواج. ومثل هذا التفسير السلبي «للارتداد» يتناسى تقسيم العمل التقليدي بين الرجل والمرأة الذي لم تتغير بيئته الثقافية. ورغم ذلك فلقد تبين من دراسات الحالة أن العنصر الحاكم في زيادة أدوار المرأة قبل وبعد العودة هو الحاجة الموضوعية لاشتغالها في أعمال خارج المنزل، فحيث زادت وتنوعت الاعباء على الرجل اقتصادياً قامت الزوجات بالاشتغال والمساعدة الاكثر في عمليات التجارة وخاصة في المحال التجارية.

٦- توضح دراسات الحالة أن عدداً من الأسر قد تغير وضعها الاقتصادي -الاجتماعي (الملكية والحالة العملية للزوج). ومثل هذا التغير تم في اطار تحول بعض عمال المصانع والحرفيين الى برجوازيين صغار - الأمر الذي نشأ عنه بصورة منطقية تغير في الوجود والوعي الاجتماعي مما يتطلب المزيد من الدراسة للبحث عن مضامينه الايجابية والسلبية.

٧- ان محاولة الربط «الميكانيكي» بين الهجرة وتحول غالبية الأسر - كما تبين من دراسات الحالة - من الأسر الممتدة الى الأسر النووية، دون قراءة تحليلية للاسباب الموضوعية والذاتية التي ارتبطت بالتحول، تبدو سمة من سمات معظم الدراسات التي تناولت هذا البعد من أبعاد الظاهرة. ويرى الباحثان أن الأسرة الممتدة تاريخياً ارتبطت أساساً بغياب تقسيم العمل في ظل شيوع العمل بالزراعة أو الرعي، وقد أدى تنامي تقسيم العمل بين الزراعة والأنشطة غير الزراعية التي ارتبطت بالتعليم والتمايز في المهارات والدخول الى تحول الأسرة الممتدة استجابة للتمايز في الدخول والثقافة وأماكن العمل. ولقد ساهمت الحقبة النفطية في تعميق هذا التمايز للاسباب الرئيسية التالية:

(أ) عدم تلبية منزل الأسرة الممتدة حاجة المهاجر للمسكن الملائم كماً ونوعاً.

---

(١) جلال أمين، واليزابيت تيلور عوني، مصدر سابق، ص. ١٨٥.

(ب) زيادة الدخل بدرجة ملموسة، وارتباط هذه الزيادة بجهده الخاص، ومعاناته لعدة سنوات (متحملا الوحدة والمرض وسوء المعاملة أحيانا) واحساسه بأن الاوضاع الاقتصادية تتجه الى مزيد من التفاقم، ومن ثم لا مناص والحال كذلك الا أن يسعى للاحتفاظ بمدخراته أو توجيه أمواله لصالح أسرته الأصغر (الزوجة والابناء) في اطار تفضيلاته النسبية - وسبيله لذلك هو الاستقلال عن الأسرة في منزل خاص مخافة حدوث المشاكل من الاختلاط ببقية أفراد الأسرة الممتدة.

(ج) أن عدداً كبيراً من حالات الدراسة قد اظهرت معاناة الزوجة والابناء من المشاكل التي يثيرها باقي أفراد الأسرة، وان الزوجات كن على حق نسبياً مما ساهم في اسراع عملية ترك المنزل(١).

٨- لقد أثارت ظاهرة زواج بعض الفتيات من عرب الدول النفطية انتباه الباحثين بدوافعها، وآلياتها، وآثارها، كما ورد سابقاً، ولكن قبل التسرع في ادانة الظاهرة، يتعين الاجابة على هذا السؤال المنطقي، ترى لماذا حدثت هذه الظاهرة بهذا الحجم النسبي؟

ان الاجابة التي تبدو على الأقل من وجهة نظرنا منطقية؛ تتمثل في أن الحقبة النفطية جسدت، في جملة امور، بعض مظاهر «الوفرة المالية» لدى البعض ممن يعيشون في بيئة ثقافية مختلفة اذ سادت رغبة «المتعة» على ماعداها، واستجاب لتلك الرغبة واقع موضوعي تمكن من استيعابها. وهذا الواقع الموضوعي يتمثل في وجود ارضية مهيأة تتضمن فقر أعداد كبيرة من الأسر المصرية اضافة الى تغير في الرغبة نحو تحقيق الثراء السريع والسهل. وهذه الرغبة في سياق هذا المعنى تعد نتاجاً منطقياً لعدم قدرة الأسرة على توفير حاجاتها الأساسية اذ لم يعد أمامها الا تقديم بناتها في «سوق النفط» فليس بعد الجوع ذنب. ويتساءل بعض افراد هذه الأسر، ولم لا نزوج بناتنا أوليس هذا التصرف -بغض النظر عن ملاحظاتكم- أفضل مما لو تركن بدون زواج؟ أوليس هذا حلاً لمشاكل الأسرة غير القادرة على توفير أقل احتياجات انفاقها؟

ليس الهدف من طرح هذه المبررات قبول الظاهرة أو رفضها، بل الانتباه اليها لاستكمال ملامح التحولات في ظل الحقبة النفطية والتي تجاوزت تصدير قوة

---

(١) حالة رقم (١٢) حيث اضطر الزوج الى تأجير منزل للزوجة أثناء سفره حتى اكتمل بناء المنزل.

العمل (حلاً لمشكلة الفقر لغالبية من هاجروا) الى حد «تصدير» البنات وأغلبهن من القاصرات وهي ظاهرة مرفوضة قانونياً وأخلاقياً وانسانياً وصحياً، حلاً لنفس المشكلة.

٩- ان قراءة ظاهرة الهجرة بدءاً من دوافعها وانتهاء بآثارها أضحت في حاجة الى مزيد من التوفيق في كثير من الجوانب. فمن الملاحظ أن الهجرة المؤقتة في ظل الحقبة النفطية قد تزامن معها سياسات وآليات اقتصادية واجتماعية طاردة من منظور عدم توفر فرص العمل المناسبة والدخل الكافي الذي يوفر للغالبية العظمى من السكان حاجاتهم. كما أنها ارتبطت باهمال واضح للعديد من القطاعات الانتاجية وخاصة القطاع الزراعي، الامر الذي تجسد في غياب الحوافز المادية الكافية للحائزين والعمال الزراعيين. كما بدا القصور واضحاً في عدم الوعي بالخسارة القومية نتيجة تصدير قوة العمل المصرية في صورتها الخام.

لقد ساهمت هذه البيئة الطاردة لقوة العمل المصرية في ظل غياب السياسات والآليات في ظهور العديد من الآثار السلبية التي نجمت عنها ومنها ذلك «الحراك المهني» الذي -ربما- أدى الى تدهور المهارات الاساسية للمهاجرين في البلدان المستقبلة لهم. كما انعكست تلك الظاهرة بعد عودتهم في حراك اكثر ضرراً من المنظور المجتمعي وهو عزوف أعداد ليست بقليلة من المشتغلين بالزراعة قبل السفر عن العمل بالزراعة بعد العودة وميلها بدرجة اكبر للعمل في مجالات التجارة والخدمات.

لقد تضافر مع هذه المصاحبات غياب أي اهتمام يذكر من قبل السفارات المصرية في الخارج بالمهاجرين، بحيث تركوا «ضحايا» ضغوط شروط العمل القاسية في العديد من البلدان المستقبلة لهم من جهة، اضافة الى عدم القيام بأي جهد حكومي لتعبئة مدخراتهم وتوجيههم لاستخدامها أثناء فترة اقامتهم من جهة أخرى. ولقد ساهمت الملاحظة الأخيرة في ظهور «سوق مصرفية» على حساب السوق الحكومية المصرية، كما أدت الى توفير الوعاء الأساسي لنمو وظهور العديد من شركات توظيف الاموال في ظل غياب آليات منافسة.

كما تجدر الاشارة الى أن مدخرات المهاجرين واستخدامها في الداخل لم ترتبط بأي وسائل لتشجيعهم على استثمارها، ومن ثم لم يكن أمام معظم العائدين الا أن يوجهوا قسطاً كبيراً من مدخراتهم في انفاق استهلاكي يغلب على جزء كبير منه الانفاق الترفي، استجابة منهم للتغير الكبير في انماط الاستهلاك التي غزتها

سياسات الانفتاح الاقتصادي من جهة، والرغبة في محاكاة الانماط الاستهلاكية في الدول التي هاجروا اليها أو في مصر من جهة أخرى.

١٠- ركزت معظم الدراسات الخاصة بالهجرة على الافتقار الى السياسات بما فيها هذه الدراسة، وقد أتت معظم جوانب النقد متجاوزة الوعي الكافي بالمحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول «المصدرة» للعمالة أو المستوردة لها، وربما كان واضحاً ذلك في محاولة البعض تجاوز النقد الى تقديم بدائل لسياسات وغاب عنهم -والحال كذلك- أن تلك البدائل تتطلب بالضرورة توجهاً اكثر شمولاً وتكاملاً. وللتدليل على ذلك يلاحظ مثلاً ان سياسات الهجرة في مصر باعتبارها أحدى العوامل الرئيسية المسؤولة عن الخلل في سوق العمل، أو أن السياسات الاقتصادية أو الاعلامية قد ساهمت في تبديد المدخرات في انفاق استهلاكي اكثر منه في مجالات الانتاج ومثل هذا النقد ينطوي على رؤية قاصرة، اذ أن تلك السياسات هي جزء من أزمة أكثر عمقاً وشمولاً.

ولمزيد من التوضيح أيضاً فاننا نتساءل -اذا ما سعت مصر لوضع سياسات للهجرة تضمن للمصريين حقوقهم المشروعة والعادلة في الاجور مع قرنائهم من أبناء الدولة المستقبلة، أو مع من يحصلون على أجور أعلى من جنسيات أخرى - هل ستقبل الدولة المستقبلة تلك الاتفاقية بما يعنيه ذلك من خسارة كبيرة بالنسبة لموازنة الدولة أو أرباب العمل؟ وما هي ضمانات حمايتهم اذا لم يحصلوا على نفس الاجور؟ وأخيراً ما هي الآليات التي تمنع قبول البعض من المصريين أجوراً أقل برضاهم نظراً لحاجتهم؟ ويؤكد هذه التساؤلات العجز الواضح في تطبيق نصوص القانون رقم (١١٩) لسنة ١٩٨٢ الخاص بحماية المصريين من استغلال سماسرة ومكاتب السفر ومن مظاهر استغلال التعاقد الفردي.

أغلب الظن أن تلك المحاولات الخاصة بوضع سياسات للهجرة التي تعظم العائد القومي والقطري والأسري ستبوء بالفشل بصورة أساسية ما لم ترتبط ببنية سياسية اقتصادية اجتماعية قومية وقطرية تهيء لها وتساعد على تنفيذها. وتتجاوز ذلك الى القول بأن المحاولات الجزئية الرامية الى وضع تلك السياسات اما انها ستواجه الفشل مسبقاً، أو قد تؤدي الى نتائج عكسية على مستوى المصالح الفردية للمهاجرين.

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع الاتحاد النسائي العربي العام، اجتماع خبراء حول أثر السياسات السكانية على المرأة العربية، (١٣-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩)، المذكرة التوضيحية (٢٨ ايار/مايو ١٩٨٩) ص. ٢.

١١- وحيث يتركز هدف الندوة في «القاء الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للسياسات السكانية على المرأة العربية، وتحديد متطلبات هذه السياسات بحيث تستطيع المرأة نفسياً ومؤسسياً، وبمساندة مجتمعيه، تحمل المسؤولية الكبرى»[١] فأن السؤال الأول الذي يمكن طرحه في حالة مصر هو هل توجد حقاً سياسة سكانية تهتم بتلك المكانة؟. ان معظم المتابعين للسياسات السكانية في مصر بما يتفقون معاً على غياب ما يمكن وصفها بسياسة سكانية متكاملة العناصر. فمكانة المرأة في السياسة الحالية بآلياتها لا تتجاوز محاولات النصح بالحد من الانجاب ونشر الخدمات الطبية المشجعة لتحقيق هذا الهدف - وتلك السياسة، وبهذه الآلية الجزئية لا تتعمق، من وجهة نظرنا، في البحث عن الاسباب الحقيقية المسؤولة عن ظاهرة «كثرة الانجاب»، وهي أيضاً لا تقدم بدائل «موضوعية» تسهم في الحد منه، لقد تبين للباحثين من واقع دراسة ميدانية غياب العلاقة بين الاقدام على استخدام وسائل الحد من الانجاب وبين حجم الأسرة في عدد من القرى المصرية[١].

واذا كان هذا هو حال السياسة السكانية، فعلينا أن نتوقع غياباً اكثر في الاهتمام بمكانة المرأة في اطار سياسات الهجرة، الامر الذي سبق توضيحه، اذ تفتقر زوجات المهاجرين الى أي بنية مؤسسية تسعى لرصد مشكلاتهم، ومن ثم محاولة حلها.

١٢- وأخيراً يبدو أن معظم الباحثين ومحللي السياسات ومتخذي القرارات ذات الصلة بظاهرة الهجرة، وخاصة بالنسبة لأولئك المهاجرين من الفقراء، يقومون بطرح آرائهم وصياغة سياساتهم وقراراتهم في غياب المعرفة الوافية بما تسمى «بثقافة الفقر». فتلك الثقافة تجسد العديد من الملامح المميزة لها في بناء القيم والسلوك والاتجاهات بالنسبة للمهاجرين وأسرهم، ولمزيد من التوضيح فان ما قد يرفضه أو يدينه البعض بالنسبة لسلوك الفقراء أو بناء قيمهم واتجاهاتهم يعتبر من الامور المقبولة التي لها ما يبررها منطقياً بالنسبة لاوضاعهم. لقد أوضحت بعض دراسات الحالة العديد من المظاهر التي تجسد هذه الظاهرة. ومن الملامح الأساسية لمضامين تلك الثقافة ما تمت ملاحظته في رأي الزوجات والازواج على تفضيل المنافع المادية التي تحققت من الهجرة على ما عداها من خسائر اجتماعية

---

(١) نتائج بحث تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف العربي، حالة مصر، بحث تحت الاعداد يقوم به منتدى العالم الثالث ممثلاً لجامعة الأمم المتحدة بطوكيو وبتمويل صندوق الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة الانمائية (تحت النشر).

ونفسية. كما تظهر أيضاً في أولويات انفاقهم رغبة في ابراز مكانتهم الاجتماعية والخروج من دائرة الفقر بامتلاك سلع استهلاكية معمرة قبل الاهتمام بتأثيث المنزل، وتوفير عدد مناسب من الأسرة، أو الاهتمام بمرافق المنزل الصحية. وتبدو الأولى (أي السلع الاستهلاكية المعمرة) - من وجهة نظرهم - واجهة الأسرة أمام الآخرين. وبالاضافة الى ذلك يلاحظ أن عدداً من الأسر ترحب بزواج بناتها من ابناء الدول النفطية بغض النظر عن سن الزوج ما دام قادراً على الانفاق وكل هذه الامور تعتبر جزءاً من ثقافة الفقر التي غابت والى حد كبير عن ذهن المهتمين بالظاهرة.

التوصيات

لم تسع هذه الدراسة عمداً الى التطرق لبدائل اكثر ملاءمة لسياسات السكان وعلاقتها الهجرة المؤقتة بهدف الحد من آثارها السلبية، وخاصة بالنسبة للمرأة، بقدر ما اهتمت بمحاولة القاء مزيد من الضوء على الظاهرة اعتماداً على دراسة ميدانية في احدى القرى. لقد ساهمت قراءة الظاهرة بصورة عامة، وحالات الدراسة، بالاضافة الى الاخباريين بصورة خاصة، في الوصول الى التوصيات التالية:

١- ان اعادة قراءة الظاهرة، وخاصة الهجرة العائدة، باتت مطلباً ملحاً لعديد من الاعتبارات وهي:

(أ) نقص الدراسات المتكاملة كماً، ونوعاً، واتساعاً بهدف الوصول الى امكانية تعميم النتائج؛

(ب) التنوع في الادوات الخاصة بجمع البيانات مع التركيز على أداة المعايشة؛

(ج) الحاجة الى قراءة اكثر تفحصاً لمفهوم التكلفة - العائد في اطار ثقافة الفقر التي تحكم الغالبية العظمى ممن هاجر أو هاجر وعاد.

ولكل هذه الاعتبارات فإن الدراسة توصي بالمزيد من اعداد الدراسات وتوسيعها في النطاق الجغرافي ومتابعة نتائجها من وقت لآخر، مع الأخذ بعين الاعتبار ما وصلت اليه من نتائج، التي ربما تحتاج الى مزيد من التدقيق أو المراجعة.

٢- لما كانت ظاهرة الهجرة والهجرة العائدة تتسم بالتنوع والديناميكية في ضوء المتغيرات المرتبطة بها سواء في الدول المرسلة أو المستقبلة لها من وقت لآخر، فانها والحال كذلك، تتطلب متابعة مستمرة بالمزيد من الدراسات الراصدة لها، والمحللة لدوافعها وآثارها.

٣- كشفت الدراسة عن ظاهرة على جانب كبير من الأهمية من ناحية الدوافع والاليات والآثار نظراً لارتباطها بالحقبة النفطية بصورة عامة، وبأوضاع مصر بصورة خاصة، وهي ظاهرة زواج بنات القرية وخاصة القاصرات منهم من أبناء

الدول النفطية. وتوصي الدراسة بضرورة حث الجهات البحثية على القيام بمزيد من الرصد والتشخيص لها، كما توصي أيضاً بحث الجهات المعنية بوضع عقوبات متشددة بالنسبة لمن يشارك في تزويج القاصرات.

٤- ومع عدم الاقلال من شأن مكانة السياسات السكانية المتكاملة في علاقتها بسياسات الهجرة الا أن الباحثين يعتقدان أنه ربما يكون من الأصوب قبل صياغة هذه السياسات اعادة قراءة الواقع مع التركيز على محددات مكانة المرأة في اطارها بغية البحث عن الجذور إما لمواجهتها بصورة حقيقية، أو للاعتراف بعدم القدرة على تجاوزها، ومن ثم تكون التوصيات الخاصة بسياسات «بديلة» أقرب الى امكانية التنفيذ.

الجداول

الجدول ١- التقسيم المهني لأرباب الأسر(*)

(قبل وأثناء السفر وبعد العودة)

رقم الحاله	المهنه قبل السفر	المهنة اثناء السفر	المهنه بعد العوده
١	فلاح حائز وبقال	فلاح وعامل بناء	فلاح وبقال
٢	عامل بمصنع السكر	عامل زراعى	دلال ماشيه
٣	عامل زراعى	شيال ، عامل بناء ،	عامل بناء
٤	عامل بمصنع الغزل والنسيج	فنى أدوات صحيه وعامل بمحل تجارى	عاطل
٥	عامل تركيب بلاط ومحاره	عامل محاره	عامل محاره
٦	مهندس زراعى وموظف بالحكم المحلى	موظف ادارى	مهندس زراعى ورئيس وحده محليه
٧	عامل بشركه السكر	عامل معمار وملاحظ	فلاح حائز
٨	فنى براده بشركة السكر	موظف ادارى	أخصائى تخطيط بشركة السكر
٩	عامل محاره	عامل محاره	صاحب محل خردوات
١٠	فلاح وتاجر مواشى(حائز)	عامل زراعى وعامل بناء	فلاح وتاجر مواشى (حائز)
١١	عامل زراعى أجير	عامل زراعى	عامل زراعى أجير
١٢	فران (عامل)	فران	فران – عاطل عن العمل
١٣	عامل نسيج	ملاحظ عمال زراعيين وعامل مطعم	سائق تاكسى مطوك له
١٤	عامل بشركة السكر	عامل محاره ومبلط	عامل محاره ومبلط
١٥	عامل بمصنع ٤٥ الحربى	عامل زراعى	عامل بمصنع ٤٥ الحربى
١٦	عامل بشركه الحرير	مبيض	عامل أجير فى اعمال مختلفه
١٧	عامل بوفيه (بالبوميه)	عامل زراعى	عتال بمصنع
١٨	مبيض محاره	مبيض محاره	كلاف(علاف)مواشى بوزارة الزراعه
١٩	عامل بشركة بائع فول وطعميه	عامل تركيب مواسير مياه جوفيه	مالك محل فول طعميه وسائق سياره نصف نقل (بالمشاركه)
٢٠	مزارع بأرض مستأجره للاسره	عامل زراعى	مزارع بالارض المستأجره وعامل بشركه

المصدر: بيانات الاستبيان.

(*) رتبت الحالات حسب أسبقية المقابلة.

الجدول ٢- حيازة الأسرة من الاراضي والحيوانات والأنشطة الانتاجية والتجارية قبل سفر وبعد عودة الزوج

رقم الحاله	ارض زراعيه قبل ط	ف	بعد ط	ف	(أ) حيوانات(عدد) قبل	بعد	نشاط تجاري قبل	بعد	تأجير شقق (عدد) قبل	بعد	وسائل نقل أجره قبل	بعد
١ (*)	–	٣	–	٣	١	١	بقاله	بقاله	–	–	–	–
٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٣	٨	–	١٢	–	–	–	–	بقاله	–	–	–	نصف نقل
٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٥	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–
٦	–	–	١٤	–	–	–	دقيق	دقيق وأسمنت	–	–	–	–
٧	٢١	–	١٨	١	–	–	–	–	–	٢	–	–
٨	–	–	–	–	–	–	ماكينه تريكو	ماكينه تريكو	–	–	–	–
٩	–	–	–	–	–	–	خردوات	خردوت	–	–	–	–
١٠	٩	١	٩	١	–	–	تجاره مواشى	تجاره مواشى	–	–	–	–
١١ (ب)	٦	–	٦	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	أجره ٧ راكب
١٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٤	–	–	–	–	–	–	فول وطعميه	فول وطعميه وبقاله	–	–	–	–
١٥	–	–	–	–	–	–	–	بقاله	–	–	–	–
١٦	–	–	–	–	–	–	–	بقاله	–	–	–	–
١٧	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٨	–	–	–	–	–	–	–	بقاله وخضار	–	–	–	–
١٩	–	–	–	–	–	–	فول وطعميه	فول وطعميه	–	–	–	نصف نقل
٢٠ (ج)	–	٨	–	٨	–	–	–	–	–	–	–	–

المصدر: بيانات الاستبيان.

(أ) حيوانات كبيرة لانتاج اللبن وعجول تسمين.

(ب) بالايجار

(ج) ايجار بالمزارعة مع الأسرة الممتدة.

(*) ملك الأسرة الممتدة.

الجدول ٣- الحالة العمرية والتعليمية لكل من الزوج والزوجة

رقم الحالة	الزوج		الزوجة	
	السن	الحالة التعليمية	السن	الحالة التعليمية
١	٣٣	يقرأ ويكتب	٢٢	أمية
٢	٤٢	أمي	٣٨	أمية
٣	٤٣	أمي	٣٠	أمية
٤	٣١	يقرأ ويكتب	٢٨	أمية
٥	٤١	يقرأ ويكتب	٣٥	أمية
٦	٤٣	جامعي	٣٦	تقرأ وتكتب
٧	٤٢	يقرأ ويكتب	٣٥	أمية
٨	٤٣	دبلوم متوسط	٣٦	أمية
٩	٥٦	يقرأ ويكتب	٥٤	أمية
١٠	٤٨	أمي	٤٥	أمية
١١	٣٨	أمي	٢٨	أمية
١٢	٣٩	أمي	٣٥	أمية
١٣	٣٦	شهادة الاعدادية	٣٠	أمية
١٤	٤٧	أمي	٤٥	أمية
١٥	٣٨	أمي	٢٣	أمية
١٦	٥٠	أمي	٤٠	أمية
١٧	٣٦	أمي	٢٨	أمية
١٨	٣٩	أمي	٢٨	أمية
١٩	٤٠	أمي	٣٠	أمية
٢٠	٣٨	يقرأ ويكتب	٣٥	أمية

المصدر: بيانات الاستبيان.

الجدول ٤- حجم الأسرة النووية بالمعالين

رقم	الاجمالي	الابناء		المعالين
		ذكور	اناث	
١(١)	٥	٣	-	-
٢	١١	٦	٢	الأم
٣	١١	٥	٤	-
٤	٧	٢	١	الأم
٥(٢)	٥	١	١	-
٦	٨	٢	٤	-
٧	٧	٤	-	الأب
٨	٦	٣	١	-
٩(٣)	٧	١	-	زوجة الأبن وابنائها
١٠	٩	٦	١	-
١١	١٠	٢	٥	الأم
١٢	٨	٢	٤	-
١٣	٧	٢	٣	-
١٤	١١	٥	٣	الأم
١٥(٤)	٥	٢	١	-
١٦	٧	٢	٣	-
١٧	٦	٣	١	-
١٨	٨	٣	٣	-
١٩	١٠	٢	٥	الأم
٢٠	٤	١	١	-
الاجمالي	١٥٠	٥٧	٤٣	١٠

المصدر: بيانات الاستبيان.

(١) يعيش مع الأسرة الممتدة.
(٢) له زوجتان.
(٣) راعي الأسرة الابن.
(٤) له زوجتان.

الجدول ٥- نوع الأسرة بالنسبة للعينة

رقم الحالة	قبل السفر	بعد العودة
١	ممتدة	ممتدة
٢	ممتدة	نووية
٣	ممتدة	نووية
٤	ممتدة	نووية
٥	ممتدة	نووية
٦	ممتدة	نووية
٧	ممتدة	نووية
٨	ممتدة	نووية
٩(*)	نووية	ممتدة
١٠	ممتدة	نووية
١١	ممتدة	نووية
١٢	ممتدة	نووية
١٣	ممتدة	نووية
١٤	نووية	نووية
١٥	ممتدة	نووية
١٦	ممتدة	نووية
١٧	نووية	نووية
١٨	نووية	نووية
١٩	ممتدة	نووية
٢٠	ممتدة	نووية

المصدر: بيانات الاستبيان.

(*) حيث تزوج الابن بعد عودة الزوج وبقى مع الأسرة.

الجدول ٦- عدد ابناء اسر العينة حسب الحالة التعليمية (ذكور واناث)

رقم الحاله	دون سن التعليم		أمي		تعليم ابتدائي		اعدادي		ثانوي عام أو فني		جامعي	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
١	٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢	٣	—	—	—	١	٢	١	—	١	—	—	—
٣	٢	٢	١	٢	١	—	—	—	١	—	—	—
٤	١	١	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—
٥	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٦	—	—	—	—	٢	١	—	١	—	٢	—	—
٧	٢	—	—	—	١	—	—	—	١	—	—	—
٨	١	—	—	—	—	—	٢	—	—	١	—	—
٩	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—
١٠	١	—	—	—	١	—	١	١	٣	—	١	—
١١	١	٢	—	٣	١	—	—	—	—	—	—	—
١٢	—	٢	—	—	—	٢	٢	—	—	—	—	—
١٣	٢	—	—	—	—	٣	—	—	—	—	—	—
١٤	—	—	٢	١	١	١	٢	١	—	—	—	—
١٥ (١)	٢	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—
١٦	—	٢	—	١	١	—	—	—	١	—	—	—
١٧	٢	—	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—
١٨	١	٢	١	١	١	—	—	—	—	—	—	—
١٩	٢	٢	—	—	—	٣	—	—	—	—	—	—
٢٠	١	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—
الاجمالي	٢٥	١٤	٥	١٠	١١	١٢	٩	٣	٧	٣	١	—

المصدر: بيانات الاستبيان.

(١) أطفال هذه الأسرة صم وبكم.

الجدول (٧-أ) حالة المبنى قبل السفر وبعد العودة

	نوع المبنى		الارضيات		الاسقف		الطلاء		عدد الغرف		المرحاض الصحي	
	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
١ (١)	طوب أحمر	طوب أحمر	بلاط	بلاط	خرسانه	خرسانه	جير	زيت	١٢	١٢	نعم	نعم
٢	طوب نى	طوب أحمر	ردم	بلاط	خشب	خرسانه	طين	زيت	٣	٧	لا	نعم
٣	طوب نى	طوب أحمر	ردم	أسمنت	خشب	خرسانه	طين	جير	١	٣	لا	نعم
٤	طوب نى	طوب أحمر	ردم	بلاط	خشب	خرسانه	طين	زيت	١	٨	نعم	نعم
٥	طوب أحمر	طوب أحمر	بلاط	بلاط	خرسانه	خرسانه	جير	جير	٢	٤	نعم	نعم
٦ (٢)	طوب أحمر	طوب أحمر	بلاط	بلاط	خرسانه	خرسانه	جير	جير	٦	٦	نعم	نعم
٧	طوب نى	طوب أحمر	ردم	بلاط	خشب	خرسانه	طين	جير وزيت	١٢	١٢	نعم	نعم
٨	طوب نى	طوب أحمر	بلاط	بلاط	خشب	خرسانه	اسمنت	زيت	١	٦	نعم	نعم
٩	طوب أحمر	طوب أحمر	بلاط	اسمنت	خرسانه	خرسانه	جير	زيت	٢	٣	نعم	نعم
١٠	طوب نى	طوب أحمر	ردم	بلاط	خشب	خرسانه	طين	اسمنت	٢	٥	نعم	نعم
١١	طوب نى	طوب أحمر	ردم	اسمنت	خشب	خرسانه	طين	اسمنت	٣	٣	لا	نعم
١٢	طوب نى	طوب أحمر	ردم	بلاط	خشب	خرسانه	طين	أسمنت	٢	٦	نعم	نعم
١٣	طوب نى	طوب أحمر	ردم	بلاط	خشب	خرسانه	جير	زيت	٣ (٣)	٥	نعم	نعم
١٤	طوب أحمر	طوب أحمر	بلاط	بلاط	خشب	خشب	اسمنت	اسمنت	٢	٢	نعم	نعم
١٥	طوب أحمر	طوب أحمر	اسمنت	اسمنت	خرسانه	خرسانه	جير	جير	٥	٥	نعم	نعم
١٦	طوب نى	طوب أحمر	ردم	بلاط	خشب	خرسانه	طين	جير	٢	٥	نعم	نعم
١٧	طوب نى	طوب أحمر	ردم	ردم	خشب	خرسانه	طين	اسمنت	١	٣	نعم	نعم
١٨	طوب نى	طوب أحمر	ردم	ردم	خشب	خرسانه	طين	أسمنت	١	٢	نعم	نعم
١٩	طوب نى	طوب أحمر	ردم	بلاط	خشب	خرسانه	طين	جبس	٢	٨	نعم	نعم
٢٠	طوب أحمر	طوب أحمر	ردم	ردم	خرسانه	خرسانه	أسمنت وجير	أسمنت وجير	٢	٦	نعم	نعم

المصدر: بيانات الاستبيان.

(١) تعيش في أسرة ممتدة.

(٢) منزل العائلة الممتدة سابقاً.

(٣) منزل العائلة سابقاً.

الجدول (٧-ب) حالة المنزل قبل السفر وبعد العودة

رقم الحاله	مياه نقيه		كهرباء		مطبخ خاص		عدد الاسره		غرفة جلوس (١)		غرفه مائده	
	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
١	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	٥	٥	نعم	نعم	لا	لا
٢	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	١	٢	لا	نعم	لا	نعم
٣	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	١	٣	لا	نعم	لا	لا
٤	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	—	٣	لا	نعم	لا	لا
٥	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	١	٢	لا	نعم	لا	لا
٦	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	٣	٤	نعم	نعم	نعم	نعم
٧	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	١	٢	لا	نعم	لا	لا
٨	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	٣	٥	نعم (١)	نعم (٢)	لا	نعم
٩	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	١	٢	لا	نعم	لا	نعم
١٠	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	١	١	لا	لا	لا	لا
١١	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	١	٢	لا	نعم	لا	لا
١٢	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	—	٣	لا	نعم (٢)	لا	لا
١٣	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	١	١	لا	لا	لا	لا
١٤	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	١	٢	لا	لا	لا	لا
١٥	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	١	٢	نعم	نعم	لا	لا
١٦	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	١	١	لا	لا	لا	لا
١٧	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	١	٢	لا	لا	لا	لا
١٨	لا	لا	نعم	نعم	لا	نعم	١	١	لا	نعم	لا	لا
١٩	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	١	٢	لا	لا	لا	لا
٢٠	نعم	لا (٢)	نعم	نعم	لا	لا	١	٢	لا	لا	لا	لا

المصدر: بيانات الاستبيان.

(١) الاشارة (١) و(٢) تشير الى عدد الغرف.

(٢) منزل حديث جداً في الطريق الى توصيل المياه.

الجدول (٨-أ) مقتنيات المنزل من السلع الاستهلاكية المعمرة

قبل السفر وبعد العودة (بالعدد)

	ثلاجه		غساله		بوتاجاز		تليفزيون ابيض واسود		تليفزيون ملون	
	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	
١	—	١	—	١	—	١	١	١	—	١
٢	—	—	—	١	—	—	—	—	—	١
٣	—	—	—	١	—	—	—	١	—	—
٤	—	٢	—	١	—	٢	—	١	—	١
٥	—	١	—	١	—	—	١	١	—	١
٦	—	٢	—	٢	١	١	١	١	—	١
٧	—	١	—	١	—	—	—	—	—	١
٨	—	١	١	٢	١	٢	—	—	—	١
٩	—	١	١	١	—	١	—	—	—	١
١٠	—	١	—	١	—	١	—	١	—	١
١١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٢	—	٢	—	١	—	١	—	١	—	—
١٣	—	١	—	١	—	١	—	—	—	١
١٤	—	—	—	—	—	—	١	١	—	—
١٥	١	١	—	١	—	١	—	١	—	—
١٦	—	١	—	١	—	—	—	١	—	—
١٧	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—
١٨	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—
١٩	—	١	—	١	—	—	—	١	—	—
٢٠	—	—	—	١	—	—	—	—	—	١

المصدر: بيانات الاستبيان.

الجدول (٨-ب) مقتنيات الأسرة من السلع المعمرة ووسائل الاتصال
والنقل أو الركوب قبل السفر وبعد العودة

رقم الحالة	راديو مسجل		مروحة		فيديو		تليفون		سيارة		موتوسيكل	
	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
١	١	٢	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
٢	–	١	–	١	–	–	–	–	–	١ (١)	–	–
٣	–	١	–	١	–	–	–	١	–	١ (٢)	–	–
٤	–	١	–	٥	–	١	–	–	–	–	–	١
٥	١	١	–	١	–	–	–	–	–	١ (٣)	–	–
٦	١	٣	١	٢	–	–	–	–	–	–	–	–
٧	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
٨	١	٢	١	٣	–	–	–	–	–	–	–	–
٩	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	١
١٠	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
١١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١ (٤)	–	–
١٢	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
١٣	–	١	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	–
١٤	–	١ (٥)	١	١	–	–	–	–	–	–	١	١
١٥	١	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
١٦	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
١٧	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
١٨	–	–	–	١	–	–	–	–	–	١ (٦)	–	–
١٩	١	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
٢٠	١	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–

المصدر: بيانات الاستبيان.

(١) نصف نقل أجرة.
(٢) سيارة ملاكي مستعملة.
(٣) سيارة ملاكي.
(٤) سيارة بيجو أجرة (٧ راكب).
(٥) تم بيعه.
(٦) سيارة نصف نقل.

٣- أثر الهجرة الناجمة عن الحروب على أوضاع المرأة العربية: دراسة حالة لبنان

إعداد

علي فاعور

أستاذ/رئيس فرع الدراسات العليا (الدكتوراه)

الجامعة اللبنانية

بيروت-لبنان

مقدمـــة

منذ القديم إرتبط تاريخ لبنان بالنزاعات والحروب الدامية بين المقاطعات والمناطق، والتي لا تكاد تهدأ، حتى تعود لتشتعل من جديد، نتيجة الصراعات المحلية والاقليمية المتواصلة، مما أدى الى نشوء بنية مفككة ضعيفة عاجزة عن تحمل انعكاسات الاحداث في الداخل والخارج.

ومنذ عام ١٩٧٥، تعيش البلاد في حرب متواصلة، ومتنقلة بين المدن والأرياف، وهي تمثل حتى الآن أطول النزاعات الداخلية في لبنان، وذلك منذ سنة ١٨٤٠ وحتى اليوم، بل لأول مرة في تاريخ لبنان يتم اقتسام الأماكن، في الارياف والمدن، عبر خطوط تماس، أحدثت انقطاعاً بين فئات المجتمع اللبناني، حيث برزت كيانات طائفية متباعدة، تسعى لبناء دويلات صغيرة على أرض الوطن.

هكذا فإن دراسة أوضاع المرأه في بلد استنزفت الحرب موارده البشرية، وتهجر معظم سكانه، تبدو محاولة عسيرة وشائكة فالحرب لا زالت مستمرة في لبنان منذ خمسة عشر عاما، وهي قد أدت الى تدمير العديد من القرى والاحياء في المدن الكبرى والعاصمة. ثم اقتلاع السكان وترحيلهم عبر موجات بشرية ضخمة لم تتسع لها المناطق اللبنانية في الساحل والجبل والجنوب والبقاع والشمال. هذا بالاضافة للخسائر البشرية والاقتصادية التي وصلت حد الكارثة، ناهيك عن الازمات الاجتماعية المتفاقمة، والتي تعتبر مأساة انسانية حقيقية قلما عرف لبنان مثيلا لها[1].

(*) في بداية هذا البحث نتقدم بالشكر من الآنسة زينات ماردیني من جمعية تنظيم الاسرة، والتي جمعت ملفاً يحتوي على أعمال وندوات الجمعية، كما نتوجه بالشكر للعاملات والعاملين الميدانيين من طلاب الجامعة اللبنانية في بيروت للجهود التي بذلوها خلال جمع المعلومات في أحياء بيروت الغربية، كما نخص بالشكر السيد ناجي فاعور الذي انجز طباعة هذه الدراسة في أجواء ضاغطة وظروف خطرة جداً.

(١) من غريب الصدف ان إعداد هذا البحث قد ترافق مع أصعب مراحل الحرب اللبنانية، وحتى أقسى جولات العنف التي عرفتها العاصمة بيروت، وذلك ابتداءً من ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩، حيث تهجر منها حوالي مليون نسمة، بينهم الاطفال والنساء والشيوخ، الذين توزعوا في الخيم وأبنية المدارس وعلى الطرقات وذلك في أبشع صور الحرب، بل وكأن زلزالا قوياً ضرب العاصمة فدمرها، وقذف سكانها بعيداً على الشواطىء، ذلك أن آلاف الأسر كانت تنام خارج العاصمة بعيداً عن مرمى المدفعية التي كانت تستخدم القنابل الفتاكة فتدمر الحجر والبشر، وتنهار الابنية والملاجىء على ساكنيها.

من هذا المنطلق، فان اعطاء صورة حقيقية للمرأة اللبنانية المهجـــرة والمهاجرة خلال اعوام الحرب، يقتضي في البدء متابعة، ولو موجزة، لتطـــور الاحداث ومراحلها، ثم ملاحقة التحولات الناجمة عنها. كما أنه يحتاج الى منهجيـــة خاصة في البحث، لتفادي تشعب الموضوع، الناجم عن تراكم المشكلات وتنوعها، ممـا لا يسمح بتحديد رؤية واضحة لوضع المرأة (الركن الاساسي في الاسرة)، التي عانـت طويلا، ولا زالت تواجه العنف بالدعوة الى السلم ووقف الحرب.

وبينما كان دور المرأة ينمو داخل اطار العائلة ويتزايد في المجتمع، نتيجـة تحسن مستواها التعليمي ومشاركتها في العمل واستقلالها الاقتصادي، فقد جـــاءت الحرب لتعيد المرأة الى موقعها في المنزل وداخل الاسرة، فالحرب التي اقترنـــت بالعنف كانت قرارا رجاليا، وهو شأن الحروب غالبا، وهذا لا يتلاءم مع طبيعـــة المرأة ودورها الانساني وهي الكائن الضعيف الذي يطلب الحماية في زمن لم يعـــد فيه للقانون من سلطان، فانحسر ظهورها وتراجعت امام جولات العنف التي قادهـــا الرجال بمآسيها وويلاتها، لينحصر دورها (معظم الاحيان)[1] في اسعاف المرضـــى والجرحى، واغاثة المهجرين ورعاية الايتام والمعوقين والعجزة، والتظاهر في وجـــه الغلاء، والمطالبة باطلاق سراح المخطوفين.

واذا كانت الحرب قد أدت الى تشريد آلاف الاسر دون مأوى، وانتشـــار الفقر، بشكل بلغ حافة المجاعة، فهي قد تسببت بتفاقم مشكلات المرأة الاجتماعيـــة والحياتية وذلك وفق المعادلة القائلة «بتأنيث الفقـــر» "féminisation de la pauvreté" حيث تتحمل المرأة أعباء المواجهة الاجتماعية في إعالة الاســـرة (خصوصا الأسر المنكوبة ووفاة الزوج) والتكيف مع التحولات الناجمة عن الاحداث.

أمام هذه التغيرات، وبرغم انهيار مقومات الدولة وتفكك المؤسســـات الاجتماعية، تستمر الحرب، وتستمر معها مواجهة المرأة لانعكاساتها، حتى برغـــم امكاناتها المحدودة. وذلك طيلة خمسة عشر عاماً، وابتداءً من سنة ١٩٧٥، وهـــو العام الذي خصصته الأمم المتحدة لدراسة مشكلات المرأة بهدف تحسين أوضاعهـا في العالم.

---

(١) نذكر في هذا المجال المظاهرات التي قادتها النساء في مواجهـــة الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان، واستنكاراً للمجازر الرهيبة التي حدثت خـلال أعوام الحرب في أماكن متفرقة من لبنان.

ونظراً لطول الفترة الزمنية للحرب التي استوطنت في لبنان، وتسارع الاحداث وتنقلها بين المناطق، وداخل الاحياء والمدن، لتعم جميع الاراضي اللبنانية، أمام هذه التحولات وبنتيجة تزايد عدد المهجرين والأسر المشردة، وفي غياب الاحصاءات الدقيقة والنقص في البيانات وحيث تتناقص التقديرات، تبدو المحاولة صعبة مما يتطلب تحديد الموضوع في إطار واضح، فمن أين نبدأ؟ وكيف تكون المعالجة؟

لقد حرصنا، منذ البداية في هذا البحث، الى أن ننهج نهجاً يتلاءم مع تطور الاحداث المتعاقبة في الاعوام الماضية، في النقاط الآتية:

١- مراحل التهجير في الحرب والتغيرات السكانية الناجمة عنها.
٢- تأثير التهجير على أوضاع المرأة اللبنانية.
٣- تأثير التهجير على خدمات الدعم المتوفرة للمرأة ولأسرتها.
٤- مقترحات لمواجهة احتياجات المرأة والأسرة خلال الحرب.

وبالرغم من تحديد الاطار العام للموضوع وحصره في النقاط التي ذكرناها فإن المعالجة بالأساس سوف تتركز في دراسة تأثير التهجير على أوضاع المرأة اللبنانية، وذلك بهدف تسليط الضوء عل التحولات التي أحدثتها الهجرات الداخلية الناجمة عن الحرب على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة ودورها في ادارة الاسرة. وهذا يتطلب، كخطوة أساسية، تحديد مراحل التهجير والتغيرات المرافقة للاحداث، بحيث يمكن رسم خريطة جغرافية عامة للتحركات السكانية الناجمة عنها.

إنها محاولة لدراسة عملية تفاعل المرأة مع الحرب التي تعيش تحت تأثيرها بهدف الوصول الى نتائج تبين كيفية دعم خدمات المرأة في مواجهتها للأحداث، لتفادي الآثار السلبية على موقعها في الأسرة ودورها في المجتمع.

منهجية البحث

لقد حدثت تحولات عميقة في تركيب المجتمع اللبناني خلال أعوام الحرب، وهي تتمثل بالتفاوت القائم في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية بين المدن (خصوصاً بيروت) والارياف، وبين مختلف المناطق اللبنانية، نتيجة تعرضها للاحداث المستمرة، ففي مدينة بيروت توجد أماكن تعيش يوميا حالة الحرب، مثل خطوط التماس الممتدة على طول الخط الاخضر الذي يفصل بين بيروت الغربية

وبيروت الشرقية، وهي تضم أحياء مهدمة كلياً وتسكنها آلاف الاسر المشـــردة والفقيرة، التي أجبرتها ظروف الحرب على الاقامة بين الانقاض، حيث يتعرض أفـراد الاسرة لمخاطر يومية، وأزمات معيشية متنوعة، تتمثل في تأمين المياه والرغيـف والاغذية والادوية التي تحصل عليها من الاحياء المجاورة.

وهناك ايضا تجمعات المهجرين المقيمين في الفنادق والمدارس والمراكـز التجارية المنتشرة في وسط العاصمة والتي تبدو كجزر بشرية متمايزة عما حولهـا، حيث تفتقر الابنية للمرافق الصحية ولا تتوفر فيها المياه.

تضاف الى هذه التوزيعات أحياء البؤس، حيث ينتشر السكن غير المنتظـم (المتمثل في أحياء حرش القتيل، وحرش ثابت) ثم مناطق الاكواخ (مثلا حي الجنـاح القريب من الاوزاعي، عند مدخل بيروت الجنوبي الغربي). هذا بالاضافة لحالـة المهجرين المنتشرين في شقق سكنية (محتلة أو مستأجرة) تتوزع داخل احيـاء العاصمة، التي تضم اليوم خليطاً من السكان يكاد يكون فريداً في تكوينه وتركيبـه وتنوعه.

إن التركيب السكاني الموجود في بيروت اليوم يمثل في الواقع حالة مميـزة، لا تعرفها المدن العربية ولا حتى أية مدينة في العالم، انها تركيبة الحرب فـي خصوصيتها وطبيعتها، حيث التعايش القائم بين الفقراء والاغنياء في أبنية متجاورة، وبرغم التناقض في العادات والتقاليد والتفاوت الشاسع في الاوضاع الاجتماعيـة والاقتصادية... حيث يأخذ «ترييف» المدينة اشكالا متعددة ومتنوعة، وحتـى «تكويخ» "Bidonvillisation" الاحياء القديمة، حيث توجد الابنية المتدهورة فـي وسط العاصمة (مثلا باب إدريس ووادي أبو جميل...).

وهكذا تنفرد بيروت اليوم بطابع خاص ومميز، هو النسيج الحضري، الـذي لا يخضع لأية قواعد مدينية، أو ديناميات اجتماعية، بل ان انعكاسات الحرب، بكـل ثقلها وتأثيرها، هي التي تحكم كل التحولات في التركيب الوظيفي السكني والتجـاري والاجتماعي والاقتصادي...[1].

---

(١) راجع لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، علي فاعور، «المسـح الاجتماعي-الاقتصادي لأوضاع السكان في الاحياء القصديرية (الصفيح) في المـدن العربية - دراسة لحالة بيروت» دراسة أعدت لمركز الامم المتحدة للمستوطنـات البشرية (UN HABITAT) في اطار المشروع المشترك مع جامعة الدول العربيـة، لدراسة الاوضاع الاجتماعية-الاقتصادية لسكان أحياء البؤس حول المدن العربيـة، قدمت الدراسة في ندوة مراكش، حزيران/يونيو ١٩٨٨، (١١٨ صفحة).

ولتمثيل مختلف هذه الحالات الناجمة عن التهجير وتأثيرها على أوضاع المرأة، فقد رأينا اعتماد نتائج دراسة شاملة للأسر المهجرة القديمة في أحياء متفرقة من مدينة بيروت[١]، وقد أجرينا المسح الميداني في نهاية سنة ١٩٨٧، وذلك بهدف التعرف الى الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمهجرين معتمدين مؤشرات تنظر في التركيب الديمغرافي (من حيث العمر والجنس والحالة الزواجية...) حسب الطائفة والوضع التعليمي والوضع السكني والحالة الصحية والنشاط الاقتصادي... وذلك بقصد التوصل الى تحديد انعكاسات التهجير على أوضاع المرأة اللبنانية ودورها داخل الاسرة لتبيان الآثار السلبية لهذه التحركات ثم ايجاد وسائل الدعم الكافية لتعزيز مكانة المرأة والاستفادة من مشاركتها في عملية الانتاج الاجتماعي والاقتصادي.

أما المسح الميداني للأسر المهجرة فقد شمل مختلف أحياء بيروت الغربية، حيث تم تقسيمها الى وحدات جغرافية مصغرة، ثم جرى الاختيار بينها بطريقة عشوائية . أما حجم العينة النهائية التي شملتها الدراسة الميدانية وهي تضم الاسر المهجرة[٢]، التي جرت مقابلتها، فقد بلغ ٩٤٥ أسرة، مقيمة في الوحدات المختارة، المحتلة لبيروت الغربية، وقد بلغ اجمالي عدد افرادها ٤٨٩ ٥ شخصاً.

كذلك ولابراز هذا التفاوت الناجم عن الحرب، فقد رأينا أهمية اجراء المقارنة بين اوضاع المرأة المهجرة المقيمة في بيروت والمرأة المقيمة في الارياف، خصوصا في القرى التي تهجر سكانها عدة مرات، وقد اعتمدنا نتائج دراسة ميدانية اجريناها في نهاية عام ١٩٨٨، وشلمت خمس قرى في الجنوب اللبناني هي: كوثرية السياد (١١٣ ١ نسمة)، دير عامص (٩٥٧)، الجميجمة (٥٥٥)

---

(١) أجريت الدراسة الميدانية في نهاية عام ١٩٨٧، وذلك بهدف اصدار كتاب (قيد الاعداد) حول «الحرب والتهجير في لبنان»، وهي تعتبر محاولة ميدانية لمتابعة البحث في قضايا المهجرين للمساعدة في اعتماد سياسة سكانية لحل مشكلاتهم، وتعتبر هذه الدراسة التي تتناول خصائص المهجرين في مختلف احياء بيروت الغربية، مكملة من حيث الاساس للمسح الاجتماعي-الاقتصادي لاوضاع السكان في الاحياء الفقيرة من بيروت، والذي شمل حزام الفقر الممتد حول بيروت الغربية، ابتداءً من وسط العاصمة في باب ادريس ووادي أبو جميل، مروراً بأحياء التماس حتى الشياح وحي السلم في الضاحية الجنوبية، ثم أكواخ الجناح الممتدة على البحر.

(٢) شمل المسح الميداني جميع الاسر المهجرة، المقيمة في الوحدات الجغرافية الصغيرة التي تم اختيارها، أما الأسر المهجرة، فهي التي تهجر بعض افرادها، خصوصاً الأب أو الأم خلال اعوام الحرب، بينما لم تشمل الدراسة بقية الأسر، المقيمة في الوحدات المختارة، والتي تبين أن احداً من افرادها لم يتهجر.

صفد البطيخ (٥٩٤)، والطيبة (٢ ٣٢٩ نسمة). وقد بلغ اجمالي عدد المقيمين في هذه القرى ٥ ٥٤٨ نسمة (٢ ٧٥٤ من الذكور و٢ ٧٩٧ من الاناث)[١].

الجدول ١- مناطق المسح الميداني للمهجرين المقيمين في أحياء بيروت الغربية

الاحياء التي شملتها الدراسة الميدانية	عدد الأسر		عدد الأفراد	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة
دار الفتوى	٨١	٨٫٥٧	٥٠٨	٩٫٢٥
الاونيسكو	٩١	٩٦٫٣	٦٠٧	١١٫٠٦
المصيطبة	١١٠	١١٫٦٤	٦١٧	١١٫٢٤
مينا الحصن-باب ادريس عين المريسة	٢٣٣	٢٤٫٦٦	١٣٠٤	٢٣٫٧٦
القنطاري - الصنايع	٢٥	٢٫٦٥	١٤٦	٢٫٦٦
البسطة-برج أبي حيدر العاملية	٨٩	٩٫٤٢	٥٤٥	٩٫٩٣
الملعب	٦٨	٧٫٢٠	٣٩٩	٧٫٢٧
الحمرا	١٠٩	١١٫٥٣	٥٩١	١٠٫٧٧
المجموع	٩٤٥	١٠٠٫٠٠	٩ ٤٨٩	١٠٠٫٠٠

(١) تم اجراء المسح الميداني من خلال بحث أجريناه مع الجامعة اللبنانية، حول «قدرة العمل والهجرة من جنوب لبنان» عام ١٩٨٨. أما القرى المختارة للدراسة، فهي تتوزع كما يلي:

- الطيبة، وتقع في منطقة قضاء مرجعيون، داخل الشريط الحدودي المحتل، والتي تهجر سكانها عدة مرات.

- كوثرية السياد، وهي قرية صغيرة تقع في قضاء الزهراني، شمالي مجرى نهر الليطاني.

- دير عامص، الجميجمة وصفد البطيخ، وهي ثلاثة قرى صغيرة تقع على حدود المواجهة مع المنطقة الحدودية في الجنوب اللبناني.

نستخلص أن الاحداث المأساوية المستمرة في لبنان، والتي أدت الى هجرات كثيفة، نجم عنها اختلاف كبير في الاوضاع السكانية بين الارياف والمدن، وحتى بين الاحياء داخل مدينة بيروت، حيث بات من الضروري - ولابراز مختلف جوانب الصورة، وتحديد انعكاسات التهجير والحرب على أوضاع المرأة، واستكمال البحث -اجراء مقارنة بين ثلاثة نماذج تمثل حالات مختلفة للمرأة وذلك كما يلي:

- حالة المرأة المهجرة المقيمة في حزام الفقر والاكواخ؛
- حالة المرأة المهجرة المقيمة في أحياء بيروت الغربية؛
- حالة المرأة في الأرياف والقرى الصغيرة.

وسنحاول الاستفادة من نتائج الدراسات الميدانية التي ذكرناها، بهدف الوصول الى تحديد مشكلات المرأة الناجمة عن التهجير، للمساعدة في رسم سياسة سكانية لمعالجة الآثار السلبية، وتقديم مقترحات لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وتعزيز مكانتها في الأسرة ودورها في المجتمع.

أولا- الحرب وموجات التهجير الكبرى

ان إتساع رقعة الحرب وتوسعها عبر المناطق الجغرافية، ثم أعمال العنف التي رافقتها، أدت مجتمعة الى تهجير واسع للسكان، شمل العديد من القرى والمدن التي دمرت بكاملها وتهجر سكانها، وتحولوا بمرور الزمن الى لاجئين داخل العاصمة... هذا بالاضافة الى موجات الهجرة الكثيفة التي جرت بين شطري العاصمة (في الغربية والشرقية).

هكذا عاشت المرأة اللبنانية فتكيفت معها وواجهتها، فهي الأم الحزينة والمرأة الباكية، وهي احياناً المهجرة والمشردة التي فقدت بيتها واحيانا زوجها أو أخيها أو أحد أبنائها... وهي ايضاً الركن الاساسي في المنزل تؤمن الغذاء والكساء والمسكن للاطفال، وتجلب المياه بعد معاناة لأن اماكن سكن المهجرين تفتقر لها... كما انها تكافح أمام الافران للحصول على الرغيف...

ولتبيان الثقل الديمغرافي للتهجير والكلفة الناجمة عن التحركات القسرية للسكان، لا بد من تعيين الاماكن التي سلكتها الهجرات القسرية وتحديد المجال الجغرافي والمديني التي تحركت فيه، بحيث لم تشهد دولة صغيرة المساحة كلبنان، ما شهدته الاراضي اللبنانية من عنف واقتتال وتشريد متواصل للسكان، ذلك أن

كثافة موجات التهجير واعمال العنف التي شملت مناطق واسعة، تمثل في البعد الاجتماعي، مأساة انسانية، كونها شملت بشكل عام، أكثر من مليون ونصف المليون ساكن، اضطروا لاخلاء مساكنهم على فترات متقطعة والعودة اليها، ثم الهجرة من جديد، ثم العودة. ويمكن بايجاز ان نحدد مسار الهجرات حسب المراحل الزمنية التي جرت فيها كالاتي:

- الهجرات القسرية خلال حرب السنتين (١٩٧٥-١٩٧٦)؛

- النزوح الجماعي من جنوب لبنان الى بيروت أثر الاجتياح الاسرائيلي سنة ١٩٧٨[١]؛

- الهجرة الجماعية من بيروت الغربية والضاحية، نتيجة الغزو الاسرائيلي، ثم اجتياح العاصمة سنة ١٩٨٢؛

- الهجرات القسرية اثناء حرب الجبل سنة ١٩٨٣[٢]؛

- التهجير الجماعي من الضاحية الجنوبية ورأس النبع (شتاء ١٩٨٤)[٣]؛

- التهجير الجماعي من إقليم الخروب وشرق صيدا (سنة ١٩٨٥)؛

- التهجير الجماعي من العاصمة بيروت، نتيجة احداث العنف التي بدأت في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩ ولا زالت مستمرة حتى بداية أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، وتمثل هذه الفترة أقسى جولات العنف التي شهدتها العاصمة خلال أعوام الحرب.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع راجع، الامم المتحدة، فاعور، «الهجرة من جنوب لبنان، مع دراسة ميدانية للتهجير الجماعي»، النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، العدد ٢١، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١، ص.ص. ٢٧-٥٨.

(٢) راجع ولمزيد من التفاصيل: علي فاعور، «الحرب والتهجير في لبنان»، مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٤ (آب/أغسطس ١٩٨٨)، ص.ص. ٩٥-١٢٠.

(٣) راجع حول الاطار الجغرافي للهجرة القسرية في لبنان، دراسة للمؤلف، «تهجير السكان واستنزاف الموارد البشرية في لبنان»، دراسة قدمت في الندوة التي نظمتها الجمعية اللبنانية للسلم الاهلي الدائم حول «كافة النزاعات الداخلية في لبنان»، قبرص، أياناثيا، ٧-١٢ تموز/يوليو ١٩٨٧.

هذه العناوين لموجات التهجير المتنقلة تبرز حجم الكارثة البشرية وحدودها في الزمان والمكان، فهي قد رسمت خلال تحركها حدوداً ثابتة داخل الوطن واحدثت انقطاعاً، ولو قسرياً داخل الاماكن الجغرافية، التي تحولت الى كيانات متباعدة.

يبقى التأكيد ان التهجير يمثل بابعاده المختلفة، ظاهرة ديمغرافية مشتركة بين جميع السكان المقيمين في لبنان خلال الاحداث، وهي حالة جمعت، وساوت بين اللبنانيين الذين اصابتهم الحرب وفرقتهم النزاعات، بل أن الكلفة الناجمة عن التهجير في مختلف المناطق، وعلى امتداد الاعوام الماضية، تمثل الاولوية بين سائر التكاليف في فاتورة الحرب اللبنانية. ورغم الخسارة البشرية الناجمة عن التنقلات القسرية للسكان في مواجهة اخطار الحرب بين المناطق وعبر خطوط التماس، فان الكلفة الحقيقية للتهجير تتمثل في تفكك البنية الاجتماعية، والقضاء على مستقبل آلاف الاسر وتدمير ممتلكاتها وارزاقها وتشردها.

ثانيا- تأثير التهجير على أوضاع المرأة اللبنانية

بينما تستمر الحرب وتتواصل موجات العنف والتهجير الناجمة عنها، يبدو أن القضايا الاجتماعية والاقتصادية مؤجلة، كونها بنظر البعض ترتبط بنهاية الحرب، وتأتي متأخرة، بعد الازمة السياسية التي تعتبر مدخلاً للوفاق، ويتواصل حولها الصراع الداخلي. وفي غياب المؤسسات والهيئات الدولية عن لبنان، وعدم الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، لا يظهر في الأفق أية محاولة لاستكشاف النتائج الأولية التي أفرزتها الحرب، خصوصاً بالنسبة للمرأة والأسرة التي تعتبر نواة المجتمع الاساسية.

ومع استمرار الاحداث وطول المدة الزمنية، تتسارع التحولات في البنية الاجتماعية وتتزايد الاعباء الملقاة على عاتق المرأة، وسوف نركز البحث على بعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة باوضاع المرأة والناجمة عن التهجير السكاني منذ عام ١٩٧٥، وذلك كما يلي:

ألف- تأثير التهجير على المتغيرات الديمغرافية والحيوية

١- الولادات والخصوبة

يتبين من تحليل التركيب العمري للسكان المهجرين، وفق الدراسة الميدانية التي أجريت في احياء بيروت الغربية، ان تغيرات بارزة قد طرأت على التركيب

السكاني، بحيث أن نسبة الفئة العمرية الاولى (أقل من ١٥ سنة)، أو فئة صغار السن، قد بلغت ٣٤ر٦ في المائة (٣٥ر٥ بالنسبة للذكور و٣٣ر٥ بالنسبة للاناث). أما الفئة العمرية الوسطى (١٥-٦٤ سنة)، فقد بلغت نسبتها ٦٢ر٧ في المائة (٦٢ر١ للذكور و٦٣ر٤ للاناث)، يبقى أن نسبة الفئة العمرية الثالثة، أو فئة كبار السن (٦٥ سنة وما فوق) فقد بلغت ٢ر٦ في المائة.

ويتمثل هذا التغيير بشكل خاص بارتفاع نسبة السكان بين ١٥ و٦٤ سنة، وقد بلغت هذه النسبة ٥٦ر٥ في المائة بالنسبة للسكان المقيمين في حزام الفقر والاكواخ[1] المحيطة ببيروت الغربية. هذا بينما كانت النسبة العامة في لبنان ٥٢ر٣ في المائة سنة ١٩٧٠.

الجدول ٢- توزيع النسب المئوية لفئات العمر الكبرى للسكان المهجرين المقيمين في أحياء بيروت الغربية بالمقارنة مع الاحياء الفقيرة والأرياف

مناطق الدراسة الميدانية	فئات العمر الكبرى		
	صفر-١٤	١٥-٦٤	٦٥ سنة وأكثر
المهجرون في أحياء بيروت الغربية	٣٤ر٦	٦٢ر٧	٢ر٧
المقيمون في الاحياء الفقيرة والاكواخ	٤١ر٦	٥٦ر٥	١ر٩
المقيمون في بعض قرى الجنوب اللبناني	٣٦ر٠	٥٨ر٧	٥ر٣

المصدر: إستناداً للبيانات الواردة في دراسات ميدانية أجراها المؤلف في بيروت الغربية سنة ١٩٨٧، وبعض القرى الجنوبية سنة ١٩٨٩.

نستنتج مما تقدم ان انخفاض نسبة صغار السن (أقل من ١٥)، ناتج بشكل اساسي عن انخفاض نسبة الولادات بين السكان المهجرين، فالاحداث المستمرة وتزايد موجات التهجير والترحيل القسري ثم القلق النفسي عند السكان وعدم

(١) راجع: علي فاعور، «المسح الاجتماعي والاقتصادي لاوضاع السكان في الاحياء القصديرية (الصفيح) في المدن العربية - دراسة لحالة بيروت»، مرجع سابق، ص. ٧٦.

الاستقرار[١]، هذه العوامل أدت الى انخفاض معدل الانجاب عند المرأة، والذي هبط في نهاية سنة ١٩٨٧ الى ٥ر١١ في الالف بالنسبة للمهجرين الذين شملتهم الدراسة الميدانية (وصلت هذه النسبة الي ٣ر١٥ في الالف في منطقة مينا الحصن، باب ادريس، عين المريسة)، كذلك بلغت هذه النسبة ٥ر١٧ في الالف في بعض القرى الجنوبية.

ويبرز هذا الانخفاض في مستوى الخصوبة ايضاً من خلال حساب نسبة الاطفال الى النساء في سن الانجاب، والتي هي عبارة عن عدد الاطفال (صفر - ٤ سنوات) الى النساء في سن الحمل (١٥-٤٤ سنة)، هذه النسبة قد بلغت كمتوسط عام ٣٩٣ في الالف وهي تبدو أعلى قليلاً في بعض القرى الجنوبية اذ تبلغ ٤٢٦ في الالف، لكنها لا زالت مرتفعة في الاحياء الفقيرة إذ تبلغ ٦٣٩ في الالف[٢]. وعلى العموم فهذه النسبة تبدو منخفضة بالنسبة لمثيلتها في لبنان (معدل عام) والبالغة ٥ر٧٠٥ سنة ١٩٧٠.

كما ويتبين من هذه التوزيعات وجود تفاوت خفيف في الخصائص الديمغرافية بين الطوائف، فالتوزيع العددي والنسبي للمهجرين المقيمين في احياء بيروت الغربية حسب الطائفة، يبين أن نسبة المسلمين تبلغ ٣ر٩٣ في المائة والمسيحيين ٦ر٢ في المائة، تبقى نسبة ٢ر٤ في المائة غير محددة. ويتوزع المسلمون بين الشيعة (٧ر٥٢ في المائة)، والسنة (٣ر٣٦ في المائة) والدروز (٧ر٣ في المائة) ومسلم غير محدد (٢٧ر١ في المائة).

كما تشير النتائج الى وجود تقارب في معدلات الخصوبة حسبة الطائفة وكذلك بالنسبة للتركيب العمري والجنسي (راجع الاشكال المرفقة لتوزيع المهجرين من الشيعة والسنة، المقيمين في أحياء بيروت الغربية حسب فئات العمر والجنس). فقد بلغ متوسط عدد افراد الاسرة عند الشيعة ٥ر٩٧، وعند السنة ٥ر٨٤، وعند الدروز ٥ر٠٦، وعند المسيحيين ٣ر٨ أفراد فقط.

---

(١) راجع لمزيد من التفاصيل: على فاعور، «الهجرة من جنوب لبنان مع دراسة ميدانية للتهجير الجماعي»، النشرة السكانية، العدد ٢١، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨١، ص. ٥٦.

(٢) بلغت هذه النسبة ٧٢٢ في الالف، في منطقة السكن الفقير (غير المنظم) مثل حرش القتيل بالقرب من طريق مطار بيروت الدولي، كما وصلت الى ٦٦٧ في الالف في اكواخ الجناح الواقعة عند مدخل بيروت الجنوبي، راجع أيضاً لمزيد من التفاصيل: علي فاعور، «المسح الاجتماعي-الاقتصادي لاحياء بيروت الفقيرة...»، مصدر سابق، ص. ٨٥.

٢- الحالات الزواجية

تعتبر الحالة الزواجية من أهم المتغيرات التي تؤثر باوضاع المرأة ودورها في الاسرة والمجتمع، خصوصا بالنسبة للمهجرين الذين فقدوا مساكنهم وانتقلوا الى اماكن اقامة مؤقتة.

وقد أدت الحرب وما رافقها من انهيار اقتصادي الى انتشار البطالة ثم ارتفاع تكاليف المعيشة وكذلك الازمة السكنية المتفاقمة، وهي محددات اجتماعية اقتصادية أدت الى تحولات بارزة في معدلات الزواج والطلاق والترمل... فارتفاع نسبة العزاب وتأخر سن الزواج يؤديان أيضاً الى انخفاض مستوى الانجاب.

ويتبين من نتائج الدراسة الميدانية للمرأة بين المهجرين في أحياء بيروت الغربية والمقيمين في الارياف، ما يلي:

- ارتفاع نسبة الذين لم يتزوجوا، خصوصا من الاناث، نتيجة ظروف الحرب والتهجير، بحيث تبلغ نسبة العازبات ٤٩ في المائة من مجموع الاناث (١٠ سنوات وأكثر) ممن شملتهم الدراسة الميدانية في احياء بيروت الغربية، مقابل ٤٢ر٨ في المائة للمتزوجات، كما يلاحظ ارتفاع نسبة العازبات في مراحل العمر الاولى، بحيث تبلغ النسبة ٦٤ في المائة بالنسبة للاناث بين ٢٠ و٢٤ سنة، و٤١ في المائة بين ٢٥ و٢٩ سنة، ثم ١٧ في المائة بين ٣٠ و٣٤ سنة (الجدول رقم ٤) مما سيؤدي الى انخفاض مستوى الخصوبة.

أما في مناطق الأرياف، فيلاحظ ان نسبة العازبات في بعض القرى الجنوبية، تبلغ ٢ر٥٢ في المائة من مجموع الاناث (١٠ سنوات وأكثر)، مقابل ٣٩ في المائة للمتزوجات، و٩ في المائة للارامل والمطلقات. كما تبلغ نسبة العازبات ٥ر٦٨ في المائة في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة، و٤٦ في المائة بين ٢٥ و٢٩ سنة، ثم ٣٦ في المائة بين ٣٠ و٣٤ سنة، وتصل كذلك حتى ٢٤ في المائة بين ٣٥ و٣٩ سنة، و١٣ في المائة بين ٤٠ و٤٤ سنة وهي نهاية مرحلة الخصوبة عند المرأة.

هذه النسبة تبدو مرتفعة نتيجة ظروف التهجير والقلق النفسي وعدم الاستقرار ثم هجرة العناصر الشابة الى الخارج، بالاضافة لتردي الاوضاع الاقتصادية وغلاء المعيشة مما يحول دون الاقدام على الزواج[1].

---

(١) تبين من بعض الاستقصاءات ان معدل الزواج في الارياف يرتفع خلال فصل الصيف (فصل التزاوج) وذلك نتيجة عودة المهاجرين الشباب من الخارج لقضاء العطلة الصيفية في القرى.

بـاء- الوضع السكنـي

يعتبر المسكن من أن المشكلات الاجتماعية التي واجهت المرأة اللبنانيـة خلال أعوام الحرب، خصوصاً بعد تدمير العديد من القرى، ثم ازالة الاكواخ واماكـن السكن الفقير في حزام البؤس وكذلك تهديم المساكن في احياء متفرقة داخل مدينـة بيروت، مما أدى الى نشوء ازمة سكنية حادة.

ويتبين من نتائج دراسة ميدانية شملت ٢٣٨٠ مسكناً موزعاً في حـزام البؤس الجديد الذي تكون خلال الاحداث حول بيروت الغربية[1]، حيث جـرى التحقيق مع ١٩٩٢ بلغ اجمالي عدد افرادها المقيمين ١١١٥ نسمة بحيث بلـغ متوسط عدد افراد المسكن الواحد ٥ر٥ تقريباً (لا يتضمن العدد النازحيـن والمهاجرين من افراد الاسرة). كما يتبين ان نسبة المساكن المحتلة (أو المصـادرة) تبلغ ٣ر٤٣ في المائة من المجموع، تليها المساكن التي يملكها اصحابها ٧ر٣٩ فـي المائة (وهي مساكن مبنية على أرض الغير في الاحراج والاملاك العامة)، أمـا المساكن المستأجرة، فهي تمثل ٧ر١٢ في المائة فقط، بينما هناك ٣ر٤ في المائـة مساكن تسكنها أسر مجاناً (دون دفع الايجار).

وبشكل عام تواجه المرأة صعوبات تتفاقم مع تزايد عدد افراد الاسرة فـي المسكن، ففي أماكن سكن المهجرين ترتفع الكثافة السكانية، مما يؤدي الى اكتظـاظ كبير في عدد الافراد داخل المسكن، حيث يستنتج من الدراسة السابقـة، ان المساكن المؤلفة من غرفة واحدة تمثل ٧ر٤٣ في المائة من اجمالي المساكن التـي شملها المسح الاحصائي في حي باب ادريس-مينا الحصن، ثم ترتفع الى حوالي ٥٠ فـي المائة في اكواخ الجناح.

أما المساكن المؤلفة من غرفتين فهي تمثل ٤٣ في المائة في اكواخ الجنـاح، و٣٢ في المائة في باب ادريس حيث توجد ابنية قديمة متدهورة (دمرت كليـاً أو جزئياً خلال الحرب)، وتسكنها آلاف الاسر المهجرة، التي لجأت الى ترميم المساكـن بواسطة الواح الخشب والكرتون والتوتيا، وهي تبدو اليوم بصورة اكواخ حقيقيـة، موزعة داخل جدران من الاسمنت، ويفتقر معظمها للتجهيزات الاساسية والمرافـق الصحية والمياه.

---

(١) راجع ايضاً: علي فاعور، «المسح الاجتماعي-الاقتصادي...» مصدر سابـق، ص. ٦٨.

أما بالنسبة لعدد الافراد حسب مساحة المسكن، فيلاحظ أيضاً ارتفاع كثافة الاشغال مما يزيد من اعباء المرأة البيتية، ففي منطقة باب ادريس مثلا وهي منطقة مخصصة للمهجرين (حيث يسمى وادي ابو جميل: وادي المهجرين)، نجد ان حوالي ٣٦ في المائة من المساكن تقل مساحتها عن ٣٠م^2 (شملت الدراسة الميدانية ٥٢٨ مسكناً)[(١)]. ويبلغ متوسط عدد الافراد في المسكن ٥ر٣، كما أن ٥٩ في المائة من المساكن تتراوح مساحتها بين ٣٠ و٨٠م^2، ويرتفع فيها متوسط عدد الافراد الى ٦ر٢، أي أن ما مجموعه ٩٤ في المائة من المساكن تقل مساحتها عن ٨٠م^2، ويقيم فيها ٩٣ في المائة من افراد الاسر.

في هذه البيئة المكتظة بالسكان تزداد مشكلات المرأة التي تواجه ازمات نفسية حادة نتيجة الخلافات الحاصلة بين افراد الاسرة ثم انتشار الامراض وادمان البعض على المخدرات وازدياد الحالات العصبية ثم تفكك الاسرة نتيجة انهيار سلطة الزوج. وقد لوحظ في الاعوام الاخيرة ارتفاع حالات الطلاق بالاضافة لزيادة عدد اللقطاء (الاطفال غير الشرعيين)، وقد نشرت الصحف في الفترة الاخيرة صوراً لحالات متعددة حيث يرمى الاطفال عند الولادة امام مراكز رعاية الايتام والخدمات الاجتماعية.

كذلك الحال في الارياف حيث تواجه المرأة اللبنانية مشاكل سكنية حادة تتمثل في تدمير بعض القرى بكاملها (كما حصل لقرى يارين، مرواحين، الخيام... في جنوب لبنان). ويستنتج من دراسة ميدانية اجريناها عام ١٩٨٨ في بعض قرى جبل لبنان[(٢)]، وشملت ١٢٠ قرية ومدينة، موزعة على جبهات القتال، وفي مناطق شهدت مواجهات عنيفة بين الفئات المتصارعة، حيث بينت الدراسة ان عدد الاماكن السكنية المدمرة بشكل تام، والتي تعرضت لتهجير شبه كامل، قد بلغ ٣٧ قرية وبلدة، يقدر عدد سكانها بحوالي ٧٠ الف نسمة (غالبيتهم من المسيحيين)، اما القرى المهدمة بنسبة تتراوح بين ٧٥ و٩٥ في المائة، فقد بلغ عددها ٢٤ قرية، يقدر عدد سكانها بحوالي ٦٠ الف نسمة. وبشكل عام فقد بلغ عدد المهجرين هجرة دائمة من القرى المحددة (وعددها ١٢٠ قرية)، حوالي ٢٠٠ الف نسمة، انتقل معظمهم الى ضواحي بيروت الشرقية، كما هاجر بعضهم الى الخارج.

---

(١) راجع لمزيد من التفاصيل: علي فاعور، «قضايا التهجير وانعكاساتها على مشكلة الاسكان في لبنان»، مصدر سابق، ص. ٢٠.

(٢) راجع أيضاً: علي فاعور، «الحرب والتهجير في لبنان»، مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٤، ص. ١٠٩.

ومع استمرار الحرب تتزايد المشكلات التي تواجه المرأة خصوصاً مع تزايد عدد افراد الاسرة في المسكن الواحد، ويستنتج من دراسة المهجرين في أحياء بيروت الغربية، ارتفاع نسبة افراد الاسرة المقيمين في مساكنهم منذ الولادة (الذين ولدوا في مساكن التهجير المؤقتة، الشكل رقم ٥)، الى حوالي ٢٣ في المائة في احياء باب ادريس والاونيسكو، ثم ١٣ في المائة في القنطاري والصنوبرة و١٦ في المائة في المصيطبة[١].

وبينما تستمر الحرب، تستمر معها مواجهة المرأة لاعباء التهجير والترحيل الدائم بين الاحياء في المدن والقرى في الارياف، ويتبين من توزيع المهجرين المقيمين في احياء بيروت الغربية، حسب تاريخ الاقامة في المسكن (الشكل رقم ٣)، ان وتيرة الحركة السكانية مستمرة منذ ١٩٧٥، وهي قد بلغت اقصاها (١٦ر٧ في المائة) سنة ١٩٧٦، ثم ٩ر٢ في المائة عام ١٩٨٢ (تاريخ الاجتياح الاسرائيلي الثاني للجنوب اللبناني)، ثم ٩ر٢ في المائة سنة ١٩٨٤. أما المهجرين الذين غيروا مساكنهم لاسباب امنية فتلبغ نسبتهم ٦٦ في المائة.

كما يستنتج من توزيع المهجرين حسب تاريخ التهجير الاول، ان سنة ١٩٧٦ هي الأكثر مأساوية في تاريخ الحرب اللبنانية، تليها سنة ١٩٨٢ ثم ١٩٨٤ (الشكل رقم ٤). ومع استمرار الحرب يتزايد الاستنزاف وتتزايد مشكلات المرأة مما يضعف دورها في الاسرة ومشاركتها في المجتمع.

جيم- الوضع التعليمي

أدت الاحداث المستمرة منذ خمسة عشر عاماً، وما رافقها من تهجير وترحيل للأسر الى انخفاض المستوى التعليمي وانتشار الأمية، خصوصا بين الإناث، لتوقف العديد من المدارس عن العمل ثم احتلالها في بعض الأحيان من قبل المهجرين.

أما النتائج التي يمكن استخلاصها من المسوحات الميدانية، فهي تشير الى ارتفاع معدل التسرب المتمثل بانقطاع نسبة مرتفعة من التلامذة عن متابعة الدراسة للعمل ومساعدة الأسرة، خصوصا بالنسبة لفئة صغار السن (دون ١٥ سنة)، وتنخفض نسبة متابعة الدراسة بين الإناث في بعض الأحياء الفقيرة من بيروت

---

(١) راجع للمؤلف أيضا: «تهجير السكان واستنزاف الموارد البشرية في لبنان»، وقائع الندوة الدولية التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، قبرص، ١٩٨٧، ص.ص. ١٧٣-١٧٨.

(الجناح، حرش القتيل، حرش ثابت...) الى حوالي ٧٠ في المائة في الفئة العمرية ١٠- ١٤ سنة (تقابلها نسبة ٨٠ في المائة عند الذكور)، ويبرز هذا التسرب بشكل واضح في الفئة العمرية ١٥ - ١٩ سنة، حيث تنخفض نسبة متابعة الدراسة في أكواخ الجناح مثلا الى ٢١ في المائة عند الاناث و٣١ في المائة عند الذكور، كما تبلغ هذه النسبة في حرش ثابت ٢٩ في المائة للاناث و٤٧ في المائة للذكور. أي أن نسبة مرتفعة من التلاميذ تترك المدرسة بدافع التهجير وبالتالي انخفاض الدخل المادي للأسرة التي تعجز عن متابعة تعليم أبنائها.

كما يتضح من البيانات التفصيلية للمهجرين في أحياء بيروت الغربية، ارتفاع نسبة الأمية لدى الإناث (ممن تزيد أعمارهن عن ٥ سنوات)، بحيث تبلغ هذه النسبة ٨ر٢٢ في المائة، تقابلها نسبة ٦ر١١ في المائة عند الذكور (الجدول رقم ٥)، وترتفع هذه النسبة في أكواخ الجناح الى ٤٢ في المائة عند الإناث و ٣٣ في المائة عند الذكور، لكن المعدل العام للأمية في الأحياء الفقيرة يبلغ ٥ر٢٩ في المائة عند الإناث و ٥ر١٨ في المائة عند الذكور وهي نسبة قريبة من مثيلتها في القرى الجنوبية (٤ر٢٩ في المائة للإناث و ٢ر١٤ في المائة للذكور). أما نسبة الأمية من إجمالي عدد الإناث بين المهجرين في أحياء بيروت الغربية فهي تبلغ حوالي ٢٩ في المائة، تقابلها نسبة ١٩ في المائة عند الذكور، لكن نسبة الأمية للإناث تصل الى ٣٤ في المائة في بعض القرى الجنوبية مقابل ٢١ في المائة لدى الذكور.

ومن خلال توزيع نسبة الأمية حسب فئات العمر والجنس (الشكل رقم ٧) يتبين أن هذه النسبة مرتفعة خصوصا في فئة الصغار[١]. والبارز في هذه التوزيعات هو ارتفاع نسبة الأمية لدى أرباب الأسر، خصوصا من الإناث، بحيث تبلغ هذه النسبة ٨٩ في المائة في أكواخ الجناح (مقابل ٥٣ في المائة لدى الذكور)، و ٤ر٨٥ في المائة في باب ادريس (مقابل ٣٧ في المائة لدى الذكور)، كما أن غالبية المتعلمين من أرباب الأسر الإناث لديهن مستوى ابتدائي من الدراسة[٢].

---

(١) راجع نتائج المسح الاجتماعي-الاقتصادي للسكان في الأحياء الفقيرة من بيروت، مصدر سابق صفحة ٨٩، حيث ترتفع نسبة الأمية الى ٢٥ في المائة عند الاناث في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، ثم ٣٤ في المائة عند الذكور الذين ينصرفون للعمل منذ الصغر كما تبلغ هذه النسبة في أكواخ المصيطبة ٦٠ في المائة عند الإناث و ٥٥ في المائة عند الذكور.

(٢) بلغت نسبة الأمية لدى أرباب الأسر الإناث، بين المهجرين من بلدة الخيام سنة ١٩٧٨، حوالي ٦٤ في المائة (مقابل ٢٤ في المائة لدى الذكور)، راجع على فاعور: «الهجرة من جنوب لبنان مع دراسة ميدانية للتهجير الجماعي»، مصدر سابق، صفحة ٤٨.

أما توزيع نسبة الأمية لدى الإناث (٥ سنوات وأكثر) حسب الطوائف فيلاحظ من دراسة المهجرين في أحياء بيروت الغربية، أن هذه النسبة مرتفعة لدى الشيعة (٢٦ في المائة)، وكذلك لدى الدروز (٢٥ في المائة)، بينما تبلغ ١٩ في المائة عند السنّة، و ١٤ في المائة عند المسيحيين. أما نسبة الأمية عند الذكور (٥ سنوات وأكثر) فهي ١٣ر٧ في المائة عند الشيعة و ٩ في المائة عند السنّة (الشكل المرفق رقم ٨).

ومن دراسة نسبة الأمية حسب فئات العمر والجنس يلاحظ أيضا أنها مرتفعة عند الشيعة بالمقارنة مع باقي الطوائف، فالنسبة في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة تبلغ ١٠ر٥ في المائة لدى الذكور والإناث معاً، بينما هي عند السنّة ٣ في المائة للذكور و ٤ في المائة للإناث (الأشكال البيانية المرفقة ١١ و ١٢). وفي النهاية نستنتج أن الأرقام المتعلقة بالأمية تبدو مرتفعة بالنسبة لفئة الصغار دون ١٥ سنة وذلك بالمقارنة مع الجهود التي كانت تبذل لتحقيق محو الأمية ونشر التعليم الالزامي بين السكان، مما يؤكد الآثار السلبية الناجمة عن الأحداث خصوصا بالنسبة للإناث في الأرياف والمدن.

دال- <u>النشاط الاقتصادي</u>

أدت أحداث الحرب المستمرة الى توقف معظم القطاعات الانتاجية عن العمل، والى انتشار البطالة وتشريد العديد من العمال، ويتبين من المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ الذي أجرته وزارة الصناعة والنفط، أن نسبة مشاركة الإناث في العمل كانت تبلغ ٨ر٥ في المائة، (بحيث بلغ عدد الإناث العاملات ٥٩٧ ١١ بينما بلغ اجمالي عدد العاملين ٤٦٤ ٦٢). ويلاحظ من توزيع العاملين حسب القطاعات الصناعية أن نسبة مشاركة الإناث تبدو مرتفعة في صناعة النسيج والألبسة (حيث تمثل ٤٨ر٥ في المائة مقابل ٥١ر٥ في المائة للذكور)، تليها الصناعات الكيميائية (٢١ر٩ في المائة للإناث)، ثم صناعة الورق والمطابع والنشر (١٧ر٩ في المائة)، وصناعة المواد الغذائية والمشروبات (١٦ر٤ في المائة)، والصناعات التحويلية (٩ر٤ في المائة)، بالاضافة للصناعات المعدنية والماكينات (٣ر٨ في المائة)، والخشب والموبيليا (٢ر٢ في المائة).

كما يستنتج من الاحصاءات المتوافرة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والموقوفة في أول أيار/مايو ١٩٨٥، أن عدد المضمونين بلغ ٠٠٥ ٢٠٣ أجيراً بينهم ٥١١٧٦ أجيرة، أي ما نسبته ٢ر٢٥ في المائة للإناث، مقابل ٦ر٧٠ في

المائة للذكور، ويلاحظ زيادة عدد الأجيرات خصوصا في الأعوام الأخيرة، نتيجة الأزمة المعيشية، فقد كانت نسبة الإناث عند انشاء الصندوق (عام ١٩٦٥)، تمثل ٨ في المائة فقط من مجمل المسجلين، وهذه النسبة تعكس ارتفاع أعباء الإعالة الملقاة على عاتق المرأة ورب الأسرة مما يشجع على مزاولة المرأة للعمل. كما يلاحظ من توزيع المضمونين انخفاض نسبة المتزوجين الى ٤١ر٤ في المائة مقابل ٥٨ر٦ في المائة للعزاب، مما يؤكد انعكاسات الحرب في ارتفاع أجور السكن والتعليم بنسبة تفوق كثيرا زيادة الأجور مما يحول دون الإقدام على الزواج.

وبالمقارنة مع الاحصاءات ذاتها الموقوفة في آذار/مارس ١٩٨٧، يرتفع عدد المضمونين الى ٢١٦ ٢١٢ أجيراً، بينهم ٢٦ر٥ في المائة من الإناث و ٧٠ر٧ في المائة من الذكور، أما نسبة المتزوجين فقد انخفضت الى ٤٠ر٨ في المائة مقابل ارتفاع طفيف في نسبة العزاب بلغ ٥٩ر٢ في المائة، لكن ما يستحق الاهتمام في هذا التوزيع هو انخفاض نسبة المتزوجين حسب العمر بحيث تبلغ هذه النسبة ١ر٥ في المائة لمن هم دون ٢١ سنة، ثم ترتفع الى ٦ر٦ في المائة من الفئة العمرية ٢١-٢٥ سنة وتصل الى ١٤ر٤ في المائة فقط من الفئة العمرية ٢٦-٣٠ سنة، أي أن النسبة العامة للمتزوجين (دون سن ٣٠ سنة) تبلغ فقط ١١ في المائة، مقابل ٨٩ في المائة للعزاب، وهذه نسبة متدنية جداً كونها تعكس تردي الأوضاع الاجتماعية وتأثير التهجير خصوصا بالنسبة لخصوبة المرأة وانخفاض مستوى الانجاب (كما رأينا سابقا).

وفي بعض الحالات، تزايد عدد الإناث العاملات في بعض القطاعات مثال على ذلك قطاع المصارف، الذي استوعب خلال الأحداث نسبة مرتفعة من الإناث، فبينما كانت نسبة الإناث تمثل بين الموظفين في المصارف عام ١٩٧٤ (بلغ عدد الإناث ٢٠٢٤ من أصل اجمالي عدد الموظفين في المصارف والبالغ ٨١٦٩)، وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٢٦ في المائة سنة ١٩٨٥، حيث بلغ عدد الإناث ٤٧٨٥ من أصل عدد الموظفين البالغ ١٣٩٩٣.

ورغم أهمية هذه التوزيعات بالنسبة لمشاركة المرأة، لكنها لا تعبر حقيقة عن واقع المرأة اللبنانية في مواجهة نتائج الحرب والتهجير، فالقطاعات الاقتصادية المذكورة قد استوعبت نسبة قليلة من الإناث للحلول مكان اليد العاملة الشابة المهاجرة الى الخارج، هذا بينما تتفاقم الأزمات الاجتماعية بين المهجرين. ويستدل من توزيع الأفراد المهجرين في أحياء بيروت الغربية حسب نوع المهنة وممارسة العمل (الجدول رقم ٦)، أن مشاركة الإناث في العمل خارج المنزل تبدو محدودة جداً وهي تنحصر في بعض القطاعات الخاصة (المصارف مثلا) وبعض الصناعات

الحرفية، ثم صناعة النسيج والألبسة التي ازدهرت كثيرا خلال أعوام الحرب لانخفاض الأجور والطلب على البضائع الرخيصة. وتشير النتائج الى أن مشاركة المرأة في العمل تبدو محدودة جدا بحيث تنخفض نسبة العاملات الى ما دون ١٠ في المائة (من إجمالي عدد الإناث)، في مختلف الأحياء التي شملتها الدراسة الميدانية، كذلك تبلغ نسبة الذكور الذين هم دون نشاط مهني حوالي ٦٠ في المائة. وتبرز الأزمة بشكل خاص بين أرباب الأسر من الإناث، بحيث تبلغ نسبة اللواتي يعملن خارج المنزل حوالي ٢٥ في المائة من إجمالي ربات الأسر، بينما تبلغ هذه النسبة عند الذكور ٨٥ في المائة (شملت الدراسة الميدانية ٩٤٥ أسرة، بينها ١٠٤ أسرة أربابها من الإناث لغياب الزوج بداعي الهجرة أو الوفاة..) كما تبيَّن أنه من أصل ١٠٤ ربات أسر هناك ٦٢ من الأميات، بحيث تنخفض إمكانية مشاركة المرأة في العمل لتنحصر في تقديم بعض الخدمات المؤقتة (خدمة في البيوت، نواطير في الأبنية...)[١].

أما معدلات النشاط الاقتصادي للعاملين حسب فئات العمر فتبين ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العمل بين ٣٠ و ٤٠ سنة حيث تبلغ درجة النشاط الاقتصادي لدى الإناث ٢٥ في المائة (بين ٢٥ و ٢٩ سنة) ثم ترتفع الى ٢٧ في المائة (بين ٣٥ و ٣٩ سنة). وتختلف درجة النشاط الاقتصادي حسب الطوائف (الأشكال المرفقة ١٤ و ١٥ و ١٦)، لكنها تعبر عن واقع الأزمة الاقتصادية كما أنها تكشف تأثير التهجير على دور المرأة ومشاركتها في العمل، وذلك برغم ما يتبين من الأرقام العامة المتداولة، والتي تشير الى أن معدل مساهمة الإناث في القوة العاملة النشطة لم يتغير بشكل كبير خلال الأحداث[٢].

---

(١) رغم اشتداد الأزمة المعيشية، فقد بلغ عدد إجازات العمل للخادمات من الأجانب عام ١٩٨٦، ٥٥٦ إجازة، ثم انخفض هذا العدد سنة ١٩٨٧ الى ١٣٨ إجازة، أي ما نسبته ٧٥ في المائة، وذلك نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع سعر صرف الليرة اللبنانية بحيث انخفض أيضا إجمالي عدد الاجازات المعطاة للأجانب في وزارة العمل من ٨٠٣٠ إجازة عام ١٩٨٦ الى ٧٠٥٣ عام ١٩٨٧.

(٢) قدرت نسبة الإناث من مجموع السكان المشتغلين بـ ١٧ر٣ في المائة عام ١٩٧٠ و ١٨ر٤ في المائة عام ١٩٧٥، وإذا كان هذا المعدل يعتبر من أكثر المعدلات ارتفاعا في الشرق الأوسط فهو أقل بكثير من المعدلات في مناطق أخرى، لكن الأحداث في لبنان أكدت إمكانية استخدام النساء في بعض مجالات العمل خصوصا بعد هجرة الرجال الى الخارج، مما يؤكد أهمية دور المرأة اللبنانية التي يمكن اعتبارها في مختلف الأحوال، مورداً كامناً لقوة العمل عند استقرار الأوضاع.

أما في مناطق الأرياف فيلاحظ أن عمل المرأة يقتصر على مساعدة الرجل في الأعمال الزراعية بشكل موسمي أو مؤقت، بالاضافة لبعض الخدمات الاجتماعية (ممرضة، مدرسة...) والمهن الحرة. وقد تبيَّن من احصاءات القرى الجنوبية لعام ١٩٨٨ والتي شملت ٥٥٤٨ ساكنا، بينهم ٤٢٢٦ ممن تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات، وقد بلغ عدد الإناث ٢١٩٢ (١٠ سنوات وأكثر)، يتوزعن حسب المهنة والعمل كما يلي: ٤٠ في المائة أعمال منزلية، و ٢٩ في المائة متابعة الدراسة، و ٢٢ في المائة لا تجد عملا، و ٦ في المائة عاجزة مقابل ١ر٥ في المائة عمل جزئي ثم ١ر٧ في المائة فقط عمل دائم.

وتصبح الحالة مأساوية في الأحياء الفقيرة من العاصمة حيث الصورة مختلفة الى حد كبير، وذلك مع انتشار البطالة وحيث ينتظر الشباب الحصول على طلبات هجرة للرحيل عن البلاد، ويتبيَّن من دراسة الأحياء الفقيرة في بيروت أن نسبة الذين يمارسون العمل بشكل دائم تبلغ ٣ر٤ في المائة بين الإناث (بين ١٥ و ٦٤ سنة)، مقابل ٤٣ في المائة بين الذكور. وبينما تعمل الإناث في أعمال الخدمة والتنظيفات داخل المنازل وأحيانا جمع الكرتون والبلاستيك من النفايات، وهي أعمال تزايد إقبال المرأة عليها خلال الأحداث، ينحصر عمل الرجال في بعض المهن الحرة (حداد، دهان، كهربائي...) والمحلات التجارية والمعامل الصغيرة وبيع الخضار واليانصيب، والعمل في الأفران والمطاعم وكذلك التنقيب في النفايات.

لقد وصل انخفاض مستوى الدخل الفردي في الأحياء الفقيرة الى درجة المجاعة حيث فقدت بعض الأسر المهجرة كل ما تملك خلال عمليات الترحيل والانتقال والاقتلاع المتواصلة، فتزايدت أعباء الإعالة بينما تتفاقم موجة الغلاء لارتفاع الأسعار مما يؤدي الى انخفاض مستوى التغذية وانتشار الأمراض خصوصا بين النساء والأطفال.

كما نستنتج من البيانات التفصيلية المتعلقة بأوضاع المرأة بين المهجرين في أحياء بيروت الغربية (الجدول رقم ٧)، وجود ارتباط كبير بين النشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي بحيث تبين المؤشرات أن النشاط الاقتصادي للمرأة العزباء، والمتزوجة أيضا يرتفع في الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة (الى ٥٢ و ٤٧ في المائة) وحيث يكون المستوى التعليمي تكميلي أو ثانوي. بالمقابل ترتفع درجة النشاط الاقتصادي عند الجامعيات الى ٧٥ في المائة بالنسبة للعازبات و ٥٨ في المائة بالنسبة للمتزوجات، وذلك في الفئة العمرية ٣٥-٤٤ سنة، وكذلك الحال بالمقارنة مع معدلات الذكور (الجدول رقم ٨)، لكن تبرز المقارنة بشكل عام عمق الأزمة التي

تواجه المرأة الأمية، فالمستوى التعليمي هو المحدد الأساسي في توفر فرص العمل أمام المرأة.

ثالثا- تأثير التهجير على خدمات الدعم المتوفرة للمرأة اللبنانية ولأسرتها

على ضوء ما ذكرنا، يتبين أن الحرب قد عطلت العديد من المراكز والمؤسسات الاجتماعية، التي كانت تعنى بقضايا المرأة اللبنانية، وتقدم لها الخدمات التربوية والصحية والاجتماعية، فبينما تفاقمت الأزمات الناجمة عن تردي الأوضاع الأمنية، وتزايد عدد المهجرين لاستمرار الأحداث وتواصل جولات العنف المدمرة، تراجعت التقديمات الاجتماعية للمرأة، رغم وجود العديد من التشريعات والقوانين التي وضعتها الدولة قبل الحرب، إذ لم يعد بالإمكان حماية حقوق المرأة، ومساندتها لتأدية دورها داخل الأسرة، وتأمين مشاركتها في المجتمع.

وإذا كانت الحرب اللبنانية قراراً رجالياً، لأنها مرتبطة بالعنف، فهي قد تسببت كما يبدو بالغاء دور المرأة الاجتماعية والتعتيم عليها، بحيث انحصر دورها في الأسرة والبيت، باستثناء محاولات خجولة لكسر طوق العزلة، وإعلان الحرب على العنف من خلال بعض المواقف، والمظاهرات السلمية لتأكيد التمسك ببقاء الوطن، بل لقد تزايدت معاناة المرأة اللبنانية النابعة من الحرب.. المرأة المهجّرة من بيتها، القلقة على مصير وطنها وأطفالها، المرأة المعيلة لأسرتها وكذلك المرأة العاجزة عن تحقيق السلام أمام حرب الرجال، بل أكثر من ذلك المرأة الرازحة تحت قيود التعصب والاستغلال الديني في الحرب، ومفاهيم السياسة الذكرية[1]. هذا بينما بالمقابل، كانت المرأة اللبنانية، قبل الحرب (١٩٧٥)، تسعى للوصول الى المساواة، وتحقيق وضع توازني داخل المجتمع، بعد مرحلة طويلة من النضال الانساني والاجتماعي، «بحيث استحقت حقوقها قبل أن تتحدث عنها، لتقول أنها فرضتها فرضاً»[2].

---

(١) الهام كلاب: «مشكلة المرأة العربية مجتمعية اما اللبنانية... فحربية" مقابلة مع مجلة الحسناء، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

(٢) أنظر نعمت كنعان: «التقديمات الاجتماعية للمرأة»، بحث قدّم في الندوة التقييمية الثانية لأوضاع المرأة في لبنان، جمعية تنظيم الأسرة، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

ولتبيان تأثير الحرب والتهجير على دور المرأة اللبنانية، ومشاركتها في المجتمع، لا بد من إلقاء الضوء ولو بايجاز، على مسألتين أساسيتين: الأولى وتشمل واقع التقديمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة والجمعيات الخاصة والتي كانت تقدم العون للمرأة اللبنانية في مواجهة أعباء الحرب والثانية تتمثل في القوانين المتعلقة بعمل النساء، والتشريعات الاجتماعية التي تناولت موضوع المرأة اللبنانية.

ألف- واقع التقديمات الاجتماعية وخدمات الدعم للمرأة اللبنانية

أدت الحرب وما رافقها من أزمات اجتماعية واقتصادية الى تزايد عدد الجمعيات والمؤسسات العاملة في المؤسسات التربوية والاجتماعية والصحية، ويتبين من خلال استطلاع الأهداف العامة لهذه المؤسسات انها تركّز على تقديم الخدمات للمرأة، عن طريق النشاطات الترفيهية والبرامج التربوية للأطفال، والدورات التدريبية لتأهيل المرأة وتعليمها، بالاضافة لعقد الندوات والمؤتمرات التي تعالج قضايا المرأة لتطوير دورها وإسهامها في عملية الإنماء الاجتماعي. ولما كانت الحرب قد عطلت وظيفة المرأة ودورها المتنامي في المجتمع، فقد تركزت الجهود للاهتمام بقضايا النساء، مما أدى الى تزايد عدد الجمعيات النسائية العاملة في لبنان، والتي كان يبلغ عددها حتى نهاية ١٩٨٦، حوالي ٧٧ جمعية، مرخّص لها من قِبَل وزارة الداخلية[1]، بينها ٧ جمعيات ذات منفعة عامة تم انشاؤها بمراسيم، مما يؤكد مساندة الدولة لها واعترافها بدورها في التنمية الاجتماعية، والاعتناء بالأم والطفل، ورفع مستوى الأسرة صحياً وتربوياً واجتماعياً، بالاضافة الى إغاثة المرضى والمعوزين، ورعاية الأيتام والمعوقين خلال الحرب.

وبشكل عام فإن النشاطات الرئيسية في هذه الجمعيات تنحصر في ثلاثة مجالات هي: التربوية (حضانة الأطفال، برامج محو الأمية وتقديم المِنَح للتخصص الجامعي داخل لبنان وخارجه...)، والصحية (مستوصفات)، ثم المهنية (مراكز للتدريب المهني: خياطة، طباعة)، هذا بالاضافة لتوفير وسائل الإغاثة وتقديم

---

(١) زهير حطب: «تقرير حول نتائج تقييم مؤسسات المرأة في لبنان»، جمعية تنظيم الأسرة، أسبوع تنظيم الأسرة الثاني عشر، بيروت، كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٨٦.

المساعدات الغذائية للمهجرين والأسر التي شردتها الأحداث[١]. ويتزايد عمل هذه الجمعيات خلال هذه الجمعيات خلال سنوات الحرب للحلول مكان المؤسسات الحكومية التي توقفت بسبب الأحداث. وبرغم المساعدات التي تقدمها هذه الجمعيات والتي تعتبر فعّالة أحياناً في زمن الحرب، وبعد إنهيار مؤسسات الدولة، تبدو الحاجة ماسة لمشاركة الهيئات الدولية والمؤسسات المنبثقة عن الأمم المتحدة، وذلك للمساعدة في تقديم الإغاثة العاجلة، والتي تعجز عن تقديمها المؤسسات والجمعيات اللبنانية[٢].

أما خدمات الدعم الاجتماعي التي تقدمها الهيئات الحكومية للمرأة اللبنانية فهي تنحصر بشكل أساسي في التقديمات التي تؤمنها مصلحة الانعاش الاجتماعي، والتي تحولت خلال الأحداث الى الاهتمام بقضايا المهجرين وتوزيع المساعدات الغذائية والألبسة عليهم. وفي العودة لفترة ما قبل الحرب، يتبين أن المصلحة كانت تخطط لتنفيذ مشاريع الخدمات الشاملة، والتي تهدف لانشاء مراكز في الريف والأحياء الفقيرة في المدينة، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان وخلق بيئة اجتماعية ملائمة. وقد نالت المرأة النصيب الأكبر من هذه الخدمات كونها تمثل الركن الأساسي في الأسرة. وقد بلغ عدد مراكز الخدمات الشاملة ٥٢ مركزاً[٣] موزعة حسب المناطق الجغرافية في لبنان، أما المراكز التي بقيت تؤمن الدعم الاجتماعي حتى عام ١٩٨٣، فقد بلغ عددها ١٣ مركزاً، يضاف اليها ٣٩ مركزا صحيا اجتماعيا، و ١٥٥ مركزا مشتركا مع ١٢٤ جمعية خيرية تقوم حاليا بتأمين

---

(١) أدت جولات العنف الأخيرة، التي بدأت منذ منتصف آذار/مارس وحتى بداية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ الى خسائر بشرية فادحة، بلغت: ٧٦٧ قتيلا و ٤٠٠٠ جريحا، بالاضافة لتهجير ٠٠٠ ١٢٥ أسرة تقريبا، يبلغ إجمالي عدد أفرادها ٠٠٠ ٧٥٠ نسمة (من بيروت وضواحيها)، ثم هجرة حوالي ٠٠٠ ١٠٠ نسمة الى الخارج غالبيتهم من الشباب الباحثين عن الأمن في وطن بديل وبالمقارنة مع سنة ١٩٨٧، بلغ عدد القتلى ٧٧٥، وعدد الجرحى ١٩٠٣، بينما ارتفع هذا العدد سنة ١٩٨٣ الى ٣٦٢٥ قتيلا، وسنة ١٩٨٤ الى ٢١٦١ قتيلا، وذلك وفق مصادر متنوعة، خصوصا وكالات الأنباء الصحفية.

(٢) ناشد رئيس الحكومة اللبنانية في نهاية سنة ١٩٧٨، ومع ازدياد حدة التضخم الاقتصادي، وتفاقم موجة الغلاء، الهيئات الدولية والمؤسسات الانسانية التحرك لإغاثة وإطعام ١ر٥ مليون جائع في لبنان.

(٣) راجع نعمت كنعان: «التقديمات الاجتماعية في لبنان» مصدر سابق، صفحة ٣.

الاشراف على هذه المراكز وتوفير التقديمات الاجتماعية للمرأة (التي تنتمي الى الطبقة المتوسطة وما دون)[1].

أما برامج الخدمات الاجتماعية فهي تتوزع كما يلي:

١- حقل الشؤون التربوية ويشمل تأسيس دور الحضانة النهارية لرعاية أطفال الأمهات العاملات ثم توعية الأمهات وتأمين صفوف محو الأمية للفتيات والنساء وتساعد في ذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بواسطة لجنة محو الأمية التي توقفت أعمالها منذ بداية الحرب عام ١٩٧٥.

٢- الحقل الصحي: تشمل خدمات الدعم تشجيع الأمهات والنساء والحوامل على التعامل مع مراكز رعاية الأمومة والطفولة للاستفادة من المعاينات والدواء، وجميعها شبه مجانية، وذلك بهدف تحسين نظام الغذاء للنساء الحوامل والأطفال الرضّع، ثم تأمين تلقيح الأطفال والأولاد في سنواتهم الأولى. وقد استفادت المصلحة من تقديمات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بموجب عقد مشترك وقع عام ١٩٧٩، لتقديم مواد غذائية بقيمة ٢٣ مليون دولار ولمدة خمس سنوات.

٣- برامج تنظيم الأسرة: وهي تشمل أيضا رعاية الطفولة والأمومة بالاضافة لمهمة توعية وإرشاد الزوجة لإجراء الفحوصات الطبية ويبرز في هذا المجال الدور الفعّال لجمعية تنظيم الأسرة في لبنان، والتي تقوم بنشاطات متنوعة وشاملة في مختلف المناطق اللبنانية.

٤- حقل الشؤون الاجتماعية: وتتضمن إعطاء دروس في التدبير المنزلي، والتربية المدنية وتعليم الخياطة والأشغال اليدوية، ثم الاهتمام بمشاكل الأسرة الناجمة عن الحرب خصوصا ما يتعلق منها بقضايا المنحرفات والفتيات القابلات للتشرد (وأحيانا يتم رعاية المنحرفة مع طفلها غير الشرعي).

---

(١) يعتمد هذا التصنيف على الحالة المعيشية للأسرة قبل الأحداث، أما اليوم فمعظم النساء بحاجة للتقديمات الاجتماعية في الأرياف والمدن.

نستنتج من كل هذا، أن الخدمات الاجتماعية العامة التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمرأة اللبنانية كانت مستمرة بتقديم العون حتى بداية الحرب عام ١٩٧٥، ثم بدأت تتراجع مع تفكك مؤسسات الدولة وانهيار السلطة، وقد أدى التضخم الاقتصادي وانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية الى ضعف إمكانات الدولة المادية، ثم الى إقفال غالبية مراكز الخدمات الاجتماعية المهتمة بقضايا المرأة، وتسليم بعضها للجمعيات النسائية، بموجب اتفاقيات ترعاها الدولة للاستفادة من مشاركة الهيئات المحلية في دعم الجهود الرامية لمساعدة المرأة في تحمّل انعكاسات الحرب والتهجير.

باء- التشريعات الاجتماعية والقوانين المتعلقة بعمل النساء

أصدرت الدولة، ومنذ عدة أعوام، تشريعات اجتماعية وتقديمات متنوعة تناولت أوضاع المرأة اللبنانية، وهي تتضمن ما يلي:

(أ) قانون الضمان الاجتماعي: ويعتبر من أهم المكاسب التي نالتها المرأة بعد كفاح استمر عدة سنوات، وهو متضمن ما يلي: فرع ضمان المرض والأمومة، حيث تستفيد المرأة من تقديمات العناية الطبية والاستشفاء إذا كانت مضمونة، ثم فرع التعويضات العائلية[١] الذي يعطي عن كل فتاة عازبة وغير عاملة حتى تبلغ الـ ٢٥ سنة من العمر، بينما يتوقف التعويض العائلي عن الولد عند بلوغ السادسة عشر[٢] من العمر(إلا إذا كان عاجزا أو يتابع دراسته). ويعطي التعويض العائلي للمرأة عن أولادها إذا كانت أرملة أو مطلقة أو هاجرة أو كان زوجها ينفذ عقوبة السجن، أو أنه بلغ الستين من عمره ولا يعمل. ثم فرع تعويض نهاية الخدمة، وقد حددت السن القانونية لاستحقاق تعويض نهاية الخدمة للمرأة بـ ٥٥ سنة بينما حددت للرجل بـ ٦٠ سنة[٣].

وبالرغم من أهمية هذه التشريعات فقد أدى انهيار قيمة النقد الوطني، الى تآكل هذه التقديمات المادية دون أن تعمل الدولة على تعديلها، بما يكفل حقوق

---

(١) يعطى التعويض العائلي للأجير عن الزوجة الشرعية التي تقيم في البيت، إذا لم تكن تزاول عملاً مأجوراً.

(٢) إذا كان الولد يتابع دراسته يستمر التعويض العائلي حتى يبلغ ٢٥ سنة.

(٣) كما يحق للمرأة الأجيرة التي تتزوج أن تترك عملها خلال الاثني عشر شهرا التي تلي تاريخ زواجها.

المرأة في ضمان المرض والأمومة والتعويضات العائلية، ويتلاءم مع غلاء المعيشة وتزايد انتشار الأمراض الجسدية والنفسية الناجمة عن الحرب[١].

(ب) قانون العمل: يعتبر بمثابة دستور ينظم العلاقة بين أرباب العمل والأجراء، وقد صدر بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦، وبالنسبة للعمل فقد كرّس التشريع اللبناني[٢] قبل صدور قانون العمل، مبدأ تكافؤ الأجر مع العمل، ونص القانون المتعلق بتعيين الحد الأدنى للأجور (الصادر بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٦٥)، على أن الحد الأدنى يطبق على جميع الأجراء ذكورا واناثا، عندما (تقوم الإناث بمهمات وأعمال مماثلة لأعمال الذكور). وهذا يتطلب الحق في التمتع بنفس فرص العمل، بما فيها الحق في التوجيه المهني والتدريب وحرية اختيار المهنة ونوع العمل[٣ و٤].

ويلاحظ بشكل عام أن التشريع اللبناني يبدو منسجما مع أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية والعربية[٥]. لكن المشكلة الأساسية تكمن في تخطي المساواة الشكلية التي نص عليها القانون الى مساواة فعلية حقيقية. وإذا كانت القوانين لا تميز بين المرأة والرجل في لبنان فالواضح أن تطبيقها في بعض الحالات جاء ليعطي الرجل الوصاية الدائمة على المرأة[٦]، ونجد تكريس الوصاية في القوانين المدنية، فقانون التجارة على سبيل المثال يعتبر المرأة غير

---

(١) راجع دراسة هدى زريق: «تأثير الحرب على صحة الأسرة، دراسة ميدانية في بيروت الغربية»، منتدى الفكر العربي، عمان، سلسلة الحوارات العربية، الأزمة اللبنانية، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، ص.ص. (٩١-١١٧). يتبين من الدراسة أن الحرب قد أدت الى زيادة العوارض الجسدية التي تعاني منها المرأة، مثل وجع الرأس وضيق التنفس والألم في الظهر والعنق بالاضافة لعوارض نفسية أهمها: التعصيب والاحساس بالخوف والرجفة ودقة القلب السريعة والنسيان... كذلك راجع، أنيسة الأمين: «الأثر النفسي لعمل المرأة»، جمعية تنظيم الأسرة، بيروت، ١٩٨٨.

(٢) المرسوم الاشتراعي رقم ٢٩، تاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٤٣.

(٣) أما قانون الحد الأدنى للأجور الصادر سنة ١٩٦٧ فقد نص صراحة على أن الحد الأدنى يطبق على الأجراء ذكورا وإناثا دون أن يشترط القيام بأعمال مماثلة.

(٤) أظهرت دراسة أجريت في لبنان بواسطة اللجنة الوطنية للأونيسكو أن النساء تستخدم في معظم الأحوال في أعمال أقل مما هن عليه من كفاءة.

(٥) راجع لور مغيزل: «التشريعات المتعلقة بعمل النساء»، الندوة التقييمية الثانية لأوضاع المرأة في لبنان، جمعية تنظيم الأسرة، بيروت، ١٩٨٣.

(٦) طالبت الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة في القانون الذي أقرته عام ١٩٦٧ ولم يعمل به حتى الآن.

مؤهلة لأن تنشىء عملاً تجارياً إلا بموافقة زوجها، ويستطيع الرجل أن يسحب موافقته متى يشاء، وللمرأة الحق بالرجوع الى المحكمة.

وإذا كان المجال لا يتسع لمقارنة مع دول أخرى، فالواضح أن تطورات بارزة تحدث اليوم في العالم لتعزيز دور المرأة في الأسرة والمجتمع، وبمناسبة عقد المرأة الذي نظمته الأمم المتحدة، وختم أعماله في نيروبي عام ١٩٨٥ والذي كان لبنان غائبا عنه، فقد تم وضع استراتيجية حتى عام ٢٠٠٠، لتحقيق المساواة الكاملة والقضاء على التمييز القائم في بعض البلدان على أساس الجنس والوضع العائلي. كذلك فقد نص قانون العمل اللبناني على تدابير حماية للنساء العاملات لكن هذه التدابير جاءت منقوصة كونها تركزت على النساء كمخلوقات ضعيفة، بينما المطلوب اتخاذ تدابير لحماية الأجراء جميعاً رجالاً ونساءً[١].

كذلك فقد نص القانون على بعض التقديمات الاجتماعية الخاصة بالمرأة خصوصا فيما يتعلق باستخدام النساء، فقد حظر القانون تشغيل النساء ليلاً في الصناعات الميكانيكية واليدوية كما حظر تشغيل النساء أثناء إجازة الأمومة، كذلك لا يحق لرب العمل توجيه انذار الى المرأة الحامل أو الى المرأة المجازة بداعي الولادة كما يحق للمرأة المتزوجة الاستفادة من تعويض الصرف من الخدمة إذا اضطرت لترك العمل، شرط أن يكون لها في الخدمة أكثر من سنة. كذلك فإن نظام الموظفين[٢] قد ميّز المرأة بنوعين من التقديمات: الأولى تتعلق بإجازة الأمومة، والثانية الانهاء الاختياري للخدمة بالنسبة للموظفة المتزوجة في أي وقت تشاء. وقد قامت الدولة لاحقاً بتقصير إجازة الأمومة[٣] مما يؤكد ضرورة الاعتراف بأن الأمومة هي في الأساس وظيفة اجتماعية تمارسها المرأة وتتحمل أعباءها، وهي ليست امتيازات تناقض مبدأ المساواة الذي تطالب به النساء لتحقيق التوازن داخل المجتمع، مما يتيح للمرأة تأدية وظيفتها بشكل تام. فالنظرة المتكاملة للأم يجب أن تنطلق من تصور اجتماعي شامل يأخذ بالاعتبار وضع المرأة في مختلف الميادين:

---

(١) لكن هذه التدابير تخالف في مضمونها مبدأ المساواة حيث حظر القانون تشغيل النساء والأولاد (وضع النساء مع الأولاد) في صناعات وأعمال محددة.

(٢) راجع المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٩ الصادر بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ والخاص بنظام الموظفين.

(٣) ان المادة ٣٦ من المرسوم الاشتراعي قد أعطت الموظفة الحامل إجازة أمومة براتب كامل لمدة أقصاها ٧٠ يوما، لكن الدولة قامت لاحقا بتقصير إجازة الأمومة الى ٤٠ يوماً (قبل وبعد الولادة).

المرأة العاملة والطالبة وربة المنزل والموظفة والتاجرة.. بما يكفل إنماء الانسان وبناء الوطن(١).

نستنتج مما سبق أن الحرب وحالات التهجير المتكررة التي رافقتها، قد أسهمت في تفكك البنية الاجتماعية، وتزايد الأزمات الحياتية التي تواجه المرأة، نتيجة توقف خدمات الدعم التي كانت تقدمها الدولة، واقتصارها على توزيع المساعدات الغذائية والعينية للمهجرين. أما مساهمة الهيئات والجمعيات النسائية، فهي عاجزة عن تأمين احتياجات المرأة، لأن البلاد تواجه كارثة انسانية، تتطلب تضافر الجهود الدولية للتخفيف من نتائجها السلبية، وأخطارها المتوقعة على بنية الاسرة والمجتمع. كذلك فإن الحرب التي عطلت كل القوانين، وألغت ولو مرحلياً، مشاركة المرأة في عملية البناء الاجتماعي، تؤكد مدى الحاجة لتشريعات جديدة تتلاءم وأجواء الحرب، لمواجهة الأعباء الملقاة على عاتق المرأة التي عانت وتحملت التمييز الذي يفرضه الرجال، حسب مصالحهم ورؤيتهم في مجتمع النظام الطائفي، حيث تتفاقم الفوارق الاجتماعية ضد النساء، ويتراجع دور المرأة بسبب عدم الاعتراف بأهليتها ودورها.

رابعا- مقترحات لمواجهة احتياجات المرأة والأسرة

على ضوء المعطيات التي ذكرناها تبدو قضية المرأة متشابكة مع غيرها من قضايا الحرب، وجنون العنف الذي ساد المناطق اللبنانية طيلة الأعوام الماضية، لم يميز بين المرأة والرجل، أو بين المرأة في المنطقة الشرقية أو الغربية من بيروت، لكنه بدأ بالعنصر الضعيف، المطالب بالسلام ابداً، والرافض للحرب بمآسيها وويلاتها.

ومهما حاولنا بهدف فصل الموضوع، أو حتى حصره في إطار المرأة التي تمثل نصف المجتمع، فالقضايا تبدو مترابطة لا تنفصل، وهي في توزعها تؤكد مدى انخراط المرأة في المجتمع، بحيث بات من غير الممكن، اقتلاع جذورها أو عزل مشاكلها، في معالجة أحادية الجانب، بل لقد بينت نتائج الدراسات التي قدمناها عن أوضاع المرأة اللبنانية، أننا نواجه بالفعل، مخاطر حقيقية، وهي لا تقتصر

---

(١) لازالت المرأة اللبنانية العاملة تواجه التمييز القائم في العمل، وهي ترضى مجبرة بأجر أقل من الرجل، كما تتحمل أقسى أشكال الاستغلال في العمل من قِبَل بعض أصحاب المؤسسات، خصوصا في القطاعات التي تستخدم النساء أكثر من الرجال، على سبيل المثال: معامل الخياطة والنسيج، مهنة التمريض، التعليم بالمدارس المجانية والخاصة، ويستفيد من هذا التمييز أرباب العمل الذين يستغلون المرأة لتحقيق الأرباح.

فقط على التحولات الديمغرافية التي قدمناها لأوضاع المرأة، وهي تحولات بالغة التأثير بالنسبة لاستنزاف الموارد البشرية في لبنان، أو حتى على النقص في التشريعات والقوانين، بل تتناول أيضا مسائل أساسية، كانتشار الأمية بين الصغار والأزمة السكنية الحادة، وعدم توفر فرص العمل (خصوصا للإناث)، وانخفاض الدخل الفردي، واستغلال عمل المرأة، هذا بالاضافة لقضايا المهجرين الأخرى وأبرزها الفرز الطائفي الذي تمثل بافراغ المجتمع اللبناني من صيغة التعايش بين الطوائف وذلك في إطار تقسيمي تختلف فيه صورة المرأة حسب المناطق الموجودة فيها.

أما هذا التشابك، من أين ننطلق وكيف يكون التحرك؟ بل كيف يمكن مواجهة مشكلات المرأة الناجمة عن التهجير بينما تستمر الحرب وهي اليوم في عامها الخامس عشر؟... إن التأخر في المعالجة سوف يؤدي الى تآكل البنية الاجتماعية وتفكك الأسرة مما يستوجب التحرك السريع، وعلى مرحلتين: مرحلة زمنية طويلة لإعادة اعمار لبنان[1]، ومرحلة قصيرة عاجلة لمواجهة احتياجات المرأة التي لا تنتظر. ولما كانت دراسة هذه القضايا تتطلب بحثا خاصا فسوف تقتصر بايجاز على ذكر بعض المقترحات التي تتكامل مع المحاولة التي بدأناها في تحديد أوضاع المرأة ومعالجة مشكلاتها، بحيث يمكن التركيز على النقاط الآتية:

ألف- <u>إعادة بناء البنية الاجتماعية</u>

ان البدء بمواجهة القضايا الاجتماعية الملحّة للمرأة تحتل مكان الأولوية بين أكلاف الحرب اللبنانية، حيث بات من الضروري العمل بسرعة لتوفير وتنظيم الخدمات الصحية التي تعاني منها المرأة (خصوصا المرأة الحامل) مما يؤدي الى ارتفاع معدل وفيات الأمهات وتزايد وفيات الأطفال، ثم عودة الأمراض المعدية (السل والتيفوئيد...) هذا بالاضافة لإعادة بناء مرافق تكرير المياه وتوزيعها، وهي المشكلة الأساسية التي عانت منها الأسرة. وكذلك بناء شبكات تصريف المياه العادمة (شبكة المجارير)، ثم تأمين المساعدات التموينية العاجلة لإغاثة الأمومة بين المهجرين والأسر الفقيرة لمواجهة أمراض سوء التغذية المنتشرة بين النساء والأطفال، كما تجدر الاشارة للتشديد على تعليم الإناث لمكافحة الأمية ووقف انتشارها.

---

(١) راجع حول هذا الموضوع، علي فاعور: «المسح الاجتماعي الاقتصادي»، مصدر سابق (أنظر الصفحات: ١٠٥ - ١١٣).

بـاء- تخصيص مشروع لدراسة «أحوال المرأة اللبنانية في مواجهة أعباء الحرب»

على ضوء المسوحات الميدانية التي قدمناها فقد بات من الضروري وبرغم استمرار الأحداث التحرك للتخفيف من انعكاسات الحرب والتهجير على واقع الأسرة، وهذا يتطلب دراسة مفصلة لتقييم أحوال المرأة: المرأة الفقيرة والمشردة والحامل... على أن تتناول الدراسة ما يلي: أحوال المرأة الفقيرة في الأرياف وضواحي المدن البائسة، المرأة المشردة والمهجرة في أماكن تواجدها، المرأة التي فقدت معيلها أو ابنها (المخطوف أيضا) خلال الحرب، المرأة المعاقة والتي تواجه الانحراف ومخاطر المخدرات.

وإذا كانت الحرب قد عطلت قدرات المرأة فالأولوية في عملية المواجهة، يجب أن تركّز على «تنمية الطاقات النسائية» التي تمثل نصف المجتمع، بحيث تسترجع المرأة دورها، وهذا يتطلب معالجة المشكلات الأساسية: تأمين المسكن، توفير العمل، الصحة لمكافحة الأمراض، التعليم لمنع انتشار الأمية... وعلى ضوء المحددات الاجتماعية والاقتصادية التي تناولها البحث، فالمرأة التي تراجعت أمام العنف، تبقى وبرغم المصائب التي نزلت بها، حجر الأساس لمستقبل الأسرة اللبنانية. ان نجاح هذا المشروع يتوقف على تشكيل جهاز متخصص وعلى مستوى دولي بمشاركة خبرات محلية، وبالتعاون مع المعهد الدولي للبحث والتدريب، وصندوق الأمم المتحدة الانمائي من أجل النهوض بالمرأة اللبنانية. وهذا التحرك سوف يساعد في رسم سياسة سكانية محورها «قضية المرأة في لبنان».

جيم- إعادة النظر في التشريعات الاجتماعية

خصوصا ما يتعلق منها بالمرأة لتحقيق المساواة مع الرجل وتأمين التوازن داخل المجتمع، فالمرأة لازالت تعاني في لبنان من تمييز واضح تكرسه النصوص القانونية: مثل قانون الأحوال الشخصية، وقوانين التعويضات العائلية للموظفين والأجراء، وقوانين التجارة، وقانون العقوبات، وغير ذلك من النصوص التي أصبح تعديلها ضرورة اجتماعية لتحسين أوضاع المرأة التي تشارك الرجل في تحمل الأعباء الاجتماعية. بل ان تحسين حياة المرأة بات يفرض تعديل كافة النصوص في قوانين الأحوال الشخصية والقوانين المدنية والجزائية التي تتنافى ومبادىء المساواة والعدالة والحرية التي يكرسها الدستور والاعلانات الدولية لا سيما منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما يتوجب اعتماد التوصيات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والمتعلقة بمنهاج العمل لعقد المرأة: منهاج عمل مكسيكو ١٩٧٥، وكوبنهاغن ١٩٨٠، ونيروبي ١٩٨٥.

دال- إجراء تعديلات في قوانين رعاية الأمومة

تشمل تدابير حماية أكثر انسانية وإعطاء إجازة ولادة أطول بحيث يتم التمييز بين إجازة الوضع بحد نفسها، والاجازة اللازمة للعناية بالأولاد، ثم رفع مدة إجازة الوضع لتصبح على الأقل مساوية للحد الأدنى المفروض في المواثيق الدولية والعربية.

هاء- إصدار تشريعات لمواجهة نكبات الحرب

أدى جنون العنف السائد في لبنان الى تراكم المشاكل الجديدة التي تحتاج الى استحداث قوانين واتخاذ تدابير عاجلة لمواجهتها، وهي مشاكل متعددة أهمها: موضوع الاهتمام بأرامل الحرب اللواتي يتزايد عددهن حيث أصبحت المرأة المعيل الوحيد للأسرة مما يتطلب تشغيلهن بالأولوية ثم الاعداد المهني للواتي بدون عمل. أما المشكلة الثانية الخطيرة فهي تتمثل في تزايد عدد النساء المعوقات بحيث أصبحت الإعاقة، الجسدية والعقلية، أخطر مشكلة وطنية يواجهها لبنان مما يقتضي دراسة المشكلة بالعمق ووضع تشريعات للمعوقين تكفل الحق في العمل، وتؤكد دراسة مغيزل أن التشريعات اللبنانية المتعلقة بالمعوقين غير كافية لأيام السلم فكم بالأحرى لأيام الحرب الطويلة والقاسية[١].

واو- تعديل قيمة التعويضات التي نص عليها قانون الضمان الاجتماعي

بما يتناسب مع حماية حقوق المرأة وضمان المرض ورعاية الأمومة، وبالنسبة لضمان المرض مثلا يلاحظ ان المستشفيات ترفض اليوم استقبال المرضى المضمونين على حساب وزارة الصحة ولا تقدم العلاج الكافي لهم بحجة انخفاض قيمة التعويضات التي تقدمها الدولة.

زاي- تدريب المساعدات الاجتماعيات

بات من الضروري بعد أعوام الحرب الطويلة وضع برامج تدريبية[٢] خاصة

---

(١) راجع لور مغيزل: «التشريعات المتعلقة بعمل النساء»، مصدر سابق، ص. ٩.

(٢) يوجد في لبنان مدرسة واحدة لتدريب مساعدات اجتماعيات، هي المدرسة اللبنانية للتدريب الاجتماعي التابعة لجامعة القديس يوسف، وهي تقبل الفتيات اللواتي يحملن شهادة البكالوريا - القسم الثاني، وتتخرجن بعد ثلاث سنوات بشهادة جامعية معترف بها.

بالمرأة تنفذها الجامعات لإعداد مساعدات اجتماعيات، لديهن الخبرة الكافية في العمل الميداني لتقديم الخدمات الصحية والتربوية والاجتماعية خصوصا ما يتعلق منها برعاية الأيتام والمعوقين، والاهتمام بالمنحرفات والمدمنات (على المخدرات) وغيرها من أمراض الحرب المتعددة.

هذا كما تتطلب مواجهة أعباء الحرب اعداد مرشدات اجتماعيات ومشرفات بهدف خلق فئة من العاملات بالمستوى المتوسط للاشراف مع النخبة الاجتماعية في الأرياف والمدن(١).

حاء- التوعية الاجتماعية في وسائل الاعلام

تؤكد هذه التوعية على دور المرأة والفتاة بصورة عامة في مكافحة النتائج السلبية للتدهور الاجتماعي الحاد، ثم تأثير الحرب والتهجير على الأفراد حيث تزداد اليوم المخاطر الحقيقية على المجتمع وعلى دور المرأة فيه بشكل خاص حيث يزداد تعاطي المخدرات والكحول، وينتشر البغاء والانحراف تحت ضغط الأزمات المعيشية التي تدفع الفتاة القاصر للانحراف والانزلاق وراء النزوات التي سهلتها أجواء الحرب مما يستوجب اعتماد التوعية في وسائل الاعلام لتفادي المخاطر التي تواجه المرأة في مجتمع الحرب(٢). كما يجب التركيز على دور المرأة-الأم في مرحلة التفكك الاجتماعي وحالات الانهيار التي تواجهها الأسرة نتيجة تفاقم مشاكل التهجير وتزايد عدد المفقودين وفقدان بعض أفراد الأسرة خلال الأحداث. هذا بالاضافة الى تعزيز دور المرأة المناضلة لتحرير أرضها ومجتمعها، ورفض كافة أشكال الاستغلال الفاضح لصورة المرأة (الاستغلال الجسدي والجنسي)، لوضع حد للتدهور الأخلاقي المتسارع خلال الأحداث(٣).

---

(١) تقوم جمعية تنظيم الأسرة باعداد دورات تدريبية لمرشدات اجتماعيات في حقل تنظيم الأسرة وفي مناطق مختلفة من لبنان. ولمزيد من التفاصيل: راجع توفيق عسيران: «حول واقع المرأة الريفية في لبنان»، الندوة التقييمية السادسة لأوضاع المرأة في لبنان، بيروت، ١٩٨٧.

(٢) راجع لمزيد من التفاصيل حول «صورة المرأة في وسائل الاعلام»، محاضرات وأوراق الندوات التحضيرية التي نظمتها جمعية تنظيم الأسرة في لبنان.

(٣) راجع أيضا محمد المشنوق: «اقتراحات حول كيفية تعزيز صورة المرأة من خلال وسائل الاعلام»، ورقة مقدمة الى لجنة الاعلام في جمعية تنظيم الأسرة، بيروت، ١٩٨٦.

طاء- النهوض بالمرأة اللبنانية

وأخيرا، من أجل النهوض بقدرات المرأة اللبنانية والتي برهنت عن كفاءات استثنائية في زمن السلم، نقترح أن يحظى موضوع المرأة اللبنانية بالاهتمام الكافي في فترة الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٥، وهي الفترة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للنهوض بالمرأة في العالم. كما نأمل أن تنال المرأة اللبنانية من التأهيل والتدريب ما يتناسب مع التضحيات التي قدمتها في مواجهة العنف والمطالبة بالسلام، بحيث تدرج قضيتها في سياق الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠، والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة الذي انعقد في نيروبي في عام ١٩٨٥.

الجدول ٣- توزيع المهجرين من الذكور (١٠ سنوات وأكثر) المقيمين في أحياء بيروت الغربية حسب فئات العمر والوضع العائلي

الفئة العمرية	ذكور									
	أعزب		متزوج		أرمل		مطلق		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١٠ - ١٤	٣٤٧	٩٩ر٧١	١	٠ر٢٩	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٣٤٨	١٠٠ر٠٠
١٥ - ١٩	٣٧٢	١٠٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٣٧٢	١٠٠ر٠٠
٢٠ - ٢٤	٣١٩	٨٩ر٣٦	٣٧	١٠ر٣٦	٠	٠ر٠٠	١	٠ر٢٨	٣٥٧	١٠٠ر٠٠
٢٥ - ٢٩	١٤٠	٦٢ر٥٠	٨٤	٣٧ر٥٠	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٢٢٤	١٠٠ر٠٠
٣٠ - ٣٤	٤٥	٢٨ر١٣	١١٥	٧١ر٨٨	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	١٦٠	١٠٠ر٠٠
٣٥ - ٣٩	١٦	١٢ر٣١	١١٣	٨٦ر٩٢	٠	٠ر٠٠	١	٠ر٧٧	١٣٠	١٠٠ر٠٠
٤٠ - ٤٤	٧	٥ر٤٣	١٢١	٩٣ر٨٠	١	٠ر٧٨	٠	٠ر٠٠	١٢٩	١٠٠ر٠٠
٤٥ - ٤٩	٣	٢ر٩٤	٩٧	٩٥ر١٠	١	٠ر٩٨	١	٠ر٩٨	١٠٢	١٠٠ر٠٠
٥٠ - ٥٤	٢	١ر٨٥	١٠٤	٩٦ر٣٠	٢	١ر٨٥	٠	٠ر٠٠	١٠٨	١٠٠ر٠٠
٥٥ - ٥٩	٣	٣ر٤١	٨٣	٩٤ر٣٢	٢	٢ر٢٧	٠	٠ر٠٠	٨٨	١٠٠ر٠٠
٦٠ - ٦٤	١	١ر٣٩	٧٠	٩٧ر٢٢	١	١ر٣٩	٠	٠ر٠٠	٧٢	١٠٠ر٠٠
٦٥ - ٦٩	١	٢ر٧٠	٣٥	٩٤ر٥٩	١	٢ر٧٠	٠	٠ر٠٠	٣٧	١٠٠ر٠٠
٧٠ وأكثر	٢	٦ر٩٠	٢٢	٧٥ر٨٦	٥	١٧ر٢٤	٠	٠ر٠٠	٢٩	١٠٠ر٠٠
المجموع	١٢٥٨	٥٨ر٣٥	٨٨٢	٤٠ر٩١	١٣	٠ر٦٠	٣	٠ر١٤	٢١٥٦	١٠٠ر٠٠

الجدول ٤- توزيع المهجرين من الإناث (١٠ سنوات وأكثر) المقيمين في مناطق الدراسة في بيروت الغربية حسب فئات العمر والوضع العائلي

الفئة العمرية	إناث									
	عزباء		متزوجة		أرملة		مطلقة		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١٠ - ١٤	٣٢٣	٩٨ر٧٨	٤	١ر٢٢	٠	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٣٢٧	١٠٠ر٠٠
١٥ - ١٩	٣١٨	٩٤ر٣٦	١٨	٥ر٣٤	٠	٠ر٠٠	١	٠ر٣٠	٣٣٧	١٠٠ر٠٠
٢٠ - ٢٤	٢٢٢	٦٤ر٥٣	١١٨	٣٤ر٣٠	٤	١ر١٦	٠	٠ر٠٠	٣٤٤	١٠٠ر٠٠
٢٥ - ٢٩	١٠٠	٤١ر٣٢	١٢٤	٥٥ر٣٧	٦	٢ر٤٨	٢	٠ر٨٣	٢٤٢	١٠٠ر٠٠
٣٠ - ٣٤	٣١	١٧ر٩٢	١٣٦	٧٨ر٦١	٢	١ر١٦	٤	٢ر٣١	١٧٣	١٠٠ر٠٠
٣٥ - ٣٩	١٦	١٠ر١٩	١٢٩	٨٢ر١٧	٩	٥ر٧٣	٣	١ر٩١	١٥٧	١٠٠ر٠٠
٤٠ - ٤٤	٤	٣ر١٠	١١٧	٩٠ر٧٠	٧	٥ر٤٣	١	٠ر٧٨	١٢٩	١٠٠ر٠٠
٤٥ - ٤٩	٥	٤ر٩٥	٨٤	٨٣ر١٧	١٢	١١ر٨٨	٠	٠ر٠٠	١٠١	١٠٠ر٠٠
٥٠ - ٥٤	١	١ر٠٨	٧٧	٨٢ر٨٠	١٥	١٦ر١٣	٠	٠ر٠٠	٩٣	١٠٠ر٠٠
٥٥ - ٥٩	٢	٣ر٩٩	٥٠	٧٤ر٦٣	١٣	١٩ر٤٠	٢	٢ر٩٩	٦٧	١٠٠ر٠٠
٦٠ - ٦٤	٣	٥ر٥٦	٣٨	٥١ر٨٥	٢١	٣٨ر٨٩	٢	٣ر٧٠	٥٤	١٠٠ر٠٠
٦٥ - ٦٩	١	٣ر٣٣	١٤	٤٦ر٦٧	١٥	٥٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٣٠	١٠٠ر٠٠
٧٠ وأكثر	٥	١٠ر٠٠	١٣	٢٦ر٠٠	٢٢	٦٤ر٠٠	٠	٠ر٠٠	٥٠	١٠٠ر٠٠
المجموع	١٠٣١	٤٩ر٠٠	٩٢٢	٤٣ر٨٢	١٣٦	٦ر٤٦	١٥	٠ر٧١	٢١٠٤	١٠٠ر٠٠

الشكل ١- توزيع المهجرين من الشيعة المقيمين في أحياء بيروت الغربية حسب الفئات العمرية والجنس

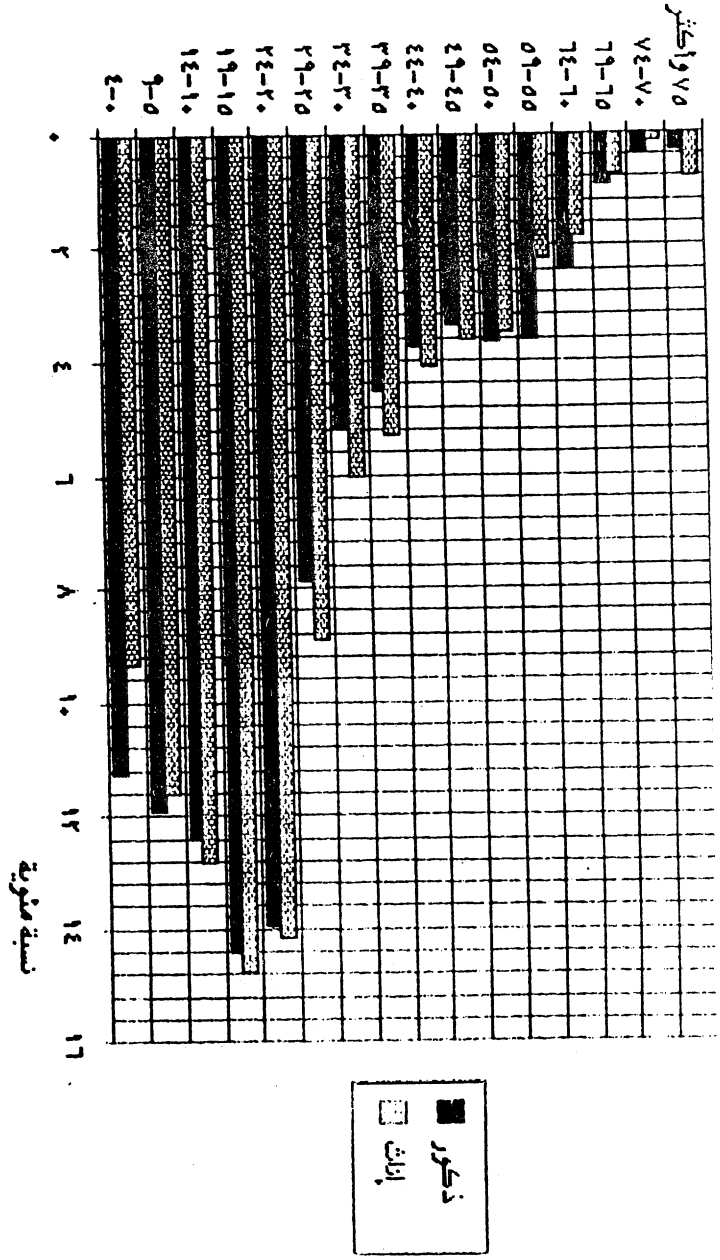

الشكل ٢- توزيع المهجرين من الستّة المقيمين في أحياء بيروت الغربية حسب الفئات العمرية والجنس

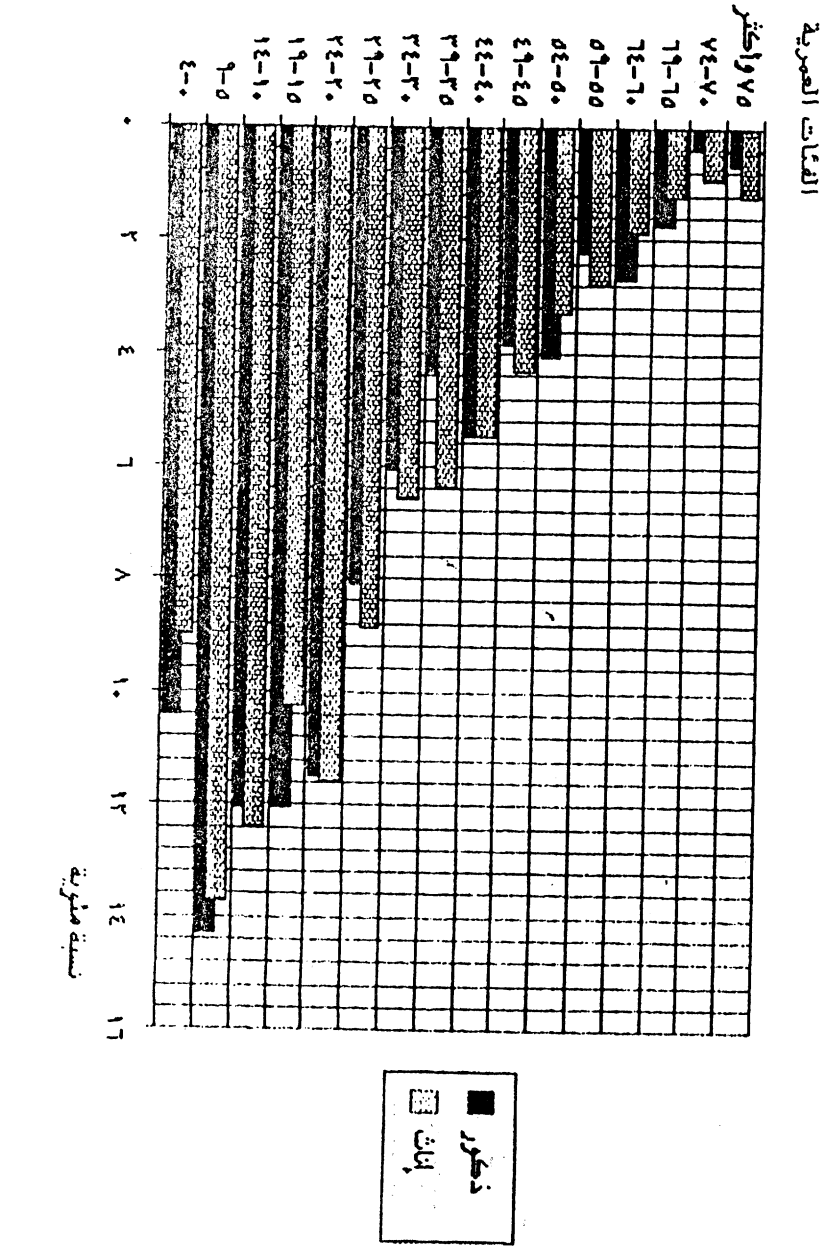

الشكل ٣- توزيع المهجرين المقيمين في أحياء بيروت الغربية حسب تاريخ الإقامة في المسكن

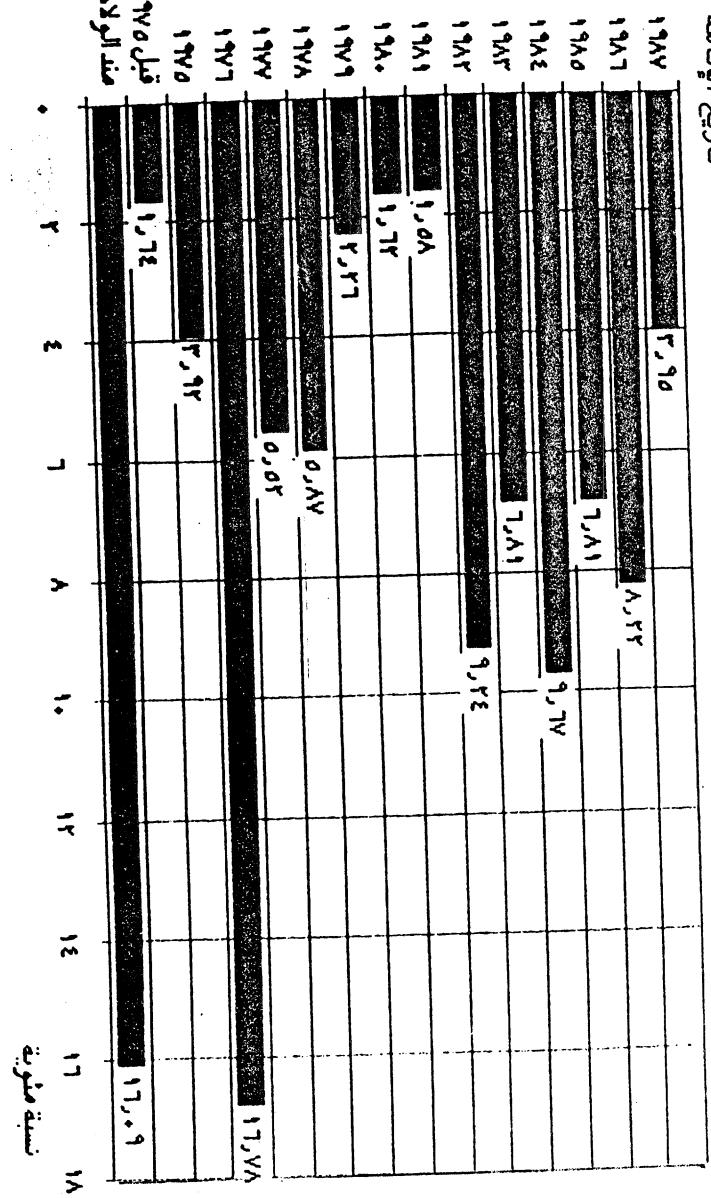

الشكل ٤- التوزيع المتراكم للمهجرين المقيمين في مناطق المسح الميداني
حسب تاريخ التهجير الأول

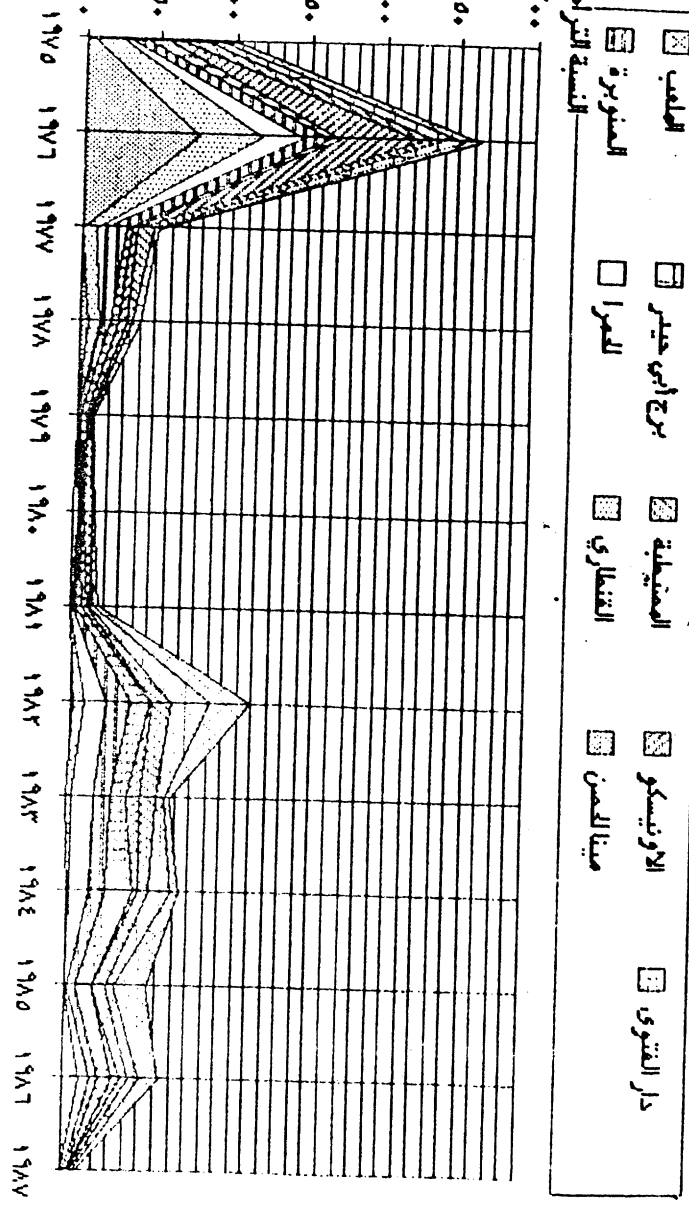

الشكل ٥- توزيع أفراد الأسر المهجرة المقيمين في مساكنهم منذ الولادة
وحسب مناطق المسح الميداني

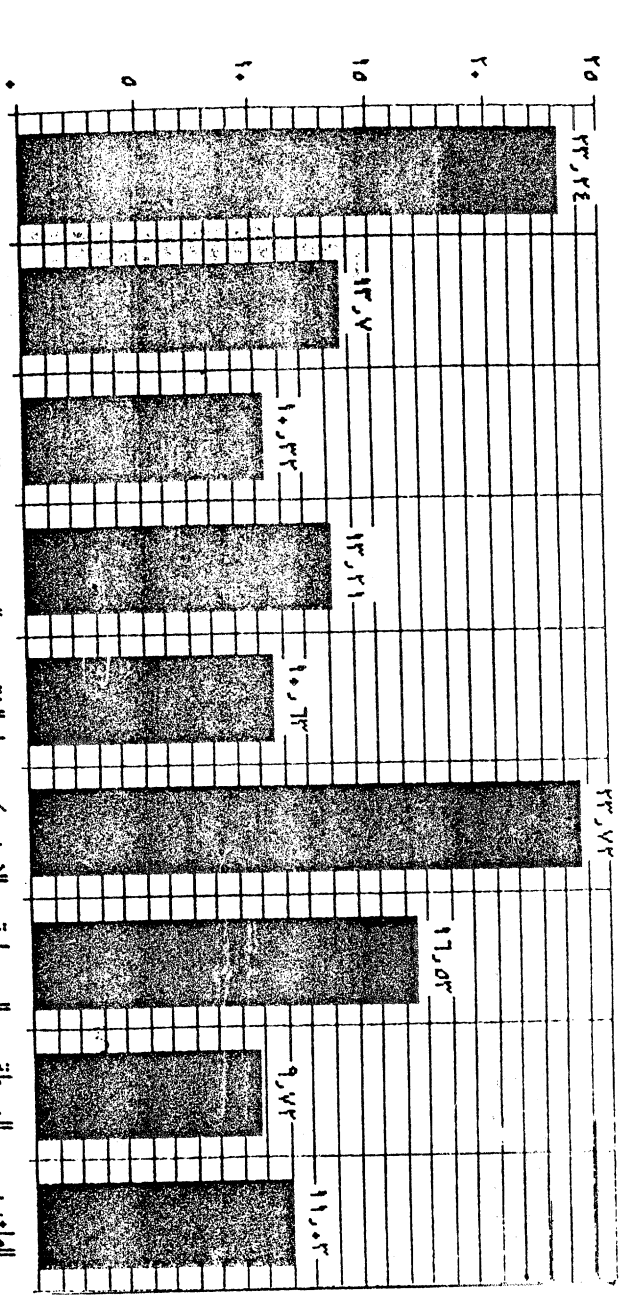

الشكل ٦- توزيع الأفراد المقيمين في مناطق المسح الميداني حسب أسباب تغيير مكان إقامتهم

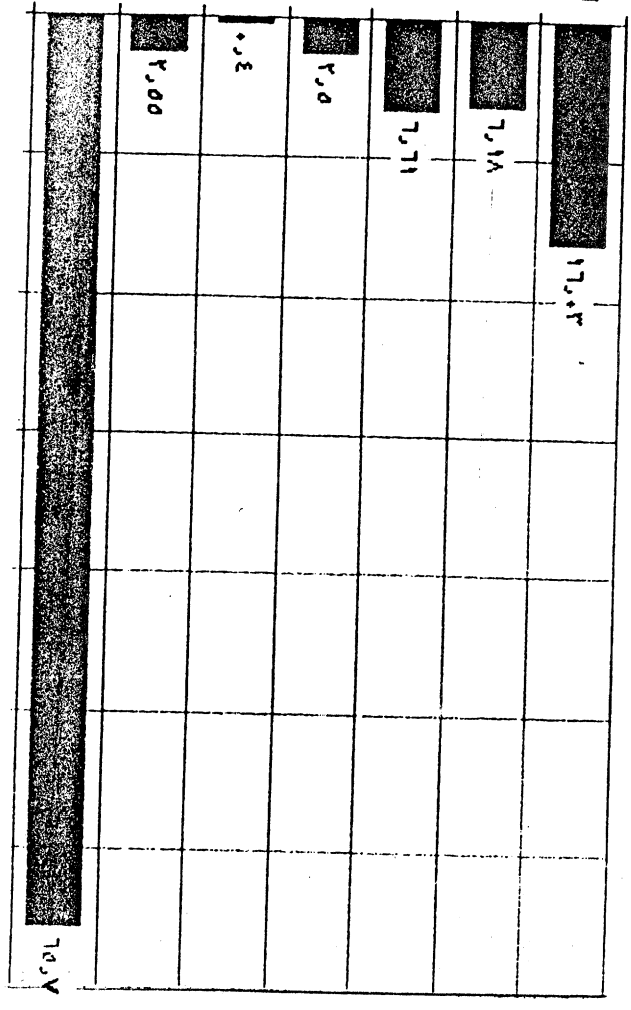

الجدول ٥- التوزيع العددي والنسبي للمهجرين (٥ سنوات وأكثر) المقيمين في مناطق الدراسة الميدانية في بيروت الغربية حسب الجنس والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أمي	٢٩٢	١١ر٦٣	٥٥٧	٢٢ر٨٨	٨٤٩	١٧ر١٧
دون الابتدائي	١٩٧	٧ر٨٥	١٧٦	٧ر٢٣	٣٧٣	٧ر٥٤
ابتدائي	٩٦٨	٣٨ر٥٧	٨١٧	٣٣ر٥٧	١٧٨٥	٣٦ر١٠
متوسط	٤٢٣	١٦ر٨٥	٣٩٧	١٦ر٣١	٨٢٠	١٦ر٥٦
ثانوي	٣٠٤	١٢ر١١	٢٨٠	١١ر٥٠	٥٨٤	١١ر٨١
جامعي	٣٢٦	١٢ر٩٩	٢٠٧	٨ر٥٠	٥٣٣	١٠ر٧٨
المجموع	٢٥١٠	١٠٠ر٠٠	٢٤٣٤	١٠٠ر٠٠	٤٩٤٤	١٠٠ر٠٠

الشكل ٧- نسبة الأمية بين المهجرين في أحياء بيروت الغربية حسب الفئات العمرية والجنس

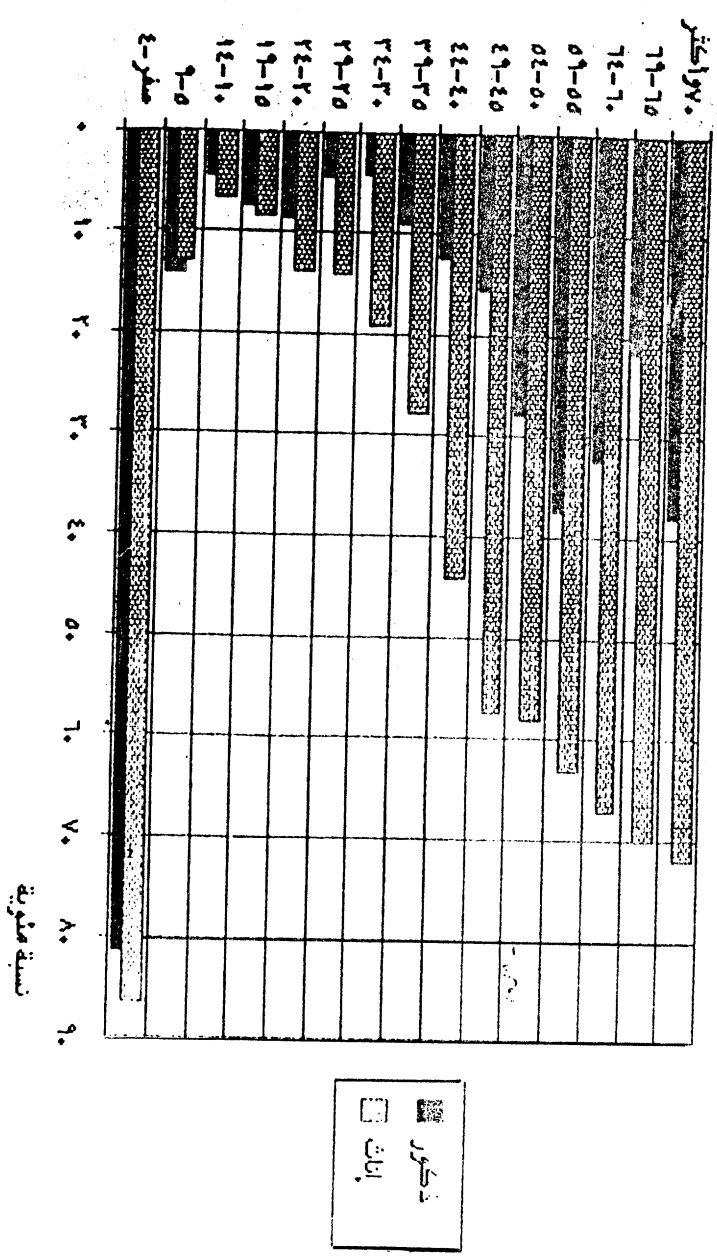

الشكل ٨- نسبة الأمية بين المهجرين (٥ سنوات وأكثر) المقيمين في أحياء بيروت الغربية حسب الجنس والطائفة

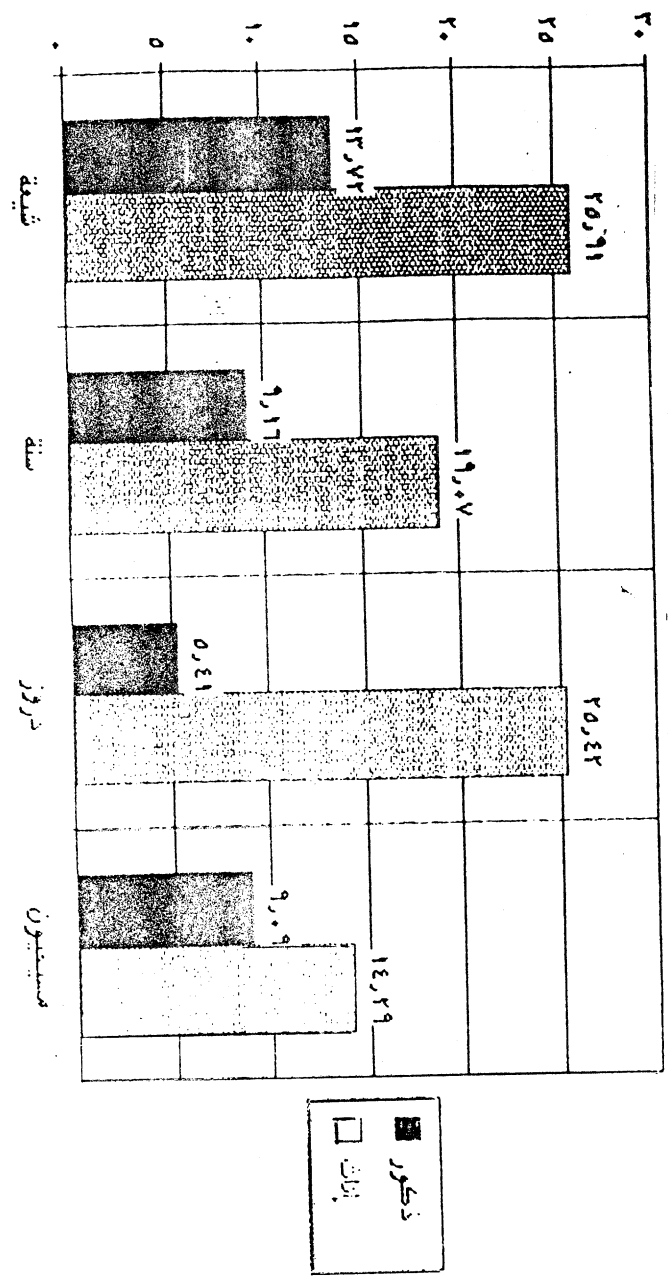

الشكل ٩- توزيع المهجرين الإناث المقيمين في أحياء بيروت الغربية
حسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي

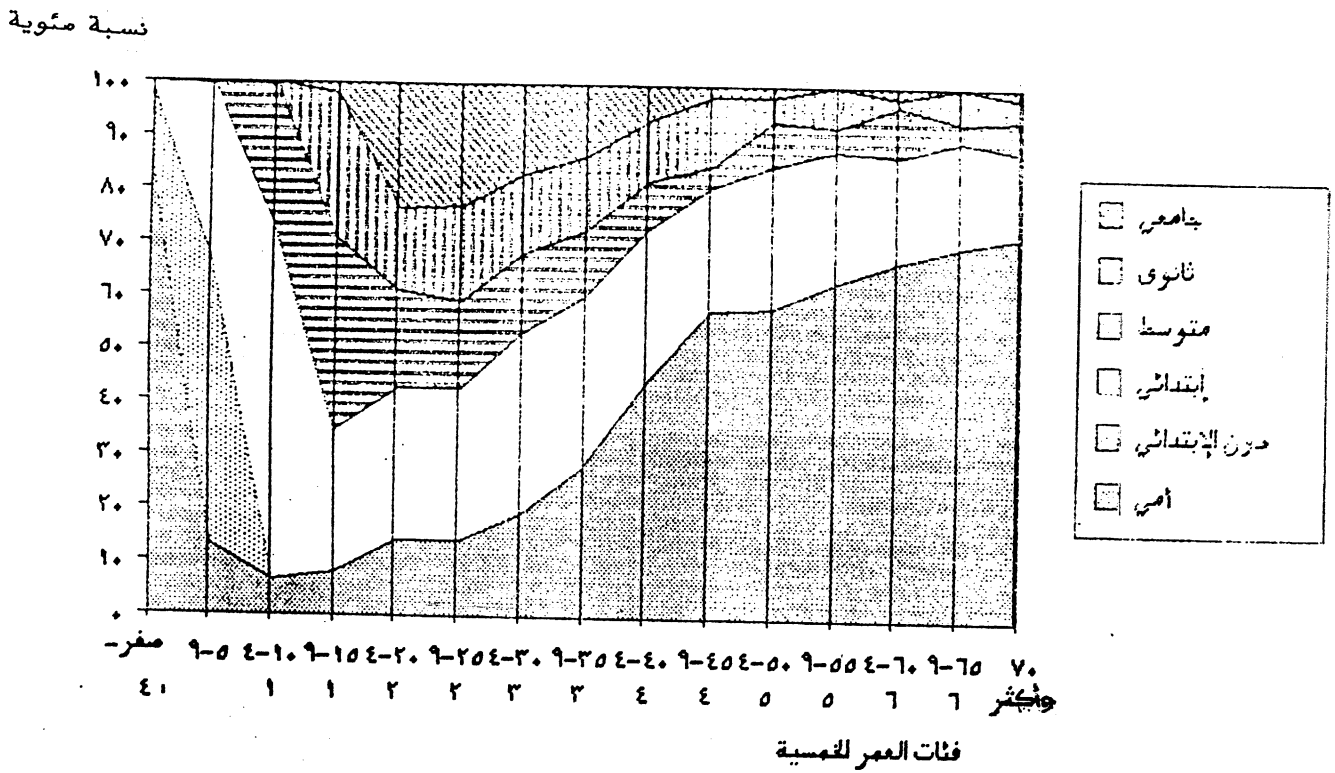

الشكل ١٠- توزيع المهجرين الذكور المقيمين في أحياء بيروت الغربية
حسب الفئات العمرية والمستوى التعليمي

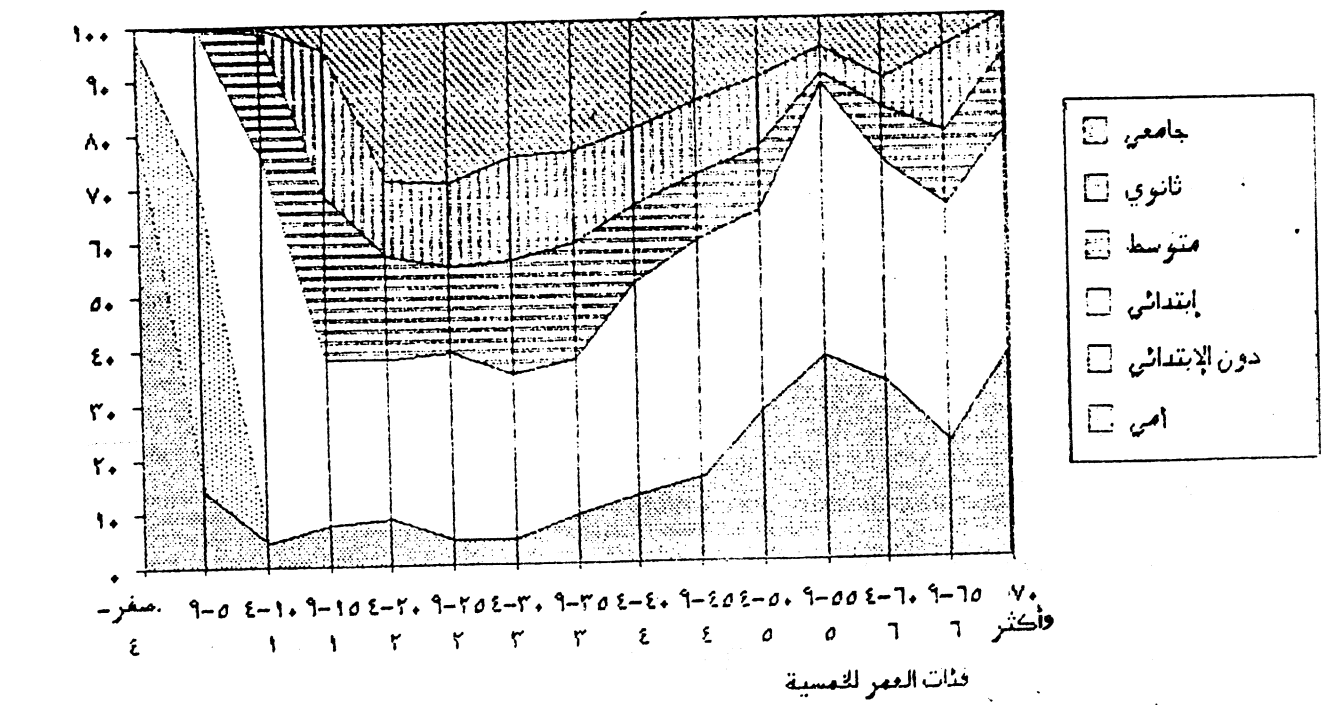

الشكل ١١- نسبة الأمية عند المهجرين الشيعة المقيمين في أحياء بيروت الغربية حسب الفئات العمرية والجنس

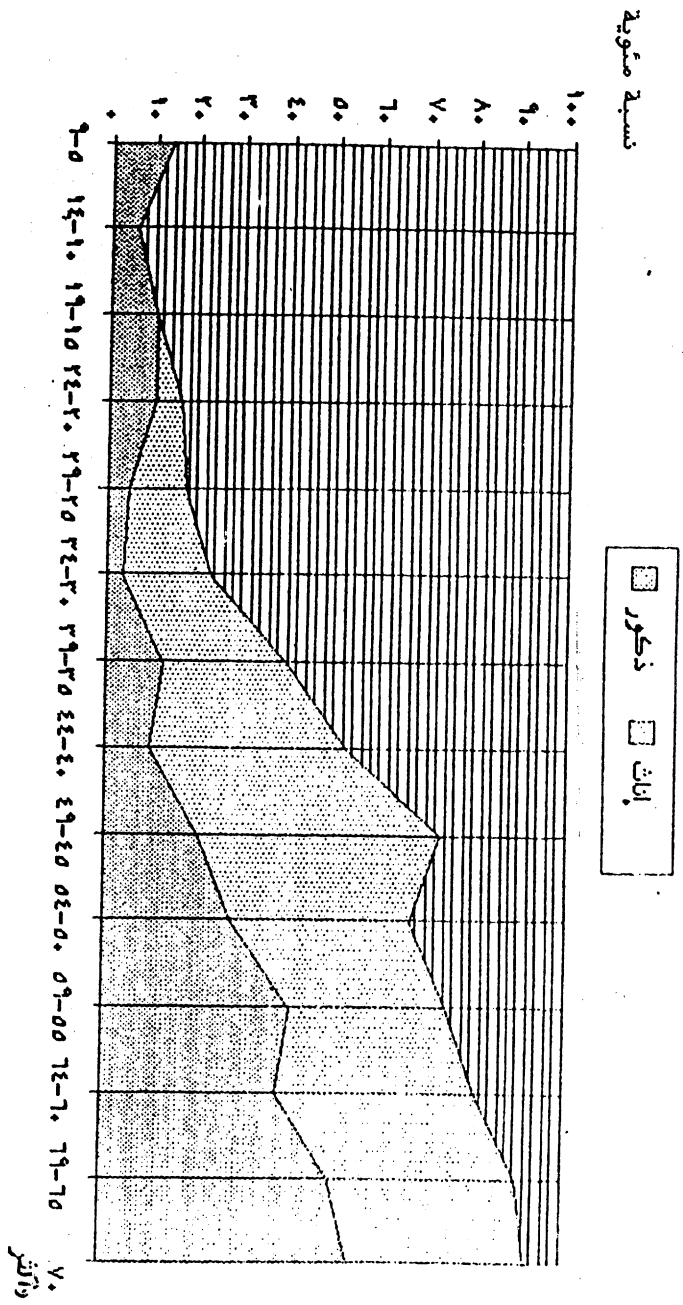

الشكل ١٢- نسبة الأمية عند المهجرين الستة المقيمين في أحياء بيروت الغربية حسب الفئات العمرية والجنس

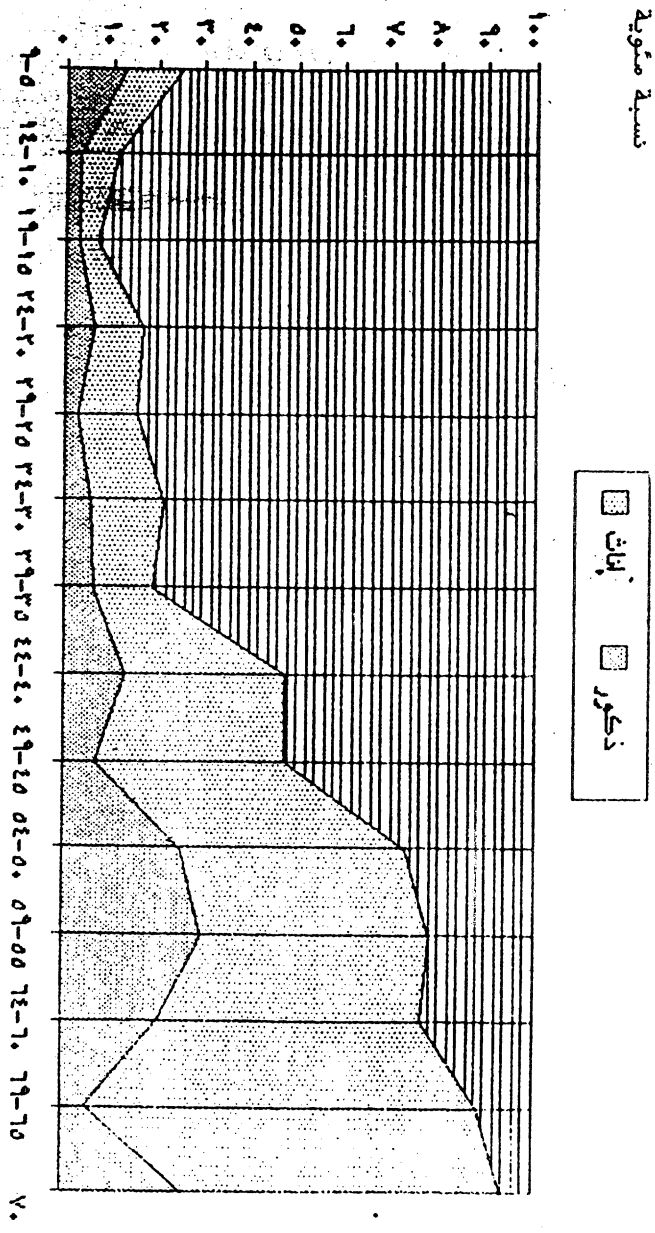

الجدول ٦- توزيع الافراد المهجرين المقيمين في أحياء بيروت الغربية
حسب نوع البيئة وممارسة العمل والجنس

النشاط المهني	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أرباب العمل والعاملون في الصناعة والتجارة والخدمات	٢٣	٠ر٨٣	١	٠ر٠٤	٢٤	٠ر٤٤
التجار وأصحاب المقاهي والمطاعم وأماكن الخدمات	٧٨	٢ر٧٨	١	٠ر٠٤	٧٩	١ر٤٤
الحرفيون والعاملون في البناء	٣٩٩	١٠ر٦٤	٥٠	١ر٨٧	٣٤٩	٦ر٣٦
العاملون في النقل والمحلات الصغيرة والمصابغ والحلاقون	٦٨	٢ر٤٢	٦	٠ر٢٢	٧٤	١ر٣٥
العمال الزراعيون وصيادو الأسماك	٨	٠ر٢٨	١	٠ر٠٤	٩	٠ر١٦
مهن حرة: هندسة، طب، صيدلة، محاسبة، محاماة...	٤٠	١ر٤٢	٣	٠ر١١	٤٣	٠ر٧٨
الموظفون في القطاع العام في المستويات العليا وأساتذة الجامعات	٦	٠ر٢١	١	٠ر٠٤	٧	٠ر١٣
الموظفون في القطاع الخاص (المديرون وأساتذة الجامعات الخاصة)	١٢	٠ر٤٣	٥	٠ر١٩	١٧	٠ر٣١
الموظفون في المستويات الوسطى (الفئة الثالثة) في الادارة العامة	٤	٠ر١٤	١	٠ر٠٤	٥	٠ر٠٩
المهندسون والفنيون الموظفون في القطاع العام	٢	٠ر٠٧	٠	٠ر٠٠	٢	٠ر٠٤
المدرسون في المدارس الرسمية والموظفون في الخدمات الاجتماعية العامة	١٦	٠ر٥٧	٢١	٠ر٧٨	٣٧	٠ر٦٧
الموظفون في المستويات الوسطى في القطاع الخاص	٣٥	١ر٢٥	٣٠	١ر١٢	٦٥	١ر١٨
الموظفون في الادارة العامة (الفئة الرابعة...)	١١	٠ر٣٩	٦	٠ر٢٢	١٧	٠ر٣١
موظفو السكرتاريا والطباعة والمحاسبون في القطاع الخاص	١٠٢	٣ر٦٣	٤٤	١ر٦٤	١٤٦	٢ر٦٦
الباعة في المحلات وأسواق الخضرة وغير ذلك	٣٣	١ر١٧	٦	٠ر٢٢	٣٩	٠ر٧١

الجدول ٦ (تابـــع)

النشـاط المهنـــي	ذكـــور العدد	ذكـــور النسبة المئوية	إنـــاث العدد	إنـــاث النسبة المئوية	المجمـــوع العدد	المجمـــوع النسبة المئوية
العمال والأجراء في القطاع العام (أشغال عامة، كهرباء، هاتف)	٢٣	٠ر٨٢	١	٠ر٠٤	٢٤	٠ر٤٤
العمال والأجراء في القطاع الخاص (في المصانع ومع الحرفيين)	٨٢	٢ر٩٢	٤	٠ر١٥	٨٦	١ر٥٧
العاملون في الخدمة العسكرية في القطاع العام	٥٧	٢ر٠٣	٠	٠ر٠٠	٥٧	١ر٠٤
العاملون في الادارة العامة وعمال التنظيفات	٢٦	٠ر٩٣	٩	٠ر٣٤	٣٥	٠ر٦٤
الحراس وتواطير الأبنية والخدم في البيوت والمؤسسات الخاصة	١٣٠	٤ر٦٣	٤١	١ر٥٣	١٧١	٣ر١٢
التنظيمات المسلحة الخاصة وأفراد الميليشيات	٢	٠ر٠٧	٠	٠ر٠٠	٢	٠ر٠٤
الفنانون (رسام، نحات، ممثل، مخرج، موسيقي...)	٦	٠ر٢١	٢	٠ر٠٧	٨	٠ر١٥
مهن غير محددة	٣٧	١ر٣٢	٣	٠ر١١	٤٠	٠ر٧٣
أفراد يبحثون عن عمل	١٨٥	٦ر٥٨	١٩٥	٧ر٢٨	٣٨٠	٦ر٩٢
المتقاعدون	٣٠	٠ر٧١	٠	٠ر٠٠	٣٠	٠ر٣٦
الطلاب والتلامذة الذين يتابعون دراستهم	١١٢٠	٣٩ر٨٦	٩٩٤	٣٧ر١٠	٢١١٤	٣٨ر٥١
النساء في المنازل	٠	٠ر٠٠	٩١٣	٣٤ر٠٨	٩١٣	١٦ر٦٣
المعتقلون والمخطوفون والأسرى في السجون	٣	٠ر١١	٠	٠ر٠٠	٣	٠ر٠٥
غير ذلك، دون نشاط مهني، (دون سن الدراسة)	٣٨٢	١٣ر٥٩	٣٤١	١٢ر٧٣	٧٢٣	١٣ر١٧
المجمـــوع	٣٨١٠	١٠٠ر٠٠	٣٦٧٩	١٠٠ر٠٠	٥٤٨٩	١٠٠ر٠٠

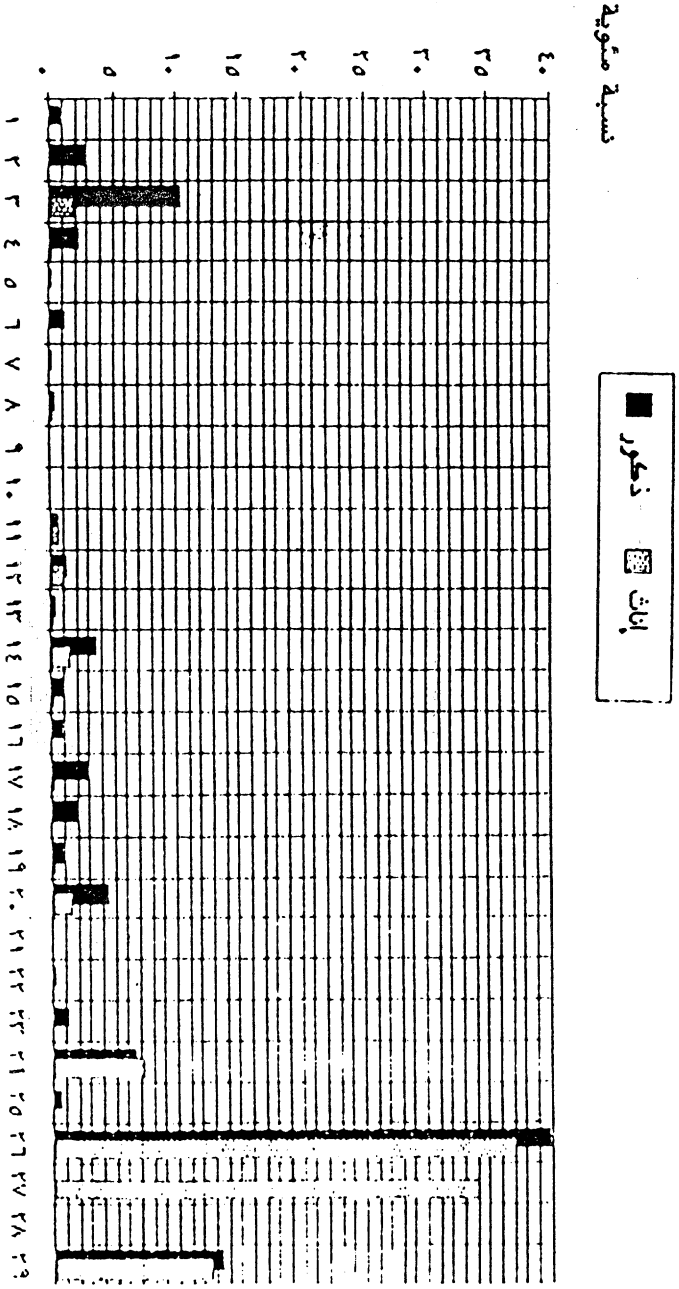
نسبة مئوية
٤٠
٣٥
٣٠
٢٥
٢٠
١٥
١٠
٥
٠
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩
إناث
ذكور

الشكل ١٢-

الشكل ١٤- درجة النشاط الاقتصادي للمهجرين المقيمين في أحياء بيروت الغربية حسب الفئات العمرية والجنس

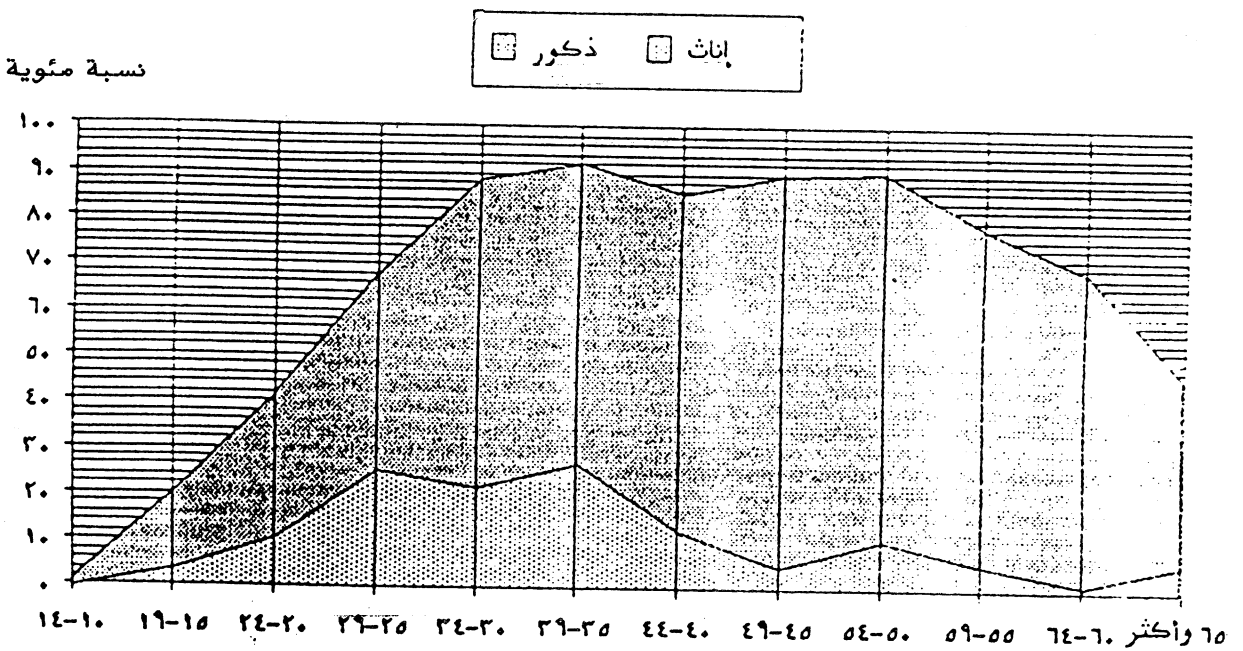

الشكل ١٥- درجة النشاط الاقتصادي لدى المهجرين من الشيعة

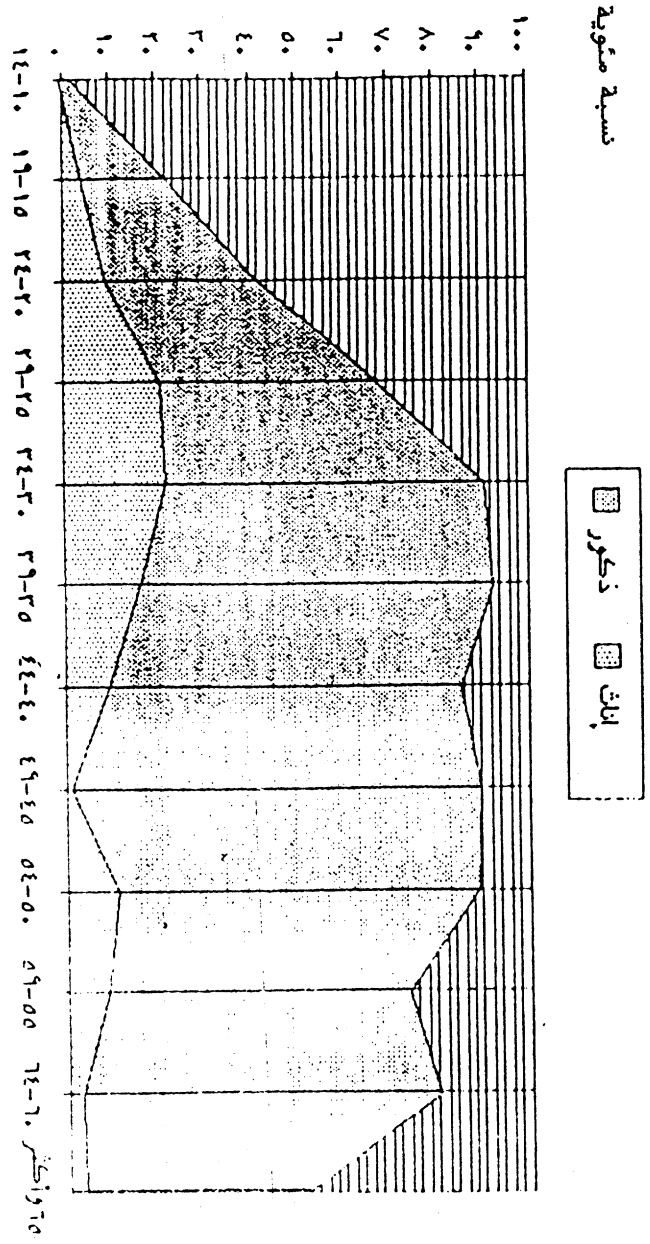

الشكل ١٦- درجة النشاط الاقتصادي لدى المهجرين من السنّة

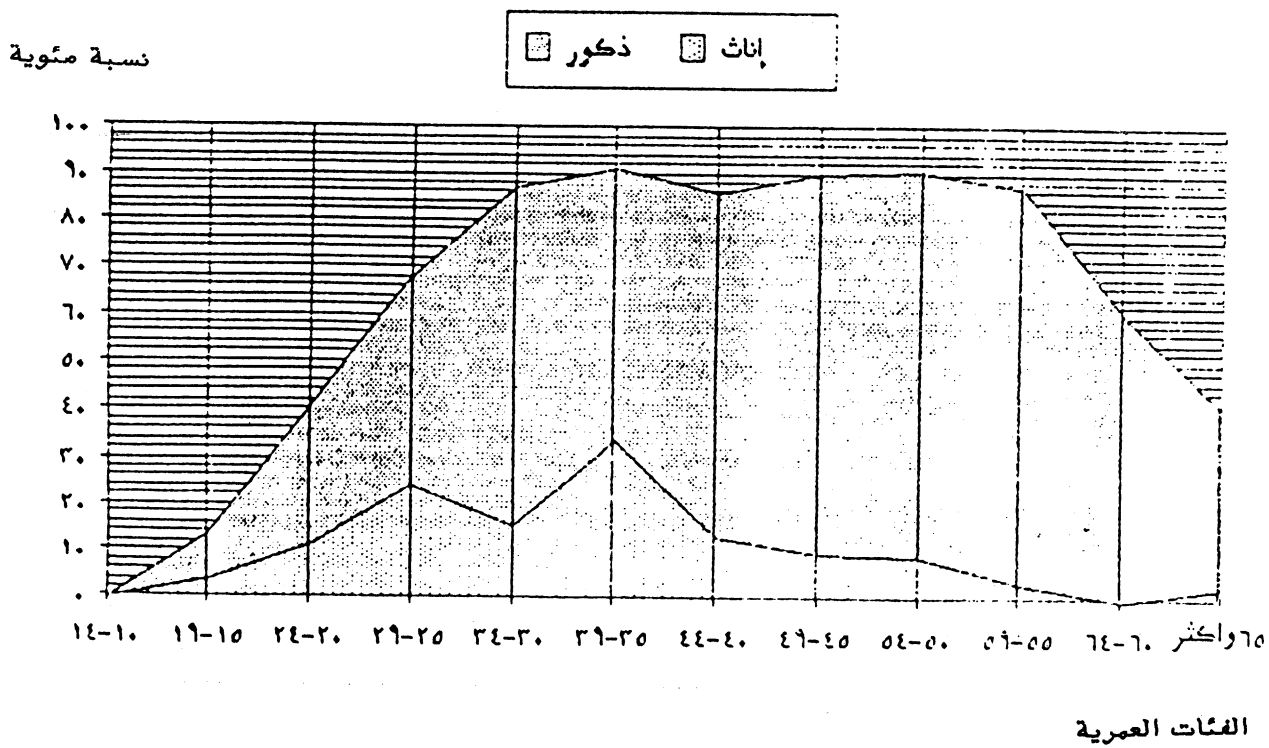

الجدول ٧- نسبة الإناث ذوي النشاط الاقتصادي بين المهجرين المقيمين في أحياء بيروت الغربية حسب الفئات العمرية والحالة الزوجية والمستوى التعليمي

العمر	المستوى التعليمي	الحالة الزوجية: عزباء - نسبة الناشطين اقتصادياً	عزباء - العدد الإجمالي	متزوجة - نسبة الناشطين اقتصادياً	متزوجة - العدد الإجمالي	منفصلة/مطلقة/أرملة - نسبة الناشطين اقتصادياً	منفصلة/مطلقة/أرملة - العدد الإجمالي
١٥ - ٢٤	أمي أو ابتدائي	١٢ر٨٧	١٧١	٠ر٠٠	٦٣	٥٠ر٠٠	٢
	تكميلي أو ثانوي	٤ر٤٩	٢٦٧	٠ر٠٠	٤٥	٠ر٠٠	٢
	جامعي	٧ر٦٩	٧٨	٠ر٠٠	٣	٠ر٠٠	٠
٢٥ - ٣٤	أمي أو ابتدائي	٤٢ر٥٠	٤٠	٥ر٤٨	١٤٦	٤٤ر٤٤	٩
	تكميلي أو ثانوي	٥٢ر٣٨	٤٢	٤٦ر٩٤	٤٩	٠ر٠٠	٤
	جامعي	٤٦ر٩٤	٤٩	١٠ر٠٠	٩٠	١٠٠ر٠٠	١
٣٥ - ٤٤	أمي أو ابتدائي	٤٠ر٠٠	١٠	٦ر٢١	١٦١	٤٤ر٤٤	١٨
	تكميلي أو ثانوي	١٠٠ر٠٠	٦	١٩ر٦٧	٦١	٥٠ر٠٠	٢
	جامعي	٧٥ر٠٠	٤	٥٨ر٣٣	٢٤	١٠٠ر٠٠	١
٤٥ - ٥٤	أمي أو ابتدائي	٤٠ر٠٠	٥	٤ر٥٨	١٢١	٨ر٠٠	٢٥
	تكميلي أو ثانوي	٠ر٠٠	٠	١١ر٥٤	٢٦	٠ر٠٠	٢
	جامعي	١٠٠ر٠٠	١	٣٣ر٣٣	٣	٠ر٠٠	٠
٥٥ - ٦٤	أمي أو ابتدائي	٠ر٠٠	٤	٢ر٩٩	٦٧	٥ر٤١	٢٧
	تكميلي أو ثانوي	٠ر٠٠	١	٩ر٠٩	١١	٠ر٠٠	٢
	جامعي	٠ر٠٠	٠	٠ر٠٠	١	٠ر٠٠	٠

الجدول ٨- نسبة الذكور ذوي النشاط الاقتصادي بين المهجرين المقيمين في أحياء بيروت الغربية حسب الفئات العمرية والحالة الزوجية والمستوى التعليمي

العمر	المستوى التعليمي	الحالة الزوجية: أعزب - نسبة الناشطين اقتصادياً	أعزب - العدد الإجمالي	متزوج - نسبة الناشطين اقتصادياً	متزوج - العدد الإجمالي	منفصل/مطلق/أرمل - نسبة الناشطين اقتصادياً	منفصل/مطلق/أرمل - العدد الإجمالي
١٥ - ٢٤	أمي أو ابتدائي	٥١ر٢٧	٢٣٦	٨٧ر٥٠	١٦	١٠٠ر٠٠	١
	تكميلي أو ثانوي	١٥ر٨٧	٣١٥	٥٧ر١٤	٧	٠ر٠٠	٠
	جامعي	٥ر٢١	٩٦	٠ر٠٠	١	٠ر٠٠	٠
٢٥ - ٣٤	أمي أو ابتدائي	٦٥ر٢٢	٤٦	٨٨ر٦٦	٩٧	٠ر٠٠	٠
	تكميلي أو ثانوي	٧٨ر١٨	٥٥	٤٥ر٣٤	٨٤	٠ر٠٠	٠
	جامعي	٤٥ر٣٤	٨٤	٩٥ر٠٠	٨٠	٠ر٠٠	٠
٣٥ - ٤٤	أمي أو ابتدائي	٥٧ر١٤	٧	٨٧ر٩٦	١٠٨	٠ر٠٠	١
	تكميلي أو ثانوي	٧٧ر٧٨	٩	٩٢ر١١	٧٦	١٠٠ر٠٠	١
	جامعي	٨٥ر٧١	٧	٩٦ر٠٠	٥٠	٠ر٠٠	٠
٤٥ - ٥٤	أمي أو ابتدائي	٥٠ر٠٠	٢	٨٨ر١٠	١٢٦	١٠٠ر٠٠	٢
	تكميلي أو ثانوي	١٠٠ر٠٠	٢	٩٥ر٩٢	٤٩	٠ر٠٠	١
	جامعي	١٠٠ر٠٠	١	٩٦ر١٥	٢٦	٠ر٠٠	٠
٥٥ - ٦٤	أمي أو ابتدائي	٣٣ر٣٣	٢	٧٤ر١٩	١٢٤	١٠٠ر٠٠	٢
	تكميلي أو ثانوي	٠ر٠٠	٠	٦٨ر٧٥	١٦	٠ر٠٠	١
	جامعي	١٠٠ر٠٠	١	٩١ر٦٧	١٢	٠ر٠٠	٠

التقريـر النهائـي

المحتويـــات

الصفحـة

مقدمـــة ٤٠٤
أولا - الافتتـاح ٤٠٥
ثانيا - إقرار جدول الأعمال ٤٠٦
ثالثا - رئاسة الجلسـات ٤٠٦
رابعا - أعمال الاجتماع ٤٠٧
خامسا- المناقشـات ٤٠٨
ألف - قضايا عامة ٤٠٨
بـاء - السياسة السكانية الخاصة بالخصوبة ٤١١
جيم - السياسات السكانية الخاصة بالهجرة وانتقال العمالة. ٤١٥
دال - الاحصاءات والبيانات والدراسات ٤١٨
سادسا- التوصيـات ٤١٩
ألف - مسوحات بحوث ودراسات ٤١٩
بـاء - الندوات والحلقات الدراسية ٤٢١
جيم - برامج ومشروعات ٤٢١
سابعـا- توصيات خاصة ٤٢٢
ثامنـا- الجلسة الختامية ٤٢٣

الملاحـــق

١- قائمة بأسماء المشاركين ٤٢٥
٢- جدول الأعمـال ٤٢٩
٣- جدول الجلسـات ٤٣٠
٤- قائمة الوثائق ٤٣١

مقدمـــة

قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع الاتحـــاد النسائي العربي العام بعقد اجتماع للخبراء حول السياسات السكانية والمـــرأة العربية، في الفترة من ١٣-١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩. ولقد شارك فـــي الاجتماع ٢١ خبيراً من مختلف المجالات في دول المنطقة وجهت اليهم الدعـــوة بصفتهم الشخصية وذلك حسبما هو مبين في الملحق رقم (١).

ولقد هدف هذا الاجتماع الى تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسيـة الناجمة عن السياسات السكانية الخاصة بالخصوبة وبحركة السكان على المـــرأة العربية بوصفها مسؤولة عن تنفيذ سياسات الخصوبة وتحمّل الأعباء الناجمة عـــن هجرة الرجال الدولية وانتقالهم بين الاقطار العربية، وداخل القطر نفسه، اضافـــة الى كونها جزءاً من العمالة المنتقلة بين أقطار المنطقة.

أولا- الافتتاح

افتتحت السيدة منال يونس عبد الرزاق الآلوسي، الأمين العام للاتحاد النسائي العربي العام، الاجتماع بكلمة رحبت فيها بالسيدات والسادة المشاركين، كما باركت جهود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وأشادت بما تبديه من حماس ورغبة صادقة في العمل المشترك مع الاتحاد النسائي العربي العام وما تقدمه من دعم مادي وفني في خدمة الاتحاد.

وأشارت الى أن موضوع تنمية المرأة يعتبر أحد أهم التحديات الكبيرة التي ستواجهها المنطقة العربية في التسعينات لأنه موضوع يتصل بتفهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على المرأة وأدوارها المتعددة وعلاقاتها المجتمعية وادراكها لذاتها ولمسؤولياتها وحقوقها ومواقف المجتمع منها حتى يمكن الاعتماد على سياسات ملائمة ووضع الخطط لتطوير ادائها. لهذا فقد أعطى الاتحاد النسائي العربي العام وبرنامج المرأة في الاسكوا أولوية لدراسة أثر الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية سريعة التغير على دور المرأة العربية في أسرتها وفي المجتمع. ويأتي تنظيم هذا الاجتماع ضمن اطار هذه الأولوية. فالسياسات السكانية لها علاقة بالمرأة، وهي عنصر مشارك أساسي في تنفيذها عن طريق الانجاب وتحمّل المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية الناتجة عن التنشئة الاجتماعية للأطفال خاصة عند انتقال رب الاسرة للعمل. كما أن هذا الاجتماع سيلقي الضوء على الآثار الاجتماعية والنفسية لتلك السياسات السكانية على المرأة العربية بحيث تستطيع المرأة نفسيا ومؤسسيا وبمساندة مجتمعية تحمل هذه المسؤولية الكبرى.

وأشارت إلى أن انعقاد هذا الاجتماع في بغداد تزامن مع زهو العراق بنصره وفرضه ارادة السلام وتحرير الارض الوطنية واعادة إعمار مدينة البصرة ومدينة الفاو (مدينة الفداء وبوابة النصر العظيم) في ظل رعاية وقيادة السيد الرئيس القائد صدام حسين.

وقامت السيدة ثريا احمد عبيد، مسؤول أقدم للشؤون الاجتماعية/برنامج المرأة والتنمية، بالترحيب بإسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالخبراء المشاركين في هذا الاجتماع، وبيّنت أن هذا النشاط هو أحد البرامج المشتركة بين الاتحاد النسائي العربي العام والأمانة التنفيذية للاسكوا، حيث تقوم المنظمتان بتنسيق برامجهما حول الأسرة العربية، بدءاً بالدراسة الميدانية الاستطلاعية التي أجراها الاتحاد في معظم دول المنطقة حول الأسرة العربية.

وأشارت الى أن الاسكوا بدأت بنشاط حول الأسرة العربية وستركز خلال برنامجها للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ على هذا الموضوع تحت برنامج العمل المسمى «البديل الثالث للمرأة العربية». ثم أكدت على أهمية هذا الاجتماع لأنه يهدف الى توجيه الانتباه الى أن هناك إغفالاً كاملاً للدور الذي يمكن ان تقوم به المرأة في صياغة السياسات السكانية خاصة وأنها مسؤولة عن تنفيذها أو تحمّل تبعاتها. واختتمت حديثها بتبيان أهمية هذا الاجتماع إذ أن المرأة العربية مسؤولة عن تنفيذ السياسات السكانية الخاصة بالخصوبة، المؤيدة والمخفضة للانجاب على حد سواء، وهي التي تتحمل نتائج حركة الرجال خارج المنطقة العربية وداخلها، وكذلك نتائج عودتهم الى مواطنهم الأصلية. وهي في كلتا الحالتين غير مؤهلة لتحمل هذه المسؤوليات الأسرية والمجتمعية. لذلك ينعقد هذا الاجتماع ليبين بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للسياسات السكانية على المرأة العربية وتحديد متطلبات هذه السياسة بحيث تستطيع المرأة وبمساندة من الأسرة والمجتمع تحمل هذه المسؤولية الكبرى. وشكرت بإسم الاسكوا والاتحاد النسائي العربي العام صندوق الامم المتحدة للسكان على دعمه المالي الذي سمح بعقد هذا الاجتماع.

ثانيا- إقرار جدول الأعمال

وبعد استعراض جدول الأعمال للجلسات برئاسة السيدة الأمين العام للاتحاد النسائي العربي العام، تمت الموافقة عليه من قبل الخبراء المشاركين في الاجتماع (ملحق رقم ٢). كذلك استعرض التوقيت الزمني للجلسات وتم تعديله حسب ما ورد في الملحق رقم (٣).

ثالثا- رئاسة الجلسات

اتفق المجتمعون على أن تكون لكل جلسة فنية رئيسا، وقد تم اختيار رؤساء الجلسات بالصورة التالية:

الإسم	الجلسة
نازك نصير (مصر)	الأولى
منيرة فخرو (البحرين)	الثانية

الإســـــم	الجلســـة
أمل فرحان (الاردن)	الثالثة
عبد الغفور الأطرقجي (العراق)	الرابعة
هدى زريق (لبنان)	الخامسة
فوزية العطية (العراق)	السادسة
ناهد عسيران (لبنان)	السابعة
موزه غباش (الامارات العربية المتحدة)	الثامنة.

رابعا- أعمال الاجتماع

ناقش الخبراء في الاجتماع أوراق العمل الاقليمية والقطرية التي درست قضية السياسات السكانية الخاصة بالخصوبة والسياسات السكانية الخاصة بحركة السكان، بهدف الوصول الى تبيان القضايا الاساسية التي تحدد أثر هذه السياسات على المرأة العربية، وتحديد بعض المجالات التي يجب العمل على بلورتها وتطويرها. وركز الاجتماع على محورين رئيسيين كما يلي:

المحور الأول : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لسياسات الخصوبة

(أ) سياسات الخصوبة وأثرها على الهيكل السكاني ودور المرأة العربية فيها: منظور اقليمي.

(ب) أثر السياسات المؤيدة للانجاب على المرأة العربية

- دراسة حالة العراق؛
- دراسة حالة فلسطين.

(ج) أثر سياسات الحد من السكان على المرأة العربية:

- دراسة حالة مصر؛
- دراسة حالة تونس.

المحور الثاني: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للسياسات المعنية بالهجرة

(أ) أثر الهجرة الدولية والهجرة العائدة على المرأة العربية: منظور اقليمي.

(ب) أثر الهجرة الدولية والهجرة العائدة على المرأة العربية:

- دراسة حالة الاردن؛
- دراسة حالة مصر.

(ج) أثر الهجرة الناتجة عن الحروب على المرأة العربية: دراسة حالة لبنان.

خامسا- المناقشات

بيّنت ورقة العمل الاقليمية وكذلك أوراق العمل القطرية حول سياسات الخصوبة أن هذه السياسات متباينة بين دول المنطقة، فهي مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لكل منها. وتعتمد بعض الدول العربية سياسات وطنية مؤيدة للانجاب وذلك نتيجة للهيكل الديمغرافي لسكانها وللأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة والتحديات التنموية إضافة الى المواجهات العسكرية المتكررة كما هو الحال في العراق ولبنان وفلسطين. وهناك دول عربية أخرى تعتمد سياسات وطنية لخفض الخصوبة والحد من السكان نتيجة لأوضاعها الاقتصادية أو لرغبة البعض الآخر في العمل على تحقيق توازن أفضل بين الموارد البشرية والمادية داخل المجتمع، كما هو الحال في مصر وتونس. وهناك فئة ثالثة من دول المنطقة ممن لديها قناعة بمستوى خصوبة سكانها ولا تجد ما يدعو الى وضع سياسات سكانية محددة.

ولقد أثارت أوراق العمل هذه عدة قضايا حول سياسات الخصوبة كان أهمها ما يلي:

ألف- قضايا عامة

١- إن السياسات السكانية لا بد وأن تهدف الى التكامل بين السكان عربيا، لذلك لا بد من وجود سياسة قومية للسكان تتناسب مع الاوضاع الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية القطرية على اختلافها. إذ أن السياسات السكانية القطرية لن تؤدي الى حل المشكلة السكانية إلا بدرجة محدودة، ولا يمكن مواجهة المشكلة السكانية إلا ضمن منظور قومي يستكشف آفاق التكامل العربي ويضع الآليات الملائمة على المستويين القومي والقطري لتحقيق هذه السياسات.

٢- ان السياسات السكانية قضية سياسية بالدرجة الأولى، وهي كذلك قضية عالمية لها أهدافها الخاصة. والقضية الأساسية من المنظور العربي هي التنمية الشاملة والتي تحتوي على سياسات سكانية تحدث توازنا بين الموارد المتاحة ومتطلبات السياسة السكانية نفسها.

٣- ان السياسات السكانية تتشكل على المستوى السياسي في أقطار المنطقة، وعلى الافراد تقع مسؤولية التعاون في تطبيقها، لذلك تأتي أهمية ايجاد الوسيلة الصحيحة لنقل الموقف من المستوى السياسي المجتمعي الى المستوى الفردي، وكذلك من المستوى الفردي الى المستوى السياسي. أي ان تحديد عدد الاطفال يعتبر قرارا أسريا يواجهه القرار السياسي حول السكان، مما يعني ضرورة حل التناقض -ان وجد- بين الحرية الشخصية وتنفيذ سياسات الدولة الخاصة بالخصوبة.

٤- إن نجاح السياسات السكانية يعتمد أساسا على مشاركة المجتمع في صياغة هذه السياسات ليكون مقتنعا بها ومتقبّلا لتنفيذها لما لها من ارتباط بخصوصية ذلك المجتمع. وهنا يبرز دور المنظمات غير الحكومية وعلى وجه الخصوص المنظمات النسائية في عملية المشاركة هذه.

٥- من الأهمية البالغة وضع اطار زمني للسياسات السكانية في ظل ظروف عسكرية أو اقتصادية واجتماعية أو سياسية محددة، يتم بعده اجراء تقييم للواقع وتحديد لمدى ملاءمة هذه السياسة للمتغيرات التي استجدت، ثم وضع تصور للتحرك المستقبلي في مجال القضية السكانية.

٦- هناك صعوبة في تقييم آثار السياسات السكانية لأن نتائجها تراكمية وغير مباشرة. ولكن هناك حاجة لتقييم مدى تنفيذ هذه السياسات، بدءاً بتقنين آليات خاصة بها وانتهاء بقياس مدى واقعية أو ملاءمة هذه السياسات للواقع الاجتماعي.

٧- تقوم وسائل الاتصال الجماهيري بدور هام في إيصال الرسالة حول السياسات السكانية المرغوبة الى أفراد المجتمع، لذلك من الضروري تطوير مخاطبة هذه الوسائل بحيث تتوجه الى الافراد وهي تعبر عن مصالحهم الحقيقية ومنافعهم الذاتية الناتجة عن هذه السياسة.

٨- ان الاستجابة للسياسات السكانية والتي تدعو الى الحد من الانجاب - في ضوء الخصائص السكانية القائمة تأتي من الشرائح السكانية المتطورة في مجال التعليم والعمل، وتكون أقل أثراً على الشرائح السكانية ذات الخصائص الأقل ثقافة، مما يؤدي الى خلل في التركيب السكاني، حيث تزداد الشرائح الأقل حظاً في المجتمع وتنحسر الشرائح المتقدمة ثقافيا.

٩- إن متطلبات التنمية والأمن على حد سواء تضع مسؤوليات جسام على المرأة العربية مما يزيد من تعدد أدوارها ومضامينها، وهذا يستدعي الانطلاق من خصوصية المجتمع العربي والبحث عن أنماط جديدة، مكملة وليست بديلة، لأنماط العمل والتعليم السائدة، تسمح بمرونة في ظروف العمل والتعليم وتوائم بين متطلبات الانتاج ومسؤوليات المرأة، على أن تكون هذه الانماط مفتوحة للذكور ايضا، وعلى أن تتوجه في المدى البعيد الى تغيير المفاهيم السائدة حول توزيع الادوار بين الجنسين في اطار الأسرة.

١٠- إن النظرة السائدة تحمّل المرأة العربية مسؤولية الانجاب والتنشئة دون النظر الى مسؤولية الرجل في هذه العملية، وهذا يتطلب العمل الى إعادة النظر في أدوار الجنسين الأسرية.

١١- تؤثر بعض السياسات تأثيراً مباشراً في الخصوبة، مثل السياسات المتعلقة بتنظيم الأسرة وتقديم الخدمات الصحية للأم وتحديد العمر عند الزواج، وتؤثر سياسات أخرى تأثيراً غير مباشرٍ في الخصوبة مثل تقديم التأمينات الاجتماعية ودعم الاطار الثقافي القيمي، وتخدم بعض من هذه السياسات اهدافاً تتناقض مع الهدف السكاني المتعلق بالخصوبة. وكذلك قد يتناقض الهدف السكاني، وخصوصاً ذلك المؤيد للانجاب، مع الدور الذي ترغب المرأة أن تقوم به في المجتمع. هناك حاجة اذا الى توحيد هذه السياسات لخلق توازن بين الهدف السكاني المتعلق بالخصوبة والاهداف المجتمعية الأخرى من جهة، والدور الذي ترغب المرأة ان تقوم به في المجتمع من جهة أخرى.

١٢- ان اعتماد سياسات سكانية محددة خاصة المؤيدة للانجاب، تؤدي الى التساؤل حول مدى توافق هذه السياسات مع مصالح المرأة، لاسيما في غياب كثير من الخدمات الصحية والاجتماعية، وفي ظل الافتقار الى معلومات حول اتجاهات المرأة نحو الخصوبة.

١٣- هناك علاقة بين السياسات المحددة للخصوبة والاتجاه الذي بدأ ينمو في زيادة فئة كبار السن، وهذا يعني ان المجتمع سيتحمل بعد فترة زمنية العناية بكبار السن إضافة الى رعاية الأطفال. لذلك من الضروري تضمين سياسات الخصوبة آليات للعناية بالفئات السكانية الاخرى التي ستتأثر بالسياسات الجديدة على المدى المنظور.

١٤- إن قوانين العمل الخاصة بتشغيل النساء تعترف بأهمية الدور الأمومي الذي تقوم به المرأة، ولكنها في الوقت ذاته قد تحدّ من فرص عملها خاصة في القطاع الخاص الذي يفضل تشغيل الذكور على الاناث. لذلك لابد من الانتباه الى هذه القضية ورصد آثارها بهدف ايجاد الحلول الملائمة لمواجهة المعوقات التي قد تنجم عنها.

ياء- <u>السياسة السكانية الخاصة بالخصوبة</u>

١٥- ان المجتمع العربي الذي يعمل على تحقيق تنمية مستقلة مطالب بالدعوة الى زيادة السكان على المستوى القومي لمواجهة التحولات الدولية الكبيرة التي تأخذ شكل تكتلات دولية. وهو مطالب كذلك بتهيئة هذا الكم من البشر لمواجهة هذا التحدي الذي يأخذ شكلا جديدا في هذه المرحلة الراهنة.

١٦- ان السياسة السكانية المتكاملة في وحدتها لا يمكن ان تتجزأ على حساب العناصر الاخرى المكونة لها. وزيادة الانجاب هي أحدى الوسائل لمواجهة القضية السكانية في الاقطار المؤيدة للانجاب، حيث يمكن كذلك مواجهة قلة السكان عن طريق ترشيد الاستخدام للقوى العاملة ورفع الانتاجية والاستعانة بالعمالة العربية.

١٧- ثمة تناقض بين سياسة زيادة الانجاب والقوانين والنظم السائدة في الدول العربية الخاصة بالتعليم. لذلك من الضروري اعادة النظر في هذه النظم لتصبح مرنة بحيث تسمح للمرأة ممارسة المهمتين دون تناقض بينهما أي دون أن تتسرب من التعليم أو تعزف عن الزواج.

١٨- ان السياسات المؤيدة للانجاب تضع أعباءً اضافية على المرأة العربية التي تعيش تحت ضغط المسؤوليات المتعددة والمتنوعة. لذلك من الأهمية بمكان دراسة هذه السياسة ومتطلباتها على ضوء العبء الحالي للمرأة العربية.

١٩- عند مطالبة المرأة بزيادة الانجاب هناك مستلزمات أساسية لا بد من تأمينها من قبل الأسرة والمجتمع لتساعد المرأة المنجبة على القيام بهذه المسؤولية.

٢٠- تظهر الدراسات ان هناك علاقة عكسية بين التعليم ومستوى الانجاب وهذا العامل له تأثير أكثر وضوحاً من العلاقة بين العمل والخصوبة، لاسيما وان مستوى الخصوبة في حالة المرأة التي تخرج الى العمل وتتقاضى أجراً في القطاع الرسمي هو الذي يتأثر اكثر بالسياسة السكانية من مستوى الخصوبة في حالة المرأة العاملة في القطاع غير المنظم.

٢١- ان السياسات المؤيدة للانجاب وما يرافقها من قوانين تعطي المرأة حقوقاً خاصة بالأمومة، تفسح المجال امامها للتغيب لفترات طويلة عن العمل. ان مثل هذا التغيب وتكراره يؤديان بالضرورة الى فقدان المرأة العربية لمهاراتها الانتاجية، مما يفرض اعتماد أنماط عمل مرنة تساعد المرأة على عدم الانقطاع تماما عن عملها ووضع آليات ملائمة تؤمن اعادة تأهيل المرأة للعودة الى عملها عند انقطاعها عن العمل.

٢٢- تصاحب السياسات السكانية المؤيدة للانجاب قوانين خاصة تحفز على تنفيذ هذه السياسة، الا انه لا توجد معلومات تفصيلية عن مدى استفادة المرأة العربية من هذه القوانين.

٢٣- هناك حاجة لدراسة انعكاس زيادة عدد السكان ذكوراً وإناثاً في سن العمل على المرأة ووجود فرص عمل لها.

٢٤- ان ظواهر زيادة الاناث على الذكور والتأخر في الزواج والعزوبية ظواهر تزداد شيوعاً في بعض الدول العربية، وهذا يحتاج الى دراسة متعمقة لتفّهم هذه الظواهر والتعامل معها على أسس علمية.

٢٥- تهتم السياسات المؤيدة للانجاب بالمراحل الاولى للطفولة الى جانب رعاية الأم، ولكن هناك مسؤولية مستمرة لرعاية الاطفال والأمهات خلال مراحل

حياتهم. لذلك يتعين أن تأخذ السياسات السكانية هذه الناحية في الاعتبار عند صياغتها.

٢٦- ان بعض الاتجاهات تدل على أن الحافز المادي قام بدور أساسي في تنفيذ السياسات المؤيدة للانجاب، ويبقى التساؤل حول مدى ملاءمة هذا الحافز لتكلفة تنشئة الطفل خلال مراحل حياته.

٢٧- ان الربط بين التعليم وانخفاض الخصوبة وتأخر سن الزواج يأتي أصلاً من نظرة تحليلية حول المرأة في الدول الصناعية لاسيما وأن النظم التعليمية السائدة في بعض الدول العربية مستقاة من النظم التعليمية الغربية. لذلك من المهم اعادة النظر في هذه النظم ومحتواها بحيث تستقى من قيم المجتمع ومتطلباته، خاصة في مجال السياسات السكانية.

٢٨- ان الصراع الديمغرافي مع الصهيونية ليس في حقيقته صراع عددي فقط إنما تكمن أهميته في نوعية هذا العدد، وكثافته ومقدرته على مقاومة الاحتلال الاسرائيلي. ولذلك فان تقديم الدعم للشعب الفلسطيني بصفة مستمرة واجب وطني.

٢٩- ان زيادة السكان بالنسبة للشعب الفلسطيني هامة - بحد ذاتها - لأن هذا الكم يشكل قوة ضاغطة لابد من الحفاظ عليها ووضعها في الاعتبار عند قيام أية تحركات سياسية.

٣٠- ان الزيادة السكانية للشعب الفلسطيني مطلوبة عدداً وليس نوعاً فقط وذلك لتثبيت السكان في الريف لمواجهة ووقف عملية بناء المستوطنات التي يستخدمها الاحتلال الاسرائيلي لخلق مناطق عزل بشري للسكان العرب.

٣١- تقوم المرأة الفلسطينية بدور هام في انتفاضة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال، فهي بمثابة العامود الفقري المنظم للشعب الفلسطيني، لكونها المسؤولة عن الانجاب أولا، ثم عن الانتاج والتعليم وتقديم الخدمات ثانيا. فهي أساسا تقوم بسد الثغرات التي يفتحها الاحتلال الاسرائيلي لحجب او تقليص امكانية تطوير الشعب الفلسطيني.

٣٢- ان وضع سياسات سكانية هي أساس اجراء حكومي. وبسبب غياب دولة للشعب الفلسطيني على مدى أربعة عقود سابقة، لم تظهر سياسات سكانية خاصة بالشعب الفلسطيني، ولكن هناك السياسات السكانية الاسرائيلية والتي تفرض تحليلها وتحديد انعكاساتها على الشعب الفلسطيني عامة والمرأة الفلسطينية خاصة.

٣٣- ان للمرأة الفلسطينية خصوصية بسبب مقدرتها على تنشئة أطفال يشاركون في ثورة الحجارة لمدة سنتين متواصلة. ولذلك من الضروري إلقاء مزيد من الضوء على مكونات هذه الخصوصية.

٣٤- ان للتعليم دور أساسي في رفع مستوى المرأة الفلسطينية ووعيها وفي رفع مستوى نضالها ونوعيته، ولكن في الوقت نفسه يتضارب التعليم كمتغير مع هدف زيادة عدد الشعب الفلسطيني إذ تدل الدراسات أنه مع ازدياد التعليم يقل مستوى الخصوبة. لذلك لابد من دراسة وسائل التعامل مع هذا التضارب.

٣٥- ان السياسة السكانية لزيادة الانجاب في العراق بدأت في عام ١٩٧٤/١٩٧٣ عند وضع خطة التنمية الخمسية، وزادت أهمية هذه السياسة مع الحرب العراقية-الايرانية. أي أن السياسات السكانية المؤيدة للانجاب كانت استجابة لحاجات التنمية في العراق أولا. وهي أساسا سياسة سكانية واضحة مدعمة بالقوانين والتشريعات. ويعتبر وضع وتنفيذ هذه السياسات تجربة عربية تستحق التوثيق والتحليل للاستفادة من خبراتها في مجال رصد آثارها على المدى الطويل، ورصد المشكلات الناجمة عنها حتى يمكن مواجهتها، وتحديد متطلبات رعاية الأم والطفل بعد السنة الثانية، وكذلك تحديد الأعباء الموكلة للمرأة وطرق مواجهتها.

٣٦- لقد أبرزت أوراق العمل القطرية حول فلسطين والعراق أثر الحروب على الواقع الديمغرافي بصورة عامة، ولكنها لم تبرز بالشكل الكافي المشكلات غير المرصودة علمياً الخاصة بأثر هذه الحروب على الخصوبة بالتحديد، لاسيما في اطار الخصوبة وعلاقتها بالمسافة الزمنية والجغرافية التي تفرق بين الزوجين وانقطاع المعتقل الفلسطيني والأسير العراقي عن أسرته لسنوات عديدة متواصلة وانقطاع أعداد كبيرة من المفقودين العراقيين عن أسرهم بدون التثبت من مصيرهم، مما يجمّد من خصوبة الزوجة الملتزمة بزواجها انسانياً ونفسيا وقانونيا.

٣٧- ان السياسة السكانية الخاصة بالحد من الانجاب لم تحقق الاهداف المرجوة في الاقطار العربية المعنية بسبب القيم والعادات والتقاليد والتنشئة الاجتماعية التي لم تؤخذ في الاعتبار بالكم الكافي عند برمجة هذه السياسات.

٣٨- ان تنظيم الاسرة هو جزء من السياسة السكانية، والمرأة والرجل هما وسائل وغايات يحققان الاهداف المبتغاة، فلا بد إذن من اجراء تخطيط وتنظيم للأسرة بشكل شامل ومتكامل بحيث يكون لكلٍ منهما دوره الواضح في ذلك.

٣٩- ان تنظيم الاسرة هو أحد الوسائل الفاعلة لاعطاء الحرية الكاملة للمرأة والرجل على السواء لاتخاذ قرارات أسرية كما وانه احد الوسائل لرفع نوعية الخصائص السكانية المطلوبة للوصول الى التنمية المرجوة.

٤٠- لقد أغفلت الدراسات التي تم اعدادها حول السياسات المتبعة للحد من الانجاب، دور الرجل في هذه العملية. فلا بد إذن من أن تأخذ وسائل الاعلام دورها لتوعية الرجل والمرأة على السواء بمسألة تنظيم الأسرة.

٤١- هناك عوامل أخرى تؤدي الى انخفاض الخصوبة غير التعليم والصحة. فمثلا ان ارتفاع نسبة العازبات وتأخير سن الزواج وهجرة الذكور والقلق النفسي وعدم الاستقرار والتهجيرفي لبنان تشكل عوامل اضافية تَحدُّ من الانجاب.

٤٢- لقد اظهرت احدى الدراسات أن لبرامج تنظيم الأسرة اثر محدود على تخفيض مستوى الخصوبة، بل بينت ان سن الزواج هو العامل الأساسي في التخفيض النسبي لمستوى الخصوبة، لذلك من الضروري اعتبار تأخر سن الزواج من المتغيرات الهامة التي تؤثر على مستوى الخصوبة.

٤٣- من الضروري اقناع رجال الدين بالمساهمة في تضمين الرسالة الدينية توجيهات حول مسؤولية الوالدين تجاه تنظيم الاسرة وارتباط ذلك بمسؤوليتهما في رعاية الاطفال.

جيم- <u>السياسات السكانية الخاصة بالهجرة وانتقال العمالة</u>

٤٤- من أهم أهداف انتقال العمالة بين الاقطار العربية الوصول الى التكامل السكاني فيما بينها، إلا ان حركة السكان السائدة لا تتضمن آليات تساعد على مواجهة المشاكل الاجتماعية والنفسية الخاصة بالتأقلم مع الواقع الجديد للافراد او

للأسرة الوافدة، وهذه قضية تستدعي الاهتمام لتحديد هذه الآليات كجزء من تفاصيل تنفيذ سياسة انتقال العمالة العربية.

٤٥- إن نجاح السياسات الخاصة بانتقال العمالة يتطلب، ضمن أمور عديدة، رصداً لاحتياجات سوق العمل في الاقطار المستقبلة للعمالة وتأهيل العمالة الوافدة على أساسها، بحيث تتواءم مخرجات التعليم ومدخلات العمل.

٤٦- ان الهجرة وانتقال العمالة دُرست خلال الفترة الزمنية الماضية من ناحية اقتصادية تهتم بالعائدات المالية، إلا ان هناك عوائد اجتماعية تستحق الدراسة والتحليل بهدف تعظيم الفوائد القومية والمجتمعية والفردية الناتجة عنها.

٤٧- ان انتقال العمالة لا يتمثل في انتقال الذكور فقط للعمل، بل هناك انتقال للأيدي العاملة النسائية وكذلك انتقال للأسر بأكملها، ولكل من هذه الحالات خصوصيات في أوضاعها تستحق الرصد والتحليل لاستكشاف مجالات لتقديم العون في عملية الاندماج في المجتمع الجديد.

٤٨- عند رصد الظواهر الاجتماعية الناتجة عن حركة السكان وانتقال العمالة، مثل الزواج بين العرب، لا بد من وضع ذلك ضمن اطار المفاهيم السائدة في البيئة التي ينتمي اليها الزوج والزوجة حتى يعطي هذا الرصد الحجم الحقيقي لهذه الظواهر ضمن واقعها بحيث تسمح بتفهمه وتحليله والتعامل معه بطريقة موضوعية.

٤٩- ان موضوع الهجرة يمس نواحٍ متداخلة من حياة الاسرة العربية ويصبح من الضروري رصد العلاقة بين مختلف هذه النواحي لتفهم الواقع الحقيقي للقضية وحجمها.

٥٠- ان المعاناة من الهجرة الخارجية وانتقال أحد الزوجين للعمل خارج قطره تقع على الأسرة بأكملها وليس على المرأة وحدها، وذلك بسبب صعوبة تكيف الفرد مع الواقع الجديد بدون أسرته وصعوبة التفاعل الثقافي من ناحية وزيادة مسؤولية الأم وغياب رمز السلطة التقليدية بالنسبة للأطفال من جهة ثانية.

٥١- ان انتقال العمالة العربية على أساس أسري يشكل ضمانا لتحقيق استقرار أكثر للعمالة العربية ويؤدي الى تعميق الشعور بالانتماء القومي.

٥٢- ان الدراسات القطرية بينت بعض الظواهر والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن انتقال العمالة، مما يتطلب اجراء دراسات قومية تسمح بالمقارنة بين تجارب الاقطار المختلفة في مجال انتقال العمالة وآثارها على المرأة والاسرة.

٥٣- ان الدراسات الميدانية في مجال الهجرة لا تزال محدودة، وبشكل خاص في مجال هجرة الاناث، مما يتطلب التوجه الى المنظمات العربية والدولية والمنظمات النسوية لدعم مثل هذه الدراسات.

٥٤- بينت بعض الدراسات المحدودة أن المرأة تقوم بأدوارٍ هامة في العائلة عند غياب زوجها لاسيما في مجال تنشئة الاطفال والاهتمام بتعليمهم، واتخاذها القرارات المناسبة مما يزيد من ثقتها بنفسها وثقة زوجها وأسرتها بها.

٥٥- ان ممارسة المرأة لمسؤولياتها في رعاية الأسرة عند غياب زوجها اضطرها الى القيام بأدوار جديدة وتعلّم مهارات غير تقليدية مما أضاف اليها الكثير من الخبرات الحياتية.

٥٦- لا بد من الأخذ في الاعتبار الحاجات النفسية للمرأة عند هجرة زوجها ووضع برامج ارشادية وخدمية تساعدها على تفهم هذه الحاجات والتعامل معها.

٥٧- ان للهجرة تأثيراً على المهاجر نفسه وعلى أسرته، إذ أن المهاجر غالبا ما يقع ضحية للمساومة التي تحدث في الكثير من البلدان وخاصة في سوق العمل، وللمنافسة الحادة بين العامل العربي والاجنبي، ومقدار الدخل والتحويل الرسمي ومدى ارتباط ذلك بمصلحته الفردية والعامة.

٥٨- أن مواجهة مشكلات لبنان بما لها من أثر مباشر على مكانة المرأة تتطلب مجموعة من الحلول العاجلة التي تساهم في اصلاح البنية الاجتماعية التحتية واعادة النظر في التشريعات وزيادة حجم المساعدات وغير ذلك من الحلول العاجلة. وتلك الحلول تتطلب العمل ودونما انتظار على التأكيد على دور الاصلاحات السياسية والاجتماعية الشاملة التي تحد من الاثار السلبية للطائفية، وتهيء الاساس الموضوعي لبناء لبنان العربي الموحد.

٥٩- افرزت الحرب في لبنان ظواهر عديدة مثل التهجير، والهجـــرة، والعنف، والتدهور السريع في الأوضاع الاقتصادية وانقطاع الخدمات الاساسيـــة، وتفكك العلاقات الاجتماعية، وانحسار النشاطات الاجتماعية، والتي بدورها لها أثـر كبير على المرأة اذ انه من الصعب فصل أية ظاهرة ودراسة أثارها بحد ذاتهـــا بمعزل عن الظواهر الاخرى.

٦٠- مع كل ما للحرب اللبنانية من أثار سلبية، الا ان المرأة اللبنانيـــة استطاعت ان تحافظ على تماسك الأسرة الذي اعطى بعض الطمأنينة للأســـرة اللبنانية.

دال- <u>الاحصاءات والبيانات والدراسات</u>

٦١- ثمة مشكلة أساسية في الدراسات السكانية التي تعتمد على بيانـــات الامم المتحدة حول السياسات السكانية، إذ تتضمن هذه البيانات اجابات لـــدول المنطقة حول استبيان يوزع عليها بحيث تعطي الموقف الرسمي المعلن ولا تبيـــن الممارسات الفعلية لتلك الدول، أي أن هذه البيانات تصف المواقف المعلنة فقط.

٦٢- تعتمد الاحصاءات الموجودة لدى الامم المتحدة مقاييس متفاوتة حســـب أوضاع كل قطر، لذلك هناك حاجة لاجراء دراسات قطرية تعبر عن خصوصية الحالـــة وتسمح بالمقارنة والتحليل والتعليل.

٦٣- ان الدراسات الموجودة حول أثر السياسات السكانية لم تدرس بالشكل الكافي اتجاهات المرأة المنجبة وكذلك اتجاهات الرجل، وتساعد معرفة هـــذه الاتجاهات على وضع برامج لتغيير الاتجاهات والسلوك بما يتلاءم وأهداف السياســة السكانية المعتمدة.

٦٤- ان هناك معلومات شحيحة ودراسات قليلة حول النواحي الاجتماعيـــة لحركة السكان في المنطقة العربية وخارجها عموماً لاسيما ما يتعلق باثر هـــذه النواحي على المرأة العربية.

٦٥- ان الدراسات الحالية تبين صعوبة تحليل قضية انتقال العمالة بسبـــب عدم توفر المعلومات بشكل كاف حولها، لاسيما تلك المعنية بالمرأة وعلاقة الهجـرة بالخصوبة.

سادسا- التوصيـــات

يتوجه المشاركون في الاجتماع بالتوصيات التالية الى اللجنة الاقتصاديـــة والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمـــرأة (UNIFEM) وصندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA) والمنظمات الدولية المتخصصة الاخـــرى والى الاتحاد النسائي العربي العام آخذين في الاعتبار أهمية هذه التوصيات والعمـل على تنفيذها على المدى القصير حيث أنها ستكون عند تنفيذها قاعدة أساسية مـن المعلومات تساعد على التحليل الموضوعي والعلمي لآثار السياسات السكانية علـى المجتمع العربي عامة وعلى الأسرة العربية بأفرادها الذكور والاناث وعلى وجـــه الخصوص المرأة العربية.

ألف- <u>مسوحات بحوث ودراسات</u>

١- دعوة الاسكوا لطبع البيانات الاحصائية الخاصة ببحث «العائلة العربيـة وآثار التحولات الاجتماعية والاقتصادية على المرأة والأسرة العربية» الذي قـــام بتنفيذه الاتحاد النسائي العربي العام.

٢- اجراء دراسات ميدانية في مجال السياسات السكانية تعتمد علـــى عينات كبيرة الحجم، حتى يتسنى تعميم نتائجها للاسترشاد بها عند وضع برامـــج سكانية ملائمة، وتشجيع اجراء دراسات انثروبولوجية صغيرة الحجم مرافقة لهـــا بحيث تعطي رؤية للقضايا المدروسة.

٣- اجراء دراسات تحليلية ميدانية عن الأسرة العربية تدرس القيـــم والعادات والتقاليد الاجتماعية وأساليب التنشئة الاجتماعية المعتمدة بهـــدف توجيه التغيرات المطلوبة في هذا المجال.

٤- اجراء دراسات ميدانية قطرية يتم التخطيط لها على أساس مركـــزي قومي يسمح بالمقارنة بين الأقطار لتقييم نتائج السياسات السكانية المعتمـــدة الخاصة بالانجاب وتحديد آثارها على المرأة العربية ومدى استفادة المرأة مـــن القوانين والخدمات المحفزة لتنفيذها.

٥- اجراء دراسات ميدانية تفصيلية حول اتجاهات الذكور نحو قضيـــة الانجاب والدور المنوط بهم في التنشئة الاجتماعية وموقفهم من دور المـــرأة

المتغير بهدف الوصول الى صيغ ملائمة لتطوير ادوار الجنسين في تحمل مسؤولياتهم الأسرية والمجتمعية.

٦- اجراء دراسة لرصد ما يترتب على قوانين العمل الخاصة بتشغيل النساء من آثار على فرص عمل المرأة في القطاع الخاص تحديداً.

٧- دعوة الاسكوا الى السعي للحصول على الدعم المالي الكافي لاجراء مسوحات قطرية حول الهجرة والقيام بتنسيق عملية اعداد هذه المسوحات ومن ثم تنفيذها والاهتمام بتوحيد الادوات البحثية المستخدمة في هذه الدراسات بغية الوصول الى نتائج تسمح بالمقارنة ما بين الاقطار وتسمح بتكوين منظور قومي في الوقت ذاته.

٨- اجراء دراسات متعددة التخصصات تتضمن النواحي الثقافية والنفسية في مجال انتقال العمالة العربية بين أقطار المنطقة والهجرة الداخلية والخارجية عامة وتاثير ذلك على المرأة والأسرة.

٩- جمع البيانات التفصيلية واجراء دراسات ميدانية متخصصة، تكون نتائجها قابلة للتعميم وذلك حول خصائص المرأة العربية الوافدة وأوضاعها لوضع برامج تهدف الى تقديم الارشادات والخدمات لها.

١٠- اجراء دراسات ميدانية ترصد ما يترتب على الهجرة العائدة من اثر على المجتمع المحلي وعلى الأسرة عامة وعلى المرأة خاصة.

١١- اجراء دراسات لرصد التغيرات النوعية التي طرأت على الخصائص الأساسية في شخصية المرأة العربية خلال فترة غياب الزوج ومدى قدرة هذه الخصائص على دفع المرأة والرجل على التأقلم مع الظروف الجديدة بعد عودة الرجل.

١٢- اجراء دراسات مقارنة بين أوضاع الأسر الوافدة والأسر المستقرة ومعرفة نوعية المشاكل التي تواجه النوعين من الأسر.

١٣- اجراء دراسات تفصيلية تبين الأدوار المتنوعة التي تقوم بها المرأة الفلسطينية في الأرض المحتلة.

١٤- قيام المنظمات الدولية وخاصة الاسكوا بدعم البحوث الميدانية التي تساعد على تحديد اكثر لآثار الحرب اللبنانية وتمكّن اللبنانيين من وضع البرامج والمشروعات الرامية لمساعدة الأسرة المتضررة، ودعم مكانة المرأة.

١٥- إجراء دراسة تفصيلية حول أوضاع المرأة اللبنانية في مواجهة اعباء الحرب بهدف تحديد أولويات العمل في مجال التنمية الشاملة والمتكاملة.

باء- <u>الندوات والحلقات الدراسية</u>

١٦- دعوة منظمة الاسكوا وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة وصندوق الامم المتحدة للسكان لعقد ندوة لمناقشة مشروع نموذجي لسياسات سكانية متكاملة تجمع بين العائدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيدين القطري والقومي.

١٧- دعوة منظمة الاسكوا وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة وصندوق الامم المتحدة للسكان لعقد ندوة حول أثر قوانين العمل الخاصة بتشغيل المرأة على فرص عمل المرأة في القطاع الخاص.

١٨- دعوة منظمة الاسكوا وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة وصندوق الامم المتحدة للسكان والاتحاد النسائي العربي العام لعقد ندوة حول دور المنظمات غير الحكومية والنسائية منها على وجه التحديد في وضع السياسة السكانية والمساهمة في تنفيذها على الصعيدين القطري والقومي.

١٩- دعوة منظمة الاسكوا لعقد ندوة متخصصة عن الهجرة العائدة تناقش اثر هذه الظاهرة على المجتمع والأسرة عامة والمرأة بصفة خاصة.

جيم- <u>برامج ومشروعات</u>

٢٠- مساندة المرأة اللبنانية للقيام بدورها المحوري لبناء الفرد اللبناني الامثل والجديد نفسياً وتربوياً واجتماعياً، والذي بدونه لن يستمر لبنان ككيان وصيغة للتعايش الاجتماعي والسياسي.

٢١- دعوة المنظمات الدولية الى دعم الجهود الرامية الى تنفيذ البرامج الاعلامية وبرامج التوعية المعتمدة على وسائل الاعلام الجماهيري وعبر الجمعيات

الاهلية المتوجهة الى المرأة (ذات الدور الاساسي في التنشئة الاجتماعية) بهدف مواجهة الاثار السلبية الناجمة عن الحرب في اتجاه تنشئة جيل لبناني عربي موحد.

٢٢- دعوة كافة الجمعيات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتقديم كل المساعدات المادية والمالية لتطوير المؤسسات ودعم المشروعات التي تحسن من الأوضاع السكنية والمعيشية وتوفر فرص العمل للأسر الفقيرة وخاصة أسر الذين تضرروا في الحرب اللبنانية.

٢٣- تقديم الدعم المالي والفني للجمعيات الأهلية التي تقوم بادوار وطنية تسعى الى وحدة لبنان وتقدم خدمات أساسية تساعد على استمرار تماسك الأسرة اللبنانية.

٢٤- دعوة صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة بتقديم الدعم المطلوب لتطوير برامج المرشدات الاجتماعيات العاملات في لبنان حتى يتسنى لها تحسين خدماتها وتوسيع مناطق عملها.

٢٥- دعوة صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم الدعم المطلوب لتطوير المشروعات القائمة التي تهدف الى تنمية الطاقات النسائية وأقامة مشروعات جديدة تهتم بالبناء الاجتماعي والنفسي للمرأة اللبنانية والطفل اللبناني.

سابعا- توصيات خاصة

(أ) بما أن للحروب آثار على الخصوبة، لاسيما بالنسبة للمعتقلين الفلسطينيين والأسرى اللبنانيين والأسرى العراقيين، ونظراً لأهمية عودة الرجال الى أسرهم حتى يتسنى للأسرة متابعة الحياة الطبيعية التي هي حق من حقوقها الانسانية،

يدعو الاجتماع الأمين العام للأمم المتحدة الى:

(أ) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ المواثيق الخاصة بحقوق المعتقلين من الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين المحتلة بهدف وضع حدٍ لمعاناتهم ومعاناة أسرهم؛

(ب) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ المواثيق الخاصة بالأسرى اللبنانيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين المحتلة لوضع حد لمعاناة الأسرى وعوائلهم؛

(ج) بذل جهد دولي أكبر للضغط على ايران لتنفيذ التبادل الشامل لأسرى الحرب بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية المنظمة لذلك، ووضع حد لمعاناة الأسرى وعوائلهم.

(٢) نظراً للظروف الخاصة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال ونظراً لما تقوم به المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من ادوار لرعاية الأسرة والحفاظ على تماسك المجتمع، يدعو الاجتماع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على وجه التحديد، الى تقديم الدعم المالي والفني للمرأة الفلسطينية ليتسنى لها الاستمرار في القيام بادوارها الأسرية والمجتمعية المحورية في الظروف الحالية للمجتمع الفلسطيني.

ثامنا- الجلسة الختامية

قام السيد علي فاعور (لبنان) بالتحدث بإسم الخبراء المشاركين في الاجتماع بتوجيه الشكر الى الاسكوا على عقدها للاجتماع وتنفيذها له بكل حيوية وفاعلية. وكذلك شكر الاتحاد النسائي العربي العام لما ابداه من تعاون في تقديم الخدمات التي سهلت من أعمال الاجتماع وساهمت في انجاحه.

قامت السيدة منال يونس عبد الرزاق الآلوسي، الأمين العام للاتحاد النسائي العربي العام، بشكر الخبراء المشاركين في الاجتماع على اسهامهم في أعمال الاجتماع، ذلك الاسهام الذي تميز بحيويته وصدقة وعلميته. كذلك شكرت الاسكوا على تعاونها المستمر مع الاتحاد راجية أن يستمر هذا التعاون بصفة دائمة.

وكذلك قامت السيدة ثريا احمد عبيد، مسؤول أقدم للشؤون الاجتماعية/برامج المرأة والتنمية، بشكر الخبراء المشاركين على تفاعلهم الحي في أعمال الاجتماع مما أدى الى اثراء المناقشات وبلورة الاتجاهات وصياغة التوصيات. كذلك أكدت على أهمية دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للاجتماع

وتوجهت له بالشكر مرة ثانية. واخيراً تقدمت بالشكر الى الاتحاد النسائي العربي، ممثلاً في الامين العام وباقي جهازه الفني الاداري، ووعدت ان تعمل اللجنة علـــى تكرار مثل هذا النشاط الناجح.

ملحق (١)

قائمة باسماء المشاركين

المملكة الاردنية الهاشمية

احمد عبد الرحمن حمودة	استاذ، قسم الدراسات السكانية، الجامعة الاردنية ص. ب. ٩٢٦٥٢٠ عمان
موسى عبودة سمحة	استاذ، قسم الدراسات السكانية، الجامعة الاردنية، عمان
أمل حمد الفرحان	استاذ، الجامعة الاردنية، ص. ب. ٧٥٧ عمان

الامارات العربية المتحدة

موزة عبيد غباش	مدرس، قسم الاجتماع، جامعة العين الامارات العربية المتحدة، ص. ب. ١٠٨٦ دبي

البحرين

منيرة احمد فخرو	استاذ مساعد، قسم العلوم الاجتماعية جامعة البحرين، ص. ب. ٣٢٠٣٨ البحرين

الجمهورية العراقية

عبد الغفور الاطرقجي	مدير قسم تخطيط التنمية الاجتماعية وزارة التخطيط بغداد تلفون ٥٣٧٠٠٧١-٦٧٤ او ٢٦١
فيحاء هاشم الالوسي	مدير باحثين، وزارة التخطيط بغداد تلفون ٥٥٦٧٣٦٨
انعام جلال توفيق	استاذ مساعد كلية الاداب، قسم الاجتماع جامعة بغداد بغداد تلفون ٤٤٤١٤٤٥

منصور الراوي — استاذ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد
بغداد
تلفون مكتب ٤٢٢٠٠٧١، بيت ٥٥٥٩٦٧٤

فوزية العطية — استاذ، قسم الاجتماع، كلية الآداب
جامعة بغداد، الوزيرية
بغداد
تلفون ٥٥٥٣٤٢٩

هناء محسن العكيلي — استاذ مساعد، جامعة المستنصرية
بغداد
تلفون مكتب ٢٤٠٢/٤١٦٨٥٠١، بيت ٥٤١٥٩٤٠

يونس حمادي علي — استاذ، كلية الآداب، جامعة بغداد
بغداد
تلفون ٥١١٦٢٦٨

حذام محمود المهدي — عضوة مكتب تنفيذي، الاتحاد العام لنساء العراق
العراق

الجمهورية اللبنانية

هدى زريق — المدير الاقليمي، مجلس السكان
ص.ب. ١١٥
الجيزة ج . م . ع

ناهد عسيران — استاذ مشارك، قسم علم النفس، جامعة البحرين
ص. ب. ٣٢٠٣٨
البحرين

على فاعور — استاذ /رئيس فرع الدراسات العليا (الدكتوراه)
الجامعة اللبنانية ص. ب. ١١٣/٥٥٢٠
بيروت

جمهورية مصر العربية

محمد ابو مندور الديب — استاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة، جامعة القاهرة
الدقي، القاهرة

سارة فهيم لوزا — مستشار ومدير مكتب مستشاري التحليل
والتخطيط الاجتماعي (سباك)
١٨ب، شارع المرعشي
الزمالك، القاهرة

صفية اسماعيل مجدي	خبير قسم علم النفس كلية الاداب، جامعة القاهرة ٣٠ شارع مصدق الدقي، القاهرة
نازك خليل نصير	استاذ قسم الاجتماع، الجامعة الامريكية ١٢١ شارع التحرير القاهرة
ليلى محمود نوار	رئيس وحدة السياسات السكانية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء مدينة نصر

الاتحاد النسائي العربي العام

منال يونس عبد الرزاق الآلوسي	الأمين العام
افتخار احمد ايوب	الأمين المساعد للشؤون المالية
فضيلة عباس حميدي	مدير مكتب الأمانة العامة
سوسن شاكر مجيد الجلبي	مديرة التدريب، مركز تدريب القيادات النسوية العراق تلفون المنزل ٥٢٢٨٧٠٩ والاتحاد ٤٢٥٦٢١٧
ايمان فاضل توفيق السامرائي	استاذ مساعد، كلية الاداب، جامعة المستنصرية وخبيرة المعلومات والتوثيق في الاتحاد النسائي العربي العام بغداد تلفون ٤٢٢٧١١٧
ساهرة عبد اللة الفياض	مدرس مساعد، قسم علم النفس، كلية الآداب جامعة المستنصرية العطيفية الثانية، محلة ٤٠٩ زقاق ١٠ رقم الدار ٣٩ بغداد تلفون ٥٢٢٦٥٧٢
جميلة سعد محمد	مساعدة باحث بغداد تلفون ٤٢٢٧١١٧

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ثريا عبيد	مسؤول أقدم للشؤون الاجتماعية/برامج المرأة والتنمية

أمينة آدم والتنمية	مسؤول للشؤون الاجتماعية/برامج المـــرأة
ميرندا حوا	مساعدة برامج المرأة والتنمية

ملحق رقم (٢)

جدول الاعمـال

١- افتتاح الاجتماع

٢- انتخاب اعضاء المكتب

٣- تنظيم اعمال الاجتماع

٤- سياسات الخصوبة وأثرها على الهيكل السكاني ودور المرأة العربية فيهـــا: منظور اقليمي.

٥- أثر السياسات المؤيدة للانجاب على المرأة العربية: دراسة حالة العراق.

٦- أثر السياسات المؤيدة للانجاب على المرأة العربية: دراسة حالة فلسطين.

٧- أثر سياسات الحد من السكان على المرأة العربية: دراسة حالة مصر.

٨- أثر سياسات الحد من السكان على المرأة العربية: دراسة حالة تونس.

٩- أثر الهجرة الدولية والهجرة العائدة على المرأة العربية، منظور اقليمي.

١٠- أثر الهجرة الدولية والهجرة العائدة على المرأة العربية: دراسة حالة مصر.

١١- أثر الهجرة الدولية والهجرة العائدة على المرأة العربية: دراسة حالـــة الاردن.

١٢- أثر الهجرة الداخلية الناجمة عن الحروب على المرأة العربية: دراسة حالـــة لبنان.

١٣- اعتماد التقرير النهائي.

ملحق رقم (٣)

جـــدول الجلســـات

الاثنين ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

الساعة	٩ر٣٠ - ١٠ر٣٠	تسجيل المشاركين
	١٠ر٣٠ - ١١ر٠٠	الافتتاح
	١١ر٠٠ - ١١ر٣٠	اقرار جدول الاعمال واختيار رؤساء الجلسات
	١١ر٣٠ - ١٢ر٠٠	استراحة

الجلسة الاولـى

الساعة	١٢ر٠٠ - ٢ر٠٠	استعراض ومناقشة ورقة العمل حول سياسات الخصوبة والمرأة العربيـة: منظور اقليمي.

الجلسة الثانية

الساعة	٥ر٠٠ - ٧ر٠٠	استعراض ومناقشة ورقتي العمـــل حول الاتجاهات السكانية فـــي فلسطين واوضاع المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي

الثلاثاء ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

الجلسة الثالثة

الساعة	٩ر٣٠ - ١١ر٠٠	استعراض ومناقشة ورقة العمل حول نتائج وتأثيرات سياسة تشجيـــع الانجاب على المرأة العربيـــة: دراسة حالة العراق
	١١ر٠٠ - ١١ر٣٠	استراحة

الجلسة الرابعة

الساعة	١١ر٣٠ - ١ر٠٠	استعراض ومناقشة ورقة العمل حول أثر سياسات الحد من السكان علـــى المرأة العربية: دراسة حالة مصر.

الجلسة الخامسة

الساعة	٣ر٣٠ - ٥ر٠٠	استعراض ومناقشة ورقة العمل حول أثر الهجرة الدولية والهجـــرة العائدة على المرأة العربيـــة: منظور اقليمي.

الاربعاء ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

الجلسة السادسة

الساعة ٩ر٣٠ - ١١ر٠٠	استعراض ومناقشة ورقة العمل حول المرأة الريفية بين الهجرة والهجرة العائدة: دراسة تحليلية للظاهرة في قرية مصرية.
١١ر٠٠ - ١١ر٣٠	استراحة

الجلسة السابعة

الساعة ١١ر٣٠ - ١ر٠٠	استعراض ومناقشة ورقة العمل حول اثار انماط الهجرة الخارجية وسياساتها على المرأة العربية: دراسة حالة الاردن.
١ر٠٠ - ٢ر٣٠	استعراض ومناقشة ورقة العمل حول تأثير الهجرات الناجمة عن الحروب على أوضاع المرأة العربية: دراسة حالة لبنان.

الخميس ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

الساعة ٩ر٣٠ - ١١ر٠٠	التقرير النهائي والتوصيات.

ملحق رقم ٤

قائمة الوثائق

E/ESCWA/SD/89/WG.3/INF.1/Rev.1	مذكرة توضيحية
E/ESCWA/SD/89/WG.3/INF.2	جدول الجلسات
E/ESCWA/SD/89/WG.3/INF.3	قائمة بأسماء المشاركين
E/ESCWA/SD/89/WG.3/2	أبعاد وتأثير سياسات التنظيم العائلي على النساء العربيات: دراسة حالة تونس
E/ESCWA/SD/89/WG.3/3	سياسات الخصوبة والمرأة العربية: منظور اقليمي
E/ESCWA/SD/89/WG.3/4	التحركات السكانية والمرأة العربية: منظور اقليمي
E/ESCWA/SD/89/WG.3/5	آثار أنماط الهجرة الخارجية وسياساتها على المرأة الاردنية
E/ESCWA/SD/89/WG.3/6	تأثير الهجرات الناجمة عن الحروب على أوضاع المرأة العربية: دراسة حالة لبنان
E/ESCWA/SD/89/WG.3/7	أثر سياسات الحد من السكان على المرأة العربية: دراسة حالة مصر
E/ESCWA/SD/89/WG.3/8	الاتجاهات السكانية في فلسطين وأوضاع المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي
E/ESCWA/SD/89/WG.3/9	المرأة الريفية بين الهجرة والهجرة العائدة: دراسة تحليلية للظاهرة في قرية مصرية
E/ESCWA/SD/89/WG.3/10	نتائج وتأثيرات سياسة تشجيع الانجاب على المرأة العربية: دراسة حالة العراق
E/ESCWA/SD/89/WG.3/11	خصوبة المرأة الفلسطينية بين الرؤيا القومية والواقع الاجتماعي.